أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية

ياسر محمد مطرة جي

دار البشائر

جامعة تشرين
كلية الآداب والعلوم
الإنسانية
قسم اللغة العربية

السيد الأستاذ الدكتور رئيس قسم اللغة العربية

تحية وبعد

فإن البحث المقدم من طالب الدراسات العليا ياسر محمد
مطره حمي الذي نال به درجة الماجستير بتقدير ممتاز
بعنوان: أثر الاختلاف في الوجوه البلاغية في تفسير الآيات القرآنية

لذلك هذا البحث
لا يحتاج إلى تصحيح الأخطاء
من أخطاء إملائية - ونحوية - وأسلوبية - وطباعية
يرجى الاطلاع - وإلا فما تريده فعلنا

الأستاذ المشرف
أ.د. سامي عرفة

الأستاذ الدكتور
د. محمد فاضل

الأستاذ الدكتور
د. إبراهيم الب

اللاذقية ١٤/ ٥/ ٢٠٠٧

أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية في تفسير الآيات القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأصْلُ: رِسَالَةٌ أُعِدَّتْ
لِنَيْلِ دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ فِي اللُّغَةِ
العَرَبِيَّةِ وَآدَابِهَا
بِإِشْرَافِ
الأُسْتَاذِ الدُّكْتُور: سَامِي عَوَض
«وَقَدْ نُوقِشَتْ فِي
٢٠٠٧/٥/١٣م وَمُنِحَ البَاحِثُ
فِيهَا تَقْدِيرَ مُمْتَاز»

العنوان : أثر الاختلاف في الأوجه الإعرابية
في تفسير الآيات القرآنية
تأليف : ياسر مطره جي
عدد الصفحات : ٥١٩ صفحة
قياس الصفحة : ١٧ × ٢٤سم
عدد النسخ : ١٠٠٠ نسخة
موافقة الإعلام : ١٠٤٦٩٨ في ٢٠١٠/٢/٩
I S B N : 978-9933-406-20-2

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار لا تعني بالضرورة تَبَنّي الأفكار الواردة فيها ؛ وهي تُعَبِّر عن آراء أصحابها واجتهاداتهم

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف:

دَارُ البَشَائِر
للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق ــ شارع ٢٩ أيار ــ جادة كرجية حداد
هاتف : ٢٣١٦٦٦٨ ــ ٢٣١٦٦٦٩
ص. ب ٤٩٢٦ سورية ــ فاكس ٢٣١٦١٩٦
الموقع : www.daralbashaer.net
البريد الإلكتروني: info@daralbashaer.net

الطبعة الأولى
١٤٣١ هـ = ٢٠١١م

الإهْـدَاء

إِلَى مَنْ لاَ يُنْسَى عَطْفُهُ، أَوْ يُجْحَدُ فَضْلُهُ، أَوْ تُمْحَى بَصْمَتُهُ، وَإِنْ غَابَ ظِلُّهُ...

مَنْ كَانَ يَحْلُمُ بِهَذَا اليَوْمِ، وَكَذَلِكَ كُنْتُ...

مَنْ خَطَّ لِيَ لَوْحَةَ النَّجَاحِ، وَأَضَاءَهَا، وَعَلَى أَلْوَانِهَا سِرْتُ...

مَنْ أَطْلُبُ لَهُ الرَّحْمَةَ، وَالأُنْسَ، وَالجَنَّةَ، مَا حَيِيْتُ...

وَالِدِي

إِلَى مَنْ لَقَّنَتْنِي أَوَّلَ حَرْفٍ، وَأَنْطَقَتْنِي أَوَّلَ كَلِمَةٍ، وَكَتَبَتْنِي أَوَّلَ سَطْرٍ...

مَنْ تَغَرَّبَتْ وَتَعِبَتْ، وَتَحَمَّلَتْ وَسَهِرَتْ، وَكَابَدَتْ وَنَصَحَتْ، وَأَرْشَدَتْ

وَحَضَنَتْ، وَرَبَّتْ وَحَنَّتْ، وَكَبَّرَتْ وَعَلَّمَتْ، وَوَجَّهَتْ وَتَابَعَتْ، وَمَا تَزَالُ...

وَالِدَتِي

إِلَى مَنْ أَعْطَى فَأَعْلَى، وَأَجَادَ فَأَجَادَ، وَعَلَّمَ فَأَفْهَمَ، وَزَرَعَ فَأَفْرَعَ...

أُسْتَاذِي

إِلَى إِخْوَتِي، وَأَخَوَاتِي، وَأَقْرِبَائِي، وَأَصْدِقَائِي...

إِلَى زَوْجَتِي، وَابْنَتَيَّ الحَبِيْبَتَيْن: سَارِي، وَلِيْن...

إِلَى كُلِّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِثْرَاءِ هَذَا البَحْثِ، وَتَصْوِيْبِهِ، وَإِخْرَاجِهِ...

إِلَى كُلِّ مَنْ أَمَدَّنِي بِحَرْفٍ، أَوْ أَعَانَنِي بِسَطْرٍ، أَوْ أَرْشَدَنِي إِلَى ضَالَّةٍ، أَوْ قَادَنِي

إِلَى دَالَّةٍ، أَوْ زَادَنِي مِنْ مَرْجِعٍ أَوْ مَصْدَرٍ أَوْ مَادَّةٍ...

أُقَدِّمُ جَهْدِيَ المُتَوَاضِعَ هَذَا:

عُنْوَانَ مَحَبَّةٍ وَامْتِنَانٍ، وَوَفَاءٍ وَعِرْفَانٍ، وَعَهْدٍ وَإِيْمَانٍ.

ياسِر

شُكْر وَتَقْدِيْر

إِنَّهُ لَيُشَرِّفُنِي أَنْ أَتَوجَّهَ بِجَزِيْلِ الشُّكْرِ، وَعَظِيْمِ الاِمْتِنَانِ، إِلَى مَنْ شَمَلَتْنِي أَيَادِيْهِ الكَرِيْمَةُ بِالرِّعَايَةِ وَالعِنَايَةِ وَالاِهْتِمَامِ، ذَلِكُمْ هُوَ أُسْتَاذِي الدُّكْتُور "سَامِي عَوَض" الَّذِي مَا فَتِئَ يُقَدِّمُ لِيَ الإِرْشَادَ السَّدِيْدَ، وَالعَوْنَ المَدِيْدَ، وَالتَّوْجِيْهَ الرَّشِيْدَ، طَوَالَ مُدَّةِ إِعْدَادِ هَذَا البَحْثِ.

وَإِنَّهُ لَمِنَ الحَقِّ عَلَيَّ تُجَاهَهُ، أَنْ أَشْهَدَ أَنَّنِي قَدْ أَثْقَلْتُ عَلَيْهِ؛ لأَنَّ هَذَا البَحْثَ قَدِ اسْتَغْرَقَ زَمَنًا لَيْسَ بِالقَصِيْرِ، وَهُوَ يَلْقَانِي فِي رِعَايَةِ الآبَاءِ، وَتَوَاضُعِ العُلَمَاءِ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِعِلْمِهِ، وَيُمُدَّ بِعُمْرِهِ، وَيَجْزِيَهُ عَنِ العِلْمِ الَّذِي حَمَلَ أَمَانَتَهُ خَيْرَ الجَزَاءِ.

كَلِمَةُ الأُسْتَاذ الدُّكْتُوْر سَامِي عَوَض

لَقَدْ حَرَصَتِ الأُمَمُ جَمِيْعاً عَلَى العِنَايَةِ بِلُغَتِهَا، وَدَأَبَتْ عَلَى تَطْوِيْرِ الوَسَائِلِ الَّتِي تُسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيْلِ تَعَلُّمِهَا وَنَشْرِهَا، وَإِذَا كَانَتِ اللُّغَةُ أَدَاةَ التَّفَاهُمِ، وَحَاضِنَةَ الفِكْرِ، وَوِعَاءَ العِلْمِ، وَأَقْوَى الرَّوَابِطِ الَّتِي تَجْمَعُ الأَفْرَادَ، وَتُكَوِّنُ مِنْ مَجْمُوعِهِمْ أُمَّةً مُتَمَيِّزَةً قَادِرَةً عَلَى البَقَاءِ وَالنُّمُوِّ، فَإِنَّ لِلُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَكَانَةً مُتميِّزَةً بَيْنَ لُغَاتِ العَالِمِ، لاَ لأَنَّهَا مِنْ أَقْدَمِ اللُّغَاتِ الحَيَّةِ فَقَطْ، بَلْ لأَنَّ تَكْوِيْنَهَا وَخَصَائِصَهَا يَسَّرَا لَهَا القُدْرَةَ عَلَى التَّعْبِيْرِ عَنْ مُخْتَلَفِ الأَشْيَاءِ المَادِّيَّةِ، وَأَدَقِّ الأَفْكَارِ المُجَرَّدَةِ، وَيَكفِيْهَا فَخْراً أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيْمَ نَزَلَ بِهَا.

وَلَمَّا شَرُفَتِ العَرَبِيَّةُ بِنُزُولِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ بِهَا، أَصْبَحَ الاِعْتِزَازُ مَنُوْطاً بِتِلْكَ الكَرَامَةِ الإِلَهِيَّةِ، وَبَاعِثاً إِلَى دِرَاسَتِهَا لِفَهْمِ آيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيْمِ، وَإِدْرَاكِ أَسْرَارِ البَلاَغَةِ فِيْهَا، وَعُمْقِ دَلاَلاَتِهَا فِي أَحْكَامِ الشَّرِيْعَةِ، وَفِي آدَابِ السُّلُوكِ، وَحِكْمَةِ الحَيَاةِ، وَقِيْمَتِهَا.

فَالعَرَبِيَّةُ لُغَةُ القُرْآنِ، وَأَسَالِيْبُهَا هِيَ الأَسَالِيْبُ الَّتِي عَبَّرَتْ عَنِ المَضَامِيْنِ التَّشْرِيْعِيَّةِ لِهَذَا الدِّيْنِ الحَنِيْفِ، وَقَدِ اِكْتَسَبَتِ اللُّغَةُ العَرَبِيَّةُ بِفَضْلِ الإِسْلاَمِ بُعْداً دِيْنِيّاً فَازْدَادَ اِعْتِزَازُ العَرَبِيِّ بِلُغَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ كُلِّهِ نَشِطَ عُلَمَاءُ اللُّغَةِ فِي دِرَاسَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مِنْ نَوَاحِيْهَا كَافَّةً، فَوُضِعَتِ الأُسُسُ اللُّغَوِيَّةُ، وَتَعَيَّنَتِ الخَصَائِصُ الصَّوْتِيَّةُ وَالوَظِيْفِيَّةُ وَالصَّرْفِيَّةُ وَالنَّحْوِيَّةُ، إِضَافَةً إِلَى العِنَايَةِ بِدِرَاسَةِ المَعَانِي وَالبَيَانِ وَالبَلاَغَةِ.

وَنَدَبَ كَثِيْرٌ مِنَ العُلَمَاءِ أَنْفُسَهُمْ لِتَفْسِيْرِ كِتَابِ اللهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وَتَنَوَّعَتْ إِثْرَ ذَلِكَ التَّفَاسِيْرُ: فَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِالمَعَانِي، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِالأَسَالِيْبِ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِالقَرَاءَاتِ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِالإِعْجَازِ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِتَفْسِيْرِ الكَلِمَاتِ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِغَيْرِ ذَلِكَ.

وَالبَحْثُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيْنَا أَرَادَ فِيْهِ البَاحِثُ يَاسِر مُطْرَهْ جِي أَنْ يَرْسِمَ طَرِيْقَاً جَدِيدَاً لِلْبَحْثِ النَّحْوِيِّ، تَجَاوَزَ فِيْهِ أَوَاخِرَ الكَلِمِ وَعَلاَمَاتِ الإِعْرَابِ، مُحَاوِلاً أَنْ يُزَاوِجَ بَيْنَ عِلْمَيِ النَّحْوِ وَالدَّلاَلَةِ، فِي ضَوْءِ الوُقُوْفِ عَلَى اِخْتِلاَفَاتِ بَعْضِ العُلَمَاءِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَمَا يَنْتُجُ عَنْهَا مِنْ تَنَوُّعٍ فِي المَعَانِي، وَتَعَدُّدٍ فِي المَقَاصِدِ وَالأَفْهَامِ لِبَعْضِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

فَقَدْ أَوْضَحَ فِي بَحْثِهِ الاِرْتِبَاطَ الوَثِيْقَ بَيْنَ المَعْنَى وَالحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ، مُنْذُ نشأَةِ النَّحْوِ الأُوْلَى، الأَمْرُ الَّذِي يُؤَكِّدُ السَّبَبَ الرَّئِيْسَ لِنشأَةِ النَّحْوِ، وَهُوَ إِرادةُ الفَهْمِ، لاَ مُجَرَّدُ خَشْيَةِ اللَّحْنِ.

ثُمَّ رَاحَ يُفَنِّدُ الأَسْبَابَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، فِي أَثْنَاءِ دِرَاسَاتِهِمْ وَتَحْلِيْلاَتِهِمْ النَّحْوِيَّةِ، فَأَحْسَنَ جَمْعَهَا وَتَبْوِيبَهَا وَتقسيمَهَا عَلَى الوَضْعِ الَّذِي انتهَى إِلَيْهِ، كَمَا أَفْرَدَ فَصْلاً خَاصَّاً لِلْقِرَاءَاتِ، أَظْهَرَ فِيْهِ دَوْرَ التَعَدُّدِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، الَّذِي يَنْتُجُ عَنْهُ تَعَدُّدٌ فِي المَعَانِي وَالأَهْدَافِ وَالغَايَاتِ، رَادَّاً عَلَى البَصْرِيِّيْنَ مَنْهَجَهُمْ فِي عَدَمِ الاِحْتِجَاجِ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ الَّتِي لاَ تُوَافِقُ أُصُوْلَ قَوَاعِدِهِمْ، وَكَذَلِكَ أَفْرَدَ فَصْلاً لِلتَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ، وبَيَّنَ دَوْرَهُ فِي إِعْطَاءِ الكَلِمَةِ سُبُلاً مُتَعَدِّدَةً لِلْمَعَانِي، وَرَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلاَلاَتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، تَجْمَعُ بَيْنَ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَعْنَى المَجَازِيِّ فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ.

وَلاَ بُدَّ مِنَ التَّنْوِيْهِ إِلَى جَهْدِ البَاحِثِ، وَالإِشَادَةِ بِعَمَلِهِ، فَقَدْ تَنَاوَلَ هَذِهِ المَادَّةَ العِلْمِيَّةَ بِالتَّحْلِيْلِ، وَالشَّرْحِ، وَالتَّفْسِيْرِ، وَالتَّوْضِيْحِ، مُتَوَخِّيَاً العَوْدَةَ إِلَى أَصْلِ الظَّاهِرَةِ اللُّغَوِيَّةِ، مُبَيِّنَاً مَوَاقِفَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ، وَأَصْحَابِ التَّفْسِيْرِ وَالقِرَاءَاتِ حَوْلَ أَهَمِّ قَضَايَاهَا، عَارِضَاً مَوَاقِفَهُمْ حَوْلَ تَوْجِيْهِ هَذِهِ المَسَائِلِ النَّحْوِيَّةِ، وَالظَّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ، حَتَّى تَتَّضِحَ الظَّاهِرَةُ المَدْرُوْسَةُ، وَتَسْتَوْفِيَ حَظَّهَا مِنَ التَّحْلِيْلِ وَالتَّعْلِيْلِ وَالمُنَاقَشَةِ، نَظَرَاً لِمَا تَنْطَوِي عَلَيْهِ هَذِهِ الآرَاءُ وَالمُنَاقَشَاتُ مِنْ فَوَائِدَ لُغَوِيَّةٍ، تُبَيِّنُ لَنَا مَدَى الجَهْدِ الَّذِي بَذَلَهُ عُلَمَاؤُنَا الأَوَائِلُ الأَفْذَاذُ فِي إِرْسَاءِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ، وَرَصْدِ ظَوَاهِرِهَا، وَتَسْجِيْلِ أَحْكَامِهَا، ثُمَّ وَضْعِ القَوَانِيْنِ الجَامِعَةِ المُرْتَكِزَةِ إِلَى البَحْثِ العَمِيْقِ، وَالتَّقَصِّي الدَّقِيْقِ، وَالاِسْتِيْعَابِ الشَّامِلِ.

وَلَمْ يَدَّخِرِ البَاحِثُ وَقْتاً أَوْ جَهْداً فِي الإِحَاطَةِ بِآرَاءِ عُلَمَائِنَا، وَتَوَجِيْهَاتِهِم المُخْتَلِفَةِ لِمَسَائِلِ اللُّغَةِ وَظَوَاهِرِهَا، وَالتَّعَمُّقِ فِي دِرَاسَةِ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ، وَبَيَانِ أَحْكَامِهَا المُخْتَلِفَةِ، وَالخَوْضِ فِي تَفْصِيْلاَتِهَا الدَّقِيْقَةِ، وَالمُوَازَنَةِ بَيْنَ الآرَاءِ المُتَعَدِّدَةِ وَالمُتَبَايِنَةِ، وَبَيَانِ المَعْنَى المُنْطَوِي عَلَى كُلِّ اِخْتِلاَفٍ بَيْنَ تَوْجِيْهٍ نَحْوِيٍّ وَآخَرَ، أَوْ بَيْنَ قِرَاءَةٍ قُرْآنِيَّةٍ وَأُخْرَى، بَاحِثاً وَمُنَقِّباً فِي كُتُبِ التُّرَاثِ، وَالكُتُبِ الأُخْرَى الَّتِي صَنَّفَهَا المُتَأَخِّرُونَ وَالمُعَاصِرُونَ، مُسْتَعِيْناً بِهَا، مُسْتَقِيَاً مِنْهَا العَدِيْدَ مِنْ الشُّرُوحِ، وَالتَّوْصِيَاتِ، وَالأَحْكَامِ التَّفْصِيْلِيَّةِ، وَالتَّحْلِيْلاَتِ المُتَّسَمَةِ بِالدِّقَّةِ وَالمَوْضُوعِيَّةِ؛ وَذَلِكَ خِدْمَةً لِهَذِهِ اللُّغَةِ الشَّرِيْفَةِ العَظِيْمَةِ، لُغَةِ كِتَابِ اللهِ – تَعَالَى – المُنْزَلِ عَلَى نَبِيِّهِ الكَرِيْمِ ﷺ.

وَقَدْ نَالَ هَذَا البَحْثُ اِسْتِحْسَانَ لِجْنَةِ المُنَاقَشَةِ، لِمَا فِيْهِ مِنْ جَهْدٍ فِي الجَمْعِ، وَحُسْنٍ فِي التَّرْتِيْبِ وَالاِخْتِيَارِ، وَمَوْضُوعِيَّةٍ فِي مُنَاقَشَةِ الآرَاءِ، وَدَأْبٍ فِي الاِسْتِنْبَاطِ وَالاِسْتِقْرَاءِ، وَجِدَّةٍ فِي العَرْضِ وَالتَّحْلِيْلِ، وَجُوْدَةٍ فِي اللُّغَةِ وَالأُسْلُوبِ، وَدِقَّةٍ فِي الشَّكْلِ وَالإِخْرَاجِ، فَاسْتَحَقَّ أَنْ يَنَالَ البَاحِثُ فِيْهِ تَقْدِيْرَ (مُمْتاز)، وَأَنْ يَكُوْنَ كِتَاباً تَذْخَرُ بِهِ المَكْتَبَةُ العَرَبِيَّةُ وَالإِسْلاَمِيَّةُ عَلَى السَّوَاءِ.

المُشْـرِفُ العَـامُّ عَـلَى البَحْثِ
الأُسْـتَاذُ الدُّكْتُور سَامِي عَوَض
أُسْـتَـاذُ النَّـحْـوِ وَالـصَّـرْفِ
رَئِيْسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ الأَسْبَقُ
بِكُلِّيَّـةِ الآدَابِ فِي جَامِعَـةِ تَشْرِيْنَ

كَلِمَةُ الأُسْتَاذ الدُّكْتُوْر مُحَمَّد بَصَل

إِنَّ النَّاظِرَ إِلَى المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ وَالمَكْتَبَةِ القُرْآنِيَّةِ يُدْرِكُ مَدَى غِنَاهُمَا بِكُتُبِ التَّفْسِيْرِ، كَمَا يَلْحَظُ أَلْوَانَاً شَتَّى لِلتَّفَاسِيْرِ، دَفَعَتْ إِلَيْهَا أَسْبَابٌ كَثِيْرَةٌ، فَكَانَ مَا يُسَمَّى بِـ "التَّفْسِيْرِ بِالْمَأْثُورِ"، أَوِ "التَّفْسِيْرِ النَّقْلِيِّ"؛ ثُمَّ "التَّفْسِيْرِ بِالرَّأْيِ"، أَوِ "التَّفْسِيْرِ العَقْلِيِّ"؛ ثُمَّ "التَّفْسِيْرِ الإِشَارِيِّ"، وَغَيْرِهَا...

وَمِنْ كُتُبِ التَّفْسِيْرِ مَا اِهْتَمَّ بِالجَوَانِبِ النَّحْوِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا اِهْتَمَّ بِالْجَوَانِبِ البَلاَغِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا اِهْتَمَّ بِالْجَوَانِبِ المَجَازِيَّةِ، وَمِنْهَا مَا اِهْتَمَّ بِالْجَوَانِبِ المَعْنَوِيَّةِ، وَكُلُّهَا تَسْعَى إِلَى بُلُوغِ المَعَانِي الجَلِيْلَةِ الَّتِي تَنْطَوِي عَلَيْهَا آيَاتُ الكِتَابِ العَزِيْزِ الكَرِيْمَةُ.

وَالبَحْثُ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِيْنَا وَاحِدٌ مِنَ البُحُوثِ الَّتِي حَاوَلَ فِيْهَا البَاحِثُ يَاسِر مُطْرَه جِي أَنْ يَفِيْدَ مِنْ أَنْظِمَةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ (النَّحْوِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، وَالصَّوْتِيَّةِ، وَالدَّلاَلِيَّةِ)، وَيُطَوِّعَهَا لِخِدْمَةِ الغَايَةِ الَّتِي سَعَى إِلَيْهَا، وَهِيَ إِظْهَارُ دَوْرِ النَّحْوِ فِي تَفْسِيْرِ العَدِيْدِ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ؛ لأَنَّ بِالإِعْرَابِ تَنْجَلِي المَعَانِي، وَتظْهَرُ المَقَاصِدُ، وَتَنْكَشِفُ الغَايَاتُ، وَتَتَحَقَّقُ الأَهْدَافُ، فَمَنْ أَحْكَمَ يَدَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسْرَارِهِ، فَقَدْ أُوتِي خَيْرَاً كَثِيْرَاً.

وَهَذَا مَا حَاوَلَ البَاحِثُ إِظْهَارَهُ، فِي ضَوْءِ الوُقُوْفِ عَلَى بَعْضٍ مِنْ آيِ الكِتَابِ الكَرِيْمِ، وَذِكْرِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي تَحْتَمِلُهَا، وَإِسْنَادِ كُلِّ وَجْهٍ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ إِعْطَاءِ المَعْنَى الَّذِي يَنْكَشِفُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَكَثِيْرَاً مَا رَجَّحَ البَاحِثُ بَيْنَ الوُجُوْهِ، وَاِخْتَارَ الوَجْهَ الأَنْسَبَ الَّذِي يَتَمَاشَى مَعَ المَعْنَى العَامِّ لِهَذِهِ الآيَةِ أَوْ تِلْكَ.

وَمِنَ الأُمُوْرِ الَّتِي تُحْسَبُ لِلْبَاحِثِ - وَلاَ بُدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَيْهَا، وَالإِشَادَةِ بِهَا، وَالتَّنْوِيْهِ إِلَى جَهْدِهِ الكَبِيْرِ وَالحَثِيْثِ فِيْهَا - أَنَّهُ جَمَعَ الأَسْبَابَ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، فِي أَثْنَاءِ

تَحْلِيْلاَتِهِمْ وَتَأْوِيْلاَتِهِمْ وَمُنَاقَشَاتِهِمْ، وَلَمْ يَتْرُكْ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ الخِلاَفِ إِلاَّ ذَكَرَهُ، بَعْدَ اِسْتِقْراءٍ مُنَظَّمٍ، وَبَحْثٍ عَمِيْقٍ، وَجَهْدٍ مُضَاعَفٍ، وَحَصْرٍ دَقِيْقٍ، فَجَاءَ عَمَلُهُ -فِي هَذَا المَجَالِ- غَيْرَ مَسْبُوقٍ فِيْمَا كُتِبَ مِنْ دِرَاسَاتٍ، جَعَلَ مِنْهُ مَرْجِعاً مُهِمّاً لِلْبَاحِثِيْنَ -مُعَلِّمِيْنَ وَمُتَعَلِّمِيْنَ- عَلَى اختلافِ تحصيلِهم العِلْمِيِّ.

وَكَذَلِكَ دِرَاسَتُهُ لِلْقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ عَلَى أَسَاسٍ نَحْوِيٍّ، مُحَاوِلاً إِعَادَةَ النَّظَرِ فِي ضَابِطِ الاِحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ لَدَى النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ، مُخَطِّئاً مَنْهَجَهُمْ فِي ذَلِكَ، مُثْبِتاً -فِي المُقَابِلِ- صِحَّةَ مَذْهَبِ الكُوْفِيِّيْنَ، مُؤَيِّداً كُلَّ مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ بِالشَّوَاهِدِ وَالأَدِلَّةِ وَالبَرَاهِيْنَ، وَأَيْضاً ضَبْطُهُ بَحْثَهُ بِالشَّكْلِ، وَهُوَ مَا أَضْفَى صِفَةَ الجِدِّيَّةِ عَلَى البَحْثِ.

بِالإِضَافَةِ إِلَى تَنْسِيْقِ البَحْثِ، وَتَرْتِيْبِهِ، وَإِخْرَاجِهِ عَلَى صُوْرَتِهِ النِّهَائِيَّةِ، بِشَكْلٍ أَنِيْقٍ، قَلَّمَا نَرَى مِثْلَهُ فِي البُحُوْثِ العِلْمِيَّةِ لِمِثْلِ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ، وَتَرْجَمَتِهِ لِلأَعْلاَمِ الَّتِي تُمَكِّنُ المُتَلَقِّي مِنَ الإِحَاطَةِ بِصَاحِبِ الرَّأْيِ أَوِ القَوْلِ أَوِ المَذْهَبِ أَوِ المَدْرَسَةِ، وَوَضْعِهِ لِلْفَهَارِسِ السَّبْعَةِ الَّتِي تُرِيْحُ القَارِئَ، وَتُسَهِّلُ لَهُ عَمَلِيَّةَ الوُصُوْلِ إِلَى مَا يُرِيْدُ بِأَسْرَعِ طَرِيْقَةٍ مُمْكِنَةٍ، وَإِثْبَاتِهِ لِحَوَاشِي البَحْثِ بِالطُّرُقِ العِلْمِيَّةِ الصَّحِيْحَةِ الَّتِي اِنْتَهَتْ إِلَيْهَا الدِّرَاسَاتُ الحَدِيْثَةُ.

وَأَخِيْراً فَإِنَّ البَاحِثَ الطَّالِبَ يَاسِر مُطْرَه جِي عَرَفْتُهُ طَالِباً مُمَيَّزاً وَمُثَابِراً، وَبَاحِثاً مَوْضُوْعِيّاً وَوَاعِياً، وَآمُلُ أَنْ يَكُوْنَ فِي مُسْتَقْبَلِهِ العِلْمِيِّ وَاحِداً مِنَ البَاحِثِيْنَ الجَيِّدِيْنَ الوَاعِدِيْنَ، وَيُسَخِّرَ قَلَمَهُ لِخِدْمَةِ العِلْمِ، وَنَشْرِ الوَعْيِ وَالثَّقَافَةِ، دُوْنَ كَلَلٍ أَوْ مَلَلٍ.

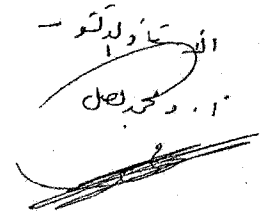

أَحَدُ الأَعْضَاءِ فِي لِجْنَةِ تَحْكِيْمِ البَحْثِ
الأُسْتَاذُ الدُّكْتُور مُحَمَّد إِسْمَاعِيْل بَصَل
عَمِيْدُ كُلِّيَّةِ الآدَابِ وَالعُلُوْمِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي جَامِعَةِ تَشْرِيْنَ
وَأُسْتَاذُ عِلْمِ اللُّغَةِ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ

كَلِمَةُ الدُّكْتُور إِبْرَاهِيْم الببّ

القُرْآنُ الكَرِيْمُ مُعْجِزٌ إِلَهِيٌّ، تَتَجَلَّى فِيْهِ رَحْمَةُ الخَالِقِ عَلَى عِبَادِهِ، وَرَأْفَتُهُ بِالبَشَرِيَّةِ جَمْعَاءَ، وَلِسَانٌ يَعْلُو كُلَّ لِسَانٍ، وَفَهْمٌ فَوْقَ كُلِّ فَهْمٍ.

فِيْهِ اِطْمِئْنَانُ القُلُوبِ، وَاِنْشِرَاحُ النُّفُوْسِ، وَسَلامَةُ الأَبْدَانِ، وَاِسْتِقَامَةُ الأَنْفُسِ، وَتَنْظِيْمُ الأَكْوَانِ، وَفَصْلٌ مَا بَيْنَ الحَقِّ وَالبَاطِلِ، وَالتِئَامٌ بَيْنَ الدِّيْنِ وَالعَرَبِيَّةِ الَّتِي شَرَّفَهَا اللهُ عَلَى كُلِّ اللُّغَاتِ. وَإِعْرَابُهُ إِفْصَاحٌ وَبَيَانٌ، فَمَا اِتَّفَقَ مِنْ ذَلِكَ إِعْجَازٌ، وَمَا اِخْتَلَفَ مِنْهُ رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِيْنَ.

وَالكُتُبُ الَّتِي تَنَاوَلَتِ القُرْآنَ الكَرِيْمَ وَصِلَةَ العَرَبِيَّةِ بِهِ كَثِيْرَةٌ جِدًّا، مُتَنَاثِرَةٌ مُتَتَالِيَةٌ، مُقَلِّدَةٌ وَمُجَدِّدَةٌ، تَتَبَايَنُ فِيْهَا الآرَاءُ، وَتَتَفَاوَتُ فِيْهَا المَعْلُوْمَاتُ، وَتَتَشَعَّبُ فِيْهَا الفَوَائِدُ؛ بَعْضُهَا يُرَكِّزُ عَلَى المَعْنَى، وَآخَرُ عَلَى التَّرْكِيْبِ، وَثَالِثٌ عَلَى القِرَاءَةِ، وَمِنْهَا مَا يَهْتَمُّ بِالتَّفْسِيْرِ، وَقَدْ نَجِدُ قِسْمًا مِنْهَا يُرَكِّزُ عَلَى الإِعْجَازِ... إِلَخ.

إِلاَّ أَنَّ البَحْثَ الَّذِي بَيْنَ دَفَّتَي هَذَا الكِتَابِ (أَثَرُ الاِخْتِلاَفِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيْرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ) وَاحِدٌ مِنَ الأَبْحَاثِ الَّتِي اِسْتَطَاعَتْ أَنْ تَقِفَ عَلَى دَقَائِقَ نَادِرَةٍ فِي تَفْسِيْرِ كَثِيْرٍ مِنَ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ؛ مُعْتَمِدَةً عَلَى الإِعْرَابِ، وَمَا فِيْهِ مِنْ دَلاَلاَتٍ مُتَجَدِّدَةٍ مِعْطَاءَةٍ ثَرَّةٍ، تُغْنِي البَحْثَ، وَتَكْشِفُ عَنْ ثَرَائِهِ، وَتَزِيْدُ مِنْ تَمَاسُكِهِ.

وَقَدِ اِسْتَطَاعَ البَاحِثُ فِي بَحْثِهِ أَنْ يَفْتَحَ آفَاقًا مُتَعَدِّدَةً كَانَ النِّسْيَانُ كَفِيْلاً بِطَيِّهَا، وَكَانَتِ المَصَادِرُ كَافِيَةً لِحِفْظِهَا الضَّائِعِ؛ إِذْ وَقَفَ عَلَى التُّرَاثِ قَارِئًا مُدَقِّقًا وَمُحَلِّلاً، فَجَاءَ بِالدُّرَرِ المُتَنَاثِرَةِ مُجْتَمِعَةً، وَبِالقَضَايَا الغَامِضَةِ وَالعَالِقَةِ وَاضِحَةً وَجَلِيَّةً وَسَهْلَةَ المَنَالِ.

أَفَادَ البَاحِثُ مِنَ التُّرَاثِ، فَوَقَفَ عَلَى كُنُوْزِهِ مُجِيْدًا إِعَادَةَ نَشْرِهَا، وَالإِفادةَ مِنْهَا، وَالتَّعَامُلَ مَعَهَا. وَوَقَفَ عِنْدَ اللُّغَةِ مُحْسِناً صِيَاغَةَ عِبَارَاتِهَا، وَاسْتِخْدَامَ أَلْفَاظِهَا وَجُمَلِهَا وَتَرَاكِيْبِهَا.

وَلَمْ تَخْنُهُ ذَاكِرَتُهُ فِي السَّيْرِ نَحْوَ الدَّلاَلَةِ مُوَضِّحًا إِيَّاهَا، مُبَيِّنًا تَجَدُّدَهَا وَانفتاحَهَا وَتَعَدُّدَهَا بِمَا يَخْدِمُ

البَحْثَ، مُتَّكِئاً عَلَى التُّرَاثِ، وَمُعْتَمِداً عَلَى عُلمائِنَا الأَجِلاَّءِ قُدَمَاءَ وَمُحْدَثِيْنَ. فَوَقَفَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ المُفَسِّرِيْنَ مُوَضِّحاً سَبَبَ اِخْتِلاَفِهِمْ حِيْنَاً، وَاتِّفَاقِهِمْ أَحْيَانَاً. وَأَفَادَ مِنَ النُّحَاةِ، فَرَأَى أَنَّ خِلاَفَهُمْ فِي تَوْجِيْهِ الإِعْرَابِ فِي عَدَدٍ غَيْرِ قَلِيْلٍ مِنْ آيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيْمِ حَمْدَاً وَثَنَاءً وَغِنَىً وَثَرَاءً، وَمداداً وَعطاءً، وَنُضوجاً وَإِعجازاً وَإِبداعاً. عِلْمَاً أَنَّ الاِخْتِلاَفَ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمٍ مِنَ الأَيَّامِ -كَمَا يُفْهَمُ مِنْ قِبَلِ بَعْضِهِمْ- قُصُوراً مِنَ القَارِئِ، أَوْ إِضْعَافَاً لِلنَّصِّ، أَوْ جَهْلاً مِنَ المُعْرِبِ؛ وَإِنَّمَا كَانَ دَوْمَاً تَعْبِيْرَاً عَنِ الثَّرَاءِ وَالاِنْفِتَاحِ وَالتَّجَدُّدِ وَالقُوَّةِ وَالتَّمَاسُكِ وَالعَطَاءِ وَالصَّلاَحِ....

وَلَمْ يَنْسَ البَاحِثُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ كُلٍّ مِنْ: سِيَاقِ الحَالِ، وَالعَامِلِ، وَالمَعْنَى القُرْآنِيِّ، وَالعُرْفِ الدِّيْنِيِّ، وَاِسْتِنْبَاطِ الأَحْكَامِ، وَالعَوْدَةِ إِلَى اِجْتِمَاعِ دَوْرِ النَّحْوِيِّ، وَاللُّغَوِيِّ، وَالمُفَسِّرِ، وَالمُقْرِئِ، وَالبَلاَغِيِّ فِي تَجَلِّي الدَّلاَلَةِ، وَتَحْدِيْدِ أَبْعَادِهَا، أَوِ اتِّسَاعِ مَجَالِهَا، أَوْ تَنَامِي تَوَلُّدِهَا، أَوْ أَمْنِ لَبْسِهَا. كَمَا لَمْ يَنْسَ ظَوَاهِرَ اللُّغَةِ فِي تُرَاثِنَا: مِنْ حَذْفٍ، وَرُتْبَةٍ، وَقَرِيْنَةٍ، وَحَمْلٍ، وَاِخْتِيَارٍ، وَقِيَاسٍ، وَسَمَاعٍ، وَتَعْلِيْلٍ، وَتأْوِيْلٍ، وَاِحْتِجَاجٍ، وَتَضْمِيْنٍ، وَغَيْرِهَا.

وَأَخِيْرَاً يُمْكِنُ القَوْلُ إِنَّ البَاحِثَ نَظَرَ فَأَدْرَكَ، وَقَرَأَ فَعَبَّرَ، وَكَتَبَ فَأَجَادَ، وَتَعَامَلَ مَعَ النَّصِّ فَأَحْسَنَ التَّعَامُلَ، وَنَقَّبَ عَنِ المَادَّةِ فَأَحْسَنَ الاِخْتِيَارَ، وَسَعَى لإِيْصَالِ المَعْلُومَةِ فَتَمَّ لَهُ ذَلِكَ، وَأَرَادَ البَحْثَ عَنْ دُرَرِ اللُّغَةِ وَدَوْرِهَا فِي البِنَاءِ فَكَانَ أَهْلاً لِذَلِكَ، وَلاَ أَرَى فِيْهِ إِلاَّ قَارِئَاً وَاعِيَاً، وَبَاحِثَاً وَاعِدَاً، وَقَلَمَاً مُحَقَّاً لاَ يَعْرِفُ حِيَادَاً أَوِ اِنْحِرَافَاً أَوِ اِنْحِيَازَاً.

أَحَـــدُ أَعْضَـــاءِ لِجْنَـــةِ التَّحْكِيْـمِ
الدُّكْتُـــــور إِبْـرَاهِيْـــم البـــبّ
أُسْتَـــاذُ النَّـــحْـــوِ المُسَـاعِـــدُ
ورَئِيْسُ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ السَّابِق
في كُلِّيَّـــة الآدَاب جَامِعَـــة تَشْرِيـن
عَمِيْـــدُ كُلِّيَّـــةِ الآدَابِ وَالعُلُـــومِ
الإِنْسَانِيَّـــةِ فِي جَامِعَـــةِ طَرطُـــوس

المُقَدِّمَةُ:

«هَدَفُ الدِّرَاسَةِ، وَفَرَضِيَّاتُ البَحْثِ، وَالمَادَّةُ اللُّغَوِيَّـةُ»

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْمِ

الحَمْدُ لله الَّذِي بِالْقُلُوْبِ مَعْرِفَتُهُ بَيْنَ العَالَمِيْنَ، وَبِالْعُقُوْلِ حُجَّتُهُ بَيْنَ العَالَمِيْنَ، وَالصَّلاَةُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَإِخْوَتِهِ مِنَ الأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِيْنَ، وَالسَّلاَمُ عَلَى آلِ كُلٍّ، وَصَحْبِ كُلٍّ، وَتَابِعِ كُلٍّ أَجْمَعِيْنَ، وَبَعْدُ:

فَإِنَّ عِلْمَ النَّحْوِ مِنْ أَجَلِّ العُلُومِ فَائِدَةً، وَأَكْثِرِها بِالعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ رَابِطَةً، وَأَفْضَلِهَا عَلَيْهَا عَائِدَةً.

وَلَمَّا كَانَ عِلْمُ التَّفْسِيْرِ وَاحِداً مِنَ العُلُوْمِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي يُفْهَمُ بِهَا القُرْآنُ الكَرِيْمُ، وَتَنْكَشِفُ مَعَانِيْهِ، وَتُسْتَخْرَجُ أَحْكَامُهُ، كَانَ عِلْمُ النَّحْوِ - بِمَفْهُوْمِهِ الوَاسِعِ - وَاحِداً مِنْ أَهَمِّ العُلُومِ الَّتِي تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ؛ لأَهَمِّيَّتِهِ وَارْتِبَاطِهِ الشَّدِيْدِ بِتَوْجِيْهِ المَعَانِي، وَتَنَوُّعِ الأَفْهَامِ.

وَلَعَلَّ قَوْلَ ابْنِ عَطِيَّةَ[1]: «إِعْرَابُ القُرْآنِ أَصْلٌ فِي الشَّرِيْعَةِ»[2]، مَا هُوَ إِلاَّ تَرْسِيْخٌ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَعْرِبُوا القُرْآنَ، وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ»[3]؛ لأَنَّهُ بِذَلِكَ تُقَوَّمُ مَعَانِيْهِ الَّتِي يَتَّخِذُهَا الشَّرْعُ دُسْتُوْرَاً، وَالدِّيْنُ مِنْهَاجَاً، وَلاَ يَتَأَتَّى ذَلِكَ إِلاَّ مِنْ دِرَاسَةٍ مُتَعَمِّقَةٍ لأَسْرَارِ هَذِهِ اللُّغَةِ، وَخَفَايَاهَا، وَقَوَاعِدِهَا، وَأَنْظِمَتِهَا.

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ مُنْطَلَقَ الدِّرَاسَةِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي اِعْتَمَدْتُهَا فِي هَذَا البَحْثِ - فِي بَيَانِ أَثَرِ

---

(١) هُوَ عبدُ الحقّ بن غالب بن عبد الرَّؤُوف، المعروف بابن عَطِيَّة، أبو محمّد، الأَندلسيّ، الغرناطيّ (-٥٤٦هـ)، مفسّرٌ، فقيهٌ، نحْوِيٌّ، له: «المُحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام (قاموس تراجِم لأشهر الرّجال والنّساء مِنَ العَرَبِ وَالْمُسْتَعْرِبِينَ والمُستشرِقين)، ج٣، ط١٦، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ٢٠٠٥م، ص٢٨٢.

(٢) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص١٨.

(٣) النَّيْسَابُورِيّ، محمّد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصّحيحين، ج٢، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، رقم (٣٦٤٤)، ص٤٧٧.

الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيْرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ - إِنَّمَا هُوَ اِكْتِنَاهٌ لِمَعَانِي النَّحْوِ فِي الإِفْصَاحِ عَنْ تَفْسِيْرِ العَدِيْدِ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الحَكِيْمِ؛ إِذْ لاَ يَخْفَى عَلَى دَارِسِ العَرَبِيَّةِ الاِرْتِبَاطُ الوَثِيْقُ بَيْنَ المَعْنَى وَالحَالَةِ الإِعْرَابِيَّةِ؛ إِذْ كُلَّمَا تَعَدَّدَ إِعْرَابُ الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، تَعَدَّدَ المَعْنَى الوَاحِدُ، وَالعَكْسُ.

وَلِذَلِكَ كَانَ حَافِزِي إِلَى اِخْتِيَارِ هَذَا البَحْثِ أَهَمِّيَّةَ النَّحْوِ وَمَكَانَتَهُ فِي تَفْسِيْرِ النَّصِّ الدِّيْنِيِّ وَجَلاَءِ أَحْكَامِهِ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَحَاجَةَ المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ وَالإِسْلاَمِيَّةِ إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى؛ لأَنَّ المَصَادِرَ المُتَوَافِرَةَ فِيْهَا تَفْتَقِرُ إِلَى دِرَاسَاتٍ تَتَّبِعُ مَنْهَجاً جَدِيْداً، يَكْشِفُ أَهَمِّيَّةَ النَّحْوِ، وَيُحَلِّلُ اللُّغَةَ بِنَاءً عَلَى أُسُسٍ جَدِيْدَةٍ، تَتَنَاوَلُ الأَحْوَالَ البَلاَغِيَّةَ وَالنَّحْوِيَّةَ لِعَنَاصِرِ التَّرْكِيْبِ وَعَلاَقَاتِهَا، وَآمَلُ أَنْ يَكُوْنَ مَا تَوَصَّلْتُ إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجَ، جَدِيْداً وَمُفِيْداً.

وَهَدَفِي بَيَانُ كَيْفِيَّةِ اسْتِخْدَامِ هَذِهِ اللُّغَةِ لِتَحْقِيْقِ أَهْدَافِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ وَغَايَتِهِ، بِدِرَاسَةٍ تَرْبِطُ النِّظَامَ النَّحْوِيَّ بِالطَّرِيْقَةِ الَّتِي وُظِّفَ فِيْهَا هَذَا النِّظَامُ لأَدَاءِ المَعَانِي؛ لِذَلِكَ فَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَخْتَارَ مَوْضُوْعاً يُبْرِزُ دَوْرَ النَّحْوِ فِي تَنَوُّعِ مَعَانِي آيِ القُرآنِ الكَرِيْمِ وَاتِّسَاعِهَا، وَاضِعاً فِي حِسْبَانِي أَنَّ النَّحْوَ - شَأْنَ العُلُوْمِ الإِسْلاَمِيَّةِ الأُخْرَى - نَشَأَ لِفَهْمِ القُرْآنِ، وَالبَحْثِ عَنْ كُلِّ مَا يُفِيدُ فِي اسْتِنْطَاقِ نُصُوْصِهِ، بِوَصْفِهِ أَعْلَى مَا فِي العَرَبِيَّةِ مِنْ بَيَانٍ، وَأَنَّ النَّصَّ القُرْآنِيَّ نَصٌّ تَشْرِيْعِيٌّ نَزَلَ لِيُنَظِّمَ شُؤُوْنَ المُجْتَمَعِ القَبَلِيِّ، وَيَنْقُلَهُ مِنَ البَدَاوَةِ إِلَى المَدَنِيَّةِ المُتَحَضِّرَةِ؛ وَكَانَ مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ نَجَاحِهِ فِي تَحْقِيْقِ أَغْرَاضِهِ، أَنَّهُ وَظَّفَ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ تَوْظِيْفاً مُنَاسِباً لأَدَاءِ غَايَتِهِ، وَمُتَمَثِّلاً بِذَلِكَ قَوْلَ مَكِّيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ القَيْسِيِّ[1]، فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: «مُشْكِلُ إِعْرَابِ القُرْآنِ»: «وَرَأَيْتُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَجِبُ عَلَى طَالِبِ عُلُوْمِ القُرْآنِ، الرَّاغِبِ فِي تَجْوِيْدِ أَلْفَاظِهِ، وَفَهْمِ مَعَانِيْهِ، وَمَعْرِفَةِ قِرَاءَاتِهِ وَلُغَاتِهِ، وَأَفْضَلِ مَا

---

(١) هو مكّيّ بن أبي طالب، حمّوش، بن محمّد الأندلسيّ، أبو محمّد القيسيّ (-٤٣٧هـ)، سمع بمكّة ومصر من ابن غلبون، وقرأ عليه القرآن، كانَ أستاذَ القُرَّاء والمُجَدِّدينَ، أقرأ بجامع قرطبة، وهو عالمٌ بالعَرَبِيَّة والتَّفسير، كثير التَّأليف، ومن كتبه: «مشكل إعراب القرآن»، و«الكشف عن وجوه القِرَاءَات وعللها». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، تحـ. د. عليّ محمّد عُمَر، ج٢، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص٢٨٨.

القَارِئُ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ، مَعْرِفَة إِعْرَابِهِ وَالوُقُوف عَلَى تَصَرُّفِ حَرَكَاتِهِ وَسَوَاكِنِهِ؛ لِيَكُوْنَ بِذَلِكَ سَالِمَاً مِنَ اللَّحْنِ فِيْهِ، مُسْتَعِيْنَاً عَلَى إِحْكَامِ اللَّفْظِ بِهِ، مُطَّلِعَاً عَلَى المَعَانِي الَّتِي قَدْ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلاَفِ الحَرَكَاتِ، مُتَفَهِّمَاً لِمَا أَرَادَ اللهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بِهِ مِنْ عِبَادِهِ؛ إِذْ بِمَعْرِفَةِ حَقَائِقِ الإِعْرَابِ تُعْرَفُ أَكْثَرُ المَعَانِي، وَيَنْجَلِي الإِشْكَالُ، وَتَظْهَرُ الفَوَائِدُ، وَيُفْهَمُ الخِطَابُ، وَتَصِحُّ مَعْرِفَةُ حَقِيْقَةِ المُرَادِ»[1].

فَالنَّحْوُ أَخَصُّ مَا يُخْدَمُ بِهِ نَصُّ القُرْآنِ، وَيُحَافَظُ بِهِ عَلَيْهِ، فَلاَ عَجَبَ إِنْ كَانَ هَذَا الكِتَابُ الخَالِدُ هُوَ البَاعِثَ الأَوَّلَ عَلَى نَشْأَتِهِ، وَأَنْ يُوضَعَ هَذَا العِلْمُ فِي رِحَابِهِ اِبْتِغَاءَ القُدْرَةِ عَلَى النُّطْقِ بِهِ سَلِيْمَاً صَحِيْحَاً مِنَ اللَّحْنِ، وَالقُدْرَةِ عَلَى فَهْمِهِ، وَابْتِغَاءَ وَجْهِ اللهِ بِخِدْمَتِهِ، وَخِدْمَةِ عُلُوْمِهِ.

وَمِمَّا تَقَدَّمَ تولَّدَتْ لَدَيَّ فِكْرَةُ البَحْثِ الَّذِي يُكَمِّلُ جُهُوْدَ العُلَمَاءِ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ فِي هَذَا المَجَالِ، وَيُحَقِّقُ الأَغْرَاضَ وَالأَهْدَافَ وَالغَايَاتِ وَالمَقَاصِدَ الَّتِي أَشَرْتُ إِلَيْهَا، وَفِي سَبِيْلِ ذَلِكَ حَصَرْتُ الدِّرَاسَةَ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ؛ لأَنَّهُ المَصْدَرُ الأَوَّلُ وَالرَّئِيْسُ لِلنَّحْوِ العَرَبِيِّ الَّذِي اِشْتَقَّ مِنْهُ العُلَمَاءُ عُلُوْمَ العَرَبِيَّةِ كَافَّةً.

وَقَدْ جَعَلْتُ عُنْوَانَهُ: «أَثَرُ الاِخْتِلاَفِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيْرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ».

وَرَأَيْتُ أَنْ يَكُوْنَ فِي أَرْبَعَةِ فُصُوْلٍ، يَسْبِقُهَا مُقَدِّمَةٌ، وَيَتْلُوْهَا خَاتِمَةٌ، بَعْدَهَا فَهَارِسُ البَحْثِ.

أَمَّا الفَصْلُ الأَوَّلُ: «الاِخْتِلاَفُ فِي التَّوْجِيْهَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَثَرُهُ فِي اِتِّسَاعِ المَعَانِي»، فَفِيْهِ مَبْحَثَانِ:

تَنَاوَلْتُ فِي الأَوَّلِ مِنْهُمَا أَهَمَّ الأَسْبَابِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى وَضْعِ النَّحْوِ، وَبَيَّنْتُ اِرْتِبَاطَ هَذِهِ الأَسْبَابِ بِإِرَادَةِ الفَهْمِ، مُتَجَاوِزَاً بِذَلِكَ الاِقْتِصَارَ عَلَى مُحَارَبَةِ اللَّحْنِ، وَلاَ سِيَّمَا أَنَّ أَهَمَّ سَبَبٍ لِوَضْعِ النَّحْوِ هُوَ خِدْمَةُ القُرْآنِ الكَرِيْمِ وَالحِفَاظُ عَلَيْهِ وَحِمَايَتُهُ، مِمَّا يُعَمِّقُ دَوْرَ النَّحْوِ وَأَهَمِّيَّتَهُ فِي جَلاَءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ، عَلَى مَرَاحِلِ نُمُوِّهِ وَتَطَوُّرِهِ جَمِيْعِهَا.

وَتَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الثَّانِي أَهَمَّ الأَسْبَابِ الَّتِي أَدَّتْ إِلَى اِخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّيْنَ، بَعْدَ أَنْ عَرَّفْتُ بِمَفْهُومَيِ الاِخْتِلاَفِ وَالخِلاَفِ، وبنوعَي الاختلاف المحمودِ والمذمومِ، مُبَيِّنَاً الفَرْقَ بَيْنَ كُلٍّ مِنَ

---

(١) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحـ. ياسين محمّد السّواس، ج١، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت، ص١-٢.

الاِخْتِلاَفَيْنِ، وَلَمَّا بَحَثْتُ عَنْ مَوادِّ هَذَا المَبْحَثِ أَيْقَنْتُ أَنَّهَا غَيْرُ مُجَلاَّةٍ فِي مَظَانِّ النَّحْوِ المُخْتَلِفَةِ - قَدِيْمِهَا، وَحَدِيْثِهَا - فَهِيَ مُتَفَرِّقَةٌ فِي هَذِهِ الكُتُبِ لَمْ يَحْصُرْها كِتَابٌ وَاحِدٌ حَصْراً دَقِيْقاً، فَنَدَبْتُ نَفْسِي لِذَلِكَ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُوْنَ قَدْ أَصَبْتُ فِي جَمْعِها، وَتَصْنِيْفِهَا، وَتَبْوِيْبِهَا عَلَى الشَّكْلِ الَّذِي اِنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ.

فَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّ هُنَاكَ أَسْبَاباً لِلاِخْتِلاَفِ تَعُوْدُ إِلَى بِدَايَةِ تَقْعِيْدِ النَّحْوِ وَضَبْطِ القَوَاعِدِ؛ وَذَلِكَ لِاخْتِلاَفِ المَعَايِيْرِ وَالمَقَايِيْسِ الَّتِي اِعْتَمَدَهَا النَّحْوِيُّونَ عَلَى اِخْتِلاَفِ مَذَاهِبِهِمْ وَمَدَارِسِهِمْ وَمَشَارِبِهِمْ، وَمِنْهَا: «التَّعْلِيْلُ، وَالعَامِلُ، وَالقِيَاسُ، وَالسَّمَاعُ، وَالاِجْتِهَادُ»، فَمَنْ غَلَّبَ مِعْيَاراً مِنْ هَذِهِ المَعَايِيْرِ عَلَى آخَرَ، وَقَعَ فِي اِخْتِلاَفٍ مَعَ مَنْ غَلَّبَ مِعْيَاراً غَيْرَهُ، وَهَكَذَا.

وَأَسْبَاباً أُخْرَى تَعُوْدُ إِلَى التَّحَوُّلِ عَنْ ذَلِكَ الأَصْلِ وَتِلْكَ القواعدِ؛ وذَلِكَ لأَسْبَابٍ تَتَعَلَّقُ بِالأَصْوَاتِ وَطَبِيْعَةِ اللُّغَةِ، كَـ «التَّنْغِيْمِ، وَكَيْفِيَّةِ الأَدَاءِ، وَالوَصْلِ، وَالوَقْفِ، وَتَعَدُّدِ اللَّهَجَاتِ، وَتَعَذُّرِ ظُهُوْرِ الحَرَكَاتِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»، وَأَسْبَابٍ أُخْرَى غَيْرِ صَوْتِيَّةٍ، كَـ «اِطِّرَادِ البَابِ، وَأَمْنِ اللَّبْسِ، وَالمَعْنَى، وَالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَالتَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ، وَالإِجْمَاعِ، وَاسْتِصْحَابِ الحَالِ، وَغَيْرِهَا».

مُبَيِّنَاً فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَدَى رُقِيِّ العَقْلِ العَرَبِيِّ، وَنُمُوِّ طَاقَتِهِ الذِّهْنِيَّةِ نُمُوّاً أَعَدَّهُ لِلنُّهُوضِ وَتَسْجِيْلِ الرُّسُوْمِ النَّحْوِيَّةِ، تَسْجِيْلاً تَطَّرِدُ فِيْهِ القَوَاعِدُ، وَتَنْتَظِمُ الأَقْيِسَةُ انْتِظَاماً يُهَيِّئُ لِوَضْعِ القَوَانِيْنِ، وَتَصْنِيْفِهَا، وَتَمْحِيْصِهَا، وَالحُكْمِ عَلَيْهَا بِالقَبُوْلِ، أَوْ بِالشُّذُوْذِ، أَوْ بِالرَّفْضِ.

وَأَمَّا الفَصْلُ الثَّانِي: «أَثَرُ تَعَدُّدِ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ فِي خِدْمَةِ المَعْنَى الدِّيْنِيِّ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ»، فَفِيْهِ أَيْضاً مَبْحَثَانِ:

تَنَاوَلْتُ فِي الأَوَّلِ مِنْهُمَا دَوْرَ النَّحْوِ، وَمَكَانَتَهُ فِي فَهْمِ التَّرْكِيْبِ القُرْآنِيِّ وَاسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهِ؛ لأَنَّ صِنَاعَةَ الإِعْرَابِ تَقْتَضِي مِمَّنْ يَتَصَدَّى لَهَا، أَنْ يَتَدَبَّرَ مَعْنَى النَّصِّ الَّذِي هُوَ بِصَدَدِهِ، وَيُوَفِّيَ قَوَاعِدَ النَّحْوِ حَقَّهَا. وَيَدْخُلُ فِي تَدَبُّرِ المَعْنَى الاِعْتِدَادُ بِالمَقَامِ الَّذِي قِيْلَ فِيْهِ النَّصُّ؛ إِذْ مُجَافَاةُ مَقَامِ النَّصِّ تُؤَدِّي إِلَى بَخْسِهِ حَقَّهُ، والنَّأْيِ بِهِ عَنِ المُرَادِ مِنْهُ، هَذَا مَعَ المُحَافَظَةِ عَلَى صِحَّةِ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ وَسَلاَمَتِهَا وَالرُّجُوْعِ إِلَيْهَا، وَتَأْوِيْلِ الكلامِ - إِذَا دَعَتِ الحَاجَةُ إِلَيْهِ - تَأْوِيْلاً يَتَّفِقُ وَالأُصُوْلَ النَّحْوِيَّةَ، وَيَنْبَثِقُ مِنْ رُوْحِ اللُّغَةِ وَحَيَوِيَّتِهَا، وَلاَ يَخْرُجُ عَنْ طَبِيْعَتِهَا وَرَوْنَقِهَا.

وَتَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الثَّانِي دَوْرَ الاِخْتِلاَفَاتِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ، فِي ضَوْءِ الاِعْتِمَادِ عَلَى دِرَاسَةِ بَعْضِ آيِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ وَتَحْلِيْلِهَا، وَعَرْضِ أَهَمِّ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي تُوَجِّهُهَا، فِي أَثْنَاءِ التَّحْلِيْلِ النَّحْوِيِّ لَهَا؛ إِذْ إِنَّ الاِخْتِلاَفَ فِي إِعْرَابِ كَلِمَةٍ مَا فِي آيَةٍ مَا، يُؤَدِّي إِلَى اِخْتِلاَفٍ فِي مَعْنَاهَا، وَتَفَرُّعٍ فِي غَايَاتِهَا، وَتَعَدُّدٍ فِي مَقَاصِدِهَا.

مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ مُرَاعَاةَ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ بِمَنْأَى عَنِ المَعْنَى هَدْمٌ لِرُوْحِ النَّصِّ، وَبُعْدٌ بِهِ عَنْ مَعْنَاهُ المَقْصُوْدِ؛ لأَنَّ الإِعْرَابَ تَذَوُّقٌ لِلْمَعْنَى، وَحُكْمٌ عَلَيْهِ بِالرِّفْعَةِ أَوِ الضِّعَةِ، وَمِنْ هُنَا تَبْدُو أَهَمِّيَّةُ المَعْنَى فِي تَوَخِّي الوَجْهِ الإِعْرَابِيِّ الَّذِي يُبَيِّنُ هَذَا المَعْنَى وَيُوَضِّحُهُ.

وَأَمَّا الفَصْلُ الثَّالِثُ: «أَهَمِّيَّةُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَوْظِيْفِ العَنَاصِرِ النَّحْوِيَّةِ لأَدَاءِ مَعَانِيْهَا»، فَفِيْهِ مَبْحَثَانِ كَذَلِكَ:

تَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الأَوَّلِ مَفْهُوْمَ القِرَاءَاتِ، وَالمَرَاحِلَ الأُوْلَى الَّتِي تَلَقَّى فِيْهَا النَّبِيُّ ﷺ آيَاتِ التَّنْزِيلِ، وَمِنْ ثَمَّ تَبْلِيْغَهَا لِلصَّحَابَةِ ﷺ، وَجُهُودَهُمْ فِي نَشْرِهَا مَعَ العِنَايَةِ بِدِقَّةِ رِوَايَتِهَا، عَنْ طَرِيْقِ التَّوَاتُرِ، وَبَيَّنْتُ الفَرْقَ بَيْنَ «القِرَاءَاتِ، وَالرِّوَايَاتِ، وَالطُّرُقِ، وَالخِلاَفِ الوَاجِبِ وَالجَائِزِ»، وَذَكَرْتُ أَقْسَامَ القِرَاءَاتِ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ، وَرَأْيَ العُلَمَاءِ فِي عَدَدِهَا، وَعَرَضْتُ أَقْوَالَ العُلَمَاءِ فِي الكَلاَمِ عَلَى الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وَمَعْنَاهَا المُخْتَارِ، مُوَضِّحاً مَفْهُوْمَ الاِخْتِيَارِ، وَالحِكْمَةَ مِنَ الاِخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ وَتَعَدُّدِهَا، مُنْتَهِياً إِلَى أَنَّ الخِلاَفَ هُنَا خِلاَفُ تَنَوُّعٍ وَتَغَايُرٍ، وَلَيْسَ خِلاَفَ تَضَادٍّ وَتَبَايُنٍ.

وَتَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الثَّانِي دَوْرَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَنَوُّعِ المَعَانِي، وَتَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، مُشِيْراً إِلَى تَفَاوُتِ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ فِي الاِحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَاتِ، وَمُبَيِّناً أَثَرَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَعَدُّدِ التَّحْلِيلاَتِ النَّحْوِيَّةِ لَهَا، وَمَا يَنتجُ عَنْهُ مِنْ تَوْجِيْهٍ لِلْمَعَانِي، وَتَنَوُّعٍ فِي الدَّلاَلاَتِ، فِي ضَوْءِ الوُقُوْفِ عَلَى عَدَدٍ مِنَ الآيَاتِ الَّتِي تَعَدَّدَتْ قِرَاءَاتُهَا، فَاخْتَلَفَ إِعْرَابُهَا، فَتَنَوَّعَتْ مَعَانِيْهَا، تِبْيَاناً لِرَوْعَةِ البَيَانِ القُرْآنِيِّ، وَقُوَّتِهِ فِي إِعْطَاءِ المَعْنَى سُبُلاً مُتَعَدِّدَةً، تُبَيِّنُ أَهَمِّيَّةَ النَّحْوِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ؛ لأَنَّ هَذِهِ القِرَاءَاتِ كَانَتِ السَّنَدَ الأَقْوَى لِلدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، خِدْمَةً لِلقُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَصِيَانَةً لِلأَلْسُنِ مِنَ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيْفِ، كَمَا أَنَّهَا مَصْدَرٌ مِنَ المَصَادِرِ المُهِمَّةِ لِلْوُقُوْفِ عَلَى وُجُوْهِ الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ اللَّهَجَاتِ العَرَبِيَّةِ؛ لأَنَّ القِرَاءَاتِ هِيَ المَصْدَرُ الصَّحِيْحُ الَّذِي حَفِظَ لَنَا اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ مُمَثَّلَةً فِيْهَا هَذِهِ اللَّهَجَاتُ؛ لِمَا عُرِفَ بِهِ القُرَّاءُ فِي العُصُوْرِ

المُخْتَلِفَةِ، مِنْ دِقَّةٍ فِي التَّلَقِّي وَالتَّلْقِيْنِ، وَمِنْ ضَبْطٍ وَإِتْقَانٍ فِي الرِّوَايَةِ.

وَأَمَّا الفَصْلُ الرَّابِعُ: «التَّضْمِينُ النَّحْوِيُّ، وَأَثَرُهُ فِي تَوْصِيْلِ المَعْنَى، وَتَفْعِيْلِ اللُّغَةِ فِي المُجْتَمَعِ»، فَفِيْهِ ثَلاَثَةُ مَبَاحِثَ:

تَنَاوَلْتُ فِي الأَوَّلِ مِنْهَا تَعْرِيْفَ التَّضْمِيْنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ، وَبَيَّنْتُ آرَاءَ العُلَمَاءِ فِي أَنْوَاعِهِ، وَشُرُوْطِهِ، وَالاِخْتِلاَفَ فِي قِيَاسِيَّتِهِ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ، وَفَصَّلْتُ الحَدِيْثَ عَنْ إِشْكَالِيَّةِ القَوْلِ بِالتَّضْمِيْنِ فِي الحُرُوْفِ أَوْ فِي الأَفْعَالِ عِنْدَ العُلَمَاءِ.

وَتَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الثَّانِي دَوْرَ التَّضْمِيْنِ فِي إِبْرَازِ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَجَازِيِّ وَالجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فِي ضَوْءِ الوُقُوْفِ عَلَى بَعْضِ آيِ الذِّكْرِ الكَرِيْمِ؛ لأَنَّهُ لاَ مَعْنَى لإِرَادَةِ مَعْنَيَيْنِ، إِلاَّ بِطَرِيْقِ الجَمْعِ بَيْنَ الحَقِيْقَةِ وَالمَجَازِ، مِمَّا أَثَّرَ تَأْثِيْرَاً كَبِيْرَاً فِي تَنَوُّعِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ وَاتِّسَاعِهَا وَحَمْلِهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهٍ مُحْتَمَلٍ لَهَا.

وَتَنَاوَلْتُ فِي المَبْحَثِ الثَّالِثِ أَهَمِّيَّةَ التَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ فِي رَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلاَلاَتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، مُتَجَدِّدَةٍ، لِلاِحْتِرَازِ عَنِ الخَطَأِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلاَمِ لِتَمَامِ المُرَادِ مِنْهُ؛ إِذْ لِلتَّضْمِيْنِ دَلاَلَةٌ كَبِيْرَةٌ عَلَى إِعْطَاءِ الأَلْفَاظِ مَعَانِيَ مُخْتَلِفَةً، بِاليَسِيْرِ مِنَ اللَّفْظِ، مِمَّا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِلْمِ البَلاَغَةِ سَبَبَاً، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ عِلْمِ اللُّغَةِ الحَدِيْثِ نَسَبَاً؛ إِذْ إِنَّ البَلاَغَةَ العَرَبِيَّةَ، وَاللُّغَوِيَّاتِ الحَدِيْثَةَ، وَالنَّحْوَ العَرَبِيَّ، كُلَّهَا تُعَوِّلُ عَلَى التَّضْمِيْنِ - عَلَى اِخْتِلاَفِ المُصْطَلَحِ الَّذِي تُطْلِقُهُ عَلَيْهِ - فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي، وَالوُقُوْفِ عَلَى أَغْرَاضِ المُتَكَلِّمِيْنَ.

وَأَمَّا الخَاتِمَةُ، فَضَمَّنْتُهَا أَهَمَّ مَا انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ فِي هَذَا البَحْثِ.

وَأَمَّا فَهَارِسُ البَحْثِ، فَقَدْ قَسَّمْتُهَا إِلَى سَبْعَةٍ: الفَهْرَسُ الأَوَّلُ لِلآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَالثَّانِي لِلْقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَالثَّالِثُ لِلأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ، وَالرَّابِعُ لِلأَعْلاَمِ، وَالخَامِسُ لِلأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ، وَالسَّادِسُ لِلْمَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ الَّتِي تَنَوَّعَتْ بِتَنَوُّعِ فُصُولِ البَحْثِ، وَالسَّابِعُ فَهْرَسُ مَوضُوعَاتِ البَحْثِ.

وَاِخْتَرْتُ أَنْ أَعْرِضَ أَسْبَابَ اِخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّيْنَ فِي الفَصْلِ الأَوَّلِ وفقَ مَنْهَجٍ وَصْفِيٍّ، تَارِكَاً

الأَحْكَامَ المِعْيَارِيَّةَ الَّتِي تُبَيِّنُ التَّفَاوُتَ بَيْنَ الأَوْجُهِ، وَمَا يَنتجُ عَنْهَا مِنْ تَعَدُّدٍ فِي المَعَانِي، وَتَنَوُّعٍ فِي الدَّلاَلاَتِ؛ لأَتَحَدَّثَ عَنْهَا بِشَيءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ، وَعُمْقٍ فِي التَّحْلِيلِ، فِي فُصُولِ البَحْثِ الثَّلاَثَةِ اللاَّحِقَةِ.

وَلَقَدْ حَرَصْتُ عَلَى نَقْلِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ بِرَسْمِهَا العُثْمَانِيِّ، تَعْظِيمًا لِلْقُرْآنِ الكَرِيمِ، وَتلاَفِيًا لِلأَخْطَاءِ الَّتِي قَدْ تَقَعُ فِي أَثْنَاءِ النَّسْخِ وَالطِّبَاعَةِ.

وَكَذَلِكَ قُمْتُ بِتَرْجَمَةٍ مُقْتَضَبَةٍ لِلأَعْلاَمِ الَّذِيْنَ ذُكِرَتْ أَسْمَاؤُهُمْ فِي البَحْثِ، مِنَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ - مَا عَدَا المُعاصِرِيْنَ - مُشِيْرًا إِلى تَارِيْخِ وَفِيَّاتِهِمْ، وَأَهَمِّ مَا صَنَّفُوا مِنْ تَآلِيْفَ، بِمَا يَسْمَحُ بِالإِحَاطَةِ بِمَعْرِفَةِ صَاحِبِ القَوْلِ أَوِ الذِّكْرِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ رَأْيٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ نَقْلٍ أَوْغَيْرِهَا، وَيُسَاعِدُ عَلَى مُحَاكَمَةِ الأُمُوْرِ بِفَهْمٍ أَكْثَرَ، وَوَعْيٍ أَكْبَرَ.

وَمِنَ الصُّعُوبَاتِ الَّتِي وَاجَهَتْنِي فِي الفَصْلِ الأَوَّلِ الحَدِيْثُ عَنْ أَسْبَابِ الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ؛ لأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَجْمُوْعَةً فِي كِتَابٍ وَاحِدٍ كَمَا ذَكَرْتُ، وَلأَنَّ مُعْظَمَ الكُتُبِ تَذْكُرُ الخِلاَفَ فِي المَسَائِلِ وَتَعْرِضُ وَتُحَلِّلُ وَتُناقِشُ، دُونَ أَنْ تَذْكرَ أَسْبَابَهُ، فَتَطَلَّبَ ذَلِكَ مِنِّي كَثِيْرًا مِنَ البَحْثِ وَالتَّنْسِيْقِ وَالتَّرْتِيْبِ، وَجُرْأَةً فِي الاِخْتِيَارِ وَالعَرْضِ وَالتَّبْوِيبِ.

وَفِي الفُصُولِ المُتَبَقِّيَةِ كَانَتِ الصُّعُوبَةُ فِي القِسْمِ العَمَلِيِّ مِنْهَا؛ لأَنَّ مُعْظَمَ الكُتُبِ المُتَوافِرَةِ تُعْطِي وُجُوهَ إِعْرَابِ الكَلِمَةِ المُخْتَلِفَةَ دُوْنَ الوُقُوْفِ عَلَى المَعْنَى المُتَأَتِّي مِنْ كُلِّ وَجْهٍ عَلَى حِدَةٍ، وَهَذَا مَا حَاوَلَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ أَنْ تُلْقِيَ الضَّوْءَ عَلَيْهِ، بَعْدَ عَرْضِ الوُجُوهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَنِسْبَةِ كُلٍّ مِنْهَا إِلَى صَاحِبِهِ، وَبَيَانِ حُجَّةِ كُلٍّ، ثُمَّ ذِكْرِ المَعَانِي النَّاتِجَةِ عَنْهَا، ثُمَّ اخْتِيَارِ الوَجْهِ الأَنْسَبِ الَّذِي يَتَوَافَقُ مَعَ مَقَامِ النَّصِّ، وَيَسْتَنِدُ إِلَى قَاعِدَةٍ مُطَّرِدَةٍ، وَدَلِيْلٍ قَاطِعٍ.

وَأُنَوِّهُ أَخِيْرًا إِلَى أَنَّ هَذَا المَوْضُوْعَ حَسَّاسٌ شَائِكٌ، وَدَقِيْقٌ عَمِيْقٌ، وَوَاسِعٌ مُتَشَعِّبٌ، وَأَنَّنِي لَمْ أُحْصِ شَواهِدَ الاِخْتِلاَفِ فِي الإِعْرَابِ، وَالاِخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ، وَالاِخْتِلاَفِ فِي التَّضْمِيْنِ جَمِيعَهَا، فَإِنَّ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى مُجَلَّدَاتٍ، وَمَا زَالَ المَيْدَانُ رَحْبًا لِلْعُكُوْفِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الدِّرَاسَاتِ التَّطْبِيْقِيَّةِ العَمَلِيَّةِ، الَّتِي تُوَضِّحُ دَوْرَ النَّحْوِ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَتَنَوُّعِهَا، وَتَعَدُّدِهَا، وَتَفَرُّعِهَا، وَاتِّسَاعِهَا.

وَحَسْبِي مَا ذَكَرْتُ لِلإِبَانَةِ وَالإِفْصَاحِ عَنْ ذَلِكَ مِنْ شَوَاهِدَ مُتَنَوِّعَةٍ، وَمُتَعَدِّدَةٍ، لَعَلَّ فِيْهَا مَا يُشَوِّقُ البَاحِثِيْنَ، وَيَسْتَحِثُّهُمْ لِلْكَشْفِ بِأَنفسِهِمْ عَنْ هَذِهِ الخَصَائِصِ، وَالدَّورِ الَّذِي تُؤَدِّيْهِ فِي صِنَاعَةِ الكَلاَمِ، وَأَثَرِهَا فِي بُلُوْغِ المَعْنَى المُرَامِ؛ إِذْ مَا تَزَالُ الكِتَابَاتُ حَوْلَ هَذَا المَوْضُوْعِ قَلِيْلَةً، لَمْ تُوَفِّهِ حَقَّهُ مِنَ الدِّرَاسَةِ وَالتَّحْلِيْلِ وَالعَرْضِ وَالمُنَاقَشَةِ.

وَمَعَ اخْتِصَارِي لِكَثِيْرٍ مِنَ الشَّوَاهِدِ، وَاقْتِصَارِي عَلَى عَدَدٍ مِنهَا، فَإِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ قَدْ قَارَبَتِ الشُّمُولِيَّةَ، وَآثَرَتِ المَوضُوعِيَّةَ عُنوانَاً لَهَا، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَصَبْتُ أَوْ قَارَبْتُ، وَوُفِّقْتُ أَوْ شَارَفْتُ، فَهُوَ غَايَةُ المَرَامِ، وَنِهَايَةُ المَقْصِدِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ قَدْ أَسْهَمْتُ - وَلَوْ بِلَبِنَةٍ صَغِيْرَةٍ - فِي خِدْمَةِ هَذِهِ اللُّغَةِ، لُغَةِ القُرْآنِ وَالعَرَبِ، وَبِنَائِهَا وَتَطَوُّرِهَا، فَأَزْدَادَ شَرَفَاً وَقُرْبَةً مِنَ اللهِ، وَخِدْمَةً لِلنَّاسِ.

وَلاَ يَسَعُنِي فِي هَذَا المَقَامِ، إِلاَّ أَنْ أَشْكُرَ اللهَ تَعَالَى، وَأَحْمَدَهُ، عَلَى إِنْجَازِ هَذَا البَحْثِ، ثُمَّ أَتَقَدَّمَ بِخَالِصِ الشُّكْرِ، وَجَمِيْلِ العِرْفَانِ إِلَى «جَامِعَةِ تَشْرِيْنَ»، أَسَاتِذَةً، وَإِدَارِيِّيْنَ، وَعَامِلِيْنَ.

وَكَذَلِكَ أَشْكُرُ لِعِضْوَي لجْنَةِ التَّحْكِيْمِ: الأُستاذِ الدُّكتورِ محمَّد بَصَل عَمِيْدِ كُلِّيَّةِ الآدَابِ وَالعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي «جَامِعَة تَشْرِيْنَ»، وَأُسْتَاذِ عِلْمِ اللُّغَةِ فِي قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ فِيْهَا، وَالدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيْمِ الببّ أُسْتَاذِ النَّحْوِ المُسَاعِدِ وَرَئِيْسِ قِسْمِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِكُلِّيَّةِ الآدَابِ وَالعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ فِي «جَامِعَةِ تَشْرِيْنَ»، عَلَى مَا بَذَلاَهُ مِنْ جَهْدٍ مَشْكُورٍ فِي تَقْوِيْمِ هَذَا البَحْثِ، وَالتَّقْدِيْمِ الكَرِيْمِ لَهُ، سَائِلاً اللهَ - تَعَالَى - أَنْ يَجْزِيَهُمَا عَنِ العِلْمِ الَّذِي حَمَلاَ أَمَانَتَهُ خَيْرَ الجَزَاءِ.

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ إِلَى كُلِّ مَنْ أَسْهَمَ فِي إِغْنَاءِ هَذَا البَحْثِ، وَكُلِّ مَنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ بَيْضَاءُ فِيْهِ، وَكُلِّ مَنْ أَمَدَّنِي بِمَادَّةٍ، وَأَرْشَدَنِي إِلَى ضَالَّةٍ، وَقَادَنِي إِلَى دَالَّةٍ.

وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يُوَفِّقَنَا عَالِمِيْنَ وَمُتَعَلِّمِيْنَ

وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ

يَاسِر مُحَمَّد مُطْرَه حِجِي

الفَصْلُ الأَوَّلُ

«الاِخْتِلاَفُ فِي التَّوجِيهَاتِ النَّحْوِيَّةِ، وَأَثَرُهُ فِي اتِّسَاعِ المَعَانِي»

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

النَّحْوُ العَرَبِيُّ، أَسْبَابُ وَضْعِهِ، وَتَطَوُّرُهُ، وَأَهَمِّيَّتُهُ فِي جَلاءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ

المَبْحَثُ الثانِي

أَسْبَابُ الاِخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّ، وَدَلالَتُهُ عَلَى رُقِيِّ العَقْلِ العَرَبِيِّ، وَنُمُوِّ طَاقَتِهِ الذِّهْنِيَّةِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

النَّحْوُ العَرَبِيُّ، أَسْبَابُ وَضْعِهِ، وَتَطَوُّرُهُ، وَأَهَمِّيَّتُهُ فِي جَلاءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ:

نَزَلَ القُرْآنُ الكَرِيْمُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ قَوِيمٍ، وَفِي ذَلِكَ تَشْرِيفٌ لِلُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، مِنْ أَعْلَى المَرَاتِبِ العَلِيَّةِ؛ فَقَدْ نُعِتَ القُرْآنُ بِأَنَّهُ عَرَبِيُّ اللِّسَانِ والصِّفَةِ فِي مَقَامِ الثَّناءِ والتَّعْظِيمِ، وَالرِّفْعَةِ وَالتَّكْرِيمِ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾ [النّحل١٦/ ١٠٣]، وَقَوْلِهِ جَلَّ، وَعَلاَ: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزّمر٣٩/ ٢٨]، وقولِهِ عَزَّ، وَجَلَّ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصّلت٤١/ ٤٢].

وَإِنَّ نَظْرَةً فَاحِصَةً مَوْضُوعِيَّةً دَقِيقَةً لِتَارِيخِ العُلُومِ العَرَبِيَّةِ، تُظْهِرُ لَنَا أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ كَانَ لَهُ الأَثَرُ الأَكْبَرُ فِي نَشْأَتِهَا الَّتِي ارْتَبَطَتِ ارْتِبَاطاً وَثِيقاً بِهِ، بُغْيَةَ الكَشْفِ عَنْ دَقَائِقِهِ وَجَمَالِيَّاتِهِ، وَالتَّنْقِيبِ عَنْ عَجَائِبِهِ وَأَسْرَارِهِ، وَالوُقُوفِ عَلَى أَحْكَامِهِ وَتَشْرِيعَاتِهِ؛ لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مُصَادَفَةً أَنْ يَتَنَبَّهَ إِلَى ذَلِكَ خَلْقٌ كَثِيرُونَ؛ لِيَنْبَرُوا إِلَى تَعَلُّمِهَا وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا، فَأَقْبَلُوا عَلَى خِدْمَتِهَا عَلَى نَحْوٍ شَامِلٍ، وَأَيْقَنُوا أَنَّ دِرَاسَتَهَا وَالتَّأْلِيفَ فِيْهَا ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ العِبَادَةِ، يَتَقَرَّبُونَ بِهِ إِلَى الله، وَيَطْمَعُونَ فِي الأَجْرِ وَالمَثُوبَةِ، وَيُوَضِّحُ السَّيِّدُ القِنَّوْجِيّ[1] ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «إِنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ هُوَ الكَافِلُ بِإِبْرَازِ أَسْرَارِ الجَمِيعِ... وَإِنَّ بَيَانَ الشَّرِيعَةِ، لَمَّا كَانَ مَصْدَرُهُ عَنْ لِسَانِ العَرَبِ، وَكَانَ العَمَلُ بِمُوجِبِهِ لاَ يَصِحُّ إِلاَّ بِإِحْكَامِ العِلْمِ بِمُقَدِّمَتِهِ، وَجَبَ عَلَى رُوَّامِ العِلْمِ، وَطُلاَّبِ الأَثَرِ أَنْ يَجْعَلُوا عُظْمَ اجتهادِهِمْ وَاعتمادِهِمْ، وَأَنْ يَصْرِفُوا جُلَّ عِنَايَتِهِمْ فِي ارْتِيَادِهِمْ إِلَى عِلْمِ اللُّغَةِ، وَالمَعْرِفَةِ بِوُجُوهِهَا، وَالوُقُوفِ عَلَى مُثُلِهَا وَرُسُومِهَا»[2].

---

(١) هو محمّد صدِّيق خان، بن حسن بن عليّ، الحُسينيّ، البُخاريّ، الهنديّ، أبو الطَّيِّب (-١٣٠٧هـ)، عالمٌ أميرٌ، مُشارِكٌ في أنواعٍ مِنَ العُلوم، وله تصانيفُ كثيرةٌ، منها: «فتح البيان في مقاصد القرآن»، و«العلم الخفّاق مِنْ علم الاشتقاق»، و«البلغة في أصول اللّغة». كحّالة، عمر رضا، مُعْجَم المُؤَلِّفين (تراجم مُصَنِّفي الكتُبِ العَرَبِيَّة)، ج٣، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص٣٥٨.

(٢) القِنَّوْجِيّ، محمّد صدِّيق حسن خان، البُلْغَة في أصولِ اللُّغَة، تحـ. نذير محمّد مَكتبي، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٥٥-٥٦.

وَقَدْ كَانَ كِبَارُ عُلَمَاءِ العَرَبِيَّةِ الأَوَائِلِ يَتَبَيَّنُونَ فَصَاحَةَ الرَّجُلِ وَإِتقانَهُ العَرَبِيَّةَ بِحُسْنِ قِرَاءَتِهِ القُرْآنَ، وَأَدَائِهِ لَهُ الأَداءَ السَّلِيْمَ الوَاجِبَ[1]، وَبِنَاءً عَلَى ذَلِكَ كَانَ القُرْآنُ عِنْدَهُمْ المِقْيَاسَ الأَسَاسَ لِتَمْيِيْزِ الحَسَنِ مِنَ الرَّدِيءِ؛ فَقَدْ رَوَى أَبُو البَرَكَات بنُ الأَنْبَارِيّ[2]، بِسَنَدِهِ عَنْ وَهَب بن جرير[3]، أَنَّ أَبَاهُ قَرَأَ عَلَى أَبِي عَمْرو بنِ العَلاَءِ[4] القُرْآنَ، فَقَالَ لَهُ: «لأَنْتَ أَفْصَحُ مِنْ مَعْدِ[5] بْنِ عَدْنَانَ»[6]، وهَذَا يُنَبِّئُ عَنْ غَايَةِ الاستحسانِ للأَدَاءِ، وَسَلاَمَةِ النُّطْقِ مِنَ الانحرافِ عَنْ جهتِهِ السَّلِيْمَةِ.

وَلَمَّا كَانَ القُرْآنُ الكَرِيْمُ أَبْلَغَ كلامٍ وأَفصحَهُ وأَعلاهُ، كانَ بلا ريبٍ المصدرَ الأَوَّلَ لِلْعَرَبِيَّةِ، أَوْ - كَمَا وَصَفَهُ الشَّيْخُ أَمِيْنُ الخُوْلِيُّ[7] -: «كتاب العَرَبِيَّة الأكبر»[8].

---

(١) الزّيديّ، د. كاصد، دراسات نقديّة في اللُّغَة والنَّحْو، ط١، دار أسامة، الأردن-عمّان، ٢٠٠٣م، ص٩.

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء، المُلَقَّب كمال الدِّين، وُلِدَ في بغدادَ (-٥٧٧هـ)، كان من الأَئِمَّة المُشارِ إليهم في علمِ النَّحْو، وصنّف فيه كتاب «أسرار العَرَبِيَّة»، و«الميزان»، و«الإنصاف»، وله كتاب «طبقات الأدباء». ابن خِلِّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، تحـ. د. يوسف عليّ طويل ـ د. مريم قاسم طويل، ج٣، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص١١٥-١١٦.

(٣) هو وهب بن جرير بن حازم بن زيد بن الأزديّ البَصْرِيّ الحافظ (-٢٠٦هـ)، ذكرهُ ابن حبان في «الثِّقات»، وقال العجليّ: بَصْرِيّ ثقةٌ، وقال النسائيّ: ليس به بأس. العسقلانيّ، ابن حجر، تهذيب التّهذيب، تحـ. الشَّيْخ خليل مأمون شيحا ـ الشَّيْخ عُمر السّلاميّ ـ الشَّيْخ عليّ بن مسعود، ج٦، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص١٠١-١٠٢.

(٤) هو زبَّان بن عمَّار، وستأتي ترجمته في الفصل الثَّالِث من هَذَا البحث، ص٣٠٧.

(٥) هو معد بن عدنان بن أدّ بن آدر بن الهميع، من أحفاد إسماعيل، جدٌّ جاهليٌّ، من سلسلة النَّسب النَّبَوِيّ، اشتُهر بفصاحته عند العرب، ولم تُذْكَرْ وفاتُهُ. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص٢٦٥.

(٦) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، إيضاح الوقف والابتداء، تحـ. محيي الدّين عبد الرّحمن، ج١، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م، ص٤٩.

(٧) من أعضاء المجمع اللّغويّ في مصر (١١٨٠-١٢٥٧هـ)، تعلّم بالأزهر، ونال شهادته من مدرسة القضاء الشرعيّ، له: «البلاغة العَرَبِيَّة»، و«فنّ القول»، و«الأدب المصريّ»، و«مشكلات حياتنا اليوميّة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١٦.

(٨) الخوليّ، أمين، مناهج تجديد في النَّحْو والبلاغة والتَّفسير والأدب، ط١، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١م، ص٣٠٤.

وَهٰذَا، فَإِنَّنَا حِيْنَ نُصَوِّبُ مِنْ أَغْلاَطِنَا اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَلوكُها أَلْسِنَتُنَا، وتطرقُ أسماعَنا، مُهْتَدِيْنَ بأنوارِ لُغَةِ القُرْآنِ، فَإِنَّمَا نَرجعُ إِلَى النَّبْعِ الصَّافِي، وَالكَلاَمِ الَّذِي لاَ يَعْلُوهُ كَلاَمٌ؛ إِذْ إِنَّ كَلاَمَ اللهِ - عِنْدَمَا يَكُونُ شَاهِداً - نِعْمَ الشَّاهِدُ هُوَ.

وَإِصْلاَحُ أَغْلاَطِنَا اليَوْمَ، بَعْدَ عَرْضِهَا عَلَى القُرْآنِ، هُوَ مِنْ مَصَادِيْقِ عُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام٦/ ٣٨]، وَعُمُومِ الهِدَايَةِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ، وَعَلاَ: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء١٧/ ٩]، وَقَوْلِهِ - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ٣٤/ ٦]؛ ذَلِكَ أَنَّ إِصلاحَ اللّسانِ في ضوءِ القرآنِ إرضاءٌ للرّحمنِ، وهو مِنْ مفاتيحِ هَذَا الهَدْيِ إلى صراطِ العزيزِ الحميدِ[1].

لِذَلِكَ، فَلاَ عَجَبَ إِنْ كَانَتْ نَشْأَةُ عُلُومِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ تعودُ إِلَى ذَلِكَ الكتابِ الخالدِ عَلَى مختلفِ أنواعِها وأصولِها وفروعِها؛ مِمَّا يُوَضِّحُ الصِّلَةَ الوثيقةَ بَيْنَ علومِ القُرْآنِ وَعلومِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي تَجَلَّتْ فِي تاريخِ تِلْكَ العلومِ وَنشأتِها.

وَمَا يهمُّنَا فِي بَحْثِنَا هُنَا ذَلِكَ الارتباط المُتماهي بينَ علمِ النَّحْوِ على اختلافِ أَوْجُهه الإعرابيَّة، وعلم التَّفسير على اختلافِ قِرَاءَاته القُرْآنِيَّة، ممّا يجعلُ النَّحْوَ العربيَّ فِي مَصَافِّ العلومِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي تُؤَدِّي دورَها فِي خدمةِ النَّصِّ القُرْآنِيِّ وَتَوْجِيْهِ مَعَانِيْهِ الدَّلاليَّةِ؛ ويجعلُنا ننكبُّ على دراستِهِ وتدبّرِهِ، مُتَلَمِّسِيْنَ أسبابَ وضعِهِ، وتاريخَهُ، وَتَطَوُّرَهُ، وَأَهَمِّيَّتَهُ فِي جَلاَءِ المَعْنَى الدِّينيِّ وَتوضيحِهِ.

أ - أَسْبَابُ وَضْعِ النَّحْوِ، وَالاِخْتِلاَفُ فِي وَاضِعِهِ:

فَمَا أَكْثَرَ الَّذِيْنَ تناولوا البحثَ في تاريخ النَّحْو، وتحدّثوا عن نشأته الأولى؛ وما أكثرَ الآراءَ الَّتِي ذُكِرَتْ في هَذَا المجال؛ ذَلِكَ أَنَّ الخلافَ - مُنْذُ القرونِ الأُولى - دَائِرٌ بَيْنَ العُلَمَاءِ فِي هَذَا الموضوعِ، وَالرِّوايات متباينة فيه[2].

---

(١) الزّبيديّ، د. كاصد، دراسات نقديّة في اللُّغة والنَّحْو، ص١٠.

(٢) المبارك، د. مازن، النَّحْو العربيّ (العلّة النَّحْوِيّة: نشأتها وتطوّرها)، ط١، المكتبة الحديثة، بيروت-لبنان، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ص٧.

فَإِذَا كان جَمْعُ القرآنِ يُمَثِّلُ الخطوةَ الأُولى في سبيلِ العنايةِ بِهِ، فَإِنَّ وَضْعَ النَّحْوِ يُمَثِّلُ الخطوةَ الثَّانيةَ فِي سُبُلِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى سَلاَمَةِ أَدَاءِ نُصُوصِهِ، بَعْدَ أَنْ أَخَذَ اللَّحْنُ يشيعُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ[1].

فَلَمْ يَكُنْ نُزُوْلُ الوَحْيِ الكَرِيْمِ قَلْبَاً لِلْجَوَانِبِ العَقَدِيَّةِ فِي حَيَاةِ النَّاسِ فحسب، بل كانَ أَيْضَاً، قلباً للعادات اللُّغَوِيَّة الَّتِي نشؤوا عليها؛ إذ واجه العربَ في قراءةِ القرآن، ظواهرُ لم يكونوا في سَلائِقِهِم الَّتِي فُطِروا عليها مُتَّفِقِيْنَ، وكان مِنْهَا تعدّدُ اللَّهجات، واختلافُها في القربِ من لغةِ القرآن، أو البعد عنها؛ لذَلِكَ كان لا بُدَّ لهم من المرانِ، حَتَّى يألفوا النّصَّ الجديد[2]، وَمِنْ هُنَا يستطيع الدَّارس - كما يقول الدُّكْتُور أحمد محمّد قدّور -: «أَنْ يَتَفَهَّمَ دَوَافِعَ اللُّغَوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ انطلقوا إلى جمعِ اللُّغَة، للحفاظِ على الصُّورةِ المُثْلى للغتهم، الَّتِي ما استساغوا لها أَنْ تتعرَّضَ للّحنِ والتَّحريفِ؛ وَقَدْ قَرَّ فِي نفوس ذَلِكَ النَّفرِ مِنَ اللُّغَوِيِّيْنَ الأوائلِ أَنَّ العَرَبِيَّة إرثٌ غالٍ، يجبُ نقلُهُ إلى الأجيالِ التَّاليةِ، صحيحاً لا خللَ فيه ولا نقصَ؛ ومِنَ المُؤَكَّدِ أَنَّ كَوْنَ العَرَبِيَّةِ لُغَةٌ لِلْدِّيْنِ الجديدِ، الَّذِي أَتَى بِالقُرْآنِ الكَرِيْمِ مُعْجِزَةِ الوَحْيِ، قَوَّى ذَلِكَ المقصدَ، بل جعلَهُ واجباً دينيّاً في معظمِ الأحوالِ»[3].

وَقَدْ أَجْمَعَ الَّذِيْنَ تَصَدَّوا لِنَشْأَةِ علومِ العَرَبِيَّةِ عَلَى أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيْمَ كَانَ الدَّافِعَ الرَّئِيْسَ لعُلَمَاء السّلف إلى وضعِ علمِ النَّحْوِ والإعرابِ؛ ذَلِكَ أَنَّ ظهورَ اللَّحْن، وتفشّيَهُ في الكلام، وزحفَهُ إلى لسانِ مَنْ يتلو القرآن، هو الباعثُ على تدوين اللُّغَة واستنباط قواعد النَّحْوِ منها[4]؛ خشيةَ أَنْ ينغلقَ القرآنُ الكريمُ والحديثُ الشّريفُ على الفهم؛ وذَلِكَ أَنَّ الاختلاط بالأعاجم والمدنيّة من أهمّ الأسباب الَّتِي ساعدت على البعد عن العَرَبِيَّة الفُصْحَى.

---

(١) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ط٢، دارالمعارف، مصر، د.ت، ص١١.

(٢) الحلوانيّ، د. محمّد خير، المفصّل في تاريخ النَّحْو العربيّ، ط١، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت - لبنان، د.ت، ص٣٢.

(٣) قدّور، أحمد محمّد، المدخل إلى فقه اللُّغَة العَرَبِيَّة، منشورات جامعة حلب، حلب، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ص٧٢.

(٤) الأفغانيّ، سعيد، من تاريخ النَّحْو، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٨.

وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ أَنَّ التَّفكيرَ فِي علمِ النَّحْوِ يعودُ إِلَى ظاهرةِ شيوعِ اللَّحْنِ وَالخشيةِ عَلَى القُرْآنِ مِنْهَا؛ وَذَلِكَ لأَنَّ رغبةَ العَرَبِ المُسْلِمِيْنَ فِي نَشْرِ دِيْنِهِمْ إِلَى الأَقْوَامِ المختلفةِ أَنْشَأَ أَحْوَالاً جديدةً فِي وَاقِعِ اللُّغَةِ مَا كَانَ العَرَبُ يَعْهَدُونَهَا مِنْ قَبْلُ؛ إِذْ كَانَتِ الفطرةُ اللُّغَوِيَّةُ قَبْلَ الإِسْلامِ سليمةً صافيةً.

وَمِنْ هُنَا لاَ بُدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ فُشُوَّ اللَّحْنِ بِفَسَادِ الأَلْسِنَةِ وَاختلالِها بَدَأَ مُبَكِّرًا مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ[1]؛ فَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَحَدَ النَّاسِ قَرَأَ فَلَحَنَ فِي حضرتِهِ - عَلَيْهِ السَّلامُ - فَقَالَ: «أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ»[2].

وَكَذَلِكَ يُوْرِدُ الدَّارِسُونَ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ عَلَى تَسَرُّبِ اللَّحْنِ إِلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ فِي عَهْدِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ؛ إِثْرَ اختلاطِ العَرَبِ الفُصَحَاءِ بِغَيْرِهِمْ مِنَ الشُّعُوبِ غَيْرِ العَرَبِيَّةِ، مِمَّا أَضْعَفَ السَّلِيْقَةَ اللُّغَوِيَّةَ لَدَيْهِمْ، وَأَبْعَدَهُمْ عَنْ تَدَبُّرِ المَعَانِي الحَقِيْقِيَّةِ لِلْقُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَلَعَلَّ هَذَا مَا جَعَلَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ[3]، يَدْعُو إِلَى تَعَلُّمِ العَرَبِيَّةِ الَّتِي تَقِي تِلْكَ الأَلْسِنَةَ مِنَ اللَّحْنِ، بِقَوْلِهِ - فِيمَا رَوَاهُ الزُّبَيْدِيُّ[4] بِسَنَدِهِ -: «تَعَلَّمُوا العَرَبِيَّةَ»[5]، فَذَلِكَ يدلُّ عَلَى أَنَّ خَطَرَ اللَّحْنِ أَخَذَ يَفشو وَيُسيطرُ وَيُكَوِّنُ ظاهرةً واسعةَ الانتشارِ، فادحةَ الخَطَرِ عَلَى الفُصْحَى وَنَصِّ القُرْآنِ، وَمِنْ هُنَا كَانَ السَّبَبَ الفَعَّالَ فِي نَشْأَةِ النَّحْوِ، وَتقنينِ قَوَاعِدِ العَرَبِيَّةِ، وَاستنباطِهَا لِلنُّطْقِ الصَّحِيْحِ.

وَمِنْ ذَلِكَ يظهرُ أَنَّ اللَّحْنَ أَوَّلُ بَدْئِهِ فِي الإِعْرَابِ، يقول أبو الطَّيِّبِ اللُّغَوِيّ[6]: «وَاعْلَمْ أَنَّ

---

(١) المرجع السّابق، ص٨.

(٢) النَّيْسَابُورِيّ، محمّد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصّحيحين، ج٢، رقم (٣٦٤٣)، ص٤٧٧.

(٣) تُوُفِّيَ (٢٣هـ). العسقلانيّ، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة، تحـ. صدقي جميل العطّار، ج٤، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص٣.

(٤) هو محمّد بن الحسن بن عبيد الله الزُّبَيْدِيّ الأندلسيّ الإشبيليّ، أبو بكر (٣١٦-٣٧٩هـ)، عالم باللُّغَة والأدب، شاعر، وَلِيَ قضاءَ إشبيليةَ، وتُوُفِّيَ فيها، له: «الواضح»، و«طبقات النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ»، و«مختصر العين». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٨٢.

(٥) الزُّبَيْدِيّ، أبو بكر، طبقات النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، دار المعارف، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، ص٢-٣.

(٦) هو عبد الواحد بن عليّ الحَلَبِيّ (-٣٥١هـ)، أديبٌ، نزل في حلب، وقُتِلَ فيها، له: «مراتب النَّحْوِيِّيْنَ»، و«المثنّى»، و«الأضداد». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٧٦.

أَوَّلَ مَا اختلَّ من كلامِ العربِ، فَأَحْوَجَ إِلَى التَّعَلُّمِ، الإِعرابُ»[1].

وَالأَمْثِلَةُ عَلَى ذَلِكَ كثيرةٌ عَلَى اختلافِ رِوَاياتِها ورُوَاتِها؛ فَقَدْ رَوَى القُرْطُبِيّ[2] عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ[3] أَنَّ أَعْرَابِيًّا قدمَ في زمانِ عمرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ، فقالَ: مَنْ يقرئُنِي مِمّا أُنْزِلَ على محمَّدٍ ﷺ؟ قالَ: فأقرأَهُ رجلٌ «براءة»، فقرأ: «أَنَّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسولِهِ»[4]، بجرِّ «رسولِهِ»، فقال الأعرابيُّ: أَوَقَدْ بَرِئَ اللهُ من رسولِهِ؟ فَإِنْ يكنْ كَذَلِكَ، فأنا أبرأ منه؛ فبلغَ عمرَ مقالةُ الأعرابيّ، فدعاه، فقال: يا أعرابيُّ، أتبرأُ مِنْ رسولِ الله ﷺ؟ فقال: يا أميرَ المؤمنين، إِنِّي قدمْتُ المدينةَ، ولا عِلْمَ لي بالقرآن - فروى له الحادثة - فقال عمرُ: ليس هكذا يا أعرابيُّ، قال: فكيف هي يا أميرَ المؤمنينَ؟ قال: ﴿وَرَسُولُهُۥ﴾، فقال الأعرابيُّ: وأنا أبرأ ممّنْ بَرِئَ اللهُ ورسولُهُ منه، فأمرَ عمرُ بنُ الخطّابِ ﷺ، «أَلاَّ يُقْرِئَ النَّاسَ، إِلاّ عالمٌ باللّغة»[5]، وأمرَ أبا الأسودِ[6]، فوضعَ النّحْوَ.

فيما ذهبَ ابنُ الأَنْبَارِيّ مَذْهَبًا آخرَ بقولِهِ: «رُوِيَ أَنَّ سببَ وضعِ عليٍّ[7] - كرّمَ اللهُ وجهَهُ -

---

(١) اللُّغَوِيّ، أبو الطّيّب، مراتب النَّحْوِيِّيْنَ، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، دار النّهضة، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ص٢٤.

(٢) هو محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأَنْصَارِيّ الخزرجيّ الأندلسيّ، أبو عبد الله (-٦٧١هـ)، من كبار المُفَسِّرِيْنَ، صالحٌ، مُتَعَبِّدٌ، من أهل قرطبة، من كتبه: «الجامع لأحكام القرآن»، و«قمع الحرص بالزهد والقناعة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٣٢٢.

(٣) هو عبد الله بن عبيد الله، أبو بكر (-١١٧هـ)، حجّةٌ، حافِظٌ، قُرَشِيٌّ، مكِّيٌّ، تابعيٌّ، حدّث عن عائشة، وابن عبّاس، وابن عمر، وابن الزّبير، وولي القضاء لابن الزّبير. الذّهبيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، سير أعلام النّبلاء، تحـ. شعيب الأرنؤوط، ج٥، ط١١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٨٩-٩٠.

(٤) والقراءة الصّحيحة للآية: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾. [التّوبة٩/ ٣].

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٢٠.

(٦) هو ظالم بن عمرو، أبو الأسود الدُّؤَلِيّ (-٦٩هـ)، قاضي البصرة، عالمٌ، فَاضِل، أحدُ ساداتِ التّابعين والمُحَدِّثِيْنَ والفُقَهَاء والشعراء، حدّث عن عمر، وعليّ، وأبيّ بن كعب، وأبي ذرّ ﷺ، أَوَّلُ مَنْ وضعَ النَّحْو، وأخذ عنه يحيى بن يعمر. الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحـ. د. عمر فاروق الطبّاع، ج٤، ط١، مؤسّسة المعارف، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٥٣-٣٥٦.

(٧) تُوُفِّيَ (٤٠هـ). ابن عبد البرّ، يوسف بن محمّد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحـ. عادل مرشد عادل، ط١، دار الأعلام، الأردن، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٥٢٢-٥٤٣.

لهَذَا العلمِ أَنَّهُ سَمِعَ أعرابيّاً يقرأُ: «لا يأكلُهُ إلاّ الخاطئِيْنَ»[1]، فوضعَ النّحْوَ»[2].

وَبِهَذَا يمكنُ القولُ: إنَّ اللَّحْن كَظاهرةٍ عَامَّة، دعا إلى وضعِ النَّحْوِ للوقايةِ منه، وإلحاقِ الفسادِ الدَّخيلِ على لغةِ العربِ بلغةِ أهلِهِ، وردِّ الشَّاذِّ عنها إليها، وهَذِهِ الظَّاهِرةُ العَامَّة جُعِلتْ في بعض الرّواياتِ السّببَ المباشرَ في وضع النَّحْو، وَمِنْ ذَلِكَ قولُ بنتِ أبي الأسودِ الدُّؤَلِيّ لَهُ، عندما دخلَ عليها في البصرةِ: «يَا أَبَتِ مَا أَشَدُّ الحرِّ!»[3]، برفعِها كلمةَ «أَشَدُّ»؛ فَظَنَّهَا تَسْأَلُهُ، وتستفهمُ مِنْهُ عَنْ أَيِّ زمانِ الحرِّ أشدّ؟ فقال: «شهر ناجر»[4]، فقالت: «يا أبتِ إِنَّمَا أخبرْتُكَ، وَلَمْ أَسْأَلْكَ»، فأتى أميرَ المؤمنينَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ - عليه السّلام - فقال: «يا أميرَ المؤمنينَ، ذهبتْ لغةُ العربِ، لمّا خالطتِ العجم، وأوشك -إِنْ تَطَاوَلَ عَلَيْهَا زَمَانٌ - أَنْ تَضْمَحِلَّ»، فَقَالَ لَهُ: «وَمَا ذَلِكَ؟»، فأخبره خبرَ ابنتِهِ، فأمره، فاشترى صحفاً بدرهمٍ، وأملّ عليه: «الكَلاَمُ كُلُّهُ لاَ يَخْرُجُ عَنْ اِسْمٍ، وَفِعْلٍ، وَحَرْفٍ جَاءَ لِمَعْنَى»[5].

وَهَذِهِ الوَقَائِعُ عَلَى تَعَدُّدِهَا واختلافِ الرِّواياتِ فيها نماذجُ واضحةٌ لاتّساعِ اللَّحْن، وشمولِهِ جميعَ الطّبقاتِ، وتهديدِهِ سلامةَ اللُّغَة العَرَبِيَّة، حَتَّى أصبح هو الغالبَ المسيطرَ، في المدن والأماكن الَّتِي كانت ملتقى العرب والموالي، كالبصرة الَّتِي كانت منبتَ النَّحْو، ومهدَ طفولتِهِ المُبكِّرةِ، أواخر الخلافة الرّاشدة، وَأَوائل دولة بني أُمَيَّةَ الَّتِي قامت سنة إحدى وأربعين للهجرة[6].

وَلاَ بُدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ أَكْثَرَ اللَّحْنِ كَانَ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ؛ وَيُعَلِّلُ الرَّافِعِيّ[7] سببَ

---

(١) والقراءة الصّحيحة للآية: ﴿ لَا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا ٱلْخَٰطِـُٔونَ ﴾. [الحاقّة٦٩/ ٣٧].

(٢) الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ج١، ط٣، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٢٤٠.

(٣) الأصفهانيّ، أبو الفرج، الأغاني، ج٢، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، مصر، ١٩٩٢م، ص٢٩٨.

(٤) يريدُ شهرَ «صفر»؛ فالجاهليّةُ كانتْ تُسمّيه بهَذَا الاسم.

(٥) الأصفهانيّ، أبو الفرج، الأغاني، ج١٢، ص٢٩٨.

(٦) رفيدة، د. إِبْرَاهِيم عبد الله، النَّحْو وكتب التَّفسير، ج١، ط٣، الدّار الجماهيريّة للنشر والتّوزيع، ١٩٩٠م، ص٣٥.

(٧) هو مصطفى صادق بن عبد الرّزّاق (١٢٩٨-١٣٥٦هـ)، عالم بالأدب، شاعر، من كبار الكتّاب، له: «ديوان شعر»، و«تاريخ آداب العرب»، و«إعجاز القرآن والبلاغة النبويّة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص٢٣٥.

ذَلِكَ، بقوله: «إِنَّ الأَلْسِنَةَ الضَّعِيْفَةَ القَاصِرَةَ لاَ تَستطيعُ الصُّعُودَ إِلَى مُستواه العالي في بلاغته وعلوّ أسلوبه، والقرآنُ قد انطوى على أسرارٍ من سياسةِ الكلامِ، لا تتعلّقُ بها إلاّ الطّبيعةُ الكاملةُ، ولهَذَا كان أكثرُ اللَّحْن فيه بَادِئَ بِدْءَ»[1].

وَيَرَى الدُّكْتُور شوقي ضيف[2]: «أَنَّ كلَّ ذَلِكَ جعلَ الحاجة تمسُّ في وضوحٍ، إلى وضعِ رسومٍ يُعْرَفُ بها الصّوابُ من الخطأ في الكلام؛ خشيةَ دخول اللَّحْن وشيوعه في تلاوة آيات الذّكر الحكيم»[3].

وَبِذَلِكَ يتبيّنُ أَنَّ أوّلَ ما وُضِعَ مِنَ النَّحْو هو ما وقعَ اللَّحْن فيه، أو ما كان أقربَ إلى متناولِ الفكرِ في الاستنباطِ ثُمَّ الاستقراءِ الدَّقِيق لِلنُّهوضِ برصدِ الظَّواهِر اللُّغَوِيَّةِ وتسجيلِ الرّسومِ النَّحْوِيَّةِ تسجيلاً تطّرد فيه القواعدُ وتنتظمُ الأقيسةُ انتظاماً يهيّئ لنشوء علم النَّحْو ووضعِ قوانينه الجامعة المشتقّة من الاستقصاء المتأنّي للعبارات والتَّرَاكِيب الفصيحة، ومن المعرفة التّامّة بخواصّها وأوضاعها الإعرابيَّة[4].

ويتجاوزُ الدُّكْتُور عَبْدُه الرّاجحيّ في كتابه «النَّحْو العربيّ والدَّرس الحديث» اقتصارَ نشأةِ النَّحْو على محاربةِ اللَّحْن، ويؤكِّدُ على إرادةِ الفهم المنشودةِ مِنْ وراءِ نشأةِ هَذَا العلم الجليل الَّذِي ما انفكَّ عَنِ المعنى، منذُ بدايةِ نشأتِهِ الأولى، مروراً بمراحل نموِّهِ كلِّها، ويعلِّلُ ذَلِكَ بقوله: «إِنَّ اللَّحْن وَحْدَهُ لا يفسّرُ نشأة النَّحْو، وخَاصَّة على أوّلِ صورةٍ وَصَلَ بها إلينا، وهي كتاب «سِيْبَوَيْهِ»[5]، والأقرب عندي أَنَّ النَّحْوَ

---

(١) الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ج١، ص٢٤٠.

(٢) كان مستشاراً لدار المعارف، ومقرّراً للجنة الشعر في مجلس الفنون والآداب، وعضواً مشرفاً للمجمع اللغويّ العلميّ الأردنيّ، وعضواً مراسلاً للمجمع العلميّ العراقيّ، له: «دراسات في الشعر العربيّ المعاصر»، و«تجديد النّحْو»، و«المدارس النَّحْوِيّة». كامبل، رُوبرْت، أعلام الأدب العربيّ المعاصر (سِيَرٌ وسِيَرٌ ذاتيّة)، ج٢، ط١، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، بيروت - لبنان، ١٩٩٦م، ص٨٣٠.

(٣) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ص١٢.

(٤) المرجع السّابق، ص١٢-١٣.

(٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (-١٨٠هـ)، كان أَعْلَمَ المتقدّمين والمتأخّرين بالنَّحْو، وَلَمْ يُصَنَّفْ فيه مثلُ كتابِهِ «الكتاب»، طلبَ الفقهَ والحديثَ مدّةً، ثمّ أقبل على العَرَبِيَّة، فبرع وساد أهل العصر، لزم شيخه الخليل، وروى عنه، ويعدّ إمام الطبقة الرَّابعة من طبقات النّحاة البَصْرِيِّيْنَ، مات ولم يبلغ ثلاثين عاماً، وبمذهبه يأخذ أهل البصرة. ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، البداية والنّهاية، تحـ. د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، ج١٣، ط٢، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٦٠٦-٦٠٨.

- شأنَ العلوم الإسلامِيَّةِ الأُخرى - نشأَ لفهمِ القرآنِ الكريمِ، والبونُ شاسعٌ بينَ محاربة اللَّحْن، وإرادة الفهم؛ لأَنَّ اللَّحْن ما كانَ يُفضِي بهَذَا النَّحْو إلى ما أفضى إليه في هَذِهِ المرحلة الباكرة من حياته، بَلْ إِنَّهُ كان حقيقاً أَنْ يقتصرَ على وضعِ ضوابط الصّحّة والخطأ في كلام العرب؛ أمّا الفهم فإنّه يقصد إلى البحث عن كلِّ ما يفيد في استنطاق النّصّ، وفي معرفة ما يؤدّيه التَّركيب القرآنيّ على وجه الخصوص، بوصفِهِ أعلى ما في العَرَبِيَّة من بيان، وَمِنْ هُنَا كانَ النّشاط النَّحْوِيّ القديم على الوجه الَّذِي نعرفه من كثرة علمائه، وتفرّعِ مذاهبه، ووفرة مادّته»[1].

ويعلِّل ذَلِكَ في كتابه «دروس في كتب النَّحْو»، تعليلاً ينحو فيه منحى آخرَ بقوله: «ولو كانتِ الغايةُ منهُ حفظَ النَّصِ مِنَ اللَّحْن، لَمَا أنتجَ العربُ هَذِهِ الثَّروةَ الضَّخمةَ في مجالِ الدَّرْسِ النَّحْويِّ؛ ومحاولةُ «الفهم» هَذِهِ هي الَّتِي حدَّدَتْ مسارَ المنهجِ؛ لأَنَّهَا ربطتْ درسَ النَّحْو بكلِّ المحاولات الأخرى الَّتِي تسعى لفهم النَّصِ، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ دراسة منهج النَّحْو عند العرب لا تكون صحيحةً إلاّ مع اتِّصالِها بدراسةِ العلومِ العَرَبِيَّة الأخرى، وَبِخَاصَّة الفقه والكلام»[2].

وتمتلئُ كتبُ الأدبِ والنَّحْو والتّاريخِ بنماذجَ لرواياتٍ كثيرةٍ، مختلفةٍ ومُتضاربةٍ، في تحديد أوّل مَنْ شرع يُسَجِّلُ بعضَ الظَّواهِرِ النَّحْوِيَّة، أو يبني شيئاً من الضَّوابِط الأوّليّة في فهم العلاقات بين عناصر التَّركيب اللّغويّ:

فيرى الزُّبَيْدِيّ: «أَنَّ أوّلَ مَنْ أصَّلَ ذَلِكَ وأعملَ فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدُّؤَلِيّ، ونصرُ بنُ عاصم[3]، وعبدُ الرّحمن بن هُرْمز[4]، فوضعوا للنَّحْوِ أبواباً، وأصَّلوا له أصولاً؛ فذكروا عواملَ الرّفعِ، والنّصبِ، والخفضِ، والجزمِ؛ ووضعوا باب الفاعل، والمفعول،

---

(١) الرّاجحيّ، د. عبده، النَّحْو العربيّ والدَّرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٠-١١.

(٢) الراجحيّ، د. عَبْدُه، دروس في كتب النَّحْو، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٥م، ص١٠.

(٣) هو نصر بن عاصم اللّيثيّ (-٩٠هـ)، تابعيٌّ، يُقالُ: إنّه أَوَّلُ مَنْ نقّطَ المصاحف، وخمَّسها، وعشَّرها. ابن الجَزَريّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، عُنِيَ بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المُتَنَبِّي، القاهرة، د.ت، ص٣٣٦.

(٤) هو عبد الرّحمن بن هرمز الأعرج المدنيّ (-١١٧هـ)، عالمٌ بالعَرَبِيَّة والأنساب، أخذ عن ابن عبّاس، وأخذ عنه نافع والزهريّ. السِّيْرَافِيّ، أبو سعيد، أخبار النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ، تحـ. طه محمّد الزّينيّ - محمّد عبد المنعم خفاجيّ، ط١، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ص٢١.

والتّعجّب، والمضاف؛ وكان لأبي الأسود في ذَلِكَ فضلُ السّبقِ، وشرفُ التّقدّمِ»[1].

ومرّ بنا قبل قليلٍ، روايةٌ تُرْجِعُ الأمرَ إلى الخليفةِ عمرَ بنِ الخطّاب ﷺ؛ إذ أمر أبا الأسودِ بوضعِ النَّحْو، فَوَضَعَهُ[2].

كَمَا رُوِيَ عنه أَنَّهُ كتب إلى أبي موسى الأشعريّ[3]، ليوجِّهَ مَنْ يختارُهُ لتعليمِ العَرَبِيَّة، فَإِنَّهَا تدلُّ على صواب الكلام[4].

ومرّ بنا أيضاً روايةٌ تُرْجِعُ ذَلِكَ إلى الخليفةِ عليِّ بنِ أبي طالب - كرّم اللهُ وَجْهَهُ - عندما أشار لأبي الأسود إلى الرّفع، والنّصب، والجرّ، وأقسامِ الكلمةِ[5].

وخلاصةُ القولِ بالمشاكلة في هَذِهِ المسألة أَنَّ أكثرَ الرّواةِ - قديماً، وحديثاً - يذهبونَ إلى أَنَّ واضعَ النَّحْو الأَوَّل هو أبو الأسود الدُّؤَلِيّ، بأمرٍ من الإمام عليِّ بنِ أبي طالب - عليه السّلام - ويبدو ذَلِكَ واضحاً فيما نقله الشَّيْخ محمّد الطَّنْطَاوِيّ، من قول ابن الأَنْبَارِيّ: «اِعْلَمْ - أيّدكَ اللهُ تعالى بالتّوفيق، وأرشدَكَ إلى سواء الطّريق - أَنَّ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ علمَ العَرَبِيَّة، وأسّسَ قواعدَهُ، وحدَّ حدودَهُ، أميرُ المؤمنينَ عليُّ بنُ أبي طالب - عليه السّلام - وأخذَ عنه أبو الأسود الدُّؤَلِيّ»[6].

وهَذَا ما يذهبُ إليه الشَّيْخ محمّد الطَّنْطَاوِيّ، والأستاذ أحمد أمين[7] مِنَ المُحْدَثِيْنَ، يقول

---

(١) الزُّبَيْدِيّ، أبو بكر، طبقات النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ، ص١١.

(٢) انظر ص٣٢.

(٣) هو عبد الله بن قيس (-٤٤هـ)، حفظ القرآن، وعرضه على النبيّ ﷺ، من نجباء الصَّحابة، ومن أطيب النَّاس صوتاً بالقرآن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٤٢.

(٤) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، إيضاح الوقف والابتداء، ج١، ص٣١.

(٥) انظر ص٣٣.

(٦) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، راجعه وعلّق عليه سعيد محمّد اللّحام، ط١، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١٤.

(٧) ابن الشَّيْخ إِبْرَاهِيم الطبّاخ (١٢٩٥-١٣٧٣هـ)، عالم بالأدب، غزير الاطّلاع على التّاريخ، من كبار الكُتَّاب، مولدُهُ ووفاتُهُ في القاهرة، له: «فجر الإسلام»، و«ظهر الإسلام»، و«النّقد الأدبيّ»، و«مبادئ الفلسفة». الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج١، ص١٠١.

الشَّيْخ الطَّنْطَاوِيّ: «ولقد اتّفقَ العُلَمَاء - متقدّمين، ومتأخّرين - على أَنَّ أبا الأسود هو الَّذِي ابتكر شكلَ المُصْحف، فلَعَلَّ ذَلِكَ كان منه تكميلاً لِمَا بدأ به من القيام بِمَا يحفظُ على المسلمينَ كتابَهم الكريم، ولغتَهم الشّريفة، وما لَنَا نُنكرُ هَذِهِ النّقولَ الصّريحةَ، وقد وافقَ عليها الخلفُ بعدَ السّلفِ، عصراً بعد آخرَ، تِلْكَ الأزمنةَ المُتطاولةَ، وَلَمْ نَرَ مِنْهُمْ نكيراً؟»[1]، ويقول الأستاذ أمين: «ويظهر أَنَّ نسبةَ النَّحْو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح؛ وذَلِكَ أَنَّ الرّواة يكادون يتّفقون على أَنَّ أبا الأسود قام بعملٍ من هَذَا النّمط؛ وهو أَنَّهُ ابتكر شكل المصحف...، وواضحٌ أَنَّ هَذِهِ الخطوة أوّليّة في سبيل النَّحْو، تتمشّى مع قانون النّشوء»[2]؛ فهَذَا ما يكاد يجمع عليه علماؤنا القُدَمَاء والمُحْدَثُونَ.

أمّا الأسباب الَّتِي جعلت مولدَ النَّحْو على يد أبي الأسود، فترجع إلى علمه باللُّغَة العَرَبِيَّة وبغريبها، وإلى نضوجِ عقله وقوّة تفكيره، وإلى كثرة رحلاته وتنقّلاته، وإلى إجماع معظم النَّحْوِيِّيْنَ على أَنَّهُ نقّط المصحف تنقيطَ إعراب، وإلى اتّصاله بالإمام عليٍّ - كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ - الَّذِي تربّى في بيت النّبوّة، وشرب من معينها ما يجعله مضربَ المثل في العلم والمعرفة[3].

ويلخّص لنا الدُّكْتُور الحلوانيّ آليةَ وضع أبي الأسود النَّحْو، في قوله: «ترجع قيمةُ أبي الأسود الدُّؤَلِيّ في تاريخ النَّحْو، إلى أَنَّهُ هو أوّلُ مَنِ اتّجه بالدِّراسة اللُّغَوِيَّة إلى الاستقراء، والاستنباط، وكانت قبلَهُ تقوم على محاكاة الأَعراب والاختلاط بهم، وحفظ الشّعر، والأنساب، فتحوّل بها إلى وضع الضَّوابط الدَّقِيقة، ورصد الظَّواهِر المتبدّلة في تراكيب العَرَبِيَّة»[4].

فقدِ ارتبطتِ المعالمُ النَّحْوِيَّة الَّتِي تَرَكَها أبو الأسود بواقع الحياة اللُّغَوِيَّة البسيطة في عصره، وقد عُنِيَ في معالمه هَذِهِ بدَفعِ اللَّحْن عن قراءة القرآن؛ حَيْثُ استخرج ضوابط الإعراب، بحسب

---

(١) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص١٨.

(٢) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ج٢، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، د.ت، ص٢٨٦.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحْو العربيّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص١٩-٢٥.

(٤) الحلوانيّ، د. محمّد خير، المفصّل في تاريخ النَّحْو العربيّ، ص١٠١.

ما تَوَافَرَ لديه من قدرات ووسائل[1] ولكن بأوّليّات لَمْ تكنْ تنضبط بالاصطلاحات المستعملة اليوم، ثمّ تضخّمت واتّسعت، إلى أَنْ أصبحتْ عِلْماً له قوانينُ ومُصْطَلَحاتٌ ومدارسُ، خلّفت ثروةً أدبيّةً ولغويّةً، أمتعتِ الفكرَ، وغذّتِ العقولَ إلى اليوم[2]، يقول الأستاذ عَبَّاس حَسَن: «وإنّا لنذكرُ بالخيرِ في هَذِهِ المناسبةِ، تِلْكَ الطَّلائعَ العِلمِيَّةَ من رجالات اللُّغَة والنَّحْو، ونسجّلُ بالإكبارِ وَعظيمِ التَّقْدِيْرِ فضلَهُمْ عَلَى اللُّغَةِ، بجمعها والعناية بفروعها، وَلاَ سِيَّمَا تأسيس النَّحْو، ونشيدُ بذكر طائفةٍ كانت في مُقَدِّمَة العامِلِيْنَ المُخْلِصِيْنَ، الَّذِيْنَ أسّسوا هَذَا العلم على أقوى الدَّعائم؛ وهم: عليُّ بنُ أبي طالب ﷺ، وأبو الأسود الدُّؤَلِيّ، وعبدُ الله ابن أبي إسحاق[3]، وأبو عمرو بن العلاء، والخليلُ بنُ أحمدَ[4]، وسِيْبَوَيْهِ إمامُ النُّحَاةِ البَصْرِيِّيْنَ مؤلّفُ: «الكتاب» مرجعُهم الأَوَّل والأَكبرُ، والكِسَائِيّ[5]، والفَرَّاء[6] إِمَامَا الكُوفِيِّيْنَ، وغيرُ هَؤُلاَءِ مِنَ الرُّوَّاد، والأَئِمَّة الَّذِيْنَ زهت

---

(١) ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج٢، ص٥٣٥.

(٢) عبد الله، د. مساعد مسلم آل جعفر، أثر التَّطَوُّر الفكريّ في التَّفسير في العصر العباسيّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ص٣٨٨.

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الزّياديّ الحضرميّ (-١١٧هـ)، بَصْرِيّ، مِنْ أوائل مَنْ وَضَعَ النَّحْو، أخذ عنه كبارٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، كأبي عمرو بن العلاء، والأَخْفَش الأكبر، فرّع النَّحْو وقاسَهُ، وكان أَعْلَمَ البَصْرِيِّيْنَ به. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٧١.

(٤) هو الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيديّ (-١٧٠هـ)، سيِّد الأدباء في علمه وزهده، من أَئِمَّة اللُّغَة والأدب، وواضع علم العروض، وهو أستاذ سِيْبَوَيْهِ النَّحْوِيّ، وُلِدَ وماتَ في البصرة، له: «العين»، و«معاني الحروف»، و«تفسير حروف اللّغة». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٢١٧-٢١٩.

(٥) هو عليّ بن حمزة، أبو الحسن (-١٨٩هـ)، فارسيّ الأصل، نشأ بالكوفة، وتعلّم النَّحْو على يد رجال الطّبقة الأولى مِنَ الكُوفِيِّيْنَ (أبي جعفر الرّؤاسيّ، والهرّاء)، ثمّ رحل إلى البصرة، وتعلّم من الخليل، ثمّ رجع إلى الكوفة ينشر علمه، فتقوّى المذهب الكُوفِيّ، وهو أحد القرّاء السّبعةِ المشهورين، وله تصانيفُ كثيرةٌ منها: «معاني القرآن»، و«القِرَاءَات»، و«مختصر النّحو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٢٨٣.

(٦) هو يحيى بن زياد بن عبد الله الفَرَّاء، أبو زكريّا (-٢٠٧هـ)، إمام الكُوفِيِّيْنَ، من الطّبقة الثّالثة، فارسيّ الأصل، تبحّر في علومٍ شتّى، فكان عارفاً بأيّام العرب، والطبّ، والفلسفة، والنّجوم، واللُّغَة، والأدب؛ غيرَ أنّه برز في النَّحْو، من كتبه: «الحدود»، و«معاني القرآن»، و«كتاب اللُّغَات». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٧، ص٢٣٩-٢٤٢.

بهم القرونُ الثَّلاثَة الأولى من قرون الهجرة العظيمة، وكان لهم فضلُ السّبق في جمع اللُّغَة، ووضع النّحو»[1].

ب - نَشْأَةُ النَّحْوِ، وَمَرَاحِلُ نُمُوِّهِ وَتَطَوُّرِهِ:

فَمَعَ هَذِهِ الاختلافاتِ كُلِّهَا حَوْلَ واضعِ النَّحْوِ الأَوَّلِ، فَإِنَّهُ لا خلافَ فِي أَنَّ بدايةَ النَّحْوِ كَانَتْ فِي البَصْرَةِ، وَأَنَّ شجرتَهُ نَمَتْ تربتُها، ولم ينتقلْ مِنْهَا إلى غيرِها إلاّ بعد أَنْ كادَتْ أصولُهُ تتمايزُ، وقواعدُهُ تتّحدُ[2]؛ وذَلِكَ بعد ظهور طبقتين من النَّحْوِيِّيْنَ، ونشوء طبقة ثالثة في البصرة؛ لتكونَ الطّبقة الأولى من الكُوفِيِّيْنَ، تقابلُ الطّبقةَ الثَّالِثَةَ من البَصْرِيِّيْنَ[3].

وهكذا تسير المدرستانِ في منهجَيْنِ متقابلَيْنِ حَتَّى تبلغَ البصرةُ الطّبقةَ السَّابِعَةَ، الَّتِي انفرد فيها المُبَرِّد[4] - وهو آخر مَنْ يُذكر من طبقات البَصْرِيِّيْنَ - الَّذِي حاول الاتّصال ببغداد، كعبة العلم آنذاك، ومقصد العُلَمَاء كَافَّة، لمناظرة ثَعْلَب[5] فيها[6] - آخر مَنْ يُذكر من طبقات الكُوفِيِّيْنَ

---

(١) حسن، عبّاس، اللُّغَة والنَّحْو بين القديم والحديث، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م، ص١٩-٢٠.

(٢) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ط١، دار عمّان، الأردن، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٣٠.

(٣) الطّبقة الأولى للبَصْرِيِّيْنَ: نصر بن عاصم (-٨٩هـ)، وعنبسة بن معدان الفيل (-١٠٠هـ)، وابن هرمز (-١١٧هـ)، ويحيى بن يعمر (-١٢٩هـ).
والطّبقة الثَّانِية للبَصْرِيِّيْنَ: ابن أبي إسحاق (-١١٧هـ)، وعيسى بن عمر (-١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (-١٥٤هـ).
والطّبقة الثَّالِثة للبَصْرِيِّيْنَ: الأَخْفَش الأكبر (-١٧٧هـ)، والخليل بن أحمد (-١٧٤هـ)، ويونس بن حبيب (-١٨٢هـ)؛ وتقابلها الطّبقة الأولى للكُوفِيِّيْنَ: الرّؤاسيّ (-١٨٧هـ)، ومعاذ الهرّاء (-١٨٧هـ).
السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٣٢-٣٣.

(٤) هو أبو العبّاس، محمّد بن يزيد الأزديّ (-٢٨٦هـ)، آخر طبقات البَصْرِيِّيْنَ، إمام العَرَبِيَّة في زمانه، أحد أَئِمَّة الأدب والأخبار، من كتبه: «الكامل»، و«المقتضب». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٧، ص٨٠.

(٥) هو أحمد بن يحيى، ثَعْلَب (-٢٩١هـ)، من أَئِمَّة الكُوفِيِّيْنَ في النَّحْو واللُّغَة، كان راويةً للشّعر، محدِّثاً، ولد ومات في بغداد، له: «الفصيح»، و«معاني القرآن»، و«إعراب القرآن». ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج١، ص١١٨.

(٦) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص٦٧-٦٨.

الخمسِ[1]، وقد كان ذا مكانةٍ هناك - بعد إخفاق سِيْبَوَيْهِ في محاولته المشهورةِ الاتّصالَ ببغدادَ، ومناظرتَهُ الكِسَائِيّ[2]، الَّذِي كان مُقَرَّباً للرّشيد[3]، ومن جلسائه المؤانسين؛ ممّا ساعَدَ على انتشارِ

---

(١) الطّبقة الرَّابعة للبَصْرِيِّيْنَ: سِيْبَوَيْهِ (-١٨٠هـ)، واليزيديّ (-٢٠٢هـ)، وأبو زيد (-٢١٥هـ)؛ وتقابلها الطّبقة الثّانية للكُوفِيِّيْنَ: الكِسَائِيّ (-١٨٩هـ).

والطّبقة الخامسة للبَصْرِيِّيْنَ: الأَخْفَش الأوسط (٢٠٨هـ)، وقُطْرُب (-٢٠٦هـ)؛ وتقابلها الطّبقة الثّالثة للكُوفِيِّيْنَ: الأحمر (-١٩٤هـ)، والفَرّاء (-٢٠٧هـ)، واللّحيانيّ (-٢٢٠هـ).

والطّبقة السّادسة للبَصْرِيِّيْنَ: الجَرْميّ (-٢٢٥هـ)، والتُّوَّزِيّ (-٢٣٨هـ)، والمازنيّ (-٢٤٩هـ)، وأبو حاتم السّجستانيّ (-٢٥٥هـ)، والرِّياشيّ (-٢٥٧هـ)، وتقابلها الطّبقة الرَّابعة للكُوفِيِّيْنَ: ابن سَعدان (-٢٣١هـ)، والطُّوال (-٢٤٣هـ)، وابن قادم (-٢٥١هـ).

والطّبقة السَّابعة للبَصْرِيِّيْنَ: المُبَرِّد (-٢٨٥هـ)؛ وتقابلها الطّبقة الخامسة للكُوفِيِّيْنَ: ثَعْلَب (-٢٩١هـ).

الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص٤٧-٦١-٦٢-٦٥-٦٦-٦٧-٦٩-٧١-٧٢.

(٢) وذَلِكَ في اختلافهما حول ما سُمِّيَ بالمسألةِ الزنّبوريَّةِ، في مناظرةٍ أمام يحيى بن خالد البرمكيّ وولديه، ومفادها - كما رواها ابن الأَنْبَارِيّ - أنَّ الكِسَائِيّ، سأل سِيْبَوَيْهِ: «كيفَ تقولُ: «كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعةً مِنَ الزّنبور، فَإِذَا هو هي، أو فَإِذَا هو إيّاها؟»، فقالَ سِيْبَوَيْهِ: «فَإِذَا هو هي، ولا يجوزُ النّصب»، فقالَ له الكِسَائِيّ: «لَحَنْتَ... ليس هَذَا مِنْ كلامِ العربِ، والعربُ ترفعُ ذَلِكَ كلَّهُ وتنصبُهُ»... فقالَ يحيى: «قد اختلفتما، وأنتما رئيسا بلديكما، فَمَنْ ذا يحكمُ بينكما؟» فقالَ له الكِسَائِيّ: «هَذِهِ العربُ ببابِكَ... وهم فصحاء النَّاس»، فَدَخَلُوا، فَسُئِلُوا، فوافقوا الكِسَائِيّ...فخرج - يعني سِيْبَوَيْهِ - وتوجَّه نحو فارس، وأقامَ هناك، ولم يعد إلى البصرة». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف)، تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، ج١، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٥٧٦-٥٧٧.

وذكر ابن هِشَام أنّه أقام بها حَتَّى مات، وأضاف أنّه يُقالُ: «إنَّ العربَ قدْ رُشُوا على ذَلِكَ، أو إنَّهم عَلِمُوا منزلةَ الكِسَائِيّ عند الرّشيد، ويُقالُ: إنَّهم إنَّما قالوا: «القولُ قولُ الكِسَائِيّ، ولَمْ ينطقوا بالنّصبِ»، وإنَّ سِيْبَوَيْهِ قالَ ليحيى: «مُرْهُمْ أَنْ ينطقوا بِذَلِكَ، فإنَّ ألسنتهم لا تطوع به»». الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، تحـ. مَازِن المُبَارَك ـ محمّد عليّ حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الصّادق، طهران، ١٣٧٨هـ، ص١٢٢-١٢٣.

(٣) هو هارون الرّشيد بن محمّد المهديّ بن المنصور العبّاسيّ، أبو جعفر (-١٩٣هـ)، خامس خلفاء الدّولة العبّاسيّة وأشهرهم، ازدهرت الدّولة في أيّامه، وكان عالماً بالأدب، وأخبار العرب، والحديث، والفقه، فصيحاً، له شعر، وله محاضرات مع عُلَمَاء عصره. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٦٢.

المذهب الكُوفِيّ، وتكاثُرِ أتباعه، وعزِّ علمائه[1]، وأسهمَ في توجُّه أنظار البَصْرِيِّيْنَ إلى بغداد؛ كَيْ يُناهِضُوا الكُوفِيِّيْنَ، فقامت المناظرات، وكانت الاختلافات، وزادت الفرقة بين المدرستين.

ورغم هَذِهِ الاختلافات في الآراء والأحكام والأسس والقواعد الَّتِي اعتمدها رجالُ كلٍّ من المدرستين، فِي أَثْنَاءِ تقعيدهم للنَّحْو، ورسمهم لحدوده، ورغم هَذِهِ المناظرات الَّتِي كانت تدور في بغداد عاصمة العلم وكعبة العُلَمَاء، وما سبّبته مِنْ توسيع دائرة الاختلاف بينهما، إلاَّ أَنَّ تلاقي هَذَيْنِ المَذْهَبَيْنِ فِي بغدادَ، كان له أثرٌ بليغٌ في المدارس الأخرى وعلمائها والعرب قاطبةً هناك، ممّا مهّد لنشوء المدرسة البَغْدَادِيَّة فيما بعد.

يقولُ الشَّيْخُ الطَّنْطَاوِيّ: «وَطَبَعِيٌّ أَنَّ البلادَ الإسلامِيَّةَ الَّتِي كانت مستشرفةً لهَذَا العلم، قد تَأَثَّرَتْ بِهَذِهِ النَّزعاتِ»[2]، ويقول الدُّكْتُور فَاضِل السَّامرَّائِيّ: «وظهر رجالٌ في بغداد بعدهما، يأخذون بهَذَا المذهب أو ذاك، أو يمزجون بين المذهبين، واختلف المترجمون لهم، في عَدِّهم مع البَصْرِيِّيْنَ أو الكُوفِيِّيْنَ، أو يطلقون عليهم أحياناً، اسم البَغْدَادِيِّيْنَ، وأطلقوا على التَّطَوُّر في التَّأليف النَّحْوِيّ الَّذِي حدث في بغداد اسم المدرسة البَغْدَادِيَّة»[3].

ومن أعلام النَّحْوِيِّيْنَ في بغداد، الَّذِيْنَ أخذوا عن هاتين المدرستين بعد انقطاعهما عند المُبَرِّد وثَعْلَب، وغلبتْ عليه النَّزْعةُ البَصْرِيَّةُ: أَبُو إِسْحَاق الزَّجَّاج[4]، وابن السَّرَّاج[5]،

---

(١) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص٧٠.

(٢) المرجع السّابق، ص١٠١.

(٣) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٣٠-٣١.

(٤) هو إِبْرَاهِيم بن السّريّ، أبو إسحق الزَّجَّاج (-٣١١هـ)، عالم بالنَّحْو واللُّغَة، ولد ومات في بغداد، علّمه المُبَرِّد، وكانت له مناقشات مع ثَعْلَب وغيره، من أشهر كتبه: «معاني القرآن». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٤٠.

(٥) هو محمد بن السّري بن سهل البغدادي، أبو بكر (-٣١٦هـ)، نحويّ، لغويّ، قرأ على المبرّد كتاب سيبويه في النحو، أخذ عنه الزجاجي والسّيرافي والرّماني وأبو علي الفارسي، له: «شرح كتاب سيبويه»، و«الاشتقاق». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج٣، ٣١٢.

وأبو القَاسِم الزَّجَّاجيّ[1]، ومَبْرَمَان[2]، وابن دَرَسْتَوَيْهِ[3].

وممّنْ غلبتْ عليه النَّزْعةُ الكُوفِيَّة: أَبو مُوسى الحامض[4]، وابن القَاسِم الأَنْبَارِيّ[5].

وممّن جمع بين النَّزْعَتَيْنِ: ابن قُتَيْبَة[6]، وابن كَيْسَان[7]، والأَخْفَش الصَّغِيْر[8]، وابن شُقَيْر[9]،

---

(١) هو عبد الرّحمن بن إسحاق الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم (-٣٣٧هـ)، مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، شيخ العَرَبِيَّة في عصره، نشأ في بغداد، وسمع من ابن السَّرَّاج والأخفش، لازمَ الزَّجَّاج، فَنُسِبَ إليه، له: «القوافي»، و«الجمل الكبرى»، و«الإيضاح في علل النّحو»، و«الزّاهر». ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ضبط د. يوسف علي طويل، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص١٢٧.

(٢) هو أبو بكر محمّد بن عليّ العسكريّ (-٣٤٥هـ)، أخذ عن المُبَرِّد، والزَّجَّاج، بَعُدَ صيتُهُ في النَّحْو، ومن كتبِهِ: «شرح شواهد سِيبَوَيْهِ»، و«شرح كتاب الأخفش». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج١٨، ص٢٥٤-٢٥٥.

(٣) هو عبد الله بن جعفر بن المرزبان، أبو محمّد (-٣٤٧هـ)، من عُلَمَاء اللُّغَة، فارسيّ الأصل، له: «تصحيح الفصيح»، و«الكتّاب»، وغيرهما. ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج٥، ص٧٧.

(٤) هو سليمان بن محمّد (-٣٠٥هـ)، نحويّ، من العُلَمَاء باللُّغَة والشّعر، من أهل بغداد، ومن تلاميذ ثَعْلَب، من تصانيفه: «غريب الحديث»، و«ما يذكّر ويؤنّث من الإنسان واللّباس». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص١٣٢.

(٥) هو محمّد بن القاسم الأَنْبَارِيّ (-٣٢٧هـ)، أقام مع أبيه في بغداد، وأخذ عنه، وعن ثَعْلَب، وغيرهما، ومن مؤلّفاته في النَّحْو: «الكافي»، و«الواضح»، و«الموضّح»، وتُوُفِّي في بغداد. الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص١٠٣.

(٦) هو عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَة الدينوريّ، أبو محمّد (٢١٣-٢٧٦هـ)، من أَئِمَّة الأدب، ومن المُصَنِّفين المُكثرين، وله: «إعراب القرآن»، و«طبقات الشّعراء»، و«أدب الكاتب»، و«المعاني»، و«الشّعر والشّعراء». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٣٧.

(٧) هو ابن كَيْسان، محمّد، أبو الحسن (-٢٩٩هـ)، عالمٌ بالعَرَبِيَّة، نحواً ولغةً، أخذ عن المُبَرِّد وثَعْلَب، من أهل بغداد، له: «المهذّب»، و«تلقيب القوافي». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٦، ص٣٤١.

(٨) هو أبو الحسن، عليّ بن سليمان (-٣١٥هـ)، أخذ عن ثَعْلَب، والمُبَرِّد، وله: «شرح الكتاب»، و«الأنواء». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٦١.

(٩) هو أحمد بن الحسن بن الفرج، أبو بكر (-٣٦٠هـ)، عالم بالنحو، بغداديّ، له كتب في «المقصور والممدود»، و«المذكر والمؤنث»، و«مختصر في النحو». الزركلي، خير الدين، الأعلام، ج١، ص ١١٠.

وابن الخَيَّاط[1]، ونِفْطَوَيْه[2].

ومن أعلام النَّحْوِيِّيْنَ المَصْرِيِّيْنَ الَّذِيْنَ نزحوا إلى بغداد ينهلون مِنْهَا هَذَا العلم، ثمّ أخذوا عن البَغْدَادِيِّيْنَ: وَلاَّد[3]، وأبو عليّ الدِّينوريّ[4]، وابن وَلاَّد مُحَمَّد[5]، وابن وَلاَّد أَحْمَد[6]، والنَّحَّاس[7].

وقد علّق الشَّيْخ الطَّنْطَاوِيّ عن غياب دور عُلَمَاء الشَّام في بدايات تأسيس هَذَا العلم، بقوله: «وَأَعْجَبُ مِنْ هَذَا، تواني الشَّام عن المشاركة في هَذَا العلم تِلْكَ الأيام السّالفة، فَإِنَّ للشّام امتيازَها مِنْهَا - يعني مصر - بالقرب من العراق من جهة، واقتراب بادية الشَّام مِنْهَا من جهة أخرى، فكان سهلاً على على عُلَمَاء الشَّام اتّصالهم بها عن كثب مِنْهُمْ، من دون اغتراب وعناء»[8].

---

(١) هو محمّد بن أحمد، أبو بكر (-٣٢٠هـ)، ناظرَ الزَّجَّاج، أخذ عن أترابِ المُبَرِّد، وثَعْلَب، وله: «النَّحْو الكبير»، و«الموجز»، و«المقنع». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج١٧، ص١٤١-١٤٢.

(٢) هو إِبْرَاهِيم بن محمّد الأزديّ، إمام في النَّحْو (-٣٢٣هـ)، كان فقيهاً، مسنداً في الحديث، ثقةً، من مُؤيّدي مذهب سِيْبَوَيْهِ في النَّحْو، فَلَقَّبُوهُ نِفْطَوَيْهِ، من كتبه: «غريب القرآن»، و«أمثال القرآن»، و«المقنع». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٦١.

(٣) هو الوليد بن محمّد التّميميّ المشهور بولاّد (-٢٦٣هـ)، نَحْويٌّ، مُجَوِّدٌ، أخذ عن الخليل، وروى عن القتبيّ، وأبي زُرْعة المُؤذّن، أصله مِنَ البصرة، ونشأ بمصر، ودخل العراق، ولَمْ يكن في مصر شيءٌ مِنْ كتبِ النَّحْو واللُّغَة قبله. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٣٠٧.

(٤) هو أحمد بن جعفر (-٢٨٩هـ)، أخذ عن المازنيّ كتاب سِيْبَوَيْهِ في البصرة، وقرأه على المُبَرِّد في بغداد، ثُمّ استوطن مصر، ومات فيها، ومن كتبه: «المهذّب». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٢، ص٢٣٩-٢٤٠.

(٥) هو محمّد بن الوليد، أبو الحسين التّميميّ (-٢٩٨هـ)، أخذ عن الدّينوريّ في مصر، وعن المُبَرِّد وثَعْلَب في بغداد، وهو أوّل مَنْ أدخلَ كتاب سِيْبَوَيْهِ البلادَ المَصْرِيَّة. الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج١٩، ص١٠٥ - ١٠٦.

(٦) هو أحمد بن محمّد، أبو العبّاس التّميميّ (-٣٣٢هـ)، أخذ عن الزَّجَّاج، ناظرَ النَّحَّاس طويلاً، وله: «الانتصار لسِيْبَوَيْهِ»، و«المقصور والممدود». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٢٠١-٢٠٢.

(٧) أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمّد المُرَادِيّ المصريّ (-٣٣٨هـ)، مفسّر، أديب، مولده ووفاته في مصر، كان من نظراء نِفطويه، وابن الأَنْبَارِيّ، صنّف: «تفسير القرآن»، و«تفسير أبيات سِيْبَوَيْهِ»، و«شرح المعلّقات». ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج١، ص١١٧.

(٨) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص١٠٥.

ثُمّ بعد ذَلِكَ تتالت العهود بانقضاء زمن المتقدّمين، وابتداء زمن المتأخّرين، قبل سقوط بغداد، على اختلاف أقطارهم، من أمثال: السِّيْرَافِيّ[1]، وابن خَالَوَيْهِ[2]، والفَارِسِيّ[3]، والرُّمَّانِيّ[4]، وابن جِنِّي[5]، والتَّبْرِيْزِيّ[6]، والزَّمَخْشَرِيّ[7]، وابن الشَّجَرِيّ[8]، وأَبو البَرَكَات بن الأَنْبَارِيّ، والمُطَرِّزِيّ[9]، وأَبُو البَقَاء العُكْبَرِيّ[10]، فِي العِرَاقِ، وَمَا يُحِيْطُ بِهِ.

---

(١) الحسن بن عبد الله، أبو سعيد (-٣٦٨هـ)، أديبٌ لغويّ، من أهل بغداد، تلقّى عن ابن السَّرَّاج، ومَبْرَمَان، له: «شرح أبيات سِيْبَوَيْهِ»، و«أخبار النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١٩٥-١٩٦.

(٢) هو الحسين بن أحمد، أبو عبد الله (-٣٧٠هـ)، لغويّ، من كبار النّحاة، أصله من همذان، عظمت شهرته بحلب، من كتبه: «الحجّة في القِرَاءَات السّبع». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٢٣١.

(٣) هو الحسن بن أحمد، أبو عليّ (-٣٧٧هـ)، أحد الأَئِمَّة في علم العَرَبِيَّة، وله شعر قليل، من كتبه: «التّذكرة في علوم العَرَبِيَّة»، و«جواهر النّحو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١٨٠.

(٤) هو أبو الحسن، عليّ بن عيسى (-٣٨٤هـ)، باحثٌ، معتزليٌّ، مفسّرٌ، من كبار النّحاة، أصله من سامرّاء، له نحو(١٠٠) مصنّف، منها: «الأكوان»، و«الأسماء والصِّفَات»، و«التّفسير». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٥، ص٢٢٠.

(٥) هو أبو الفتح، عثمان الموصليّ (-٣٩٢هـ)، من أَئِمَّة الأدب والنَّحْو، وله شعر، من تصانيفه: «المحتسب»، و«الخصائص»، و«سرّ صناعة الإعراب». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٢٠٤.

(٦) هو الخطيب التَّبْرِيْزِيّ، يحيى بن عليّ الشّيبانيّ، أبو زكريّا (-٥٠٢هـ)، من أَئِمَّة اللُّغَة والأدب، من كتبه: «شرح ديوان الحماسة لأبي تمّام، وتهذيب الألفاظ لابن السّكيت». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص١٥٧.

(٧) هو محمود بن عمر بن محمّد الخوارزميّ الزَّمَخْشَرِيّ، جار الله (٤٦٧-٥٣٨هـ)، أخذ عن النَّيْسَابُورِيّ والحارثيّ، من أَئِمَّة العلم بالدِّين، والتّفسير، واللُّغَة، والأدب، أشهر كتبه: «الكشّاف»، و«أساس البلاغة»، و«المفصّل»، و«الأنموذج». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢٧٠-٢٧١.

(٨) هو هبة الله بن عليّ، أبو السّعادات البغداديّ (-٥٤٢هـ)، أديب، نحويّ، صرفيّ، عالم بأشعار العرب وأيّامها، أخذ النَّحْو عن ابن فضال المجاشعيّ، والخطيب التَّبْرِيْزِيّ، وأخذ عنه ابن الخشّاب، له «الأمالي»، و«مختارات أشعار العرب»، و«شرح التّصريف الملوكي». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٤، ص٥٨-٥٩.

(٩) هو ناصر بن عبد السَّيِّد بن عليّ، المُطَرِّزِيّ الخوارزميّ، أبو الفتح (-٦١٠هـ)، أديب نَحْويّ، لغويّ، فقيه، له: «المصباح في النّحو»، و«الإقناع في اللّغة»، وله شعر. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٤، ص٩.

(١٠) هو أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، محبّ الدِّين العُكْبَرِيّ (-٦١٦هـ)، البغداديّ، الضّرير، النَّحْوِيّ، البارع في فنون العَرَبِيَّة، له: «إعراب القرآن»، و«إعراب الحديث»، و«التبيان»، و«الإملاء». ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمَان، ج١، ص١١٨.

وَمِنْ أَمْثَالِ: الحُوفِيّ[1]، وابن بَرِّيّ[2]، وابن يَعِيْش[3]، والسَّخَاوِيّ[4]، وابن الحَاجِب[5]، فِي مِصْرَ وَالشَّامِ.

وَمِنْ أَمْثَالِ: الزُّبَيْدِيّ، والأَعْلَم الشَّنْتَمَرِيّ[6]، وابن السَّيِّد البَطَلْيَوْسِيّ[7]، وابن الطَّرَاوَة[8]، واللَّخْمِيّ[9]،

---

(١) هو عليّ بن إِبْرَاهِيم، أبو الحسن (-٤٣٠هـ)، نحويّ، من العُلَمَاء باللُّغَة والتَّفسير، من كتبه: «البرهان في تفسير القرآن»، و«الموضّح في النّحو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٢٥٠.

(٢) هو عبد الله، أبو محمّد بن برّيّ المقدسيّ (-٥٨٢هـ)، إمامٌ في النَّحْو واللُّغَة، وله: «تعليق على صحاح الجوهريّ» سُمِّيَ بـ «الحواشي». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، تحـ. كمال يوسف الحوت، ج١، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص١٢٨-١٢٩.

(٣) هو يعيش بن يعيش، أبو البقاء (-٦٤٣هـ)، من كبار العُلَمَاء بالعَرَبِيَّة، موصلّيّ الأصل، تصدّر للإقراء بحلب، من كتبه: «المفصّل»، و«شرح التّصريف الملوكيّ». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٢٠٦.

(٤) هو عليّ بن محمّد (-٦٤٣هـ)، نحويٌّ، مُقرِئٌ، أديبٌ، أخذ عن الشَّاطِبِيّ، وله شرحانِ على «المُفصَّل»، وكتاب «جمال القُرَّاء وكمال الإقراء». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٨٤-١٨٥.

(٥) هو عثمان بن عمر، الكرديّ (-٦٤٦هـ)، اشتهر بالتّصانيف المختصرة، ومنها: «شرح الكافية»، و«شرح المفصّل». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٢٨-١٢٩.

(٦) هو يوسف بن سليمان (-٤٧٦هـ)، عالمٌ بالعَرَبِيَّة، واللُّغَة، والشّعر، أخذ عن إِبْرَاهِيم الإفليليّ، وله: «شرح الجمل»، و«شرح أبيات الجمل». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٣٤٤.

(٧) هو عبد الله بن محمّد، أبو محمّد (-٥٢١هـ)، عالمٌ باللُّغَات والآداب، انتصبَ لإقراءِ علومِ النَّحْو، له «شرح أدب الكاتب»، و«المُثَلَّث»، و«إصلاح الخلل الواقع في الجمل». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٥٢.

(٨) هو سليمان بن محمّد (-٥٢٨هـ)، من أهل مالقة، أخذ عن الأَعْلَم، وله: «الإفصاح»، و«التّرشيح». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥٨٢-٥٨٣.

(٩) هو محمّد بن أحمد بن هِشَام، اللَّخْمِيّ، كانَ حيّاً سنة (٥٥٧هـ)، ولم تذكر وفاته، نحْويّ، لغويّ، روى عنه أبو عبد الله ابن الغار، ومن تآليفه: «المُجمل في شرح أبيات الجمل»، و«لحن العَامَّة»، و«شرح الفصيح». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٤٥.

والسُّهَيْلِيّ[1]، وابن مَضَاء[2]، والجُزولِيّ[3]، وابن خَرُوف[4]، والشّلوبين[5]، في الأَنْدَلُسِ، وَالمَغْرِبِ.

ثُمَّ يَأْتِي دَوْرُ المُتَأَخِّرِينَ، بَعْدَ سقوطِ بغدادَ، ليتابِعُوا بناءَ ذَلِكَ الصَّرحِ المَتينِ الأَصيلِ، والإِرثِ الثَّمينِ الجليلِ الَّذِي وَصَلَ إِلَيْهِمْ عَنِ العُلَمَاءِ الأَقْدَمِيْنَ:

وَمِنْهُمْ في المَشْرِقِ[6]: ابن إياز[7]، والأَسْتَرَابَاذِي[8]، والكَافِيَجِي[9]، والجَامِي[10].

---

(١) هو عبد الرّحمن بن عبد الله (-٥٨١هـ)، أخذ عن ابن الطّراوة، وله: «الرّوض الأُنُف»، و«الأمالي». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٧٦-٧٧.

(٢) هو أحمد بن عبد الرّحمن اللَّخْمِيّ القُرْطُبِيّ (-٥٩٢هـ)، عالم بالعَرَبِيَّة، له معرفة بالطّبّ، والهندسة، والحساب، وله شعر، ومن كتبه: «تنزيه القرآن عمّا لا يليق من البيان»، و«الرّدّ على النّحاة» الَّذِي هجم فيه على نحاة المشرق، في توجيه العلل، واعتبار العامل، والقياس، وفي التّعويل على التّمارين الفرضيّة. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص١٤٧.

(٣) هو عيسى بن عبد العزيز الجُزولِيّ (-٦١٠هـ)، نحويّ، لغويّ، أخذ عن ابن بري، وقرأ عليه «جمل الزَّجَّاجِيّ»، ثمّ كتب تعليقات عليه ضمّنها حصيلة المناقشات الَّتِي أثارها «الجمل» فَعُرِفَتْ بالقانون أو المُقَدِّمَة الجزوليّة، وأخذ عنه الشّلوبين. كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٢، ص٥٩٥.

(٤) هو عليّ بن محمّد، أبو الحسن الإشبيليّ (-٦٠٩هـ)، إمامٌ في العَرَبِيَّة، أخذ النَّحْو عن ابن طاهر «الخِدَبّ»، وأقرأه في عدّة بلاد، له: «شرح سِيْبَوَيْهِ»، و«شرح الجمل». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٩٤-١٩٥.

(٥) هو عمر بن محمّد (-٦٤٥هـ)، روى عن السُّهَيْلِيّ، ومن كتبه: «التّوطئة» و«شرح الجزوليّة»، و«شرح الكتاب». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢١٦.

(٦) والمقصود ببلاد المشرق هنا، بعد انهيار بغداد: خراسان، والهند، والسّند، وإيران، والبلاد العثمانيّة. الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص١٤٣.

(٧) هو الحسين بن بدر بن إياز (-٦٨١هـ)، أوحدُ زمانِهِ في النَّحْو والتّصريف، قرأ على التّاج الأرمويّ، وقرأ عليه التّاج بن السّبّاك، له «قواعد المطارحة»، و«الإسعاف في الخلاف». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥١٣.

(٨) هو محمّد بن الحسن السّمنائيّ، رضيّ الدِّين (-٦٨٦هـ)، نحْويّ، صرفيّ، منطقيّ، مُتكلِّم، مِنْ آثاره: «شرح الشّافية لابن الحاجب في التّصريف»، و«شرح الكافية لابن الحاجب في النّحو». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٣، ص٢١٣.

(٩) هو محمّد بن سليمان بن سعد الرّوميّ، أبو عبد الله (-٨٧٩هـ)، فقيه، أصوليّ، مُحدِّث، نحويّ، مُفسِّر، صرفيّ، بيانيّ، منطقيّ، حكيم، رياضيّ، لازمَهُ السّيُوطِيّ، ومِنْ كتبِهِ: «شرح قواعد الإعراب لابن هِشَام»، و«التّيسير في قواعد علم التّفسير». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٣، ص٣٣٢-٣٣٣.

(١٠) هو عبد الرّحمن بن أحمد بن محمّد الشّيرازيّ، المشهور بالجامي، أبو البَرَكَات (-٨٩٨هـ)، عالم، مُشارِك في العلوم العقليّة والنّقليّة، له «تفسير القرآن»، و«شرح الكافية لابن الحاجب». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٢، ص٧٧.

وَمِنْهُمْ فِي الأَنْدَلُسِ وَالمَغْرِبِ: ابن عَصْفُور[1]، وابن مَالِك[2]، وابن الضَّائع[3]، وأَبُو حَيَّان[4]، والشَّاطِبِيّ[5].

وَمِنْهُمْ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ: ابن النَّاظِم[6]، وابن النَّحَّاس[7]، والمُرَادِيّ[8]،

---

(١) هو عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ، أبو الحسن الإشبيليّ (-٦٦٣هـ)، نحْويّ، أخذ عن الشّلوبين، والدّبّاج، أشهر عُلَمَاء عصره بالعَرَبِيَّة، ومن كتبه: «المُمتع في التّصريف»، و«المُقرب»، و«شرح الجمل». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢٠١.

(٢) هو محمّد بن عبد الله الطّائيّ، أبو عبد الله جمال الدّين (-٦٧٢هـ)، أحد الأَئِمَّة في علوم العَرَبِيَّة، أخذ عن السَّخَاوِيّ، له: «الألفيّة في النّحْو»، و«تسهيل الفوائد»، و«الكافية الشّافية». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٣٣.

(٣) هو عليّ بن محمّد الكَتَاميّ، أبو الحسن (-٦٨٠هـ)، أخذ عن الشّلوبين، وله: «إملاء على الإيضاح»، و«شرح كتاب سِيْبَوَيْهِ». السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٩٥-١٩٦.

(٤) هو أَبُو حَيَّان النَّحْوِيّ، محمّد بن يوسف الغرناطيّ الأندلسيّ، أثير الدّين (-٧٤٥هـ)، من كبار العُلَمَاء بالعَرَبِيَّة، والتّفسير، والحديث، والتّراجم، واللُّغَات، من كتبه: «البحر المحيط»، و«تحفة الأريب»، و«منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مَالِك». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٥٢.

(٥) هو إِبْرَاهِيم بن موسى بن محمّد اللَّخْمِيّ الغرناطيّ، أبو إسحاق (-٧٩٠هـ)، مُحَدِّث، فقيه، أصوليّ، لغويّ، مُفسّر، له: «شرح على خلاصة في النّحو»، و«عنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٧٧.

(٦) هو بدر الدِّين، محمّد، بن الإمام جمال الدِّين الطّائيّ «صاحب الألفيّة» (-٦٨٦هـ)، نحويٌّ ابن نحْويٍّ، عارفٌ بعلم البيان والعروض، والأصول، والمنطق، وضع شرحاً على «غريب التّصريف» لابن الحاجب، وكتاباً في العروض. الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص٢٥١.

(٧) هو بهاء الدِّين، أبو عبد الله، محمّد بن إِبْرَاهِيم الحَلَبِيّ (-٦٩٨هـ)، وُلِدَ في حلب، واشتغل في علوم الأدب، والقِرَاءَات، والخلاف، وسمع الحديث، وله تعليقة على «المقرب». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص٢٨٥.

(٨) هو الحسن بن قاسم، بدر الدّين، المعروف بابن أمّ قاسم (-٧٩٤هـ)، مفسّر، أديب، اشتهر وأقام بالمغرب، مع أنّ ولادته بمصر، من كتبه: «إعراب القرآن»، و«شرح ألفيّة ابن مَالِك». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٢١١.

وابن هِشَام[1]، وابن عَقِيل[2]، وابن جَمَاعَة[3]، والدَّمَامِيْنِيّ[4]، والسُّيُوطِيّ[5]، والأَشْمُونِيّ[6].

وبعده يأتي عصرُ التّرك، ودوره الفعّال في المحافظة على هَذَا الصّرح من السّقوط والانهيار، أمام التّحديات الّتي مرّت بها اللُّغَة العَرَبِيَّة آنذاك، وكان من أشهر علمائه: العبَّادِيّ[7]،

---

(١) هو عبد الله، جمال الدّين، ابن هِشَام الأَنْصَارِيّ، أبو محمّد (-٧٦١هـ)، من أَئِمَّة العَرَبِيَّة، مولده ووفاته في مصر، قال ابن خلدون: «مازلنا - ونحن بالمغرب - نسمع أنّه ظهر بمصر عالمٌ بالعَرَبِيَّة، يقال له ابن هِشَام، أنحى من سِيْبَوَيْهِ»، ومن تصانيفه: «مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب»، و«شرح شذور الذّهب»، و«شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى». الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج٤، ص١٤٧.

(٢) بهاء الدّين، عبد الله بن عبد الرّحمن، المعروف بابن عَقِيل (-٧٦٩هـ)، كان إماماً في علم العَرَبِيَّة، وعلمي المعاني والبيان، وعلم التّفسير، يتكلّم في الفقه والأصول كلاماً حسناً، قرأ بالسّبع على الصّائغ، وأخذ عن القزوينيّ، لَهُ شرح «الألفيّة»، و«التّسهيل». الأسنويّ، جمال الدّين، طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص١١٠.

(٣) هو محمّد بن أبي بكر بن عبد العزيز، عزّ الدّين الكنانيّ، الحَمَويّ الأصل، المصريّ (-٨١٩هـ)، فقيه، أصوليّ، مُحَدِّث، أديب، نحويّ، لغويّ، مِنْ تصانيفه: «حاشية على شرح بدر الدّين لألفيّة ابن مَالِك»، و«شرح السّيرة النّبويّة». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص١٦٧-١٦٨.

(٤) هو محمّد بن أبي بكر بن عمر القرشيّ المخزوميّ الإسكندرانيّ (-٨٣٧هـ)، نحويّ، أديب، فقيه، أقرأ النَّحْو في الأزهر، له: «شرح التّسهيل»، و«الفواكه البدريّة». السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٦١-٦٢.

(٥) هو عبد الرّحمن بن أبي بكر الخضيريّ السُّيُوطِيّ، جلال الدّين (-٩١١هـ)، إمامٌ، حافِظٌ، مُفسِّرٌ، مُؤرِّخٌ، لُغَوِيٌّ، نَحْوِيٌّ، أديبٌ، له نحو (٦٠٠) مصنّف، منها: «الأشباه والنّظائر في النَّحْو، وفي الفقه»، و«المزهر»، و«همع الهوامع»، و«الاقتراح»، و«الإتقان»، و«بغية الوعاة»، وله في التّفسير: «الدّرّ المنثور في التّفسير بالمأثور». الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج٣، ص٣٠١. وانظر كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٨٨١.

(٦) هو عليّ، نور الدّين، أبو الحسن الشّافعيّ (-٩٢٩هـ)، فقيه، أصوليّ، مُقرئ، نحويّ، ناظم، له: «منهاج الدّين للحليميّ في شعب الإيمان»، و«نظم جمع الجوامع في الأصول». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٤٠٧.

(٧) هو أحمد بن قاسم العبّاديّ القاهريّ الشّافعيّ، شهاب الدّين (-٩٩٤هـ)، عالمٌ، فقيهٌ، له: «حاشية على شرح ألفيّة ابن مَالِك في النّحو»، و«غاية الاختصار في فروع الفقه الشّافعيّ». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٢٣٠.

والشّنوَانِيّ[1]، والدّنوشرِيّ[2]، والحفنِيّ[3]، والصَّبَّان[4].

ولقد حرصت على ذكر أسماء هَؤُلاَءِ العُلَمَاء، والتعريف بهم؛ لأَنَّ هَذَا البحث سيقوم في فصوله المتلاحقة على دورهم جميعاً - على تعدّد آرائهم في التَّحلِيل النَّحْوِيّ، واختلافها في كثير من الأحيان - في تخريج الآيات وتحليلها وتأويلها، وما ينتج عنه من تعدّدٍ في معانيها وأغراضها ودلالاتها، لكي يتمكّن القارئ من معرفة العالم الَّذِي يُنسبُ إليه رأيٌ ما، ومعرفة أصله، ومدرسته، والزَّمَن الَّذِي عاش فيه، فيقوى بِذَلِكَ على التمييز بين الآراء وتفاوتها، إلى جانب معرفة كون هَذَا الرّأي قديماً أو متوسّطاً، أو مُتأخِّراً، فيميل إلى ما تطمئنّ له نفسه، وترضى به روحه، ويتقبّله عقله وفكره.

فبجهدِ هَؤُلاَءِ العُلَمَاء، وتلامذتهم مِنْ بعدِهم، وباجتهادهم جميعاً، متلاحقينَ، متسلسلينَ، متفانينَ، مخلصينَ، متّفقينَ أو مختلفينَ، أقاموا صرحَ علمٍ من العلومِ الإسلامِيَّة الَّتِي لا يستغني عنها أحدٌ من طلبة العلم، أو دعاة الفهم، أو فُقَهَاء الدّين، أو عُلَمَاء التَّفسير؛ وَمِنْ هُنَا عَدَّ أَبُو عَمْرِو بْنُ العَلاَءِ: «عِلْمَ العَرَبِيَّةِ الدِّيْنَ بِعَيْنِهِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ الْمُبَارَكِ[5]، فَقَالَ: صَدَقَ»[6].

---

(١) هو أبو بكر بن إسماعيل، شهاب الدِّين، التّونسيّ الأصل، والمصريّ المولد والدّار (-١٠١٩هـ)، عالم بالنَّحْو والصّرْف، له «حاشية على أوضح المسالك»، و«الدّرّة الشّنوانيّة على شرح الآجروميّة». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٤٣٦.

(٢) هو عبد الله بن عبد الرّحمن الشّافعيّ (-١٠٢٥هـ)، فقيهٌ، عارفٌ باللُّغَة والنَّحْو، له: «حاشية على شرح التّوضيح للشيخ خالد». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٩٧.

(٣) هو يوسف بن سالم، جمال الدِّين أبو الفضل المصريّ (-١١٧٨هـ)، عالم، أديب، شاعر، له «حاشية على شرح التّلخيص»، و«رسالة في معنى لفظي الواحد والأحد»، وديوان شعر. كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٤، ص١٦١.

(٤) هو محمّد بن عليّ، أبو العرفان (-١٢٠٦هـ)، عالم بالعَرَبِيَّة والأدب، مصريّ، له: «حاشية على شرح الأشموني للألفيّة»، و«حاشية على السّعد في المعاني والبيان». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٩٧.

(٥) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظليّ بالولاء، أبو عبد الرّحمن (-١٨١هـ)، حافظٌ، صاحب كثير من التّصانيف والرّحلات، جمع الحديثَ، والفقهَ، والعَرَبِيَّة، وأيّامَ النَّاس، والسّخاءَ. له كتاب في «الرّقائق»، الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١١٥.

(٦) الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج١، ص٥٥.

وكلّ ذَلِكَ كان سببه كثرة دخول النَّاس في الإسلام، وابتعاد العرب عن عصرِ الرّسالة، واختلاطهم بالنَّاس، ممّا جعلَ مِنْهُمْ جيلاً، لا يفهمُ لغة آبائهم، إلاّ بدراسة هَذِهِ القوانين، وتِلْكَ المصطلحات[1].

جـ - أَهَمِّيَّةُ النَّحْوِ وَالإِعْرَابِ فِي جَلاَءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ:

وَمِنْ هُنَا دخلتِ الاصطلاحاتُ النَّحْوِيَّة في فهم القرآن، فظهرتِ الاختلافاتُ النَّحْوِيَّة في تفسير بعضِ الآياتِ القُرْآنِيَّة، وانعكستِ الانقساماتُ في المدرسة النَّحْوِيَّة في التَّفسير، وانتماء المفسّر إلى مدرسةٍ نحويّةٍ، وانتماء الآخر إلى مدرسةٍ نحويّة أخرى.

وقد ركّزَ العُلَمَاء القُدامى في دراستهم للنّحو على اختلافِ مدارسهم على الأساليب الرّصينة والعبارات البليغة إلى جانبِ عنايتهم بالإعرابِ والبناء، وكان حدّهم للنّحو وفقَ هَذَا أَنَّهُ علمُ المقاييس الدَّقِيقة لصحّة الكلام، وهو الأداة الَّتِي توصلُنا إلى فهم التَّرَاكِيب وتحليلها، وتمكّننا من الحصول على الفائدة منها؛ وهو بِهَذِهِ الوظيفة الجليلة يسبق جميع علوم اللّسان العربيّ، رغم الحاجة الشَّديدة إليها، وهي مبنيّة عليه، وفي حاجةٍ إليه[2].

ويوضّح لنا الدُّكْتُور مُحَمَّد عَبْد المُطَّلِب حركةَ تطوّرِ النَّحْو، من الانشغال بالعلل والأقيسة والخلافات والتّركيز على أحوال البناء والإعراب عند العُلَمَاء القُدَمَاء، إلى تجاوز أواخر الكلم، والانغماس في الكشف عن المعنى الدّلاليّ النَّحْوِيّ في الخطاب - الَّذِي سعى إليه الإمام الجُرْجَانِيّ[3]، في نظريّته «النّظم»، الَّتِي نادى فيها بتوخّي معاني النّحو - بقوله: «لقد نشأ الاهتمامُ

---

(١) عبد الله، د. مساعد مسلم آل جعفر، أثر التَّطَوُّر الفكريّ في التَّفسير في العصر العباسيّ، ص٣٨٨.

(٢) رفيدة، د. إِبْرَاهِيم عبد الله، النَّحْو وكتب التَّفسير، ج١، ص٥١-٥٢.

(٣) هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجُرْجَانِيّ، أبو بكر (-٤٧١هـ)، واضع أصول البلاغة، كان من أَئِمَّة اللُّغَة، مِنْ أَهلِ جرجان (بين طبرستان وخراسان)، له شعرٌ رقيقٌ، من كتبه: «أسرار البلاغة»، و«دلائل الإعجاز»، و«المغني في شرح الإيضاح»، و«العمدة في تصريف الأفعال»، و«إعجاز القرآن»، و«الجمل في النّحو»، و«العوامل المئة»، و«المقتصد في الظَّاهِريّة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٤٨-٤٩.

بالنَّحْو في ظلّ البحث عن الصّواب والخطأ في الأداء اللّغوي عموماً، ثُمَّ تطوّر هَذَا الاهتمامُ إلى محاولة تتبّع خيوط العلاقات النَّحْوِيَّة ودورها في إنتاج المعنى...؛ فالمسألة ليستْ مجرّدَ رصدٍ للتغيّرات الَّتِي تطرأ على أواخر الدّوالّ، بل لا بدَّ من رصد العلل والأسباب الَّتِي أدّتْ إلى هَذَا التّغيّر، وهَذَا ما قاد إلى إدراك دور الوظائف النَّحْوِيَّة في النّاتج الدّلاليّ الَّذِي يتفتّق ممّا بين المفردات من علائق»[1]، مشيراً بعد ذَلِكَ، إلى أنّ: «النَّحْو عند عبد القاهر، أصبحَ الأداةَ الفاعلةَ في تشكيل الصّياغة من جهة، والكشف عن جماليّاتها من جهة أخرى»[2].

ولمّا كان القرآنُ الكريمُ أصلَ افتتانِ العربِ بلغتِهم، وأسلوبُهُ مصدرَ معالمِ ميولِهمْ، ومعاني نحوِهم، ودلالة ألفاظهم، كان لا بُدَّ أَنْ أَنَّ يكونَ لكلِّ مستوىً من مستوياتِ اللُّغَة دورٌ ووظيفةٌ، وهَذَا ما نبّه إليه الإمام الجُرْجَانِيّ، بقوله: «إِنَّ الألفاظَ المفردةَ الَّتِي هي أوضاعُ اللُّغَةِ، لَمْ تُوضَعْ لِتُعْرَفَ معانيها في أنفسها، ولكنْ لأَنْ يُضَمَّ بعضُها إلى بعضٍ، فيُعْرَف فيما بينها من الفوائد»[3]؛ فهو يفرّق بين المعنى المعجميّ للّفظ - أو ما يدلُّ عليه الكلام بدلالة اللّفظ وحدَه - وبين المعنى النَّحْوِيّ الَّذِي يتحقّق من خلال فهم الكلام بضمِّ بعضه إلى بعض، بحسب العلاقات النَّحْوِيَّة بين الألفاظ، فيظهر المعنى بواسطة المستوى النَّحْوِيّ للّغة.

وَقَدْ تَنَبَّهَ عَدَدٌ من المُحْدَثِيْنَ للطفرة الَّتِي أحدثها الجُرْجَانِيّ في منهج البحث النَّحْوِيّ العربيّ، يقول الدُّكْتُور إِبْرَاهِيم مصطفى[4]: «وَلَقَدْ آنَ لِمذهبِ عبد القاهر أَنْ يحيا، وأَنْ يكونَ هو

---

(١) عبد المطلب، د. محمّد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجُرْجَانِيّ، ط١، الشّركة المَصْرِيَّة العالميّة، لونجمان، ١٩٩٥م، ص٥٤-٥٥.

(٢) المرجع السّابق، ص٥١.

(٣) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح السّيد محمّد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٦١م، ص٢٧٣.

(٤) من أعضاء مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القاهرة (١٣٠٥-١٣٨٢هـ)، له تآليف في النَّحْو، مِنْهَا كتاب: «إحياء النّحو»، الَّذِي أودع فيه آراء قامت حولها ضجّةٌ كبيرةٌ، إلاّ أنّ المجمع أقرّه عليها، وشارك في تأليف كتبٍ عدّةٍ، وفي تحقيق: «سرّ صناعة الإعراب» لابن جنّي، و«إعراب القرآن» للزّجّاج. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٧٤.

سبيلَ البحث النّحويّ»[1]، ويقول الدُّكْتُور عبد المتعال الصّعيديّ[2]: «النَّحْو هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكلِّ ما يجب أَنْ تكونَ عليه الكلمةُ في الجملةِ، والجملةُ مع الجمل، حَتَّى تتَّسقَ العبارةُ، ويمكن أَنْ تُؤَدِّيَ معناها»[3].

ويظهرُ لنا مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، أَنَّ الإعراب مِنْ أَشدِّ خصائص العَرَبِيَّة وضوحاً، وَأَنَّ مراعاتَهُ في الكلام هي الفارقُ الوحيدُ بينَ المعاني المكتّفة، وَأَنَّ العرب يفرّقون بالحركات الإعرابيَّة بينَ المعاني، يقول ابن فَارِس[4]: «الإعرابُ الَّذِي هو الفارقُ بينَ المعاني المتكافئة في اللّفظ، وبه يعرفُ الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تعجّبٌ من استفهام»[5].

ولقد عبّر العربُ عن ظاهرة الإعراب بأساليبَ متنوّعة تنطقُ بحَقِيْقَة واحدة، ولَعَلَّ أوفى خلاصةٍ لتِلْكَ الآراء قول ابن فَارِس: «فأمّا الإعراب، فبه تُمَيَّزُ المعاني، ويُوْقَفُ على أغراضِ المُتَكَلِّمِيْنَ، وذَلِكَ أَنَّ قائلاً - لو قال: «ما أَحْسَنْ زَيْدْ»، غيرَ معربٍ؛ أو «ضَرَبَ عَمْرْ زيدْ»، غيرَ معربٍ - لم يوقف على مراده؛ فَإِذَا قال: «ما أحسنَ زيداً»، أو «ما أحسَنُ زيدٍ»، أو «ما أحسنَ زيدٌ»، أبانَ بالإعرابِ عن المعنى الَّذِي أراده»[6].

---

(١) إسماعيل، د.عبد الله أحمد خليل، إحياء النَّحْو وتجديده بين إِبْرَاهِيم مصطفى وأمين الخوليّ، جامعة عمر المختار، البيضاء - ليبيا، ١٩٩٢م، ص١٦.

(٢) من شيوخ الأزهر في مصر (١٣١٣- بعد١٣٧٧هـ)، عالمٌ إصلاحيٌّ، وكان أستاذاً بكلّيّة اللُّغَة العَرَبِيَّة فيه، وألّف كتباً كثيرةً، طُبِعَتْ كلُّها، منها: «النَّحْو الجديد»، و«النّظم الفنّي للقرآن»، و«أبو العتاهية الشّاعر». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٤٨.

(٣) الصّعيدي، د. عبد المتعال، النَّحْو الجديد، دار الفكر العربيّ، مصر، ١٩٤٧م، ص١٠.

(٤) هو أحمد بن فارس بن زكريّا اللّغويّ القزوينيّ، أبو الحسين (-٣٩٥هـ)، مِنْ أَئِمَّة اللُّغَة والأدب، قرأ عليه البديع الهمذانيّ، وابن عبّاد، وغيرهما، من أعيان البيان، ومن تصنيفه: «مقاييس اللّغة»، و«المُجْمل»، و«الصّاحبيّ». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٢، ص٥٦-٦٨.

(٥) ابن فَارِس، أحمد، الصّاحبي في فقه اللُّغَة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، ١٣٢٨هـ، ص٤٢.

(٦) المصدر السّابق، ص١٩٦-١٩٧.

ولّما أصابتِ العَرَبِيَّة حظّاً من التَّطَوُّر، أضحى الإعرابُ أقوى عناصرها، وأبرزَ خصائصها، بل سرّ جمالها، وأمست قوانينه وضوابطه هي العاصمةَ من الزّلل، المعوِّضةَ عن السّليقة[1].

وَمِنْ هُنَا، لا نستغرب جواب الزَّجّاجيّ لِمَنْ يسألُ عن الفائدةِ مِنْ تعلّم النّحو؟ عندما يقول: «فالجواب في ذَلِكَ أَنْ يُقالَ له: الفائدة فيه للوصول إلى التّكلّم بكلامِ العربِ على الحَقِيْقَة صواباً، غيرَ مُبَدّلٍ ولا مُغَيّرٍ؛ وتقويمِ كتاب الله الَّذِي يُعَدُّ أصلَ الدِّين، والدُّنيا، والمعتمد؛ ومعرفةِ أخبارِ النّبيِّ ﷺ، وإقامةِ معانيها على الحَقِيْقَة؛ لأَنَّهُ لا يفهمُ معانيها على صحّةٍ، إلاّ بتوفيتها حقوقَها من الإعراب»[2].

وبهَذَا كلِّه تتبيّن مكانةُ النَّحْو الجليلةُ، ومدى الحاجةِ إليه، وأسبابُ تسارعِ سلفنا الصّالح إلى ابتكاره قبل غيره، لحفظِ اللُّغَة العَرَبِيَّة، وصيانةِ الكتابِ العزيزِ مِنَ اللَّحْن، ويكفي النَّحْو فخراً أَنَّهُ نشأ في رحابِهِ، بدافع حفظِهِ، وإبعاد الخطر عنه، وإشراع السّبل الصّحيحة للنطقِ به؛ كما يزيده شرفاً أَنْ كان التّفكير في نشأته مبكّراً؛ ويرفعه مكانةً حاجة العلوم الأخرى إليه، والضرورة الدّاعية لاستعماله، ويؤكّد تِلْكَ الحقائق الأستاذ عَبَّاس حَسَن، بقوله: «إِنَّ منزلةَ النَّحْو من العلوم اللّسانيّة منزلةُ الدّستور من القوانين الحديثة؛ فهو أصلها الَّذِي تستمدُّ عونَهُ، وتستلهم روحَهُ، وترجع إليه في جليل مسائلها، وفروع تشريعها، فلن تجدَ علماً من تِلْكَ العلوم يستقلّ بنفسه عن النَّحْو، أو يستغني عن معونتِهِ، أو يسترشد بغير نوره وهداه؛ وهَذِهِ العلوم النّقليّة - مع عظيم شأنها، وعميق أثرها - لا سبيلَ إلى استخلاص حقائقها والنّفاذ إلى أسرارها، بغير هَذَا العلم الخطير؛ فهل ندركُ كلامَ الله تعالى، ونفهمُ دقائقَ التّفسير، وأحاديثَ الرَّسُول ﷺ، وأصولَ العقائدِ، وأدلّةَ الأحكامِ، وما يتبع ذَلِكَ من مسائلَ فقهيّةٍ، وبحوثٍ شرعيّةٍ مختلفةٍ، إلاّ بإلمام النَّحْو وإرشاده؟»[3].

---

(١) الصّالح، د. صبحي، دراسات في فقه اللُّغَة، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٠هـ-١٩٧٠م، ص١١٨.

(٢) الزَّجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النَّحْو، تحـ. د. مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٣م، ص٩٥.

(٣) حسن، عبّاس، اللُّغَة والنَّحْو بين القديم والحديث، ص٦٠.

وَمِنْ هُنَا كانتِ المعرفةُ اللُّغَوِيَّةُ العَرَبِيَّةُ مِنَ أَهَمِّ الأَدَوَاتِ الَّتِي استندَ إِلَيْهَا العُلَمَاءُ في تأسيسِ العلومِ الشَّرعِيَّةِ وتطويرِها، وفي فهمِ النُّصُوصِ القُرْآنِيَّةِ وَالحَدِيْثِيَّةِ، واستنباطِ الأَحكامِ الشَّرعِيَّةِ، والفقهيَّةِ مِنْهَا؛ حَتَّى إِنَّ العلمَ بأسرارِ العَرَبِيَّةِ قَدْ جُعِلَ شرطاً أساساً مِنْ شروطِ الاجتهادِ.

كَمَا كَانَ المنهجُ اللُّغَوِيُّ عِنْدَ العَرَبِ مديناً بِإِرساءِ قواعدِهِ لأَصالةِ القُرْآنِ، فهَذَا: «الخَلِيْلُ بنُ أَحْمَدَ الفَرَاهِيْدِيُّ، وسِيْبَوَيْهِ، والفَرَّاءُ، وأَبو عُبَيْدَةَ[1]، وابنُ قُتَيْبَةَ»، إِنَّمَا كتبوا: «العينَ، والكتابَ، ومعاني القرآنِ، ومجازَ القرآنِ، وغريبَ القرآنِ»؛ لأَنَّ رائدَهم الحثيثَ إلى هَذَا التَّوَجُّهِ هُوَ العنايةُ بلغةِ القُرْآنِ، فَكَانَ مَدَدَهُمْ بمعينِ المفرداتِ وَالصِّيَغِ وَالتَّرَاكِيْبِ فِي اللُّغَةِ، وَالحجَّةِ، وَالنَّحْوِ، وَالصَّرْفِ، وَالقِرَاءَاتِ.

وَإِذَا نظرنا إلى كتب علوم القرآنِ، نجدُ أَنَّ الزّركشيّ[2] في كتابه «البرهان في علوم القرآن»، يدرسُ ما يراه ضروريّاً لمفسّرِ القرآنِ الكريم من علاقاتِ اللّفظ والمعنى، والحَقِيْقَة والمجاز، والأساليب القُرْآنِيَّة النَّحْوِيَّة، والصَّرْفِيَّة، والبَلاغِيَّة عَامَّة.

ويتعرَّضُ السِّيُوطِيّ في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» لمعرفة إعراب القرآن، وكَيْفِيَّة قراءته، ومعاني الألفاظ، والإيجاز، والإطناب، والخبر، والإنشاء، وغيرها من المباحث اللُّغَوِيَّة والبيانيّة. وغيرها من الكتب الَّتِي اعتمدت العَرَبِيَّة منهجاً، فسارت عليه.

وبالنّظر إلى كتبِ التَّفسيرِ نجدُ أَنَّ المُفَسِّرِيْنَ يعتنونَ فيها بتقديراتٍ لغويّةٍ عَامَّة، وبتحاليلَ نظريّةٍ متنوّعةٍ، عندما يواجهونَ بعضَ الآياتِ المتّصلة بالأحكام، أو بنشأةِ الكلامِ، أو بخلقِ الإنسانِ، وكلّما تعدّدتِ الأَوْجُه الإعرابيَّة للكلمةِ المعربةِ، تعدّدتْ معها المعاني الدَّلالِيَّة، وتنوّعت

---

(١) هو معمر بن المُثَنَّى، البَصْرِيّ، التميميّ بالولاء (-٢٠٩هـ)، من أَئِمَّة العلم وَاللُّغَة والأدب والنَّحْو، له نحو مئتي مُؤَلَّف، منها: «مثالب العرب» و«مجاز القرآن»، و«الأمثال». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٧، ص١١٤-١٢٠.

(٢) هو بدر الدّين، محمّد بن بهادُر بن عبد الله الزّركشيّ، أبو عبد الله (-٧٩٤هـ)، عالمٌ بفقهِ الشّافعيّةِ والأصولِ، تركيُّ الأصلِ، مصريُّ المولدِ والوفاةِ، له تصانيفُ كثيرةٌ في فنونٍ عدّةٍ، منها: «البرهان في علوم القرآن»، و«الدِّيباج في توضيح المنهاج»، و«التّنقيح لألفاظ الجامع الصّحيح». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٦٠.

معها الأغراضُ والأهدافُ والغاياتُ والمقاصدُ الَّتِي سنحاول الوقوفَ عليها في دراستنا لها في الفصل الثَّانِي والثَّالِث والرَّابع من هَذَا البحثِ.

هَذَا مع التّأكيد على أَنَّ اقتراح المنهجِيَّة اللُّغَوِيَّة للعلوم الشَّرعِيَّة بالدِّراسة، لا يعني محاولة لإقحام المسائل اللُّغَوِيَّة في المسائل الشَّرعِيَّة، أو الإكثار من القضايا اللُّغَوِيَّة في غير موضعها[1]، ممّا حذّر منه الغزاليّ[2]، وَإِنَّمَا القصد هو تأكيد المزاوجة بين المعرفة اللُّغَوِيَّة والمعرفة الشَّرعِيَّة، وتوجيه الدَّرس النَّحْوِيّ العربيّ إلى مواصلة السّعي إلى تحقيق الهدف الَّذِي نشأ من أجله، أَلاَ وهو خدمة القرآن الكريم، ومحاكاة بيانه، والإسهام في فهم النُّصُوص الشَّرعِيَّة، وفي استثمار المبادئ العقديّة، والأحكام الشَّرعِيَّة العمليّة منها، ومن ثَمَّ تطوير المنهجِيَّة اللُّغَوِيَّة للعلوم الشَّرعِيَّة.

---

(١) الغزاليّ، أبو حامد، المُستصفى من علم الأصول، ج١، ط١، المطبعة الأميريّة ببولاق، مصر، ١٣٢٢هـ، ص١٠.

(٢) هو الإمام محمّد بن محمّد بن محمّد الغزاليّ، أبو حامد (-٥٠٥هـ)، حجّةُ الإسلام، فيلسوفٌ، مُتصوِّفٌ، له نحو مئتيّ مصنّف، منها: «إحياء علوم الدّين»، و«تهافت الفلاسفة»، و«المُسْتَصْفَى من علم الأصول»، مولده ووفاته في خراسان. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص٢٢.

المَبْحَثُ الثَّانِي:

أَسْبَابُ الاِخْتِلَافِ النَّحْوِيِّ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى رُقِيِّ العَقْلِ العَرَبِيِّ، وَنُمُوِّ طَاقَتِهِ الذِّهْنِيَّةِ:

إِنَّ معرفةَ الإجماعِ واختلافِ العُلَمَاء ضرورةٌ لا بُدَّ مِنْهَا لكلِّ مَنْ قاده بحثُهُ لتدبّرِ معاني القرآنِ الكريمِ بعلومِهِ كَافَّة؛ أمّا الإجماع فقاعدةٌ من قواعدِ الإسلامِ، لا يجوز مخالفتُهُ على قولِ العُلَمَاء إِذَا قامتِ الحجّةُ بِأَنَّهُ إجماعٌ تامٌّ[1]؛ لأَنَّ الأمّةَ لا تجتمعُ على خطأ؛ لقوله ﷺ: «لا يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ عَلَى ضَلالَةٍ أَبَدَاً»[2]؛ وأمّا الخلاف بينَ الأَئِمَّة العُلَمَاء، فرحمةٌ لهَذِهِ الأمّةِ الَّتِي ما جعلَ اللهُ عليها في الدّينِ من حرجٍ، وهو مضبوطٌ بقواعدَ وأصولٍ ومقاييسَ وعللٍ تقوم على المنطق والحجّة والبرهان، ومرسومٌ بشروطٍ علميَّة وأخلاقيّةٍ ونفسيّةٍ وجغرافيّةٍ؛ لئلاّ يضرّ بأساس المشروع الاجتماعيّ له المتمثّل في بناء المجتمع الإسلاميّ، والمشروع العلميّ والرّوحي المتمثّل في محاكاة النّصِّ القرآنيّ واستنباط ما أمكن من معانيه المتنوّعة، ولَعَلَّ حديثَ رسولِ الله ﷺ: «اِخْتِلافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»[3]، وما شابهه من الأحاديث؛ ما دَفَعَ كثيراً من العُلَمَاء إلى الاهتمام - منذُ وقتٍ مبكّرٍ - بعلمِ الاختلافِ، فصنّفوا فيه أقوالَ الأَئِمَّة[4]، ووضعوا له سنناً وضوابطَ ومبرّراتٍ موضوعيّةً، عقليّةً كانت أو نقليّةً.

---

(١) ابن الحسين، أبو عبد الله، رحمة الأمّةِ في اختلافِ الأَئِمَّة، ضبطه محمّد عبد الخالق الزّناتي، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٥.

(٢) التِّرْمِذِيّ، محمّد بن عليّ الحكيم، نوادر الأصول في أحاديث الرَّسُول، تحـ. د. عبد الرّحمن عميرة، ج١، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ص٤٢٢.

(٣) لمْ أَرَ مَنْ خَرَّجَ هَذَا الحديث، وأنقل قول السُّيُوطِيّ فيه، الَّذِي ذكره الإمام الزّرقانيّ: «لعلّه خُرِّجَ في بعض الكتب الَّتِي لم تصل إلينا؛ لأَنَّهُ عزاه لجمعٍ من الأجلّة، ذكروه في كتبهم بلا إسناد، ولا نسبة لمُخَرِّجٍ كإمام الحرمين». الزّرقانيّ، محمّد ابن عبد الباقي، شرح الزّرقانيّ على موطّأ الإمام مالك، ج٤، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ، ص٣١٤.

(٤) المرزويّ، أبو عبد الله، اختلاف الفُقَهَاء، تحـ. د. محمّد طاهر حكيم، ط١، مكتبة أضواء السّلف، المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٥٤.

وقبل الشُّرُوع في أسباب التَّعَدُّد والخلافِ عند الأَئِمَّة النَّحْوِيِّيْنَ لا بُدَّ من الوقوفِ على معنى الاختلافِ والخلافِ، والفرق بينهما.

فالخلافُ في اللّغةِ: ضدُّ الموافقةِ، وَمِنْ هُنَا يُقال: «خَالَفَ الرّجُلُ صاحِبَهُ: لم يوافقْهُ»؛ وهو مأخوذٌ من خالفَ يخالفُ مُخالفةً[1].

والاختلافُ في اللّغةِ: عدمُ الاتّفاقِ والتّساوي، يقال: «تخالفَ الأمرانِ، واختلفا: لم يتّفقا»[2]، وجاء في اللّسان: «كلُّ ما لم يتساوَ، فقدِ تَخَالَفَ، وَاخْتَلَفَ»[3].

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الاختلاف والخلاف، بالمعنى اللّغويّ العامّ: «أَنْ يأخذَ كلُّ واحدٍ من المختلفَيْنِ طريقاً غيرَ طريق الآخر في حاله وقوله»[4]؛ لذَلِكَ يجوز استعمال كلٍّ من الكلمتينِ مكان الأخرى[5]، في حال التّكلّم بالعموم، في أيِّ بحثٍ من البحوثِ.

أمّا بالمعنى اللّغويّ الخاصّ، ففيهما بعض الفروق الملحوظةِ بعد التّأمّل، وَمِنْهَا: «أَنَّ الاختلافَ يستعمل في قولٍ بُنِيَ على دليلٍ؛ والخلافَ فيما لا دليلَ عليه»[6]، و: «الاختلافُ أَنْ يكونَ الطّريقُ مختلفاً، والمقصودُ واحداً؛ والخلافُ أَنْ يكونَ كلاهما مختلفاً»[7]، و: «الاختلافُ ما

---

(١) الفيّوميّ، أحمد بن محمّد، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعيّ، ج١، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ت، (خلف)، ص٢٤٣.

(٢) مَجْمُوعَة مِنَ المُؤَلِّفين الفُقَهَاء، موسوعة الفقه الإسلاميّ (موسوعة جمال عبد النّاصر الفقهيّة)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامِيَّة، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص٩٠.

(٣) ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، تحـ. عبد الله علي الكبير ـ محمّد أحمد حسب الله ـ هاشم محمّد الشّاذلّيّ، ج٢، دار المعارف، القاهرة، د.ت، (خلف)، ص١٢٤٠.

(٤) الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد الرّاغب، المفردات في غريب القرآن، تقديم وائل أحمد عبد الرّحمن، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة - مصر، د.ت، مادّة(خلف)، ص١٦٢.

(٥) الفنيسان، سعود بن عبد الله، حديث اختلاف أمّتي رحمة (رواية، ودراية)، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٩.

(٦) مَجْمُوعَة مِنَ المُؤَلِّفين الفُقَهَاء، الموسوعة الفقهيّة، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامِيَّة الكويتيّة، ج٢، ط٤، دار الصّفوة، مصر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص٢٩١.

(٧) الرَّازِيّ، أبو بكر، مختصر اختلاف العُلَمَاء، تحـ. د. عبد الله نذير أحمد، ج١، ط٢، دار البشائر الإسلامِيَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٧٩.

يحمل التّغاير اللّفظيّ، لا الحقيقيّ؛ والخلافُ ما يحمل في مضمونه النّزاع، والشّقاق، والتّباين الحقيقيّ»[1]، و: «إذَا استفحلَ الخلافُ وانتشر بين الجمهور بينَ رادٍّ ومردودٍ سُمِّيَ «خلافاً»، وإلاّ فـ «اختلاف»؛ وَعَلَيْهِ فالخلاف أعمُّ من الاختلافِ»[2].

وأمّا المعنى الاصطلاحيّ للاختلافِ أو الخلافِ، فهو «علمٌ يقتدر به على حفظِ أيِّ وضعٍ، وهدمِ أيِّ وضعٍ كان، بقدرِ الإمكان»[3].

ولمّا كانَ كلٌّ من الخلافِ والاختلاف معناه قريبٌ من الآخر - سواءٌ في معناهما اللّفظيّ، أو الاصطلاحيّ - جازَ استخدامُ أحدهما مكان الآخر والعكس، وهَذَا ما سنعتمدُهُ في بحثنا هَذَا في بيان تعدّد وجوه الخلاف أو الاختلاف بين عُلَمَاء العَرَبِيَّة، فِي أَثْنَاءِ توخّيهم معاني النَّحْو في تفسير الآيات القُرْآنِيَّة.

وَلا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ الاختلافَ نوعانِ:

نوعٌ مذمومٌ: وهو ما كان نتيجةً للهوى، وحبِّ الشّهرةِ، ومجرّدِ المزاحمةِ، بغير منطقٍ ولا حجّةٍ إلاّ واهية؛ وهَذَا ليسَ موضوعَ بحثِنا.

ونوعٌ آخرُ محمودٌ: وهو ما كان نتيجةً للاجتهادِ المنضبط بجميع مستوياته، الموصلِ إلى الحقائقِ المكنونةِ بالحجّةِ الدّامغةِ، والبرهانِ السّاطعِ، والقولِ القاطعِ؛ وهو وجهةُ بحثنا، والطّريقُ الَّذِي نسير عليه للوصولِ إلى المعاني المتعدّدة للآيةِ الواحدة، سواءٌ على اختلافِ وجوهها الإعرابيَّة، أو على اختلافِ قِرَاءَاتها القُرْآنِيَّة، أو على تضمينها بعضَ المعاني الإضافيّة، إرضاءً للرّحمن، وخدمةً للقرآن، ونوراً وهدايةً للإنسانِ.

ولعلّنا نلحظُ أَنَّ الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، كان منذ بداية تقعيدهم للأصول وضبطهم للقواعد؛ لأَنَّ اللُّغَة المنطوقة تنطوي على سلسلة من العمليّات المعقّدة القائمة على خلفيّات كثيرة، ظاهرة أو خفيّة، ومرتبطة بعواملَ ثقافيّة واجتماعيّة ونفسيّة، ومقيّدة بقدراتٍ خَاصَّة في

---

(١) المصدر السّابق، ج١، ص٧٩.

(٢) الفنيسان، سعود بن عبد الله، حديث اختلاف أمّتي رحمة (رواية، ودراية)، ص٤٠.

(٣) الرَّازِيّ، أبو بكر، مختصر اختلاف العُلَمَاء، ج١، ص٨٠.

مستوى الأداء الصّوتيّ، ومستوى القواعد النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، والمستوى الدّلاليّ، والمستوى البلاغيّ، وغير ذَلِكَ من المؤثّرات والقدرات الكثيرة، الَّتِي قد يؤدّي الخلل أو النّقص في شيءٍ مِنْهَا إلى الغموض في التَّركيب الَّذِي ينتهي إلى الإشكال في فهم المعنى، وما الكلام الَّذِي نسمعه أو نقرؤه إلاّ خلاصة لهَذِهِ السّلسلة من العمليّات المعقّدة.

وَمِنْ هُنَا انكبّ النَّحْوِيُّونَ على صياغة القواعد وتقنينها وضبطها، لتحقيق أهدافٍ عديدة، مِنْهَا رفع العجمة عن الألسن بالإعراب، وَمِنْهَا رفع الغموض عن التَّرَاكِيب بإبانة مواضع اللَّبْس شكلاً ومضموناً؛ وبالرّغم من جهودهم العظيمة، ومساعيهم الحثيثة في خدمة هذين الهدفين، إلاّ أَنَّ التَّركيب في الجملة العَرَبِيَّة لم يسلم من الغموض في مواضع محدّدة نصّ عليها كثيرٌ من النَّحْوِيِّيْنَ في كتبهم، محدّدين ضوابط، عُرِفَ بعضها بـ «نَحْو الخروج عن النَّحْو»، وكانوا يبتغون من وراء ذَلِكَ رفع اللَّبْس عن ذهن المتلقّي.

وَمِنْ هُنَا كان مِنَ المُسَلَّم به أَنَّهُ مَنْ يتتبّعْ نشأةَ النَّحْو الأولى، وتقعيدَ العُلَمَاء له، يلحظْ أَنَّ الاختلافَ بين النَّحْوِيِّيْنَ في تحليل أحدِ العناصر التَّركيبيّة أمرٌ شائعٌ مألوفٌ، وذَلِكَ نابعٌ من المعايير والمقاييس الَّتِي اعتمدها النَّحْوِيُّونَ على اختلاف مدارسهم ومشاربهم وتوجّهاتهم، فِي أَثْنَاءِ ترسيمهم للقواعد وتأصيلهم للأحكام الَّتِي توجّه اللُّغَة في ضوء التّعاطي معها، والوقوف على نصوصها، إِذْ لا بُدّ لكي يُصاغَ علمٌ صياغةً دقيقةً مِنْ أَنْ تطّردَ قواعدُه، وتقوم على الاستقراء الدَّقِيق، ويكفلَ لها التَّعليل والقياس[1]؛ لذَلِكَ تشدّدوا فيه تشدّداً جعلهم يطرحون الشَّاذّ، ولا يعوّلون عليه في قليلٍ أو كثيرٍ، وكلّما اصطدموا به خطّؤوه وأوّلوه، كَمَا اشترطوا صحّة المادّة الَّتِي يشتقّون مِنْهَا قواعدَهم، ومن أجل ذَلِكَ رحلوا إلى أعماق نجدٍ وبَوَادي الحجاز وتهامة، يجمعون تِلْكَ المادّة من ينابيعها الصّافية الَّتِي لم تفسدها الحضارة؛ وفيها قبائل تميم، وقيس، وأسد، وطيّئ، وهذيل، وبعض عشائر كنانة[2].

---

(١) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ص١٨.

(٢) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، تحـ. محمّد أحمد جاد المولى - عليّ محمّد البجاويّ - محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، ج١، مطبعة البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، د.ت، ص٢١١.

فكان إثر ذَلِكَ من البَدَهِيّ والطَّبَعِيّ أَنْ تختلفَ آراؤُهم، وتتشعّبَ مواقفُهم، وتتعدّدَ آراؤُهم، في تدبّرهم لمعاني القرآن وقِرَاءَاته الَّتِي كانت مدداً لا ينضب لقواعدهم[1]؛ فانقسموا في تحليلاتهم فريقين: الأَوَّل يوجّه في ضوء المطّرد، والآخر يلجأ إلى القياس المعتمد على الأصل، والفرع، والعلّة[2].

ثمّ لحظوا جميعاً أَنَّ هناك شواهد خرجت عن أصول قواعدهم، وكان معظمُها مستعصياً على الفهم، ويقبل غير وجهٍ من وجوه التَّحلِيل والتَّأوِيل، وكان مردُّها إلى طبيعة اللُّغَة الإنسانيّة فهي الحكم عليها والفصل فيها، وكلّ ذَلِكَ في ضوء المعطيات السِّياقيّة الَّتِي يتشكّل مِنْهَا المعنى من جهة، وطبيعة المتلقّي من حَيْثُ التّكوين الفطريّ والمكتسب من جهة أخرى، ممّا فتح باب الاجتهاد واسعاً أمام أَئِمَّة النَّحْو للوصول إلى ضالّتهم، مبتعدين عن التَّقْدِيْرات النَّحْوِيَّة المتعسّفة الَّتِي تحجب المعنى وتمزّق الجملة[3]، راسمين للّغة، في ضوء هَذِهِ الاختلافات كلّها، الغناءَ في التَّنَوُّع المعنويّ، والنّماءَ في التّعبيرِ الدّلاليّ.

وَمِمَّا تقدّم، يمكن النّظرُ إلى الأسباب الَّتِي كانت وراء ظاهرة الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، من جوانب عدّة، سأعرضها فيما يأتي، وفق منهجٍ وصفيٍّ، تاركاً الأحكام المعياريّة الَّتِي تبيّن التَّفاوت بين الأَوْجُه وما ينتج عنها من تعدّدٍ في المعنى، وتنوّعٍ في الدَّلالَة، لأتحدّث عنها بشيءٍ من التّفصيل وعمقٍ في التَّحلِيل، في فصول البحث اللاَّحِقة:

أَوَّلاً: تَأْصِيْلُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ:

إِنَّ المُتَأَمِّلَ في الدَّرس النَّحْوِيّ العربيّ القديم يلحظ أَنَّ القواعد بمعناها الواسع، هي مجموعةٌ من الأحكام الكلّيّة المنطبقةِ على جميع جزئيّاتها، يقول ابن السّبكيّ[4]: «القاعدة: الأمرُ

---

(١) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ص١٩.

(٢) الخنّ، د. مصطفى سعيد، أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفُقَهَاء، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٤٧١.

(٣) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٢٤٦.

(٤) هو عبد الوهاب بن عليّ، تاج الدين (-٧٧١هـ)، قاضي القضاة، المؤرّخ، الباحث، كان طلقَ اللّسان، قويَّ الحُجّةِ، من تصانيفه: «طبقات الشّافعيّة الكبرى»، و«جمع الجوامع»، و«الأشباه والنّظائر». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٨٤.

الكلّيّ الَّذِي ينطبقُ عليه جزئيّاتٌ كثيرةٌ تُفْهَمُ أحكامُها منها»[1]، وقد اختلف النَّحْوِيُّونَ، فِي أَثْنَاءِ ضبطهم لأصول النَّحْو الأولى، في صِوْغِ قواعد كلّيّةٍ للنّحو، ترجع إليها مسائل النَّحْو في الجملة، ويندرجُ تحتها ما لا ينحصرُ من الصّور الجزئيّة، فظهرت مصطلحات «التَّعليل، والعامل، والقياس، والسَّمَاع، والاجتهاد»، وفتحت الباب واسعاً أمام النَّحْوِيِّيْنَ للاختلاف فيما بينهم في ضوءِ اعتمادهم على هَذِهِ المصطلحات في استنباط القواعد النَّحْوِيَّة للعناصر التَّركيبيّة:

أ- التَّعْلِيْلُ:

رافق التَّعليل نشأة النَّحْو، وَلَكِنَّهُ كأيِّ علمٍ آخر يبدأ عفويّاً فطريّاً مختلطاً بغيره من العلوم، إلى أَنَّ تثبُت جذوره في الأرض، ويستقلّ عن غيره، ويصبح عِلْماً قائماً بذاته، وَلَعَلَّ سبب وجودِهِ مرتبطٌ بالعلم، والسّؤال، ورغبةِ الدّارسِ في تعلّمِ أصولِ لغته وقواعدها، يقول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك: «مِنْ طبيعةِ الإنسانِ أَنْ يسأَلَ عَنِ السَّببِ، ويستقصيَ العلَّةَ، وَمِنْ طبيعةِ العقلِ أَنْ يتتبَّعَ الجزئِيَّاتِ، وَيجمعَ ما تشابهَ مِنْهَا ليطلقَ عليها حكماً عامّاً، فيصل بالظَّاهِرة إلى القاعدة العلميَّة؛ ولذَلِكَ فليس غريباً أَنْ يكونَ السُّؤَالُ عن العلّة قديماً، وَأَنْ يكونَ التَّعليلُ مرافقاً للحكم النَّحْوِيّ منذ وُجِدَ، وغرض التَّعليل هُوَ أَنْ يظهرَ خضوع الظَّاهِرات لقواعد العلم وأحكامه»[2].

وَيُعَدُّ كِتَابُ سِيْبَوَيْهِ أَوَّلَ بَحْثٍ جَامِعٍ لِلْعِلَلِ النَّحْوِيَّةِ، وَكَذَلِكَ كَانَ بَيْنَ رُوَّادِ النَّحْوِ الأَوَائِلِ الَّذِيْنَ رَوَى عَنْهُمْ سِيْبَوَيْهِ مَنْ عَرَفَ القِيَاسَ وَالتَّعْلِيْلَ[3]، وَأَقْدَمُ هَؤُلاَءِ الَّذِيْنَ رَوَى عَنْهُمْ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيُّ، وَقَدْ كَانَ اسْمُهُ مَقْرُوناً بِالنَّحْوِ وَقِيَاسِهِ وَعِلَلِهِ، قَالَ الجُمَحِيّ[4]:

---

(١) الحصنيّ، تقيّ الدّين، كتاب القواعد، تحـ. عبد الرّحمن بن عبد الله الشّعلان، ج١، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٢٢.

(٢) المبارك، د. مازن، النَّحْو العربيّ (العلّة النَّحْوِيّة: نشأتها وتطوّرها)، ص٥١.

(٣) وَهُمْ، بحسب كثرة الرّواية عنهم: «الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأخفش، وأبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وأبو زيدٍ الأَنْصَارِيّ، وهارون بن موسى، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ. المبارك، د. مازن، النَّحْو العربيّ (العلّة النَّحْوِيّة: نشأتها وتطوّرها)، ص٥٢.

(٤) هو محمّد بن سَلام بن عبيد الله بن سالم البَصْرِيّ الجُمَحِيّ، أبو عبد الله (-٢٣١هـ)، أديب، لغويّ، إخباريّ، راوية، حافظ، وكانَ له عِلمٌ بالشّعرِ والأخبار، روى عنه ابن أخته أبو خليفة، الفضل بن الحبّاب، وله:

«عَبْدُ الله بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الحَضْرَمِيُّ كَانَ أَوَّلَ مَنْ بَعَجَ النَّحْوَ، وَمَدَّ القِيَاسَ وَالعِلَلَ»[1]، وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الأَنْبَارِيّ: «إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ عَلَّلَ النَّحْوَ»[2].

وكانت العلل في هَذِهِ الفترة بسيطة أوّليّة تناسب الغاية الَّتِي من أجلها كان التَّعلِيل، يقول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك: «وتتّصف هَذِهِ التَّعلِيلات جميعاً بكونها بعيدةً عن الفلسفة، قريبةً من روح اللُّغَة، ومن حسّها الَّذِي ينفر من القبح... وَبِأَنَّهَا تلتزم موافقة الإعراب للمعنى»[3].

وظلّ وضع العلّة على ما وصفناه إِلى أَنْ جاءَ سِيْبَوَيْهِ، ليكون كتابه كتاب نحوٍ وقياسٍ وعلّةٍ، يعلّم طريق القياس وأسلوب التَّعلِيل، كما يعلّم الحكم النَّحْوِيّ، وَإِلى أَنْ وقفتِ المدارسُ النَّحْوِيَّةُ على أقدامها، فظهر للنّاس اختلافها في كثير من المسائل، فظهرت الحاجة لكلِّ مدرسةٍ إِلى أَنْ تدافع عن وجهة نظرها، وتدعم موقفها بالحجج والبراهين الَّتِي تؤيّد نظرتها، وتدحض موقف خصومها، وكان من أثر ذَلِكَ أَنْ تشعّب التَّعلِيل، وفُتح باب الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، والتَّعَدُّد في تعليلاتهم للأحكام والقواعد الَّتِي كانوا يضبطونها، حَتَّى ظهر في القرن الثَّالِث مَنْ عُنِيَ بالعلّة من النَّحْوِيِّيْنَ «حَتَّى باتت العلّة عنده رديف الحكم النَّحْوِيّ، لا تفارقه ولا ينبغي -في اعتقاده- أَنْ تفارقه، كما هو الأمر عند أبي العبّاس المُبَرِّد»[4].

ثمّ أخذ كلّ نحويّ بنصيبٍ من التَّعلِيل يتناسب مع مدى قناعته بالحاجة إليه، وكان لدخول المنطق والفلسفة أجواء الحياة العَرَبِيَّة في القرن الرَّابع، أكبر الأثر في اتّساع رقعة التَّعلِيل، وتفرّعه، وخروجه عن بساطته وغايته الأولى الَّتِي من أجلها كان، ممّا دعا إلى الاختلاف في تحليل النُّصُوص، والتَّنَوُّع في الأحكام، حَتَّى أضحى التَّعلِيل من موضوعات الاختلاف في العصور

«طبقات الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين»، و«غريب القرآن»، و«طبقات الشّعراء الفرسان». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٣، ص٣٢٦.

(١) الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، مكتبة الثّقافة العَرَبِيَّة، بيروت، د.ت، ص١١.

(٢) المبارك، د. مازن، النَّحْو العربيّ (العلّة النَّحْوِيّة: نشأتها وتطوّرها)، ص٥٣.

(٣) المرجع السّابق، ص٥٧-٥٨.

(٤) المرجع نفسه، ص٦٧.

المتأخّرة؛ ففي حين أنكره جماعةٌ من النَّحْوِيِّيْنَ - وَلاَ سِيَّمَا نحاة المغرب والأندلس الَّذِيْنَ كان للمذهب الظَّاهِريّ في الفقه أثرٌ واضحٌ في مذهبهم النَّحْوِيّ كابن مَضَاء القُرْطُبِيّ الَّذِي دعا إلى إلغاء العلل الثّواني والثّوالث[1]، وأَبِي حَيَّان النَّحْوِيّ - عمّق نحاة المشرق خَاصَّة الاتّجاه التَّعلِيليّ كابن يعيش، والفَرَّاء، وَبِذَلِكَ نشأ الجدل حول العلل النَّحْوِيَّة وكان الاختلاف، ممّا دعا بعض أهل اللُّغَة والنَّحْو إلى أَنْ يفردوا بحث العلل النَّحْوِيَّة في مصنّفٍ مستقلٍّ عن أصول النَّحْو، وَمِنْهُمُ الزَّجَّاجيّ الَّذِي ألّف كتاباً في علل النَّحْو أسماه «الإيضاح في علل النّحو»، كما كان كتاب «الخصائص» لابن جنّيّ مليئاً بالعلل النَّحْوِيَّة، وَكَذَلِكَ كتاب «أسرار العَرَبِيَّة» لابن الأَنْبَارِيّ[2].

واستمرّ اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ حول أَهَمِّيَّة التَّعلِيل، والمستوى المقبول منه، والمستوى المردود، والغاية الَّتِي يحقّقها، وغير ذَلِكَ من مباحث العلل إلى وقتنا الحاضر، ولمّا كان هَذَا البحث مختصّاً بالاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، وجدت من الواجب الحديث عن العلّة النَّحْوِيَّة لشدّة ما دار حولها من اختلافات.

فقد ذهب ابن جنّي إلى أَنَّ العرب كانت تعلم هَذِهِ العلل، وتراعيها فِي أَثْنَاءِ كلامها، وذكر منها: «أمن اللَّبْس، والخفّة، والتّصرّف، والشّبه، ومراعاة المعنى، والقوّة، والضّعف، والإيجاز، والشّذوذ، وعدم نقض الغرض، والاستغناء بالشّيء عن الشّيء، وإصلاح اللفظ، والاحتياط، ومراعاة الأوزان العَرَبِيَّة، والجوار، والضّرورة»[3]، ويقول ابن جنّي: «الخلافُ إِذَاً بين العُلَمَاء أعمّ منه بين العرب، وذَلِكَ أَنَّ العُلَمَاء اختلفوا في الاعتلال لمّا اتّفقت العرب عليه، كما اختلفوا أَيْضَاً فيما اختلفت العرب فيه، وكلٌّ ذهب مذهباً، وَإِنْ كان بعضه قويّاً، وبعضه ضعيفاً»[4].

ومن التَّعلِيلات الَّتِي سنمثّل لها، واقتضت تعدّداً في التَّحلِيل النَّحْوِيّ إعمال أهل الحجاز «ما» النّافية للحال، وتركُ بني تميمٍ إعمالها، وإجراؤهم إيّاها مجرى «هل» ونحوها ممّا لا يعمل،

---

(١) القُرْطُبِيّ، ابن مَضَاء، الردّ على النّحاة، تحـ. د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٥١.

(٢) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٦٣.

(٣) المرجع السّابق، ص٦٤.

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحـ. محمّد علي النّجّار، ج١، ط٢، دار الهدى، بيروت - لبنان، د.ت، ص١٦٨.

ويذكر ابن جنّي تعليل أهل الحجاز بقوله: «لّما رأوها داخلةً على المبتدأ أو الخبر، دخول ليسَ عليهما، ونافية للحال نفيَها إيّاها، أجروها في الرَّفْع والنَّصْب مجراها»[1].

ثمّ نراه يذكر علّة بني تميم بقوله: «لّما رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلّة بنفسها، ومباشِرَةً لكلّ واحدٍ من جزأيها، كقولك: «ما زيدٌ أخوك»، و«ما قام زيدٌ»، أجروها مجرى «هل»؛ أَلاَ تراها داخلة على الجملة لمعنى النّفي دخول «هل» عليها للاستفهام؛ ولذَلِكَ كانت عند سِيْبَوَيْهِ[2] لغة التّميميين أقوى قياساً من لغة الحجازيّين»[3].

ومن الظَّواهِر الَّتِي دعت إلى التَّعليل، فاقتضت تعدّداً، إعمال «ما»، الَّتِي يدخل عليها حرف الجرّ، أو إهمالها، من مثل قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النّساء٤/ ١٥٥]، فذهب جماعةٌ من النَّحْوِيِّيْنَ إلى أَنَّ ﴿ مَا ﴾ زائدة للتّوكيد، وعلّل ذَلِكَ سِيْبَوَيْهِ بقوله: «لأَنَّهُ ليس لـ﴿ مَا ﴾ معنىً، سوى ما كان قبل أَنْ تجيءَ إلاّ التَّوْكِيد[4]، فَمِنْ ثَمَّ جازَ ذَلِكَ؛ إذ لم تُرِدْ به أكثرَ مِنْ هَذَا، وكانا حرفَيْنِ أحدهما في الآخر عاملٌ، ولو كان اسماً، أو ظرفاً، أو فعلاً لم يجز»[5]، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران٣/ ١٥٩].

فيما ذهبَ فريقٌ آخرُ إلى أَنَّهَا غَيْرُ مزيدةٍ، بل هي نكرة[6]، وفيها وجهان: أحدُهُما أَنَّهَا موصوفة بـ﴿ رَحْمَةٍ ﴾ ؛ أي «فبشيءٍ رحمةٍ»[7]، والآخر غير موصوفة، و﴿ رَحْمَةٍ ﴾ بدلٌ منها؛ أي

---

(١) المصدر السّابق، ج١، ص١٦٧.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحـ. د. محمّد كاظم البكّاء، ج١، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٩٦.

(٣) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٦٧.

(٤) الزَّمَخْشَرِيّ، محمّد بن عمر، الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأْوِيل، تحـ. عبد الرّزّاق المهدي، ج١، ط٢، دار إحياء التُّرَاث العربي - مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت - لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص٤٥٨.

(٥) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٤٨.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدُّرُّ المَصُون في علومِ الكتابِ المَكنُون، تحـ. د. أحمد محمّد الخرّاط، ج٣، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٤٦١.

(٧) المصدر السّبق، ج٣، ص٤٦١.

كَأَنَّهُ قيل: «بشيءٍ أبهم»، ثمَّ أبدل على سبيل التّوضيح، فقال: ﴿ رَحْمَةٍ ﴾[1]، وذهب الرَّازِيّ[2] إلى جواز كون «ما» هنا استفهاماً للتّعجّب، تقديره: «فبأيِّ رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم»[3]، وهَذَا الَّذِي هو أقوى الوجوه عند الرَّازِيّ، هو نفسه أبعدها عند القُرْطُبِيّ، ويعلّل ذَلِكَ بقوله: «وفيه بعدٌ؛ لأَنَّهُ لو كان كَذَلِكَ، لكان «فَبِمَ» بغير ألف»[4]، وقال مكّيّ القيسيّ: «ويجوز أَنْ ترتفع ﴿ رَحْمَة ﴾ على أَنْ تجعلَ ﴿ مَا ﴾ بمعنى الَّذِي، وتضمر «هو» في الصّلة وتحذفها»[5].

ومن التَّعلِيلات الَّتِي جاوز فيها النَّحْوِيُّونَ حدود المنطقِ ما ذهب إليه بعضُهُم في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة٥/ ٦] بالخفض[6]، وهو أَنَّ ﴿ أَرْجُلِكُمْ ﴾ منصوبٌ في المعنى، عطفاً على الأيدي المغسولة، وإِنَّمَا خُفِضَ على الجوار[7]، محتجّين بالمثل القائل: «هَذَا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ»، فيحمل في اللفظ على الأقرب، وهو في المعنى للأوّل[8]، وَرَدَّ ذَلِكَ أَبُو حَيَّان بقوله: «وهو تأويلٌ ضعيفٌ، ولم يرد إلاّ في النَّعْت، حَيْثُ لا يلبس على خلافٍ فيه»[9]، وسيأتي تفصيلُ هَذَا التَّعلِيل في الفصل الثَّالِث من البحث، وإِنَّمَا اكتفَيْتُ هنا بعرضٍ وصفيٍّ

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، تحـ. د. عبد الرّزّاق المهدي، ج٣، ط١، دار إحياء التُّرَاث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م، ص١٤٠.

(٢) هو محمّد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله، فخر الدّين الرَّازِيّ (-٦٠٦هـ)، الإمام المفسّر، أوحد زمانه في المعقول، والمنقول، وعلوم الأوائل، وهو قرشيّ النّسب، من تصانيفه: «معالم أصول الدِّين»، و«المسائل الخمسون في أصول الكلام»، و«التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص١٢٣.

(٣) الرَّازِيّ، فخر الدّين، التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٥، ج٩، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص٥١.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٦٠.

(٥) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص١٦٥.

(٦) وهي قراءة ابن كَثِيْر، وأبو عمرو بن العلاء. أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٢١٠.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٠.

(٨) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، تحـ. سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٢٢٣.

(٩) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١١.

لذَلِكَ تاركاً ما ينتج عن هَذِهِ الاختلافات بين النَّحْوِيِّيْنَ من معانٍ، لأفصّل فيها في الفصول اللاَّحِقة.

ب- العَامِلُ:

الظَّاهِر أَنَّ القول بالتَّعلِيل هو الَّذِي جرّ إلى القول بالعامل؛ لأَنَّهُ بحث عن العلّة، والعامل هو علّة أيضاً، والنَّحْوِيُّونَ يقولون بالعامل وبالتَّعلِيل عموماً، على اختلافٍ في مدى القولِ بكلٍّ مِنْهُمَا[1].

ومن المعلوم أَنَّ النَّحْو قام على أساس نظريّةِ العاملِ، وهَذِهِ النّظريّة هي الَّتِي وجّهتْهُ منذ عهوده الأولى؛ فالنّاظر في كتاب سِيْبَوَيْهِ يلمس بوضوحٍ أثر هَذِهِ النّظريّة فيه، ثمّ أخذت نظريّة العامل توجّه النَّحْو أكثر فأكثر كلّما تقدّم الزَّمَن، حَتَّى أصبح العاملُ في النَّحْو كَأَنَّهُ علّةٌ حقيقيّة تؤثّر وتوجد وتمنع[2].

وَلَمْ تَحْظَ نظريّةٌ مِنَ النّظريّات بمثل ما حظيت به نظريّة العامل في النَّحْو العربيّ من دراساتٍ وبحوث[3] واختلافاتٍ بين مؤيّدٍ لها ومعارض، وما يهمّني في هَذَا المقام من ذَلِكَ كلّه، هو أثر اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ ضبطهم وتقعيدهم لهَذِهِ النّظريّة، في تعدّد الآراء، وتنوّع التَّأْوِيلات، وتشعّب التَّقْدِيْرات، وتعقّد التَّحلِيلات؛ لأَنَّ الإعراب عندهم ما يقوم إلاّ عليها، وما الفاعلُ إِذَا رُفِعَ، أو المفعولُ إِذَا نُصِبَ، أو المضافُ إليه إِذَا جُرَّ، إلاّ بسببٍ من العامل.

وخلاصة القول عندهم في هَذِهِ النّظريّة أَنَّ حركات الإعراب ناتجةٌ عن عواملَ سبّبت هَذِهِ الحركات[4]، فالفعلُ هو العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول، والحرف هو العامل في جرِّ

---

(١) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٦٤.

(٢) المرجع السّابق، ص٦٥.

(٣) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٣م، ص٦١.

(٤) المُطَرِّزِيّ، ناصر بن أبي المكارم، المِصباح في علمِ النَّحْو، تحـ. ياسين محمود الخطيب، راجعه د. مَازِن المُبَارَك، ط١، دار النّفائس، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص٥٤.

الاسم بعده، فلا نجدُ معمولاً إلاّ يكون له عاملٌ لفظيٌّ أو معنويٌّ[1]، ولم أشأ التّوسّع في بيان هَذِهِ العوامل ولا ما اختُلِفَ فيه ببعضها عند النَّحْوِيِّيْنَ؛ إِذْ إِنَّهَا مذكورةٌ فِي كتبِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ.

ولكنّ المفيد ذكرُهُ هنا أَنَّ للعوامل قواعدَ خَاصَّة أحكم وضعَها النَّحْوِيُّونَ، مِنْهَا ألاّ يجتمعَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ - وهَذِهِ القاعدةُ هي الأساس في باب التّنازع - وَمِنْهَا أَيْضَاً أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ معمولان وعامل واحد، قُدّرَ لأحدِ المعمولين عاملٌ آخر - وهَذِهِ القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال - وَمِنْهَا أَنَّ الفعل كلّما كان أمكن في باب الفعليّة كان أوفر حظّاً من العمل، وَمِنْهَا أَنَّ العامل لا بُدّ من ذكره، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مذكوراً وَجَبَ تقديرُهُ[2].

وقدْ حاولَ كثيرٌ مِنَ العُلَمَاء أَنْ يضبطوا قواعدَ حذفِ العامل، واختلفت في ذَلِكَ وجهاتهم، وكثرت تخريجاتهم، وسنذكر مِنْهُمْ ما ذهبَ إليه المُطَرِّزِيّ، بقولِهِ: «وكما يُضْمَرُ المعمولُ، يُضْمَرُ العاملُ، وذَلِكَ في السَّمَاعيّة قليل: منه إضمار «أَنْ» مع الحروف السّتّة[3]، وَمِنْهُ إضمار «إِنْ» مع فعل الشّرط، فيما يُجابُ بالفاء، إلاّ ما استثني منه، وَمِنْهُ إضمار «ربّ» بعد «الواو»، و«بل»... ومِنْ ذَلِكَ إضمار «كانَ»... وأمّا : «الله لأفعلَنَّ» فشاذٌّ[4]؛ والقياسيّة لا تُضْمَرُ إلاّ بدلالة الحال، أو ما سبق مِنَ الكلام: فَمِنَ الأَوَّل قولُكَ لِلْمُتَهَيِّئِ لِلسَّفَرِ: «مَكَّةَ»، وَلِلْمُستهلِّينَ: «الهلالَ والله»، بإضمارِ: «يريد، وأبصروا»، ومِنَ الثَّانِي قولُه تعالى: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة٢/ ١٣٥]، بإضمار «نَتَّبع»؛ وقريب مِنْ هَذَا الإضمارِ على شريطةِ التَّفسير، كما في التَّنْزِيل: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس٣٦/ ٣٩]؛ لأَنَّ الدَّالَّ عليهِ لفظٌ أيضاً، إلاّ أَنَّهُ يعقبه[5]»[6].

---

(١) قباوة، د. فخر الدّين، مشكلة العامل النَّحْوِيّ ونظريّة الاقتضاء، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٣٣.

(٢) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٦٢.

(٣) وهي: لام التَّعليل (جوازاً)، ولام الجحود وحَتَّى وواو المعيّة وفاء السّببيّة وأو (وجوباً)، ولها أحكامٌ خَاصَّة.

(٤) والشَّاذّ هو حذف واو القسم؛ إِذِ التَّقْدِيْر: «والله لأفعلنَّ».

(٥) فالقمرَ: مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ، يفسّرهُ ما بعدَهُ، والتَّقْدِيْر: «وقدَّرنا القمرَ قدَّرْناهُ»؛ والفعل الأَوَّل أُضمِرَ لأَنَّهُ فُسِّرَ بثانٍ أعقبهُ.

(٦) المُطَرِّزِيّ، ناصر بن أبي المكارم، المِصباح في علمِ النَّحْو، ص١١٩-١٢١-١٢٢..

وهَذَا ما فتح باب الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ على مصراعَيْه؛ إذ رأى غيرُهُ وجوهاً أخرى، زادها عليه، وغيره كَذَلِكَ، وهكذا تعدّدت التَّأويلات، وتنوّعت التَّقْدِيْرات للعامل المحذوف، وكلٌّ مِنْهَا يأتي بمعنىً جديد للجملة مغايرٍ للمعنى الآخر، ومن ذَلِكَ مثلاً حذفُ الفعلِ وفاعلِهِ، أو حذفُهُ وبقاءُ فاعلِهِ، أو حذفُ حروفِ الخفضِ، أو حذفُ المبتدأ، أو الخبرِ، أو غيرُ ذَلِكَ من مواضع الحذف الَّتِي تقتضي تعدّداً في التَّحلِيل النَّحْوِيّ، والتَّأوِيل للعامل المحذوف.

ومن أمثلة ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم١٩/ ٦٦]، قال أبو البقاء: «العامل في ﴿ إِذَا ﴾ فِعْلٌ دلّ عليه الكلام؛ أي «أَ أُبْعَثُ إذا»، ولا يجوز أَنْ يعملَ فيها ﴿ أُخْرَجُ ﴾ ؛ لأَنَّ ما بعد «اللام وسوف» لا يعمل فيما قبلها مثل «إِنَّ»»[1]، فيما ذكر ابن هِشَام الأَنْصَارِيّ أَنَّ العامل في ﴿ إِذَا ﴾ هو الفعل ﴿ أُخْرَجُ ﴾ ، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «وَإِنَّمَا جاز تقديم الظَّرْف على «لام» القسم لتوسّعهم في الظَّرْف»[2]، وقدّر السَّمِيْن الحَلَبِيّ[3] العامل المحذوف أَيْضاً بـ «أَ إِذَا مِتُّ أُبْعَثُ أو أحيا»، إلاّ أَنَّهُ أَجاز أَيْضاً أَنْ يعملَ ما بعد ﴿ سَوْفَ ﴾ فيما قبلها بقوله: «وأمّا حرف التّنفيس فلا مدخَلَ له في المنع؛ لأَنَّ حرف التّنفيس يعمل ما بعده فيما قبله، تقول: زيداً سأضربُ، وسوفَ أضربُ، ولكنْ فيه خلافٌ ضعيف، والصّحيح الجواز»[4].

ومن الأمثلة الَّتِي حُذِفَ فيها العامل، فاقتضى تعدُّداً في أَوْجُه التَّحلِيل النَّحْوِيّ، وأحدث اختلافاً متشعّباً بين النَّحْوِيِّيْنَ، قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم١٤/ ٣١]، ففي حذف النّون من المضارع ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ أقوال متعدّدة، تضاربت فيها تأويلات النَّحْوِيِّيْنَ، فمنها أَنَّ العامل المحذوف عامل جزم، وهو لام أمرٍ مقدّرة؛ أي

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، تحـ. مكتب البحوث والدّراسات، ج٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص١٧٣.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧٦٩.

(٣) هو أحمد بن يوسف، أبو العبّاس، شهاب الدّين، المعروف بالسَّمِيْن (-٧٥٦هـ)، مفسّرٌ، عالمٌ بالعَرَبِيَّة والقِرَاءَات، من أهل حلب، من كتبه: «تفسير القرآن»، و«الدّرّ المصون». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٢٧٤.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٦١٧.

«ليقيموا»[1]، فحذفت وبقي عملها، كما يحذفُ الجارّ ويبقى عمله[2]، وهَذَا ما ذهب إليه الزَّجَّاج[3]، ولكنّ سِيْبَوَيْهِ خصّه بالشّعر[4]، ومنعه المُبَرِّد حَتَّى في الشّعر، وذكر ابن هِشَام: «أَنَّ الَّذِي منعه المُبَرِّد في الشّعر، أجازه الكِسَائِيّ في الكلام، لكنْ بشرط تقدّم ﴿ قُل ﴾»[5]؛ وَمِنْهَا أَنَّ العامل هو ﴿ قُل ﴾ نفسه، وَعَلَيْهِ يكون ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ مجزوماً بجواب ﴿ قُل ﴾[6]، على أَنْ يكونَ معناه «بلّغ، أو أدِّ الشّريعةَ، يقيموا الصّلاة» وهو قول ابن عَطِيَّة[7]، وعند المُبَرِّد أَنَّ جواب ﴿ قُل ﴾ محذوفٌ تقديره: «قل لعبادي أقيموا يقيموا»[8]، وعند الأخفش[9] هو جواب ﴿ قُل ﴾ من غير تضمين؛ أي: «إِنْ تقلْ لهم يقيموا»[10]، وَمِنْهَا أَنَّ الأمر معه شرطٌ مقدّر، وهو مذهب الفَرَّاء على تقدير: «قل لعبادي الَّذِيْنَ آمنوا، إِنْ تقلْ لهم يقيموا»[11]، وَمِنْهَا أَنَّ العامل المحذوف هو «أَنْ»؛ أي: «أَنْ أقيموا»، وهو قول بعض النَّحْوِيِّيْنَ من غير البَصْرِيِّيْنَ[12].

---

(١) الدّرّة، محمّد عليّ طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٧، منشورات دار الحكمة، دمشق – بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٢٣٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٤.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، قرأه وصحّحه محمّد حسين العرب، مج٨، ج١٣، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص٣١٩.

(٤) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١١٩.

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٩٧-٢٩٨.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٣٧.

(٧) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠٥٧.

(٨) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، تحـ. د. حسن حمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ج٢، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت– لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٨٤.

(٩) هو سعيد بن مسعدة البلخيّ، ثُمَّ البَصْرِيّ، المعروف بالأَخْفَش الأوسط (-٢٠٨هـ)، نحويّ، عالم باللُّغَة والأدب، أخذ العَرَبِيَّة عن سِيْبَوَيْهِ، وصنّف كتباً منها: «تفسير معاني القرآن»، و«القوافي»، و«الاشتقاق»، وزاد في العروض بحر «الخَبَب». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٣٠٢.

(١٠) ابن الشَّجرِيّ، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشَّجرِيّة، ج٢، دار المعرفة، بيروت، د.ت. ص١٩٢.

(١١) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحـ. أحمد يوسف نجاتي ـ محمّد عليّ النّجّار، ج٢، مطبعة دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، ص٧٧.

(١٢) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٢، ص٨٥.

وَلَيْسَ مَخْفِيًّا على الدّارس والقارئ، أَنَّ هَذِهِ التَّأْوِيلات النَّحْوِيَّة للعامل المحذوف قد نتج عنها تفريعاتٌ كثيرةٌ للمعاني المستنبطة من هَذِهِ الآية الكريمة، وسأقف عندها بشيءٍ مِنَ التّفصيل في الفصل الثَّانِي من هَذَا البحث[1]، مبرهناً على أَنَّ تعدّد هَذِهِ الأَوْجُه فِي أَثْنَاءِ التَّحلِيل، يؤدّي إلى تنوّعٍ في المعاني الَّتِي كان سببها في هَذَا المقام حذف العامل النَّحْوِيّ.

جـ- د- القِيَاسُ، وَالسَّمَاعُ:

سأَتوسَّعُ في الحديث عن القياس والسَّمَاع، في المبحث الثَّانِي من الفصل الثَّالِث، لِمَا تقتضيه الضّرورة في ذَلِكَ المقام من حَيْثُ تفاوتُ نظرةِ كلٍّ من البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ في الاحتجاج بالقِرَاءَات القُرْآنِيَّة، وما يؤثّر ذَلِكَ - سلباً أو إيجاباً - في تقعيد النَّحْو، وتأصيل القاعدة النَّحْوِيّة[2].

وسأتحدّث هنا عن أثر الاعتماد على القياس - وما ينتج عنه من اختلافاتٍ في تحديده وضبطه وتقنينه - والاعتماد على السَّمَاع - وما ينتج عنه من اختلافاتٍ في توجيهه وتخريج شواهده - في تنوّع المعاني وتعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة في تحليل العناصر التَّركيبيّة.

فكلُّ حُجّةٍ عقليّةٍ اعتمدها النَّحْوِيُّونَ في تأييد آرائهم ودعم أحكامهم، أطلقوا عليها مصطلح «القياس»، وكلّ حُجّةٍ نقليّةٍ اعتمدوها في ذَلِكَ أطلقوا عليها مصطلح «السَّمَاع».

فالقياس - كما عرّفه الكرمانيّ[3] - هو: «الجمع بين أوّلٍ وثانٍ، يقتضيه في صحّة الأَوَّل صحّة الثَّانِي، وفي فساد الثَّانِي فساد الأوّل»[4]، وهو عند الجُرْجَانِيّ[5] في «التّعريفات»: «إبانة مثل

---

(١) انظر ص٢٣٦.

(٢) انظر ص٣٣٤.

(٣) هو محمود بن حمزة الكرمانيّ (- بعد ٥٠٠هـ)، تاج القرّاء، وهو نحويّ، له «لباب التّفسير»، و«العجائب والغرائب»، و«الإيجاز في النّحو». خليفة، حاجي، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، ج٤، ص١٨٦.

(٤) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٧١.

(٥) هو أبو الحسن، عليّ بن محمّد بن عليّ الجُرْجَانِيّ، الحُسَينيّ، ويُعرفُ بالسَّيِّد الشَّريف (-٨١٦هـ)، عالم، حكيم، مُشارِك في أنواعٍ مِنَ العلوم، له تصانيفُ كثيرةٌ، منها: «التّعريفات»، و«إعراب العوامل»، و«حاشية على الشّرح المُتوسِّط للكافية»، و«حاشية على الكشّاف». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٥١٥.

حكم المذكورين بمثل علّته في الآخر»[1]، وهو عند الدُّكْتُورة منى إلياس من المُعاصرين: «عمليّة فكريّة يقوم بها الإنسانُ الَّذِي ينتمي إلى جماعةٍ لغويّةٍ، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في هَذِهِ الجماعة»[2]، وقد ظهر القياس في النَّحْو في رجال الطّبقة الثّانية[3]، والنَّحْوِيُّونَ لم يحدّوه، ولاختلافِ صوره لديهم، وتشعّبِ مسالكهم فيه، هو عماد النّحو[4]، حَتَّى إِنَّهُ دخل في تعريفهم للنّحو، فالنَّحْو عندهم - كما ذكرنا -: «علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[5]، ويقول ابن الأَنْبَارِيّ: «فَمَنْ أنكر القياس فقد أنكر النَّحْو، ولا نعلمُ أحداً من العُلَمَاء أنكره لثبوته بالدّلائل القاطعة والبراهين السّاطعة»[6].

ويذكر الدُّكْتُور السَّامرَّائِيّ سبب الخلاف بين البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ في الأخذ بالقياس، بقوله: «غير أَنَّهُ إِلى أَيِّ مدى يمكن الأخذ بالقياس؟ وكم مقدار النُّصُوص الَّتِي تخول القياس عليها؟ هَذَا ما حصل فيه الخلاف، وانقسم النُّحَاة على أساسه إلى مدرستين، مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة»[7].

ولّما كان البَصْرِيُّونَ أشدَّ تمسّكاً بالقياس أُطلِقَ على مدرستهم «مدرسة القياس»، ولّما كان الكُوفِيُّونَ أكثر اعتماداً على السَّمَاع أُطْلِقَ على مدرستهم «مدرسة السَّمَاع»، يقول ستتكيفتش صاحب كتاب «العَرَبِيَّة الفصحى الحديثة»: «أصبح القياسُ السّمةَ الأساسيّةَ لمدرسةِ النُّحَاةِ البَصْرِيِّيْنَ، وقد أصبح أَيْضَاً السّمةَ المميّزةَ بين المدرستَيْنِ المتنافستَيْنِ مدرسةِ البصرة والكوفة»[8].

---

(١) الجُرْجَانِيّ، عليّ بن محمّد، التّعريفات، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م، ص١٥٩.

(٢) إلياس، د. منى، القياس في النَّحْو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٩.

(٣) حسن، عبد الحميد، القواعد النَّحْوِيَّة، ط٢، مطبعة العلوم، مصر، ١٩٥٣م، ص٢٠١.

(٤) إلياس، د. منى، القياس في النَّحْو، ص٩.

(٥) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ط٢، حيدر آباد، الهند، ١٣٥٩هـ، ص٣٨.

(٦) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، الإغراب في جدل الإعراب مع لمع الأدلّة، تحـ. سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، ص٩٥.

(٧) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٧٢-٧٣.

(٨) ستتكيفتش، العَرَبِيَّة الفصحى الحديثة، تر. د. محمّد حسن عبد العزيز، ط١، دار النّهضة، مصر، ١٩٨٥م، ص٢٥-٢٦.

ويقول دي بور صاحب كتاب «تاريخ الفلسفة الإسلامِيَّة»: «جعلَ نحاةُ البصرةِ للقياس شأناً كبيراً في الأحكام المتعلّقة بالنَّحْو، على حين أَنَّ الكوفةَ ترخّصوا في أمورٍ كثيرةٍ تشُذّ عن القياس»[1].

وذكر الدُّكْتُور تمّام حَسَّان أَنَّهُ لَمْ تكن كلٌّ من المدرستَيْنِ، متمسِّكةً بالسّمة البارزةِ لها، بل إِنَّ كلاً منهما كانت تأخذ بما لم تشتهر به؛ لأَنَّ القياس والسَّمَاع أصلانِ من أصول اللُّغَة، والَّذِي لا يجوز لأيٍّ من المدرستين تركُهُ، ولذا قيل إِنَّ الكِسَائِيّ - وهو أستاذ مدرسة الكوفة - كان يردّد[2]:

١- إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتّبَعْ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ

وهَذَا أبو عمرو بن العلاء البَصْرِيّ كان يعتدّ بالكثير من السَّمَاع، ويسمّي القليل لغاتٍ، ثمّ لا يقيس عليه، ويضعه تحت العبارة المشهورة: «يُحْفَظُ، ولا يُقاسُ عليه»[3]، وَكَذَلِكَ ذكر الدُّكْتُور إِبْرَاهِيم السَّامرَّائِيّ أَنَّ الخَلِيْل بن أَحْمَد الفَرَاهِيْدِيّ كان يعتمد على السَّمَاع، إلى جانبِ اعتمادِهِ على القياس، شأنُهُ شأنُ الكثير مِنَ البَصْرِيِّيْنَ المُتَقَدِّمين[4].

فالقياس الَّذِي هو: «حَمْلُ غَيْرِ المَنْقُولِ على المَنْقُولِ في حُكْمٍ، لِعِلَّةٍ جَامِعَةٍ»[5]، خيرُ ما يمثّلُ رأيَ البَصْرِيِّيْنَ فيه، ما ذكرَهُ ابن جنّيّ في الخصائص[6]، ولخّصَهُ الدُّكْتُور فَاضِل السَّامرَّائِيّ، بما يأتي[7]:

١- مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: «قام زيدٌ، وضربْتُ عمراً».

٢- مطّرد في القياس، شاذٌّ في الاستعمال، نحو: الماضي من «يذر، ويدع».

---

(١) دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامِيَّة، تر. محمّد أبو ريدة، ط٥، دار النّهضة المَصْرِيَّة، القاهرة، د.ت، ص٥٥.

(٢) الحديثي، خديجة، الشّاهد وأصول النَّحْو في كتاب سِيْبَوَيْهِ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م، ص٢٣٠.

(٣) حسّان، د. تمّام، الأصول (دراسة إبيستمولوجيّة لأصول الفكر اللغوي العربيّ)، ط١، دار الثّقافة، المغرب، ١٩٨١م، ص٤٢.

(٤) السَّامرَّائِيّ، د. إِبْرَاهِيم، الفعل (زمانه وأبنيته)، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٦.

(٥) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٣م، ص٧٩.

(٦) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١١٥-١١٦-١١٧.

(٧) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٧٣-٧٤.

٣- مطّرد في الاستعمال، شاذٌّ في القياس، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ [المجادلة٥٨/ ١٩].

٤- شاذّ في القياس والاستعمال جميعاً، كتتميم «مَفْعُوْل»، فيما عينه «واو»، نحو: «ثَوْبٌ مَصْوُوْنٌ».

ومرجع الاختلاف في القياس إِنَّمَا هو موضوع الاستشهاد اللُّغَوِيّ، فالبَصْرِيُّونَ وضعوا قيوداً كثيرةً على السَّمَاع الَّذِي هو أساس للقياس، فعندهم قبائل يحتجّون بكلامها ويروون عنها، وهناك بالمقابل قبائل أخرى أقلّ مِنْهَا حظّاً يردّون كلامها ولا يحتجّون به، وهناك رواة ثقات وآخرون متّهمون، على عكس الكُوفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ يتسامحون كثيراً في القيود الَّتِي وضعها البَصْرِيُّونَ على السَّمَاع، حَتَّى قيل إنّهم يعتدّون بكلِّ مسموع[1].

وأمّا النادر والشَّاذّ، فقد قالت به المدرستانِ، ولكلٍّ منهما رأيٌ في ذَلِكَ، ففي نحو البصرةِ كثيرٌ من الشَّاذّ والنادر والمخالف للقياس؛ لأَنَّ قياسها يقوم على سماعِ الكثير، وعندهم ما يخالفُ الكثير فهو شاذٌّ، وما يأتي خلاف المتعارفِ عليه فهو نادر، على خلاف أهل الكوفةِ الَّذِيْنَ يقبلُونَ القياسَ ولو على مثالٍ واحد، فقد كانَ حظّ الشَّاذّ والنادرِ قليلاً عندهم[2].

والقياس الَّذِي نتحدّثُ عنه تنحصر وظائفه في أمورٍ ثلاثةٍ، حَتَّى يكونَ قياساً صحيحاً، وهي: الاستنباط، والتَّعلِيل، والرفض أو القبول[3]:

ويقصدُ بالاستنباطِ استنباطُ القاعدةِ، بعد إجراءِ القياس عليها؛ فمثلاً عندما استنتج النَّحْوِيُّونَ أَنَّ اسم «لا» النّافية للجنس مبنيٌّ، إِنَّمَا قاسوه مع «لا»، على العدد ثلاثة عشرَ، أو خمسةَ عشرَ، ووجدوا أَنَّ «لا» مع اسمها أصبحت كالكلمةِ الواحدةِ قياساً على العدد.

ويقصد بالتَّعلِيل تعليل الظَّواهِر، فمثلاً في قياس الكِسَائِيّ عندما أجاز تعدّي الفعل

---

(١) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ط١، دار قُتَيْبَة، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص١٤٢.

(٢) المرجع السّابق، ص١٤٣-١٤٤.

(٣) المرجع نفسه، ص١٤٥.

«رضي» بـ «على»[1] - والأصل أَنْ يتعدّى بحرف الجرّ «عن» - علّل ذَلِكَ بِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُقاسُ على ضدِّه، وضدّ «رضي»: «سخط»، و«سخط» يتعدَّى بالحرف على، وَلَمَّا قاسه عليه أجاز ذَلِكَ، وهو قياسٌ خاطئ عند البَصْرِيِّيْنَ.

وأمّا رفض الظَّاهِرة أو قبولها، فمتوقّفٌ - كما ذكر الدُّكْتُور إِبْرَاهِيم السَّامرَّائِيّ[2] - على مدى تلاؤم الفرع مع الأصل، وتشابه المقيس مع المقيس عليه، ومن أمثلة ذَلِكَ أَنَّ الكُوفِيِّيْنَ يقولون في «إِنَّ»: «لا تعمل بالخبر الرّفع، وَإِنَّمَا حَدُّها نصبُ الاسمِ»، ورفضَ البَصْرِيُّونَ ذَلِكَ، وعدُّوه فاسداً؛ لأَنَّهُ -كَمَا ذكرَ ابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف»-: «ليس في كلام العرب عاملٌ يعمل في الأسماء النّصب، إلاّ ويعمل الرّفع، فما ذهبوا إليه يؤدّي إلى تركِ القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، فوجبَ أَنَّ تعمل في الخبر الرّفع، كما عملت في الاسم النّصب»[3].

وما يعنينا من ذَلِكَ كلّه أَنَّ السّبب الرَّئِيس الَّذِي نتج عنه الاختلاف بين المدرستين هو المعيار الَّذِي اتّخذه نحويّو كلٍّ منهما للتّقعيد، فهناك من تشدّد فيه ولم يقبل التَّقْعِيد إلاّ للمطّرد كالبَصْرِيِّيْنَ، وهناك من توسّع فيه فقبل التَّقْعِيد لما لم يطّرد كالكُوفِيِّيْنَ؛ فما يكون شاذّاً أو قليلاً أو نادراً أو رديئاً أو قبيحاً عند البَصْرِيِّيْنَ، قد يكون مطّرداً ومقيساً عند الكُوفِيِّيْنَ، فالمطّرد في الاسم بعد «لولا» عند البَصْرِيِّيْنَ أَنْ يرتفعَ بالابتداء، فيما ذهب الكُوفِيُّونَ إلى أَنَّهُ مرتفعٌ بـ «لولا»، أو بفعلٍ محذوف[4]، والمطّرد عند البَصْرِيِّيْنَ نصب خبر «كان» ومفعول «ظنّ» الثَّانِي، وعند الكُوفِيِّيْنَ أنّهما حالان[5].

وَعَلَيْهِ فالمطّرد من القواعد نوعان:

---

(١) عبد التّوّاب، د. رمضان، التَّطَوُّر اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١١٤.

(٢) السَّامرَّائِيّ، د. إِبْرَاهِيم، الفعل (زمانه وأبنيته)، ص٦.

(٣) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١٥٠.

(٤) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص٩٤-٩٥.

(٥) المرجع السّابق، ص٩٥.

قواعد أصول: كأنْ يُقالُ: «إنَّ الأَصْلَ فِي الإعرابِ أَنْ يكونَ بالحركات»[1] وَكَأَنْ يُقَالَ: «الأصل في البناء السّكون»[2]، وكأن يذكر قبل «أَنَّ» المصدريَّة حرف الجرِّ، وغير ذَلِكَ؛ وَبِذَلِكَ تُجَرّدُ قاعدةٌ مبنيّةٌ على أصل الوضع. وهو متّفقٌ عليه عند الجمهور، وهو المطّرد الَّذِي يرد متكرّراً في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً أو نثراً، والحديث النّبويّ الشّريف، على شكل التّتابع والاستقامة وعدم التخلّف[3].

وقواعد فروع: كأن يُقال: «الإعراب بالحروف فرعٌ على الإعراب بالحركات»[4]، وكأن يُقال: «البناء على الحركة فرعٌ على البناء على السّكون»، يقول السِّيُوطِيّ: «وأمّا البناء على الحركة، فلأحد أربعة أشياء: إمّا لأَنَّ له أصلاً في التّمكّن كالمنادى... وإمّا تفضيلاً له على غيره كالماضي، بُنِيَ على حركةٍ تفضيلاً على فعل الأمر، وإمّا للهرب من التقاء السّاكنين، كـ «أَيْنَ، وحيْثُ، وأمْسِ»، وإمّا لأَنَّ حركتَهُ ضروريّة، وهي الحروف الأحاديّة كـ «الباء، واللام»... لأَنَّهُ لا يمكن النُّطْق بالسّاكن أوّلاً»[5]، وكأن يطّرد حذف الجارّ مع «أَنْ» المصدريّة، «إذا أمن اللبس»[6]، وَبِذَلِكَ تجرّد قاعدة مبنيّة على مطّرد، خرج على أصل الوضع، فيقع الاختلاف المشهور.

ومن شواهد حذف الجارّ مع «أَنَّ» في التَّنْزِيل قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة٢/ ٢٥]؛ أي: «لأنّ لهم»[7]، أو «بِأَنَّ

---

(١) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج٢، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، د.ت، ص٣١.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تحـ. د. عبد الإله نبهان، ج٢، دار الفكر، دمشق- سورية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٧٥.

(٣) اللّبديّ، د. محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص١٣٩.

(٤) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج٢، ص٣١.

(٥) المصدر السّابق، ج٢، ص٣٢-٣٣.

(٦) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار (الجامع بين الأخبار والإعراب والأحكام في ضوء المعارف والعلوم الحديثة)، مج١، دار الأنوار، دمشق، ١٩٨٧م، ص١٨٢.

(٧) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص١٦٦.

لهم»[1]، لتعدِّي البشارة بالباء، فحُذِفَ لاطّراد حذف الجارّ مع «أَنَّ»، وَ«أَنْ» بغير عوضٍ لطولهما بالصّلة[2]، وَبِذَلِكَ حدث الاختلاف المشهور هنا، في محلّ «أَنَّ» مع اسمها وخبرها، على قولين:

أحدهما: في محلّ جرٍّ بـ «الباء» المحذوفة، وهو قول الخليل والكِسَائِيّ[3]؛ لأَنَّهُ موضعٌ تُزادُ فيه، فَكَأَنَّهَا ملفوظٌ بها، ولا يجوز ذَلِكَ مع غير «أَنَّ»، ولو قلتَ: «بَشِّرْهُ بِأَنَّهُ مخلّدٌ في الجنّة» جاز حذف الباء لطول الكلام، ولو قلت: «بشّره الخلودَ» لم يجز، وهَذَا أصلٌ يتكرّر في القرآن الكريم كثيراً[4].

والوجه الآخر: في محلّ نصب بنزع الخافض، كما هو المعروف في أمثاله[5]، وهو قول الفَرَّاء[6]، وسِيبَوَيْهِ[7]؛ لأَنَّ الأصل: «وبشّر الَّذِيْنَ آمنوا بِأَنَّ لهم»، فحُذِفَ حرف الجرّ مع «أَنَّ»، وهو حذفٌ مطّردٌ على قاعدة فرعيّة مبنيّة على قاعدة أصليّة – كما مرّ – لأَنَّهُ أمن اللَّبْس، ولمّا حُذِفَ الجارّ هنا وُصِلَ الفعل بنفسه[8]، ولا يجوز الجرّ[9].

ولست في هَذَا البحث في صدد الإشارة إلى مواضع الخلاف بين المدرستين، أو حصرها هنا، أو الإشارة إلى الاختلافات الفرديّة بين النَّحْوِيِّيْنَ؛ فكتب النَّحْو تعجّ بِذَلِكَ، وإِنَّمَا هدفي هنا بيان أثر هَذِهِ الاختلافات فيما بينهم، في تنوّع الأَوْجُه الإعرابيَّة والتَّأْوِيلات النَّحْوِيَّة، ممّا يجعل المعنى ينفتح في تركيب معيّن على العديد من الدَّلالات الَّتِي توجّهها تِلْكَ الاختلافات النَّحْوِيّة.

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤٠.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٢٢.

(٣) الحموز، د. عبد الفتاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض – المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٧٠٦.

(٤) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص١٨٢.

(٥) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٢٢.

(٦) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص١٤٨.

(٧) الحموز، د. عبد الفتاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٠٦.

(٨) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص١٨٢.

(٩) وقد توسّعت في تحليل هَذِهِ الآية الكريمة في الفصل الثَّانِي من البحث، ص٢٥٤.

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي خَرَّجَهَا النَّحْوِيُّونَ عَلَى القياسِ وَأَحدثَتْ اختلافاً فيما بَيْنَهُمْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [البقرة٢/ ٣٥]، ذَهَبَ سِيْبَوَيْهِ إِلَى أَنَّ الأَصْلَ في فعل الأمر «كُلْ» هو «اؤكُلْ»، وهو شاذٌّ[1]؛ عَلَى عَدِّ الهمزة الأُولى همزةَ وصلٍ، والثَّانِية فاء الكلمة، فَلَوْ جَاءَتْ هَذِهِ الكلمةُ عَلَى هَذَا الأَصْلِ، لَقِيْلَ: «اُوْكُلْ» بإبدال الثَّانِية حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها، إلاَّ أَنَّ العَرَبَ حَذَفَتْ فَاءَهُ في الأمر تخفيفاً، فاستغنت حينئذٍ عن همزة الوصل، فوزنه: «عُلْ»[2]، ومِثْلُهُ: «قُمْ[3]، وخُذْ، ومُرْ»، ولا يُقاس على هَذِهِ الأفعال غيرها، لا تقول من «أَجَرَ»: «جُرْ»، ولا تَرُدُّ العربُ هَذِهِ الفاء في العطف، بل تقول: «خُذْ، وكُلْ»، إلاّ «مُرْ»، فَإِنَّ الكثير ردّ فائه بعد الواو والفاء، قال تعالى: ﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ ﴾ [الأعراف٧/ ١٤٥]، و﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ ﴾ [طه٢٠/ ١٣٢]، وعدمُ الرَّدِّ قليلٌ[4]، وقال ابن عَطِيَّة: «حُذِفَتْ النّون من ﴿ كُلَا ﴾ للأمر»[5]، وقال أَبُو حَيَّان: «وهَذَا الَّذِي ذُكِرَ ليسَ على طريقةِ البَصْرِيِّيْنَ، فَإِنَّ فعل الأمر عندهم، مبنيٌّ على السّكون، فَإِذَا اتّصل به ضميرٌ بارزٌ كانت حركةُ آخرِهِ مناسبةً للضّمير، فتقول: «كُلِي، وكُلا، وكُلوا»، وفي الإناث يبقى ساكناً، نحو: «كُلْنَ»، وللمعتلّ حكمٌ غيرُ هَذَا، فَإِذَا كانَ هكذا، فقوله: ﴿ وَكُلَا ﴾ لم تكن فيه نونٌ فتُحذَف للأمر، وإِنَّمَا يكون ذَكَرَهُ على مذهب الكُوفِيِّيْنَ»[6]، فهَذِهِ العبارة مُوهِمَةٌ لمذهب الكُوفِيِّيْنَ، مِنْ أَنَّ الأمرَ عندهم مُعْرَبٌ مجزومٌ[7]، وَأَنَّ أَصْلَ: «كُلْ» هو «لتأكُلْ»، ثمّ عرض فيه من الحذف بالتّدريج إلى أَنَّ صار «كُلْ»، فأصل ﴿ كُلَا ﴾ هو «لتأكلا»،

---

(١) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب، ج١، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، مصر، ١٣١٨هـ، ص١٣٤.

(٢) ابن عَصْفُور، عليّ بن مؤمن، الممتع في التَّصريف، تحـ. د. فخر الدّين قباوة، ج١، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، ١٤٠٧هـ، ص٦١٩.

(٣) وَرَدَ الفعل «قُمْ» في قول ابن عطيَّة، وأظنُّه جاء سَهْوَاً منه؛ لأَنَّ وزنَهُ «فُلْ» وليس «عُلْ»، ولا تشمله القاعدة هنا.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢٨٠.

(٥) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٧٦.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٢٢٨.

(٧) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ص٤٢٧.

وكان قبل دخول «لام» الأمر عليه فيه نونٌ؛ إِذَا كان أصله: «تأكلان»، فعلى قولهم يتمّ قول ابن عَطِيَّة: إِنَّ النّونَ مِنْ ﴿كُلاَ﴾ حُذِفَتْ للأمر[1]، وهو عند البَصْرِيِّيْنَ محمولٌ على المجزوم، فَإِنْ سُكِّنَ المجزومُ سُكِّنَ الأمرُ منه، وإِنْ حُذف منه حرفٌ، حُذِفَ مِنَ الأمرِ[2].

وَمِمَّا اختُلِفَ فيه في ضوء المطّرد على القياس، أو المطّرد على السَّمَاع، واقتضى تعدّداً في التَّحليل النَّحْوِيّ قوله تعالى: ﴿وَٱقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾ [التوبة٩/ ٥]، ففي انتصاب ﴿كُلَّ مَرْصَدٍ﴾، وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ منصوبٌ على الظَّرْف المكانيّ، قال الزَّجَّاج: «نحو: ذهبْتُ مذهباً»[3]، وقد ردّ الفَارِسِيّ عليه هَذَا القول من حَيْثُ إِنَّهُ ظرفُ مكانٍ مختصٌّ، والمكان المختصّ لا يصلُ إليه الفعل بنفسه، بل بواسطة «في»، نحو: «صلّيتُ في الطّريق، وفي البيت»، ولا يصل بنفسه إلاّ في ألفاظٍ محصورةٍ بعضها ينقاسُ، وبعضها يُسمع، وجَعَلَ هَذَا نظير ما فعل سِيْبَوَيْهِ، في قول الشّاعر[4]:

٢- لَـدُنٌ بِهَـزِّ الكَـفِّ يَعْـسِلُ مَتْنُـهُ فِيْـهِ كَـمَا عَـسَلَ الطَّرِيْـقَ الثَّعْلَـبُ

وهو أَنَّهُ جعله ممّا حُذِفَ فيه الحرفُ اتِّساعاً، والتَّقْدِيْر: «عَسَلَ في الطّريق»، وهو شاذٌّ؛ لأَنَّهُ ظرفُ مكانٍ مختصٌّ، ولا يشبه المبهم[5]، وهو قولٌ مردودٌ؛ لأَنَّ المختصّ من الأمكنة ما له أقطارٌ تحويه، وحدودٌ تحصره، و«الطّريق» من هَذَا القبيل[6]، وذكر ابن هِشَام أَنَّ ابن الطّراوة هو مَنْ

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٢٢٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢٨٠.

(٣) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، تحـ. د. عبد الجليل عبده شلبي، ج٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٤٧٦.

(٤) والبيت لساعدة بن جُؤَيّة، ذكره سِيْبَوَيْهِ في «الكتاب». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٥٧.
وذكره السّكّريّ في «ديوان الهذليّين». السّكريّ، الحسن بن الحسين، ديوان الهذليّين، ج١، مطبعة دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م، ص١٩٠.

(٥) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٥٦-٥٧.

(٦) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحـ. الحاجّ السّيد باشم الرَّسُوليّ المحلاّتيّ، مج٣، ج٥، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت - لبنان، ١٣٧٩هـ، ص٦.

قال: إِنَّ «الطّريق» هنا ظرفٌ، وهو عنده مردودٌ أَيْضاً بِأَنَّهُ غير مهمّ؛ لأنّ: «انتصاب هَذَا النّوع على الظَّرْفيّة على خلاف القياس لكونه مختصّاً، فينبغي ألاّ يتجاوز به محلّ السَّمَاع»[1].

والوجه الثّاني: أَنَّهُ منصوبٌ على إسقاط حرف الجرّ، وهو «على»؛ أي: «على كلّ مرصدٍ»، وهو قول الأخفش[2]، وهَذَا لا ينقاسُ، بل يُقْتَصرُ على السَّمَاع، كقوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف٧/ ١٦]؛ أي: على صراطِكَ[3]، واتّفقوا على أَنَّهُ على تقدير «على»، ونقلَ أبو البقاء عن بعضهم أَنَّهُ على تقدير الباء؛ أي: «بكلّ مرصدٍ»[4]، وحينئذٍ تكون الباء بمعنى «في»، فينبغي أَنْ تُقدّرَ «في»؛ لأَنَّ المعنى عليها.

وأجاز أَبُو حَيَّان انتصابه على الظَّرْف على تضمين قوله: ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ﴾[التوبة٩/ ٥]، معنى فعلٍ آخرَ؛ لأَنَّهُ ليس معناه حَقِيْقَة القعود هنا، بل المعنى: «وارصدوهم في كلّ مكانٍ يرصدُ فيه»[5]، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «ولمّا كان بهَذَا المعنى جاز قياساً أَنْ يحذف منه «في»... فمتى كان العامل في الظَّرْف المختصّ عاملاً من لفظه، أو من معناه جاز أَنْ يصل إليه بغير واسطة «في»، فيجوز: «جلسْتُ مجلسَ زيدٍ، وقعدتُ مجلس زيد»، تريد في مجلس زيد، فكما يتعدّى الفعل إلى المصدر من غير لفظه إِذَا كان بمعناه، فَكَذَلِكَ إلى الظَّرْف»[6].

وهكذا عكف النَّحْوِيُّونَ على اللُّغَة ينعمون فيها النّظر، يسبرون غورَها، ويرسمون حدودَها، فاستجلوا غوامضها، وأحصوا مسائلها، واستقروا دقائقها، فما جرى من كلام العرب على سننٍ استنبطوا حكمه، وحملوا غير المنقول على المنقول منه، وجعلوه قياساً لنظائره، ومضوا يعلّلون هَذَا القياس ويسبّبونه، فَإِذَا سُمِعَ شيءٌ يأباه قياسهم هَذَا اتَّسَعُوا فيه، وَأَخَذُوا بِهِ إِذَا اشتهر

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨١.

(٢) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحـ. د. فائز فارس، ج٢، ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٣٢٦.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص١٢.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤٧١.

(٥) ذهبَ أَبُو حَيَّان هَذَا المذهبَ، مع أنّه لا يعدُّ التَّضْمِين قياساً، كما سنرى في الفصل الرَّابع مِنَ البحث.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص١٤.

وشاعَ، فَإِذَا ندر أغفلوه، وأوجبوا فيه القياس، حملاً على أمثاله، تأصيلاً لما استنّوه من حدودٍ وقوانين، وقد عقّب البغداديّ[1] - فيما حكاه السّيُوطِيّ - على هَذَا، فقال: «اِعْلَمْ أَنَّ اللُّغَوِيّ، شأنه أَنْ ينقل ما نطقتْ به العرب ولا يتعدّاه، وأمّا النَّحْوِيّ فشأنه أَنْ يتصرّف فيما ينقله اللُّغَوِيّ، ويقيس عليه»[2].

وَعَلَيْهِ فخلاصةُ القاعدة عند النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّهُ إِذَا ورد السَّمَاع بطلَ القياس، قال ابن جنّيّ: «وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اطّرد في الاستعمال، وشذّ عن القياس، فلا بدّ من اتّباع السمع الوارد به فيه نفسه؛ لَكِنَّهُ لا يُتّخَذُ أصلاً يقاسُ عليه غيره»[3]، وقال أيضاً: «وَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أدّاك القياسُ إلى شيء، ثمّ سمعت العرب قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره، فدع ما كنت عليه، إلى ما هم عليه»[4]، ممّا أدّى إلى نشوب الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ في المعيار الَّذِي يتّخذُهُ كلٌّ مِنْهُمْ للتّقعيد - كما ذكرنا - وهَذَا ما سيأتي تفصيلُهُ وتحليلُهُ في فصول البحث اللاَّحِقة بدراسةٍ تستنبطُ المعاني النّاتجة عن تِلْكَ الاختلافات، والمتعدّدة بتعدّد الأعاريب المُتعدِّدة بدورِها بتعدّد الأَوْجُه الَّتِي تتعدّد أَيْضَاً بحسب المقياس والمعيار الَّذِي يرتضيه هَذَا النَّحْوِيّ، والَّذِي قد يخالفُ به ذَلِكَ النَّحْوِيّ، وهكذا.

هـ - الاِجْتِهَادُ:

الاجتهادُ في أدقّ تعريفاته: هو بذلُ الطّاقةِ في تحصيلِ حكمٍ ظنّيٍّ[5]، فلا اجتهادَ فيما عُلِمَ من القواعد المطّردة بالضّرورة، كرفع الفاعل، ونصب المفعول. والاجتهاد أعمُّ من القياس؛ لأَنَّهُ

---

(١) هو الخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ بن ثابت، أبو بكر (-٤٦٣هـ)، أحد الحفّاظ المؤرّخين المتقدّمين، كان فصيح اللَّهجة، عارفاً بالأدب، يقول الشّعر، ولوعاً بالمطالعة والتَّأليف، من أفضل كتبه: «تاريخ بغداد»، و«البخلاء». الذّهبيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، سير أعلام النّبلاء، ج١٨، ص٢٧٠.

(٢) السّيُوطِيّ، جلال الدّين، المزهر فِي علوم اللُّغَة وأنواعها، ج١، ص٣٧.

(٣) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٩٩.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص١٢٥.

(٥) مجموعة من المُؤَلِّفين، الموسوعة الفقهيّة الكويتيّة، ج١، ص٣١٦.

يكون في أمرٍ ليس فيه قاعدة، ويكون في إثبات النُّصُوص بمعرفةِ درجاتها من حَيْثُ القبولُ والرّدُّ، وبمعرفة دلالات تِلْكَ النُّصُوص، ومعرفة الأحكام من أدلّتها الأخرى غير القياس[1]، من قولِ أعرابيٍّ، أو شاعرٍ يُحْتَجُّ بشعره، أو غيرهما.

وَآثَرْتُ أَنْ أؤخّر الحديث عن «الاجتهاد» - أي بعد الحديث عن «التَّعليل، والعامل، والقياس، والسَّمَاع» - لأَنَّهُ لا يكون إلاّ بعد أَنْ رَسَتْ قواعدُ هَذِهِ النّظريّات جميعها، ما كان بَصْريّاً منها، أو ما كان كُوفيّاً، فيأتي دور الاجتهاد وتبرز أَهَمِّيَّته فيما يولّدُهُ من أَوْجُه جديدةٍ تتفرّع عن تِلْكَ القواعد الأصول، فيشبع القاعدة النَّحْوِيَّة ويحيطها بأَوْجُه لم تكن من قبلُ، وذَلِكَ بعد أَنْ أخذ النَّحْوِيُّونَ ينعمون النّظر في قواعد النَّحْو وشواهدِهِ؛ ليصلوا بالنَّحْو إلى أعلى مراتبِ العلوم.

وينبع هَذَا الاجتهاد من آراءِ لنحويّينَ ينتمونَ إلى مدارسَ مختلفةٍ، أو مِنْ نحويّينَ منفردينَ في آرائهم، إلاّ أنّهم جميعاً ينطلقون في ذَلِكَ من معرفةٍ دقيقةٍ بعلوم العَرَبِيَّة وأنظمتها المختلفة، صرفاً ونحواً وصوتاً ودلالةً، إلى جانب معرفتهم العميقة بأصول الدّين وتعدّد القِرَاءَات وتنوّع اللَّهجات، واطّلاعهم على علوم الفقه والحديث والمنطق والفلسفة، ممّا يجعلُ المجتهدَ قادراً على إضافةِ وجهٍ جديدٍ ينفردُ به، أو على الإتيان بوجهٍ أفضل من وجهٍ سَبَقَهُ، أو غير ذَلِكَ.

ومن الاجتهاد ما يكونُ صحيحاً مشهوراً وَمِنْهُ ما يكونُ خاطئاً مهجوراً، وَمِنْهُ ما يكونُ قويّاً يؤخذ به وَمِنْهُ ما يكونُ ضعيفاً لا يُلتفتُ إليه؛ وهَذِهِ الاجتهادات على كثرتها تؤدّي إلى تضارب في الأقوال وتنوّع في الآراء واختلاف في الأَوْجُه في القضيّة الواحدة، فيطول الجدل، ويزداد الكلام والحوار، ويكثر التَّعليل والتَّأويل، ممّا يُنْتِجُ تشعّباً في الآراء النَّحْوِيَّة لدى المجتهدين على اختلاف ثقافاتهم وتنوّع مدارسهم، فيقتضي تنوّعاً في الأَوْجُه الإعرابيَّة، يتولّد عنه تعدّدٌ في المعاني وتفرّعٌ في الدَّلالات، ومن ذَلِكَ ما جرى في توجيه «اللام» الدّاخلة على «ما» في قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[المؤمنون٢٣/ ٣٦]:

فقد فسّر الزَّجّاج قوله عزّ وجلّ ﴿هَيْهَاتَ﴾ بالمصدر، والتَّقْدِيْر عنده: «البُعْدُ لما توعدون، أو

(١) المصدر السّابق، ج١، ص٣١٦-٣١٧.

بُعْدٌ لما توعدون»[1] فتكون بِذَلِكَ «اللام» حرفَ جرٍّ، والبُعْدُ «مبتدأ»، والجارّ والمجرور هو الخبر[2]، وفي هَذَا الاجتهاد يكون الزَّجَّاج «قد جعلَ كلامَهُ تفسيرَ معنىً، لا تفسيرَ إعرابٍ[3]؛ لأَنَّهُ لم يثبت مصدريّة ﴿هَيْهَاتَ﴾»[4]، وذهب أبو البقاء إلى أَنَّ هَذَا الاجتهاد اجتهادٌ ضعيف[5]، ومالَ الزَّمَخْشَرِيّ إلى ما قاله الزَّجَّاج، إلاَّ أَنَّهُ اشترط تنوين ﴿هَيْهَاتَ﴾، بقوله: «فيمن نوّن فنزّله منزلة المصدر»[6]، وردّ عليه أَبُو حَيَّان بقوله: «وقول الزَّمَخْشَرِيّ... ليس بواضحٍ؛ لأَنَّهُمْ قد نوّنوا أسماء الأفعال، ولا نقول إِنَّهَا إِذَا نوّنت تنزّلت منزلة المصّدر»[7]، وذهب السَّمِيْن الحَلَبِيّ إلى أَنَّ: «ظاهرها أَنَّهَا مصدر بدليل عطفِ الفعل عليه، ويمكن أَنْ يكون - يعني الزَّجَّاج - فسّر المعنى فقط»[8].

وَمِنْهُمْ من سلك في اجتهاده طريقاً آخر، فقال: ««اللام» زائدة، و«ما» الفاعل»[9]،

---

(١) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص١٣.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٩٣.

(٣) ولتوضيحِ هذينِ المصطلحَيْنِ اللّذَيْنِ يتكرّرانِ كثيراً، في كتبِ النَّحْو، واللُّغَة، والتَّفسير، وغيرها، أنقلُ ما نبَّهَ إليه الزّركشيّ، بقولِهِ: «قَدْ يقعُ في كلامِهم: «هَذَا تفسيرُ معنىً، وهَذَا تفسيرُ إعراب»، والفرقُ بينها أَنَّ تفسيرَ الإعرابِ لا بدّ فيه مِنْ ملاحظةِ الصّناعةِ النَّحْوِيّة؛ وتفسير المعنى لا يضرّ مُخالفة ذَلِكَ، وقَدْ قالَ سِيْبَوَيْهِ، في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾[البقرة٢/ ١٧١]: «تقديره: مَثَلُكَ يا محمّد، ومَثَلُ الَّذِيْنَ كفروا، كَمَثَلِ النّاعقِ والمنعوق»، واختلفَ الشّارحونَ في فهْمِ كلامِ سِيْبَوَيْهِ، فقيلَ: هو تفسيرُ معنى، وقيلَ: هو تفسير إعراب؛ فيكونُ في الكلامِ حذفانِ: حذفٌ مِنَ الأَوَّل - وهو حذف داعيهم، وقد أثبت نظيره في الثَّانِي - وحذفٌ مِنَ الثَّانِي -وهو حذف المنعوق، وقد أثبت نظيره في الأوّل - فعلى هَذَا يجوز مثل ذَلِكَ في الكلام». الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، ج١، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، ص٢١٣. وانظر سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٨٣.

(٤) بكّار، د. عبد الكريم، الصّفوة من القواعد الإعرابيَّة، ط١، دار العلوم، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ص١٠.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٥.

(٦) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص١٨٩.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٩٤-٤٩٥.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٣٣٥.

(٩) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٥٨.

والتَّقْدِيْر: «بَعُدَ بَعُدَ ما توعدون»[1]، وردَّ هَذَا الاجتهادَ الآلوسيّ[2] بقوله: «وَرُدَّ بِأَنَّهَا لم تُعْهَدْ زيادتُها في الفاعل»[3]، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الفاعلَ مضمراً لدلالةِ الكلام عليه، وقدّرهُ أبو البقاء: «هيهات التّصديقُ، أو الصّحّةُ، لِمَا توعدون»[4]، وقدّرهُ أَبُو حَيَّان: «إخراجُكُم»[5]، وَعَلَى هَذَا الاجتهاد تكون «اللام» - كما قال ابن عاشور[6] - للبيان، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «وتجعل اللام للتّبيين؛ أي إيضاح المراد من الفاعل»[7]، وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «أَنْ يكونَ «اللام» لبيان المستبعد، ما هو بَعْدَ التّصويت بكلمة الاستبعاد، كما جَاءَت «اللام» في: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف١٢/ ٢٣]، لبيان المهيت به»[8]، وقال ابن عَطِيَّة: «طوراً تلي الفاعل دون لام، تقول: «هيهات مجيءُ زيدٍ»؛ أي: «بَعُدَ»، وأحياناً يكون الفاعل محذوفاً عند اللام كهَذِهِ الآية، والتَّقْدِيْر: «بَعُدَ الوجودُ لِمَا توعدون»[9]، ولم يستسغه أَبُو حَيَّان، فقال: «وهَذَا ليس بجيّدٍ؛ لأَنَّ فيه حذفَ الفاعل، وفيه أَنَّهُ مصدرٌ حُذِفَ، وأُبقيَ معموله، ولا يُجيز البَصْرِيُّونَ شيئاً من هَذَا»[10]، وردّه الآلوسيّ ردّاً قاطعاً

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١٢، ص٨٢.

(٢) هو محمود بن عبد الله، شهاب الدِّين، أبو الثّناء، الآلوسيّ (-١٢٧٠هـ)، مفسّر، محدِّث، فقيه، أديب، لغويّ، نحويّ، أخذ عن عبد العزيز الشّوّاف، وأمين الحلّيّ، وعليّ السّويديّ، وعلاء الدِّين الموصلّيّ، له: «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني»، و«دقائق التّفسير»، وغيرهما. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٨١٥-٨١٦.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٠، ج١٨، ص٤٧.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٥.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٩٤.

(٦) هو محمّد الطّاهر، بن محمّد الشّاذلّيّ، بن عبد القادر بن محمّد بن عاشور (-١٢٨٤هـ)، عالمٌ، أديبٌ، تولّى القضاءَ، والفتيا، ونقابة الأشراف في تونس، له: «حاشية على شرح التّفتازانيّ لتلخيص القزوينيّ»، وحاشية على القطر لابن هِشَام في النَّحْو، سمّاها «هديّة الأريب»، و«التّحرير والتّنوير» في التّفسير. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٣٦٧.

(٧) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٨، ج١٨، دار سُحْنُون، تونس، د.ت، ص٥٥.

(٨) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص١٨٩.

(٩) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٣٢٩.

(١٠) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٩٥.

بقولـه: «لا ينبغـي أَنْ يُلتفـت إليـه أصـلاً»[1]، وهكـذا يحـدُثُ التّوليـد لـلآراء، والأَوْجُـه، والاجتهادات، في المسألة المفتوحة على ذَلِكَ لعدم سيطرة القياس، أو التَّعلِيل، أو السَّمَاع عليها، فاحتملت التَّعَدُّد.

ومن الاجتهادات ما كان سائغاً مقبولاً، وَمِنْهَا ما كان خاطئاً غير منضبط؛ ذَلِكَ أَنَّ المعيار الَّذِي يستخدمه النَّحْوِيّ في استنباط أحكامه في مثل هَذِهِ المسائل، إِنَّمَا يكون حصيلةً لتفاعلِ أمرَين: رصيده النَّحْوِيّ وقوّة الحجّة ونصاعة البرهان من جهة، وإدراك المعنى الَّذِي يباطن السِّياق من جهةٍ أخرى، ولمّا كان هَذَا التّفاعلُ نسبيّاً يتفاوت بين نحويٍّ وآخر تفرّعت أَوْجُه كثيرة، وتشعّبت الآراء في المسألة الواحدة.

ومن الاجتهادات الَّتِي أثمرت النَّحْو، وأغنت القاعدة النَّحْوِيَّة، ما نجدُهُ عند الأَخْفَش الأوسط الَّذِي لم يكن في وسعِهِ أَنْ يتصدّى لاستبدال الأصول النَّحْوِيَّة الَّتِي وطّدت أركانَها مدرسةُ البصرة الَّتِي ينتمي إليها، بأصولٍ أخرى؛ لـذَلِكَ عمدَ إلى التّفريع على تِلْكَ الأصول باجتهاداتٍ أرادها دعائم لمباشرة عمليّة ترميمٍ وإصلاحٍ في بناء النَّحْو البصريّ[2]، ومن ذَلِكَ ما أورده ابن هِشَام من أَنَّ «ما» التّامّة الَّتِي تفيد التّعجّب، نحو: «ما أحسنَ زيداً» ومعناها: «شيءٌ حسّنَ زيداً»، قد: «جزم به جميعُ البَصْرِيِّيْنَ إلاّ الأخفش، فجوّزه، وجوّز أَنْ تكون معرفة موصولة، والجملة بعدها صلة لا محلّ لها، وَأَنْ تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتاً لها، وَعَلَيْهِما فخبر المبتدأ محذوفٌ وجوباً، تقديره: «شيءٌ عظيمٌ»، ونحوه»[3]؛ فيكون التَّقْدِيْر في الرّأي الأوّل: «الَّذِي أحسن زيداً -أي جعله حسناً- شيءٌ عظيمٌ»، وفي الرّأي الثّاني: «أمرٌ محسنٌ زيداً شيءٌ عظيم»[4].

فقد أشار ابن هِشَام إلى ما مؤدّاه أَنَّ «ما» عند جميع البَصْرِيِّيْنَ - وَعَلَى رأسهم سِيْبَوَيْهِ -

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٠، ج١٨، ص٤٧.

(٢) دمشقيّة، د. عفيف، خُطَىً مُتعثّرة على طريق تجديد النَّحْو العربيّ (الأخفش- الكُوفِيُّونَ)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م، ص١٧.

(٣) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٣٩٢.

(٤) دمشقيّة، د. عفيف، خُطَىً مُتعثّرة على طريق تجديد النَّحْو العربيّ، ص١٨.

نكرة تامّة بمعنى شيءٍ، موضعها الرَّفْع على الابتداء، والجملة بعدها من فعل التّعجّب وفاعله المقدّر خبرها، ويقول الدُّكْتُور دمشقيّة معلّقاً على ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ، وما اجتهد به الأَخْفَش بعده: «وَإِذَا كنّا نجهلُ الَّذِي حَمَلَ سِيْبَوَيْهِ على القول إنَّ «ما» نكرة تامَّة - وهي في اعتقادنا لا تختلفُ عن أيّة نكرة أخرى غير مفيدة - فإنّنا نميل إلى الاعتقاد بِأَنَّ رفض الأَخْفَش الذّهاب إلى أَنَّهَا كَذَلِكَ، ولجوءه إلى القولِ بموصوليّتها تارّةً، وبكونها نكرةً موصوفة طوراً، يظلاّن أقرب إلى المنطق الَّذِي طبع الدَّرس النَّحْوِيّ، فارضاً عدم جواز الابتداء بنكرة ما لم تفدْ، فَإِذَا كانت «ما» اسماً موصولاً فهي معرفة يجوز الابتداء بها، ولا شيء يمنع من عدِّها كَذَلِكَ ما دام مبدأ الإسناد سليماً، حينَ يُقال إنَّ ما بعدها - وهو جملة (أحسن) - صلتها، وَإِنَّ خبرها مقدّر؛ وَإِذَا كانت نكرةً موصوفةً - والمنطقُ هنا سليمٌ أيضاً؛ إذ جعلت جملة (أحسن) نعتاً لـ «ما» - فهي معرفة أيضاً، وهي مبتدأٌ خبرُهُ مُقَدَّرٌ، ولَعَلَّ ما يشفعُ له في ذَلِكَ أَنَّهُ رأى أَنَّ «ما» التّامّة غير ثابتة أو غير فاشية، وحذف الخبر فاشٍ، فَتَرَجَّحَ عنده الحمل عليه»[1].

وفي المقابل نرى ضروباً من الاجتهادات زادت بعض الصّيغ والتَّرَاكِيب تعقيداً فوقَ تعقيدٍ، فبدلاً مِنْ أَنْ يعيدَ المجتهدُ النّظرَ فيها لإزالة ما لابسها من تعقيداتٍ منطقيّةٍ راح يوغل في استخدام المنطق، ويلبسها حللاً جديدةً لأنواعٍ مُحْدَثَةٍ من التعقيد والبعد عن التّيسِير، الباعث الأَوَّل على الاجتهاد، ومن ذَلِكَ ما أجازه الكِسَائِيّ - زعيم الكُوفِيِّيْنَ - في اجتهاده بجواز العطفِ بالرَّفْع على المفعول الأَوَّل لـ «ظنّ»، إِذَا لم يظهر الإعراب - أي النّصب - في المفعول الثَّانِي، كما في قولك: «أظُنّ عبدَ الله وزيدٌ قاما»[2] مع أَنَّ إجماع البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ على النّصب، فتقول: «أظنُّ عبدَ الله وزيداً قاما»، ولا ندري ما الدّاعي إلى مثل هَذَا الاجتهاد، فَإِذَا كان -كما ذكر الدُّكْتُور دمشقيّة-: «إغناءَ اللُّغَة، فَإِنَّ هَذِهِ الصّيغة الجديدة لا تفيد أيّة لطيفةٍ معنويّةٍ، وَإِذَا كان التّيسِير على المُتكلِّم، والسّماحَ له بالاختيارِ بينَ نمطَيْنِ من أنماطِ التّعبيرِ، فَإِنَّهَا توقعُهُ -على

---

(١) المرجع السّابق، ص١٨-١٩.

(٢) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العَرَبِيَّة، تصحيح السّيّد محمّد بدر الدِّين نعساني، ج٢، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص١٤٥.

العكس من ذَلِكَ- في حيرةٍ وبلبلةٍ هو في غنىً عنها ما دامت الصّيغةُ على قاعدتِها الأصليّةِ، أقربَ إلى المنطقِ والواقعِ اللُّغَوِيِّيْنَ، وأسلمَ في القياسِ»[1].

وَمِمَّا تقدّم نلحظُ أَنَّ الاجتهاد النَّحْوِيّ - فيما ينتجه من أَوْجُه جديدة - يغني اللُّغَة ويساعد على استنباط المعاني المكتنزة في العبارة، وهو سبب رئيسٌ من أسباب الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ في توجيهاتهم وتحليلاتهم وتأويلاتهم لغير كتاب الله تعالى عَامَّة، وللقرآن الكريم خَاصَّة.

ولَعَلَّ المتأمّلَ في هَذِهِ الجوانب مجتمعةً (التَّعلِيل، والعامل، والقياس، والسَّمَاع، والاجتهاد) الَّتِي كانت وراء نشوء ظاهرة الاختلاف بين عُلَمَاء النَّحْو، فِي أَثْنَاءِ تقعيدهم للقواعد، واستنباطهم للأحكام، ورسمهم للحدود، يلحظُ مدى رقيِّ العقل العربيّ، ونموٍّ طاقته الذّهنيّة[2]، نموّاً أعدّه للنّهوض برصدِ هَذِهِ الظَّواهِر اللُّغَوِيَّة، وتسجيل الرّسوم النَّحْوِيَّة تسجيلاً تطّرد فيه القواعدُ، وتنتظمُ الأقيسة انتظاماً يهيّئ لوضع القوانين، وتصنيفها، وتمحيصها، والحكم عليها بالقبول أو بالشّذوذ أو بالرّفض.

ثَانِيَاً: التَّحَوُّلُ عَنِ الأَصْلِ:

بَحَثَ النَّحْوِيُّونَ أسباب التحوّل عن الأصل، الَّذِي يؤدّي إلى الخروج على القاعدة فيُحدثُ اختلافاً، ويقتضي تعدّداً في أَوْجُه التَّحلِيل النَّحْوِيّ لبعض الصّيغ، وذكروا تِلْكَ الأسباب فِي أَثْنَاءِ الحديث عن مظاهر التّحوّل وصوره، دونَ أَنْ يفردوا كلَّ موضوعٍ مِنْهَا بحديثٍ مستقلٍّ، بل بحثوا الأمر فيهما مجتمعين، وبعد إنعامِي النّظرَ في هَذِهِ الكتب – قديمها، وحديثها - تبيّن لي أَنَّ أَهمَّ أسباب الخروج عن الأصول الَّتِي سنّها النَّحْوِيُّونَ للقواعد النَّحْوِيَّة، تعود إلى ما يتعلّق بالأصوات وطبيعتها المكوّنة لبنية الكلمة من نواحٍ، وإلى ما لا يتعلّق بطبيعة تِلْكَ الأصوات من نواحٍ أخرى.

---

(١) دمشقيّة، د. عفيف، خُطَىً مُتعثّرة على طريق تجديد النَّحْو العربيّ، ص١٥٦.

(٢) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ص١٢.

أ- الأَسْبَابُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالأَصْوَاتِ، وَفِطْرِيَّةِ اللُّغَةِ المُكْتَسَبَةِ:

١- التَّنْغِيمُ، وَكَيْفِيَّةُ النُّطْقِ أَوِ الأَدَاءِ:

إِنَّ لطبيعة أداء العبارة، ولطريقة النُّطْق بها، أثراً واضحاً ومهمّاً في صياغة المعنى، وتوجيه الدَّلالَة، يقول الدُّكْتُور محمّد بصل: «إِنَّ اللُّغَةَ المنطوقةَ هي اللُّغَةُ المثلى للمحاكاة؛ لأَنَّهَا الوحيدة القادرة على حمل التّعابير الَّتِي يريد المتكلّم أَنْ يبلّغ عنها»[١]، فَبِتَلَوُّنِ الإيقاعِ، وَتَعَدُّدِ الأنغام، تتلوّنُ المعاني، وتتعدّدُ الأغراض، وَمِنْ هُنَا كانَ للأصوات قيمتُها المعنويّة الَّتِي تلعبُ دوراً فَعَّالاً في تحديد دلالات الكلمات[٢].

فَالتَّنغِيمُ - كَمَا عَرَّفَهُ الدُّكْتُور تمّام حَسَّان -: «هو الإطارُ الصَّوْتِيُّ الَّذِي تُقالُ به الجملةُ في السِّياقِ»[٣]، وَإِذَا كان التَّنغِيم خاصّاً باللُّغَة المنطوقة، الَّتِي تتعدّد معانيها بتعدّد نغماتها، فَإِنَّ هناك العديد من الأمثلة المكتوبة الَّتِي يسمح رسمها الكتابيّ أَنْ تُقْرَأَ بعدّة نغماتٍ، وكلّ نغمةٍ تقتضي معنىً مغايراً للمعنى الَّذِي تقتضيه نغمةٌ أخرى، وهكذا يتوقّفُ المعنى على طريقة النُّطْق، والتّدرّج في النّغم، ومن الشَّوَاهِد على ذَلِكَ قول الشّاعر[٤]:

٣- ثُـمَّ قَـالُوا: تُحِبُّهـا؟ قُلْـتُ: بَهْـرَاً! عَـدَدَ الرَّمْـلِ وَالحَـصَى والتُّـرَابِ

يقول ابن هِشَام: «فقيل: «أتحبّها؟»، وقيل: إِنَّهُ خبر؛ أي: أنت تحبّها»[٥]، ويقول الدُّكْتُور

---

(١) بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، دار المُتَنَبِّي، دمشق، د.ت، ص١١١.

(٢) أبو الفرج، د. محمّد أحمد، مُقَدِّمَة لدراسة فقه اللُّغَة، ط١، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٦٩م، ص١٣٢.

(٣) حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م، ص٢٢٦.

(٤) البيت في «الكتاب»، ولم يذكر سِيبَوَيْهِ قائله، وذكر المحقّق البكّاء أنّه لعمر بن أبي ربيعة. سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٤٠٤.

ورواية الدِّيوان بلفظِ «النَّجْمِ» بدل «الرّملِ». ابن أبي ربيعة، عمر، الدِّيوان، المكتبة التّجاريّة، مصر، ١٩٥٢م، ص٤٣٣.

وهو في الخصائص بلفظ «الرّملِ». ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٢٨١.

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٠.

تمّام حَسّان: «فقد أغنتِ النّغمة الاستفهاميّة في قوله: «تحبّها؟» بما لها من صفةِ وسيلةِ التّعليق، عن أداة الاستفهام، فحُذِفَتِ الأداة، وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من البيت، وإنصافاً للحقِّ هنا لا بُدَّ أَنْ نشيرَ إِلى أَنَّهُ يمكنُ في بيت ابن أبي ربيعة[1] هَذَا مع تغيّر النّغمة أَنْ يفهم منه معنى التّقرير للتّأنيب، أو التّعيير، أو الإلجاء إلى الاعتراف»[2].

ومن أمثلة ذَلِكَ في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾[3]؛ حَيْثُ يتوقّف معنى الآية الكريمة، وتأويلها النَّحْوِيّ، على طريقة نطقها؛ فَإِذَا كانت اللَّهجة الخطابيّة مرتفعةً فهَذَا يعني أَنَّ في الكلام حذفاً لهمزة الاستفهام، والكلامُ بِذَلِكَ إنشائيٌّ بالاستفهام، والتَّقْدِيْر: «أَ وَتِلْكَ نعمةٌ تمنُّها عليَّ»، وهَذَا ما لَمْ يُجِزْهُ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ إلاّ الأخفش[4]، وأمّا غيره فَلَمْ يُجِزْهُ إِلاَّ قَبْلَ «أَمْ» كقول الشّاعر[5]:

٤- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَاً ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَمَانِ؟

أي: «أبسبعٍ»، وهَذَا ما نصّ عليه سِيْبَوَيْهِ في «الكتاب»[6]، وفي هَذَا اجتهادٌ جديدٌ يطالعنا به الأخفش، يخالفُ فيه القياس الَّذِي اعتمدَتْهُ مدرستُهُ البَصْرِيَّة، وَإِذَا كانت النّغمة منخفضةً، هادئةً، لا انفعال فيها، كانت الجملة خبريّة يُراد بها التّهكّم والسّخرية؛ أي: «إِنْ كان ثَمَّ نعمةٌ، فليستْ إلاّ أَنَّكَ جَعَلْتَ قومي عبيداً»[7].

---

(١) هو عُمَر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزوميّ القُرَشيّ، أبو الخطّاب (-٩٣هـ)، أرقّ شعراء عصره، مِنْ طبقة جرير والفرزدق. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٥٢.

(٢) حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٣) ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾. [الشّعراء٢٦/ ٢٢].

(٤) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج٢، ص٤٢٦.

(٥) البيت في «الكتاب» نسبه سِيْبَوَيْهِ إلى عمر بن أبي ربيعة. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٣٥١.

وَكَذَلِكَ في خزانة الأدب. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحـ. عبد السّلام محمد هارون، ج٤، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٤٤٧.

وهو في ديوانِهِ، ورواية الدِّيوان: «فوالله ما أدري، وإنّي لَحَاسِبٌ». ابن أبي ربيعة، عمر، الدِّيوان، ص٢٥٧.

(٦) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٣٥١.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٥١٧.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ﴾ [الأنعام٦/ ٧٧]؛ أي: «أهَذَا ربّي؟» على مذهبِ الأخفش، أو يكون خبراً على مذهب الجمهور، ولَعَلَّ هَذَا ما دفع الدُّكْتُور تمّام حَسَّان للقول: «إنَّ مُجَرَّدَ قبولِ احتمالٍ من هَذَا النّوع، لَيُبَرِّرُ موقفَ الأقدمينَ حين حافظوا على ذكر الأدوات باطّرادٍ؛ لأَنَّ التُّرَاث مكتوبٌ تتّضح فيه العلاقاتُ بالأدواتِ، وليس منطوقاً تتّضح فيه العلاقاتُ بالنّغماتِ»[1].

٢- الوَصْلُ، وَالوَقْفُ:

يَرَى الإمام الجُرْجَانِيّ أَنَّهُ لاَ يتمكَّنُ مِنْ هَذَا العلم إلاَّ عالمٌ له ثقافتُهُ وذوقُهُ وتمرُّسُهُ في كثيرٍ مِنَ العلومِ، يقول: «اِعْلَمْ أَنَّ العِلْمَ بما ينبغي أَنْ يُصْنَعَ في الجملِ مِنْ عطفِ بعضِها على بعضٍ، أو تركِ العطفِ فيها، والمجيءِ بها منثورةً تُسْتَأْنَفُ واحدةً مِنْهَا بعد أخرى، مِنْ أسرارِ البلاغةِ، وَمِمَّا لا يأتي لِتَمامِ الصَّوابِ فيه، إلاّ الأعرابُ الخُلَّصُ... وقدْ بَلَغَ مِنْ قوّةِ الأمرِ في ذَلِكَ أَنَّهُمْ جعلوه حدّاً للبلاغةِ؛ فقد جاء عنْ بعضِهم أَنَّهُ سُئِلَ عنها، فقالَ: «مَعْرِفَةُ الفَصْلِ مِنَ الوَصْلِ»؛ ذاك لغموضِهِ ودقّةِ مسلكِهِ، وأنّه لا يكملُ لإحرازِ الفضيلةِ فيه أحدٌ، إلاّ كمل لسائرِ معاني البلاغةِ»[2].

ويذهب الإمام الزّركشيّ إلى أَنَّ لظاهرتي الوصل والوقف ارتباطاً وثيقاً بالتَّفسير والإعراب والمعنى واللّغة؛ لذَلِكَ لا يتمكّنُ منه إلاّ مَنْ تمكّنَ مِنْهَا مجتمعةً، يقول: «وهَذَا الفنُّ معرفتُهُ تحتاج إلى علومٍ كثيرةٍ، قال أبو بكر بن مجاهد: لا يقوم بالتَّمامِ في الوقفِ، إلاّ نَحْوِيٌّ عالمٌ بالقِرَاءَات، عالمٌ بالتَّفسير، والقصص، وتلخيص بعضها من بعض، عالمٌ باللُّغَة الَّتِي نزل بها القرآن»[3]، ثمّ يبيّن الزّركشيّ سبب احتياجه إلى النَّحْو، بقوله: «فأمّا احتياجه إلى معرفة النَّحْو وتقديراتِهِ، فلأنَّ مَنْ قالَ في قوله تعالى: ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[4]: إِنَّهُ منصوب بمعنى:

---

(١) حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ص٢٢٨.

(٢) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص١٧٠-١٧١.

(٣) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٤٢.

(٤) ﴿ وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾. الحجّ٢٢/ ٧٨].

«كَمِلَّةِ»[1]، أو أَعْمَلَ فيها ما قبلها، لَمْ يقفْ على ما قبلها»[2].

ويعرّف ابن الجَزَرِيّ[3] الوقف، بقوله: «والوقفُ: عبارةٌ عن قطع الصّوت على الكلمة زمناً ينفّس فيه عادةً، بنيّةِ استئناف القراءة»[4]، ولأَهَمِّيَّة الوقف، وَلأَنَّهُ يؤثّر في تعدّد الأَوْجُه التَّحلِيليّة للصّيغ النَّحْوِيَّة، وما تقتضيه من تعدّد في المعاني، فإنّنا نجد كثيراً من النَّحْوِيِّيْنَ قد كتبوا فيه، وبيّنوا أنواعه، وما يترتّب عليه من اختلافٍ في الإعراب والمعاني، فقد ذكر ابن النّديم[5]: حمزة[6]، والفَرَّاء، وخلفاً[7]، وابن الأَنْبَارِيّ، وابن كيسان وغيرهم، ونسب لكلٍّ مِنْهُمْ كتاباً باسم كتاب «الوقف والابتداء»[8]، وَكَذَلِكَ ذكر الزّركشيّ[9]: الزَّجّاج في كتابٍ له اسمه «القطع والاستئناف»، وابن عبّاد[10]، والدّانيّ[11]، والعُمانيّ[12] - وهم من النَّحْوِيِّيْنَ القرّاء - ولكلٍّ مِنْهُمْ

---

(١) أي: انتصب على تقدير حذف الكاف، كَأَنَّهُ قال: «كَمِلَّةِ».

(٢) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٤٢.

(٣) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن عليّ الدّمشقيّ (-٨٣٣هـ)، المعروف بابن الجَزَرِيّ، شيخ الإقراء في زمانِهِ، مِنْ حُفَّاظِ الحديث، وُلِدَ ونشأَ في دمشق، وابتنى فيها مدرسة «دار القرآن»، وتولّى القضاء في شيراز مُكْرَهاً؛ ثمّ مات فيها، له «النّشر»، و«غاية النّهاية»، و«منجد المقرئين»، و«التّقريب»، وغيرها. الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السّابع، ج٢، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص٢٥٧-٢٥٩. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص٤٥.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، صحّحه وراجعه عليّ بن محمّد الضبّاع، ج١، دار الفكر، د.ت، ص٢٤٠.

(٥) هو محمّد بن إسحاق بن محمّد، أبو الفرج بن أبي يعقوب (-٤٣٨هـ)، صاحب كتاب «الفهرست»، من أقدم التّراجم ومن أفضلها، وهو بغداديّ، وله كتاب آخر سمّاه «التّشبيهات». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٩.

(٦) هو حمزة بن حبيب الزَّيّات، وستأتي ترجمته في الفصل الثّالِث من هَذَا البحث، ص٣٠٩.

(٧) هو خلف بن هِشَام، وستأتي ترجمته في الفصل الثّالِث من هَذَا البحث، ص٣٠٩.

(٨) ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ص٣٤.

(٩) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٤١.

(١٠) هو شبل بن عبّاد (-١٦٠هـ)، نحْويّ، مقرئ مكّة، عرض على ابن كَثِيْر، وابن محيصن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد ابن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص١١٥.

(١١) هو عثمان بن سعيد (-٤٤٤هـ)، المعروف بابن الصيرفيّ، له: «التَّيسِير»، و«جامع البيان». ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٥٨-٦١.

(١٢) هو الحسن بن عليّ بن سعيد العُمانيّ، أبو محمّد، كانَ حيّاً سنة (٥٠٠هـ)، ولم تذكر وفاته، مُقرئ، مِنْ تصانيفه: «الوقف والابتداء»، و«المرشد». كحّالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٥٦٩.

مؤلَّفٌ في هَذَا الفنّ.

وَمِمَّا يدلّ على تأثير الوقف في المعنى أَنَّ العُلَمَاء القُدَمَاء كانوا يساوون بين تعلّمِ الوقفِ، وتعلّمِ القرآنِ نفسِه[1]؛ ذَلِكَ أَنَّ المعنى متوقّفٌ على الموضعِ الَّذِي يقفُ عنده القارئ، وَرُبَّمَا يقفُ القارئ على موضعٍ يخلّ بالمعنى، ويؤدّي إلى التّعسّف في الإعراب، يقول في ذَلِكَ ابن الجَزَرِيّ: «ليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربين، أو يتكلّفه بعضُ القرّاء، أو يتأوّله بعضُ أهلِ الأهواء - ممّا يقتضي وقفاً أو ابتداءً - ينبغي أَنْ يتعمّد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ، والوقف الأَوْجُه»[2]، ثمّ يأتي ابن الجَزَرِيّ بأمثلةٍ من التّعسّف والتمحّل في الوقف الَّذِي يؤدّي إلى تعسّفٍ في الإعراب، وتخبّطٍ في التّوجيه، ومن ذَلِكَ أَنْ يقف القارئ على ﴿أَنتَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا﴾ [البقرة٢/ ٢٨٦]، فعلى هَذَا الوقف المتعسّف تكون ﴿أَنتَ﴾ تأكيداً لضمير الفاعل في ﴿ٱرْحَمْنَا﴾، وتكون ﴿مَوْلَىٰنَا﴾ منادى بحرفِ نداءٍ محذوف[3]، وهو مخالفٌ للمعنى المقصود من وراء الآية الكريمة؛ إِذْ إِنَّ ﴿أَنتَ﴾ مبتدأ، وخبره: ﴿مَوْلَىٰنَا﴾، ولا يصحّ غير ذَلِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً أَنْ يقف على: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ من قوله تعالى: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان٣١/ ١٣]، فتكون ﴿بِٱللَّهِ﴾ على معنى القسم، وهَذَا فاسدٌ من جهة المعنى، ويصفُ ابن الجَزَرِيّ هَذَا النّوع من الوقف بقوله: «كلّه تعسّفٌ، وتمحّلٌ، وتحريفٌ للكلم عن مواضعه»[4].

فهَذَا ممّا يبيّن أَنَّ لكلِّ موضعٍ من مواضع الوقف وجهاً خاصّاً من وجوه الإعراب، وَأَنَّ التّمحّلَ في هَذِهِ المواضعِ يؤدّي إلى التّمحّل في وجوه الإعراب المختلفة، وما يورث ذَلِكَ من تمحّلٍ في المعاني النّاتجة عن هَذِهِ الوجوه، وكان حقّ كلٍّ من الآيتين السّابقتين الوصل لا الوقف، حَتَّى يكون المعنى في تمامه، والأمثلة على ذَلِكَ في القرآن كثيرة، مِنْهَا قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا

---

(١) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢٠٩.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٣١.

(٣) المرجع السَّابق، ج١، ص٢٣١.

(٤) المرجع نفسه، ج١، ص٢٣٢.

نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ [يوسف١٢/ ٦٦]؛ إذ يجب الوقف على ﴿ قَالَ ﴾ وقفةً لطيفةً؛ لئلاّ يتوهّم كون ﴿ ٱللَّهُ ﴾ فاعلاً للفعل ﴿ قَالَ ﴾، وَإِنَّمَا الفاعل «يعقوب» عليه السّلام[1]؛ وهَذَا يؤدّي إلى ضياع المعنى والسّير به إلى حَيْثُ لا يُقْصَدُ من السِّياق الَّذِي يدلُّ عليه، فيحدثُ الاضطراب، وتتعدّد التَّأويلات، وتتخبّط التَّعليلات، ومن ذَلِكَ مثلاً قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ [آل عمران٣/ ٧]، فقد اختلف النَّحْوِيُّونَ في إعراب «الواو»، وما بعدها في قوله: ﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ ﴾، وانقسموا فريقين:

رأى أصحاب المذهب الأوّل، أَنَّ «الواو» للعطف، حَيْثُ عطفت ﴿ الرَّاسِخُونَ ﴾، على اسم الجلالة؛ لأَنَّهَا تفيد الجمع[2]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون ﴿ الرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ داخلين في علم التَّأويل[3]، وتكون جملة ﴿ يَقُولُونَ ﴾ محتملةً وجهين: أحدهما: أَنَّهَا حالٌ من الرّاسخين[4]؛ أي: يعلمون تأويله حال كونهم قائلين ذَلِكَ، والآخر: أَنْ تكون خبر مبتدأ مضمرٍ؛ أي: هم يقولون[5]، وهنا تتجلّى ظاهرة الوصل لتجعلَ الكلام ذا سلسلةٍ نطقيّةٍ واحدةٍ غير منقطعة؛ وما ينتج عنها من معنىً أشرنا إليه.

ورأى أصحاب المذهب الثَّانِي أَنَّ الواو للاستئناف، والجملة بعدها ابتداء كلامٍ مقطوعٍ ممّا قبله، وَأَنَّ الكلام تمّ عند قوله: ﴿ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[6]، فوجب عنده الوقف، كما ذكر ابن كَثِيْر[7]، وَعَلَى

---

(١) فهَذِهِ الآية تصوّر حديثاً دار بينَ والد يوسف - يعقوب عليهما السّلام - وبين إخوتِهِ، والقولُ جاء على لسانِ الوالد. ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَوْهُ مَوْثِقَهُمْ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٦.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٩.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٣، ج٣، ص١٣٥.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٩.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٦.

(٧) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مؤسّسة الرّيّان، لَم يُذكر على الغلاف بلد النّشر، ولا تاريخ الطبعة، مج١، ص٤٥٣. وابن كَثِيْر: هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصرويّ، ثُمَّ الدِّمشقيّ، عماد الدِّين أبو الفداء المعروف بابن كَثِيْر (-٧٧٤هـ)، مُحدِّث، مؤرِّخ، مُفسِّر، فقيه، له «تفسير القرآن العظيم»، و«البدية والنّهاية». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٣٧٣.

هَذَا الوجه يكون المعنى أَنَّ المتشابه من القرآن الكريم قد استأثر الله بعلمه، فلا يعلم تأويله أحدٌ غيره[1]، ويكون الكلام بِذَلِكَ ذا سلسلَتَيْنِ نطقيّتَيْنِ تنتهي الأولى بـ ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وتبدأ الثَّانية بـ ﴿الرَّاسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾، وسأقفُ عند هَذِهِ الآية مرَّةً أخرى في الفصل الثَّانِي من هَذَا البحث ناسباً كلّ قولٍ إلى صاحبه، مبيّناً أصحاب المذهب الأَوَّل والثَّانِي، ومبرزاً الفوارق المعنويّة بين المذهبَيْنِ الَّتِي نتجت عن اختلافهما في ظاهرتي الوصل والقطع، والَّتِي قد عرضتها هنا عرضاً وصفيّاً تاركاً الأحكام المعياريّة، مكتفياً بإظهار دور كلٍّ من الوصل، والوقف وأَهَمِّيَّته في توجيه المعاني في القرآن الكريم، وتعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة فِي أَثْنَاءِ عمليّة التَّحلِيل النَّحْوِيّ.

وبقي أَنْ أشير إلى أَنَّ تقسيمات الوقف عند القُرّاء جَاءَت كلّها مقيسةً بمقياس الإعراب، مشفوعةً بأحكامه، وسأكتفي بذكر النّوع، دون الشُّرُوع في الحديث عنه؛ لأَنَّ ذَلِكَ يطول، وليس هدفاً في هَذَا البحث، وهي: «وقفٌ تامٌّ مختار، وكافٍ جائز، وحسنٌ مفهوم، وقبيحٌ متروك»[2].

٣ - فِطْرِيَّةُ اللُّغَةِ المُكْتَسَبَة:

ثمّة اختلافاتٌ عديدةٌ بين النَّحْوِيِّيْنَ، أدّت إليها طبيعة اللُّغَة، بعد أَنْ رسموا للنّحو حدودَهُ، وسنّوا قواعدَهُ، واستنبطوا أحكامَهُ، ومن ذَلِكَ على سبيل الأمثلة، لا على سبيل الحصر:

• تَعَذُّرُ الابْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ:

ولَعَلَّ قصّة الخليل مع أصحابه، تدلُّ على تفطّنه لهَذَا الأمر، فقد سألهم: «كيف تلفظون بالحرف السّاكن، نحو: «ياء» غلامي، و«باء» اضرب، و«دال» قد؟ فأجابوا: نقول: «ياء، وباء، ودال»، فقال: أقول: «إبْ، وإيْ، وإدْ»، فألحق ألفاً موصولاً... كذاكَ نراهم صنعوا بالسّاكن، أَلاَ تَرَاهُمْ قَالُوا: «ابن، واسم»، حَيْثُ أسكنوا «الباء والسّين»، وَأَنْتَ لا تستطيعُ أَنْ تتكلّم بساكنٍ في أوّل اسمٍ، كما لا تصل إلى اللفظ بها»[3]، فطبيعة اللُّغَة الَّتِي اقتضت تعذّرَ الابتداء بالسّاكن

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٦.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩.

(٣) النجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمّان - الأردن، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١١١.

وحذف الحرف الأخير في كلمة «اسم» مثلاً، هي الَّتِي أدّت من غير شكٍّ إلى نشوب الاختلاف المشهور بين البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ في أصل اشتقاقِهِ ومعناه؛ فهو عند البَصْرِيِّيْنَ من «سما يسمو»، إذَا علا، فالمحذوف منه «لامه»؛ وعند الكُوفِيِّيْنَ من «السّمة» فالمحذوف «فاؤه»[1].

• اِمْتِنَاعُ تَوَالِي سَاكِنَيْنِ:

تَمْنَعُ اللُّغَةُ التقاءَ السّاكنَيْنِ في الإعرابِ والبناءِ، حَتَّى إنَّ المبنيَّ لَيُحَرَّكُ إذَا التقى فيه ساكنان، وهنا وقعَ الاختلافُ بسببِ هَذِهِ العلّةِ الصَّوْتِيَّةِ، فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الأصلَ تحريكُ السّاكنِ الأوّلِ؛ لأَنَّ به يُتَوَصَّلُ إلى النُّطْقِ بالثَّانِي، فهو كهمزة الوصل، وَمِنْهُمْ مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ الأصلَ تحريكُ ما هو طرفُ الكلمةِ، أوَّلَ السّاكنين كان أو ثانيهما؛ لأَنَّ الأواخرَ مواضِعُ التّغيرِ، ولذَلِكَ كان الإعرابُ آخِراً[2].

وأَوْرَدَ السِّيُوطِيّ قصّة الخصم الَّذِي جاء إلى أبي إسحاق الزَّجَّاج منازعاً، فقال له: «زعمتم أَنَّهُ لا يمكنُ الجمعُ بينَ أَلِفَيْنِ، فقال: نعم! فقالَ: أنا أجمعُ، فقالَ: «ما» ومدّ صوتَهُ، فقالَ له الزَّجَّاج: حسبُك، ولو مددت صوتَكَ من غدوةٍ إلى العصرِ، لم تكن إلاّ ألفاً واحدةً»[3]، فهَذَا كلّه متعذّرٌ نطقُهُ في العَرَبِيَّة الفُصحى؛ لأسبابٍ صوتِيَّةٍ تتعلّق بطبيعة اللُّغَة العَرَبِيَّة، ونظامها الصّوتي، وطريقة أدائها.

• اِحْتِمَالُ اللَّفْظِ غَيْرَ وَجْهٍ إعْرَابِيٍّ:

وذَلِكَ لعدم وجودِ قرينةٍ تهدي إلى الجزم بوجهٍ دون وجهٍ، أو الحكم عليه بِأَنَّهُ مطّرد أو غير ذَلِكَ، ومن أمثلة ذَلِكَ ما لم تظهرْ عليه الحركاتُ الإعرابيَّة لعللٍ اقتضتها طبيعة اللُّغَة العَرَبِيَّة، ممّا أدّى إلى تنوّع وجوه الإعراب الَّتِي يتفرّع عنها اختلافٌ في المعنى، ومن ذَلِكَ الجمل الَّتِي لها محلٌّ من الإعراب، والمصادر المؤوّلة، وأشباه الجمل، والإعراب التَّقْدِيْرِيّ، والأسماء المبنيّة.

ومن أمثلة الجمل الَّتِي لها محلٌّ من الإعراب، والَّتِي دار حولها جدلٌ طويلٌ واختلافٌ بين

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، اللّباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص٤٦.

(٢) المصدر السّابق، ج٢، ص٧٦.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج٢، ص٣٩٧.

النَّحْوِيِّيْنَ في تحليلهم لها، الجملة الواقعة موقع الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ [طه٢٠/١٢٨]، ففي فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ أَوْجُه اقتضتها الظَّاهِرة اللُّغَوِيَّة إمّا لوقوع الجملة موقع الفاعل، وهي ممّا لا تظهرُ عليه العلامةُ الإعرابيَّة؛ وإمّا لوقوع الاسم المبني ﴿ كَمْ ﴾ موقعه، وهو أَيْضَاً لا تظهر عليه العلامة الإعرابيَّة.

وأحدُ هَذِهِ الأَوْجُه: أَنَّ الفاعل هو ضمير اسم الله تعالى، ذكره أبو البقاء[1]، ولكن على تضمين الفعل «يهدي» معنى الفعل «يبيّن»؛ أي: «ألم يبيّنِ اللهُ لهم»، وعلّقت ﴿ كَمْ ﴾ الفعل عن العمل، إِذَا كان الفعل «بيّن» بمعنى «أعلمَ»، واستساغ هَذَا الوجه أَبُو حَيَّان من جهة المعنى، إِلاَّ أَنَّهُ اعترض على أَنْ تكون: ﴿ كَمْ ﴾ قد علّقت الفعل عن العمل؛ لأَنَّ كم هنا خبريّة، والخبريّة لا تعلّق العامل عنها، وذهب إلى أَنَّ مفعول «يبيّن» محذوفٌ؛ أي: «العبر بإهلاك القرون السّابقة»[2]، وهَذَا ما أرادَهُ السَّمِيْن الحَلَبِيّ في تقديره للآية: «أفلم يبيّنِ الله لهم العبرَ وفِعْلَهُ بالأمم المكذّبة»[3].

والوجهُ الثَّانِي: أَنَّ الفاعلَ مضمرٌ، يفسّرُهُ ما دلّ عليه من الكلام بعده[4]؛ أي: «كم أهلكنا» قد دلّ على هلاك القرون؛ وقدّر المعنى الطَّبَرْسِيّ[5] بقوله: «أفلم يبيّن لهم طريقُ الاعتبارِ كثرةَ إهلاكنا القرون قبلهم بتكذيبهم رسلَنا، فيعتبروا ويؤمنوا»[6]، وذَلِكَ على تضمين الفعل «يهدي» معنى الفعل «يبيّن» أيضاً، وإنزاله منزلة الفعل اللازم؛ أي: «يحصل لهم التّبيينُ»[7]، وَعَلَى الوجهين السّابقين تكون جملة ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ مفسّرة للفاعل[8].

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٩٦.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣٥٦.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص١١٧.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٩٦.

(٥) هو الفضل بن الحسن، أمين الدِّين الطَّبَرْسِيّ الطُّوسِيّ، أبو عليّ (-٥٤٨هـ)، مفسّر محقّق لغويّ، من أجلاّء الإماميّة، له: «جوامع الجامع»، و«مختصر الكشّاف»، و«مجمع البيان في تفسير القرآن». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص١٤٨.

(٦) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٧، ص٣٥.

(٧) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التحرير والتنوير، مج٧، ج١٦، ص٣٣٤.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٤٠٨.

والوجه الثَّالِث: أَنَّ الفاعل هو الجملة بعده، يقول الزَّمَخْشَرِيّ: «فاعل «لم يهد» الجملة بعده؛ يريد: «ألم يهدِ لهم هَذَا بمعناهُ ومضمونِه»، ونظيرُهُ قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾ [الصّافّات٣٧/ ٧٨-٧٩]؛ أي: «تركنا عليه هَذَا الكلام»»[١]، ونقل القُرْطُبِيّ عن النَّحَّاس قوله: «وهَذَا خطأ؛ لأَنَّ ﴿ كَمْ ﴾ استفهامٌ، فلا يعمل فيها ما قبلها»[٢]، وقال أَبُو حَيَّان: «وكون الجملةِ فاعلاً هو مذهبٌ كُوفِيّ، وأمّا تشبيهه وتنظيره بقوله: ﴿ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿٧٨﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ ﴾، فَإِنَّ ﴿ تَرَكْنَا عَلَيْهِ ﴾ معناه معنى القول، فحكيت به الجملة، كَأَنَّهُ قيل: «وقلنا عليه، أو أطلقنا عليه هَذَا اللفظ»، والجملة تُحكى بمعنى القول كما تُحكى بلفظه»[٣]، وذكر الآلوسيّ: «أَنَّ الجمهورَ على خلافه، لكن رجّح ذَلِكَ هنا بِأَنَّ التَّعلِيل فيما بعد يقتضيه»[٤].

والوجه الرَّابع: أَنَّهُ ضمير الرَّسُول ﷺ؛ لأَنَّهُ هو المُبَيِّنُ لهم بما يُوْحَى إليه من أخبارِ الأمم السّالفة، والقرون الماضية، ونقله الزَّمَخْشَرِيّ أَيْضاً في كشّافه[٥].

والوجه الخامس: أَنَّ الفاعل ﴿ كَمْ ﴾ نقله الحوفيّ عن جماعة، وأنكره عليهم؛ لأَنَّ ﴿ كَمْ ﴾ استفهام لا يعمل فيها ما قبلها، وقال أَبُو حَيَّان: «وليست ﴿ كَمْ ﴾ هنا استفهاماً بل هي خبريّة»[٦].

والوجه السَّادِس: أَنَّ الفاعلَ محذوفٌ، وتقديره: «النّظرُ، والاعتبارُ»، ونُسِبَ ذَلِكَ إلى المُبَرِّد، وذكر الآلوسيّ أَنَّ ذَلِكَ «لا يجوز عند البَصْرِيِّيْنَ»[٧]، وقال ابن عَطِيَّة: «وهَذَا أحسنُ ما يُقَدَّرُ به عندي»[٨].

فاختلافُ النَّحْوِيِّيْنَ هنا، وتعدّد الوجوه في التَّحلِيل والتَّعلِيل والتَّخْرِيج، كانت وليدة

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٩٦.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٧٢.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣٥٥-٣٥٦.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٤٠٨.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٩٦.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣٥٦.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٤٠٨.

(٨) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٢٧١.

اللُّغَة بفطريّتها ووضعيّتها وطبيعتها الَّتِي مَنَعَتْ ظهور الحركات على مثل هَذِهِ الكلمات، فأدَّتْ إلى تنوّع المعاني؛ لأنَّهَا الغاية المقصودة من هَذَا الاختلافِ على كثرتِهِ.

ومن أمثلة شبه الجملة، وما اختُلِفَ في تعليقه للأسباب نفسها، قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّٰتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَٱهْجُرُوهُنَّ فِي ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ [النّساء٤/ ٣٤]؛ إذْ ليس لشبه الجملةِ معنىً - كما يقول الدُّكْتُور سامي عوض - : «إذا لَمْ ترتبطْ بفعل أو شبه فعل يعملُ فيها، ويحدّد معناها، غير أَنَّ هَذَا العامل يحتاجَ إليها أيضاً؛ لأَنَّهَا تُتَمِّمُ معناه وتوضِّحُهُ... هَذَا الارتباطُ المعنويّ بين شبه الجملة وعاملها هو المقصود بالتّعلّق»[1]، وَإِذَا كانَ الأمر كَذَلِكَ فَإِنَّ اختلافَ النَّحْوِيِّيْنَ في ذَلِكَ له ما يبرّره؛ إذ إِنَّ المسألةَ فيها إشكالانِ، ولكلٍّ منهما غموضُهُ الَّذِي يكتنفُهُ: الأَوَّل تفرضه طبيعة اللُّغَة كما ذكرنا، والثَّانِي تفرضه طبيعة شبه الجملة، وهَذَا ما نلمسه بشكلٍ جليٍّ في هَذِهِ الآية الكريمة، فقوله: ﴿ فِي ٱلْمَضَاجِعِ ﴾ يحتملُ في هَذَا السِّياق أَنْ يتعلّقَ بالفعل ﴿ ٱهْجُرُوهُنَّ ﴾[2] على أَنَّهُ في موضع المفعول فيه؛ أي: «اتركوا مضاجعتهنّ»، والمعنى: «اتركوا النّومَ مَعَهُنَّ دُوْنَ كَلامِهِنَّ وَمُؤَاكَلَتِهِنَّ»، ويحتمل أَنْ يتعلّق بـ ﴿ نُشُوزَهُنَّ ﴾ ؛ والمعنى: «واللاتي تخافون نشوزهنّ في المضاجع»[3]، والوجهان مطّردان في هَذَا المقام الَّذِي يحتمل المعنيين.

والأمثلة على ذَلِكَ في التَّنْزِيل كثيرةٌ، يصعبُ حصرُها؛ وهي - في عمومها - تقتضي تعدّداً في التَّحليل النَّحْوِيّ، واختلافاً في الأَوْجُه الإعرابيَّة، وتنوّعاً في فهم الخطاب، حَتَّى تصحَّ معرفة حَقِيْقَة المراد، وسأتناول بعضاً مِنْهَا في التَّحليل والتَّفسير والدِّراسة في المبحث الثَّانِي من الفصل الثَّانِي من البحث.

• اِحْتِمَالُ الفِعْلِ غَيْرَ نَوْعٍ لِحَذْفٍ أَصَابَهُ:

وهَذَا أَيْضَاً نتيجة للّغة وطرق استخدامها، ومن ذَلِكَ ما احتمل أَنْ يكونَ مضارعاً، وأَنْ يكونَ ماضياً، كقوله تعالى: ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [آل عمران٣/ ٦٣]، قال أبو البقاء:

---

(١) عوض، د. سامي، المُفَصَّل في دراسة الجمل وأشباه الجمل، منشورات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٤٦.

(٢) الحموز، د. عبد الفتاح أحمد، التَّأويل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١٠٨٩.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٦٧٣.

«يجوز أَنْ يكون اللفظ ماضياً»[1]، وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «يجوز أَنْ يكون مضارعاً، وحُذِفَتْ منه إحدى التّاءَين تخفيفاً»[2]، وذهب الآلوسيّ إلى أَنَّهُ ماضٍ ومنع احتمال كونه مضارعاً، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «و﴿ تَوَلَّوْاْ ﴾ هنا ماضٍ، ولا يجوز أَنْ يكون التَّقْدِيْر «تتولّوا» لفساد المعنى؛ لأنّ: ﴿ فَقُولُوٓاْ ﴾[3]، خطابٌ للنّبيّ ﷺ والمؤمنين، و«تتولّوا» خطابٌ للمشركين، وعند ذَلِكَ لا يبقى في الكلام جواب»[4]، وَكَذَلِكَ ضعّف أبو البقاء كون الفعل هنا مضارعاً، وعلّل ذَلِكَ بأنّ: «حرف المضارعة لا يُحْذَف»[5]، وردّ عليه ابن هِشَام بقوله: «وهَذَا فاسدٌ؛ لأَنَّ المحذوف الثَّانِية[6]، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذَلِكَ هِشَام الكوفيُّ[7]، ثُمَّ إِنَّ التَّنْزِيل مشتملٌ على مواضعَ كثيرةٍ من ذَلِكَ لا شكّ فيها، نحو: ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [اللَّيل٩٢/ ١٤]، و: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾ [آل عمران٣/ ١٤٣]»[8].

وَمِنْهُ أَيْضاً ما احتملَ أَنْ يكونَ ماضياً، وأَنْ يكونَ اسماً، كقولِهِ تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [الكهف١٨/ ١٢]، فَمَنْ رأى أَنَّ قولَهُ ﴿ أَحْصَىٰ ﴾ فعلٌ ماضٍ، جعلَ ﴿ أَمَدًا ﴾ مفعولاً له، وهو مذهب الزَّمَخْشَرِيّ[9]، وابن عَطِيَّة[10]، وغيرهما؛ وَمَنْ رأى أَنَّهُ اسم تفضيل، جعلَهُ خبراً لـ ﴿ أَيُّ ﴾ الاستفهاميّة، و﴿ أَمَدًا ﴾ إمَّا مفعولُ ﴿ لَبِثُوٓاْ ﴾، وإمَّا

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٢١٧.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٣٠.

(٣) ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾. [آل عمران٣/ ٦٤].

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٣، ج٣، ص٣٠٩.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٢١٧.

(٦) ويعني التّاء الثَّانية من «تتولّوا»، فهي المحذوف على مذهب الجمهور، وليست الأولى وهي حرف المضارعة كما ذكر أبو البقاء، وهِشَام الكُوفِيّ.

(٧) هو هِشَام بن معاوية، عبد الله (-٢٠٩هـ)، نحْويّ ضرير، مِنْ أهل الكوفة، له: «الحدود»، و«المُختصر»، و«القياس» كلّها في النّحو. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٨٨.

(٨) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٠٨-٨٠٩.

(٩) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٦٦٠.

(١٠) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١١٧٩.

منصوبٌ بفعلٍ مُقَدَّرٍ يدلُّ عليه «أفعل» عند الجمهور، وإمّا منصوبٌ بـ «أفعل» نفسِهِ عند مَنْ يرى ذَلِكَ[1]، وهو مذهب الزَّجَّاج[2]، والتَّبْرِيْزِيّ[3]، وغيرهما.

وفي هَذِهِ المسألةِ خلافٌ كبيرٌ، لا يسمح ما اخترْتُهُ مِنْ عرضٍ وصفيٍّ في هَذَا المبحثِ مِنَ التّفصيلِ فيه، وتبيينِ الفروقاتِ المعنويّة الناتجةِ عنه، فهَذَا متروكٌ لفصول البحثِ الآتية، وإِنَّمَا أَكتفي هنا بالإشارةِ إلى أَنَّ هَذَا كلَّهُ كانَ سبباً مِنْ أسبابِ الاختلافِ بين النَّحْوِيِّيْنَ، مردُّهُ إلى طبيعةِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَخَوَاصِّهَا النُّطْقيَّةِ وَالكِتَابِيَّةِ.

٤- تَعَدُّدُ اللَّهجَاتِ:

إنّ اللُّغَة هي المرجع الَّذِي يحتكم إليه اللُّغَوِيُّونَ والنَّحْوِيُّونَ، وكانت المادّة الَّتِي جمعها القُدَمَاء من القبائل المختلفة أحد الأسباب الَّتِي أدّت إلى الاختلاف النّحويّ؛ ذَلِكَ لأَنَّ الرّقعةَ المكانيَّةَ الَّتِي انتشرَ فيها العَرَبُ الَّذِيْنَ جُمِعَتْ مِنْهُمُ اللُّغَةُ كَانَتْ بالغةَ الاتّساعِ، إلى جانب أَنَّهَا تضمُّ قبائلَ كثيرةً، مِنْهَا المجاورُ لأممٍ غيرِ عَرَبِيَّةٍ، وَمِنْهَا المجاورُ لقبائلَ عَرَبِيَّةٍ فصيحةٍ، وَأَدَّى ذَلِكَ إلى اختلاف اللَّهجات الَّتِي جمعها اللُّغَوِيُّونَ، واحتجّ بها النَّحْوِيُّونَ؛ «فعندما يعدُّ أبو عمرو بن العلاء اللُّغَة الفصيحةَ في عليا هوازن، يراها الفَرَّاء في لهجة قريشٍ مثلاً... وسِيْبَوَيْهِ يميل إلى لهجة الحجاز»[4] ممّا جعل الميدان واسعاً للجدل والحوار والتَّعليل بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ تقعيدهم لأصول النّحو؛ لشدّة ما كان يخرج عن ذَلِكَ الأصل من لهجاتٍ مِنْهَا ما هو فصيحٌ، وَمِنْهَا ما هو أقلّ فصاحةً، وَمِنْهَا ما هو غير فصيح، وهَذَا ما عبّر عنه بدقّةٍ الدُّكْتُور محمّد بصل بقوله: «لا أحدَ يشكّ في الواقع بِأَنَّ الدَّرس النَّحْوِيّ العربيّ - مثل الدَّرس الصوتيّ والصرفيّ - يمثّل دراسةً لغويّةً وصفيّة فذّة، قلّما نجد مثيلات لها عند الشّعوب الأخرى، ولكنّ الثّغرات

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٤٤٩.

(٢) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص٢٧١.

(٣) نقلَهُ عنْهُ السَّمِيْن الحَلَبِيّ في تفسيره الدّرّ المصون. الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٣٠.

(٤) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٣.

والشّوارد الَّتِي تسرّبت إلى هَذَا الدَّرس عن طريق تشعّباتٍ لهجيّة، هي الَّتِي جعلت بعضَ الدّارسينَ القدامى والمُحْدَثِيْنَ يرونَ خللاً منهجيّاً واضحاً أَفْقَدَ النَّحْو موضوعيّته، وشرذم اللُّغَة الفصيحة»[1]، وَرُبَّمَا كان لعامل الزَّمَن سببٌ في هَذَا الاضطراب اللُّغَوِيّ، وباعثٌ على الاختلاف النّحويّ؛ فاللُّغَة الَّتِي رويت على عهدِ امرئ القيس[2]، غير الَّتِي رُوِيت على عهد الفرزدق[3]، وجرير[4]، وابن هرمة[5] - آخر مَنْ يحتجّ بشعره - وَإِذَا صحّ لنا القول: إِنَّ اللُّغَةَ كائنٌ حيٌّ يتطوّر بتطوّر الزَّمَن، نمطاً، وأسلوباً، وبلاغةً، وعمقاً، ومصطلحاً، فَإِنَّ اللُّغَة الَّتِي جمعها الخليل وَمَنْ قبله قد تختلفُ عن اللُّغَة الَّتِي جمعها الكِسَائِيّ وَمَنْ بعدَه[6]، وما وصلَ إلى الخليل لم يصلْ كلّه إلى الكِسَائِيّ بل إِنَّ اللُّغَة نفسها لم يُحْصِهَا اللُّغَوِيُّونَ، وضاع مِنْهَا شيءٌ غير قليلٍ؛ «لأنّ النُّحَاةَ واللُّغَوِيِّيْنَ لم يقفوا على المادّة المدروسة كلّها»[7]، يقول الدُّكْتُور أحمد الجنديّ: «ولو أنّهم وسّعوا

---

(١) بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، ص٦٠.

(٢) هو امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث الكنديّ (-٨٠ق.هـ)، أشهر شعراء العرب، يمانيّ الأصل، كانَ أبوه ملكَ أسد وغطفان، وأمّه أخت المُهلّل، لُقِّبَ بذي القروح، وبالملك الضّلّيل، مِنَ الطّبقة الأولى، أوّل مَنْ وقفَ واستوقفَ، وبكى وأبكى، من شعراء المُعلّقات، وله ديوان شعر. الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، ص٢٥. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١١-١٢.

(٣) هو همّام بن غالب بن صعصعة التّميميّ الدّارميّ، أبو فراس (-١١٠هـ)، شاعر مِنَ النُّبلاء، مِنْ أهل البصرة، عظيم الأثر في اللُّغَة، وقيلَ: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة القرآن، ونصف أخبار النَّاس، مِنَ شعراء الطّبقة الأولى مِنَ الإسلاميّين، ومن شعراء النّقائض، له ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٩٣.

(٤) هو جرير بن عطيّة بن حُذيفة الخَطَفيّ، بن بدر الكلبيّ، اليربوعيّ (-١١٠هـ)، من تميم، وهو من أشهر شعراء أهل عصره، وكانَ هجّاءً مُرّاً، من شعراء النّقائض، مع الفرزدق والأخطل، وجمعت نقائضه مع الفرزدق، وله ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١١٩.

(٥) هو إِبْرَاهِيم بن عليّ بن سلمة بن عامر بن هرمة، الكنانيّ القُرَشِيّ، أبو إسحاق (-١٧٦هـ)، شاعر غزليّ، مِنْ مُخَضرَميّ الدولتين الأمويّة والعباسيّة، مدح الوليد بن يزيد الأمويّ في دمشق، وهو آخر الشّعراء الَّذِيْنَ يُحتجّ بشعرهم. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٥٠.

(٦) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٤.

(٧) الحلوانيّ، د.محمّد خير، الخلاف النَّحْوِيّ، دار الأصمعيّ، حلب، د.ت، ص٦٢.

الأخذ عن القبائل العَرَبِيَّة، لتفتّحتْ أمامَنا طرقٌ جديدةٌ في تاريخ عربيّتنا»[1]، وما ذَلِكَ إلاّ لأَنَّهُمْ ذَهَبُوا في معظمِهم، إلى أَنَّ لغة قريشٍ هي السّائدة[2] – عصرئذٍ – فوضعوا القواعد طبقاً لما سُمِعَ من هَذِهِ اللَّهجة دون غيرها من اللَّهجات، وَلَمْ يُحاولوا أَنْ يطبّقوا هَذِهِ القواعدَ على تِلْكَ اللَّهجات، ممّا أحوجهم إلى التَّقْدِيْر والتَّخْرِيج، حَتَّى يخضعوها لقواعدهم؛ ذَلِكَ أَنَّ تعدّد صور الإعراب في حالة تعدّد اللَّهجات يعني الخلط بين المستويات اللُّغَوِيَّة، وهَذَا الخلط أمرٌ ترفضهُ الدراسات اللُّغَوِيَّة الحديثة، لإصرار هَذِهِ الدراسات على وجوب تحديد مستوى الكلام المدروس وبيئته منذ بداية الأمر[3]، ويقول محمّد المبارك: «لا شكّ أَنَّ استقراء الشَّوَاهِد والأمثلة من لغاتٍ مختلفةٍ يفسحُ المجال للموازنة بين هَذِهِ اللُّغَات، ومعرفة ما بينها من تشابه أو اختلافٍ، وما بين خصائصها من اشتراكٍ أو تباينٍ، والضَّوابط والقوانين الَّتِي تنظّمها جميعاً، أو تنظّم بعضها دون بعض»[4]، وَكَذَلِكَ أشار الدُّكْتُور محمّد بصل إلى أَنَّ تحديد فترة زمنيّة للاحتجاج للقاعدة النَّحْوِيَّة قد أَسْهَمَ في اضمحلال اللُّغَة، ولعب دوراً في انتشار العاميّة؛ لأَنَّ هَذَا التّحديد قد حال دون تطوّر اللُّغَة، بقوله: «إِنَّ اللُّغَوِيِّيْنَ العربَ لم يضمّنوا شواهدهم بيتاً واحداً لشاعرٍ عاش بعد ابن هرمة المُتَوَفَّى سنة (٧٦هـ)... فَاللُّغَةُ لاَ يُمْكِنُ أَنْ تحيا من دون أَنْ تتطوَّرَ، والتَّطَوُّر يعيز الانتقال من طورٍ إلى طورٍ، ولكلِّ طورٍ متطلّباته، وظروفه، ولغته، ولهجاته»[5].

فعدمُ التفاتِ النَّحْوِيِّيْنَ إلى اختلاف اللَّهجات أَدَّى بهم إلى الاختلاف في الآراء، والتَّعَدُّد في المذاهب، والانقسام في المدارس فِي أَثْنَاءِ وقوفهم على شاهدٍ خرجَ في طبيعته النُّطْقيّة الصَّوْتِيَّة على ما هم يعهدونه في اللَّهجة الَّتِي اتّخذوها مقياساً لرسم قواعدهم، دون أَنْ يلتفتوا إلى أَنَّ هَذَا

---

(١) الجنديّ، د. أحمد علم الدّين، اللَّهجات العَرَبِيَّة في التُّرَاث، ج١، الدّار العَرَبِيَّة للكتاب، طرابلس – تونس، ١٩٨٣م، ص١٨١.

(٢) وذَلِكَ يعود إلى أسباب كثيرة، مذكورة في كتب النَّحْو وَاللُّغَة والتّاريخ، ولا أرى حاجةً إلى ذكرها هنا.

(٣) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص١٢٢.

(٤) المبارك، محمّد، فقه اللُّغَة وخصائص العَرَبِيَّة (دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العَرَبِيَّة وعرض لمنهج العَرَبِيَّة الأصيل في التّجديد والتّوليد)، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م، ص٣١.

(٥) بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، ص٦٠-٦١.

الشّاهد جاء على لهجةٍ من لهجات العرب، فيقبلوه، ويدرسوه، ويقيسوا عليه، بل على العكس فقد عدّوه خارجاً على القواعد الَّتِي استنبطوها لتضبط أحكامهم النَّحْوِيّة.

ومن ذَلِكَ ما أورده ابن هِشَام في المغني من اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ في «لعلّ» النّاتج برمّته عن الاختلاف في اللَّهجات؛ فـ «لعلّ»: «حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقال بعض أصحاب الفَرَّاء: وقد ينصبهما، وزعم يونس[1] أنّ ذَلِكَ لغةٌ لبعض العرب، وحكى: «لَعَلَّ أباك منطلقاً»، وتأويله عند ابن هِشَام على إضمار «يوجد»، وعند الكِسَائِيّ على إضمار «يكون»»[2]، ولغة عُقَيْل في «لَعَلَّ» أَنَّهَا تخفضُ المبتدأ، كقول الشّاعر[3]:

٥- فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ... لَعَـلَّ أَبِـي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيْـبُ

وَزَعَمَ الفَارِسِيّ - فيما نقله ابن هِشَام - : «أنّه لا دليل في ذَلِكَ؛ لأَنَّهُ يحتمل أنّ الأصل: «لعلّه لأبي المغوار منك جوابٌ قريب»، فحذفَ موصوف «قريب»، وضمير الشّأن، ولام «لعلّ» الثَّانِية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجرِّ، ومن ثَمَّ كانت مكسورة، وَمَنْ فتح فهو على لغةِ مَنْ يقول: «المالُ لَزيدٍ» بالفتح، وهَذَا عند ابن هِشَام تكلّفٌ؛ لأَنَّهُ لم يثبت تخفيف لعلّ، ثمّ هو محجوجٌ

---

(١) هو يونس بن حبيب الضّبيّ الولاء، البَصْرِيّ، أبو عبد الرّحمن (-١٨٢هـ)، بارِعٌ في النَّحْو، مِنْ أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سَمِعَ مِنَ العرب، وروى عن سِيْبَوَيْهِ، فأكثر، وله قياسٌ في النَّحْو، ومذاهبُ يتفرّد بها، سمِعَ منه الكِسَائِيّ والفَرَّاء. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٣٥٣.
ذكره ابن عَقِيل في شرحه للألفيّة. ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عَقِيل، تأليف محمّد محيي الدِّين عبد الحميد)، مراجعة وتنقيح د. محمّد أسعد النّادريّ، ج٢، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٨.
وذكرة البغداديّ في خزانته. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٤، ص٣٧٠.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٣٧٧.

(٣) البيت لكعب بن سعد الغنويّ في رثاء أخيه أبي المغوار.
ذكره ابن عَقِيل في شرحه للألفيّة. ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج٢، ص٨.
وذكره البغداديّ في خزانته. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٤، ص٣٧٠.

بنقلِ الأَئِمَّة أنّ الجرّ بـ «لعلّ» لغةُ قومٍ بأعيانهم»[1]، ومن النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ سبقوا ابن هِشَام، وقبلوا بهَذَا الشاهد الأَخْفَش الَّذِي خالف بِذَلِكَ أصول مدرسته البَصْرِيَّة مُجْتَهِداً بما يراه قريباً من منطقه، ومتماشياً مع تكوينه الثّقافيّ، فاحتجّ بهَذَا الشّاهد، واستشهد به على عمل «لعلّ» بالجرّ[2]، آخذاً بهذه اللهجة «لغة عُقَيْل».

والشَّوَاهِد الَّتِي خرجت على القاعدة تبعاً للهجةِ قبيلةٍ ما، ولم يستشهدوا بها لكونها لهجةً شاذّةً في نظرهم - وأخصُّ النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ منهم - أو لغة رديئةً، أو قال بها بعض العرب ممّن لا تتوافر فيهم شروط الفصاحة، كثيرةٌ في القرآن الكريم، وأشعار العرب، ولا يسمح المقام بذكرها، ولا يتّسع لذَلِكَ، هَذَا إنْ أمكن حصرها، وإِنَّمَا سأكتفي بشاهد من التَّنْزِيل الحكيم أستدلُّ به على أَنَّ تأويلات النَّحْوِيِّيْنَ، وتعليلاتهم، وتقديراتهم على كثرتها - ما كان صواباً منها، أو ما كان متكلّفاً وفاسداً - إِنَّمَا مردّه إلى عدم الأخذ بلهجات العرب جميعها أو كثيرها أو حَتَّى قليلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء٢١/ ٣]، فَمِنَ المعروفِ أَنَّ القاعدة المطّردة في العَرَبِيَّة عند النَّحْوِيِّيْنَ هي - كما نقلها الشَّيْخ مصطفى الغلاييني[3] -: «أَنَّ الفعل يجب أَنْ يبقى مع الفاعل بصيغة الواحد، وَإِنْ كان مثنّىً أو مجموعاً، فكما تقول: «اجتهد التّلميذُ»، فَكَذَلِكَ تقول: «اجتهدَ التّلميذان، واجتهد التّلاميذُ»»[4]، إلاّ في لغةٍ واحدة - وهي لغة أزد شنوءة - تجيز تثنية الفعل مع الفاعل، وجمعه معه، وتسمّى لغة: «أكلوني البراغيث»[5]، وَعَلَى هَذِهِ اللَّهجة جاء قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، على عدِّ

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٣٧٧.

(٢) دمشقيّة، د. عفيف، خُطَىً مُتعثّرة على طريق تجديد النَّحْو العربيّ، ص٩.

(٣) هو مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني (-١٣٦٤هـ)، أديبٌ، كاتبٌ، شاعرٌ، خطيبٌ، لغويٌّ، صحافيٌّ، وُلِدَ في بيروت، وتلقّى علومَهُ على مُحيي الدِّين الخيّاط، وعبد الباسط الفاخوريّ، وصالح الرّفاعيّ، وغيرهم، ثُمَّ رحل إلى مصر، ودرس في الأزهر، وتتلمذ لمحمّد عبدُه، أصدرَ مجلّة النّبراس في بيروت، واستلمَ القضاء الشرعيّ، له: «جامع الدُّروس العَرَبِيَّة»، و«نظرات في اللُّغَة والأدب»، وديوان شعر. كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٨٨١.

(٤) الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، ج٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٢٣٩.

(٥) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٧، ص٣٨.

﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعلاً لـ ﴿أَسَرُّواْ﴾ والواو في ﴿أَسَرُّواْ﴾ حرفاً دالاً على جمع الفاعل، وإليه ذهب الأخفش[1] - مخالفاً البَصْرِيِّيْنَ - وأبو عُبَيْدَة[2]، وجعلا مِنْهَا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة٥/ ٧١]، وقال ابن عَطِيَّة: «الوقوف على ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ في هَذَا القول، لا يحسنُ»[3]، وذكر أَبُو حَيَّان أَنَّ بعضهم قال: «هي لغة شاذّة»[4]، وقال ابن هِشَام: «وَحَمْلُها على غيرِ هَذِهِ اللُّغَة أَوْلى، لِضَعْفِهَا»[5]، فيما ذهب القُرْطُبِيّ إلى أَنَّ هَذَا التَّخْرِيج «حسنٌ»[6]، وَكَذَلِكَ قال الآلوسيّ: «وهي لغة حسنة، وليست شاذّة كما زعم بعضهم»[7].

وَمَنْ ضعّفَ هَذِهِ اللُّغَة من النَّحْوِيِّيْنَ راح يَتَأَوَّلُ لهَذِهِ الآية الكريمة تقديراتٍ وتأويلاتٍ، حَتَّى يخرّجَها على قاعدةٍ مطّردةٍ، كان قد رسمَ حدَّها، واستنبطَ حكمَها، فِي أَثْنَاءِ عمليّة استقرائه لقواعد النَّحْو، فتعدّدت الوجوه وتنوّعت التَّخْرِيجات، واقتضت تعدّداً في التَّحلِيل النَّحْوِيّ الَّذِي اقتضى بدوره تعدّداً في المعاني الَّتِي تنطوي عليها الآية، وقد حصر لنا أبو البقاء هَذِهِ التَّخْرِيجات في كتابه «التّبيان في إعراب القرآن»، وسأعرضها عرضاً وصفيّاً دون الوقوف على المعاني والدَّلالات الَّتِي تتغيّر بتغيّر الإعراب؛ لأَنَّ ذَلِكَ - كَمَا أشرْتُ - من اختصاص فصول البحث اللاَّحِقة، يقول أبو البقاء: «قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ في موضعه ثلاثةُ أَوْجُه:

أحدها: الرّفع، وفيه أربعة أَوْجُه؛ أحدُها أَنْ يكونَ بدلاً من الواو في ﴿أَسَرُّواْ﴾، - وهو مذهب سِيْبَوَيْهِ الَّذِي نقله عن يونس[8]، والوقوف هنا على قوله: ﴿ٱلنَّجْوَى﴾[9] - والثَّانِي: أَنْ

---

(١) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج٢، ص٤١٠.

(٢) أبو عُبَيْدَة، معمر بن المثنّى التّيميّ، مجاز القرآن، تحـ. د. محمّد فؤاد سزكين، ج١، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٠١.

(٣) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٢٧٤.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣٦٤.

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٤٧٩.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٧٩.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٠، ج١٧، ص١٣.

(٨) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٢، ص١١٤.

(٩) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٢٧٤.

يكونَ فاعلاً، والواو حرفٌ للجمع لا اسمٌ - وقد بيّناه في لغة «أكلوني البراغيث» - والثَّالِث: أَنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ «هل هَذَا»؛ والتَّقْدِيْر: «يقولون: هل هَـذَا؟»، والرَّابِع: أَنْ يكـونَ خـبرَ مبتـدأ محذوفٍ؛ أي: «هُمُ الَّذِيْنَ ظلموا».

والوجه الثَّانِي: أَنْ يكون منصوباً على إضمار «أعني».

والوجه الثَّالِث: أَنْ يكون مجروراً، صفة للنّاس»[1].

وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَيْضَاً وجهين للرّفع، وهما: «أَنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ، و﴿أَسَرُّواْ﴾ جملةً خبريّةً قُدِّمتْ على المبتدأ، ويُعزى للكسائيّ، وَأَنْ يكون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مرفوعاً بفعلٍ مقدّرٍ، فقيل تقـديره: «يقـولُ الَّـذِيْنَ»، واختـاره النَّحَّـاس، ويـدلّ عليـه قولـه بعـد ذَلِـكَ ﴿هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾، وقيـل تقـديره: «أَسَرَّهَـا الَّـذِيْنَ ظلمُـوا»»[2]، وقـالَ ابـن عَطِيَّـة: «والوقـوف عـلى ﴿ٱلنَّجْوَى﴾ في هَذَا القول أحسن»[3]، وذكر السَّمِيْن أَيْضَاً وجهاً آخر للنّصب وهو الـذمّ، ووجهـاً آخر للجرِّ وهو البدل من «النَّاس»، وعزاهُ للفرّاء، ورأى فيه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بعداً[4].

ومن المفيد ذكره في هَذَا السِّياق ما قاله عَبَّاس حَسَن عن مثل هَذِهِ الشَّوَاهِد: «وهـي تيسّر لنا سبيل القول إِنَّهُ من المرجّح أَنْ تكون هَذِهِ الطّريقةُ في التّعبير أسبق من القاعدة العَامَّة المعروفة الآن، وهي إفراد الفعل عندما يتقدّم الفاعل الجمع، فالمعقول أَنْ يجمع الفعل مع الجمع، ويفرد مع المفرد»[5]، فلو سلّم النَّحْوِيُّونَ بضرورة الأخذ بهَذِهِ اللَّهجة لما اضطرّوا إلى التَّأْوِيل والحذف والتَّقْدِيم والتَّأْخِير.

ومـن أمثلـة ذَلِـكَ في القـرآن الكـريم قولـه تعـالى: ﴿إِنْ هَـٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طـه٢٠/ ٦٣]،

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٩٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص١٣٣.

(٣) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٢٧٤.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص١٣٣.

(٥) حسن، عبّاس، اللُّغَة والنَّحْو بين القديم والحديث، ص٦١.

وسأقوم بعرض هَذِهِ الآية عرضاً تحليلياً[1]؛ لأستقرِئَ منه الأحكام، وأستنبط المعاني، وأقفَ عند القِرَاءَات واللَّهجات متتبّعاً آراء النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ وَالمُفَسِّرِيْنَ في ذَلِكَ كلّه، وذَلِكَ في الفصل الثَّالِث من هَذَا البحث بعونه تعالى.

ب - الأَسْبَابُ غَيْرُ الصَّوْتِيَّةِ لِلتَّحَوُّلِ عَنِ الأَصْلِ:

١ - اِطِّرَادُ البَابِ:

كنّا قد تحدَّثْنا عن العدول عن أصل الكلمة لعلّة صوتيَّة، فَإِذَا انتقلنا إلى نوعٍ آخر من أنواع الأبنية الَّتِي تأتي عليها الكلمة، يزول فيه سبب العدول عن الأصل لعلَّةٍ صوتِيَّةٍ، فَإِنَّ العَرَبِيَّة في بعض الأحيان تحافظُ على اطّرادِ قاعدةِ العدولِ عن الأصل على الرّغم من زوال هَذِهِ العلّة، ويعلّل ذَلِكَ ابن الأَنْبَارِيّ بقوله: «مراعاةً لِمَا بَنَوا عليه كلامهم، من اعتبار حكم المشاكلة، والمحافظة على أَنْ تجريَ الأبوابُ على سَنَنٍ واحدٍ، أَلاَ ترى أنَّهم حملوا المضارع على الماضي، إِذَا اتّصل به ضميرُ جماعةِ النّسوة[2]، نحو «تضربْنَ»»[3]؛ فالسّبب في العدول عن الأصل هنا ليس سبباً صوتيّاً، ولا علاقة له ببنية الكلمة ومكوّناتها الصَّوْتِيَّة؛ وإِنَّمَا هو سبب يتعلّق بميل اللُّغَة إلى بناء قواعدها على أصولٍ عَامَّة مطّردةٍ، ومن الأمثلة الَّتِي أوردها أَيْضَاً ابن الأَنْبَارِيّ على ذَلِكَ، حذف الهمزة من أخوات «أُكْرِمُ»؛ فقالوا فيها: «نُكْرِمُ، وتُكْرِمُ، ويُكْرِمُ»، والأصل: «نُؤَكْرِمُ، وتُؤَكْرِمُ، ويُؤَكْرِمُ»[4]، كقول الشّاعر[5]:

---

(١) انظر ص٣٦٢.

(٢) وَذَلِكَ بِأَنْ جَعَلُوه مَبْنِيّاً، كَبِنَاءِ المَاضِي.

(٣) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١١-١٢.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص١٢.

(٥) والبيت لرجل اسمه أَبُو حَيَّان الفقعسيّ، وهو مِنَ الرّجز المشطور. وذكره ابن منظور دونَ أنْ يذكر اسم الشّاعر. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (كرم)، ج٥، ص٣٨٦٢.
وذكر اسمه البغداديّ في الخزانة. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج١، ص٣٦٨.

٦- فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

وإِنَّمَا حذفت الهمزة من «أُكْرِمُ» لاجتماع همزتَيْنِ متتاليَتَيْنِ؛ إذِ الأصل فيه: «أُأَكْرِمُ»، فحذفت إحداهما تخفيفاً، فلمّا انتقلوا إلى سائر حروف المضارعة زال الاستثقال، إلاّ أنّهم لم يعودوا إلى الأصل؛ ليطّرد البابُ في الجميع[1]، وهنا وقع الاختلاف؛ إذ بقي هناك من العرب مَنْ يغفل عن ذَلِكَ كالشّاهد السابق «يُؤَكْرَما»، ونظائره كثيرة، فهو مع كونه الأصل، إلاّ أنَّ ابن جنّي عدّه ممّا لا يقاسُ عليه، وإِنَّمَا «خرج هنا تنبيهاً وتصرّفاً واتّساعاً»[2]، وذَلِكَ -كما ذكرنا- ليطّرد الباب في الجميع.

٢- أَمْنُ اللَّبْسِ، وَالتَّرَخُّصُ فِي الإِعْرَابِ:

لا يكونُ أَمْنُ اللَّبْس مِنَ الأسبابِ الَّتِي يُعْدَلُ لأجلِها عَنِ الأَصْلِ المُجَرَّدِ للكلمةِ، إلاّ إِذَا كان الإبقاءُ على الأصل يسبّبُ التباساً بكلمةٍ أخرى، فلتجنّب هَذَا الأمر تلجأ اللُّغَة إلى ظاهرة العدول عن الأصل الملبس، واستبدال بنية أخرى به، ومن ذَلِكَ مثلاً قلبُ نون التّنوين في كلِّ اسمٍ منصوبٍ في حالة الوقف ألفاً[3]، وذَلِكَ كراهية أَنْ يكون التنوين بمنزلة النّون اللازمة للحرف منه أو زيادة فيه لم تجئ علامة للمنصرف[4]، ومثله أيضاً قلب تاء التّأنيث هاءً في الوقف[5]؛ لأَنَّهُمْ أَرادوا أَنْ يُفَرِّقوا بين هَذِهِ التّاء، والتّاء الَّتِي هي من الحرف نفسه،[6]، وهَذَا ممّا وقع فيه اختلافٌ أيضاً، فقد ذكر الشَّيْخُ الغلاييني أَنَّ ذَلِكَ يكون في اللُّغَة أفصح، وهي أرجح اللُّغَات وأكثرها، إلاّ أنّ هناك مَنْ يجيز الوقف

وابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١٢.

(١) النجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ص١١٥.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٤٤.

(٣) الحملاويّ، أحمد بن محمّد، شذا العرْف في فنّ الصّرْف، ط١٦، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥، ص١٩٠.

(٤) النجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ص١١٦.

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحـ. محمّد خير طعمة حلبيّ، ط١، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٢٨٠.

(٦) النجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ص١١٦.

على المنوّن المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور[1]، وهناك مَنْ يُجري الوقفَ مجرى الوصلِ، فيقف على تاء التّأنيث تاءً ساكنة، لا هاء، وَكَأَنَّهَا مبسوطة[2].

ولقد جعل النَّحْوِيُّونَ العدول عن أصل وضعِ الجملةِ بواسطة الحذف، أو الإضمار، أو الفصل، أو تشويش الرّتبة، بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير، أو التوسّع في الإعراب من باب التّرخّص عند أمن اللبس.

ومن أشكال العدول عن أصلٍ من الأصول، العدول عن الإعراب؛ ذَلِكَ أنّ من الأصول العَرَبِيَّة الدَّلالَة بالحركات على المعاني، فَإِذَا استهدينا بهَذَا الأصل وجب أن نرى في هَذِهِ العلامات الإعرابيَّة إشارةً إلى معانٍ يُقْصَدُ إليها، فتجعل تِلْكَ الحركات دوالَّ عليها، وما كان للعرب أَنْ يلتزموا هَذِهِ الحركات، ويحرصوا عليها ذَلِكَ الحرص كلّه، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً، بل لقد كانت حارساً لأمن اللَّبْس في النِّظَام والسِّياق معاً[3]، وَيَرَى السِّيُوطِيّ أَنَّ الإعراب إِنَّمَا وُضِعَ في الأسماء ليزيل اللَّبْس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها؛ ولذَلِكَ استغني عنه في الأفعال، والحروف، والمضمرات، والإشارات، والموصولات؛ لأَنَّهَا دالّة على معانيها بصيغها المختلفة، فلم يحتج إليه، ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم، دخل فيه الإعراب ليزيل اللَّبْس عند اعتوارها، وَمِنْهُ رفع الفاعل ونصب المفعول، فَإِنَّ ذَلِكَ لخوف اللَّبْس منهما لو استويا في الرّفع، أو في النّصب، ثمّ وضع للبس ما يزيله، إِذَا خيف واستغني عن لحاق نحوه إِذَا أمن[4].

فالعرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إِذَا ذُكِرَ الفاعل، إِلاَّ أَنَّهُ قد جاء

---

(١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، ج٢، ص١٢٧.

(٢) الحافظ، ياسين، إتحاف الطَّرْف في علم الصَّرْف، راجعه د. محمّد عليّ سلطانيّ، ط١، دار العصماء - دار إقبال، سورية - دمشق، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٢٣٠.

(٣) عرفة، محمّد أحمد، النَّحْو والنّحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ص١١٤.

(٤) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج١، ص٩٠.

الفاعلُ منصوباً، والمفعول مرفوعاً إِذَا أمن اللَّبْس، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٌ﴾ [البقرة٢/ ٣٧]، على قراءة ابن كَثِيْر[١]، وابن محيصن[٢]، فعند الزَّمَخْشَرِيّ «أَنَّهَا استقبلته بِأَنْ بلغته، واتّصلت به»[٣]، وعند أَبِي حَيَّان: «أَنَّ مَنْ تلقّاكَ، فقد تلقّيته»[٤] فتصحّ نسْبةُ الفعل إلى كلّ واحدٍ. وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وقيل: لمّا كانت الكلمات سبباً في توبته جُعِلَتْ فاعِلَةً»[٥]، وقال الآلوسيّ: «فَكَأَنَّهَا - يعني الكلمات - مكرِمةً له؛ لكونها سبب العفو عنه، وقد يجعل الاستقبال مجازاً عن البلوغ بعلاقة السّببيّة»[٦].

فحاصلُ الأمر أَنَّهُ يحافظ على رفع الفاعل، ونصب المفعول إِذَا احتمل كلّ واحدٍ منهما أَنْ يكون فاعلاً، وذَلِكَ نحو: «ضرب زيدٌ عمراً»، فلو لم ترفع «زيداً»، وتنصب «عمراً» لما علم الفاعل من المفعول، وأمّا إِذَا أمِنَ اللَّبْس، وفهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت، وقد أوردت مصادر النَّحْو شواهدَ كثيرةً على ذَلِكَ في غير القرآن الكريم، من الأبيات الشّعريّة وغيرها، قد وقع فيها التّرخّص في الإعراب، وقد خصّ ابن هِشَام القاعدة الحادية عشرة، وأسماها: «من ملحِ كلامهم تقارضُ اللفظين في الأحكام»[٧] من الباب الثَّامِن «في ذكر أمورٍ كلّيّةٍ يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئيّة»[٨] للحديث عن ذَلِكَ، وأعطى أمثلةً على ذَلِكَ، منها: «إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عند أمن اللَّبْس، كقولهم: «خَرَقَ الثّوبُ المسمارَ»، و«كسر الزَّجَّاجُ الحجرَ»، وقال الشّاعر[٩]:

---

(١) هو عبد الله أبو معبد المكّيّ، وستأتي ترجمته في الفصل الثَّالِث من هَذَا البحث، ص٣٠٦.

(٢) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١، ج١، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص٨٥. وابن محيصن هو محمّد بن عبد الرّحمن، وستأتي ترجمته في الفصل الثَّالِث من هَذَا البحث، ص٢٥٥.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص١٥٧.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٢٣٩.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢٩٥.

(٦) الآلوسيّ، شهاب الدّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٧٧.

(٧) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٨٤.

(٨) المصدر السّابق، ص٩١٥.

(٩) البيت للأخطل من قصيدة يهجو بها جريراً، وهجران وهجر: بلدانِ من أرضِ اليمن، وهو في ديوانه.

٧- مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بُلِّغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ

وسُمِعَ أَيْضاً نصبهما[١]، كقوله[٢]:

٨- قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

في روايةٍ من نصب «الحيّاتِ»، وقيل: «القدما» تثنية حذفت نونه للضّرورة... وسُمِعَ أَيْضاً رفعهما، كقوله[٣]:

٩- إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ»[٤]

وهَذَا كلّه يعود إلى اضطراب مفهوم المطّرد عند النَّحْوِيِّيْنَ، وهَذَا ما يُسمّى عند بعضهم بـ «أسلوب القلب»؛ وأحدثَ اختلافاً كبيراً فيما بينهم؛ فذهب فريقٌ مِنْهُمْ إلى جوازه في الكلام والشّعر اتّساعاً وترخّصاً في الإعراب إِذَا أمن اللَّبْس، وكانَ مِنْهُمْ أَنْ أسقطوه على القرآن الكريم، وذهب فريقٌ آخر إلى أَنَّهُ غيرُ مطّرد، وهو غير جائز في القرآن الكريم، ولا يجوز إلاّ في الشّعر على شذوذٍ ولا يقاس عليه،

الأخطل، غيّاث ابن غوث، الدِّيوان، شرح راجي الأسمر، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٩٢م، ص٢٠٩.

وهو في «المحتسب». ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القِرَاءَات والإيضاح منها، تحـ. د. علي النّجدي ناصف ـ د. عبد الحليم النّجار ـ د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، ج٢، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميَّة - لجنة إحياء التُّرَاث الإسلاميّ، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م، ص١١٨.

(١) والمقصود بقوله: «نصبهما» كلمتا: «نجران»، و«هجر»، على أنّهما مفعولانِ، ورفع «سوءاتهُم» على أنّها فاعل.

(٢) نسبه سِيبَوَيْهِ إلى عبد بني شمس. سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (المكتبة الأميريّة)، ج١، ص١٤٥.

ونسبه ابن منظور في اللّسان إلى مساور بن هند العبسيّ، ورواه برفع «الحيّاتُ»، ولا شاهد فيه. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (ضرزم)، ج٤، ص٢٥٧٦.

وهو في الخصائص، برفع «الحيّات» أيضاً. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٤٣٠.

وقيل لأبي حنّاك الفقعسيّ «البرّاء بن ربعيّ»، وقيل للعجاج، وقيل لابن جُبابة «المغوار بن الأعنف»، وقيل للدّبيريّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٤، ص٢٩٣.

(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

(٤) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٩١٧-٩١٨.

وما يرد منه في القرآن يحمل على التَّأويل، فتتعدّد الآراء وتتشعّب الأحكام نتيجةً لذَلِكَ.

وكنّا قد أشرنا - وسوف نشير في غير موضعٍ من البحث - إلى أهمّ المواضع الَّتِي يأمن فيها اللَّبْس فتأذن بالعدول عن أصل الوضع، ومنها: الحذف، والإضمار، والفصل، والتَّقْدِيم والتَّأْخِير، والتّوسّع في الإعراب، وذَلِكَ بوجود دليلٍ على المحذوف، وضرورة التَّفسير عند الإضمار، وما يفرض من شروطٍ على الفصل بين المتلازمين، وَعَلَى التَّقْدِيم والتَّأْخِير، بِحَيْثُ يكون غير مطّرد إِذَا خيف اللَّبْس بانعدام واحدٍ ممّا ذكرناه.

٣ - إِشْكَالِيَّةُ المَعْنَى:

يَقُولُ الإِمَامُ الجُرْجَانِيُّ: «وَلَوْ كَانَ الجنسُ الَّذِي يوصفُ من المعاني باللّطافة، ويُعَدُّ من وسائط العقود[1]، لا يحوجُكَ إلى الفكر، ولا يحرّكُ من حرصِكَ على طلبِهِ... لسقطَ تفاضُلُ السّامعينَ في الفهم، والتّصوّر، والتّبيّن»[2].

ومن هَذَا القولِ تتوضّح حاجةُ المتلقّي إلى الفكر من أجل إدراك المعنى الَّذِي يسهم في تشكّله عندَه مجموعةٌ من القرائن والرّوابط الَّتِي تهيّئ للتّركيب جاهزيّته وفاعليّته في السِّياق الَّذِي ترِدُ فيه؛ ولمّا كان إدراك المتلقّي مختلفاً بين شخصٍ وآخر، نتيجةً لسعة الاطّلاع والاستعداد الذهنيّ والفطريّ الَّذِي يتفاوت بين الأشخاص، كان التَّعَدُّد في توجيه المعاني وتفاوتها فيما بينهم، من حَيْثُ الاعتداد باللفظ وحدَه، أو بالمعنى وحده، أو بتغليب أحدهما على الآخر، أو بالأخذ بما يصلح منهما في السِّياق الَّذِي يأتي فيه المقامُ الموجِبُ لأحدهما بتفضيله على الآخر.

وهَذَا كلّه يقوم على ما أسماه الإمام عَبْد القَاهِر الجُرْجَانِيّ - بَعْدَ الجَاحِظ[3]، والقَاضِي

---

(١) الوسائط: جمع واسطة، وهي الجوهر الَّذِي هو في وسطِها، وهو أجودُها. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (وسط)، ج٦، ص٤٨٣٣.

(٢) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تعليق السَّيِّد محمّد رشيد رضا، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ص١٢٢.

(٣) هو عمرو بن بحر اللّيثيّ، أبو عثمان (١٦٣-٢٥٥هـ)، كبير أَئِمَّة الأدب، ورئيس الفرقة الجاحظيّة من المعتزلة، له تصانيف كثيرة، منها: «الحيوان»، و«البيان والتّبيان»، و«البخلاء». الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٦، ص٥٢-٥٣.

عَبْد الجَبَّار[1] - بـ «التَّعَلُّقِ» بَيْنَ أنماطِ الكلامِ الثَّلاثَةِ: «الفعل، والاسم، والحرف»[2]، فليس إِذَا كان الكلام في غاية التّبيان، وَعَلَى أبلغ ما يكون من الوضوح، أغناك ذاك عن الفكرة إِذَا كان المعنى لطيفاً، فَإِنَّ المعاني الشّريفة اللّطيفة - كما يقول الإمام الجُرْجَانِيّ -: «لا بدّ فيها من بناء ثانٍ على أوّل، وردٍّ تالٍ على سابق»[3]، وهَذَا يؤدّي إلى تعدّدها، وهو بدوره يؤدّي إلى اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ في الآراء والأحكام.

والأصل في قواعد الإعراب أَنْ يتطابق الحلّ المعنويّ مع الحلّ الإعرابيّ، ولكنّ المعربَ قد يفسّر الكلمة تفسيراً معنويّاً، ولا ينظر إليه من الزّاوية الإعرابيَّة؛ لأَنَّهُ لو حمّل كلامَهُ على أَنَّهُ إعراب لكان غير جائز، فوجب المصير إلى الحلِّ المعنويّ، ومن أمثلة ذَلِكَ المسألةُ الَّتِي أوردها ابن هِشَام في كتابة «ثلاث رسائل في النّحْو»، بقوله: «ما إعراب ﴿أَحْوَىٰ﴾، مِنْ قولِهِ تعالى: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى٨٧/ ٥] ؟ الجوابُ: إِنْ فُسِّرَ بـ «الأخفى» كانَ حالاً مِنَ ﴿ٱلْمَرْعَىٰ﴾[4]، أو بـ «الأسود» كانَ صفةً لـ «الغثاء»[5]؛ إِذْ إِنَّ توجيهَ الآيةِ الكريمةِ إعرابيّاً مُتَوَقِّفٌ على معناها ليس غير.

ومن الأمثلةِ الكثيرةِ الَّتِي أحدثتْ اختلافاً بين النَّحْوِيِّيْنَ في ضوءِ ذَلِكَ، قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة ٢/ ١٤٣]، ففي قوله: ﴿جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ﴾ تأويلاتٌ كثيرة في التَّحليل النَّحْوِيّ للآية، وما

---

(١) هو عبد الجبّار بن أحمد الهمذانيّ (-٤١٥هـ)، قاضي القضاة، أصوليّ، كان شيخ المعتزلة في عصره، له تصانيف كثيرة، منها: «الأمالي»، و«متشابه القرآن»، و«تنزيه القرآن عن المطاعن». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج١، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) داود، د. محمّد محمّد، القرآن الكريم وتفاعل المعاني (دراسة دلاليَّة لتعلّق حرف الجرّ بالفعل وأثره في المعنى في القرآن الكريم)، ج١، دار غريب، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص٥.

(٣) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص١٢٣.

(٤) ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾. [الأعلى٨٧/ ٤].

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، ثلاث رسائل في النَّحْو، تحـ. نصر الدِّين فارس ـ عبد الجليل زكريّا، ط١، دار المعارف، حمص، ١٩٨٧م، ص٣٩.

يعنينا هو قول ابن عبّاس[1]: ﴿ ٱلْقِبْلَةَ ﴾ في الآية: «الكعبة»، و﴿ كُنتَ ﴾ بمعنى: «أَنْتَ»، كقوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران٣/ ١١٠]، بمعنى: «أَنْتُمْ»[2]، وقال أَبُو حَيَّان: «وهَذَا من ابن عبّاس - إِنْ صَحَّ - تفسيرُ معنىً، لا تفسيرُ إعرابٍ[3]؛ لأَنَّهُ يَؤُول لزيادةِ «كان» الرافعة للاسم والنّاصبة للخبر، وهَذَا لم يذهبْ إليه أحدٌ، وإِنَّمَا تفسير الإعراب على هَذَا التَّقْدِيْر ما نقله النَّحْوِيُّونَ أَنَّ «كان» تكون بمعنى «صار»، ومَنْ صار إلى شيءٍ واتّصف به صحّ من حَيْثُ المعنى نسبةُ ذَلِكَ الشّيء إليه، فَإِذَا قلتَ: «صرت عالماً»، صحّ أَنْ تقول: «أنت عالمٌ»؛ لأَنَّكَ تخبر عنه بشيءٍ هو فيه»[4]، فبناءً على عدم جواز ادّعاء زيادة «كان» العاملة في الجزأين[5]، ذهب أَبُو حَيَّان وجمهور النَّحْوِيِّيْنَ إلى أَنَّ تفسير ابن عبّاس هو تفسير معنى لا إعراب.

ومن الشَّوَاهِد على ذَلِكَ، ما ذهب إليه الزَّجَّاج مِنْ تأويلٍ في قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون٢٣/ ٣٦]، فقد جعل ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ بمنزلة المصدر، على تقدير: «البُعْدُ لِمَا توعدون، أو بُعْدٌ لِمَا توعدون»، وقد ردّه الجمهور بِأَنَّهُ تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأَنَّهُ لم يثبتْ عندهم مصدريّة ﴿ هَيْهَاتَ ﴾ ، وقد فَصَّلْتُ الحديث عن ذَلِكَ، ولا أرى حاجةً إلى تكراره هنا[6]، وأمثلة ذَلِكَ كثيرة في القرآن وغيره.

هَذَا، وفي المقابل نرى بعض الشَّوَاهِد الَّتِي يحظر المعنى وجوهاً من الإعراب فيها مع إباحة صناعة النَّحْو لها، ذَلِكَ أَنَّ الإعراب - كما قالوا قديماً - فرع المعنى[7]، فوجب على المعرب أَنْ

---

(١) هو عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب بن هاشم بن عبد مَنَاف، القُرَشِيّ (-٦٨هـ)، ابن عمّ الرَّسُول ﷺ، روى عن النبيِّ ﷺ، وعن عمر، وعليّ رضي الله عنهما، وروى عنه ابن عمر، وأنس بن مالك، وابن أبي مُلَيكة، وسعيد بن السيَّب، وخلقٌ كثيرٌ. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، تح. محمّد إِبْرَاهِيم البنّا ومحمّد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد، مج٣، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت-لبنان، د.ت، ص٢٩٠-٢٩٢-٢٩٤.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٥٤.

(٣) وقد ذكرْتُ الفرقَ بينهما، انظر حاشية (٣)، ص٨٢.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٦٠٦.

(٥) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العَرَبِيَّة، ج١، ص١٢٠.

(٦) انظر ص٨١ - ٨٢.

(٧) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٢.

يعرف معنى المفردات الَّتِي يريد إعرابها، وجهات تركيبها، والسِّياق العام لها، والمقام الَّذِي قيلت فيه، فَإِذَا اتّضح له ذَلِكَ كلُّه شرع في الإعراب؛ لأَنَّ هناك مواضعَ وصيغاً وعباراتٍ - ونخصّ ما جاء مِنْهَا في القرآنِ الكريمِ، موضوعِ بحثِنا - لا يصحّ حملها على ظاهرها، ولو حُمِلَتْ عليه لفسد المعنى، وَعَلَيْهِ فلا بدّ من الاغتراف من إنائه، ممّا يجعل المعنى الدّلاليّ لها محتملاً غيرَ وجهٍ إعرابيٍّ، فينتج عنه تعدّدٌ في فهم المعاني النَّحْوِيَّة فِي أَثْنَاءِ عمليّة التَّحليل، وتكثر الآراء، ويطول الحوار، وتتعدّد الأغراض، يقول الزّركشيّ: «قَدْ يتجاذبُ الإعراب والمعنى الشّيء الواحد، وكانَ أبو عليّ الفَارِسِيّ يُلِمُّ به كثيراً؛ وذَلِكَ أَنَّهُ يوجد في الكلامِ كثيراً، أَنَّ المعنى يدعو إلى أمرٍ، والإعرابَ يمنعُ منه، قالوا: «والتّمسّك بصحّةِ المعنى، يؤُول لصحّةِ الإعراب»»[1].

والأمثلة على ذَلِكَ كثيرة، والشّوَاهِد متعدّدة، وتخريجاتها تعجُّ في كتب التَّفسير والنَّحْو واللُّغَة، وَمِنْهَا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد٥٧/ ٤]، قال القُرْطُبِيّ: «وقد جمع في هَذِهِ الآية بين ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾، والأخذ بالظَّاهِرين تناقضٌ، فدلّ على أَنَّهُ لا بُدّ من التَّأْوِيل، والإعراض عن التَّأْوِيل اعترافٌ بالتّناقض»[2]، وَأَوَّلَ قولَهُ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ بقوله: «يعني بقدرته، وسلطانه، وعلمه»[3].

ونقل أَبُو حَيَّان عن الثوريّ[4] قوله: «المعنى: «علمه معكم»، وهَذِهِ آيةٌ أجمعت الأمّةُ على هَذَا التَّأْوِيل فيها، وَأَنَّهَا لا تُحْمَلُ على ظاهرها من المعيّة بالذّات، وهي حجّة على من مَنَعَ تأويل ما لا يمكن حمله على ظاهره»[5]، ويكفي دليلاً على ما تؤدّيه إشكاليّة المعنى من اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ قول أَبِي حَيَّان: «وهي حجّة على من مَنَعَ تأويل ما لا يمكن حمله على ظاهره»، فهو يشير

---

(١) المصدر السّابق، ج١، ص٢١٦.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٩، ج١٧، ص٢٣٨.

(٣) المصدر السّابق، مج٩، ج١٧، ص٢٣٨.

(٤) هو الرّبيع بن خُثَيْم الثَّوريّ، وستأتي ترجمته في الفصل الثَّالِث من هَذَا البحث. انظر ص٢٩٧.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٨، ص٣٠٧.

إشارة واضحة إلى أَنَّ ذَلِكَ موضعُ اختلافٍ فيما بينهم، وَمِنْ البَدَهِيّ أَنَّ الاختلاف ينبعُ مِنَ الفِكْرِ وَيُتَرْجَمُ بِاللُّغَة، ولمّا تعدّدت الأفكار تعدّدت معها طرق التّعبير عنها، ليثبتَ كلُّ صاحبِ رأيٍ رأيَهُ، وهَذَا كلّه يصحب معه تعدّداً في المعاني الدّلاليّة لوجوه الاختلاف الّتي تنطوي عليها المحاكمات العقليّة للنّحويِّ أو المفسّر أو اللغويّ أو الفقيه، وَعَلَى تأويل القُرْطُبِيّ والثّوريّ تُحمل الآية على حذفِ مضافٍ، أي: «علمه معكم» فيزول بِذَلِكَ التّناقض النّاتج عن ظاهر اللّفظ بعد الرّكون إلى المعنى.

ومن أمثلة ذَلِكَ أَيْضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه٢٠/ ١٥]، فقوله تعالى: ﴿أُخْفِيهَا﴾ لا يُحْمَلُ على ظاهره؛ لأَنَّ السّاعة آتيةٌ لا ريب فيها، ولمّا كان الإخبار بِأَنَّهَا ستأتي بقوله: ﴿ءَاتِيَةٌ﴾ تحقيقاً اقتضى أَنْ تكون ظاهرة لا مخفيّة؛ لذَلِكَ لا بُدّ من حمل الآية الكريمة على المعنى لا على ظاهر اللّفظ، ولمّا كان الأمر كَذَلِكَ تعدّدت الآراء والتّأويلات، وتنوّعت الأحكام والتّخْرِيجات:

أحدها: نقله القُرْطُبِيّ عن بعض اللُّغَوِيِّيْنَ بقوله: «يجوز أَنْ يكون ﴿أُخْفِيهَا﴾ بضمّ الهمزة، معناه: «أُظهرها» لأَنَّهُ يقال: «خَفيتُ الشّيء، وأخفيتُهُ، إِذَا أظهرتُهُ»؛ فأخفيته من حروف الأضداد يقع على السّتر والإظهار، وقال أبو عُبَيْدَة: خَفَيْتُ وأخفيْتُ بمعنى واحد»[1].

وَكَذَلِكَ نقل عن الحسن قوله: «وهَذَا حسنٌ؛ وقد حكاه عن أبي الخطّاب[2]، وهو رئيسٌ من رؤساء اللُّغَة لا يُشكُّ في صدقه، وقد روى عنه سِيْبَوَيْهِ، وأنشد[3]:

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٢٢-١٢٣.

(٢) هو عبد الحميد، عبد المجيد، الأَخْفَش الأكبر (-١٧٧هـ)، مِنَ الطّبقة البَصْرِيَّة الثّالثة، كانَ إماماً في العَرَبِيَّة قديماً، أخذَ عنِ الأعرابِ، وعن أبي عمرو بن العلاء، وطبقتِهِ، أخذ عنه سِيْبَوَيْهِ، والكِسَائِيّ، ويونس، وأبو عُبَيْدَة. السّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٧٠.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو في ديوانه. امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، الدِّيوان، طبع السّندوبيّ، الاستقامة، مصر، د.ت، ص١٨٦.

وذكره ابن الأَنْبَارِيّ في «الأضداد». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الأضداد، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، الكويت، ١٩٦٠م، ص٩٦.

١٠- وَإِنْ تَكْتِمُوا الدَّاءَ، لا نَخْفِهِ وَإِنْ تَبْعَثُوا الحَرْبَ لا نَقْعُدِ

كذا رواه أبو عُبَيْدَة عن أبي الخطّاب، وقال امرؤ القيس[١]:

١١- خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ، كَأَنَّمَا خَفَاهُنَّ وَدْقٌ مِنْ عَشِيٍّ مُجَلِّبِ

أي: أظهرْنَ»[٢].

وهَذَا وجهٌ ثانٍ يقوله أَبُو حَيَّان: «والهمزة هنا للإزالة؛ أي: أزلت الخفاء، وهو الظّهور، وَإِذَا أزلت الظّهور صار للسّتر، كقولك: أعجمت الكتاب: أزلت عنه العجمة»[٣].

ووجه ثالثٌ نقله السَّمِيْن الحَلَبِيّ عن ابن جُبَيْر المكيّ[٤]، وهو أَنَّ «كاد زائدة، وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ شاهداً عليه قول الشّاعر[٥]:

١٢- سَرِيْعٌ إِلَى الهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلاحُهُ فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ

وقال آخر[٦]:

---

(١) امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، الدِّيوان، ص٥١.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٢٣.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٢٨٨.

(٤) هو مجاهد بن جُبير المكيّ، أبو الحجّاج (-١٠٣هـ)، تابعيّ، مُفَسِّر، قرأ على عبد الله بن عبّاس، وأخذ عنه ابن كَثِيْر، له «تفسير القرآن». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلِّفين، ج٣، ص١٤.

(٥) البيت لزيد الخيل. وذكره ابن الأَنْبَارِيّ في «الأضداد». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الأضداد، ص٩٧.

وهو في اللّسان، ولم يقفْ على قائلِهِ. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (كيد)، ج٥، ص٣٩٦٦.

(٦) ذكره القُرْطُبِيّ في «الجامع»، وابن الأَنْبَارِيّ في «الأضداد»، ولم يذكرا قائله. القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٢٣. وانظر ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الأَضداد، ص٩٧.

وَكَذَلِكَ أَبُو حَيَّان في «الارتشاف»، وفي «البحر». أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٣، ص٢٩٢. وانظر أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٢٨٩.

١٣- وَأَلاَّ أَلُـومَ النَّفْسَ فِيمَا أَصَابَنِي وَأَلاَّ أَكَـادَ بِالَّـذِي نِلْـتُ أَبْجَـحُ

ولا حجّةَ في شيءٍ منه»[١].

ووجهٌ رابعٌ استحسنه النَّحَّاس[٢]، وهو أَنَّ خبرها محذوفٌ تقديره: «أكادُ آتي به لقربها»، وَمِنْهُ قول الشاعر[٣]:

١٤- هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي تَرَكْـتُ عَـلَى عُـثْمَانَ تَبْكِـي حَلاَئِلُـهْ

أي: وكدتُ أفعلُ، فالوقف على «أكادُ»، والابتداء بـ «أخفيها»[٤].

وهَذَا تخريجٌ خامسٌ يقوله الزَّمَخْشَرِيّ: «أي: أكاد أخفيها، فلا أقول هي آتية؛ لفرطِ إرادتي إخفاءها، ولولا ما في الإخبار بإتيانها مع تعميةِ وقتها من اللّطف لما أَخْبَرْتُ به»[٥].

ووجهٌ سادِسٌ ينقله الآلوسيّ بقوله: «وَرُوِيَ عن ابن عبّاس وجعفر الصّادق[٦] - رضي الله عنهما - أَنَّ المعنى: «أكاد أخفيها من نفسي»، ويؤيّده أَنَّ في مصحف أبيّ[٧] كَذَلِكَ، وروى ابن

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٠.

(٢) النَّحَّاس، أحمد بن محمّد، إعراب القرآن، تحـ. د. زهير غازي زاهر، ج٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ص٣٣٥.

(٣) البيت لضابئ البرجميّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٤، ص٨٠. وَكَذَلِكَ نسبه ابن منظور إليه. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (قير)، ج٥، ص٣٧٩٣.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢١.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٥٧-٥٨.

(٦) هو جعفر بن محمّد الباقر ﷺ، بن عليّ زين العابدين ﷺ، بن الحسين ﷺ، بن الإمام عليّ كَرَّم الله وجهه، أبو عبد الله، المُلَقَّب بالصّادق (-١٤٨هـ)، إمامٌ، مُقرئ، فقيهٌ، مِنْ أجلِّ التّابعين، وسادس الأَئِمَّة الاثني عشر، صاحب مذهب في الفقه الإسلاميّ (المذهب الجعفريّ)، قرأ على آبائه زين العابدين، ومحمّد الباقر، وأخذ عنه الإمامانِ أبو حنيفة، ومالك، له رسائل مجموعة في كتاب وردَ ذكرُها في «كشف الظّنون». ابن الجَزَرِيّ، محمّد ابن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرّاء، ج١، ص١٩٦. وانظر الزِّرِكْشيّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١٢٦.

(٧) هو أُبَيّ بن كعب الأَنْصَارِيّ (-١٩ أو ٣٣هـ)، قرأ على النبيّ ﷺ، وقرأ عليه ابن عبّاس ﷺ. العسقلانيّ، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة، ج١، ص١٦.

خَالَوَيْهِ عنه ذَلِكَ بزيادة: «فكيف أظهركم عليها»، وفي بعض القِرَاءَات: «فكيف أظهرها لكم»، وفي مصحف عبد الله بزيادة: «فكيف يعلمها مخلوقٌ»، وهَذَا محمولٌ على ما جرتْ به عادة العرب من أَنَّ أحدهم إِذَا أراد المبالغة في كتمان الشّيء، قال: كدتُ أخفيه من نفسي، ومن ذَلِكَ قوله[1]:

١٥- أَيَـامَ تَـصْحَبُنِي هِنْـدٌ وَأُخْبِرُهَـا ... مَـا كِـدْتُ أَكْتُمُـهُ عَنِّـي مِـنَ الخَـبَرِ

ونحو هَذَا من المبالغة قوله ﷺ في حديث السّبعة الَّذِيْنَ يظلّهم الله تحت ظلّه: «وَرَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِيْنُهُ[2]»، ويجعل ذَلِكَ من باب المبالغة بدفع ما قيل: إِنَّ إِخفاء ذَلِكَ من نفسه – سبحانه – مُحَالٌ، فلا يناسب دخول «كاد» عليه، ولا حاجة لما قيل: إِنَّ معنى: «منْ نفسي: من تلقائي، ومنْ عندي»، والقرينة على هَذَا المحذوف إثباته في المصاحف، وكونه قرينة خارجيّة لا يضرّ؛ إذ لا يلزم في القرينة وجودُها في الكلام، وقيل: الدّليل عليه أَنَّهُ لا بدّ لـ ﴿أُخْفِيهَا﴾ من متعلّق، وهو: «من يخفى منه» ولا يجوز أَنْ يكون من الخلق؛ لأَنَّهُ تعالى أخفاها عنهم، لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان٣١/ ٣٤] فيتعيّن ما ذُكِرَ»[3].

وتأويلٌ سابعٌ نسب للأخفش بقوله: «وزعموا أَنَّ تفسير ﴿أَكَادُ﴾: «أريد»، وَأَنَّهَا لغة؛ لأَنَّ «أريد» قد تُجعل مكان ﴿أَكَادُ﴾ مثل: «جداراً يريد أَنْ ينقضَّ»؛ أي: «يكاد أَنْ ينقضَّ»، فَكَذَلِكَ ﴿أَكَادُ﴾ إِنَّمَا هي «أريد»[4]»، وردّه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «الكَيْدُوْدَةُ بمعنى الإرادة... لا ينفع فيما قصدوه»[5].

---

(١) ذكره أَبُو حَيَّان، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ، وغيرهما، ولم يقفْ أحدٌ مِنْهُمْ على صاحبِه. أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٢٨٩. وانظر الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٠.
وَكَذَلِكَ فعل القُرْطُبِيّ، وروى العجز: «ما أكتمُ النَّفْسَ مِنْ حَاجِي وأَسْرَارِي». القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٢٤.

(٢) النّوويّ، يحيى بن شرف، شرح صحيح مُسلم، إعداد مجموعة أساتذة مُختصّين بإشراف عليّ عبد الحميد بلطه جي، ج٧، ط١، دار الخير، دمشق - بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، رقم (١٠٣١)، ص٩٩-١٠١.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٢٥١-٢٥٢.

(٤) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج٢، ص٣٧١.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢١.

وَمِمَّا سَبَقَ يتبيَّنُ لنا أَنَّ استحالة حمل النُّصُوص على ظاهر اللّفظ، الَّتِي أوجبت أَنْ تُحْمَلَ على المعنى، قد جعلت الكلام يحتمله غير معنىً، وأسهمت في تعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة الَّتِي انعكست على تفسير الآيات القُرْآنِيَّة، فتعدّدت الاحتمالات، وتشعّبت التَّأْوِيلات.

ولقد أفرد ابن هِشَام في كتابه «مغني اللّبيب» باباً خاصّاً لذَلِكَ سمّاه: «ذكر الجهات الَّتِي يدخل الاعتراضُ على المعرب من جهتها»[1] وحصرها في عشْرِ جهاتٍ سأكتفي بذكرها هنا؛ لأَنَّنِي سأقوم بتحليل عددٍ من الشَّوَاهِد الَّتِي ذكرها في الفصل الثَّانِي من البحث بشيءٍ من التّفصيل؛ لأشيرَ إلى الاختلاف، وأبرز المعاني الَّتِي نتجت عنه، فهي غاية البحث الأولى الَّتِي أنشدها مِنْ هَذِهِ الدِّراسة، وهَذِهِ الجهات هي:

الجهة الأولى: «أَنْ يراعيَ ما يقتضيه ظاهر الصّناعةِ، ولا يراعيَ المعنى»[2].

والثَّانِية: «أَنْ يراعيَ المعربُ معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحّته في الصّناعة»[3].

والثَّالِثة: «أَنْ يخرج على ما لمْ يثبت في العَرَبِيَّة»[4].

والرَّابِعة: «أَنْ يخرجَ على الأمور البعيدة والأَوْجُه الضّعيفة، ويترك الوجه القريب والقويّ، فَإِنْ لَمْ يظهرْ له إلاَّ ذاك فله العذر»[5].

والخامسة: «أَنْ يترك بعض ما يحتمل اللّفظ من الأَوْجُه الظَّاهِرة»[6].

وَالسَّادِسة: «أَلاَّ يُرَاعِيَ الشُّرُوطَ المختلفةَ بحسبِ الأَبوابِ، فَإِنَّ العربَ يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذَلِكَ الشّيء، على ما اقتضَتْهُ حكمةُ لغتِهم وصحيحُ أقيستِهم،

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨٤.

(٢) المصدر السابق، ص٦٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٩٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٠٦.

(٥) المصدر نفسه، ص٧١٠.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٢٢.

فَإِذَا لم يتأمّل المعربُ اختلطت عليه الأبواب والشّرائط»[1].

والسَّابِعة: «أَنْ يحمل كلاماً على شيءٍ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذَلِكَ الموضع بخلافه»[2].

والثَّامِنة: «أَنْ يحمل المعربُ على شيءٍ، وفي ذَلِكَ الموضع ما يدفعه، وهَذَا أصعبُ من الَّذِي قبله»[3].

والتَّاسِعة: «أَلاَّ يتأمّلَ عند وجود المشتبهات»[4].

والأخيرة: «أَنْ يخرج على خلافِ الأصلِ، أو على خلافِ الظَّاهِر لغيرِ مقتضٍ»[5].

فلدى إنعامي النّظر في الأمثلة الَّتِي أوردها ابن هِشَام في كلِّ جهةٍ من هَذِهِ الجهات العشْر، تبيّن لي أَنَّهَا جميعها لها صلةٌ وثيقةٌ بالمعنى، فوجدْتُ أَنَّهُ من المفيد أَنْ أذكر هَذِهِ الصِّفَات؛ إذ بمجرّد النّظر في عناوينها تحصل الفائدة، وَرُبَّمَا أثارت فضول القارئ للاطّلاع عليها؛ لأَنَّ الواجب معرفتُهُ هو أَنَّ المعنى المعدول عن ظاهره يقع فيه الاختلافُ؛ إذ باب التَّأوِيل غير محصور، والعُلَمَاء متفاوتون في هَذَا، فإنّه قد يأخذ بعضهم وجهاً ضعيفاً من التَّأوِيل، فيَكْسُوهُ بعبارته قوّةً تميّزه عن غيره من الوجوه القويّة؛ لذَلِكَ لا بدّ من إعمال الفكر والتّسلّح بالثّقافة النَّحْوِيَّة مِنْهَا والبَلاغِيَّة والصَّوْتِيَّة والصَّرْفِيَّة والدَّلالِيَّة؛ لأَنَّ التَّأوِيلات النَّحْوِيَّة جميعها تفسيرٌ لواقع الجملة، أي للحدث اللّغويّ، فهي بهَذَا لا تتّصل بعلم النَّحْو الَّذِي هو علم النّماذج التَّركيبيّة وحسب، بل بعلم المعاني الَّذِي هو تفسيرٌ لمعاني الأحداثِ اللُّغَوِيَّة الواقعيّة من ناحية، والنّماذج التَّركيبيّة من ناحيةٍ أخرى.

٤ - الاِحْتِجَاجُ لِلْقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ:

إِنَّ تَعَدُّدَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، متواترِها، وصحيحِها، وشاذِّها، وغيرِها، يجعلُ من دائرة

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٧٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٨١.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٨٢.

الاختلاف فضاءً متّسعاً، ليس بالمحدود أو المقصور على فهمٍ أو فهوم محدّدة، وبالتّالي ما سيشكّله من مفاهيم ومعانٍ ومناهج متعدّدة قد تختلف في اللّفظ، مع الاتّفاق في المعنى، وقد تضيف قراءةٌ ما معنىً جديداً لا يتعارض مع معنى قراءةٍ أخرى، وَرُبَّمَا كان الاختلاف بين قراءتَيْنِ في اللّفظ والمعنى، مع امتناعِ جواز اجتماعهما في شيءٍ واحدٍ، لكنْ يتّفقانِ من وجهٍ آخر يقتضي التّنوُّع والتّغاير، ولا يقتضي التّضاد والتّباين.

وَمِنْ هُنَا كان لهَذَا التّنوُّع في القِرَاءَات القُرْآنِيَّة السَّبعيّة والشّاذّة، أثرٌ قويٌ في الإكثار من التّأويلات والتّخْرِيجات فِي أَثْنَاءِ عمليّة التّحليل النّحْوِيّ لها، إمّا لإبعادها عن الضّعف والشّذوذ، وإمّا لإخضاعها للأصول النّحْوِيَّة خوفاً عليها من الانهيار، أو لوجهةِ نظرٍ خَاصَّة منها، تتعلّق بقبولها أو رفضها أو الاقتصار عليها كشاهدٍ فقط، لا يقاسُ عليه، ممّا أدّى إلى وقوع الكثير من الاختلافات بين النّحْوِيِّيْنَ في ضوء ما ذكرنا.

ولن أخوضَ في هَذَا الموضوع الشّائك في هَذَا المكان من البحث؛ لأَنّني سأفصّلُ القول فيه في فصلٍ خاصٍّ، هو الفصل الثّالِث[1]، أفردتُهُ له لأَهَمِّيَّته البالغة، وصلته الوثيقةِ بعلم النّحْو، لأتجنّبَ بِذَلِكَ التّكرار بلا فائدة، وأبتعد عن الإطالة غير المجدية.

٥ - التَّضْمِيْنُ النَّحْوِيُّ:

لَعَلَّ ظاهرةَ التَّضْمِيْنِ في العَرَبِيَّةِ تُعَدُّ مِنْ أَوضحِ الوسائلِ المُتَّبَعَةِ لِتَأْويلِ معنى الفعْلِ المُتَعَدِّي بواسطةِ حرف الجرّ، ففي مثل هَذِهِ التَّرَاكِيب تقعُ المخالفة في المستوى النَّحْوِيّ التَّركيبيّ، وما يُشْتَرَطُ فيه من شروطٍ صرفِيَّة وعلائقيّةٍ مخصوصةٍ، فَيُلْجَأُ إلى تأويل معنى هَذَا الفعل بمعنى فعلٍ آخرٍ يطابق تِلْكَ الشُّرُوط[2]، وَرُبَّمَا تكون المخالفة في المستوى الدّلاليّ، كأنْ ينْصبَ الفعلُ مفعولاً لا يصحّ أَنْ يقع عليه[3].

---

(١) انظر، ص٣٤٤.

(٢) نجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ص٢٠٧.

(٣) عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثّالِث، ج٢، دار الحديث، القاهرة، د.ت، ص٤٧.

وَقَدْ يُنْظَرُ إلى التَّضْمِين على أَنَّهُ وسيلة يلجأ إليها المتكلّم لا النَّحْوِيّ، يقصد مِنْهَا معنى الفعلين معاً[1].

وَكَذَلِكَ لن أتوسّع هنا في هَذَا الموضوع، لأَنَّنِي سأفرد له فصلاً خاصّاً - وهو الفصل الرَّابع[2] - أفصّلُ القول فيه، وما يهمُّنِي هُنَا أَنْ أُبيِّنَ أَنَّ التَّضْمِينَ النَّحْوِيَّ على أَنواعِهِ كَافَّة، يبقى وسيلةً مشروعةً يَتَّخِذُها النَّحْوِيُّ لِرَدِّ التَّرَاكِيب إلى الأُصول الَّتِي ينبغي أَنْ تأتيَ عليها، بعد أَنْ خرجت عنها، وفقاً للشّروط الصَّرْفِيَّة والنَّحْوِيَّة فيها، وما يحدثه ذَلِكَ من اختلافاتٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ التَّأْوِيل؛ لأَنَّ التَّأْوِيل إِنَّمَا هو وسيلةٌ من وسائل تفسير التّحوّل عن الأصول النَّحْوِيَّة الَّتِي ينبغي للجملِ أَنْ تراعيَها، لذَلِكَ وقع اختلافٌ بين النَّحْوِيِّيْنَ في الاعتماد على ذَلِكَ التَّأْوِيل أصلاً، فيتشعَّبُ بِذَلِكَ الاختلاف فيقتضي اختلافاً في التَّأْوِيل نفسه، بين منكرٍ له ومؤيِّد من جهة، وبين مؤيّدي التَّأْوِيل لتعدّد الوجوه الَّتِي يخرّجونها بناءً عليه، من أجل إخضاع المتحوّل عن الأصل له من جهةٍ أخرى.

٦ - المَذَاهِبُ الدِّيْنِيَّةُ:

ومن المظاهر الَّتِي أحدثت اختلافاً واضحاً بين النَّحْوِيِّيْنَ، وتعدّداً بيّناً في أَوْجُه التَّحليل النَّحْوِيّ الاختلافات المذهبيّة، فقد حاولت بعضُ الفرقِ الإسلامِيَّة أَنْ تُؤَوِّلِ النُّصُوص القُرْآنِيَّةَ الَّتِي لا تتّفقُ وَمعتقداتِهم[3].

٧ - الأَهْوَاءُ الشَّخْصِيَّةُ:

وَمِنْهَا الأهواء الشّخصيّة الصّادرة عن تنازعٍ بينَ نحويٍّ وآخر، عن عمدٍ وقصدٍ، بغرض النّكايةِ أو الإغاظةِ[4].

---

(١) نجّار، لطيفة إِبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ص٢٠٧.

(٢) انظر ص٤١٧.

(٣) الحمّوز، د.عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٢٥.

(٤) ياقوت، د.أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص١١١.

٨ - طَلَبُ الرِّزْقِ:

وَكَذَلِكَ طلب الرّزق؛ فقد كان هناك نفرٌ من النَّحْوِيِّيْنَ اتّخذوا من صناعة النَّحْو وسيلةً للرّزق وطلب العيش، وقد تعمّدوا الإغراب والتّعقيد والخروج عن المألوفِ في صناعتهم، حَتَّى يضمنوا حاجة النَّاس إليهم في تفسير ما أغربوا فيه، وتسهيل ما عقّدوه، إذ إنّهم لو قالوا السّهل اليسير الواضح ابتداءً، لما احتاج النَّاس إليهم، وانقطع رزقهم[1].

٩ - الإِفْتِنَانُ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ:

وَمِنْهَا أَيْضاً الافتنان في الأَوْجُه الإعرابيَّة، وقد كان له أثرٌ واضحٌ في التَّأْوِيل في مسائله المختلفة، كالحذفِ، وما يكون في موضع المفرد من الجمل وأشباهها، والمصادر المؤوّلة، ممّا كانت علامات الإعراب فيه غيرَ ظاهرة[2].

وَمَا لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا أَنَّ هَذِهِ الظَّواهِرَ الأربعَ الأَخيرةَ إِنَّمَا كانت محدودةً، وَلَمْ ترقَ إلى كونها ظاهرةً حقيقيّةً بنى عليها النَّحْوِيُّونَ الكثيرَ من الأحكام، أو خرَّجَ عليها العديدَ من القواعد، وكانت في مجملها تخرجُ عن اجتهاداتٍ فرديّةٍ، ينفردُ فيها نحويٌّ عن آخر؛ لسببٍ من الأسباب الأربعة الَّتِي ذُكِرَتْ، ممّا يجعلُ رأيَهُ ضعيفاً، واجتهادُهُ بعيداً، لا يعتمد على سببٍ قويٍّ أو حُجَّةٍ منطقيّة.

ولأنَّ الأمثلة على هَذِهِ المظاهر مذكورٌ بعضُها في مظانِّ النَّحْو وكتب التَّفسير، قديمها وحديثها، كانَ مِنَ الإجحافِ بالبحثِ تجاهلُ الإشارةِ إليها، وإِنَّمَا ما يمكن تجاهلُهُ هو التّفصيلُ في الحديث عنها؛ إذ لا نرى غايةً تغني البحث من وراء ذَلِكَ؛ فكلّها اختلافاتٌ نابعةٌ من أغراضٍ داخليّةٍ نفسيّةٍ محدودة الغاية، مقصودة الهدف، عقّدت النَّحْو، وعمّقت الجدل، وذهبت بالنَّحْو إلى المكانِ الَّذِي لا يريد، وابتعدت به عن السّبب الَّذِي وضع من أجله.

---

(١) المرجع السّابق، ص١١٩.

(٢) الحموز، د.عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٢٢.

ثَالِثَاً: الإِجْمَاعُ، وَاسْتِصْحَابُ الحَالِ:

آثرتُ ألاّ أتحدّثَ عن الإجماع واستصحاب الحال في قسمي هَذَا المبحث السّابقين، وهما: «تأصيل القاعدة النَّحْوِيّة»، و«التحوّل عن الأصل»؛ لكثرة الجدال الَّذِي جرى حولهما من قِبَلِ عُلَمَاء النَّحْو واللُّغَة، بين مؤيِّدٍ لهما ومعارضٍ، وبين آخذٍ بهما ومنكر.

أ- الإِجْمَاعُ:

والمقصود بالإجماع أوضحَهُ ابن جنّي بقوله: «اِعْلَمْ أَنَّ إجماعَ أهل البلدين[1] إِنَّمَا يكون حُجّةً، إِذَا أعطاكَ خصمُكَ يدَهُ ألاّ يخالفَ المنصوصَ والمقيسَ من النُّصُوص، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يعطِ يدَهُ بِذَلِكَ، فلا يكون إجماعهم حجّةً عليه»[2]، وهَذَا ما أقرّه السِّيُوطِيّ[3] عندما نقل هَذَا القول عن ابن جنّيّ.

وقد ميّز العُلَمَاء بين الإجماع عند الفُقَهَاء، والإجماع عند النَّحْوِيِّيْنَ؛ فالأَوَّل يُعَدُّ أصلاً من أصول التّشريع الإسلاميّ بعد القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وقبل القياس[4]؛ فهو عندهم: «اتّفاق مجتهدي أمّةِ محمّد ﷺ، بعد وفاته في عصرٍ من العصور على حكمٍ شرعيٍّ اجتهاديٍّ»[5]؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الإجماع في الفقه ملْزمٌ للفُقَهَاء، مع اختلاف أنظارهم، وتباين بيئاتهم، وتفاوت استعداداتهم، وقدراتهم العلمِيَّة[6].

وأمّا الإجماع عند النَّحْوِيِّيْنَ ففيهِ اختلافٌ بينهم، فهناك من يعدُّهُ ملزماً؛ أي أصلاً من

---

(١) ويقصد النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ.

(٢) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٨٩.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ص٨٨.

(٤) الخنّ، د. مصطفى سعيد، الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلاميّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٨٤.

(٥) شلبي، محمّد مصطفى، أصول الفقه الإسلاميّ، ج١، ط٣، دار النّهضة العَرَبِيَّة بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص١٥١.

(٦) الزّحيليّ، د. وهبة، أصول الفقه، ط١، منشورات كلّيّة الدَّعْوَة، طرابلس، ١٤٠٠هـ-١٩٩٠م، ص٤٨.

أصول النَّحْو، يقول السِّيُوطِيّ: «إجماع النُّحَاة على الأمور اللُّغَوِيَّة مُعْتَبَرٌ، خلافاً لمن تردّدَ فيه، وخَرقُهُ ممنوعٌ»[1]، وَكَذَلِكَ جعل السِّيُوطِيّ الإجماع من أدلّة النَّحْو كالفقه، بقوله: «وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بُدَّ له من مستندٍ من السَّمَاع كما هي في الفقه كَذَلِكَ»[2]، ونراه ينقل قول ابن الخشّاب[3]: «مخالفة المتقدّمين لا تجوز»[4]، ويقول أبو البقاء: «وخلاف الإجماع مردود»[5]، ويعدُّ الفَرَّاء الإجماع أصلاً من أصوله الَّتِي يبني عليها مسائله النَّحْوِيّة[6]، وهكذا فقد عدّ بعضُ المتأخّرين من النَّحْوِيِّيْنَ الخروج على هَذَا الإجماع عيباً، وإِنْ كانوا يعتقدون أَنَّهُ لَمْ يوثَّق بصورةٍ واضحةٍ عند النَّحْوِيِّيْنَ الأوائل.

ولعلّنا نلتمس من أقوال المؤيّدين للإجماع أنفسِهم أَنَّ هناك من ضعَّف الاحتجاج به، ولم يعدَّهُ ذا أَهَمِّيَّة في الدِّراسة النَّحْوِيَّة، مثلما كان القياسُ والسَّمَاع؛ لذَلِكَ ما إِنْ وَجَدَ دليلاً في القياس أو السَّمَاع، مَنَعَ التّمسّكَ به.

ومن النَّحْوِيِّيْنَ منْ وقفَ موقفاً وَسَطاً بينَ المُؤَيِّدين والمُعارضين؛ فتارةً يستأنسُ به، ويسعى إليه، ويأخذ به، ويخرّج عليه؛ وأخرى يبتعدُ عنه، ولا يتقيّدُ به، ويُؤَوِّلُ وَيُخَرِّجُ حَتَّى يصلَ في تحليله إلى الوجه الَّذِي يرتضيه مذهبُهُ النَّحْوِيّ، ولعلّنا لحظنا ذَلِكَ بوضوحٍ في تعريف ابن جنّيّ السّالف الذّكر، الَّذِي علّله بقوله: «وذَلِكَ أَنَّهُ لم يَرِدْ ممّنْ يُطَاعُ أمرُه في قرآنٍ ولا سنّةٍ أنّهم لا يجتمعون على خطأ كما جاء النّصّ عن رسول الله ﷺ، من قوله: «أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَةٍ»[7]،

---

(١) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ص٨٩.

(٢) المصدر السّابق، ص٤.

(٣) هو أبو محمّد، عبد الله بن أحمد الخشّاب (-٥٦٧هـ)، نحْويٌّ، بغداديٌّ، وله رسالة نقد، فيها مقامات الحريريّ، وله «المرتجل». القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، ج٢، ط١، دار الفكر العربيّ - مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، القاهرة-بيروت، ١٩٨٦م، ص٩٩.

(٤) المصدر السّابق، ص٨٩.

(٥) الحلوانيّ، د. محمّد خير، أصول النَّحْو العربيّ، الأطلسيّ، الرّباط، ١٩٨٣م، ص١٢٨.

(٦) ديره، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٩٥.

(٧) «إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَةٍ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ اخْتِلافاً، فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ». ابن ماجة، محمّد بن يزيد

وإنَّما هو علمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراءِ هَذِهِ اللُّغَة، فكلُّ مَنْ فُرِقَ له عن علّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجةٍ[1]، كان خليلَ نفسِهِ، وأبا عمرو فكرِهِ»[2]، وعقّب الشَّاطِبيّ على هَذَا القول، بقوله: «فهو قول مردودٌ... بل نقطعُ بِأَنَّ الإجماعَ في كلِّ فنٍّ حجّةٌ شرعيَّةٌ»[3].

وإنّي لأتّفقُ مع الشَّاطِبيّ من ثلاثة جوانب:

الأوّل: أَنَّ ابن جنّيّ قد فَصَلَ في هَذَا القول بين علمي النَّحْو والفقه، مع أَنَّ كليهما نشأ لفهم الدّين، وتوجيه معاني القرآن، وخدمة الإنسان، فغايةُ كلٍّ من العِلْمَيْنِ نبيلةٌ شريفةٌ منذ نشأتها الأولى.

والثَّانِي: أَنَّهُ فَصَلَ عُلَمَاء النَّحْو عن أمّةِ النّبيّ ﷺ، بل فصل كلَّ عالمٍ كتَب في غير الشّريعةِ عن هَذِهِ الأمّةِ، فجعلَه خارجاً من قول النّبيّ ﷺ: «أمّتي لا تجتمع على ضلالة» وهَذَا مُحالٌ، وفيه بعدٌ وإجحافٌ بحقِّ الأمّةِ، وتأويلٌ للحديثِ على غير ما هو عليه.

والثَّالِث: أَنَّ معظمَ مَنْ كتب في النَّحْو من الأوائلِ كان إمّا صحابيّاً، وإمّا تابعيّاً، وإمّا فقيهاً، وإمّا مُقرِئاً، وإمّا مفسّراً، وهناك مَنْ كتب في العلمَينِ في آنٍ معاً، فكيف يكونُ تخريجُهُ لشاهدٍ فقهيٍّ معتمداً فيه على الإجماع هدايةً وهدىً فيشمله قول النّبيّ ﷺ، وفي المقابل يكون تخريجُهُ لشاهدٍ نحويٍّ معتمداً فيه على الإجماع محتملاً أَنْ يكون على ضلالةٍ فلا يشمله قول النّبيّ ﷺ.

ولم أتّفقْ مع ما ذهب إليه الشَّاطِبيّ بسبب رأيِ ابن جنّيّ ونظرتِهِ إلى الإجماع؛ لأَنَّني أعرضُ آراء العُلَمَاء دون أَنْ أميلَ لرأيٍ بعينه، وإنَّما كان ذَلِكَ بسبب التَّعلِيل الَّذِي علّله ابن جنّيّ لصحّة مذهبه.

القزوينيّ، سنن ابن ماجة، تحـ. محمّد فؤاد عبد الباقي، ج٢، دار الفكر، بيروت، د.ت، رقم (٣٩٥٠)، ص١٣٠٣.

(١) أي: بيِّنة واضحة.

(٢) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص١٨٩-١٩٠.

(٣) انظر حاشية المصدر السّابق، ج١، ص١٩٠.

وخلاصة الأمر أَنَّ الإجماع شكَّل ملمحاً مهمّاً من ملامح الاختلافِ بين العُلَمَاء، فاقتضى تعدُّداً في التَّحليل النَّحْوِيّ، فكثرتْ لأجله التَّأويلات، وزادت التَّخْرِيجات، وتشعّبت الآراء والأحكام.

ب- اِسْتِصْحَابُ الحَالِ:

واستصحاب الحال أحد المناهج الَّتِي اعتمدَها العربُ في درسهم اللُّغَوِيّ، وهو يتّفق مع الإجماع من جهةِ أَنَّهُ كان محطّ جدلٍ وحوارٍ كبيرين بين النَّحْوِيِّيْنَ، ويختلف عنه من جهةِ أَنَّهُ كان أَيْضَاً محطّ خلافٍ بين الفُقَهَاء أنفسِهم.

فالفُقَهَاء اختلفوا فيما بينهم في عدِّهِ أصلاً من الأصول الفقهيّة، أو مصدراً من مصادرِ التّشريعِ، شأنهُ عندهم شأنُ الاستحسانِ، والاستصلاحِ، والعرفِ، وقول الصّحابيِّ، وسدِّ الذّرائعِ، وغيرِها من الأدلّة الَّتِي أطلقوا عليها اسم «الأدلّة التّبعيّة» الَّتِي استدلّ بها بعضهم، وأعرضَ عن الاستدلالِ بها بعضٌ آخر[1]، وعرّفوه بقولهم: «الحكم ببقاء أمرٍ من الزَّمَن الحاضرِ، بناءً على ثبوته من الزَّمَن الماضي، ولم يُظَنَّ عدَمُهُ حَتَّى يقومَ الدّليلُ على تغييره؛ أو هو استدامة إثباتِ ما كان ثابتاً، أو نفيِ ما كان منفيّاً»[2].

وَكَذَلِكَ كان استصحاب الحالِ موضعَ اختلافٍ كبيرٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ من جهةِ عدِّهِ أصلاً من الأصول النَّحْوِيَّة، ويعرّفه ابن الأَنْبَارِيّ بقوله: «اِعْلَمْ أَنَّ استصحاب الحال من الأدلّة المعتبرةِ، والمراد به استصحاب حالِ الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء»[3]، إلاّ أَنَّ هناك أسماءً جَاءَت مبنيّةً خلافاً لهَذَا الأصل لمشابهتها الحروف من جهةٍ ما[4]، أو

---

(١) الخنّ، د. مصطفى سعيد، الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلاميّ، ص١٩٥.

(٢) شلبي، محمّد مصطفى، أصول الفقه الإسلاميّ، ج١، ص٣٣٧.

(٣) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، الإغراب في جدل الإعراب مع لمع الأدلّة، ص١٤١.

(٤) كالشّبه الوضعيّ: وهو أنْ يكونَ الاسمُ موضوعاً على حرفٍ، كـ«التاء» من «كتبْتُ»، أو على حرفينِ، كـ«نا» من «كتبْنا».

لتضمُّنها معنىً من معانيه[1]، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ هناك أفعالاً جَاءَت معربة خلافاً للأصل، لمضارعتها الاسم، كالفعل المضارع عند الجمهور، والفعل الأمر عند الكُوفِيِّيْنَ، فَمَنْ تَمَسَّكَ باستصحابِ الحالِ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ خرّجَ ذَلِكَ بقوله: «الأصل في الأسماء الإعراب، وإِنَّمَا يبنى مِنْهَا ما أشبه الحرف أو تضمّن معناه؛ وهَذَا الاسم لم يشبه الحرف ولا تضمّن معناه، فكان باقياً على أصله في الإعراب»[2]، وكانَ مِنْ ذَلِكَ أَنِ اختلفَ النَّحْوِيُّونَ في الاستدلالِ به، أو الإعراض عن ذَلِكَ.

وَمِنْ مَلاَمِحِ ذَلِكَ الاختلاف ما نراه من أقسامِ الأصول النَّحْوِيَّة الَّتِي ذهب إليها ابن جنّيّ، واعتدّها ثلاثةً، وهي: «السَّمَاع، والإجماع، والقياس»، والَّتِي ذهب إليها ابن الأَنْبَارِيّ، واعتدّها ثلاثةً أيضاً، إلاَّ أَنَّهُ أَسْقَطَ «الإِجْمَاعَ»، وَزَادَ «الإِسْتِصْحَابَ»، لِتَكُونَ: «السَّمَاعَ، وَالقِيَاسَ، وَاستصحابَ الحَالِ»، إِلَى أَنْ جَاءَ السُّيُوطِيّ، وَاعتدَّ بهما معاً، جَاعِلاً أُصُولَ النَّحْوِ أَرْبَعَةً: «السَّمَاع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب».

وَهَذَا التَّضَارُبُ فِي الأَقْوَالِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ خيرُ دليلٍ على ما أحدثه استصحاب الحال من خلافٍ في التَّحليل اللُّغَوِيّ، اقتضى معه اللّجوء إلى التَّأْوِيل والتَّقْدِيْر فكثر الأخذ والرّدّ، وطال الجدال، حَتَّى إنّنا لنرى في أقوال ابن الأَنْبَارِيّ نفسِهِ تضارباً حول هَذَا الموضوع، فتارةً يعدُّهُ أصلاً من أصولِ النَّحْو، ويدافعُ عنه بشدّة، ومن ذَلِكَ قوله: «وَمَنْ تمسَّكَ بالأصلِ خَرَجَ عَنْ

والشّبه الافتقاريّ المُلازِم: وهو أنْ يحتاج إلى ما بعده احتياجاً دائماً، ليتمِّمَ معناه، وذَلِكَ كالأسماء الموصولة، وبعض الظّروف المُلازِمة للإضافة إلى الجملة.

والشّبه الاستعماليّ: وَمِنْهُ ما يشبه الحرفَ العامل في الاستعمال، كأسماء الأفعال الَّتِي تعمل مؤثِّرةً غيرَ متأثِّرةٍ؛ لأَنَّهَا تعمل عملَ الأفعال؛ وَمِنْهُ ما يشبه الحرفَ العاطل (غير العامل) في الاستعمال، من حَيْثُ إنّه مِثْلُهُ لا يؤثِّرُ ولا يتأثَّر، كأسماء الأصوات؛ فهي كحرفَي الاستفهام، وحروفِ التنبيه، والتّحضيض، وغيرِها مِنْ الحروف العواطل، لا تعمل في غيرِها، ولا يعمل غيرُها فيها. الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، ج٢، ص٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧..

(١) ويُسَمَّى الشّبهَ المعنويَّ: وهو أنْ يشبهَ الاسمُ الحرفَ في معناه؛ وهو قسمانِ: أحدهما ما أشبهَ حرفاً موجوداً، كأسماء الشّرط، وأسماء الاستفهام؛ والآخر ما أشبهَ حرفاً غيرَ موجودٍ، حقّه أنْ يوضعَ، فلم يُوضعْ، كأسماء الإشارة. الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، ج٢، ص٢٠٦.

(٢) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، الإغراب في جدل الإعراب مع لمع الأدلّة، ص١٤١.

عُهْدَةِ المطالبةِ بالدّليلِ، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقرَ إلى إقامةِ الدّليل؛ لعدولِهِ عن الأصلِ، واستصحابُ الحالِ أحدُ الأدلّةِ المُعْتَبرة»[1]، وتارةً أخرى يعدّه ضعيفاً، بل من أضعف الأدلّة، بقوله: «وهَذَا تَمَسُّكٌ بِاسْتِصْحَابِ الحالِ، وهو مِنْ أضعفِ الأدلَّةِ»[2].

وخلاصة الأمرِ أَنَّهُ بالرّغم من ضعف هَذَا الأصل من أصول النَّحْو، عند النَّحْوِيِّيْنَ عَامَّة، إلاَّ أَنَّهُ يكثُرُ العملُ به، وخصوصاً إِذَا لم يقم دليلٌ قويٌّ على تغيير الأصل، أو وجدت بعض الشَّوَاهِد الَّتِي لم تصل إلى حدِّ الاطّرادِ لِيُقَاسَ عليها[3].

وبعد الاستقراءِ لبعض النّماذج على مسائل الخلافِ بين البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ نرى أَنَّ البَصْرِيِّيْنَ هم أكثر عملاً بمنهج استصحاب الأصل؛ لأَنَّهُمْ أَقَلُّ جرأةً في اقتحام الحدود اللُّغَوِيَّة، والتّوسّع في تأويل الشّاهد، بل كانوا لا يتحرّجون من ردِّ أيِّ قولٍ لا يقفونَ فيه على علّةٍ تقنعُهم، ولا يتكلّفون في تأويله - بعكس أصحابِ المدرسة الكُوفِيَّة - وَبِذَلِكَ أحكموا قواعد النَّحْو، وضبطوها ضبطاً دقيقاً، بِحَيْثُ أصبح علماً واضحَ المعالمِ بين الحدود والفصول، وجعلهم ذَلِكَ يرفضون ما شذَّ عن قواعدهم ومقاييسهم بسببٍ طَبَعِيّ؛ وهو ما ينبغي للقواعدِ في العلوم من اطِّرادها، وبسط سلطانها على الجزئيّات المختلفةِ المتدرّجةِ فيها، ولم يقفوا عند حدّ الرفضِ أحياناً، إذ وصفوا بعضَ ما شذَّ على قواعدِهم ممّا جرى على ألسنةِ بعض العرب بِأَنَّهُ غلطٌ ولحنٌ.

وفي الوقتِ نفسِهِ وَقَفَ الكُوفِيُّونَ من ذَلِكَ الاقتصاد في الدَّرس النَّحْوِيّ الَّذِي سعى إليه البَصْرِيُّونَ موقفاً مخالفاً، إذ اعتدّوا بأقوالِ المحتضرينَ من العربِ وأشعارهم، كما اعتدّوا بالأشعار والأقوال الشَّاذّةِ الَّتِي سمعوها على ألسنةِ الفصحاءِ، إلى أَنْ أَدَّى كثرة الشّواذ لديهم إلى قلّة استصحاب حال الأصل؛ لأَنَّ تحديد الأصلِ لديهم مضطرب أصلاً، فهم لم يجمعوا الجزئيّات في كلّيّاتٍ وأصولٍ معيّنةٍ يسهلُ الإحاطة بها كالبَصْرِيِّيْنَ.

---

(١) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص٢٤٥.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص٩٢.

(٣) ديره، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٩٦.

ومن الشَّوَاهِد الَّتِي ذكرها أبو البقاء في كتابه: «مسائلٌ خلافيّةٌ في النّحو» ذهاب الكُوفِيِّيْنَ إلى أَنَّ «الأمرَ» معربٌ، واحتجّوا بِأَنَّهُ معربٌ بالجزم، كما لو كان فيه حرف المضارعة، كقولك: «لتضربْ يا زيدُ»[1]. وردَّ عليهم أبو البقاء ذَلِكَ مستصحباً حال الأصل، بقوله: «أَمَّا الأَصْلُ، فَلأَنَّهُ لا يحتملُ معانيَ يفرّقُ الإعرابُ بينها»[2].

ومن الشَّوَاهِد الَّتِي ذكرها ابن الأَنْبَارِيّ في كتابه: «الإنصاف في مسائل الخلاف»، ذهاب الكُوفِيِّيْنَ إِلى أَنَّ الظَّرْف يرفعُ الاسم إِذَا تقدّمَ عليه، وذَلِكَ نحو: «أَمَامَكَ زيدٌ»، و«في الدّارِ عمرٌو»، واحتجّوا بِأَنَّ تقديرَ العبارةِ: «حلَّ أمامك زيدٌ»، و«حلَّ في الدَّارِ عمرٌو»، «فَحَذَفَ الفعلَ واكتفى بالظَّرْف منه، وهو غير مطلوب، فارتفعَ الاسم به كما يرتفع بالفعل»[3]، وردّ البَصْرِيُّونَ عليهم ذَلِكَ بِأَنَّ الأصل في الاسم «إذا تعرّى من العواملِ اللّفظيّةِ أَنْ يرتفع بالابتداء»[4]، مستصحبين حال الأصل في احتجاجهم هَذَا.

والأمثلة على ذَلِكَ كثيرةٌ جدّاً في كتب النَّحْوِيِّيْنَ، والمقام لا يتّسع لاستعراضِ المزيد منها، وَمِمَّا دار من نقاشاتٍ حولها، وأحسنُ ما قيل في الإجماع واستصحاب الحال أنّهما أصلانِ من الأصولِ النَّحْوِيَّة، إِلاَّ أَنَّهُمَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا نصيبٌ من الاستشهاد كما كان لغيرهما، ولم يرقيا إلى مستوى القياس والسَّمَاع.

وَمِمَّا تقدّمَ عرضُهُ، نُدْرِكُ أَنَّ دراسة أسباب اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ في التَّحلِيل النَّحْوِيّ، ومعرفة أنواعه، وضوابطه، ومقيسه، وشاذّه، وضعيفه، وغير ذَلِكَ، من الأمور الضّروريّة الَّتِي لا غنى عنها لكلِّ من قادَهُ بحثُهُ إلى تدبّر معاني القرآن الكريم، وتفسير آياته، والوقوفِ على أغراضه

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، مسائل خلافيّة في النَّحْو، تحـ. د. محمّد خير الحلوانيّ، منشورات مكتبة الشّهباء، حلب، د.ت، ص١٢٦.

(٢) المصدر السّابق، ص١٢٥.

(٣) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص٤٤.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص٤٥.

وأحكامه، من أجل معرفةِ كَيْفِيَّة التّعامل مع كتبِ التّفسير، وإدراك كَيْفِيَّة التّمييز بين الاختلافِ المحمود، وبينَ الاختلافِ المذموم؛ فيهتدي بفكره، وتحصيله العلميّ، ونبوغه الفكريّ إلى تمييز الرّأي الأصوب من الرّأي المصيب، أو الرّأي الأحسن من الرّأي الحسن، أو الرّأي الأقوى من الرّأي القويّ، أو الرّأي الأصحّ من الرأي الصحيح، أو الرأي الجيّد من الرّأي الضّعيف، أو الرّأي المقبول من الرّأي المردود، أو الرّأي المطّرد من الرّأي الشّاذّ وهكذا.

وأرى من الواجبِ عليّ ذكرُهُ في هَذَا المقام، أَنَّ الأسباب الَّتِي ذكرتُها، والأمثلة الَّتِي أوردتُها، إِنَّمَا هي على سبيل البيان والإيضاح، وليسَ على سبيلِ الحصرِ والاستقصاءِ، من أجلِ أَنْ نتعرّفَ من ورائها على طبيعة هَذَا الاختلاف، وحدوده، وغاياته، ومعالمه.

كَمَا لاَ بُدَّ أَنْ أُشِيْرَ إِلَى أَنَّ الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ لم يكن جماعيّاً فحسب، بل كان في كثيرٍ من مظاهرِهِ فرديّاً؛ فلم يتّفق أعلامُ المدرسةِ جَمِيعُهُمْ أمام منهج المدرسة الأخرى، وَرُبَّمَا وَجَدْنا مَنْ ينضمّ إلى رأيِ مدرسةٍ غيرِ مدرستِهِ[1]؛ فهَذَا الكِسَائِيّ يوافق البَصْرِيِّيْنَ في أَنَّ: «نِعْمَ، وبِئْسَ» فعلان ماضيان، في حين أَنَّ الكُوفِيِّيْنَ يعدّونَهُما اِسْمَيْنِ[2]، ويتّفق الكِسَائِيّ مع الكُوفِيِّيْنَ على أَنَّ الفعل المضارع مرفوع بالزّوائد في أوّله، ويخالفهم الفَرَّاء بِأَنَّ رفع الفعل المضارع كان لسلامته من النّواصب والجوازم[3]، وَكَذَلِكَ يرى الكُوفِيُّونَ جواز تقديم خبر «ما زال وأخواتها» عليها، أمّا الفَرَّاء فيتّفق مع البَصْرِيِّيْنَ على أَنَّهُ لا يجوز[4]، وما أوردناهُ أَيْضَاً مِنْ خروجِ الأَخْفَش الأوسطِ في اجتهاداتهِ على كثيرٍ مِنْ أُصولِ مدرستِهِ البَصْرِيَّة.

---

(١) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٤.

(٢) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص٨١.

(٣) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، أسرار العَرَبِيَّة، تحـ. بركات يوسف هبّود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت – لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٢٩.

(٤) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١٢٦.

وخلاف الكِسَائِيّ للكُوفِيِّيْنَ، أو موافقة الفَرَّاء للبَصْرِيِّيْنَ والأَخْفَش للكُوفِيِّيْنَ هَهُنَا، لا يعدّ طعناً في منهج المدرسة الكُوفِيَّة أو البَصْرِيَّة؛ وإِنَّمَا هَذَا دليلٌ على أَنَّ الخلاف النَّحْوِيّ كان في أغلبه مردُّهُ الاجتهاد والرّأي، لا الاتّفاق والتّعصب[1].

ثُمَّ أخذ الخلاف النَّحْوِيّ أبعاداً أخرى - يعود بعضها للموقع الجغرافيّ، أو للوضع السّياسيّ، أو للعصبيَّة القبليَّة، أو لمنهجيَّة البحث، أو لعامل الزَّمَن - عندما أصبح التَّأليف في مسائل الخلاف يضمّ كتباً طرحت مسائل اختلف فيها النَّحْوِيُّونَ فُرَادَى، وَعَلَى مستوى المدرسة[2].

وَإِذَا ما تتبّعنا ذَلِكَ، نجد أَنَّ أوّل مَنْ ألّف كتاباً في موضوع الخلاف أحمد بن يحيى ثَعْلَب، وعنوانه «اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ»[3]؛ ثُمَّ ابن كيسان، في كتابه «المسائل على مذهب النَّحْوِيِّيْنَ فيما اختلف فيه البَصْرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ»[4]، وقيل: إِنَّهُ ردَّ فيه على كتاب ثَعْلَب[5]؛ ثُمَّ أبو جعفر النَّحَّاس، في كتابه «المقنع في اختلاف البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ»[6]، وقيل: إِنَّهُ ردّ فيه، أيضاً، على كتاب ثَعْلَب؛ ثُمَّ ابن درستويه[7]، في كتابه «الرّدّ على ثَعْلَب في اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ»[8]؛ ثُمَّ عبيدُ الله الأزديّ[9] النَّحْوِيّ، في كتابه «الاختلاف»[10]؛ ثُمَّ الزُّبَيْدِيّ، في كتابه: «ائتلاف النّصرة في اختلاف

---

(١) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٤-٣١٥.

(٢) المرجع السّابق، ص٣٠٧-٣١٥.

(٣) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص٩٢.

(٤) المرجع السّابق، ص٩٢.

(٥) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٥.

(٦) الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٢٢٨.

(٧) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٥.

(٨) القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج٢، ص١١٤.

(٩) هو عُبيد الله بن محمّد بن جعفر الأزديّ، أبو القاسم النَّحْوِيّ (-٣٤٨هـ)، روى عن ابن قُتَيْبَة، وابن أبي الدّنيا، وروى عنه ابن زكريَّاء، وغيره، له كتاب: «الاختلاف»، و«النُّطق». السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٢٣.

(١٠) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص١٢٣.

نحاة الكوفة والبصرة»[1]؛ ثُمَّ الرُّمَّانِيّ، وله كتابان أحدُهما عامّ، وهو «الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ»، والآخرُ خاصٌّ، وهو «الخلاف بين سِيْبَوَيْهِ والمُبَرِّد»[2]؛ ثُمَّ ابن فَارِس، في كتابه «كفاية المتعلّمين في اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ»[3]؛ ثُمَّ أبو البَرَكَات الأَنْبَارِيّ، في كتابه المشهور «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البَصْرِيِّيْنَ، والكُوفِيِّيْنَ»، وتذكرُ بعضُ المراجعِ أَنَّ له كتاباً آخرَ في الخلاف النَّحْوِيّ، اسمه «الواسط»[4]؛ ثُمَّ أبو البقاء العُكْبَرِيّ في كتابيه «مسائل خلافيّة في النّحْو»[5]، و«التّبيين عن مذاهب النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ»[6]، وقد ذكر السُّيُوطِيّ له كتاباً ثالثاً في الخلاف، اسمه: «التّعليق في الخلاف»[7]؛ ثُمَّ ابن إياز، في كتابه: «الإسعاف في الخلاف»[8].

ومن المُحْدَثِيْنَ الدُّكْتُور محمّد خير الحلوانيّ، في كتابه «الخلاف النَّحْوِيّ بين البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ»[9]، والدُّكْتُور السّيّد رزق الطّويل، في كتابه «الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ»[10].

وَبَعْدَ هَذَا العرضِ لأهمّ الكتب الَّتِي تناولتِ الخلافَ النَّحْوِيّ، نلحظ أَنَّ كلاً من البصرة والكوفة:

تتّفقانِ في كونهما مركزَ النّشاط العلميّ والأدبيّ في العراق؛ لأَنَّ أغلب العلوم الَّتِي نشأت بسبب القرآن الكريم والحديث الشّريف كان موطنها الأَوَّل البصرة والكوفة.

غير أَنَّ تِلْكَ المَدِيْنَتَيْنِ لم تكونا مُتَّفِقَتَيْنِ في وجهاتِ النّظرِ؛ حَيْثُ كانت أساليب معالجة

---

(١) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص٣١٦.

(٢) القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج٢، ص٢٩٥.

(٣) الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص٨٤.

(٤) ابن الشَّجرِيّ، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشَّجرِيّة، ج٢، ص١٤٨.

(٥) وحقّقه الدُّكْتُور محمّد خير الحلوانيّ، وطبعته مكتبة الشّهباء، في حلب.

(٦) وحقّقه الدُّكْتُور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، وطبعته دار الغرب الإسلاميّ، في بيروت، سنة ١٩٨٦م.

(٧) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٣٦.

(٨) المصدر السّابق، ج١، ص٥١٣.

(٩) نشرته دار الأصمعيّ، في حلب.

(١٠) الطّويل، د. السيّد رزق، الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، الفيصليّة، مكّة المُكرّمة، ١٩٨٤م.

الكثير من الموضوعات والقضايا تتّسم بصبغةٍ خَاصَّة، تتميّز بها هَذِهِ المدينة عن تِلْكَ، فكان ذَلِكَ من العوامل الَّتِي هيّأتْ لنشوءِ الخلافِ، ومن الإرهاصات الَّتِي ساعدتْ على نموِّهِ وتغذيتِهِ؛ فانتهتْ إلى اختلافِ رجال الكوفة عن رجال البصرة في طرق البحث العلميّ، وطرق استنباطه، وسماعه، وقياسه، وتعليله؛ فكان الاعتداد بالمسموع والأخذ بالقياس أهمّ ما ميّز بين البلدين، ثُمّ تباعدت شقّة الخلاف، وأصبح لكلّ مدرسةٍ منهجٌ تسير عليه، وقد أوضحناهُ في مكانه.

ثُمَّ نشأتِ المدرسةُ البَغْدَادِيَّة، واتّبعت نهجاً جديداً في دراستها ومصنّفاتها النَّحْوِيَّة، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البَصْرِيَّة والكُوفِيَّة، وكان مِنْ هَذَا الجيل من النَّحْوِيِّيْنَ – كما مرَّ بنا – مَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء الكُوفِيَّة، ومَنْ يغلب عليه الميل إلى الآراء البَصْرِيَّة[1]، ممّا عمّق دائرة الخلاف النَّحْوِيّ.

ولا نكاد نمضي في عصر بني أميّة في الأندلس، حَتَّى تنشأ طبقةٌ كبيرةٌ من المؤدّبين الَّذِيْنَ كانوا يعلّمون الشّبابَ في قرطبةَ وغيرها من الحواضر الأَنْدَلُسِيَّة مبادئَ العَرَبِيَّة؛ يدفعهم إلى ذَلِكَ حفاظُهم على القرآن الكريم، وسلامة لغته وتلاوته[2].

ثُمَّ أخذت دراسةُ النَّحْو تزدهر في الأندلس، منذ عصر ملوك الطّوائف، لتتشكّل المدرسة الأَنْدَلُسِيَّة، الَّتِي يقوم منهجُها على الاختيار من آراء النَّحْوِيِّيْنَ السّابقين، من بَصْرِيِّيْنَ وكُوفِيِّيْنَ وبَغْدَادِيِّيْنَ[3]، ممّا ساعد على توسيع دائرة الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، وخصوصاً في ضوء الاجتهادات الَّتِي تضيفها كلُّ مدرسةٍ على حدة.

ثُمّ كان من الطَّبَعِيّ أَنْ تنشطَ دراساتُ النَّحْوِ في مِصْرَ مبكّرةً، مع العناية بضبط القرآن الكريم وقِرَاءَاته، ممّا دفع إلى نشوء طبقة من المؤدّبين على غرار ما حدث في الأندلس؛ لتتشكّل المدرسة المَصْرِيَّة، الَّتِي يقوم منهجها على جميع ما سبقها من مذاهب ومدارس نَحْوِيَّة، مبثوثة آراؤها في مصنّفاتها مع مناقشتها، وبيان الضعيف مِنْهَا والسّديد، ممّا أدّى إلى تشعّب الآراء،

---

(١) ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ص٢٤٥.

(٢) المرجع السّابق،ص٢٨٨.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٩٢.

وتعدّد الأحكام، وتعمّق الخلاف، وخصوصاً عند إثارة كلّ مدرسةٍ ما لا يُحصى مِنَ الخواطر والآراء فيما يناقشه نَحْوِيُّوهَا، وما يعرضونه، وما ينتج عنه من تنوُّعٍ في المعاني، وتعدُّدٍ في الدَّلالات في قراءة النَّصِّ الواحد.

ولمّا كان هَذَا البحث يعتمد في فهم المعاني الَّتِي يشتملُ عليها الحرف القرآنيّ، أو المفردة القُرْآنِيَّة، أو العبارة، أو السِّياق، أو الآية القُرْآنِيَّة، وينطلق في إدراك دلالاتها جميعاً، من الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ عمليّة التَّحليل النَّحْوِيّ كان من المفيد أَنْ نذكر بعضاً من المصطلحات النَّحْوِيَّة الَّتِي اختصّت بها كلّ مدرسةٍ من المدرستين الكبيرتين واختلفت فيها عن الأخرى؛ لأَنَّهُ كُتِب لأكثر مصطلحات النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ الَّذِيوع والانتشار، على حين يلفُّ الغموض كثيراً من مصطلحات الكُوفِيِّيْنَ؛ حَتَّى إِذَا وقفنا في هَذَا البحث على شيءٍ من ذَلِكَ في ضوء تأويلات النَّحْوِيِّيْنَ وتخريجاتهم النَّحْوِيَّة، استطاع النّاظر فيها معرفتَهُ، وفهمَه على وجهه، وسأنقُلُ مِنْهَا ما اختاره الدُّكْتُور عبد الكريم بكّار، في كتابه «الصّفوة من القواعد الإعرابيَّة» بحرفيّته[1]:

«- يطلق النَّحْوِيُّونَ على «التّمييز» أسماءً أخرى، هي: «التّبيين، والتَّفسير، والمميّز، والمبيّن، والمفسِّر».

- يسمّي الكِسَائِيّ ظروف المكان والزَّمَان «صفات»، ويسمّها الفَرَّاء وأصحابه «محلاً».

- انقسام المفعول إلى «مفعول به، وله، ومعه، وفيه، ومفعول مطلق» هو اصطلاح البَصْرِيِّيْنَ؛ أمّا الكُوفِيُّونَ، فَيَرَوْنَ أَنَّ الفعلَ لهُ مفعولٌ واحدٌ، وهو المفعول به، أمّا باقي المفعولات فيجعلونها مشبهاتٍ للمفعول به.

- البدل اصطلاحُ البَصْرِيِّيْنَ، أمّا الكُوفِيُّونَ فذُكر عنهم أنّهم يسمّونه بالتّرجمة والتّبيين، وقيل يسمّونه تكراراً.

- «المفعول لأجله، ومن أجله، وله» هو الاصطلاح الشّائع، وأطلق عليه الفَرَّاء اسم «التَّفسير» في معانيه.

---

(١) بكّار، د. عبد الكريم، الصّفوة من القواعد الإعرابيَّة، ص١٢-١٤.

- يطلق الكُوفِيُّونَ على الضّمير اسم الكناية والمكنّي.

- ضمير الفصل الَّذِي يؤتى به للدّلالة على أَنَّ ما بعده خبرٌ لا صفة، في نحو: «زيدٌ هو المجتهدُ»، يسمّيه الكُوفِيُّونَ: «عماداً».

- «لا» النّافية للجنس، يسمّيها الكُوفِيُّونَ «لا» التّبرئة.

- «نائب الفاعل» يُسمّى عند بعض النَّحْوِيِّيْنَ المفعول الَّذِي لم يُسمَّ فاعلُهُ، وسمّاه سِيْبَوَيْهِ بـ «المفعول الَّذِي لم يعتدّ إليه فعل فاعل».

- «حروف الجرّ» يسمّيها الكُوفِيُّونَ «حروف الإضافة»؛ لأَنَّهَا تضيف الفعل إلى الاسم؛ أي: توصله إليه، وتربطه به، ويسمّونها كَذَلِكَ «حروف الصِّفَات»؛ لأَنَّهَا تحدث صفة في الاسم، وقيل: لأَنَّهَا تقع صفاتٍ لما قبلها من النّكرات.

- تُسمّى «حروف الزّيادة» تارّةً «بحروف الإلغاء»، والكُوفِيُّونَ يطلقون عليها اسم «الصّلة والحشو»».

وَأَخِيْرَاً، وَبَعْدَ أَنْ عَرَضْنَا أَسْبَابَ الخِلاَفِ والتَّعَدُّد بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، على اختلاف مدارسهم ومؤلّفاتهم، في استنباط قواعدهم المبنيّة على التَّحلِيلات النَّحْوِيَّة في ضوء التَّأوِيلات القُرْآنِيَّة عرضاً وصفيّاً، دون التّعرض إلى الفروق المعنويّة بين هَذِهِ الاختلافات، نتحدّث في فصول البحث اللاَّحِقة عن المعاني المتمخّضة عن ذَلِكَ الاختلاف، مِنْ حَيْثُ القوّةُ أو الضّعفُ، أو مِنْ حَيْثُ التَّنَوُّع والتّفرّعُ، أو مِنْ حَيْثُ التَّعَدُّد والتّغايرُ.

الفَصْلُ الثانِي:

«أَثَرُ تَعَدُّدِ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ، فِي خِدْمَةِ المَعْنَى الدِّيْنِيِّ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ»

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

دَوْرُ النَّحْوِ، وَمَكَانَتُهُ فِي فَهْمِ التَّرْكِيْبِ القُرْآنِيِّ وَاسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهِ، بوَصْفِهِ أَعْلَى مَا فِي العَرَبِيَّةِ مِنْ بَيَانٍ

المَبْحَثُ الثَّانِي

دَوْرُ الاِخْتِلَافَاتِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

دَوْرُ النَّحْوِ وَمَكَانَتُهُ فِي فَهْمِ التَّرْكِيْبِ القُرْآنِيّ وَاسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهِ؛ بِوَصْفِهِ أَعْلَى مَا فِي العَرَبِيَّةِ مِنْ بَيَانٍ:

يُقْصَدُ مِنَ الدّوْرِ النَّحْوِيّ الخاصِّ بالعلومِ الشَّرعِيَّة هَهُنَا، أَنْ يكونَ منطلقاً لدراسة القواعد اللُّغَوِيَّة في الإفصاح عن معاني العديد من آي الذّكر الحكيم، باشتماله على القضايا الدَّلالِيَّة والصَّوْتِيَّة والنّظميّة والأسلوبيّة والاصطلاحيّة والفكريّة، الَّتِي تتعلّق بِاللُّغَة وأَوْجُه استخدامها، والنّصّ ومحاولة استيعاب رسالته، وما يندرج في ذَلِكَ من المسائل الفقهيّة والعقديّة المستنبطةِ من الآيات القُرْآنِيَّة، والمبنيّةِ على القضايا النَّحْوِيَّة، والدَّلالات اللُّغَوِيَّة المستفادة من المفردات والتَّرَاكِيب والأدوات والصّيغ وقواعد الاستنباط والاستدلال من الخطاب[1].

وقد حصر ابن رشد القُرْطُبِيّ[2] الأسبابَ المؤدّيةَ إلى الاختلافِ بينَ الفُقَهَاء في تحديد معاني الألفاظ الَّتِي بنى عليها الأحكام في ستّةٍ، السّببُ الثَّالِثُ منها: «اختلافُ الإعرابِ»[3]؛ وذَلِكَ لأَهَمِّيَّتِهِ في التّمييز بين المعاني التَّركيبيّة.

وقد ذكر الغزاليّ أَنَّ أعظم علوم الاجتهاد تشتمل على ثلاثة فنونٍ: «الحديث، واللُّغَة، وأصول الفقه»[4].

---

(١) الغزاليّ، أبو حامد، المُستصفى من علم الأصول، ج١، ص٣٣٧.

(٢) هو محمّد بن أحمد، أبو الوليد (-٥٢٠هـ)، قاضي الجماعة في قرطبة، من أعيان المالكيّة، وهو جدّ ابن رشد الفيلسوف، وله تآليف منها: «المقدّمات الممهّدات»، و«البيان والتّحصيل». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٣١٦-٣١٧.

(٣) ابن رشد، محمّد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحـ. رضوان جامع رضوان، ج١، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١٣.

(٤) الغزاليّ، أبو حامد، المُستصفى من علم الأصول، ج٢، ص٣٥٣.

وكان الفَرَّاء يرى أَنَّ النّظر الصّحيح في اللُّغَة العَرَبيَّة يساعد على فهم أكثر العلوم، ويُروى أَنَّ أبا عُمَر الجرميّ[1]، مكث ثلاثين سنةً يُفتي النَّاس في الفقه من كتاب سِيبَوَيْهِ[2].

ومن ذَلِكَ كلّه يتّضح أَنَّ معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهيّة وبعض توجيهات الآيات القُرْآنيَّة قائمٌ على أساس نحْويّ، وقد أشار إلى ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيّ في قوله: «ويرون الكلامَ في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيّاً على علم الإعراب، والتّفاسيرَ مشحونةً بالرّوايات عن سِيبَوَيْهِ والأَخْفَش والكِسَائِيّ والفَرَّاء وغيرهم من النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، والاستظهار في مآخذ النُّصُوص بأقاويلهم، والتّشبّث بأهداب تأويلهم؛ وبهَذَا اللّسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم»[3].

ممّا يدعو للرجوع إلى اللُّغَة رجوعاً كلّيّاً في توجيه قصدِ الإنسان لإصدار الحكم الشّرعيّ على تصرّفه[4]، ويوضّح مدى التّلازم أو التّآخي بين علوم اللُّغَة العَرَبيَّة وعلوم الشّريعة الإسلاميَّة عَامَّة، وعلوم القرآن خَاصَّة، حَتَّى غدا كلُّ واحدٍ لا يتمّ إلاّ بالآخر، وهَذِهِ لحمةٌ أكّدها افتقار كلٍّ إلى الآخر؛ إذ لا يستطيعُ دارسُ علومِ القُرآنِ أَنْ يفيدَ مِنْهَا - كما ينبغي - إلاّ بعد درسِ العَرَبيَّة وعلومها المختلفة، في حين لو تخلّت علوم العَرَبيَّة عن القرآن أو نأتْ، لتحوّلت جُثَّةً هامدةً، ولفقدت روحها الفاعلة، وما فيها من مقوّماتٍ أسلوبيّةٍ وبيان ناصع.

والعلوم العَرَبيَّة: «هي العلوم الَّتِي يتوصّل بها إلى عصمة اللّسان والقلم عن الخطأ؛ وهي ثلاثةَ عشرَ علماً: الصّرف، والإعراب - ويجمعها اسم النَّحْو - والرّسم، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقَرْضُ الشّعرِ، والإنشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، ومتن اللُّغَة، وأهمّ هَذِهِ العلوم: الصّرف والإعراب»[5]؛ أي علم النَّحْو، وهو موضوع بحثنا.

---

(١) هو صالح بن إسحاق البَصْرِيّ (-٢٢٥هـ)، كان فقيهاً، عالماً بالنَّحْو واللُّغَة، مع الدّين والورع، سكن بغداد، من كتبه: «السّير»، و«غريب سِيبَوَيْهِ». السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٨.

(٢) الأسنويّ، جمال الدّين، الكوكب الدّرّيّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النَّحْوِيَّة، تحـ. د. عبد الرّزّاق السّعديّ، ط١، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميَّة، مصر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٩.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، المفصّل في علم العَرَبيَّة، ط٢، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص٣.

(٤) الأسنويّ، جمال الدّين، الكوكب الدّريّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النَّحْوِيَّة، ص١٠.

(٥) الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبيَّة، ج١، ص٩.

فقد رأى الزّركشيّ أَنَّ معرفة أحكام القرآن من جهة إفرادها وتركيبها تؤخذ من علم النَّحْو، يقول: «وَعَلَى النَّاظِرِ في كتابِ الله، الكاشفِ عن أسرارِهِ... أَنْ يفهمَ معنى ما يعربُهُ - مفرداً كان أو مركَّباً - قبل الإعراب؛ فإنَّه فرعُ المعنى»[1]، ويقول في مكانٍ آخر: «والإعراب يبيّن المعنى، وهو الَّذِي يميّز المعاني»[2]؛ لذَلِكَ فقد أفردَ الإعرابَ بالتّصنيف خلائقُ - كما قال السّيُوطِيّ - منهم: «مكّيّ وكتابه في «المشكل» خَاصَّة، والحوفيّ وهو أوضحها، وأبو البقاء العُكْبَرِيّ وهو أشهرها، والسَّمِيْن وهو أجلّها، على ما فيه من حشْوٍ وتطويلٍ، ولخّصه السّفاقسيّ[3] فحرّره، وتفسير أَبِي حَيَّان مشحونٌ بِذَلِكَ»[4]، وذكر الزّركشيّ منهم أيضاً: «كتاب المنتجب الهمذانيّ، وكتاب الزَّمَخْشَرِيّ، وابن عَطِيَّة»[5].

وَكَذَلِكَ، فَإِنَّ النُّصُوص اللُّغَوِيَّة تدلُّ على أنّ: «النَّحْوِيِّيْنَ العرب لم يكونوا يكتفون في حكمهم على اللُّغَة بصيغتها المكتوبة فقط، وإِنَّمَا كانوا يربطون بين الكلام المنطوق والكلام المكتوب، في إيضاح كثير من المسائل النَّحْوِيّة؛ فابن جنّي في «الخصائص» مثلاً، يستخدم التّشكيل الصّوتيّ في فهم بعض المعاني النَّحْوِيّة؛ والسّيُوطِيّ يذكر في كتاب «الاقتراح» أَنَّ النَّحْوَ بعضُهُ مسموعٌ مأخوذٌ من العرب، وبعضُهُ مستنبطٌ بالفكرِ والرّويّةِ، وبعضُهُ يُؤخذُ من صناعةٍ أخرى... صناعة الموسيقا»[6].

---

(١) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص٢١١.

(٣) هو عليّ بن مُحَمّد بن سليم النّوريّ، أبو الحسن السّفاقسيّ (-١١١٧هـ)، مُقرئ، مُحدِّث، مُتكلِّم، علَّمَ القِرَاءَات في القطر التّونسيّ، ومِنْ آثارِهِ: «غيث النّفع في القِرَاءَات السّبع». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٥٠٦.

(٤) السّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، ج٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٢٦٠.

(٥) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢١١.

(٦) النَّحَّاس، د. مصطفى، من قضايا اللُّغَة، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص٨.

وَمِنْ هُنَا، فإنّنا سنحاول في هَذَا الفصل، استكناهَ بعض الخلافات النَّحْوِيَّة في بعض الآيات القُرْآنِيَّة، ودراستها، وتحليل الكلامِ فيها، على اختلاف أَوْجُه النُّطْق فيهِ، أو شكله الكتابيّ الَّذِي وصلَ إلينا، القائمة على طريقة الكلام المكتوب، والكلام المنطوق، من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة من ورائها، يقول الدُّكْتُور شاهين: «فَإِذَا علمْنا أَنَّ قِرَاءَات القرآن هي الوثيقة التّاريخيّة الَّتِي نطمئنّ إليها في فقه اللُّغَة الفصحى من جميع نواحيها - الوثيقة الَّتِي تنتقل إلينا بالصّورة والصّوت معاً، يتوارثها القرّاء جيلاً بعد جيل - أدركنا أَهَمِّيَّة دراستها بطريقة علمِيَّة؛ إِذْ إِنَّ هَذِهِ القِرَاءَات - على اختلاف رواياتها - سجلٌّ دقيقٌ لِمَا كان يجري في كلام العرب، من تصرّفات صوتِيَّة ولغويّة»[1].

وَمِنْ ثَمَّ، فلم يكن مِنَ اللّائقِ أَنْ تعاملَ اللُّغَة، كما لو كانت ميتة، فتسجّل قواعدها وأحكامها بطريقة الكلام المكتوب فقط؛ إذ بات من الضروريّ إشراك الكلام المنطوق في تسجيل هَذِهِ الأحكام وتِلْكَ القواعد.

أ- العَلاَقَةُ بَيْنَ عِلْمِ النَّحْوِ وَعِلْمِ الصَّرْفِ:

ولا يفوتُنا - ونحنُ نتحدّثُ عن دور النَّحْو في فهم المعاني القُرْآنِيَّة - أَنْ نوضّحَ العلاقةَ بين الصّرْف والنّحْو؛ إِذْ إِنَّ كُلَّ كلمةٍ في الصّرف ذاتُ تأثير في المعاني النَّحْوِيَّة في التَّركيب؛ أي يترتّب على وجودها في داخل تركيب معيّنٍ، ظهورُ خواصّ نحويّة معيّنة في الجملة أو العبارة، يقول الدُّكْتُور عَبْدُه الرّاجحيّ: «فلقد فهمَ القُدَمَاء درسَ الصَّرْفِ فهماً صحيحاً، حين جعلوهُ مع النَّحْو عِلماً واحداً، أو حينَ أشار بعضُهم إلى ضرورةِ تعلُّمِهِ قبل النَّحْو، على ما قرّر ابن جنّيّ في شرحه على تصريف أبي عثمان... والَّذِي لا شكَّ فيه أَنَّ الصّرفَ لا غنى عنه في الدَّرس اللُّغَوِيّ، وفي الدَّرس العربيّ على وجه الخصوص»[2].

ولَعَلَّ الدُّكْتُور الرّاجحيّ قد قَصَدَ بِذَلِكَ رأيَ ابن جنّيّ الَّذِي قالَ فيه: «فالتّصريفُ إِنَّمَا هو

---

(١) شاهين، د. عبد الصّبور، أثر القِرَاءَات في الأصوات والنَّحْو العربيّ (أبو عمرو بن العلاء)، ط١، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م، ص٩.

(٢) الرّاجحيّ، د. عَبْدُه، التّطبيق الصّرفيّ، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٥.

لمعرفةِ أنفُسِ الكلم الثَّابتة، والنَّحْو إنَّمَا هو لمعرفةِ أحوالِهِ المُتنقِّلة... وَإِذَا كانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فقد كانَ مِنَ الواجبِ على مَنْ أرادَ معرفةَ النَّحْو، أَنْ يبدأَ بمعرفةِ التّصريفِ؛ لأَنَّ معرفةَ ذاتِ الشيءِ الثَّابتة ينبغي أَنْ تكونَ أصلاً لمعرفةِ حالِهِ المُتَنقِّلة»[1].

والفَصْلُ بينَ عِلْمَي النَّحْو والصّرْف، إنَّمَا هو فصلٌ منهجيٌّ، نادى به المُتأخِّرونَ من النَّحْوِيِّيْنَ، يقول الدُّكْتُور سامي عوض، مُشيراً إلى ذَلِكَ: «وبعدَ أَنْ كانَ النَّحْو يشملُ الدِّراسة التَّركيبيّة والصَّرْفِيَّة، أصبحَ التَّصريفُ عِنْدَ المُتأخِّرينَ «قَسِيمَ النَّحْو، لا قِسْمَاً منه»، فَيُعَرَّفُ كلٌّ منهما بتعريفٍ يميِّزُهُ عَنْ قَسِيمِهِ»[2].

ومع ذَلِكَ لا يمكنُ أَنْ يقومَ علمُ النَّحْو بدراسةٍ ما أو بتحليلٍ ما لأحد العناصر التَّركيبيّة دونَ الاعتمادِ على علم الصَّرْفِ، بالرَّغمِ مِنْ هَذَا الفصل المنهجيّ بينهما، وهَذَا ما أوضحَهُ الدُّكْتُور محمّد خير الحلوانيّ في مُقَدِّمَة كتابه «الواضح في علم الصَّرف»، بقوله: «على أَنَّ علمَ النَّحْو لا يستطيعُ أَنْ يستغنيَ عنِ الدِّراسة الصَّرْفِيَّة؛ لأَنَّ العلاقةَ بينَ أجزاءِ التَّركيب تتأثَّرُ بشكلِ الصِّيغةِ، بل إنَّهَا لَتفسدُ أحياناً، حين نُبَدِّلُ صيغةً بأخرى؛ فمِنَ المُمكنِ أَنْ نقولَ مثلاً: «هَذَا عملٌ نبيلٌ شريفٌ»، ولكنْ لا نستطيع أَنْ نقولَ مثلاً: «هَذَا عملٌ نُبْلٌ شَرَفٌ»، ونحنُ نريدُ أَنْ نصفَ العملَ بالنُّبلِ والشَّرَفِ؛ لأَنَّ نظامَ العَرَبِيَّة يشترطُ أَنْ تكونَ الصِّفَة مُشتقَّةً مِنَ النَّاحيةِ الصَّرْفِيَّة، والأمثلةُ كثيرةٌ على الصِّلةِ بينَ العِلْمَينِ؛ وَمِنْ هَهُنَا لَمْ يكنْ للنُّحاةِ بدٌّ مِنْ أَنْ يستعينوا بعلمِ الصّرفِ في تحليلِ بعضِ العلاقاتِ النَّحْوِيَّة، فيذكروا مثلاً أَنَّ كلاً مِنَ الحالِ والصِّفَة، يغلبُ عليهما أَنْ يكونا مِنَ الأسماء المُشتقَّةِ الَّتِي يُحَدِّدُها علمُ الصَّرْفِ، وَأَنَّ الخبرَ قدْ يكونُ مُشْتَقَّاً، فيتحمّل الضّمير أو يستتر فيه، وقدْ يكون جامداً من دون ضمير مستتر، بل إنّ كثيراً مِنْ كتبِ النَّحْو، القديمةِ والحديثةِ، لَتمزجُ بينَ العِلْمَيْنِ، حينَ تتحدّثُ عن المُشتقّاتِ وعملِها»[3].

---

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المُنصف (شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازنيّ)، تحـ. إبْرَاهِيم مصطفى – عبد الله أمين، ج١، ط١، إدارة إحياء التُّراث القديم – مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م، ص٤-٥.

(٢) عوض، د. سامي، المَورد في علم الصّرْف، مطبوعات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص١٣.

(٣) الحلوانيّ، د. محمّد خير، الواضح في علم الصَّرْف، ط٤، دار المأمون، دمشق-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٥-٦.

ويقول الدُّكْتُور النَّحَّاس: «إذ النَّحْو - بمعناه الواسع - يشمل الصّرفَ الَّذِي يُعَدُّ خطوةً ممهّدةً له؛ وهما معاً، يشكّلان كلاً لا يتجزّأ، بل أصبح مصطلح النَّحْو، ومصطلح علم اللُّغَة الَّذِي يشمل الأصوات، والصّرف، والنَّحْو، والدَّلالَة، يستخدمانِ كمُصْطَلَحَيْنِ مُتَرَادِفَيْنِ»[1]، فالنَّحْو على حدِّ تعبيرِهِ أشكالٌ وبنىً، تحدّدُ المعاني الخَاصَّة بالبنية، وهنا يدخل علم الصّرف، بوصفه جزءاً من نظريّة النّظم[2].

وهَذَا ما سنعتمدهُ بالدِّراسة والتَّحليل لبعضِ آي القرآنِ الَّتِي سنقومُ بتدبّر معانيها، وفقَ توجيهاتِ النَّحْوِيِّيْنَ وتأويلاتهم وآرائهم المختلفة، في المبحث الثَّانِي من هَذَا الفصل، والفصلينِ الآخرين الثَّالِث والأخير؛ لأَنَّهُ بهَذَا المفهوم يبيّنُ أَهَمِّيَّة النَّحْو في الكشف عن المعنى الكامن وراء التَّركيب، مُشتمِلاً بِذَلِكَ على علم الصّرف، والأصوات، والدَّلالَة؛ لينهضَ بِذَلِكَ ما يُسمّى بمصطلح النَّحْو الَّذِي نسترشد بنوره للوصول إلى المراد من الأحكام والمعاني والتّوجيهات الَّتِي تعجُّ كَافَّة بين أسطر آيات كتاب الله الكريم، على اختلاف تراكيبها وسياقاتها وجملها وإيقاعاتها؛ فقد تدفع دلالة السِّياق القرآنيّ إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، اكتفاءً ببعضها الآخر، فيكون هناك: «مستويان للجملة؛ أحدهما: غير منطوق به، والثَّانِي منطوق به، وتخضع هَذِهِ المصطلحات لِمَا يُسمّى عند اللُّغَوِيِّيْنَ العرب بالأصل، أو الأصل المقدّر، وكلّها ظواهرُ تقوم في معظم جوانبها التَّفسيريّة على أساسٍ عقليٍّ»[3].

ب - مَفْهُومُ النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَفَائِدَتُهُ، وَغَايَتُهُ، عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ:

وفي ضوء ذَلِكَ كلّه باتَ من الضروريّ تحديدُ مفهومِ النَّحْو العربيِّ، وتحديدُ موضوعه، وغايته، وفائدته عند العُلَمَاء القدامى والمُحْدَثِيْنَ، وفيما يأتي بيانُ ذَلِكَ:

فهو عند سِيْبَوَيْهِ - كما يقول الدُّكْتُور عون -: «يقوم على النّظر في اللّفظ المفرد أو الكلمة،

---

(١) النَّحَّاس، د. مصطفى، من قضايا اللُّغَة، ص٩.

(٢) المرجع السّابق، ص٩.

(٣) المرجع نفسه، ص٩.

ثمّ النّظر في الجملة أو التّركيب اللُّغَوِيّ؛ وقد جمع قضايا النَّحْو مع قضايا الصّرف والأصوات، بجانب القضايا الأخرى المتعلّقة بالميادين اللُّغَوِيَّة والبلاغيّة»[1].

وقد عرّفه ابن جنّي بقوله: «هو انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العربِ في تصرّفه من إعرابٍ وغيره: كالتّثنيةِ، والجمعِ، والتّحقيرِ، والتّكسير، والإضافةِ، والنَّسبِ، والتَّركيب، وغيرِ ذَلِكَ؛ ليلحقَ مَنْ ليسَ مِنْ أهلِ اللُّغَة العَرَبِيَّة بأهلِها في الفصاحةِ، فينطقَ بها، وَإِنْ لَمْ يكنْ منهم؛ وإِنْ شذّ بعضُهمْ عنها، رُدَّ بِهِ إليها»[2]، يقول الدُّكْتُور سامي عوض، مُوَضِّحاً هَذَا التَّعريفَ: «والحَقِيْقَة الَّتِي ينبغي الوقوفُ عندَها هي أنّ ابن جنّيّ لَمْ يقصرِ النَّحْو على الإعرابِ، كما ذهبَ بعضُ مَنْ كَتَبَ في النَّحْو مِنَ المُتَأَخِّرينَ»[3]، ويعقّب على التّعريفين السَّابقين وغيرِهما مِنْ تعريفات القُدَمَاء بقوله: «فالعُلَمَاء العربُ قديماً لَمْ يفصلوا بينَ النَّحْو والصَّرْفِ، بل رأيناهُمْ يطلقونَ النَّحْو على ما يشملُ التَّصريفَ»[4]، وهو هنا يؤكّد ما ذهب إليه مِنْ أنّ الفصل بين علمي النَّحْو والصّرف إِنَّمَا هو مِنْ صنيعِ المُتَأَخِّرين.

والنَّحْو - عند الدُّكْتُور حجازيّ - يضمّ: «مجموعةً من الدّراسات الَّتِي تُصَنَّفُ في علم اللُّغَة الحديث في إطار الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة»[5].

ورأى الدُّكْتُور الرّاجحيّ: «أَنَّ الدَّرس النَّحْوِيّ، عند العرب، لم يكن معياريّاً - كما يذهب بعض الباحثين - لَكِنَّهُ تقديمٌ لكلام العرب كما هو؛ وأنّه لم يقتصر على الإعراب - كما يذهب بعضُ مَنْ كتب في النَّحْو من المتأخّرين - وأنَّ مجاله الجملة»[6].

---

(١) عون، د. حسن، تطوّر الدَّرس النَّحْوِيّ، معهد البحوث والدّراسات العَرَبِيَّة، القاهرة، ١٩٧٠م، ص٤١.

(٢) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٣٤.

(٣) عوض، د. سامي، المَورد في علم الصّرْف، ص١١.

(٤) المرجع السّابق، ص١٢.

(٥) حجازيّ، د. محمود فهمي، علم اللُّغَة العَرَبِيَّة (مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التُّرَاث واللُّغَات السّاميّة)، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م، ص٥٩.

(٦) الرّاجحيّ، د. عبده، فقه اللُّغَة في الكتب العَرَبِيَّة في المستوى الصّرفيّ والنَّحْوِيّ، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٤م، ص٥١-٥٢.

وَكَذَلِكَ فقد أورد الدُّكْتُور يعقوب والدُّكْتُور عاصي، تعريفَيْنِ لِعَالِمَيْنِ لُغَوِيَّيْنِ غَرْبِيَّيْنِ، نرى مِنَ المُسْتَحْسَنِ ذكرُهما إتماماً للفائدة وإغناءً للبحث:

الأوّل: على لسان بيار غيرو بقوله: «إِنَّ النَّحْو هو الفنّ الَّذِي يعلّمُ الكتابةَ والتّكلُّمَ بلغةٍ ما دون خطأ؛ إِذْ إِنَّهُ يُقَنِّنُ ويرسمُ مجموعةَ قواعدَ، تكون حجّةً في لغةٍ ما، بموجب أحكامٍ موضوعةٍ من قِبَلِ مُنَظِّرِيْنَ، أو مقبولةٍ بالاستعمال»[1].

والآخر: على لسان دي سوسير بقوله: «إِنَّ النَّحْو يدرس اللُّغَة بصفتِها مجموعةَ طرائقِ التّعبيرِ، ويشمل بالتّالي الأنظمةَ الَّتِي تعالجُ البنيةَ والتّركيب»[2].

فقد يكادُ يُجمعُ مَنْ تناولَ هَذَا العلمَ بالدِّراسة على أنَّ النَّحْو له دورٌ في فهم التَّرَاكِيب، والجمل، على مختلف الميادين اللّغويّة؛ فهو - كما ذكر الزّركشيّ - لا يقتصر على معرفة الأحكام من جهة إفرادها وحسب، بل يتعدّى ذَلِكَ إلى جهة تركيبها[3]؛ ولَعَلَّ هَذَا ما نقع عليه في قول الدُّكْتُور عماد حاتم: «أمّا الكلمة في اللُّغَة التَّركيبيّة، فلا تعبّر إلاّ عن المعنى اللُّغَوِيّ؛ فعندما تُنْتَزَع من الجملة لا تعبّر إلاّ عن معانيها الأساسيّة الأصليّة؛ أمّا المعنى النَّحْوِيّ، فلا نعطيه إلاّ خلال الجملة الَّتِي تدخلها... أمّا اللُّغَة العَرَبِيَّة (واللُّغَات السَّامِيَّة) بصفة عَامَّة، فهي لغات نسيجيّة؛ لأَنَّ الكلمة في الجملة العَرَبِيَّة تعبّر أَيْضَاً عن المعاني النَّحْوِيَّة، غير أَنَّ العَرَبِيَّة تحمل بعض ملامح اللُّغَات التَّركيبيّة»[4].

وقد ذكر الدُّكْتُور اللّبدي أَنَّ موضوعَ علمِ النَّحْوِ - كما ذكر النَّحْوِيُّونَ -: «الكلمات العَرَبِيَّة، من حَيْثُ عروضُ الأحوال لها حال إفرادها وتركيبها؛ وغايته: الاستعانة به على فهم

---

(١) يعقوب، د. إميل بديع - ميشال، د. عاصي، المعجم المفصّل في اللُّغَة والأدب، مج٢، ط١، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ١٩٨٧م، مادّة (نحو)، ص١٢٣٧.

(٢) المرجع السّابق، مج٢، مادة (نحو)، ص١٢٣٧-١٢٣٨.

(٣) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢١١.

(٤) حاتم، د. عماد، فقه اللُّغَة وتاريخ الكتابة، ط١، المنشأة العَامَّة، طرابلس - ليبيا، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م، ص٧٦.

كلام الله ورسوله»[1]؛ وفائدته - كما ذكر الصَّبَّان، في حاشيته على الأَشْمُونِيّ -: «التّمييز بين صواب الكلم، وخطئه»[2].

وخلاصة الأمر أنَّ النَّحْوِيِّيْنَ القُدَمَاء قد فهموا النَّحْو فهماً يتّفق وما انتهت إليه الدّراسات الحديثة؛ وهي أنَّ وظيفتَهُ أن يتناول المعاني البيانيّة للنصّ اللُّغَوِيّ، كما يتناول الأشكال الإعرابيَّة، وانطلاقاً من هَذَا المفهوم، أحكمَ الإمامُ الجُرْجَانِيّ في الحديث عن النَّحْو، وبيّنَ وجهَ الحاجةِ إليه، ومجملَ قواعدِهِ في أوّلِ كتابِهِ: «دلائل الإعجاز»[3]، جاعلاً نظريّةَ النّظم، ومبنى بلاغةِ الكلام، واستقامةَ الأسلوبِ، وعلوَّه، نابعةً من أحكامِ النَّحْو وقواعدِهِ وسدادِ استعمالِها في قولِهِ: «معلومٌ أَنْ لَيْسَ النَّظْمُ سِوَى تعليقِ الكَلِمِ بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض؛ والكلم ثلاث: «اسم، وفعل، وحرف»، وللتعليق فيما بينها طرقٌ معلومة... وهي كما تراها معاني النَّحْو وأحكامه، وَكَذَلِكَ السّبيل في كلّ شيءٍ له مدخلٌ في صحّة تعلّق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئاً من ذَلِكَ يعدو أَنْ يكون حكماً من أحكام النَّحْو، ومعنى من معانيه»[4].

فوظيفة النَّحْو وظيفةٌ جليلةٌ تشملُ التَّركيب كلَّه، وعلاقةَ الكلماتِ والجملِ بعضها ببعضٍ، من جهة صحّة تأليف الكلام وتأدية المراد، يقول الجُرْجَانِيّ: «فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحّةِ نظمٍ أو فسادِهِ، أو وُصِفَ بمزيّةٍ وفضلٍ فيه، إلاّ وأنت تجد مرجع تِلْكَ الصّحّة وذَلِكَ الفساد وتِلْكَ المزيّة وذَلِكَ الفضل إلى معاني النَّحْو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصلٍ من أصوله، ويتّصل ببابٍ من أبوابه»[5].

فلا عَجَبَ أَنْ تُعرف - من خلال هَذَا العلم - دقائقُ المعاني في تفسير القرآن الكريم، وَأَنْ

---

(١) اللّبديّ، د. محمّد سمير نجيب، معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ص٢١٨.

(٢) الصَّبَّان، محمّد بن عليّ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأَشْمُونِيّ على ألفيّة ابن مَالِك (ومعه شرح الشَّوَاهِد للعينيّ)، ج١، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، القاهرة، د.ت، ص١٦.

(٣) فيّود، د. بسيوني عبد الفتّاح، علم المعاني (دراسة بَلاغِيَّة ونقديّة لمسائل المعاني)، ط١، مؤسّسة المختار، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص٨.

(٤) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المُقَدِّمَة.

(٥) المصدر السّابق، ص٨٣.

تستخلص منه حقائق الأحكام، وَأَنْ يوقفَ بِهِ على تنوّعها وتعدّدها واختلافها باختلاف الآراء النَّحْوِيَّة الَّتِي يحتملها كلّ تركيبٍ من تراكيبه، أو عبارةٍ من عباراته، دون الخروج به على مستوى المعقول والمقبول، وكلّ ذَلِكَ في ضوء القاعدة المطّردة، أو طبيعة اللُّغَة، أو الاعتداد بالمعنى، أو الاجتهاد، إِذَا دعت الحاجة إليه[1].

وهَذَا لا يكون ولا يتأتّى من خارج التَّركيب، بل من داخله، ومهمّة الدّارس - كما يقول الدُّكْتُور عبد المطلب -: «هي كشف هَذَا الامتداد الدّاخليّ بكلّ خيوطه المتشابكة؛ وأثره في خلق العلاقات بين المفردات ومراقبة التّفاعل النَّحْوِيّ داخل الجملة، هو الَّذِي يوقفنا على ناتجها الكلّيّ»[2].

ولَعَلَّ هَذَا ما دفع ابن يعيش إلى القول: «وذَلِكَ أنّهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامِيَّة؛ فقهها، وكلامِها، وعِلْمَي تفسيرِها وأخبارِها، إلاّ وافتقارُهُ إلى العَرَبِيَّة بيّنٌ، لا يُدْفَعُ؛ ومكشوفٌ لا يتقنّعُ»[3].

وهَذَا ينعطف على قول ابن السَّرَّاج: «النَّحْو إِنَّمَا أُرِيدَ به أَنْ يَنْحُوَ المتكلِّمُ - إذا تَعلَّمَهُ - كلامَ العرب»[4].

وكلام العرب - كما هو بيّنٌ واضحٌ - مشتملٌ على جميع أصناف العلوم الشَّرعِيَّة مِنْهَا وغيرها، ممّا يوضّح مقدار الحاجة إليه، على جميع مستويات الكلام ومقاصده وغاياته ومراميه وقد عبّر عن ذَلِكَ الإمام الجُرْجَانِيّ خيرَ تعبيرٍ، بقوله: «وذَلِكَ لأَنَّهُمْ لا يجدون بدّاً من أَنْ يعترفوا بالحاجة إليه فيه؛ إذ كان قد علم أَنَّ الألفاظ مغلقة على معانيها، حَتَّى يكون هو المستخرج لها، وأنّه المعيار الَّذِي لا يتبيّن نقصان كلامٍ ورجحانه، حَتَّى يعرض عليه، والمقياس الَّذِي لا يُعْرَفُ

---

(١) وهَذَا ما بيّناه في الفصل الأَوَّل من بحثنا هَذَا، فِي أَثْنَاءِ حديثنا عن أسباب تعدّد الآراء النَّحْوِيّة.

(٢) عبد المطّلب، د. محمّد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجُرْجَانِيّ، ص٦٦.

(٣) ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، شرح المفصّل، ج١، مكتبة المُتَنَبِّيّ، القاهرة، د.ت، ص٨.

(٤) ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمّد، الأصول في النَّحْو، تحـ. د. عبد الحسين الفتليّ، ج١، ط٤، مؤسّسة الرّسالة، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص٣٥.

صحيحٌ من سقيمٍ حَتَّى يرجع إليه، ولا ينكر ذَلِكَ إلاّ مَنْ ينكر حسّه، وإلاّ مَنْ غالط في الحقائق نفسَه»[1].

جـ - النَّحْوُ وَالمَعْنَى:

وهَذَا كلّه يوحي - من غير شكٍّ - بِأَنَّ النَّحْوَ العَرَبِيَّ كان - منذ نشأته الأولى - مُهْتَمّاً بالمعنى، يعتدُّ به وبدوره في التَّقْعِيد، عن طريق التّفاعل القائم المستمرّ، بين الوظيفة النَّحْوِيَّة والدَّلالَة المعجميّة للمفرد الَّذِي يشغل هَذِهِ الوظيفة، بِحَيْثُ يشكّل هَذَا التّفاعل بينهما، مع الموقف المعيّن، المعنى الدّلاليّ للجملة كلّها؛ لتكون الجملة هي الغاية الأولى لكلّ نظامٍ نحويٍّ؛ ففي الفترة المبكّرة للنحو العربيّ، كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سِيْبَوَيْهِ: «إنّه عمل كلام العرب على المعاني، وخلّى عن الألفاظ»[2]؛ أي: كان يهتمّ بالدَّلالَة، وليس بالدّالّ، مراعياً بِذَلِكَ الجانب الإدراكيّ.

وَعَلَى هَذَا، فليس الوصف النَّحْوِيّ للغة جامداً أصمَّ خالياً من الدَّلالَة؛ إِذْ إِنَّهُ وصفٌ للعلاقات الَّتِي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها ببعضٍ؛ ليكون كلّ بحثٍ خاصٍّ بالنَّحْو واللُّغَة، إِنَّمَا هو بحث في الدَّلالات - كما يقول ابن جنّي[3] - ممّا يؤكّد علاقة علم النَّحْو بعلم الدَّلالَة ويوضّحها عند علمائنا القُدَمَاء؛ فقد كانوا يعوّلون على المعنى تعويلاً كبيراً؛ فالمُبَرِّد قد جرّد هَذَا المبدأ تجريداً غير ملتبسٍ؛ إذ اعتمد المعنى فيصلاً في تصحيح النّحو؛ ذاهباً إلى أنّ: «كلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود»[4].

وَكَذَلِكَ فقد كان المعنى عندهم حكماً فيما يجوز ومالا يجوز؛ وَمِنْ ذَلِكَ ذهاب ابن السَّرَّاج إِلَى أَنَّهُ: «لا يجوزُ أَنْ نستثنيَ النَّكِرَةَ مِنَ النَّكِرَاتِ فِي الموجبِ، لا تقول: «جاءَني قومٌ إِلاَّ رجلاً»؛

---

(١) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص٢٨.

(٢) الزُّبَيْدِيّ، أبو بكر، طبقات النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ، ص١٣١. والقولُ منسوبٌ لثَعْلَب.

(٣) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٢١٦.

(٤) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٤، ص٣١١.

لأَنَّ هَذِهِ لا فائدةَ فِي استثنائِها»[1]، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً مَنْعُهُمُ الابتداءَ بالنّكرةِ؛ لعدمِ إفادتِها[2].

لقد كان الاعتداد بالمعنى عند اللُّغَوِيِّيْنَ ضرباً من اختيار الاطّراد في التّفسير النَّحْوِيّ، كما كانت مراعاته سبباً من أسباب الخلاف عند النَّحْوِيِّيْنَ؛ ممّا يؤكّد الاعتماد المتبادل بين النَّحْو والدَّلالَة منذ النّشأة الأولى، مروراً بجميع مراحل تطوّر كلٍّ من العِلْمَيْنِ، ولَعَلَّ القصّةَ المشهورة الَّتِي رُويت عن ابن الأَنْبَارِيّ خيرُ مثالٍ يوضّح ذَلِكَ، حَيْثُ قال: «ركب الكنديّ[3] المتفلسف إلى أبي العبّاس[4]، وقال له: إِنِّي لأجد في كلام العرب حشواً، فقال أبو العبّاس: في أيّ موضعٍ وجدت ذَلِكَ؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبد الله قائمٌ، ثم يقولون: إِنَّ عبد الله قائمٌ، ثم يقولون: إِنَّ عبدَ الله لَقائمٌ؛ فالألفاظ متكرّرة، والمعنى واحد. فقال أبو العبّاس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: عبد الله قائمٌ، إخبارٌ عن قيامه؛ وقولهم: إِنَّ عبد الله قائمٌ، إخبارٌ عن سؤالِ سائلٍ؛ وقولهم: إِنَّ عبد الله لقائمٌ، جوابٌ عن إنكار منكرٍ قيامَه؛ فقد تكرّرتِ الألفاظُ لتكرّر المعاني»[5].

وقد ربط النّورسيّ الأفكار بنظم المعاني، وهَذِهِ لا تكون إلاّ بتوخّي معاني النَّحْو، بقوله: «ونظمُ المعاني: عبارة عن توخّي المعاني النَّحْوِيَّة فيما بين الكلمات؛ أي إذابة المعاني الحرفيّة بين الكلم لتحصيل النّقوش الغريبة، وَإِنْ أمعنْتَ النّظرَ لرأيت أَنَّ المجرى الطَّبَعِيّ للأفكار والحسّيّات، إنّما هو نظم المعاني»[6]؛ فقد ربط بِذَلِكَ المعنى بنظم النَّحْو، والفكر بنظم المعنى،

---

(١) ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمّد، الأصول في النَّحْو، ج١، ص٢٩٩.

(٢) الثّمانينيّ، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحـ. د. عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص١٧٣.

(٣) هو يعقوب بن إسحق، أبو يوسف (-٢٦٠هـ)، فيلسوف العرب والإسلام في عصره، وأحد أبناء الملوك من كندة، يزيد عدد كتبه على ثلاثمئة، منها: «رسالة في التّنجيم»، و«اختيارات الأيام»، و«إلهيّات أرسطو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص١٩٥.

(٤) هُوَ المُبَرِّد، وقد تمّت ترجمتُهُ في الفصل الأوّل، انظر ص٣٩.

(٥) السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٧١.

(٦) النّورسيّ، بديع الزّمان سعيد، إشارات الإعجاز في مظانّ الإيجاز، تحـ. إحسان قاسم الصّالحيّ، ط٣، دار الكتب المَصْرِيَّة، مصر، ٢٠٠٢م، ص١١٨.

جاعلاً من النَّحْو ترجماناً صادقاً عن الفكر، في وعاءٍ مُزَخْرَفٍ بديعٍ من المعاني.

وَمِنْ هُنَا جَاءَت معاني النَّحْو منقسمةً بين حركات اللّفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير وتوخّي الصّواب[1]، يقول النّورسيّ في بيان ذَلِكَ: «اِعْلَمْ أَنَّ سِيْبَوَيْهِ نصّ على أَنَّ الحروف الَّتِي تتعدّد معانيها، كـ«من»، و«إلى»، و«الباء»، وغيرها، أصل المعنى فيها واحد لا يزول؛ لكن باعتبار المقام والغرض قد يتشرّب معنىً معلّقاً، ويجذبه إلى جوفه، فيصير المعنى الأصليّ صورةً وأسلوباً لمسافره»[2].

ويقول الإمام الجُرْجَانِيّ: «وَاعْلَمْ أَنْ ليس النّظم إلاّ أَنْ تضع كلامك الوضع الَّذِي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينِهِ وأصوله...؛ وذَلِكَ أَنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه النّاظمُ بنظمِهِ، غير أَنْ ينظر في وجوه كلِّ بابٍ وفروقِهِ؛ فينظر في الخبر إلى الوجوه الَّتِي تراها في قولك: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقُ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ؛ وفي الشُّرُوط والجزاء إلى الوجوه الَّتِي تراها في قولك: إِنْ تخرجْ أَخرجْ، وَإِنْ خرجتَ خرجْتُ، وَإِنْ تخرجْ فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إِنْ خرجْتَ، وأنا - إِنْ خرجْتَ - خارجٌ... هَذَا هو السّبيلُ، فلستُ بواجدٍ شيئاً يرجعُ صوابُهُ - إِنْ كان صواباً - ، وخطؤه - إِنْ كان خطأً - إلى النّظم، ويدخل تحت هَذَا الاسم، إلاّ وهو معنىً من معاني النّحو»[3].

ومن الأمور البارزة في دراسات الزَّمَخْشَرِيّ النَّحْوِيّة، النّظرُ إلى علاقة النَّحْو بالمعنى، وَأَنَّ ترجيحه في الإعراب بمقدار سموّ المعنى وبلاغته[4]؛ وقد جاء في «الكشاف» - في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجّ٢٢/ ٦٣] - : «فَإِنْ قُلْتَ: فما له رفعَ، ولم ينصب جواباً للاستفهام؟ قلتُ: لو نصب، لأعطى

(١) التّوحيديّ، أَبُو حَيَّان، الإمتاع والمؤانسة، ضبطه أحمد أمين - أحمد الزّين، ج١، دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، د.ت، ص١٢١.

(٢) النّورسيّ، بديع الزَّمَان سعيد، إشارات الإعجاز في مظانّ الإيجاز، ص١٢٣.

(٣) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص٦٤-٦٥.

(٤) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٢٣٧.

ما هو عكس الغرض؛ لأَنَّ معناه إثبات الاخضرار، فينقلبُ بالنَّصْب إلى نفي الاخضرار، مثاله أَنْ تقول لصاحبِكَ: ألمْ تَرَ أَنِّي أَنعمت فتشكر؟ إِنْ نصبته، فأنت نافٍ لشكره، شاكٍ تفريطه فيه؛ وَإِنْ رفعته، فأنت مُثْبِتٌ للشكر؛ وهَذَا وأمثاله ممّا يجبُ أَنْ يرغبَ له من اتّسم بالعلم، في علم الإعراب، وتوقير أهله»[1].

إِنَّ الإشارات المقتضبة الَّتِي أوردناها - تبيّن إلى حدٍّ ما - علاقة النَّحْو بالمعنى عند النَّحْوِيِّيْنَ؛ فالجانب الدّلاليّ هو نقطة الالتقاء بينهما، وما كانتِ العربُ لتجزعَ من اللَّحْن في الإعراب، لو لم يكن مؤدّياً إلى فساد المعنى، وهنا يبرز دور الإعراب واهتمام النَّحْوِيِّيْنَ به من أجل تحصين المعنى، ووضع ضوابط لغويّة للجانب الدّلاليّ؛ إِذْ إِنَّ الفصل بين الجانِبَيْنِ الدّلاليّ والإعرابيّ فصلٌ منهجيٌّ ليس غير.

د- العَلاَمَةُ الإِعْرَابِيَّةُ وَالمَعْنَى (عَرْضٌ، وَنَقْضٌ):

أَمَّا النُّصُوص الَّتِي دلّتْ على العلاقة بين العلامات الإعرابيَّة والمعاني، فكثيرةٌ، والإلحاح فيها على وظيفةِ العلامات واضحٌ وأكيد؛ ولمّا كانَ هَذَا الأمر لا يروقُ بعض المخالفين، كانَ إثبات بعض هَذِهِ النُّصُوص ضَرُورِيّاً مِنْ جِهتَيْنِ؛ فهي تثبت ما نحن بصدَدِهِ من جهة، وتردّ ما هم بصدَدِهَ من جهةٍ أخرى.

فَقَدْ رَبَطَ الزَّجَّاجيّ بين الإعراب والمعنى حين قال: «وَالإِعْرَابُ إِنَّما دَخَلَ الكَلاَمَ؛ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ الفاعلِ والمفعول، والمالكِ والمملوك، والمضاف إليه، وسائر ما يَعْتَوِرُ الأسماء من المعاني»[2].

والإعراب عند ابن جنّي: «هو الإبانة عن المعاني بالأَلفاظ؛ أَلاَ تَرَى أَنَّكَ - إِذَا سمعت أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيداً أبوه - علمْتَ برفعِ أحدهما ونصبِ الآخر الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً[3] واحداً، لاستبهمَ أحدُهما من صاحبِهِ»[4].

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص١٧٠.

(٢) الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، ص٧٦.

(٣) أي: نوعاً.

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٣٥.

وهو، عند السّكاكيّ[1]، مرتبطٌ في جميع جزئيّاته بالمعنى؛ إذ به توجّه المعاني، وتعرف الدَّلالات، وذَلِكَ بقوله: «إِنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعراب دالٌّ على معنىً كما تشهد لذَلِكَ قوانينُ علمِ النّحْوِ»[2].

ولابن القيّم[3] رأيٌ في الإعراب، مفادُهُ قولُهُ: «اختصَّ الإعراب بالأواخر، لأَنَّهُ دليلٌ على المعاني اللاَّحِقة للمعرب؛ وتِلْكَ المعاني لا تلحقه إلاّ بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته»[4].

ولَعَلَّ هَذِهِ النُّصُوص وغيرَها ممّا أوردناه في هَذَا البحث، من تعريفٍ للجرجانيّ، وابن فَارِس، وغيرهما، الَّتِي تعود إلى أزمنةٍ مختلفةٍ، تؤكّد أَنَّ العلاقة بين الحركات والمعنى، كانت من قبيل المسلّمات؛ أليسوا قد ذكروا أَنَّ أبا الأسود سمع أعرابيّاً يقرأ: «أَنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ، ورسولِهِ» بالجرّ، فقال: «معاذَ الله أَنْ يكون الله بريئاً من رسوله»، اقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة٩/ ٣].

فالكلامُ واحدٌ، ولم يتغيّر فيه إلاّ حركةُ اللاّم؛ فَإِذَا حُرّكت بالجرّ أدّى إلى الخروج عن المعقول والعقيدة، وَإِذَا حُرّكت بالرَّفْع أدّى إلى معنىً مستقيمٍ لا لبسَ فيه ولا إنكار؛ فهل كانوا يرون ذَلِكَ، وهم يظنّون أَنَّ حركاتِ الإعراب لا تدلّ على معنىً، ولا أثرَ لها في تصوير المفهوم؟!.

وَعَلَيْهِ، فقد كان إقبال العُلَمَاء على إعراب النُّصُوص، إدراكاً مِنْهُمْ أَنَّ المعنى لا يمكن أَنْ يفهم، إلاَّ بعد إِعراب التَّرَاكِيب المشتملة عليه، ويروى عن أبي بكرٍ الصّدّيق ﷺ[5]، أَنَّهُ قال: «لأَنْ

---

(١) هو يوسف بن أبي بكر الخوارزميّ الحنفيّ، أبو يعقوب، سراج الدّين (-٦٢٦هـ)، عالم بالعَرَبِيَّة والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه: «مفتاح العلوم»، و«رسالة في علم المناظرة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٢٢٢.

(٢) السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ص٢٥١.

(٣) هو ابن قيّم الجوزيّة، محمّد بن أبي بكر الزُّرْعيّ الدّمشقيّ، أبو عبد الله، شمس الدِّين (-٧٥١هـ)، من أركان الإصلاح الإسلاميّ، وأحد كبار العُلَمَاء، ألّف تصانيف كثيرة، منها: «تفسير المعوذتين»، و«التّبيان في أقسام القرآن»، و«الكافية الشّافية»، و«بدائع الفوائد». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٥٦.

(٤) الجوزيّة، ابن قيّم، بدائع الفوائد، ضبط أحمد عبد السّلام، ج١، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت– لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ص٣٠.

(٥) تُوُفِّيَ (١٣هـ). ابن عبد البرّ، يوسف بن محمّد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ص٣٧٣-٣٨٠.

أعربَ آيةً من القرآنِ، أَحبُّ إِليَّ مِنْ أَنْ أحفظ آية»[1]؛ ولَعَلَّ ذَلِكَ يعود إلى أَنَّ إعراب نصٍّ ما -كما يقرّر الدُّكْتُور تمّام حَسَّان- يتوقّف على: «وظائف الأصوات، ووظائف القرائن، ونظام العلاقات»[2].

وَمِنْ هُنَا كان إعراب النُّصُوص مدخلاً طَبَعِيّاً وأساساً لفهم المضامين؛ ولذَلِكَ تضمّ المكتبة اللُّغَوِيَّة عدداً كبيراً من هَذِهِ النُّصُوص المعربة؛ من جملتها «إعراب الحديث» للعكبريّ[3]، و«إعراب لاميّة العرب» الموسوم بأعجب العجب للزمخشريّ[4]، و«شرح لاميّة العجم»[5] للشّيخ المكّيّ البطاوريّ[6].

كما أفرد إعرابَ القرآنِ بالتَّأليف - كما أشرنا سابقاً[7] - عددٌ لا بأسَ به من العُلَمَاء، من أمثال: الفَرَّاء، والأخفش، والزَّجَّاج، والنَّحَّاس، وابن خَالَوَيْهِ، والعُكْبَرِيّ، وأَبِي حَيَّان... وكتبهم مطبوعةٌ متداولة.

وقد كانت مقدّمات هَذِهِ الكتب تشير إلى ضرورة هَذَا الأمر، وَمِنْهَا مُقَدِّمَة القيسيّ الَّتِي يقول فيها: «وَرَأَيْتُ مِنْ أَعْظَمِ مَا يَجِبُ على طالبِ علومِ القرآنِ، الرّاغبِ في تجويدِ ألفاظِهِ، وفهمِ معانِيهِ، ومعرفةِ قِرَاءَاتِهِ ولُغاتِهِ، وأفضلِ ما القارِئُ إليهِ مُحْتاجٌ، معرفة إعرابه والوقوف على تصرّف حركاته وسواكنه؛ ليكونَ بِذَلِكَ، سالماً من اللَّحْن فيه، مستعيناً على إحكام اللّفظ به، مطّلعاً على

---

(١) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، تحـ. أحمد بن عبد الواحد الخياطيّ، ج٢، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامِيَّة، المملكة المغربيّة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ص١٧٧.

(٢) حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ص١٨٥.

(٣) ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج١، ص١١٨.

(٤) الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص١٧٨.

(٥) الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص١١٠.

(٦) هو محمّد المكّيّ، بن محمّد بن عليّ بن عبد الرّحمن الشّرشاليّ، أبو حامد البطاوريّ (-١٣٥٥هـ)، أديب مِنَ القضاة، له اشتغالٌ بالحديث والتّفسير، مِنْ أهل الرّباط في المغرب، وولِيَ قضاءَها، له كتبٌ، منها: «شرح الجمل لابن المجراد»، و«هامية الطّرب في شرح لامية العرب»، و«شرح لامية العجم»، و«شرح المقصور والممدود». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص١١٠.

(٧) انظر ص١٤١.

المعاني الَّتِي قد تختلفُ باختلاف الحركات، متفهّماً لما أراد اللهُ - تبارك وتعالى - به من عباده؛ إذ بمعرفةِ حقائقِ الإعرابِ تُعرفُ أكثرُ المعاني، وينجلي الإشكالُ، وتظهرُ الفوائدُ، ويُفهمُ الخِطابُ، وتَصحُّ معرفةُ حَقِيْقَة المرادِ»[1].

وما ذَلِكَ إلاّ لأَنَّهُ بالإعراب - كما ذكر ابن فَارِس - تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المُتَكَلِّمِيْنَ[2]؛ وَمِنْ هُنَا كان لا بُدَّ أَنْ يراعى المعنى في فهم حَقِيْقَة المراد من التَّركيب، أو الجملة، أو العبارة، أو المفرد، قبل إعرابه؛ فَإِنَّهُ - كما قال الزّركشيّ -: «فرع المعنى»[3]، ويقول ابن هِشَام معبّراً عن ذَلِكَ أدقّ تعبير: «وها أنا موردٌ، بعون الله أمثلةً، متى بُنِيَ فيها ظاهر اللّفظ، ولم ينظر إلى موجب المعنى، حصل الفساد. وبعض هَذِهِ الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهَذَا السّبب... أحدها: قوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا﴾ [هود١١/ ٨٧]؛ فإنّه يتبادر إلى الذّهن عطف «أَنْ نفعلَ» على «أَنْ نترك»؛ وذَلِكَ باطلٌ؛ لأَنَّهُ لَمْ يأمرْهم أَنْ يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإِنَّمَا هو عطفٌ على «ما»؛ فهو مفعولٌ للترك؛ والمعنى «أَنْ نتركَ أَنْ نفعلَ...»، وموجب الوهم المذكور أَنَّ المعربَ يرى «أَنْ» و«الفعل» مرّتين، وبينهما حرف العطف»[4]؛ وقد ذكر ابن هِشَام أَنَّهُ من الجهات الَّتِي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أَنْ يراعي ما يقتضيه ظاهر الصّناعة، ولا يراعي المعنى؛ إذ كثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذَلِكَ[5]؛ وذَلِكَ لأَنَّ الخطأ والتّحريف في الحركات، كالخطأ والفساد في المتحرّكات، كما يقرّر السِّيْرَافِيّ، فيما نقله التّوحيديّ[6] عنه[7].

---

(١) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص١-٢.

(٢) ابن فَارِس، أحمد، الصّاحبي في فقه اللُّغَة وسنن العرب في كلامها، ص٤٢.

(٣) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٤) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨٦.

(٥) المصدر السّابق، ص٦٨٤.

(٦) هو أَبُو حَيَّان، عليّ بن محمّد بن العبَّاس البغداديّ، المعروف بالتوحيديّ، لغويٌّ بارع، أخذ عن القاضي ابن حامد المروزيّ، له مصنَّفات في علم التّصوّف، وله: «الإمتاع والمؤانسة»، و«البصائر». النَّوويّ، يَحيى بن شَرَف، تهذيب الأسماء واللُّغات، ج٢، المطبعة المنيريّة، القاهرة، د.ت، ص٢٢٣.

(٧) التّوحيديّ، أَبُو حَيَّان، الإمتاع والمؤانسة، ج١، ص١٢١-١٢٢.

ويذهب العلويّ[1] إلى أَنَّ المعاني الَّتِي تدلُّ عليها الحركات الإعرابيَّة هي معانٍ مطلقة بقوله: «فالنّظرُ في علم الإعراب إِنَّمَا هو نظرٌ في حصول مطلق المعنى، وكَيْفِيَّة اقتباسه من اللّفظ المركّب فلا بدَّ من الإحاطة بصحّة التَّركيب؛ ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها»[2]؛ بمعنى أَنَّ الإعراب - في المرحلة الأولى - يحدّد المعاني الَّتِي يؤدّيها التَّركيب بعيداً عن أيّ غرضٍ جزئيٍّ، ثم يفهم الفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة؛ إِذْ إِنَّ هَذِهِ المعاني الثَّلاثَة تنحصر فيها المعاني كلُّها، وَمِنْهَا تؤخذ الدَّلالات جميعُها؛ وَعَلَيْهِ فمعرفتها مُقَدِّمَة على غيرها.

وَمِنْ هُنَا، كان الاتّكال على العلامة الإعرابيَّة بوصفها كبرى الدّوالّ على المعنى؛ وَعَلَيْهِ فمن الواجب أَنْ ندرسَها، ونبحثَ - فِي أَثْنَاءِ الكلام - عمّا تشيرُ إليه كلُّ علامةٍ منها، ونعلمَ أَنَّ هَذِهِ الحركات تختلفُ باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات.

أمّا قول القائلين بفهم المستمع للكلام غير المعرب، واستنادهم إلى ذَلِكَ لنفي الوظيفة الدَّلالِيَّة للعلامات، فهو أمرٌ - إِنْ كان مقبولاً في الكلام المتعارف المشهور - فإنّه لا يثبت عند النّظر في النُّصُوص الأدبيّة الرّفيعة، يقول الجُرْجَانِيّ: «فأمّا مَنْ تكلَّمَ من العَامَّة بالعَرَبِيَّة، بغير إعرابٍ فَيُفْهَمُ عنه، فإِنَّمَا ذَلِكَ في المتعارف المشهور، والمستعمل والمألوف بالدّراية، ولو التجأ أحدهم إلى الإيضاح عن معنىً ملتبسٍ بغيره، من غير فهمه بالإعراب، لم يمكن ذَلِكَ، وهَذَا أوضح مِنْ أَنْ يحتاج إلى الإطالة فيه»[3].

وقد أدرك بعضُ اللُّغَوِيِّيْنَ المُحْدَثِيْنَ بعض هَذَا، يقول ريمون طحّان: «وَلَئِنْ ألفينا الآن، الاعتماد على مواقع الكلمات في اللُّغَة العَرَبِيَّة، وأخذنا نقوم أحياناً، دون العودة إلى الحركة،

---

(١) هو يحيى بن حمزة بن عليّ بن إِبْرَاهِيم الحسينيّ العلويّ الطّالبيّ (-٧٤٥هـ)، من أكابر أَئِمَّة الزّيديّة، وعلمائهم في اليمن، يروى أن كراريس تصانيفه زادت على عدد أيّام عمره، منها: «أسرار المفصّل»، و«الطّراز»، و«الإيجاز لأسرار كتّاب الطّراز»، و«شرح الكافية». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص١٤٣.

(٢) العلويّ، يحيى بن حمزة، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تصحيح سيّد بن عليّ المرصفيّ، ج١، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ-١٩١٤م، ص١٨٢.

(٣) الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النَّحْو، ص٩٧.

بالقرائن الخلاّقة الَّتِي تنقل إلينا بسرعة ما يمكن أَنْ يولّده النّصّ من أرجاعٍ ذهنيّة، تساعدنا على فهم ما نقرأ فهماً صحيحاً، وَعَلَى نقده وتحليله، فإننّا لا نزال نستأنس بالحركة عندما يغلق المعنى علينا، ويحدث اللّبس»[1].

إذاً، فثمّةَ تناسبٌ مطّردٌ بين مستوى اللُّغَة الكتابيّة، والإعراب الَّذِي يدخلها؛ بمعنى أنّنا كلّما اقتربنا بلغتنا من اللُّغَة الأدبيّة المميّزة، ازداد الإعراب في كلامنا، وتنوّعت حالاته؛ فكان فيه - كما يسمّيه حاطوم: الإعراب الدّلاليّ، أو الوظيفيّ، أو الجماليّ - ما يتناسب مع اقتراب العبارة من الدّرجة العليا في السّلّم؛ أي: من المستوى الأدبيّ الَّذِي ينقسم الكلام معه إلى نثرٍ، وشعرٍ، وقرآن[2].

ولَعَلَّ خير ما قيل في الحركات الإعرابيَّة من العُلَمَاء المُحْدَثِيْنَ، قول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك: «وتتميّز اللُّغَة العَرَبِيَّة - فيما تتميّز به - بحركات الإعراب الَّتِي هي في حَقِيْقَة الأمر ضربٌ من الإيجاز؛ إذ يدلّ بالحركة على معنىً جديدٍ غير معنى المادّة اللُّغَوِيَّة للكلمة، وغير معنى القالب الصّرفيّ لها؛ وهو معناها، أو وظيفتها النَّحْوِيَّة، كالفاعلية، أو المفعوليّة... وهكذا، فحركات الإعراب ليست شيئاً زائداً أو ثانويّاً، وهي لم تدخل على الكلام اعتباطاً، وإِنَّمَا دخلت لأداء وظيفةٍ أساسيّةٍ في اللّغة؛ إذ بها يتّضح المعنى ويظهر، وعن طريقها نعرف الصّلة النَّحْوِيَّة بين الكلمة والكلمة، في الجملة الواحدة»[3].

وبهَذَا المفهوم يكون الإعراب، في مبدئه القائم على الحركات، لغةً نضيفها إلى لغتنا الأولى الَّتِي هي الألفاظ؛ فَإِذَا نحن أمام ثروةٍ لغويّةٍ لا نفاد لها[4].

ولّما كانت وظيفة النَّحْو تعيين صلة الكلمات، بعضها ببعض في الجملة الواحدة، بحسب المعنى المراد، وكانت حركات الإعراب في العَرَبِيَّة تقوم بالجزء الأكبر من تِلْكَ الوظيفة، طغى

---

(١) طحّان، ريمون، الألسنيّة العَرَبِيَّة، ج٢، ط١، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت - لبنان، د.ت، ص١٣.

(٢) حاطوم، أحمد، اللُّغَة ليست عقلاً من خلال اللّسان العربيّ، ط١، دار الفكر، لبنان، ١٩٨٩م، ص٢٩٢.

(٣) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ط٤، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٥١-٥٢.

(٤) المرجع السّابق، ص٧٧.

معنى الإعراب على النَّحْو كلّه، حَتَّى سُمّي النَّحْو بعلم الإعراب.

وهَذَا ما يؤكّد ما بيّنّاه سابقاً من أَنَّ النَّحْوَ تكمن أَهَمِّيَّته في الكشف عن المعنى الكامن وراء التَّركيب، مشتملاً بِذَلِكَ على الإعراب، والصّرف، والأصوات، والدَّلالَة.

هـ - النَّحْوُ، وَالقُرْآنُ الكَرِيْمُ:

إِنَّ هَذَا الفهم الدَّقِيق للنَّحْوِ هو الَّذِي جعل النَّحْوِيِّيْنَ المُفَسِّرِيْنَ يهتمّون بإعراب النّصّ القرآنيّ، وَكَأَنَّهُمْ يريدون حصر المعاني القُرْآنِيَّة في المعاني النَّحْوِيّة؛ ليسهل على غيرهم الانتفاع بها.

وَبَعْدَ ذَلِكَ كُلِّهِ لَمْ يَكُنْ عجباً أَنْ يأمر النّبيُّ ﷺ بإعراب القرآن - كما مرَّ بنا من أحاديث شريفة - ممّا يؤكّد ارتباطه بالدَّلالَة، ويعمّق صلته بالمعنى، ويزيد من قدسيّته، ويرفعه إلى مصافّ العلوم الشَّرعِيَّة الَّتِي نشأت لفهم معاني الآيات القُرْآنِيَّة، وهَذَا ما أشار إليه عمر بن الخطّاب ﷺ، بقوله: «تعلّموا اللَّحْن، والفرائض، والسّنن، كما تعلمون القرآن»[1]، ونراه في مكانٍ آخر يجعل النَّحْو في مرتبةٍ واحدة مع الفقه، بقوله: «عليكم بالتّفقّه في الدّين، والتّفهّم في العَرَبِيَّة وحسن العبارة»[2]. وَكَذَلِكَ ما ورد عن عبد الله بن مسعود[3] مِنْ قوله: «أعربوا القرآن، فإنّه عربيٌّ»[4].

وهَذَا كلّه بيّنٌ واضحُ الدَّلالَة في تحديدِهِ وظيفةَ النَّحْو، وتنويهه برفعه، وسموّ منزلته، وضرورة تعلّمه، وأَهَمِّيَّته في إدراك كلام الله، وفهم دقائق التَّفسير، وأصول العقائد، وحقائق الدّين، وإظهار إعجازه، وإتقان تأويله لإدراك معانيه، وأسرار التّعبير فيه، وصيانته، وإشراع السّبل الصّحيحة للنطق به نطقاً صحيحاً فصيحاً.

---

(١) ابن سلام، أبو عبيد القاسم، فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، ج٢، ص١٧٨.

(٢) المصدر السّابق، ص١٧٩.

(٣) هو عبد الله بن مسعود، أبو عبد الرَّحمن الهُذَلِيّ (-٣٢هـ)، أحد عُلَمَاء الصَّحابة، روى عن النبيِّ ﷺ، وروى عنه ابن عبَّاس وابن عمر وغيرهما من الصّحابة، وعلقمة ومسروق من التّابعين. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٣، ص٣٨٤-٣٨٦-٣٩٠.

(٤) ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد الكُوفِيّ، الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، تحـ. كمال يوسف الحوت، ج٦، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٠٩هـ، رقم (٢٩٩١٧)، ص١١٦.

وَمِنْ هُنَا، فَلَيْسَ غريباً أَنْ ينكبَّ العُلَمَاء على ابتكار علم النَّحْو في رحابه، وإشراع السّبل الصّحيحة للنطق به، وتأليف الكتب، والرّسائل للخروج به ناضجاً يافعاً مختمراً، متمثّلين بِذَلِكَ روح المعنى الَّذِي ينطوي عليه حديث الرَّسُول ﷺ: «أَعْرِبُوا الكَلامَ؛ كَيْ تَعْرِبُوا القُرْآنَ»[1].

وقد كان لأبي الأسود - كما ذكرنا - فضلُ ابتكار هَذَا التّصوّر الَّذِي تقيّلَ ظلالَهُ عُلَمَاء العَرَبِيَّة بعدَهُ؛ فتوصّلوا جميعاً، متكاتفين، متفانين، مختلفين أو متّفقين، على اختلاف زمانهم، وتطوّر مراحلهم، وتتابع عصورهم، وتنوّع مشاربهم، إلى صرحٍ جميلٍ متينٍ، كَأَنَّهُ مُمَرَّدٌ من قوارير، لا ترى فيه عِوَجاً ولا أَمْتاً، ولا تحسُّ فيه شذوذاً ولا خلَلاً.

وَمِنْ هُنَا يبدو لنا أَنَّ التفات النَّحْوِيِّيْنَ وتوجّههم - بعد أَنْ صاغوا هيكليّة هَذَا العلم الجميل - إلى تفسير القرآن الجليل، كان التفاتاً طَبَعِيّاً، وتوجّهاً بَدَهِيّاً؛ لأَنَّهُمْ لَمْ ينسوا أَنَّ الغاية من وضعهم للنَّحْو هي خدمة معاني هَذَا الكتاب الخالد وتحليلها واستنباط الأحكام منها، كما أَنَّ دراسة النَّحْو لأسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته فيها دفاعٌ عن النَّحْو، تعضد قواعده، وتدعم شواهده.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أَنَّ النّاظر في كتب إعراب القرآن وكتب التَّفسير، يلحظ كثرة اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ في إعراب القرآن، وتعدّد المعاني النّاتجة عن تِلْكَ الاختلافات وتنوّعها، وقد أرجع الأستاذ عضيمة ذَلِكَ إلى أمرين:

«١- أسلوب القرآن معجز، لا يستطيع أحدٌ أَنْ يحيط بكلّ مراميه ومقاصده، فاحتمل كثيراً من المعاني، وكثيراً من الوجوه.

٢- يحتفظ النَّحْوِيُّونَ لأنفسهم بحريّة الرّأي وانطلاق الفكر؛ فلا يعرفون الحجر على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد، مهما علت منزلته»[2].

---

(١) الهنديّ، علاء الدّين، كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه الشَّيْخ بكري حيّاني، صحّحه الشَّيْخ صفوة السّقا، ج١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، رقم (٢٧٨٣)، ص٦٠٧.

(٢) عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأوّل، ج١، ص١٤.

مع التّنبيه إلى أَنَّ هَذِهِ الاختلافات؛ إِمَّا أَنْ يكونَ فيها شيءٌ من الأغلاط، أو الآراء المردودة الَّتِي لا تقوم على حجّةٍ أو منطقٍ، وقد عزا الرَّافِعِيّ ذَلِكَ إلى إعجاز القرآن الكريم، وعدم القدرة على الإحاطة بكشف معانيه كلّها في زمانٍ واحد، بقوله: «ذَلِكَ وَأَنَّ من أدلّة إعجاز هَذَا الكتاب الكريم أَنْ يخطئ النَّاس في بعض تفسيره على اختلاف العصور؛ لضعف وسائلهم العلمِيَّة، ولقصر حبالهم أَنْ تعلق بأطراف السّموات أو تحيط بالأرض، ثم تصيب الطّبيعة نفسها في كشف معانيه؛ فكلّما تقدّم النّظر، وجمعت العلوم، ونازعت إلى الكشف والاختراع، واستكملت آلات البحث، ظهرت حقائقه الطَّبَعِيّة ناصعةً، حَتَّى كَأَنَّهُ غاية، لا يزال عقل الإنسان يقطع إليها»[1]؛ ومثل هَذِهِ الوجهات المغلوطة لن نأخذ بها في بحثنا هَذَا، ولن نشير إليها، متجاهلين الحديث عنها؛ لأَنَّهَا لا علاقة لها بتوجيه المعاني الَّتِي ننشدها هَهُنَا.

وَإِمَّا أَنْ تكونَ المعاني فيها خاليةً من الأغلاط، صحيحةً، إِلاَّ أَنَّهَا تقوى وتضعف، وَرُبَّمَا يكون المعنى عند نحويٍّ يغاير معنىً آخر ذهب إليه نحويٌّ آخر، ولكلٍّ منهما رأيه وحججه، القائمة على قواعد اللُّغَة، لا تخرج عنها؛ وهَذِهِ وجهة درسنا القائمة على تتبّع اختلاف الأَوْجُه الإعرابيَّة المطّردة الصّحيحة الَّتِي لا تخرج على أنظمة اللُّغَة، وأثرها في تفسير الآيات القُرْآنِيَّة.

وَبَعْدَ أَنْ فصّلنا الحديث عن الظّروف الَّتِي مرَّتْ بها الأمّة العَرَبِيَّة - في الفصل الأَوَّل من البحث - على اختلاف مراحل عصورها - وخصوصاً بعد مجيء الإسلام - والَّتِي كانت سبباً مباشراً ومؤثّراً في ظهور علوم اللُّغَة العَرَبِيَّة - وخصوصاً النَّحْو والإعراب منها - والَّتِي أدّت بالعُلَمَاء النَّحْوِيِّيْنَ، على اختلاف مذاهبهم وبيئاتهم ومشاربهم، إلى الاختلاف في الأحكام والآراء الَّتِي يذهبون إليها، وهم يدرسون كتاب الله، ويتتبّعون دقائق تفسيره وأسرار معانيه؛ والَّتِي أسهمت في نشوء مدارس متنوّعة للنحو العربيّ، كان من المفيد أَنْ ننقل ما قاله ابن خلدون[2]، مصوّراً لنا ما آلت إليه الدّراسات النَّحْوِيَّة عند المتأخّرين، الَّذِيْنَ ورثوا تِلْكَ الاختلافات عن

---

(١) الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ج٢، ص١٢٨-١٢٩.

(٢) هو عبد الرّحمن بن محمّد، أبو زيد، وليّ الدّين الحضرميّ الإشبيليّ (-٨٠٨هـ)، الفيلسوف، المؤرّخ، العالم، الاجتماعيّ، البحّاثة، الفصيح، العاقل، الصادق اللّهجة، اشتهر بكتابه: «العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر»، ومن كتبه: «شرح البردة». الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج٣، ص٣٣٠.

النَّحْوِيِّيْنَ القُدَمَاء - ويخصُّ مِنْهُمُ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ - فيما يأتي: «... ثمّ طال الكلام في هَذِهِ الصّناعة، وحدث الخلاف بين أهلها في الكوفة والبصرة - المصرين القديمين للعرب - وكثرت الأدلّة والحجاج بينهم، وتباينت الطّرق في التّعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن، باختلافهم في تِلْكَ القواعد، وطال ذَلِكَ على المتعلّمين، وجاء المتأخّرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيراً من ذَلِكَ الطّول، مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن النّاظِم في كتاب «شرح التّسهيل» وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادئ للمتعلّمين، كما فعله الزَّمَخْشَرِيّ في «المفصّل»، وابن الحاجب في «المُقَدِّمَة» له؛ وَرُبَّمَا نظموا ذَلِكَ نظماً، مثل ابن مَالِك في الأرجوزتين «الكبرى والصّغرى»، وابن مُعْطي[1] في الأرجوزة «الألفيّة».

وبالجملة فالتّأليف في هَذَا الفنّ أكثر من أَنْ تُحصى، أو يحاط بها، وطرق التّعليم فيها مختلفة، فطريقة المُتقدِّمين مغايرة لطريقة المُتأخِّرين. والكُوفِيُّونَ والبَصْرِيُّونَ والبَغْدَادِيُّونَ والأَنْدَلُسِيُّونَ مختلفةٌ طرقُهُمْ كَذَلِكَ.

وقد كادَتْ هَذِهِ الصّناعةُ أَنْ تُؤْذِنَ بالذّهاب لِما رأينا من النّقص في سائر العلوم والصّنائع بتناقص العمران، ووصل إلينا بالمغرب لِهَذِهِ العصور ديوان من مصر، منسوب إلى جمال الدّين بن هِشَام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصّلة. وتكلّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصّناعة من المتكرّر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على علم جمّ، يشهد بعلوّ قدره في هَذِهِ الصّناعة، ووفور بضاعته منها، وكَأَنَّهُ ينحو في طريقته منحى نحاة أهل الموصل الَّذِيْنَ اقتفوا أثر ابن جنّي، واتّبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذَلِكَ بشيء عجيب دالّ على قوّة ملكته واطّلاعه»[2].

---

(١) هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواويّ، أبو الحسين، زين الدّين (-٦٢٨هـ)، عالم بالعَرَبِيَّة والأدب، واسع الشّهرة في المغرب والمشرق، أشهر كتبه: «الدّرّة الألفيّة في علم العَرَبِيَّة»، و«العقود والقوانين». الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج٨، ص١٥٥.

(٢) ابن خلدون، عبد الرّحمن، تاريخ ابن خلدون، اعتنى به أبو صهيب الكرميّ، بيت الأفكار الدّوليّة، الأردن - السّعوديّة، د.ت، ص٢٩٧-٢٩٨.

وَبِذَلِكَ، فقد اختلف النَّحْوِيُّونَ باختلاف مدارسهم، في دراسة آيات القرآن الكريم، يقول الرَّافِعِيّ: «واعتنى النَّحْوِيُّونَ بالمعرب منه، والمبنيّ من الأسماء والأفعال والحروف العَامَّة وغيرها، وأوسعوا الكلام في الأسماء وتوابعها، وضروب الأفعال، اللّازم والمتعدّي، ورسوم خطّ الكلمات، وجميع ما يتعلّق به؛ حَتَّى إِنَّ بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كلمةً»[1].

وما ذَلِكَ إلاّ لأَنَّ التّعبير القرآنيّ هو- كما يقول الدُّكْتُور السَّامرَّائِيّ -: «تعبيرٌ فنّيٌّ مقصودٌ؛ كلّ لفظةٍ، بل كلُّ حرفٍ فيه وضع وضعاً فنياً مقصوداً، ولم تراع في هَذَا الوضع الآية وحدها، ولا السّورة وحدها، بل روعي في هَذَا الوضع التّعبير القرآنيّ كلّه»[2].

وَمِنْ هُنَا، فقد كان شائعاً في كتب علمائنا قدرٌ مشتركٌ من المعرفة بهَذِهِ العلوم؛ فهناك كتبٌ ذات اهتمام بظاهرةٍ معيّنة من ظواهر القرآن الكريم، وهناك كتبٌ أخرى اهتمّت بظاهرةٍ أخرى، وهكذا، ولكن مع عدم إغفالها الظَّواهِر الأخرى اللّغويّة؛ فهي تتحدّث عن الظَّواهِر مجتمعةً - ما أمكن - وَلَكِنَّهَا تختصّ بظاهرةٍ ما.

ومراعاةً لهَذِهِ الاهتمامات، سيكون تصنيفنا لآراء هَؤُلاَءِ العُلَمَاء الأجلاّء في البحث، وما لديهم من مقاييسَ لغويّةٍ ونحويّةٍ، أسقطوها في دراستهم على الكتاب العزيز؛ فمنهم عُلَمَاء معاني القرآن وأعاريبه، وَمِنْهُمْ عُلَمَاء حروف المعاني، وَمِنْهُمْ عُلَمَاء التَّفسير، وَمِنْهُمْ عُلَمَاء البلاغة والإعجاز، وسيكون ترتيبنا لهَؤُلاَءِ العُلَمَاء النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اهتمّوا بعلوم القرآن، وانكبّوا على دراسته، بحسب التّرتيب الزَّمَنيّ لهم، لا بحسب التّصنيف المدرسيّ؛ لنعيش مراحل تطوّر علم النَّحْو، ومقدار ارتباطه بعلم التَّفسير والتَّأويل؛ إذ كلّما اختلف الإعراب النَّحْوِيّ للكلمة أو الجملة، اختلف معه المعنى التَّفسيريّ، والعكس:

---

(١) الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ج٢، ص١١٧.

(٢) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، التّعبير القرآنيّ، ط٣، دار عمّان، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٠.

أَوَّلاً: مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اهْتَمُّوا بِمَعَانِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَأَعَارِيْبِهِ:

فقد اتّخذ التَّأليف في هَذَا الاتّجاه أشكالاً مختلفةً؛ فمنهم من كانت عنايته الكبرى بالمعاني، وَمِنْهُمْ من كانت بالإعراب، وَمِنْهُمْ من كتب في المعاني والإعراب معاً، وَمِنْهُمْ من كتب في مشكل الإعراب، أو غريبه فقط؛ وفيما يأتي ذكرٌ لبعض هَؤُلاَءِ العُلَمَاء، وبيانٌ لآرائهم في ذَلِكَ:

١ - الفَرَّاءُ:

وذَلِكَ في كتابه: «معاني القرآن» الَّذِي يمثّل حلقةً مهمّةً من حلقات الفكر العربيّ لغةً، ونحواً، وبلاغةً؛ بتضمّنه لتفسير مشكل إعراب القرآن، ووجوه القِرَاءَات، وارتباطهما بالمعنى[1].

وقد عرض فيه آراء كثيرة، أثّرت - بلا شكٍّ - في توجيه معاني القرآن، والأمثلة على ذَلِكَ كثيرة، مِنْهَا ردّه لرأي مَنْ يقول بزيادة «لا»، في قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة١/ ٧]؛ مبيّناً أصالتها، في قوله: «وقد قال بعض مَنْ لا يعرف العَرَبِيَّة: إِنَّ معنى ﴿غَيْرِ﴾ هنا، معنى: «سوى»، وإنَّ: ﴿لاَ﴾ صلة في الكلام[2]، واحتجّ بقول الشّاعر[3]:

١٦- فِي بِئْرٍ لا حُورٍ سَرَى، وَمَا شَعَرْ.

وهَذَا غير جائز؛ لأَنَّ المعنى وقع على ما لا يتبيّن فيه عمله، فهو جحدٌ محض، وإِنَّمَا يجوز أَنْ تجعل «لا» صلة، إِذَا اتّصلت بجحدٍ قبلها، مثل قوله[4]:

---

(١) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ط١، مكتبة القاهرة للكتاب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٤١.

(٢) أي: زائدة في الكلام؛ فالمصطلح الَّذِي شاع استعماله عند الفَرَّاء، تعبيراً عن الزّيادة، في كتابه «معاني القرآن»، هو «الصّلة» - وهَذَا هو المسلك الغالب عند الكُوفِيِّيْنَ - وإن كان هَذَا لم يمنعه من التّعبير عن الزّيادة، بأوصافٍ تفيدها، كالإلقاء، والنّزع، والسّقوط، والاستغناء، في أماكن قليلة من كتابِهِ.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانِهِ. العجاج، ابن عبد الله، الدِّيوان (رواية الأصمعيّ)، تحـ. د. عبد الحفيظ السّطليّ، دار أطلس، دمشق، ١٩٧٢م، ص٢٠.

(٤) البيت لجرير، وهو في ديوانه. جرير، ابن عَطِيَّة الكلبيّ، الدِّيوان، شرح محمّد إسماعيل الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ، مصر، ١٣٥٣هـ، ص٢٦٣.

١٧ - مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ دِيْنَهُمُ وَالطَّيِّبَانِ أَبُو بَكْرٍ، وَلاَ عُمَرُ

فجعل: «لا» صلةً لمكانِ الجحدِ الَّذِي في أوّل الكلام»[١].

فهو بِذَلِكَ قد ردّ كلامَ مَنْ قالَ بزيادةِ «لا»، وخرّج الحرفَ على الأصالة.

وذَلِكَ يدلُّ على أَنَّ سبب وضع الفَرَّاء لكتابه، لم يخرج عن خدمة كتاب الله العزيز، من حَيْثُ لغتُهُ وتشريعُهُ[٢]، وقد روى قصّةَ وضعِ «المعاني» ابنُ النّديمِ في «الفهرست»، فقال: «كان السّبب في إملاء كتاب الفَرَّاء في المعاني، أَنَّ عمر بن بكير[٣]، كان من أصحابه، وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل[٤]، فكتب الفَرَّاء أَنَّ الأمير الحسن بن سهل، رُبَّما سألني عن الشّيء بعد الشّيء من القرآن، فلا يحضرني فيه جواب، فَإِنْ رأيت أَنْ تجمع لي أصولاً، أو تجعل في ذَلِكَ كتاباً، أرجع إليه فعلت، فقال الفَرَّاء لأصحابه: اجتمعوا حَتَّى أملَّ عليكم كتاباً في القرآن»[٥].

وواضحٌ من قول الفَرَّاء الأخير، أَنَّهُ عدَّ النَّحْو فرعاً من فروع العلوم الشَّرعِيَّة، نشأ لخدمة القرآن وفهم معانيه.

وَكَذَلِكَ فَإِنَّ سبب وضعه واضحٌ، من خلال رواية ابن النّديم، ولم يكن إلاّ خدمة القرآن الكريم[٦].

ومن المفيد ذكرُهُ في بيان أَهَمِّيَّة هَذَا الكتاب - الَّتِي تعكس دور النَّحْو في فهم القرآن الكريم

---

(١) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٨.

(٢) ديره، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٠٥-١٠٦.

(٣) صاحب الحسن بن سهل، كان نحويّاً إخباريّاً، راويةً، نسّابةً، وله عمل الفَرَّاء كتاب معاني القرآن، وله من لكتب: «كتاب يوم الغول»، و«يوم الظهر»، و«يوم الكوفة»، لم تُذكَرْ وفاتُهُ. ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ص١٧٢.

(٤) أبو محمّد، الحسن بن سهل بن عبد الله السّرخسيّ (-٢٣٦هـ)، اشتهر بالذّكاء المفرِط، والأدب، والفصاحة، والكرم. ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ص٢٧٢.

(٥) ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ص١٠٥.

(٦) ديره، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٠٦.

- ما قاله الخطيبُ البغداديُّ: «فأردنا أَنْ نعدَّ النَّاس الَّذِيْنَ اجتمعوا لـ«إملاء المعاني» للفرّاء، فلم نضبطْ عددَهم»[1].

ولذَلِكَ سيكون هَذَا الكتاب «معاني القرآن» من المصادر المهمّة الَّتِي نعتمدها في الدَّرس والمعالجة في هَذَا الفصل وغيره من فصول البحث.

٢- أَبُو عُبَيْدَةَ:

وذَلِكَ في كتابه: «مجاز القرآن» الَّذِي يُعَدُّ أوّلَ كتابٍ وصل إلينا تكلَّمَ صاحبُهُ فيه بلفظ المجاز، وَلَكِنَّهُ لم يَعْنِ بالمجاز ما هو قسيم الحَقِيْقَة، وإِنَّمَا عني بمجاز الآية ما يعبّر به عن الآية؛ أي بطريقة التّعبير الَّتِي تجري عليها آي القرآنِ الكريم، كما ضمّن أبو عُبَيْدَة كتابه إشاراتٍ بَلاغِيَّة جيّدةً، كانت مادّةً علمِيَّة في تاريخ الدّراسات البلاغيّة[2].

وقد أعرب أبو عُبَيْدَة في مُقَدِّمَة كتابه عن اعتقاده بِأَنَّ الإحاطة باللُّغَة العَرَبِيَّة كافية في إخراج معاني القرآن، وخصوصاً النَّحْو والإعراب، بقوله: «قالوا: إِنَّمَا أنزل القرآن بلسانٍ عربيٍّ... فلم يحتجِ السّلفُ ولا الَّذِيْنَ أدركوا وحيه، إلى النّبيِّ ﷺ أَنْ يسألوا عن معانيه؛ لأَنَّهُمْ كانوا عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم به عن المسألة عن معانيه وعمّا فيه ممّا في كلام العرب من وجوه الإعراب، ومن الغريب والمعاني»[3].

ومن وجوه المجاز الَّتِي ذهب إليها زيادة «كان»، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِى لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الفرقان٢٥/١٨]؛ إذ يقول: «مجازه: ما يكون لنا، و«كان» من حروف الزّوائد، هَهُنَا»[4]، ولكنّنا نلحظ من قوله هَذَا أَنَّهُ - بينما يشير إلى زيادة «كان» في الآية - يفسّرها بها؛ فكيف يتسنّى ذَلِكَ؟! إذ كان الأحرى أَنْ يكون التّفسير «ما ينبغي لنا»، على عدِّ «كان» زائدة، وإِنَّمَا حذفها، وفسَّر «ينبغي» بـ «يكون»؛ أي: «جَعَل مجاز «ما ينبغي لنا»: «ما يكون لنا»»[5].

---

(١) الخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ، ج١٤، تاريخ بغداد، المكتبة السّلفيّة، المدينة المنوّرة، د.ت، ص١٥٠.

(٢) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص٣١.

(٣) أبو عُبَيْدَة، معمر بن المثنّى التّيميّ، مجاز القرآن، ج١، ص٩.

(٤) المصدر السّابق، ج٢، ص٧١.

(٥) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص٣٣.

٣- الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ:

وذَلِكَ في كتابه: «معاني القرآن» الَّذِي يعدُّ تفسيراً لغويّاً نحويّاً لمعاني القرآن الكريم، ولهَذَا الكتاب أثرٌ كبيرٌ في الدّراسات القُرْآنِيَّة؛ فهَذَا الكِسَائِيّ - رئيس الطّبقة الثَّانية الكُوفِيَّة - يتّخذ منه إماماً له، يعمل على شاكلته كتابه في: «معاني القرآن»[١]، وقد رأى ابن الأَنْبَارِيّ أنّه: «الطّريق إلى كتاب سِيْبَوَيْهِ»[٢]، وَعَلَيْهِ فقد شاعت عباراته عند مَنْ أتى بعده؛ لما تميّز به أسلوبه من وضوحٍ وبعدٍ في الإغراق.

٤- الزَّجَّاجُ:

وذَلِكَ في كتابه: «معاني القرآن وإعرابه» الَّذِي يعدّ أهمّ آثار الزَّجَّاج، وقد نحا فيه منحى إعراب القرآن، بعدِّه قسيماً للمعنى، ويتميّز هَذَا الكتاب بأنّه: «راجع المُفَسِّرِيْنَ السّابقين من النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ، وأشار إلى قِرَاءَاتهم، وما يتّجه عليها من معانٍ قُرْآنِيَّة»[٣]، وكان همّ الزَّجَّاج فيها - كما يقول أحمد أمين -: «أَنْ يوضّح الآيات الَّتِي يبدو بينها تضاربٌ في المعنى، وبعض همّه أَنْ يشرحَ المعاني المجازِيَّة، وهكذا»[٤].

وكلّ ذَلِكَ عن طريق الإعرابِ، المقصدِ الأساسِ للمؤلّف، والمعنى الَّذِي ينبني عليه، يقول في مقدّمته: «وإِنَّمَا نذكر مع الإعراب المعنى والتَّفسير؛ لأَنَّ كتاب الله ينبغي أَنْ يتبيّن، أَلاَ تَرَى أَنَّ اللهَ يقولُ: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [النّساء٤/ ٨٢]، فَحُضضنا على التّدبُّر والنّظر، ولكن لا ينبغي لأحدٍ أَنْ يتكلَّمَ إِلاّ على مذهب اللُّغَة، أو ما يوافق نقله أهل العلم»[٥].

ويتّضح لنا من كتب: «معاني القرآن» للفرّاء، و: «معاني القرآن» للأخفش، و: «معاني

---

(١) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥٧٠-٥٧١.

(٢) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ، ص١٣٣.

(٣) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٢١.

(٤) أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ج٢، ص٥٠.

(٥) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٢١.

القرآن وإعرابه» للزّجاج، أَنَّ معاني القرآن عند أصحابها - كما ذكر الأَخْفَش الأوسط -: «أشمل من إعراب القرآن؛ فَإِذَا كان الإعراب فرع المعنى - كما يقال - تكون المعاني أشمل من الإعراب، فالإعراب فرع، والمعاني أصول، فَإِذَا أضفنا المعاني إلى القرآن، وكانت الإضافة على معنى «في»، فَكَأَنَّمَا كتب معاني القرآن، إِنَّمَا هِيَ: أُصول النَّحْوِ في القرآن»[1].

٥- النَّحَّاسُ:

وذَلِكَ في كتابه: «إعراب القرآن» الَّذِي يعدّ - كما ذكر في مقدّمته[2] - إعراباً للقرآن، والقِرَاءَات الَّتِي تحتاج أن يبيّن إعرابها والعلل فيها، ولا يخلو من اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ، وما يحتاج إليه من المعاني، وما أجازه بعضهم، ومنعه بعضهم، وزيادات في المعاني، وشرح لها.

وتأتي أَهَمِّيَّة هَذَا الكتاب - كما يقول محقّقه - من أَنَّهُ أوّل كتابٍ وصل إلينا، خالصاً في علم الإعراب بهَذِهِ السّعة، وبهَذَا الجمع والتَّأليف، مع التنبّه إلى أَنَّهُ كان يربط فيه مؤلّفه بين المعنى والإعراب[3].

٦- القَيْسِيُّ:

وذَلِكَ في كتابه: «مشكل إعراب القرآن» الَّذِي وضعه قصداً: «إلى تفسير مشكل الإعراب، وذكر علله، وصعبه، ونادره؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب، تعرف أكثر المعاني»[4].

وكان لهَذَا القول أثر غير منكر في توجيه معاني الآيات، واستنباط الأحكام منها، واستخلاص التّشريعات والتّرسيمات؛ ممّا يؤكّد ضرورة الاختلاف الَّذِي يؤدّي إلى التَّنَوُّع والتَّعَدُّد، ومن ذَلِكَ مثلاً قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ [الزّمر٣٩/٦٦]، فعنده أَنَّ اسم الله - تعالى - نصب بقوله: «فاعبدْ»، بينما ذهب الكِسَائِيّ والفَرَّاء إلى أَنَّهُ نصب بإضمار فعلٍ، تقديره:

---

(١) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج١، ص٢٥.

(٢) النَّحَّاس، أحمد بن محمّد، إعراب القرآن، ج١، ص١٦٥.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٩٧.

(٤) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢٧١.

«بلِ اعبدِ اللهَ فاعبدْ»، والفاء للمجاوزة عند أبي إسحاق، وزائدة عند الأخفش[1].

ومع هَذِهِ الاختلافات بين العُلَمَاء الثَّلاثَة، فَإِنَّ لكلِّ رأيٍ مِنْهُمْ معنىً ودليلاً يصوّبه له؛ بِحَيْثُ لا يمكن إنكاره عليه، وَبِذَلِكَ تتوسّع دائرة المعاني في فهم الآية الواحدة، بتنوّع آراء النَّحْوِيِّيْنَ فيها، وهَذَا ما سنبيّنه في المبحث الثَّانِي من هَذَا الفصل، بشيء من التّفصيل، إن شاء الله تعالى.

٧- الخَطِيْبُ التَّبْرِيْزِيُّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الملخّص في إعراب القرآن» الَّذِي يعدّ واحداً من الأعمال المهمّة الَّتِي ألّفت في مجال إعراب القرآن؛ وذَلِكَ - كما تقول محقّقة الكتاب -: «لقلّة المؤلّفات المحقّقة، والمنشورة في إعراب القرآن»[2].

وقد اهتمَّ مؤلّفه ببيان أَوْجُه الإعراب والقِرَاءَات، كما ظهر جليّاً عنده توجيه القِرَاءَات وتعدّدها، إلى جانب ذكر آراء النَّحْوِيِّيْنَ القدامى، كسِيْبَوَيْهِ، والفَرَّاء، والزَّجَّاج، وغيرهم، ولم يكتف بِذَلِكَ بل كان له رأيٌ مستقلٌّ، تمثّل بتوجيهاته المتعدّدة لأَوْجُه الإعراب[3].

وَمِنْ هُنَا تجلّت قدرة التَّبْرِيْزِيّ على التّرابط في التّوجيه النَّحْوِيّ، وتتبّعه للمسألة النَّحْوِيَّة، والمفاضلة بين الأعاريب، واختيار ما يراه مناسباً، ممّا يؤدي - من دون أدنى شكٍّ - إلى تنوّع المعاني القُرْآنِيَّة، وإثراء اللُّغَة العَرَبِيَّة، من خلال اهتمامه بالجانب اللُّغَوِيّ، فِي أَثْنَاءِ التَّفسير والشّرح وبيان المفردات والألفاظ الغامضة[4]، ليكون بحقٍّ أحد الأَئِمَّة في النَّحْو واللُّغَة والأدب[5]، الَّذِيْنَ أثّروا في المئات من العُلَمَاء وطلاب العلم[6].

---

(١) المصدر السّابق، ج٢، ص٢٦٠-٢٦١.

(٢) الرّاجحيّ، د. فاطمة راشد، الملخّص في إعراب القرآن للخطيب التَّبْرِيْزِيّ (تحقيق ودراسة من سورة يوسف إلى سورة طه)، مجلس النّشر العلميّ-جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠١م، ص٧.

(٣) المصدر السّابق، ص٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٨.

(٥) قباوة، د. فخر الدّين، منهج الخطيب التَّبْرِيْزِيّ في شروحه، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، د.ت، ص٩.

(٦) الرّاجحيّ، د. فاطمة راشد، الملخّص في إعراب القرآن للخطيب التَّبْرِيْزِيّ، ص١٢.

٨- اِبْنُ الأَنْبَارِيِّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ» الَّذِي مهّد الطّريق إلى إيجاد فنٍّ متكامل في مجال الدّراسات النَّحْوِيَّة، يمكن أن نطلق عليه - كما يقول محقّق كتاب أسرار العَرَبِيَّة لابن الأَنْبَارِيّ - اسم: «النَّحْو المقارن»[١]؛ ولو عني بهَذَا النّوع من النَّحْو، لتفتّق للعبارة الواحدة وجوهٌ متعدّدةٌ متنوّعةٌ من المعاني الَّتِي تغني اللُّغَة، وتثري البحوث، وتسحر القلوب، وتغذّي النّفوس، وتسعد العقول.

وفي كتابه: «البيان في غريب إعراب القرآن» الَّذِي ذكر في مقدّمته أنّه: «على غايةٍ من البيان، توخّياً للتفهيم»[٢]؛ ولَعَلَّ الكلمة الأخيرة من هَذَا القول ما دعتنا إلى الاجتهاد في الاستفادة منه - ما أمكن في بحثنا - في ضوء تفنيد آراء النَّحْوِيِّيْنَ وأقوالهم، والوقوف على حُجَجِهِمْ، على اختلاف مدارسهم وعصورهم، بغية الفهم والتّفهيم.

٩- العُكْبَرِيُّ:

وذَلِكَ في كتابه: «مسائل خلافيّة في النّحو»، الَّذِي تناول فيه أبو البقاء - كما ذكر محقّق الكتاب الدُّكْتُور الحلوانيّ - المسائل الخلافيّة بين النُّحَاة كَافَّة، وَإِنْ كان أحياناً يعرض المسائل الخلافيّة بين المذهبَيْنِ خَاصَّة[٣]، وقد وقف فيه موقف الحاكم العادل الَّذِي يعتدُّ بما أوتيه من فطنةٍ وسداد الرّأي؛ فهو يستعمل أساليب المناطقة في محاكمته المختلفَيْنِ، ويبدي سيادته خلال المناقشة؛ يخطِّئ هَذَا، ويصحّح رأي ذاك، وفي النّهاية يصل بالقارئ إلى نتائج مقنعة، على حين تركها بعض أسلافه معلّقةً دون أنْ يبتّوا فيها[٤].

وكتابه: «التّبيان في إعراب القرآن» الَّذِي اقتصر فيه - كما ذكر في مقدّمته - على ذكر

---

(١) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، أسرار العَرَبِيَّة، ص٧.

(٢) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحـ. د. طه عبد الحميد طه، ج١، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ص٢٩.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، مسائل خلافيّة في النَّحْو، ص١٣.

(٤) المصدر السّابق، ص١٧.

الإعراب ووجوه القِرَاءَات؛ من أجل بيان الغرض وإيضاح المعنى، بقوله: « فَإِنَّ أولى ما عني باغي العلم بمراعاته ما كان من العلوم أصلاً لغيره منها وحاكماً عليها؛ وذَلِكَ هو القرآن المجيد... وأقوم طريقٍ يسلك في الوقوف على معناه، ويتوصّل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه، واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه، والنّظر في وجوه القِرَاءَات المنقولة عن الأَئِمَّة الأثبات»[1]؛ لذَلِكَ سيكون هَذَا الكتابُ من المصادر الرَّئيسة الَّتِي سنلجأُ إليها في البحث.

ونلحظُ - ممّا سبق - أَنَّ بالإعراب تطرق أبواب المعاني وتنفتح، مهما كان إغلاقها محكماً، فيدخلك إلى نافذة الفهم والإدراك الَّتِي مِنْهَا تطلّ على دقائق ما يُرادُ، وحقائق ما يُقْصَدْ من آيات الكتاب الحكيم، الَّتِي توصلك إلى الغاية الَّتِي تنشد، ونهاية الطّريق الَّذِي تسلك.

ثَانِيَاً: مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اهْتَمُّوا بِحُرُوفِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

وقد اتّخذ التَّأليف في هَذَا الاتّجاه طرائقَ متعدّدةً؛ فمنها ما أتى ذكر الحروف في طوايا حديثهم عن أصول النَّحْو عموماً؛ إذ لم يفرد مبحث خاصّ لكلِّ أداةٍ، وإِنَّمَا أَتَتِ الحروفُ متفرّقةً، ككتاب سِيْبَوَيْهِ مثلاً[2].

وَمِنْهَا ما ذهب فيه النَّحْوِيُّونَ إلى دراسة الحروف على صورةٍ جزئيّة، كتناول حرفٍ واحدٍ فقط.

وَمِنْهَا ما ذهبوا فيه إلى دراسة الحروف على صورة كلّيّةٍ عَامَّة؛ سواءٌ أكانت مفردةً بسيطةً، أم مركّبةً ثنائيّةً أم ثلاثيّةً أم رباعيّة، وفيما يأتي عرضٌ لما وقع تحت أيدينا من مؤلّفات، بما يمثّل هَذِهِ الطّرائق:

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤.

(٢) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص١١٨.

١ - الزَّجَّاجيُّ:

وذَلِكَ في كتابَيْهِ: «حروف المعاني والصِّفَات»، و: «اللّامات» اللّذَيْنِ يمثّلان طريقين في دراسة حروف المعاني كلّيّة وجزئيّة.

أَمَّا الكتاب الأوّل، فقد ذكر في مقدِّمته أَنَّهُ وَضَعَهُ جواباً لسؤالِ سائلٍ أَنْ يضع كتاباً يشرح فيه جميع معاني الحروف[١]، ممّا يسهّل عمليّة الفهم والاستيعاب للمعاني الَّتِي تستنبط من التَّحلِيل الدَّقِيق لتِلْكَ الحروف؛ ففي حديثه عن الحروف الزّائدة مثلاً[٢] قسّمها إلى قسمين[٣]:

الأوّل: حروف تزاد، وليس لها أثرٌ في الإعراب ولا المعنى؛ ومن ذَلِكَ حرف «الكاف»، في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشُّورى٤٢/ ١١]؛ على أَنَّ إعرابه زائد مطروح، ومعناه مسقط، على تقدير: «ليس مثلَهُ شيءٌ»[٤].

والآخر: حروف تزاد، ولها أثر في الإعراب فقط دون المعنى؛ ومن ذَلِكَ الحرف «ما»، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات٤٩/ ١٠]، على أَنَّ الإعراب تغيّر بدخول «ما» على: «إِنَّ»[٥]، والمعنى واحد على تقدير: «إِنَّ المؤمنينَ إخوةٌ».

وأمّا الكتاب الثَّانِي: «كتاب اللّامات»، فقد ذكر في مقدّمته أنّه: «كتابٌ مختصرٌ في ذكر اللّامات، ومواقعها في كلام العرب وكتاب الله - عزَّ وجلّ - ومعانيها، وتصرّفها، والاحتجاج لكلِّ موقعٍ من مواقعها، وما بين العُلَمَاء في بعضها من الخلاف»[٦]، ففي حديثه مثلاً عن إدخال «الباء» في

---

(١) الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، حروف المعاني والصِّفَات، تحـ. د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢، ص١٧.

(٢) ليس المراد بالحروف، هنا، ما تتكوّن منه المفردات، كالألف، والباء...، بل المراد: أدوات المعاني، كحروف الجر، والعطف، وغيرها.

(٣) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص١١٨.

(٤) الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، حروف المعاني والصِّفَات، ص٦٠.

(٥) المصدر السابق، ص٦٣.

(٦) الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، اللّامات، تحـ. د. مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٣١.

خبر «ما» و«ليس»، طرح سبب الفائدة من ذَلِكَ، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر٣٩/ ٣٦]، و: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [يوسف١٢/ ١٧]، و: ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾ [إبراهيم١٤/ ٢٢]، فكان جواب النَّحْوِيِّيْنَ في ذَلِكَ أَنْ قالوا: أدخلت «الباء» في الخبر مشدّدةً له، وقال الزَّجَّاجيّ: «هَذَا قولٌ جيّد، والَّذِي عندي: أَنَّ الباء تؤذن بالنّفي، وتعلم أَنَّ أوّل الكلام منفيٌّ؛ لأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يسمع السّامع - إذا قيل له: ما زيدٌ قائماً - آخر الكلام دون أوّله؛ لإغفاله عنه وشغل قلبه وما أشبه ذَلِكَ، فَإِذَا قيل: ما زيدٌ بقائمٍ - فسمع بقائم - علم أَنَّ الكلام منفيٌّ لا محالة؛ فهذِهِ فائدة الباب»[1]. ثمَّ شاعت عبارته وما رآه من تعليلٍ عند من بعده[2].

كما لا بدَّ لنا من الرّجوع إلى كتابه «الإيضاح في علل النّحو»؛ لأَهَمِّيَّته وشدّة الحاجة - عندما تدعو الضرورة - إليه.

٢- الرُّمَّانِيُّ:

وذَلِكَ في كتابه: «معاني الحروف»، الَّذِي بدأه بالحروف الأحاديّة ثمّ الثّنائيّة ثمّ الثّلاثيّة فالرّباعيّة، ومنهجه فيه أَنَّهُ يعرض ذكرَ الحرف، أعاملٌ هُوَ أَمْ هاملٌ؟ ثمَّ يبيّن استعمالاته المختلفة، بناءً على ما ذكره النَّحْوِيُّونَ في ذَلِكَ[3].

ومن أمثلة ما ذهب إليه أَنَّ الحروف الزّائدة ترتبط بالتَّوْكِيد في مواطن محدودةٍ؛ وَمِنْهَا قوله عزَّ وجلّ: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النّساء٤/ ٧٩]، حَيْثُ قال: «والمعنى: كفى الله، ولكنَّ «الباء» دخلت للتوكيد»[4]؛ وقوله جلَّ وعلا: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا ﴾ [العنكبوت٢٩/ ٣٣]، حَيْثُ قال: «إِنَّهَا بمعنى: لمّا جَاءَت رسلنا»[5]، مقدّراً إسقاط «أَنْ»، إِلاَّ أَنَّهَا مفيدة التَّوْكِيد، وهكذا.

---

(١) المصدر السَّابق، ص٧٢-٧٣.

(٢) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص١٢٢.

(٣) المرجع السّابق، ص١٢٥.

(٤) الرُّمَّانِيّ، أبو الحسن عليّ، معاني الحروف، تحـ. عبد الفتاح إسماعيل شبليّ، ط٢، دار الشّروق، جدّة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص٣٧.

(٥) المصدر السَّابق، ص١٦٣.

٣- ابْنُ جِنِّيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «سرّ صناعة الإعراب»، الغنيّ بدراسة حروف المباني، ممّا يتّصل بعلم التّصريف إعلالاً وإبدالاً وزيادةً وحذفاً، وقد أشار إلى ذَلِكَ في مُقَدِّمَة الكتاب بقوله: «وليس غرضنا في هَذَا الكتاب ذكر هَذِهِ الحروف مؤلّفة؛ لأَنَّ ذَلِكَ كان يقود إلى استيعاب جميع اللُّغَة، وهَذَا ممّا يطول جدّاً، وليس عليه عقدنا هَذَا الكتاب، وإِنَّمَا الغرض فيه ذكر أحوال الحروف مفردةً، أو منتزعةً من أبنية الكلم الَّتِي هي مصوغة منها؛ لما يخصّها من القول في أنفسها»[1]؛ ومع ذَلِكَ فقد عرض حروف المعاني المفردة، كحديثه عن «فاء» العطف والإتباع، و«فاء» العطف دون إتباع، و«الفاء» الزّائدة، و«الفاء» في قولهم: «خرجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ»، وغيرها؛ وهَذِهِ كلّها من موضوعات علم الإعراب الَّذِي يفصح عن معاني القرآن الكريم.

وكثيراً ما كان يلجأ ابن جني إلى التَّأْوِيل من أجل الانتصار لِما يذهب إليه من آراء، ومن ذَلِكَ قوله بإضمار: «أَنْ»، بعد «الفاء»، و«الواو»، و«أو»، و«لام الجرّ»، و«حَتَّى»[2].

ومن ذَلِكَ أيضاً أَنَّ مذهبه في اللّام الدّاخلة على جواب «لو» أَنَّهَا لام جواب قسم مقدّر[3]، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ [الأنعام٦/ ٨]؛ إِذْ إِنَّ «اللّام» الدّاخلة على جملة: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾، واقعة في جواب قسم مقدّر، وليست واقعة في جواب ﴿لَوْ﴾.

وَكَذَلِكَ، لا بدَّ لنا من الرّجوع إلى كتبه: «اللّمع في العَرَبِيَّة»، و: «الخصائص»، و«المحتسب» إذ الحاجة إليها ضروريّة في بحثنا هَذَا.

٤- الهَرَوِيُّ[4]:

وذَلِكَ في كتابه: «الأزهية في علم الحروف» الَّذِي تناول فيه كثيراً من الحروف في اللُّغَة العَرَبِيَّة.

---

(١) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تحـ. د. حسن هنداوي، ج١، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٥.

(٢) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، اللّمع في العَرَبِيَّة، تحـ. فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، د.ت، ص١٢٧.

(٣) الحموز، د. عبد الفتاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٨٧.

(٤) هو عليّ بن محمّد أبو الحسن الهرويّ (-٤١٥هـ)، عالم باللُّغَة والنَّحْو، سكن مصر، وقرأ على الأزهريّ «٣٧٠» من كتبه، له كتب منها: «الذّخائر في النّحو»، و«المرشد»، و«الأزهية في علم الحروف». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٥٢٨.

وقد ذكر مؤلّفه في مقدّمته أَنَّهُ جمع فيه أبواباً من النَّحْو، قد ذكرها متفرّقةً في كتابه الملقّب بالذّخائر[1].

وكتاب الأزهية هَذَا، على أَنَّهُ من الكتب الأولى في حروف المعاني، فقد واكب حركة التَّأليف في ذَلِكَ العصر، بل وتميّز فيها بوقوفه إزاء تعريف المصطلحات الَّتِي تتعلّق بالقضايا المختلفة في القرآن الكريم، وبيان مواقف العُلَمَاء في ذَلِكَ وتعليل كلٍّ[2]، وإظهار المعنى الكامن وراءه على اختلاف المواقف والآراء والأعاريب لدى النَّحْوِيِّيْنَ، على اختلاف مذاهبهم ومدارسهم، من دون أَنْ يتقيَّدَ بِأَيِّ مذهب، أو أَيَّةِ مدرسة في توجيه الأحكام.

٥- المَالِقِيُّ[3]:

وذَلِكَ في كتابه: «رصف المباني في شرح حروف المعاني»، الَّذِي نظمه على ترتيب حروف المعجم، وعرض فيه بالشّرح حروف المعاني واستعمالاتها، والَّذِي يعدّ أقدم كتابٍ وصل إلينا من كتب حروف المعاني[4]؛ فأفاد منه كثيرٌ من النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ والفُقَهَاء، في إثبات رأيٍ أو حكمٍ أو دليلٍ، كانوا قد استنبطوه من كتاب الله، القرآن الكريم.

فِفِي أَثْنَاءِ حديثه عن «لا» الزّائدة في الكلام، قسّمها قسمين: «قسم تكون باقيةً على معناها، فلا تخرج من الكلام، ولا يكون معناه بها كمعناه دونها؛ وقسم يكون دخولها وخروجها واحداً»[5]؛ وفي ذَلِكَ خلافاتٌ كثيرة بين النَّحْوِيِّيْنَ، نقف عندها - إِنْ شَاءَ اللهُ - فِي أَثْنَاءِ حديثنا عن دور الاختلافات في الأَوْجُه الإعرابيَّة في توجيه المعاني في القرآن الكريم في بحثنا هَذَا.

---

(١) الهرويّ، أبو الحسن عليّ، الأزهية في علم الحروف، تحـ. عبد المعين الملّوحيّ، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ص١٩.

(٢) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة فِيْ القرآن الكريم، ص١٤٥.

(٣) أحمد بن عبد النّور، بن رشيد المالقيّ، أبو جعفر (-٧٠٢هـ)، من عُلَمَاء الأندلس، أخذ عن ابن مفرج، وأخذ عنه أَبُو حَيَّان، له أيضاً: «شرح الجزوليّة»، و«التّحلية». العسقلانيّ، ابن حجر، الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثَّامِنة، تحـ. محمّد سيّد جاد الحقّ، ج١، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م، ص٢٠٧.

(٤) عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم أوّل، ج١، ص٩٥.

(٥) المالقيّ، أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحـ. أحمد محمّد الخرّاط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص٢٤١.

٦- الإِرْبِلِيُّ[١]:

وذَلِكَ في كتابه: «جواهر الأدب في معرفة كلام العرب»، المشتمل على القسم الثَّالِث من أقسام الكلمة الثَّلاثَة، وهو قسم الحرف، وكان والده قد وضع له جدولاً، ذكر فيه البسيط منه والمركّب، فأبان في هَذَا الكتاب بياناً مفصّلاً، ورتّبه على فصولٍ مندرجةٍ تحت خمسة أبواب[٢].

وله أثرٌ كبيرٌ في توجيه المعاني القُرْآنِيَّة المعتمدة على أصولٍ نحويّة.

٧- المُرَادِيُّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الجنى الدّاني في حروف المعاني» الَّذِي ترك آثاراً جليلةً في علوم القرآن والعَرَبِيَّة، وفي بيان أَنَّ المعنى القرآنيّ يتوقّف في كثيرٍ من الأحايين على المعنى الحرفيّ للأداة، وجعله مؤلّفه جامعاً لمعاني الحروف، مشتملاً على مُقَدِّمَة وخمسة أبواب[٣].

وقد وضع في مقدّمته حدّاً لتعريف الحرف، وَسَمَهُ بِأَنَّهُ أحسنُ الحدود؛ وهو ما دلَّ على معنىً في غيره.

وقد رأينا في هَذَا الكتاب إغناءً لبحثنا؛ بسبب وفرة النّقول الَّتِي اعتمدها مؤلّفه، من «المقتضب، وسرّ الصّناعة، وكتب أبي علي، والمستوفى، والمفصّل، والبديع، وعن ابن مَالِك، وَكَذَلِكَ عن أَبِي حَيَّان... وابن هِشَام»[٤]، ممّا يكثر معه التَّعلِيلات والتَّأوِيلات والاختلافات، الَّتِي تتوسّع إثرها المعاني، وتتعدّد الأحكام.

٨- ابْنُ هِشَامٍ:

وذَلِكَ في كتابه: «مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب» الَّذِي بناه على ثمانية أبواب؛ وهو قمّة

---

(١) هو محمّد بن عليّ بن أحمد، أبو المعالي، بدر الدّين الإربليّ، ثُمَّ الموصليّ (- بعد٧٢٩هـ)، يُلَقَّب بابن الخطيب، مِنْ أعيان النّحاة الفُقَهَاء، له: «شرح الكافية الشّافية في النّحو»، و«حاشية على التّسهيل لابن مَالِك»، وغيرهما. الزِّرِكليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٨٤.

(٢) الإربليّ، عليّ بن محمّد الموصليّ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحـ. د. حامد أحمد نيل، مطبعة السّعادة، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٦-٧.

(٣) المُرَادِيّ، الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحـ. د. فخر الدّين قباوة - مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص١٩.

(٤) عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم أوّل، ج١، ص٩٦.

التَّأليف في حروف المعاني[1]، انتفع بالكتب الَّتِي سبقته، وزاد عليها زياداتٍ كبيرةً في أحاديثه عن الجملة وأقسامها، وما له محلّ من الإعراب، وما ليس كَذَلِكَ، وأحكام شبه الجملة، والقواعد العَامَّة الَّتِي تتّصل بالإعراب، والفروق، وأنواع الحذوف، والحروف، وما تضمن معناها من الأسماء والظّروف، وقد رتّبها على حروف المعجم[2].

وقد خرج هَذَا الكتاب من بين يدي ابن هِشَام، وكَأَنَّهُ مرجعٌ للنَّحْو، واللُّغَة، والفقه، والتَّفسير، فيما تضمّن من آيات من القرآن الكريم، وخصوصاً في الباب الخامس منه، في «ذكر الجهات الَّتِي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها»، وَعَدَّ مِنْهَا عَشْرَاً[3].

كما يفرض علينا منهج البحث الاعتماد على كتابيه القيّمَيْنِ: «شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى»، و: «شرح شذور الذّهب»، بالإضافة إلى شرحه العظيم لألفيّة ابن مَالِك في كتابه: «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مَالِك».

ولا بدَّ - في سبيل معرفة الكتب الَّتِي أفردت حروف المعاني بالتَّأليف خدمةً للقرآن، وتوضيحاً لدور النَّحْو وأَهَمِّيَّته وأثره في التَّفسير القرآنيّ - من الإشارة إلى أَنَّهُ وُجِدَتْ كتبٌ تحمل اسم: «الحروف» للكِسَائيّ والمُبَرِّد، ولا نعرف عنها سوى أسمائها[4].

ويتبيّن - ممّا سبق - أَنَّ للحروف بأنواعها دوراً عظيمَ الشّأنِ في استواء العبارات واشتقاقها؛ ولو سقطت من عداد الكلام، لأصيبت اللُّغَة، ولذهبت ثلاثة أرباع مقدرتها على الإفصاح والبيان، فضلاً عن التّأنّق والصّقل[5].

---

(١) المرجع السّابق، قسم أوّل، ج١، ص٩٧.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٣.

(٣) المصدر السّابق، ص٦٨٤.

(٤) عضيمة، محمّد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم أوّل، ج١، ص٩٢.

(٥) داود، د. محمّد محمّد، القرآن الكريم وتفاعل المعاني، ج١، المُقَدِّمَة، ص(و).

ثَالِثَاً: مِنَ المُفَسِّرِيْنَ الَّذِيْنَ اهْتَمُّوا بِمَعَانِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ عَلَى أَسَاسٍ نَحْوِيٍّ:

لا نستطيع هنا الخوض في هَـذَا الموضـوع، لكثـرة مـصنّفاته وتـشعّبها، إلاّ باكتنـاه المشهور منها؛ فهناك مؤلّفاتٌ عديدةٌ من هَذَا النّوع، هيّأت جوّاً صالحاً ومناخاً ثرّاً لانتشار معاني القرآن في جميع الأمصار، على اختلاف اللّهجات والبيئات والأعراف، اعتمد فيها أصحابها النَّحْو دستوراً، والعَرَبِيَّة منهجاً، ساروا عليهما، فاهتدوا وهدوا، وفيما يأتي عرضٌ لأَهمِّ هَؤُلاَءِ العُلَمَاء:

١- الطَّبَرِيّ[١]:

وذَلِكَ في كتابه: «جامع البيان عـن تأويـل آي القـرآن» الَّـذِي يعـدّ المـصدر الأَوَّل للتفـسير بالمأثور، والَّذِي أجمع عليه العُلَمَاء سلفاً وخلفاً أنّـه: «مـا مـن مفـسّرٍ إلاّ وقـد اغـترف مـن تفـسير الطَّبَرِيّ»[٢].

ولأنَّ القرآن نزل بلغة العرب، فَإِنَّ من أَوْجُه تأويله ما كان علمه عنـد أهـل اللّـسان الَّـذِي نزل به القرآن، وذَلِكَ علم تأويل عربيّته وإعرابه[٣]؛ فمنِ اطّلع على تفسير الطَّـبَرِيّ، ووقـف عـلى تبيينه للمعاني وغريبها، يجد أَنَّهُ لا غرابة أَنْ يصير إمام عصره في القِرَاءَات، والتَّفسير، والحـديث، والفقه، والتّاريخ، واللّغة[٤]؛ لأَنَّهُ من أجلّ التّفاسير وأعظمها[٥].

فهو - كما يقول محقّق الكتاب -: «يهتمّ بالإعراب اهتمامَ الحذّاق به؛ لِمَا في اخـتلاف وجـوه

---

(١) محمّـد بـن جريـر بـن يزيـد الطَّـبَرِيّ، أبـو جعفـر (-٣١٠هـ)، مـؤرّخ، مفـسّر، إمـام، أخـذ عـن سـليمان بـن عبد الرّحمن، وأخذ عنه الدّاجونيّ، له: «تاريخ الطَّبَرِيّ»، و«اختلاف الفُقَهَاء»، و«جامع البيان عـن تأويـل آي القرآن». الذهبيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، تذكرة الحفّاظ، تحـ. عبد الرّحمن المعلميّ، حيـدر آبـاد، الهنـد، ١٣٧٧هـ، ص٧١٠.

(٢) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحـ. د. عبـد الله بـن عبـد المحسن التّركيّ، ج١، ط١، دار عالم الكتب، المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٦.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٦-٧.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٨.

(٥) العكّ، خالـد عبـد الـرّحمن، الفرقـان والقـرآن (قـراءة إسـلامِيَّة معـاصرة ضـمن الثَّوابـت العلمِيَّـة والـضَّوابط المنهجِيَّة وهي مقدّمات للتفسير العلميّ للقـرآن الكـريم)، ط٢، دار الحكمـة، دمـشق- سـورية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٥٧٣.

إعراب آي القرآن من اختلاف وجوه تأويله»[1]، وهَذَا بالضّبط موضوع بحثنا.

ويتجسَّد هَذَا الحكم من جوانب؛ مِنْهَا ما هو عامٌّ، قد تتكفّل به دراسة بَلاغِيَّة قادمة ببيانه، وَمِنْهَا ما هو خاصّ - وهو بحثنا هنا - بموقفه وآرائه ومناقشاته النَّحْوِيَّة واختلافه مع غيره من النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اعتنوا في دراستهم بتفسير القرآن الكريم، وسنعرض بعضاً من هَذِهِ الأحكام في مقامه وموضعه من البحث.

٢- الطَّبَرْسِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «مجمع البيان في تفسير القرآن» الَّذِي يعدّ - كما يقول الطَّبَرْسِيّ -: «في غاية التّلخيص والتّهذيب، وحسن النّظم والتّرتيب، يجمع أنواع هَذَا العلم وفنونه، ويحوي نصوصه وعيونه، من علم قراءته، وإعرابه، ولغاته، وغوامضه، ومشكلاته، ومعانيه، وجهاته، ونزوله، وأخباره، وقصصه، وآثاره، وحدوده، وأحكامه، وحلاله، وحرامه»[2].

فقد جَعَلَ إعرابَ القرآنِ نوعاً من أنواع علوم القرآن وفنونِهِ، وعَطَفَهُ على القِرَاءَات، وبه تستنبط الأحكام، وتستخرج المعاني، يقول موضّحاً منهجه في التَّفسير: «ثُمّ أُقَدِّم في كلِّ آيةٍ الاختلافَ في القِرَاءَات، ثُمّ ذِكْرَ العلل والاحتجاجات، ثُمّ ذِكْرَ العَرَبِيَّة واللُّغَات، ثُمَّ ذِكْرَ الإعراب والمشكلات، ثُمَّ ذِكْرَ الأسباب والنّزولات، ثُمّ ذِكْرَ المعاني والأحكام والتَّأويلات»[3].

وَمِنْ هُنَا تبرز الحاجة إليه لكلِّ دارسٍ على اختلاف وجهة بحثه، وهَذَا ما وضّحه الطَّبَرْسِيّ في مقدّمته للكتاب بقوله: «على أَنِّي قد جمعْتُ في عربيّته كلَّ غرّةٍ لائحة؛ وفي إعرابه كلَّ حجّةٍ واضحة؛ وفي معانيه كلَّ قولٍ متينٍ؛ وفي مشكلاته كلَّ برهانٍ مبين؛ وهو - بحمد الله - للأديب عمدة، وللنَّحْويّ عدّة، وللمقرئ بصيرة، وللنّاسك ذخيرة، وللمتكلّم حجّة، وللمحدّث محجّة، وللفقيه دلالة، وللواعظ آية»[4].

---

(١) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١، ص٧.

(٢) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص١٠.

(٣) المصدر السّابق، مج١، ج١، ص١١.

(٤) المصدر نفسه، مج١، ص١١.

٣- الزَّمَخْشَرِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الكشّاف عن حقائق التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأْوِيل»، الَّذِي تتبّع فيه آيَ القرآن بأحكام البلاغة واللُّغَة، فانفرد بهَذَا الفضل على جميع التّفاسير[١]، وحين يعالج إعراب الآيِ، فإنّه يجعل همَّه المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابيّ؛ فرعايته للمعنى أوّلاً، وقبل رعايته للصناعة النَّحْوِيّة؛ وَبِذَلِكَ يفضّل الوجه النَّحْوِيّ الَّذِي يتّفق والمعنى القرآنيّ؛ مستغلاً النَّحْو في الدّفاع عن القرآن، من طغى الطّاغين فيه[٢]، يقول في مقدّمته: «ولقد رأيت إخواننا في الدّيْنِ... الجامعِيْنَ بين علم العَرَبِيَّة والأصول الدّينيّة، كلّما رجعوا إليَّ في تفسير آيةٍ، فأبرزت لهم بعض الحقائق من الحجب، أفاضوا في الاستحسان والتّعجّب»[٣].

وفي كتابه: «المفصّل في علم العَرَبِيَّة» الَّذِي اشتهر إثرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ بصاحب المفصّل، دون مصنّفاته الأخرى؛ وذَلِكَ لأَهَمِّيَّته وانتشاره وذيوع اسمه[٤].

وقد رأى بعض المعاصرين أَنَّ له بعد كتاب سِيْبَوَيْهِ مرتبة، وَإِنْ كان الخوارزميّ[٥] -وهو أحد شرّاح المفصّل- قد اعتقد أَنَّهُ خيرٌ من «الكتاب»، وذَلِكَ بقوله: «إِنَّهُ باكتنازه واختصاره خيرٌ مِنَ «الكتاب» مع سعته وانتشاره»[٦].

---

(١) الجوينيّ، د. مصطفى الصّاوي، منهج الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص٢٦٥.

(٢) المرجع السّابق، ص٢٨٢.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٤٣.

(٤) الخزرجيّ، د. عبد الباقي، علم الدّين الأندلسيّ بين شرّاح المفصّل، مج٣٢، ج١، مجلّة معهد المخطوطات العَرَبِيَّة، الكويت، ١٩٨٨م، ص١٢٣.

(٥) هو القاسم بن الحسين بن أحمد، الخوارزميّ، مجد الدّين، المُلَقَّب بصدر الأفاضل (-٦١٧هـ)، عالمٌ بالعَرَبِيَّة، مِنْ فُقَهَاء الحنفيّة، له كتبٌ، منها: «شرح المفصّل للزّمخشريّ»، و«الزّوايا والخبايا في النّحو»، و«السّرّ في الإعراب»، وله نظم. الزِّرِكليّ، خير الدّين الأعلام، ج٥، ص١٧٥.

(٦) الخوارزميّ، القاسم بن الحسين، التّخمير (شرح المفصّل)، نسخة مخطوطة، دار الكتب الظّاهِريّة، دمشق، ١٧٢٨هـ، لوحة ٢.

ويقول الزَّمَخْشَرِيّ في مُقَدِّمَة المفصّلِ: «وقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشّفقة والحدب على أشياعي من حفدة الأدب؛ لإنشاء كتابٍ في الإعراب، محيطٍ بِكَافَّة الأبواب، مرتّب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السّعي»[1].

ويكفي المفصّلَ رفعةً اعتمادُ أغلبِ مَنْ أعربوا القرآن الكريم، أو شرعوا في تفسيره عليه.

٤ - ابن عَطِيَّة:

وذَلِكَ في كتابه: «المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» الَّذِي احتلَّ مكانةً سامقةً بين سائر كتب التَّفسير؛ وتتمثّل مزيّة ابن عَطِيَّة في هَذَا الكتاب في أَنَّهُ حاول أَنْ يكون ظاهراً بعقله في تفسيره؛ فتراه في مواطنَ كثيرةٍ يعرض الآيات، مناقشاً آراءَ العُلَمَاء نحويّين، ولغويّين، وفُقَهَاء، فيقبل ويرفض، بل ويضيف فهماً جديداً خاصّاً به، فلا تمرّ المسألة دون أَنْ يحقّق القول فيها، ودون أَنْ يشرح ما يغمض منها[2].

قال عنه أَبُو حَيَّان في مُقَدِّمَة «البحر المحيط»: «وكتابُ ابن عَطِيَّة أَنْقَلُ، وَأَجْمَعُ، وَأَخْلَصُ؛ وكتابُ الزَّمَخْشَرِيّ أَلْخَصُ، وَأَغْوَصُ»[3].

ومن المسائل الَّتِي خالف فيها النَّحْوِيِّيْنَ مسألةُ زيادة: «الواو» لغير معنىً، في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ ﴾ [يوسف١٢/ ١٥]، وقوله جلّ وعلا: ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴾ [الصَّافَّات٣٧/ ١٠٣]؛ حَيْثُ نقل عن بعض النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّ الواو في قوله: ﴿ وَأَجْمَعُوٓا۟ ﴾، وقوله: ﴿ وَتَلَّهُۥ ﴾ زائدة، والجملة بعدها هي جواب الشّرط، وقولهم عنده: «مردودٌ؛ لأَنَّهُ ليس في القرآن شيءٌ زائدٌ لغير معنى»[4]، فهو بِذَلِكَ يرتضي الزّيادة المفيدة، رابطاً علمَ النَّحْو بعلمِ الدَّلالَة، في تفسيره الوجيز للكتاب العزيز؛ ممَّا دفعَهُ إلى تخريج الآية الكريمة على تأويل جواب شرط، ليكونَ التَّقْدِيْر عنده: «فلمّا ذهبوا به وأجمعوا، أجمعوا»[5].

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، المفصّل في علم العَرَبِيَّة، ص٥.

(٢) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص٢١٦.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص١٥.

(٤) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٩٨٢.

(٥) المصدر السّابق، ص٩٨٢.

٥- الرَّازِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «التَّفسير الكبير» الَّذِي ضمّنه مباحثَ فقهيّةً، وكلاميّةً، وفلسفيّةً، ولغويّةً، ونحويّةً، وبَلاغِيَّة، تميّز فيها بعرضه لآراء القُدَمَاء ووجهات أنظارهم، مشيراً في الغالب إلى موقفه منها، والقارئ لتفسيره يقف أمام عالمٍ لا يلقي الكلام على عواهنه، بل يسوقه بدراسةٍ نافذةٍ، ويدعمه ببراهينَ عتيدةٍ[1].

وقد حرص الرَّازِيّ، في نصوصٍ كثيرةٍ، على الإدلاء برأيه في قضيّةٍ تكون محطَّ خلافٍ بين العُلَمَاء في القرآن الكريم، ومن ذَلِكَ مثلاً اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ والقرّاء والفُقَهَاء في إرجاع الضمير «الهاء» في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة٢/ ٢٣]؛ إذ يقول: «الضمير، في قوله: ﴿مِّن مِّثْلِهِ﴾، إلى ماذا يعود؟ وفيه وجهان؛ أحدهما: أَنَّهُ عائدٌ إلى ﴿ما﴾ في قوله: ﴿مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾؛ أي: «فأتوا بسورة ممّا هو على صفته في الفصاحة وحسن النّظم»، والثَّانِي: أَنَّهُ عائدٌ إلى ﴿عَبْدِنَا﴾؛ أي: «فأتوا ممّن هو على حاله من كونه بشراً أمّيّاً، لم يقرأ الكتب، ولم يأخذ من العُلَمَاء»، والأَوَّل مرويٌّ عن عمر، وابن مسعود، وابن عبّاس، والحسن، وأكثر المحقّقين، ويدلُّ على التّرجيح له وجوهٌ»[2].

ثم يذكر الوجوه، ويناقشها، ويحلّلها، ويبيّن رأيه فيها، وَبِذَلِكَ نراه لا يرجّح رأياً في أيّة قضيّةٍ، إلاّ معتمداً على المعنى السِّياقيّ والمقاميّ، الَّذِي يكتنف الآية الكريمة؛ وبيان ذَلِكَ كلّه سيأتي في موقعه من هَذَا البحث.

٦- أَبُو حَيَّان:

وذَلِكَ في كتابه: «تفسير البحر المحيط» الَّذِي يعدّ مِنْ أجمعِ كتبِ التَّفسير قاطبةً، ويكشف لنا أَبُو حَيَّان في مقدّمته النّقابَ عن منهجه الَّذِي احتشد فيه لبيان المعاني اللُّغَوِيَّة للمفردات، والأحكام النَّحْوِيَّة، والفقهيّة، ودقائق الإعرابِ، والقِرَاءَات، والنّواحي البَلاغِيَّة، بياناً وبديعاً، وغيرها[3].

---

(١) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص٣١٠.

(٢) الرَّازِيّ، فخر الدّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١، ج٢، ص١٠٩.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٦.

وَلاَ شَكَّ أَنَّنَا بِذَلِكَ مع أَبِي حَيَّان أمام عالمٍ طلعة، يتعاملُ مَعَ النَّصِّ القرآنيِّ معاملةً خَاصَّة، فنراه ينعكف على تفسير الآيات بكلّ ما أوتي من ملكة، ومراسٍ، واستيعابٍ لتراث السّلف اللُّغَوِيّ، والنَّحْوِيّ، والفقهيّ، والبلاغيّ قبله، يقول في المُقَدِّمَة: «وترتيبي في هَذَا الكتاب أَنِّي أَبتدِئ أوّلاً بالكلام على مفردات الآية الَّتِي أفسّرها، لفظةً لفظةً، فيما يحتاج إليه من اللُّغَة، والأحكام النَّحْوِيَّة الَّتِي لتِلْكَ اللّفظة قبل التَّركيب... ثم أشرع في تفسير الآية... حاشداً فيها القِرَاءَات، شاذَّها ومستعملَها، ذاكراً توجيهَ ذَلِكَ في علم العَرَبِيَّة... مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب، ودقائق الآداب من بديعٍ وبيان... مُحيلاً على الدّلائل الَّتِي في كتب الفقه، وَكَذَلِكَ ما نذكره من القواعد النَّحْوِيَّة، أحيل في تقرّرها، والاستدلال عليها على كتب النَّحْو، وَرُبَّمَا أذكر الدّليل إِذَا كان الحكم غريباً، أو خلافَ مشهور»[1].

وذَلِكَ بيانٌ صريحٌ منه بِأَنَّ تفسيره جاء مترعاً بالنّظرات النَّحْوِيَّة الَّتِي تؤكد دور النَّحْو والإعراب في الكشف عن حَقِيْقَة المراد من الآية الَّتِي هو بصددها، يقول في ذَلِكَ: «منكبّاً في الإعراب عن الوجوه الَّتِي تنزّه القرآن عنها، مبيّناً أَنَّهَا ممّا يجب أَنْ يعدل عنه، وَأَنَّهُ ينبغي أَنْ يحمل على أحسن إعراب، وأحسن تركيب؛ إذ كلام الله أفصح الكلام... وقد ينجرّ معها ذكر معانٍ لم تتقدّم في التَّفسير»[2].

وَمِنْ هُنَا، سيكون هَذَا الكتاب عمدةً لنا في هَذَا البحث، نستمدّ منه في جميع موادّه، على مختلف الفصول؛ لغزارة ما فيه من توجيهات نحويّة، وصرفِيَّة، وصوتِيَّة، ودلالِيَّة، وفقهيّة، نستدلّ بها على وجوه الاختلاف، ونستعين على التّرجيح فيما بينها في ضوء المعنى الأقوى الأفصح، مع عرضٍ موضوعيٍّ لبقيّة الآراء الَّتِي تنفتحُ على معانٍ أخرى.

٧- السَّمِيْن الحَلَبِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون»، الَّذِي يشيرُ فيه مؤلّفُهُ إلى

---

(١) المصدر السّابق، ج١، ص٧.

(٢) المصدر نفسُهُ، ج١، ص١٢-١٣.

ضرورة فهم معاني كتاب الله وبيان أغراضه، بقوله في مقدّمته: «فليس المرادُ حفظَهُ وسَرْدَهُ من غير تأمُّلٍ لمعناه، ولا تفهُّمٍ لمقاصدِهِ»[1]، وذكر محقّق الكتاب الدُّكْتُور أحمد محمّد الخرّاط أَنَّ السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «يُلاحظ ضرورة تأليف مصنّف يجمع علوم القرآن، وَيَرَى أَنَّهَا خمسة علوم: «الإعراب، والتّصريف، واللُّغَة، والمعاني، والبيان»؛ وهو عندما يحدّدها بهَذَا التّحديد، إِنَّمَا يشير بِذَلِكَ إلى اختصاصه وطبيعة اتّجاهه»[2]؛ وَمِنْ هُنَا كان كتابه غنيّاً ببحوث النَّحْو العربيّ، وقواعده، وما يتّصل بمدارسه ونتائجه، مع التّنبيه إلى القِرَاءَات القُرْآنِيَّة الَّتِي تحتملها الآية، وأَوْجُه تخريجها ما كان مِنْهَا شاذّاً أو متواتراً؛ واقفاً من ذَلِكَ كلّه موقف المرجّح المعلّل المختار الحاكم بروح العالم المتفهّم لأبعاد اللُّغَة وما تحتمله، وما فيها من غزارةٍ وتفريعٍ.

فكان هَذَا الكتاب شاهداً واضحاً على المرحلة الأخيرة من مراحل التَّأليف في الإعراب القرآنيّ والنَّحْو العربيّ، وسنعرض فِي أَثْنَاءِ دراستنا شواهدَ متنوّعةً من آي الذّكر الحكيم، في المبحث الثَّانِي من هَذَا الفصل، العديد من الآراء الَّتِي مال إليها السَّمِيْن الحَلَبِيّ – ما وافق فيها المتقدّمين، أو ما خالفهم – لَمَّا وجدناه من آراءٍ له مصيبةٍ، وأحكامٍ منطقيّةٍ، وتعليلاتٍ لا تخلو من الحُجّة الدّامغة والبرهان القاطع في كثيرٍ من الأحايين.

٨- العَلاَئِيّ[3]:

وذَلِكَ في كتابه: «الفصول المفيدة في الواو المزيدة» الَّذِي ضمّنه فصولاً عديدةً، مباحثها مفيدة على «الواو» المزيدة، على حدّ قوله[4]، وأثر ذَلِكَ في تفسير المعنى الَّذِي يتشكّل في سياق الجملة الَّتِي تكون فيها.

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢٦.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص٢٦.

(٣) هو خليل بن كَيْكَلْدِيّ بن عبد الله، العلائيّ الدّمشقيّ، صلاح الدّين (-٧٦١هـ)، محدّثٌ فَاضِل، بحّاثٌ، من كتبه: «المجموع المذهّب في قواعد المذهب»، و«برهان التَّيسِير في عنوان التَّفسير». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٣٢١.

(٤) العلائيّ، صلاح الدّين خليل، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحـ. د. حسن موسى الشّاعر، ط١، دار البشير، عمّان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٣٥.

وقد وفّى بِذَلِكَ، فتناولَ في الفصل الثَّامِنَ عَشَرَ الحديث عن زيادة «الواو» العاطفة، ونقل خلاف الكُوفِيِّيْنَ والبَصْرِيِّيْنَ في جواز ذَلِكَ لغير معنى؛ فقد جوّزه الكُوفِيُّونَ احتجاجاً بقوله تعالى، مثلاً: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ﴾ [الأنعام٦/ ٧٥].

وقوله أيضاً: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر٣٩/ ٧٣]، ونقل ما ذهب إليه البَصْرِيُّونَ من: «أنَّها ليست زائدة في شيء من ذَلِكَ، ولا تجوز زيادتها؛ لأنَّ الحروف وضعت للمعاني، فذكرها من دون معنىً يقتضي مخالفةَ الوضع، ويُورث اللَّبْسَ، وأيضاً الحروف وضعت للاختصار، نائبةً عن الجمل، كالهمزة؛ فإنَّها نائبة عن أستفهم، وزيادتها ينقض هَذَا المعنى»[1]، ثمّ شرع يبيّن رأيه في ذَلِكَ معلّلاً وشارحاً، وكلّ ذَلِكَ في ضوء توخّي معاني النَّحْو في إبراز معنى الآية، وسيأتي الحديث عن ذَلِكَ.

٩- الزّركشيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «البرهان في علوم القرآن» الَّذِي يعدّ من الكتب العتيدة الَّتِي جَمَعَتْ - كما يقول محقّقه في المُقَدِّمَة -: «عصارةَ أقوالِ المتقدّمِيْنَ، وصفوةَ آراءِ العُلَمَاء المحقّقِيْنَ حولَ القرآنِ الكريمِ»[2].

فأشبع فيه الزّركشيُّ الفصولَ، وجَمَعَ أشتاتَ المسائلِ، وضَمَّ أقوالَ المُفَسِّرِيْنَ والمُحَدِّثِيْنَ، إلى مباحث الفُقَهَاء والأُصُولِيِّيْنَ، إلى قضايا المُتَكَلِّمِيْنَ وأصحاب الجدل، إلى مسائل العَرَبِيَّة، وآراء أرباب الفصاحة والبيان.

ومن المفيدِ ذكرُهُ في هَذَا المقام ما ذهب إليه محقّق هَذَا الكتاب في مقدّمته؛ وهو أنّه: «لم يكن معروفاً عند الباحثين، ولا متداولاً بين الطّلاّب والدّارسين - شأنُهُ في ذَلِكَ شأنُ الكثير من كتب الزّركشيّ على عظيم خطرها، وجلالة موضوعاتها، ومقدار غنائها ونفعها - حَتَّى جاء الإمام جلال الدّين السِّيُوطِيّ، ووضع كتابه الإتقان، فدلَّ النَّاس في مقدّمته عليه، وأشاد به، وعدّه أصلاً

---

(١) المرجع السَّابق، ص١٤٦-١٤٧.

(٢) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص١٣.

من الأصول الَّتِي بنى عليها كتابه، وتقيَّلَ مذهبَه، وسارَ في الدَّرب الَّذِي رسمَهُ، ونقل كثيراً من فصوله»[1].

وبالعودة إلى كتاب: «الإتقان في علوم القرآن» للحافظ السِّيُوطِيّ وجدنا هَذِهِ الإشارة بقوله: «ثُمَّ خطر لي بعد ذَلِكَ أَنْ أُؤَلِّفَ كتاباً مبسوطاً ومجموعاً... هَذَا كلّه، وَأَنَا أَظُنُّ أَنِّي مُتَفَرِّدٌ بِذَلِكَ، غيرُ مسبوقٍ بالخوض في هَذِهِ المسالك... إذ بلغني أَنَّ الشَّيْخ الإمام بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشيّ، أحدَ متأخّري أصحابنا الشّافعيّين ألّف كتاباً في ذَلِكَ، حافلاً يُسَمَّى: «البرهان في علوم القرآن»، فتطلّبْتُهُ حَتَّى وقفْتُ عليه»[2].

وهَذَا يعني أَنَّ كلاً من العالِمَيْنِ الجليلَيْنِ، في تفسيرهما، كانت ضالّتُهُ الَّتِي ينشدها، وغايته الَّتِي يطلبها، الوقوفَ على المعنى الدّلاليّ، وتطويعَ كلّ ما في العَرَبِيَّة من علومٍ في سبيل تحصيله؛ إِذْ إِنَّ الوصول إلى الألفاظ القريبة الحسنة المستغربة في التَّأْوِيل - أو ما يسمّى معرفة غريب القرآن[3] - لا يكون - كما قال الزّركشيّ - إلاّ بـ: «معرفة المدلول»[4].

فهو يتصيَّدُ المعاني مِنَ السِّياق؛ لأَنَّ مدلولاتِ الألفاظ خَاصَّة، ويحتاج الكاشف عن ذَلِكَ إلى معرفة علم اللّغة: «اسماً، وفعلاً، وحرفاً».

١٠- السِّيُوطِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «الدّرّ المنثور في التَّفسير بالمأثور» الَّذِي يعدّ - كما ذكر المحقّق له - عجيباً في تأليفه، بديعاً في تصنيفه، لم يؤلّف في الإسلام مثله، أودع فيه السِّيُوطِيّ ما أخرجه الأَئِمَّة المتقدّمون ممّا جمعوا في التَّفسير من أحاديث رسول الله ﷺ[5].

---

(١) المصدر السّابق، ص١٣.

(٢) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٠-١١.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم، جلال الدّين السِّيُوطِيّ وأثره في الدّراسات اللُّغَوِيَّة، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص٤٥٠.

(٤) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٠٤.

(٥) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الدّرّ المنثور في التَّفسير بالمأثور، تحـ. د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ - د. عبد السّند حسن يمامة، ج١، ط١، مركز هجر للبحوث والدّراسات العَرَبِيَّة والإسلامِيَّة، مصر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص٥-٦.

وقد تنوّعت موارِدُهُ، على نَحْوٍ يشمل معظمَ ما زخرت به المكتبةُ الإسلامِيَّة من كتب تراثنا، في كثيرٍ من فنونه، من التَّفسير وتراجم الأعلام والعقيدة وكتب اللُّغَة والشّعر وعلوم القرآن، كأسباب النّزول والقِرَاءَات والمعاجم وغيرها[1].

ولا بدَّ من الإشارة إلى ما قاله الدُّكْتُور الذّهبيّ: «ولا يفوتنا هُنَا، أَنْ ننبّه إلى أَنَّ الدّرّ المنثور هو الكتاب الوحيد الَّذِي اقتصر على التَّفسير المأثور من بين الكتب»[2]، وهَذَا له عظيم الفائدة في بحثنا، للانطلاق في التَّحلِيل من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالحديث، أو بالأثر، لئلاّ نقع في مطبّات الاجتهاد الخاطئ الَّذِي لا يتّفق وأصولَ الشّريعةِ الإسلامِيَّة.

وفي كتابه: «الإتقان في علوم القرآن» الَّذِي جعله السِّيُوطِيّ - كما يقول في مقدّمته - مُقَدِّمَة لكتابه في التَّفسير الَّذِي أسماه: «مجمع البحرين، ومطلع البدرين»[3].

وفي الجملة فَإِنَّ كتاب الإتقان بما حواه من معارفَ وفنونٍ، وما جمع فيه من أخبارٍ وأقوالٍ، يعدّ بحقٍّ - كما يقول محقّقه - من أكرم الذّخائر، وأنفس الأعلاق[4].

وقد أفرد السِّيُوطِيّ في الإتقان نوعاً في معرفة إعراب القرآن، وذكر فيه ما حرفيّته: «ومن فوائد هَذَا النّوع معرفة المعنى؛ لأَنَّ الإعراب يميّز المعاني، ويوقف على أغراض المُتَكَلِّمِيْنَ»[5].

وهَذَا أساس بحثنا الَّذِي ننطلق منه، لإبراز دور النَّحْو وأثره في المعنى، في ضوء تفسير آي الذّكر الحكيم.

ونشير أخيراً، إلى أَنَّ التُّرَاث النَّحْوِيّ كان بين يدي أولئك العُلَمَاء المُفَسِّرِيْنَ - كما بيّنّا فيما سبق - فأخذوا منه، وعرضوا، ورفضوا، وناقشوا، ووقفوا، ونسبوا الأقوال إلى قائليها، ولم يقفوا

---

(١) المصدر السّابق، ج١، ص٨-٩.

(٢) الذّهبيّ، د. محمّد السّيد حسين، التَّفسير والمُفَسِّرُونَ، ج١، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٢٥٤.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٨.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص١٠.

(٥) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٦٠.

عند حدود النّقل دون اختيارٍ؛ فقد انطلقوا، وأبانوا عن ملكةٍ في إدراك معاني الكلمات، على اختلاف سياقاتها ومقاماتها، متّكئين - رحمهم اللهُ - على قواعد النّحو؛ فما وافق النّحْو أخذوا به، وما لم يوافق تركوه.

رَابِعَاً: مِنْ عُلَمَاءِ البَلاَغَةِ وَالإِعْجَازِ الَّذِيْنَ اهْتَمُّوا بِمَعَانِي القُرْآنِ عَلَى أَسَاسٍ نَحْوِيٍّ:

كان لبعض عُلَمَاء البلاغة والإعجاز دورٌ كبيرٌ في فهم المعاني النَّحْوِيَّة، وتوجيهها لخدمة النُّصُوص القُرْآنِيَّة، واستنباط أحكامها، وإدراك معانيها، ومنهم:

١- ابن قُتَيْبَة:

وذَلِكَ في كتابه: «تأويل مشكل القرآن»[١] الَّذِي دفع فيه - كما يقول الدُّكْتُور أبو ستيت - البحث البلاغيّ دفعةً كبيرةً، بتبويب المباحث، وتنظيمها، واستشهاده بكثيرٍ من الأمثلة، وتحليل بعضها، بما يكشف عن أسرارها اللُّغَوِيَّة، ويشير إلى بلاغتها[٢].

٢- الخَطَّابِيّ[٣]:

وذَلِكَ في رسالته القيّمة «بيان إعجاز القرآن»[٤]، المنشورة ضمن كتاب: «ثلاث رسائل في

---

(١) ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تحـ. السّيّد أحمد صقر، ط٢، دار التُّرَاث، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

(٢) أبو ستيت، د. الشّحّات محمّد عبد الرّحمن، البحث البلاغيّ في ظلال القرآن الكريم، ط١، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٦٣.

(٣) هو حَمَد بن محمّد بن إِبْرَاهِيم بن الخطّاب، أبو سليمان (-٣٨٨هـ)، فَقِيْهٌ، مُحَدِّثٌ، أخذَ عن الشّاشيّ، وأبي عمر الزّاهد، وله: «معالم السّنن»، و«بيان إعجاز القرآن»، و«غريب الحديث»، و«شرح البخاريّ». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥٢٧-٥٢٨.

(٤) الخطابيّ، حمد بن محمّد البستيّ، رسالة بيان إعجاز القرآن (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحـ. د. محمّد خلف الله أحمد - د. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.

إعجاز القرآن»، متضمّنةً لأسرار الإعجاز القرآنيّ، وقد تكفّل فيها صاحبها بالرّدّ على مَنِ ادّعى بوجود خلافٍ في الوصف بين أصحاب اللُّغَة، وأصحاب المعرفة في القرآن الكريم، وكلّ ذَلِكَ على أسسٍ لغويّة ونحويّة[1].

٣- الجُرْجَانِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «دلائل الإعجاز في علم المعاني»، وكتابه: «أسرار البلاغة في علم البيان» اللّذين شكّلا نقطةَ تحوّلٍ واضحةً في إدراك حَقِيْقَة النَّحْو، وأثره في علم البلاغة وعلم التَّفسير، وغيرهما من العلوم الأخرى - كما بيّنّا في الفصل الأَوَّل من البحث - واللّذين كانا حلقة الوصل بين العُلَمَاء القُدَمَاء والعُلَمَاء المُحْدَثِيْنَ، في ضوء ربط علم النَّحْو بعلم الدَّلالَة - كما بيّنّا في هَذَا الفصل - واللّذين فرض علينا صاحبهما - وَعَلَى جميع من أراد أَنْ يكتب بالنَّحْو وعلاقته بالمعنى، أو البلاغة وعلاقتها بالدَّلالَة - أَنْ يرجع إليهما، ويجعلهما بمثابة القانون الَّذِي يسير عليه؛ لئلاّ تزلَّ قدمُهُ، وينزلقَ في دوّامةٍ، لا يعرف أوّلها من آخرها.

ولَعَلَّ ما نقلنا في بحثنا هَذَا من أقوالٍ للإمام الجليل الجُرْجَانِيّ، وآراءٍ دعّمت ما نذهب إليه من أحكام، خيرُ ما نقوله في هذين الكتابين الغنيّين عن التّعريف بهما.

٤- ابن الأَثِيْر[2]:

وذَلِكَ في كتابه: «المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر» الَّذِي بناه على: «مُقَدِّمَة، ومقالتَيْنِ؛ فالمُقَدِّمَة تشتمل على أصول علم البيان، والمقالتان تشتملان على فروعه؛ فالأولى: في الصّناعة اللّفظيّة، والثّانية: في الصّناعة المعنويّة»[3]، وقد استطاع بِذَلِكَ أَنْ يكون كتابه -كما ذكر محقّقه الدُّكْتُور طبانة - مرجعاً من مراجع البلاغة العَرَبِيَّة[4].

---

(١) فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأييد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ص٢٦٤.

(٢) نصر الله بن محمّد الشّيبانيّ، الجزريّ، أبو الفتح، ضياء الدّين، المعروف بابن الأَثِيْر الكاتب (-٦٣٧هـ)، وزير، من العُلَمَاء الكتّاب المترسّلين، من تآليفه أيضاً: «كفاية الطّالب في نقد كلام الشّاعر والكاتب»، و«المعاني المخترعة»، الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص٣١.

(٣) ابن الأَثِيْر، ضياء الدّين نصر الله، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحـ. د. أحمد الحوفيّ - د. بدوي طبانة، ج١، ط٢، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ص٤٧.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص٢٧.

وقد كان له آراءٌ ونظراتٌ كثيرة في هَذَا الكتاب في تفسير بعض آي القرآن الكريم، مِنْهَا نفيُهُ الزّيادةَ عنه، وعنده: «إذا كان التّكرير في اللّفظ والمعنى يدلّ على معنىً واحدٍ، فالمراد به غرضٌ واحدٌ»[1]، وغير ذَلِكَ من الآراء الَّتِي كان يعرضها، ويبدي رأيه، ويستشهد عليه، ويضرب الأمثلة، ويشرحها، ويحلّلها.

٥- الرَّافِعِيّ:

وذَلِكَ في كتابه: «إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة» الَّذِي كان مبحثاً مهمّاً من مباحث كتابه الكبير «تاريخ آداب العرب»، ثمّ أفرده ليكون كتاباً بنفسه، تعمُّ به المنفعةُ، ويسهل على النَّاس تناولُهُ[2].

وهو - كما يبدو من عنوانه - قد جعله وقفاً على بيان إعجاز القرآن الكريم، وبلاغة النّبيّ ﷺ، ولعلّه - فيما نعلم - أوّلُ كتابٍ يفرد لهاتين القضيّتين معاً.

٦- دِرَاز[3]:

وذَلِكَ في كتابه: «النّبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن)»؛ وهو جملة بحوثٍ في القرآن الكريم، أراد بها - كما ذكر في المُقَدِّمَة - أَنْ ينعتَ كتابَ الله بحليته وخصائصه، وَأَنْ يرفعَ النِّقَابَ عن جانب من الحقائق المتّصلة به، وَأَنْ يرسم الخطّة الَّتِي ينبغي سلوكها في دراسته[4].

وكان للنَّحْو دورٌ في هَذَا الكتاب، فقد تحدّث فيه مثلاً عن الزّيادة في القرآن الكريم، وكان له نظرةٌ حاسمةٌ في نفيها؛ عقب حديثه عن استثمار القرآن الكريم دائماً، برفق أقلّ ما يمكن من اللّفظ، في توليد أكثر ما يمكن من المعاني، وبيانه أَنَّهُ إيجازٌ كلّه. فما من كلمةٍ فيه إلاّ هي مفتاحٌ

---

(١) المصدر نفسه، ج٣، ص١٣.

(٢) الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، إعجاز القرآن، والبلاغة النّبويّة، ط٩، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ص٢٤.

(٣) هو محمّد بن عبد الله دِرَاز (-١٣٧٧هـ)، فقيهٌ، مصريٌّ، أزهريٌّ، له كتبٌ، منها: «الدِّين (دراسة تمهيديّة لتاريخ الإسلام)»، وهَذَا الكتاب. الزِّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ٢٤٦.

(٤) دِرَاز، د. محمّد بن عبد الله، النّبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن)، دار القلم، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٩-١٠.

لفائدةٍ جليلةٍ؛ وليس فيه حرفٌ إلاَّ جَاءَ لِمعنى[1]، وَكَذَلِكَ تحدَّث عن الإيجاز، سواءٌ في حذف القيود، أو حذف الأصول، وما يقتضيه من سحرٍ وجمالٍ وفوائدَ عدّةٍ وعوائدَ جمّةٍ[2].

وَمِمَّا سَبَقَ، يتبيّن لنا أَنَّ عُلَمَاء البلاغةِ، والإعجازِ، لم يوفّروا جهداً، في خدمة القرآن الكريم، وفي إظهار دور النَّحْو في ذَلِكَ؛ إِذْ إِنَّ كلاً من العِلْمَيْنِ، من غير أدنى شكٍّ، نشأ في رحاب ذَلِكَ الكتاب الخالد؛ من أجل استقراء نصوصه، واستنباط أحكامه، بوصفه أعلى ما في العَرَبِيَّة من بيان.

و لا أريد أَنْ أستطرد في هَذَا الموضوع، رغم أَهَمِّيَّته؛ فقواعد البحث تجعلني - وأنا أتحدّث عن أثر الاختلاف النَّحْوِيّ في تفسير النّصّ القرآنيّ وتوجيه معانيه - ألاّ أطيلَ في عرض أهمّ الكتب الَّتِي صنّفها الأَئِمَّة العُلَمَاء النَّحْوِيُّونَ، أو اللُّغَوِيُّونَ، أو المُفَسِّرُونَ، أو البلاغِيُّونَ، في خدمة القرآن الكريم؛ من أجل بيان دور النَّحْو وأَهَمِّيَّته في فهم التَّركيب القرآنيّ، واستنطاق نصوصه.

وَإِنْ كَانَ لِي ما أَقُولُ، فَإِنَّ كُتُبَ هَؤُلاَءِ العُلَمَاء، الَّتِي تَدَارَسَ فيها أصحابُها علومَ القرآنِ، وارتباطَها الوثيقَ بعلمِ النَّحْو كثيرةٌ جدّاً، على اختلاف الآراء، والأفكار، والأحكام، والمذاهب، والمدارس، والأعراف، ولا سبيل لحصرها هنا، ولا لحصر مؤلّفيها؛ وَمِنْهَا ما هو مطبوعٌ، وَمِنْهَا ما هو غير ذَلِكَ؛ وَمِنْهَا ما قد وصل إلينا، وَمِنْهَا ما قد فُقِد.

ولكلٍّ من هَؤُلاَءِ العُلَمَاء الأجلاّء ما عُرف لديه من مقاييسَ لغويّةٍ ونحويّةٍ، عرض رأيه فيها عرضاً يمحّصُ أقوالَهُ، ويناقشُ حُجَجَهُ، ويبيّنُ مذهبَهُ.

ولا بدّ من التَّنويه أخيراً إلى أَنَّ سِيْبَوَيْهِ كان المصدر الأساس لهم جميعاً، فإليه يرجعون في كلِّ ما يكتبون عن النَّحْو وأصوله، وعن الأساليب العَرَبِيَّة الَّتِي تتواشج مع الأساليب الشَّرعِيَّة؛ لتنصبَّ جميعُها، وتنكبَّ على دراسة القرآن الكريم وتحليله وتفسيره وتأويله، والخروج فيه بالمعنى الأقوى والأفصح الَّذِي يتوافق مع السِّياق، والمقام، والموقف، وسبب النّزول.

---

(١) المرجع السّابق، ص١٣٠-١٣٦.

(٢) المرجع نفسه، ص١٣٦-١٤١.

ولا يفوتنا دور القرّاء في ذَلِكَ كلّه، الَّذِيْنَ نتحدّث عنهم في الفصل الثَّالِث من البحث؛ إذ مِنْهُمْ نَحْوِيُّونَ لَمْ أذكرْهم هنا، تجنّباً للتكرار، من أمثال أبي عمرو بن العلاء، والكِسَائِيّ، وغيرهما.

وبهَذَا كلّه تتبيّن مكانةُ النَّحْو الجليلةُ، ومدى الحاجة إليه، ووظيفتُهُ السّاميّةُ، وأَهَمِّيَّته في فهم جميع تراكيب اللُّغَة العَرَبِيَّة، على اختلاف علومها وفنونها عَامَّة؛ وفي فهم التَّرَاكِيب القُرْآنِيَّة، على اختلاف سياقاتها خَاصَّة، وهَذَا ما أكّده الدُّكْتُور عوض، في قوله: «لقد أدرك علماؤنا - رَحِمَهُمُ اللهُ - قدر النَّحْو، ومنزلته، ووظيفته، وسموّه، ورفعة شأنه، وضرورة إتقانه؛ لإدراك كلام الله - تعالى -، وفهم دقائق التَّفسير، وأصول العقائد، وحقائق الدّين، وإظهار إعجاز القرآن الكريم، وأسرار التّعبير فيه، وصيانته، وإشراع السّبل الصّحيحة للنطق به، نطقاً صحيحاً فصيحاً»[1].

وهَذَا كلّه بالتّأكيد من أجل فهم المعاني المقصودة من وراء العبارات، في سياقاتها الخَاصَّة؛ بحَيْثُ يجعلنا ننعكف على دراسة هَذَا العلم، علم النَّحْو، على اختلاف فروعه - وخصوصاً في وقتنا الحاضر، الَّذِي تكاد فيه الفصحى تندثر، والنَّحْو يلغى، والإعراب يمحى - من أجل حماية هَذِهِ اللُّغَة من خطر الاندثار، وسلامة كتب الله جميعها من سوء الفهم، وصعوبة الإدراك، والاجتهاد الخاطئ، وشبهة الالتباس.

و- الإِعْرَابُ، وَصَيْحَاتُ تَجْدِيْدِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ:

إِنَّ السُّؤَالَ الَّذِي يَفرضُ نَفْسَهُ عَلَى البحثِ فِي هَذَا المقامِ هُوَ: هَلِ النَّحْوُ صَعْبٌ، أَوْ مُتَشَعِّبٌ، أَوْ مُرْهِقٌ، أَوْ فِي طَلَبِهِ مَشَقَّةٌ، أَوْ مُضَلِّلٌ، أَوْ جَامِدٌ، أَوْ غَيْرُ ضَرُورِيٍّ، أَوْ غَيْرُها مِنَ الأُمُورِ الَّتِي تُسَفِّهُ قَواعِدَهُ، وَتُهَاجِمُ عُلَمَاءَهُ؟!

إِذْ نَرَى أَنَّهُ مِنَ الملحِّ هَهُنَا الشُّرُوع في هَذَا الموضوع الَّذِي يخصُّ قضيّةَ الإعراب، وصيحاتِ تجديد النَّحْوِ العَرَبِيِّ، وَمشاريع إِلغائه، مَعَ التَّنبيه إلى خطورة ذَلِكَ، ومع الإشارة - في الوقت ذاته

---

(١) عوض، د. سامي، المفصّل في علم النَّحْو، ج٣، منشورات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٠.

- إلى ضرورة وضع الحلول المناسبة الَّتِي تضمن لهَذَا العلم البقاء والاستمرار؛ إِذْ ببقائه تتوضّح المعاني، وينجلي الغموض، وتنكشف الدَّلالات.

ولا يخفى على ذي عَقْلٍ أَنَّ عمليّة المراجعة والتّقويم لقرونٍ من الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ، عَلَى امتدادها وخطورتها - زماناً، وإنجازاً - تقتضي عدمَ إغفال أيّة فئةٍ ممّن كُتب لهم أَنْ يدرسوا هَذَا العلم، كما تقتضي استحضارَ كلّ ما قيل في هَذَا العلم، نقداً، وتوجيهاً، وإطراءً؛ وذَلِكَ لأَنَّ المراجعةَ مطلبٌ حضاريٌّ، وشرطٌ من شروط أيّة نهضةٍ، ودليلُ حياةٍ وحركةٍ بالنّسبة للأمم والمجتمعات.

فقد مثّل القرنُ الماضي فترةً تلمّست فيها الأمّة العَرَبِيَّة والإسلامِيَّة خطواتِ النّهضة والانبعاث والمواكبة العلمِيَّة؛ كما جسَّد الفترةَ الذّهبيّةَ للتحقيق والدَّرس، المتوسِّلَيْنِ بجميع المناهج والاتّجاهات والنّظريّات، وكان للتجديد في النَّحْو العربيّ - كغيره من العلوم - حضورٌ قويٌّ ومتميّزٌ لدى الأفراد والمؤسّسات.

فقد اضطلعت لجانٌ وزاريّةٌ، ومجامعُ لغويّةٌ في القاهرةِ ودمشقَ وبغدادَ والأردنِ والرّباطِ، بجهدٍ لا بدَّ من ذكره والإشارة إليه؛ وذَلِكَ من الجلسات العلمِيَّة السّاخنة الَّتِي كانت تعقدها لمدارسة هَذَا الموضوع، ومن مئات البحوث والمقالات المنشودة على أعمدة مجلاّتها، أو مجلاّتٍ رائدةٍ - عَصْرَئِذٍ - كالمقتطفِ، والرّسالةِ، والأزهرِ، والهلالِ، والمجلّةِ... .

كما نادى عددٌ غيرُ قليلٍ من الباحثين بضرورة تجديد النَّحْو العربيّ، من أمثال رِفاعة الطّهطاويّ[1]، وجرجس الخوريّ[2]، وعليّ مبارك[3]، وقاسم أمين[4]، ويعقوب عبد النّبيّ، وطه

---

(١) هو رِفَاعة بن بدويّ بن عليّ بن محمّد بن عليّ بن رافع الطّهطاويّ، المصريّ الحُسَينيّ الشّافعيّ (١٢١٦-١٢٩٠هـ)، عالم، مُشارِك في أنواع مِنَ العلوم، تعلَّم في الأزهر، أُوفِدَ إلى أوربّة، فَدَرَسَ الفرنسيّة، أنشأ جريدة الوقائع المَصْرِيَّة، وترجمَ كتباً كثيرة، ومِنْ آثاره: «شرح لاميّة العجم»، و«التّحفة المكتبيّة لتقريب اللُّغَة العَرَبِيَّة»، و«خلاصة الإبريز والدِّيوان النّفيس». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٧٢٢-٧٢٣.

(٢) هو جرجس بن فرج صفير، الماروني اللّبنانيّ الخوري (-١٣٤٧هـ)، كانَ يُعَلِّم الفلسفة، وأدار التّعليم في مدرسة الحكمة في بيروت، له كتاب في أصل الإنسان والكائنات. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١١٦.

(٣) هو عليّ بن مبارك بن سليمان الرّوجيّ (-١٣١١هـ)، وزيرٌ مصريٌّ، مؤرّخٌ، نبغ في العَرَبِيَّة، له «خواصّ الأعداد»، وترجم «خلاصة تاريخ العرب» للمستشرق الفرنسيّ «سيديو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٣٢٢.

(٤) هو قاسم بن محمّد أمين المصريّ (-١٣٢٦هـ)، كاتبٌ باحثٌ، اشتُهِرَ بمناصرتِهِ للمرأة، ودفاعِهِ عن حرّيّتها، كانَ مستشاراً بمحكمة الاستئناف، له «تحرير المرأة»، و«المرأة الجديدة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص١٨٤.

حسين[1]، وأحمد المرصفيّ[2]، وعبد الله فكري[3]، وحفني ناصف[4]، وعليّ الجارم، ومصطفى أمين، وإِبْرَاهِيم مصطفى، وأحمد برانق، وأمين الخولي، وشوقي ضيف، وإِبْرَاهِيْم أَنِيْس، وتمّام حَسَّان، وغيرهم.

وَلَمْ يتعرَّضْ أَيٌّ مِنْ جوانبِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ للنقد والاتّهام، كما تعرّضَ علمُ النَّحْوِ؛ فقد هوجم علماؤُهُ، وسفّهت قواعدُهُ، ووصمت كتبُهُ بأقبح الصِّفَات!

فقد عزا الدُّكْتُور ضيف عجزَ العربيِّ وقصورَه في لغته إلى: «النَّحْو الَّذِي يُقَدَّمُ للناشئة، والَّذِي يرهقها بكثرة أبوابه وتفريعاته»[5].

ورمى إِبْرَاهِيم مصطفى النَّحْوِيِّيْنَ بِأَنَّهُمْ جَنَوا على النَّحْو؛ إذ ضيّقوا حدودَهُ، وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غايةٍ قاصرةٍ، وضيّعوا كثيراً من أحكام الكلام وأسرار تأليف العبارة[6].

كما تمنّى طه حسين - بعد أَنْ وصف الإعرابَ بِأَنَّهُ مخيفٌ جدّاً - أَنْ يُبَرِّئَهُ اللهُ من رفع

---

(١) هو طه بن حسين بن عليّ بن سلامة (١٣٠٧-١٣٩٣هـ)، دكتور في الأدب، مِنْ كبار المُحاضِرين، أحدثَ ضجّةً في عالم الأدب العربيّ، أوّل مَنْ نالَ شهادة الدُّكْتُوراه مِنْ الجامعة المَصْرِيَّة القديمة، تخرَّجَ مِنَ السُّوربون (١٩١٨م)، وكانَ عميد كلّيّة الآداب في جامعة القاهرة، ثُمّ وزيراً للمعارف في مصر، وكانَ رئيساً لمجمع اللُّغَة في مصر، ومِنْ أعضاء المجمع العلميّ العربيّ المُراسلين في دمشق، ومن كتبه: «في الأدب الجاهليّ»، و«الأيّام»، و«حديث الأربعاء». الزِّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ٢٣١. وانظر كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص١٢٣.

(٢) هو أحمد بن محمّد، شرف الدِّين، الشّافعيّ، المرصفيّ (-١٣٠٦هـ)، من عُلَمَاء الأزهر، صنَّفَ «المطلع السّعيد لإرشاد المريد»، و«تقريب فنّ العَرَبِيَّة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٢٤٧.

(٣) هو ابن محمّد بليغ بن عبد الله بن محمّد (-١٣٠٦هـ)، وزيرٌ مصريٌّ، تعلّم في الأزهر، له «الفوائد الفكريّة»، و«المملكة الباطنيّة»، وغيرها مِنَ الرّسائل والمقالات. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١١٣.

(٤) هو حفني بن إسماعيل بن خليل بن ناصف، أبو محمّد (-١٣٣٨هـ)، قاضٍ، أديبٌ، له شعرٌ جيِّد، تعلَّم بالأزهر، عُيِّنَ المُفَتِّشَ الأَوَّل للّغة العَرَبِيَّة في وزارة المعارف المَصْرِيَّة، شاركَ في إنشاءِ المجمع اللّغويّ الأوّل، له «تاريخ الأدب»، و«مميّزات لغات العرب»، و«الدّروس النَّحْوِيّة». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٢٦٥.

(٥) ضيف، د. شوقي، تيسير النَّحْو التّعليميّ قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م، ص٣.

(٦) إسماعيل، د. عبد الله أحمد خليل، إحياء النَّحْو وتجديده بين إِبْرَاهِيم مصطفى وأمين الخوليّ، المُقَدِّمَة.

الفاعل بالضّمة، وبنائه على السّكون يوماً ما[1]، ورأى أَنَّ النَّحْو لا بُدَّ أَنْ يتغيَّر[2]؛ لأَنَّهُ من الخطأ - في رأيه - أَنْ نأخذَ عقولَ الشّباب بتعلّمه، والخضوع لمشكلاته، وعسره، والتوائه[3].

ورمى عبد العزيز فهمي إلى أبعد من ذَلِكَ، حين جعل مشقّةَ دراسةِ النَّحْو العربيِّ تحمله على الاعتقاد بِأَنَّ اللُّغَة العَرَبِيَّة من أسباب تأخّر الشّرقيّين؛ لأَنَّ قواعدَها عسيرةٌ، ودرسَها مضلّلٌ[4].

كما رأى آخرون أَنَّ هَذَا النَّحْو لم يوضع بطريقةٍ علمِيَّة صحيحةٍ، ولم يتّبع فيه العُلَمَاء الأَقْدَمُونَ المنهجَ العلميَّ الَّذِي يرون أَنَّ الالتزام به كان أدعى إلى الدّقّة والضّبط؛ وألّفوا - لإثبات صحّة نظريّتهم - الكتبَ في ذَلِكَ، وَمِنْهُمْ أحمد درويش في كتابه: «إنقاذ اللُّغَة من أيدي النُّحَاة»[5].

فيما رأى المعتدلون ضرورةَ المراجعة، يقول الزَّيَّات[6]: «وَأَوَّلُ ما يجبُ على المجمع أَنْ ينظر فيه هو توجيه القائمين على تعليم العَرَبِيَّة إلى إصلاح الطّريقة الَّتِي تعلّم بها اللّغة؛ فَإِنَّهَا لا تزال - بوصفها ألفاظاً مفردةً، وقواعدَ مجرّدةً - لا تتّصل بالعقل، ولا بالنّفس، ولا بالحياة»[7].

---

(١) حسين، طه، مشكلة الإعراب، مجلّة مجمع القاهرة، مج١١، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٩٧.

(٢) المرجع السّابق، ص٩٠.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٩.

(٤) بلحبيب، رشيد، الخلفيّة الاستشراقيّة للدعوة إلى العامّيّة، مجلّة الفيصل، ع٢٥٠، الرّياض-السّعوديّة، ١٩٩٧م، ص٦٨.

(٥) درويش، أحمد، إنقاذ اللُّغَة من أيدي النّحاة، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.

(٦) هو أحمد حسن الزَّيَّات (١٣٠٢-١٣٨٨هـ)، أديب، ناثر، مصريّ، تلقّى في الأزهر علوم العَرَبِيَّة والدِّين، التحقَ بمدرسة «الحقوق الفرنسيّة» في القاهرة، ودرَّس الأدبَ العربيَّ في «المدرسة الأمريكيّة» في القاهرة، ثُمّ في «دار المعلّمين العليا» في بغداد، أصدر مجلّة «الرّسالة»، ثمّ «الرّواية»، وانتُخِبَ عضواً في «مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة» في القاهرة، وعُيِّنَ عضواً في «المجمع العلميّ العربيّ» في دمشق، له «تاريخ الأدب العربيّ»، و«دفاع عن البلاغة»، و«لغتنا في أزمة»، وغيرها. كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص١٢١.

(٧) الزَّيَّات، أحمد حسن، لغتنا في أزمة، مجلّة مجمع القاهرة، مج١٠، ١٩٥٨م، ص٤٧.

وذهب محمّد عَبْدُه[1]، إلى أَنَّ طريق اكتساب اللُّغَة العَرَبِيَّة شاقٌّ، بقوله: «فما أحوجَ العربيَّ إلى تعلّم ما يحتاج إليه من لغته، لكنْ ما أشقَّ العملَ، وما أوعرَ الطّريقَ، وما أكثرَ العقباتِ في طريق العربيّ السّاعي إلى تحصيل ملكة لسانه، يفني عمره، وهو لا يزال يضرب برجليه في أوّل الطّريق»[2].

وهَذَا كلّه يوضّح - بلا ريبٍ - أَنَّ أزمةَ العَرَبِيَّة ونحوِها أمرٌ لا يسعُ المنصفَ إنكارُهُ، أو التّهوينُ من خطره؛ وَأَنَّ هناك إجماعاً من المشتغلين بالدَّرس النَّحْوِيّ، والقائمين على شؤون التّعليم، على أَنَّ في النَّحْو العربيِّ صعوبةً، وجفافاً يَحُول دون التّعلّم السّليم؛ على الرّغم من الجهود الجبّارة الَّتِي يبذلونها أفراداً ومؤسّساتٍ[3].

وبناءً على ذَلِكَ، فقد كان لهَذِهِ الحملات الَّتِي شنّت على النَّحْو العربيّ - بغضِّ النَّظَرِ عن طبيعتها وأهدافها - أكبرُ الأثرِ في توجيه الإصلاح النَّحْوِيّ في العصر الحديث.

ولكنَّ هَذَا لا يعني أَنَّ القدامى لم يكونوا على علمٍ بما يتضمّنه النَّحْو من صعوبات، فقد أدركوا أَنَّ بعض مصادره كانت تعاني من الاضطراب في تتالي الأبواب، وفي توزيع جزئيّات الباب الواحد، فضلاً عن الغموض في العناوين، مع غياب الدّقّة في المصطلحات، وصعوبة الاهتداء إلى مسائل النَّحْو، وعدم التّطابق بين العنوان وما تحته، ولَعَلَّ كتابَ سِيبَوَيْهِ «الكتاب» خيرُ نموذجٍ لهَذِهِ الأحكام - كما ذكر الأَعْلَم الشَّنْتَمْرِيّ في كتابه «النّكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ»[4] - مع أَنَّهُ يمثّل أكملَ محاولةٍ وأنضجَها في التَّأليف النَّحْوِيِّ قديماً وحديثاً.

---

(١) هو محمّد عَبْدُه، بن حسن، خير الله (١٢٦٦-١٣٢٣هـ)، مفتي الدِّيار المَصْرِيَّة، ومِنْ كبار رجال الإصلاح والتّجديد في الإسلام، تصوَّفَ، وتفلسفَ، وكتب في الصّحف، أصدرَ مع أستاذِهِ جمال الدِّين الأفغانيّ جريدة «العُروة الوُثْقى» في باريس، له: «تفسير القرآن الكريم» ولم يتمَّهُ، و«شرح نهج البلاغة»، و«شرح مقامات البديع الهمذانيّ». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٥٢.

(٢) الجواريّ، عبد السّتار، نحو التَّيسِير (دراسة ونقد منهجيّ)، المجمع العلميّ العراقيّ، بغداد، ١٩٨٤م، ص٩.

(٣) السّيد، عبد الرّحمن، النَّحْو العربيّ بين التَّطوير والتَّيسِير، مجلّة مجمع القاهرة، مج٧٠، ١٩٩٢م، ص٢٣١.

(٤) الشَّنْتَمْرِيّ، الأَعْلَم، النّكت في تفسير كتاب سِيبَوَيْهِ، تحـ. رشيد بلحبيب، ج١، مطبعة فضالة، المغرب، ١٩٩٩م، ص٩٥.

فقد روى المُبَرِّد عن المازنيّ[1] أَنَّهُ قال: «قرأ عليَّ رجلٌ كتابَ سِيْبَوَيْهِ في مدّةٍ طويلةٍ، فلمّا بلغ آخرَه، قال لي: أمّا أنت، فجزاك اللهُ خيراً؛ وأمّا أنا، فما فهمْتُ منه حرفاً»[2]؛ ولهَذَا انبرى الخلقُ لشرح هَذَا الكتاب، والتّعليق عليه، وشرح عيونه، وغريبه، ونكته، والاستدراك على ما فاته من الأبنية، وغير ذَلِكَ، مع الإشارة والتّنبيه إلى أنّهم لم ينكروه أو يلغوه، بل نبّهوا إلى صعوبته، فراحوا يفسّرونه ويزيلون غرابته ويوضّحونه.

وقد ذكر عبد الوارث مبروك أَنَّ معظم كتب النَّحْو كانت تعاني من الطُّول المفرط النَّاشئ عن التّكرار، والاستطراد، والحشو، ومعالجة المسائل الأجنبيّة الَّتِي لا صلةَ لها بالنَّحْو، فضلاً عن الشَّغف بالمناقشات، والجدل، والإغراق، في تتبّع العلل، والإكثار من التّقسيمات والتّفريعات[3].

ولم تغبْ - كما ذكرنا - هَذِهِ الصّعوباتُ ومثيلاتُها عن إدراك القدامى أنفسِهم؛ فقد استجابوا تلقائيّاً لدعوة التّيسِير على مرّ القرون، على المستويين النّظريّ والتّطبيقيّ.

فكانوا يؤلّفون - على المستوى التّطبيقيّ - المؤلّفات الضخمة للمتخصّصين، ويؤلّفون للناشئةِ متوناً ومختصراتٍ مُهذَّبة، على نحو ما يلقانا عن خلف الأحمر[4] الَّذِي ألّف كتاباً سمّاه: «مُقَدِّمَة في النّحو»، قال في بدايته: «لمّا رأيتُ النَّحْوِيِّيْنَ وأصحابَ العَرَبِيَّة قد استعملوا التّطويل، وأكثروا العلل، وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلّغ في النَّحْو من المختصر... أمعنت النّظر في كتابٍ أؤلّفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين؛ ليستغنيَ به المبتدئُ عن التّطويل»[5].

---

(١) هو بكر بن محمّد، أبو عثمان المازنيّ (-٢٤٩هـ)، أحد الأَئِمَّة في النَّحْو، من الطبقة البَصْرِيَّة السَّادِسة، لزم الأخفش، من تصانيفه: «ما تلحن فيه العَامَّة»، و«الألف واللّام»، و«التّصريف». السِّيْرَافِيّ، أبو سعيد، أخبار النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ، ص٥٧.

(٢) القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج١، ص٢٤٨.

(٣) مبروك، عبد الوارث، في إصلاح النَّحْو العربيّ (دراسة نقديّة)، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م، ص٢٧.

(٤) هو خلف بن حيّان، أبو محرز، المعروف بالأحمر (-١٨٠هـ)، راويةٌ، عالمٌ بالأدب، شاعرٌ، من أهل البصرة، له: «ديوان شعر»، و«مُقَدِّمَة في النّحو». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٣١٠.

(٥) خلف الأحمر، أبو محرز، مُقَدِّمَة في النَّحْو، تحـ. عزّ الدّين التّنوخيّ، وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، مطبوعات مديريّة إحياء التُّرَاث القديم، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦١م، ص٣٤.

وتعاقب على هَذَا التّلخيص، كثيرٌ من أعلام النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، وأشهرهم ثَعْلَب، وابن سلمة[1]، وأبو موسى الحامض؛ إذ كان لكلٍّ مِنْهُمْ مختصرٌ في النَّحْو، لطيفٌ، وبالمثل كان لابن كيسان، وَكَذَلِكَ لِنِفْطَويه، ولَعَلَّ مختصراً في النَّحْو للناشئة لم يلقَ من الشّهرةِ – حينئذٍ – ما لقيه مختصر الزَّجَّاجيّ، وقد أسماه: «الجمل في النّحو»؛ حَيْثُ طارت شهرتُه في الآفاق، وظلَّ يُدَرَّسُ طويلاً في الشَّام، واليمن، ومصر، وبلدان المغرب، والأندلس، وأكبَّ عليه أعلام النَّحْوِيِّيْنَ في تِلْكَ الأمصار بالشّرح، حَتَّى قيل: إنَّ شروحه أربت على مئةٍ وعشرين شرحاً[2].

وقد ألّف أبو جعفر النَّحَّاس كتاباً سمّاه: «التُّفاحة في النّحو»، عرض فيه بإيجازٍ قواعد النَّحْو الرَّئيسة، فيما لا يتجاوز ستَّ عشرةَ صحيفةً، وقد ألَّفَ ابن درستويه «الهداية»، وألّف أبو عليّ الفَارِسِيّ «الأوّليّات في النّحو»، وألّف الرُّمَّانِيّ «الإيجاز في النّحو»، وألّف ابن جنّي «اللّمع في النّحو»، وألّف الجُرْجَانِيّ «الجمل»، وألّف الزَّمَخْشَرِيّ مختصراً مجملاً في النّحو، اختصره من كتابه «المفصّل»، وسمّاه «الأنموذج»[3]. فهي مؤلّفات – وغيرها كثيرٌ – يظهر من عناوينها رغبةُ مؤلّفيها في التّيسِير والإيضاح والإرشاد، كما يطغى عليها الجانب التّعليميّ، كما كان أَيْضاً يطغى عليها الجانب التّربويّ، ولَعَلَّ ابن هِشَام الأَنْصَارِيّ خيرُ مَنْ يمثّل هَذَا الاتّجاه في كتابه «الجامع الصّغير»، ثُمَّ «قطر النّدى وبلّ الصّدى» وشرحه، ثُمَّ «شرح شذور الذّهب» وشرحه، ثُمَّ «أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مَالِك»، ثُمَّ «مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب». وهَذَا – كما ذكرنا – على المستوى التّطبيقيّ.

أمّا على المستوى النّظريّ، فقد وُجِدَتْ أَيْضاً حركةُ إصلاح، يمكن تلمّسُ خيوطِها عند نحويّين كبار، من أمثال ابن حزم[4]، وابن رشد، وابن الأَثِيْر، وابن خلدون، وابن مَضَاء.

---

(١) هو المفضّل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (–٢٩٠هـ)، لغويٌّ، عالمٌ بالأدب، وزيرُ المتوكّل، من كتبه: «الباع في اللّغة»، و«الفاخر في الأمثال». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٧، ص٢٧٩.

(٢) ضيف، د. شوقي، تيسير النَّحْو التّعليميّ قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص١٤.

(٣) المرجع السّابق، ص١٤–١٥.

(٤) هو عليّ بن أحمد بن سعيد بن حزم، الظَّاهِريّ، أبو محمّد (–٤٥٦هـ)، عالمُ الأندلس في عصره، وأحدُ أَئِمَّة الإسلام، فقيهٌ، حافظٌ، له نحو (٤٠٠) مجلّد، أشهر مصنّفاته: «الفصل بين الملل والأهواء والنّحل»، و«المحلّى»، و«الإعراب». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٢٥٤.

فقد كان ابن حزم يرى أَنَّ التّعمّق في النَّحْو فضولٌ، لا منفعةَ فيه، بل مشغلةٌ عن الأوكد، ومقطعةٌ عن الأوجب[1].

وألّف ابن رشد كتاب «الضروريّ في صناعة النَّحْو»، وجعل غرضه منه أَنْ يذكرَ: «مِنْ علم النَّحْو ما هو كالضروريّ، لِمَنْ أَرادَ أَنْ يتكلَّمْ على عادة العرب في كلامهم، ويتحرّى في ذَلِكَ ما هو أقربُ إلى الأمر الصّناعيّ، وأسهلُ تعليماً، وأشدُّ تحصيلاً للمعاني»[2]. وقد أشار أَيْضَاً في كتابه إلى التّداخل بين الموضوعات والمستويات في كتب النَّحْو العربيّ، وهو تقصير يرجع سببه - كما يرى - إِلى أَنَّ النَّحْوِيِّيْنَ: «لم يستعملوا - في إحصاء أنواع الإعراب - القسمةَ الصّحيحةَ الَّتِي لا يعرضُ فيها تداخل»[3].

وذهب ابن الأَثِيْر إلى أَنَّ واضع النَّحْو جعل الوضع عامّاً بقوله: «فَإِذَا نظرنا إلى أقسامه المدوّنة، وجدنا أكثرَها غيرَ مُحتاجٍ إليه في إفهام المعاني»[4].

والجدير بالذّكر هنا أَنَّ عُلَمَاء النَّحْو القُدَمَاء -رغم ما ذُكِرَ- لم يدركوا من هَذِهِ الصّعوبات إلاّ القليلَ؛ لقربِهم من عصور السّلامة، وقدرتِهم على تحصيل الملكة، وحَتَّى تِلْكَ العيوب المحدّدة - كما يقول الأستاذ عَبَّاس حَسَن - لَمْ تَنَلْ مِنْهُمُ اهْتِمَامَاً كافياً؛ فقد عالجوها فُرادى، من غيرِ أَنْ يعرضَها إمامٌ بالتّجميع والحصر ووصف العلاج، على كثرة الأَئِمَّة الباحثين، وفيض الكتب، والرّسائل الَّتِي تتصدّى للنَّحْو وقضاياه[5].

ليأتيَ ابن مَضَاء القُرْطُبِيّ في كتابه: «الرَّدّ على النُّحَاة»، ويكونَ في مُقَدِّمَة النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ

---

(١) أمين، محمّد شوقي، صيغة الفصحى المخفّفة كما يراها الدُّكْتُور محمّد كامل حسين، مجلّة مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، القاهرة، مج٤٠، ١٩٧٧م، ص٦٠.

(٢) ابن رشد، محمّد بن أحمد، الضّروريّ في صناعة النّحو، تحـ. منصور علي عبد السّميع، ط١، دار الفكر العربيّ، مصر، ٢٠٠٢م، ص٤.

(٣) الجابريّ، محمّد عابد، التّجديد في النَّحْو بين ابن مَضَاء وابن رشد، مجلّة فكر ونقد، ع٤٩-٥٠، المغرب، ٢٠٠٢م، ص٥.

(٤) أمين، محمّد شوقي، صيغة الفصحى المخفّفة كما يراها الدُّكْتُور محمّد كامل حسين، ص٦١.

(٥) حسن، عبّاس، اللُّغَة والنَّحْو بين القديم والحديث، ص٧١.

دفعوا عُلَمَاءنا في العصر الحديث، إلى التّفكير في وضع دراساتٍ تهدف إلى تيسير النَّحْو وتسهيله، وهَذَا ما عبّر عنه الدُّكْتُور شوقي ضيف، محقّقُ الكتابِ، في مقدّمته[1]، حَيْثُ دعا ابن مَضَاء إلى هدم نظريّة العامل، وما يترتّب عليها من تقديرٍ وتأويلٍ، في حين كان سِيْبَوَيْهِ يرى أَنَّ العامل هو الأساس في تغيير حركات الإعراب الَّتِي تعتري أواخر الكلمات وغيرها من الأصول النَّحْوِيّة، الَّتِي لا مجال لعرضها في هَذَا المقام.

ويقول الدُّكْتُور محمّد عيد: «لقد سار - يقصد ابن مَضَاء - في طريق الحريّة الفكريّة الَّتِي تُعْرَفُ، وتَقَوّمَ، ثُمَّ تَحَكَّمَ... وقد استطاع بجهده، أَنْ يبنيَ به مناراً مشعّاً، يهدي به السّالكين بعده»[2].

ولَعَلَّ ما سار عليه ابن مَضَاء ما هو إلاّ امتدادٌ لما نادى به قُطْرُب[3]، وترسيخٌ له، من أَنَّهُ النَّحْوِيّ القديمُ الوحيدُ الَّذِي أنكر صلةَ الإعراب بالمعنى والعكس، وهَذَا ما أكّده الزَّجَّاجيّ في أَثْنَاءِ حديثه - ليس عن دلالة الحركات على المعاني فقط - بل عن معاني هَذِهِ الحركات، بقوله: «هَذَا قول جميع النَّحْوِيِّيْنَ، إلاّ قُطْرُباً، فإنّه عاب عليهم هَذَا الاعتلال، وقال: لَمْ يُعْرَبِ الكلامُ للدّلالةِ على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا نجد في كلامهم أسماءً متّفقةَ الإعرابِ مختلفةَ المعاني، وأسماءً مختلفةَ الإعرابِ متّفقةَ المعاني؛ فممّا اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك: إِنَّ زيداً أخوك، ولَعَلَّ زيداً أخوك، وكأَنَّ زيداً أخوك، اتّفق إعرابه، واختلف معناه؛ وَمِمَّا اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً، وما زيدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه، واتّفق معناه... فلو كان الإعراب إِنَّمَا دَخَلَ الكلامَ للفرق بين المعاني، لَوَجَبَ أَنْ يكونَ لكلِّ معنىً إعرابٌ يدلّ عليه ولا يزول إلاّ

---

(١) القُرْطُبِيّ، ابن مَضَاء، الرّدّ على النّحاة، المُقَدِّمَة.

(٢) عيد، د. محمّد، أصول النَّحْو العربيّ في نظر النّحاة ورأي ابن مَضَاء، ط٦، دار عالم الكتب، السّعوديّة، ١٩٩٧م، ص٤٧.

(٣) هو محمّد بن المُسْتَنِيْر بن أحمد، أبو عليّ (-٢٠٦هـ)، نحويّ، عالم بالأدب واللُّغَة، من الطّبقة البَصْرِيَّة الخامسة، لازمَ سِيْبَوَيْهِ، عيسى بن عمر، هو أوّل من وضع «المثلث» في اللُّغَة، ومن كتبه: «العلل في النَّحْو»، و«معاني القرآن»، و«النّوادر»، و«الأضداد». السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٢٢٩-٢٣٠.

بزواله... هَذَا مذهب قُطْرُب. وقال المخالفون له ردّاً عليه: لو كان كما زعم، لجاز خفضُ الفاعلِ مرّةً ورفعُهُ أخرى ونصبُهُ، وجاز نصبُ المضاف إليه؛ لأَنَّ القصد في هَذَا إِنَّمَا هو الحركةُ تعاقبُ سكوناً يعتدلُ به الكلامُ... وفي هَذَا فسادٌ للكلامِ، وخروجٌ عن أوضاعِ العربِ وحكمةِ نظامِ كلامِهم، واحتجّوا لما ذكره قُطْرُب من اتّفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتّفاق المعاني في الأسماء الَّتِي تقدّم ذكرها، بِأَنْ قالوا: إِنَّمَا كان أصل دخول الإعراب في الأسماء الَّتِي تذكر بعد الأفعال؛ لأَنَّهُ يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل، والآخر مفعول؛ فمعناها مختلفٌ، فوجب الفرق بينهما، ثمّ جُعِلَ سائرُ الكلام على ذَلِكَ»[1].

ولّما كان القرنُ العشرونَ مواكباً لظهور الاهتمامات اللُّغَوِيَّة المتأثّرة بالنّظريّات اللُّغَوِيَّة والنَّحْوِيَّة الحديثة، والمناهج الوصفيّة والمقارنة والتّقابليّة، وغيرها؛ ساعد على فهم طبيعة النَّحْو ووظيفته، وأسهم في اكتشاف بعض عيوبه وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعيّة.

ولَعَلَّ من أقدم المحاولات لإصلاح النَّحْو محاولة رفاعة الطّهطاويّ في كتابه «التّحفة المكتبيّة في تقريب اللُّغَة العَرَبِيَّة»، يقول الدُّكْتُور شوقي ضيف: «وباختصار وضع رفاعة أسس النّهضة الفكريّة المَصْرِيَّة الحديثة، ونفخ في روحها بكلّ ما أوتي من قوّة، وَهَدَتْهُ بصيرته النّافذة إلى أَنَّ النّاشئة محتاجةٌ في تعلّمها النَّحْو، إلى كتاب مبسّط، فألّف لها كتاباً، سمّاه: «التّحفة المكتبيّة في تقريب اللُّغَة العَرَبِيَّة»، استضاء فيه بمتون النَّحْو، وخَاصَّة «متن الأجروميّة»»[2]؛ ثُمَّ محاولة حفني ناصف في كتابه: «قواعد اللُّغَة العَرَبِيَّة»، ويقول الدُّكْتُور ضيف في ذَلِكَ أيضاً: «وأُنشئتْ - فيما بعدُ - مدرسةُ دارِ العلوم، بغرض تخريج معلّمين، عرفوا الثّقافة الأزهريّة، والثّقافة الحديثة؛ حَتَّى يستطيعوا النّهوض نهوضاً حسناً بتعلّم العَرَبِيَّة للناشئة، ولم يلبث أحدُ خرّيجيها النّابهين - وهو حفني ناصف - أَنْ ألّفَ، مع بعض رفاقه، مبسّطاً في النَّحْو لتلاميذ المدارس الثّانويّة باسم: «قواعد اللُّغَة العَرَبِيَّة» في نحو مئة صفحة»[3]؛ ثُمَّ محاولة علي الجارم، ومصطفى أمين في: «النَّحْو الواضح»؛ ثُمَّ تتالت المحاولات مع إِبْرَاهِيم مصطفى، وحسن الشّريف، وأمين الخولي، ويعقوب

(١) الزَّجّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، ص٧٠-٧١.

(٢) ضيف، د. شوقي، تيسير النَّحْو التّعليميّ قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، ص٢٦-٢٧.

(٣) المرجع السّابق، ص٢٧.

عبد النّبيّ، وشوقي ضيف، وعبد المتعال الصّعيدي، وأحمد برانق؛ فضلاً عن محاولات وزارة التّربية المَصْرِيَّة، وقرارات المجامع اللّغويّة[1].

وَإِذَا ما أردنا النّظرَ في مضامين التّجديد، نجدُ أَنَّهَا تراوحت بين الإلغاء، أو التسهيل، أو التّشذيب، أو التّهذيب، أو التّرميم الجزئيّ، أو غيرها، في إطار النّظريّة النَّحْوِيَّة العَرَبِيَّة؛ وبين استثمار النّظريّات الحديثة؛ لإعادة بناء النَّحْو العربيّ، فتراوحت بين العلمِيَّة والموضوعيّة، والعكس؛ وقد جمعت حقّاً وغيره، وكان مسرح عمليّاتها علم النَّحْو وقواعده ومؤلّفاته ومناهج دراسته.

ولن نقف في بحثنا هَذَا على عرض أمثلة على هَذِهِ المضامين؛ لأَنَّ ذَلِكَ يتطلّب بحثاً خاصّاً مستقلاً؛ ولكن مع ذَلِكَ، لا بُدّ من الإشارة إلى أَنَّ إِبْرَاهِيْم أَنِيْس، صاحب: «قصّة الإعراب»، قد ألغى وظائف الإعراب، ورفض الحركات، وذهب إلى أبعد من ذَلِكَ عندما ادّعى أَنَّ الإعراب قصّةٌ مختلقةٌ، وَأَنَّ النَّحْوِيِّيْنَ وضعوها بمهارة وإحكام بقوله: «ما أروعها قصة! لقد استمدّت خيوطها من ظواهر لغويّة متناثرة بين قبائل الجزيرة العَرَبِيَّة، ثمّ حيكت، وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأَوَّل الهجريّ أو أوائل الثَّانِي، على يد قوم من صنّاع الكلام، نشؤوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقيّة، ثمّ لم يكد ينتهي القرن الثَّانِي الهجريّ، حَتَّى أصبح الإعرابُ حصناً منيعاً، امتنع حَتَّى على الكتّاب والخطباء والشّعراء من فصحاء العَرَبِيَّة، وشقّ اقتحامه إلاّ على قومٍ سُمُّوا - فيما بعد - بالنُّحَاة»[2].

وقد تكفّل عدد غير قليل من الباحثين بالرّدّ على إِبْرَاهِيْم أَنِيْس، وأكتفي مِنْهَا بذكر قول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك: «ولَعَلَّ هَذَا الرّأي يذكّرنا - أوّل ما يذكّرنا - بما قاله بعضُ المستشرقين، وتبنّاه بعضُ أتباعِهم بصدد الشّعر الجاهليّ؛ فهو أيضاً قصّةٌ حاكَها قومٌ من صنّاع الأوزان والقوافي، سُمُّوا - فيما بعد - بالرّواةِ»[3].

فَمَعَ أَنَّ بعض هَذِهِ الجهود كانت أكثر وعياً بأصول المشكلات وبأبعادها، وأكثر جرأةً في

---

(١) مبروك، عبد الوارث، في إصلاح النَّحْو العربيّ (دراسة نقديّة)، ص٢٢.

(٢) أنيس، إِبْرَاهِيم، من أسرار اللُّغَة، ط٢، مكتبة الأنجلو المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٩٥٨م، ص١٤.

(٣) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ص٦٠.

التّعبير عنها، وأكثر دقّةً في وصف العلاج؛ وبالرّغم ممّا أحدثته من دويٍّ في الأوساط العلميَّة المحافظة، وخَاصَّة كتاب إِبْرَاهِيم مصطفى، إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تستطعْ أَنْ تأخذَ طريقَها إلى أيّة هيئةٍ علميَّة، ولم يأخذْ أحدٌ بها.

مع العلم أَنَّ إِبْرَاهِيم مصطفى - وكانت له مكانته ونفوذه - كان قد شارك في تأليف العديد من الكتب المدرسيّة الرّسميّة في النَّحْو - هو وغيره من معاصريه ذوي النّفوذ في وزارة المعارف منذ أواخر الثّلاثينات - وَلَكِنَّهُ مع ذَلِكَ لم يستطعْ أَنْ يضع فيها شيئاً من الآراء النَّحْوِيَّة الجديدة الَّتِي ضمّنها كتابه الموضوع أساساً لتيسير النَّحْو، باستثناء فكرة المسند والمسند إليه، الَّتِي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معاً، وقد بذلت جهود لتعميم هَذِهِ الفكرة في الكتب المدرسيّة، في كلّ من مصر وسورية إبان الوحدة، وَلَكِنَّهَا رفضت بشدّة من قبل السّوريّين، ثمّ أهملت تماماً، ولا تزال كَذَلِكَ حَتَّى الآن[1].

والحَقِيْقَة أَنَّ الدَّعْوَة إلى ترك الإعراب تلبسُ كثيراً من الأزياء، وتختفي وراء كثيرٍ من الأسماء؛ فهي - كما يقول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك -: «تارةً دعوةٌ إلى التّسهيل، وتارةً ثانيةً دعوةٌ إلى عَرَبِيَّة ميسّرة، وهي تارةً ثالثةً تجديدٌ في النَّحْو العربيِّ... وحقيقتُها دعوةٌ إلى النّزول بالفصحى، دونَ الارتفاعِ بالعامّيَّة؛ فهي تأخذُ الأدنى مقياساً للعمل، وهي تتطلّبُ الفهمَ الكاملَ من غيرِ المثقّفِ، وتنكرُ بذلَ الجهدِ في تعلّم اللّغةِ... وهَذِهِ كلُّها مغالطاتٌ خطيرةٌ، ومبادئُ غيرُ صحيحةٍ؛ فالتَّيسِير يجب أَنْ يُعالِجَ الطّريقةَ لا المادَّةَ، والمثقّفُ لا العامّيُّ هو المقياسُ الصّحيحُ، وبذلُ الجهدِ لا بدَّ منه في تعلّمِ اللُّغَة وإتقانِها، وليس صحيحاً أَنَّ اللُّغَةَ صَعْبَةٌ لا تُتْقَنُ، وليس صحيحاً أَنَّ كلّ صعبٍ ينبغي هدمُهُ، أو الاستغناءُ عنه»[2].

أمّا تعليمُ الفصحى بالعامّيّة - كما يرى أحمد حسن الزَّيَّات - وتحفيظُ القواعدِ؛ ليقرأَ الطّالبُ بها كتابَ المطالعةِ دونَ أيِّ كتابٍ، ويكتبَ بها موضوعَ الإنشاءِ دونَ أيِّ موضوعٍ، ويدرسَ الأَدَبَ على أَنَّهُ سجلُّ ولاداتٍ ووفيّاتٍ، وديوانُ حوادثَ وروياتٍ؛ فذَلِكَ هو الَّذِي

(١) مبروك، عبد الوارث، في إصلاح النَّحْو العربيّ (دراسة نقديّة)، ص١١١-١١٢.

(٢) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ص٧٦-٧٧.

كرَّهَ الدّارسِيْنَ في اللُّغَة، وزهَّدَ النّاشِئِيْنَ في الأَدَبِ، وصَرَفَ أدباءَ الشّبابِ إلى آدابِ غيرِهِمْ[1].

وقد عدَّ العقّادُ النّحْوَ: «آية السّليقة الفنيّة في التَّرَاكِيب العَرَبِيَّة المفيدة، توافرت لها جملاً مفهومة، بعد أَنْ توافرت لها حروفاً تجمع مخارج النُّطْق الإنسانيّ على أفصحها وأوفاها، وبعد أَنْ توافرت لها مفردات تربط فيها المعاني بضوابط الحركات والأوزان»[2].

وقد بَيَّنَّا، في غيرِ موضعٍ من بحثِنا هَذَا مدى ارتباطِ النَّحْو والإعراب بالمعنى، ومقدارَ اتّكاءِ المعنى والدَّلالَة على الرّؤية الإعرابيَّة؛ فبفضل الإعراب يستطيع الكاتب أو المتحدّث أَنْ يتصرّف بالجملة، فيراعي دواعي التَّقْدِيم والتَّأْخِير، دون أَنْ يبقى أسيراً للحجرات النَّحْوِيَّة الثَّابِتة، على حدّ قول الدُّكْتُور المبارك: «فأنتَ - ما دامتْ للألفاظِ رموزُها - تستطيع أَنْ تتصرَّفَ فِي وضعها، الموضع الَّذِي يمليه عليك المعنى، أو يشاؤه لك فنُّك أو مزاجُك أو موسيقا كلامِك»[3].

ويقول الدُّكْتُور مبارك أيضاً: «ولايخفى أخيراً أَنَّ بعض الَّذِيْنَ تناولوا الظَّاهِرة الإعرابيَّة أو قصّة الإعراب، كانوا متأثّرين إلى حدٍّ بعيد ببعض اللُّغَات الأجنبيّة وقوانينها؛ وَأَنَّ كثيراً من دلائل هَذَا التّأثير كانت تطلّ من أبحاثهم! ونحن لا نعيب الموازنةَ بين اللُّغَات، ولكنّنا نحذّر من خطورة تطبيق قوانين لغةٍ ما على لغةٍ ثانية، ونرى أَنَّ للعَرَبِيَّة من بين اللُّغَات أصالةً تتمرَّدُ على كلِّ طبيعةٍ غريبةٍ عن روحها وطبيعتها؛ وأنّه لا بدّ في وضع القوانين لها، من دراسةٍ عميقةٍ لطبيعتها وفقهٍ لأسرارها»[4].

وهَذَا ما أكّده الدُّكْتُور الجواريّ في قوله: «وبعدُ، فَإِنَّ تيسيرَ النَّحْو أو تجديدَهُ أو إحياءَهُ، عملٌ ضَخْمٌ، يلزم له قبل كلّ شيء تحديد معنى النَّحْو وفهمه وإحاطه بقديمه إحاطةً تنفذ إلى

---

(١) الزَّيَّات، أحمد حسن، لغتنا في أزمة، ص٤٨.

(٢) العقّاد، عبّاس محمود، اللُّغَة الشّاعرة (مزايا الفنّ والتّعبير في اللُّغَة العَرَبِيَّة)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، د.ت، ص٢٠.

(٣) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ص٧٨.

(٤) المرجع السّابق، ص٧٨.

صميمه، وتغوص في أعماق معانيه... ثمّ يتلو ذَلِكَ تجريده ممّا شابه من شوائب لا مكان لها في نحو اللُّغَة، ولا طائل من ورائها، في إتقان التّعبير بها»[1].

وَعَلَى ذَلِكَ كلّه، فليس الإعراب - كما يتوهّم دعاة العامّيّة، أو أنصار الأخذ باللُّغات الأعجميّة، أو المتأثّرون بالدّراسات الأجنبيّة - زخرفاً يزيّن به الكلام، وإنّما هو - كما ذكر محمّد المُبارك -: «عنصر أساس في بنائه، إذَا حذف منه سقط جزءٌ من المعنى، وضاع كثير من الفروق بين تعابير يختلف معناها باختلاف الإعراب وحده، ولا بدّ حين يحذف الإعراب من الاستعاضة عنه بما يؤدّي وظيفته في أصل الكلام وبنائه، وفي ذَلِكَ تغيير لبناء اللُّغَة وتركيبها»[2].

وليسَ الإعرابُ قصّةً استمدّتْ خيوطَها من ظواهرَ لغويةٍ متناثرةٍ بينَ قبائلِ الجزيرةِ العَرَبِيَّة، بل هو عمدة في اللُّغَة العَرَبِيَّة؛ ولذَلِكَ اهتمّ به القُدَمَاء والمعاصرونَ، ووقفوا على جوانبِهِ المختلفةِ؛ لأَنَّهُ -في الحَقِيْقَة- وسيلةُ تعيينِ الوظائفِ النَّحْوِيَّة للألفاظ في الجمل، يقول الدُّكْتُور المخزوميّ: «وَلِلْعَرَبِيَّةِ سِمَةٌ تميّزها عن اللُّغَات الأخرى، تِلْكَ هي أَنَّ الكلمة فِي أَثْنَاءِ الجملة تحمل معها ما يدلّ على صفتها الإعرابيَّة، وما دام للكلمة مثل هَذِهِ السّمة، فلها من الحريّة في التّنقّل فِي أَثْنَاءِ الجملة ما لم يكن لغيرها من الكلمات في غير العَرَبِيَّة»[3].

وهَذَا يعني أَنَّ الإعراب صمّام الأمان حين تشتبه علينا الأمور، وتتعقّد بسبب ما يقع من تغيير، أو تبديل غير مألوف في مواقع الكلمات.

وبناءً على ذَلِكَ كلّه، فَإِنَّ علاقة الإعراب بالدَّلالَة علاقة لا يمكن تجاهلها، فالإعراب من جملة العناصر المكوّنة للدلالة الفاعلة في المعاني الوظيفيّة النَّحْوِيّة؛ ومعنى هَذَا أَنَّ هناك مجموعةً من القرائن - إلى جانب الإعراب - لها دورها في صياغة المعنى، ونحن نختلف اختلافاً كلّيّاً مع قُطْرُب وإِبْرَاهِيْم أَنِيْس، ونتّفق - إلى حدّ بعيد - مع الدُّكْتُور تمّام حَسَّان في اشتراك مجموعة القرائن وتضافرها على تجلية المعاني النَّحْوِيّة: «فالمعنى الوظيفيّ النَّحْوِيّ، معنى الأبواب النَّحْوِيَّة

---

(١) الجواريّ، د. عبد السّتار، نحو التَّيسِير (دراسة ونقد منهجيّ)، ص٢٣.

(٢) المبارك، محمّد، فقه اللُّغَة وخصائص العَرَبِيَّة، ص٢٤١.

(٣) المخزوميّ، د. مهدي، في النَّحْو العربيّ (قواعد وتطبيق)، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٩٦٦م، ص٨٧.

كالفاعل ونائبه والحال والتّمييز والمستثنى والمضاف إليه والنَّعْت والبدل... هَذِهِ المعاني تحرسها قرائن صوتيَّة كالعلامة الإعرابيَّة... أو صرفيَّة كالبنية الصَّرْفِيَّة والمطابقة والرّبط والأداة أو تركيبيّة كالتّضام والرّتبة؛ ومعنى هَذَا أَنَّ الأبواب النَّحْوِيَّة وظائف تكشف عنها القرائن، أو بعبارة أخرى معانٍ للقرائن المستمدّة من الأصوات، والصّرف، والمماثلة في التَّركيب والسِّياق»[1].

وَعَلَيْهِ، فالتّخلّي عن الإعراب - كما يقول الدُّكْتُور مَازِن المُبَارَك - في لغةٍ تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النَّحْوِيَّة كاللُّغَة العَرَبِيَّة: «هدمٌ لها، وإماتة لمرونتها، وَإِنَّ في ترك حركات الإعراب إلباساً لكثير من الجمل والتّعبيرات لباسَ الإبهام والغموض... إِنَّ كثيراً من الجمل تضيع معانيها بضياع الإعراب فيها، وَمَنْ ذا الَّذِي يستطيع أَنْ يقرأ من غير إعرابٍ، فيفهمَ مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر٣٥/٢٨]، وقولنا: ما أحسن زيد...»[2].

وأختمُ الحديثَ عن هَذِهِ المسألة بما نقله الأستاذ نذير محمّد مكتبيّ عن المستشرق الفرنسي غليوم بوستل، من قوله: « اللُّغَة العَرَبِيَّة أفصحُ اللُّغَات آداباً»[3].

وعن المستشرق الفرنسي برتلمي هربلو: «إِنَّ اللُّغَةَ العَرَبِيَّةَ لَهِيَ أَعظمُ اللُّغَات آداباً، وأَسماها بلاغةً وفصاحةً؛ وهي لغةُ الضَّاد»[4].

وما ذكره الدُّكْتُور محمود المقداد، مبيِّناً أَهَمِّيَّة اللُّغَة العَرَبِيَّة بينَ لغات العالم، بقوله: «ونلفتُ الانتباهَ إلى حَقِيْقَة مُسَلَّمٍ بها لدى الباحثين في ميادين التواصل الحضاريّ بين الشُّعوب عبرَ التاريخ؛ هي أَنَّهُ ما مِنْ شَعْبٍ في العالم أجمع، حاز اهتمامَ الشعوب الأخرى الفاعلة في الحضارة الإنسانيّة وتاريخها، بقدر ما حاز العربُ مِنْ اهتمامِ الباحثين والدّارسين عند تِلْكَ الشُّعوب؛

---

(١) حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ص٢٣٢.

(٢) المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ص٧٧.

(٣) مكتبيّ، نذير محمّد، الفُصحى في مواجهة التّحديات، ط١، دار البشائر الإسلامِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م، ص٢١٠.

(٤) المرجع السّابق، ص٢١١.

والدليل على ذَلِكَ أَنَّهُ لا تكاد مكتبةٌ من مكتبات العالم تخلو من عددٍ قليلٍ أو كثيرٍ من المخطوطاتِ العَرَبِيَّة القديمةِ، ولا تكاد جامعةٌ من جامعاته تخلو من قسمٍ للّغةِ العَرَبِيَّة وآدابها، يُخَرِّجُ المُستعربين لخدمةِ البلادِ الَّتِي توجدُ فيها هَذِهِ الجامعةُ أو تِلْكَ؛ وَإِنْ دَلَّ ذَلِكَ على شيءٍ، فإِنَّمَا يدلّ على مكانةِ العربِ الحضاريّةِ في الماضي، وأَهَمِّيَّتهم الاستراتيجيّةِ والثقافيّةِ والاقتصاديّةِ في الحاضرِ»[1].

وظاهرُ هَذِهِ الأقوالِ أَنَّهُ إِنْ كانَ لا بُدَّ مِنْ تأثُّرِ اللُّغَات بعضِها ببعضٍ، فَإِنَّ التأثّرَ الأكبرَ للّغات الأخرى بالعَرَبِيَّة أقربُ إلى المنطقِ العقليّ، والحركة التاريخيّة، والطّبيعة اللُّغَوِيَّة، مِنْ تأثّر اللُّغَة العَرَبِيَّة بهذة اللُّغَات على اختلافها، مع ضرورة هَذَا التأثّرِ المُنْضَبِطِ بالقواعدِ والأصول، الَّتِي تحافظ على هويّة اللُّغَة، ولا تخلُّ بأصالتها ورونقها وطبيعتها وأنظمتها وقوانينها.

فَمِنْ بعد تِلْكَ الجولةِ العجلى، يتَّضِحُ لنا شدّةُ ارتباطِ النَّحْو بالدَّلالَة، عبر مجموعة من المقوّمات المنثورة هنا وهناك، الَّتِي ظلّت شبه مُهْمَلَةٍ، نظراً لعزوف معظم الباحثين عن الاقتراب من حقلها الشّائك والملغوم أحياناً؛ فالبحث في تقاطع النَّحْو والدَّلالَة بحثٌ بكرٌ، مادّتُهُ الخامُ منثورةٌ في مصادر النَّحْو، والبلاغة، وفقه اللُّغَة، وأصول الفقه، وغيرها من الكتب الأمّهات.

ولَعَلَّ معظم ما كتب في الموضوع لم يبلغ بعد مستوى الرّشد العلميّ، آملين أَنْ يُعتنى بهَذَا المجال من البحث، بما يناسبه من عمق في التّفكير وجدّة في المنهج والأداة.

وأمّا فيما يخصُّ هَذَا الجانب من بحثنا، فسنحاول إبراز هَذِهِ العلاقة بين النَّحْو والدَّلالَة، وبين الإعراب والمعنى، في ضوء الوقوف على بعض الآيات القُرْآنِيَّة الَّتِي تتعدّد معانيها وتتنوّع دلالاتها، بتعدّد أعاريبها وتنوّع وجوهها النَّحْوِيّة؛ مبرزين أثر الاختلاف في الأَوْجُه الإعرابيَّة في تفسير الآيات القُرْآنِيَّة في ذَلِكَ كلّه؛ إِذْ إِنَّ اختلاف النَّحْوِيِّيْنَ في إعراب آيةٍ ما، يؤدّي - من غير شكٍّ - إلى اختلاف في معناها، نظراً لما تنطوي عليه هَذِهِ الآراء والمناقشات من فوائد لغويّة تبيّنُ مدى الجهد الَّذِي بذله علماؤنا الأوائل الأفذاذ في إرساء قواعد اللُّغَة، ورصد ظواهرها، وتسجيل

(١) المقداد، د. محمود، تاريخ الدّراسات العَرَبِيَّة في فرنسا، عالم المعرفة، ع١٦٧، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢م، ص٩.

أحكامها، ومدى انعكاس ذَلِكَ كلّه على توجيههم للنّصوص القُرْآنِيَّة، وتناولهم إيّاها بالتَّحلِيل، والشّرح، والتَّفسير، والتّوضيح.

ولَعَلَّ في ذَلِكَ، أكبرَ دليلٍ على أَنَّ النَّحْو مفتاح المعنى، وَأَنَّ الإعراب سبيل الفهم، وَأَنَّ أَيَّةَ دعوةٍ لإلغائها، أو إلغاء أحدهما تؤثّر - بشكل فعّال - في إغلاق الأفهام عن تدّبر معاني القرآن، وتسير بالنَّحْو إلى المكان الَّذِي لا يريد، وتلغي غاية وضعه الأولى؛ وهي حفظ القرآن الكريم من اللَّحْن والضّياع، أو الإغلاق على الفهم والإدراك.

المَبْحَثُ الثَّانِي:

دَوْرُ الاِخْتِلاَفَاتِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

لَعَلَّ خير ما نستدلُّ به على ارتباط نشوء ظاهرة الإعرابِ بالمعنى، أَنَّ تقسيم العُلَمَاء القُدَمَاء للكلمةِ على أَنَّهَا: «اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ»، إِنَّمَا كانَ نابعاً من المعنى، وهَذَا ما نجدهُ واضحاً في قول سِيْبَوَيْهِ: «فالكلمُ: «اسمٌ، وفعلٌ، حرفٌ» جاءَ لمعنىً ليس باسمٍ ولا فعلٍ»[1]، وليس هَهُنَا - كما ذكر ابن الخشّاب - معنىً يُتَوهّم سوى هَذِهِ الأقسام الثَّلاثَة[2].

ويذكر المُطَرِّزِيّ أَنَّ: «كلَّ لفظةٍ دلَّت على معنىً مُفردٍ بالوضعِ، فهيَ كلمةٌ، وجمعُها: كلماتٌ، وكَلِمٌ؛ وهي ثلاثةُ أنواع: «اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ»»[3].

ويقول الورَّاق[4]: «الألفاظُ يُحْتاجُ إليها مِنْ أجلِ المعاني؛ فَإِذَا كانَ كلُّ معنىً لا يمكنُ أَنْ يُعَبَّرَ عنه إلاّ بأحدِ هَذِهِ الأقسامِ الثَّلاثَة، دلَّ ذَلِكَ على أَنَّ جميعَ الأقسامِ ثلاثةٌ»[5].

ومن الواضحِ لدى المهتمّين بعلم النَّحْو أَنَّ الإعراب في حقيقته عبارةٌ عن بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام، وذَلِكَ يعتمد على فهمِ المعنى وتحديدِه؛ ولذَلِكَ جعله ابن جنّيّ دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: «أَلاَ تَرَى أَنَّ موضوع الإعراب على مخالفة بعضه من حَيْثُ كان،

---

(١) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص١٥.

(٢) ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحـ. علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص٥.

(٣) المُطَرِّزِيّ، ناصر بن أبي المكارم، المِصباح في علمِ النَّحْو، ص٤١.

(٤) هو محمّد بن عبد الله بن العبّاس، البغداديّ، أبو الحسن (-٣٨١هـ)، فقيه، أصوليّ، نحْويّ، مِنْ آثارِهِ: «العلل في النّحْو»، و«الفصول في نكت الأصول»، و«منهاج الفكر في الخيل». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٤٤٣.

(٥) الورَّاق، أبو الحسن محمّد، العلل في النَّحْو، تحـ. مها مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٢٤.

إِنَّمَا جيءَ بِهِ دالاً على اختلاف المعاني»[1]، وهَذَا الفهم السليم للإعراب الَّذِي يتلاءم مع طبيعةِ الدَّرس اللُّغَوِيّ وأسرارِ التَّأْلِيف كان ينبغي له أَنْ يسود[2].

وَمِنْ هُنَا كانت علامات الإعراب تقوم على تغيّر المعنى فِي أَثْنَاءِ الكلام، وقد وُضِعَتْ للّفظِ المفردِ؛ لتكونَ دليلاً على موقعه من الكلام، أو علامة قرائيّة لبيان المعنى، وهي ميزة للغة العَرَبِيَّة؛ لأَنَّهَا في حقيقتها ضربٌ من ضروب الإيجاز[3]، فقد تكون الإبانة بالحركات أو بالسكون أو بالحذف أو بالحرف أو بالتنوين أو حذفه[4].

وبقراءةٍ واعيةٍ وموضوعيَّةٍ لما سبق، وبمعرفةٍ عقلانيَّةٍ أَنَّ القرآن الكريم - إضافة إلى ما يشتمل عليه من أحكام وتشريعات وغيرها - هو آية في البلاغة والفصاحة والإتقان اللُّغَوِيّ، ينبغي أَنْ ندركَ أَنَّ تفسيرَ آياته وتحليلَ تراكيبه وفهمَ معانيه وإدراكَ غريبه، يحتاجُ إلى فهمٍ واعٍ وعميقٍ للنَّحْو والإعراب، فقد روى القُرْطُبِيّ عن ابن الأَنْبَارِيّ قوله: «وجاء عن أصحاب النبيّ ﷺ، وتابعيهم من الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بِاللُّغَة والشّعر ما بيّن صحةَ مذهبِ النَّحْوِيِّيْنَ في ذَلِكَ، وأوضح فسادَ مذهبِ مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ عليهم»[5].

وكما ذكرنا فَإِنَّ المتتبّع نشأةَ النَّحْو وتقعيدَ العُلَمَاء له يلحظُ أَنَّ تعدّد الأَوْجُه في تحليل أحد العناصر التَّركيبيّة أمر شائع مألوف؛ لذَلِكَ كان من البَدَهِيّ أَنْ تختلف مواقفهم وتتعدّد آراؤهم وتتشعّب أَوْجُههمْ في تدبّرهم معاني القرآن الكريم على اختلاف قِرَاءَاته.

وكنا قد أشرنا أَيْضَاً في الفصل الأَوَّل من البحث إلى الأسباب المؤدّية إلى تِلْكَ الاختلافات، وفصّلنا القول فيها دون التعمّق في الفروق المعنويّة للآيات القُرْآنِيَّة الكامنة وراءَها؛

---

(١) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، ج١، ص١٧٥.

(٢) الزُّبَيْدِيّ، د. سعيد جاسم، قضايا مطروحة للمناقشة في النَّحْو وَاللُّغَة والنّقد، ط١، دار أسامة، الأردن- عمّان، ١٩٩٨م، ص٧٤.

(٣) المبارك، د. مازن، نحو وعي لغوي، ص٥١.

(٤) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، ابن جني النَّحْوِيّ، ج١، دار النّذير للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦٩م، ص٢٩٥.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٢٠.

إِذْ إِنَّ اختلافَ النَّحْوِيِّيْنَ في إعرابِ آيةٍ ما، ينعكس على اختلاف في فهم معناها واكتشافه ومن ثَمَّ إدراكه، مِمَّا يستوجب تَوَافُرَ القدرة اللُّغَوِيَّة لدى المفسّر في هَذَا الحقل من علوم اللُّغَة، وَلاَ سِيَّمَا أَنَّ مساحة هَذَا المجال في القرآن الكريم واسعة، وذات أثر مهمّ.

وانطلاقاً من ذَلِكَ كلّه سنحاول - فيما يأتي - أَنْ نقف على بعض الآيات الَّتِي تختلف معانيها وتتنوَّع دلالاتها باختلاف أعاريبها وآراء العُلَمَاء فيها.

ومِنَ الملحِّ ذكرُهُ في هَذَا المقام أَنَّ هَذِهِ المعاني الَّتِي تتعددّ وجوهها الدَّلاليَّة بتعددّ وجوهها الإعرابيَّة تتمخّضُ عنها وجوه متعدّدة في فهم الآية القُرْآنِيَّة الواحدة؛ فمنها ما يؤدّي إلى اختلافٍ في المعاني والدَّلالات؛ وَمِنْهَا ما يؤدّي إلى قوةٍ أو ضعفٍ في إظهار الدَّلالَة أو إبراز المعنى، وَمِنْهَا ما يؤدّي إلى اختلافٍ في الأحكام الفقهيّة للدِّين الَّتِي سنّها اللهُ – تعالى - للخَلْقِ في كتابه الكريم.

واعتماداً على تِلْكَ التَّنَوُّعات الدَّلالِيَّة في توجيه المعاني القُرْآنِيَّة، وانطلاقاً من تعدّد الأسباب الخلافيّة في توجيه الأحكام النَّحْوِيَّة، ستكون وجهتي في دراسة الفروق المعنويّة الناشئة عن تعدّد أَوْجُه العُلَمَاء في التَّحلِيل النَّحْوِيّ واللّغويّ الَّتِي ينشأ عنها تنوّع في الأحكام المعياريّة الَّتِي تبيّن التَّفاوت بين الأَوْجُه، مع التَّنويه إلى أَنَّ ذَلِكَ يعود – كما ذكرنا في الفصل الأَوَّل من البحث - إلى أسبابٍ عديدةٍ، لا يمكن حصرها جميعها في هَذَا المقام، وسأذكر مِنْهَا ما يأتي:

أ- القَرِيْنَةُ المَعْنَوِيَّةُ:

ولَعَلَّ خيرَ شاهدٍ نستدلُّ به على فضل مكانة الإعراب في هَذَا الجانب، قولُهُ تعالى: ﴿ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ [فاطر٣٥/ ٢٨]، فقد بدا بالإعراب فاعليّةُ العُلَمَاء، ومفعوليّةُ لفظِ الجلالةِ، وكشفت عن ذَلِكَ القرينة المعنويّة؛ فقوله ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ فيه وجهان:

أظهرهما أَنَّهُ متعلّقٌ بما قبله؛ أي «مختلفٌ اختلافاً مثل الاختلاف في الثمراتِ والجُدَدِ»، والوقف على ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾، والآخر أَنَّهُ متعلّق بما بعده؛ أي «مثل ذَلِكَ المطرِ والاعتبارِ في مخلوقات الله تعالى، واختلافِ ألوانها يخشى اللهَ العُلَمَاء»[1]، ذكرهما ابن عَطِيَّة[2]، وذكر أَبُو حَيَّان

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص٢٣١.

(٢) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحق، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٥٥١.

أَنَّ الوجه الثَّانِي لا يصحّ من حَيْثُ إنّ: «ما بعد «إنَّما» لا يمكن أَنْ يتعلّقَ بهَذَا المجرور قبلها»[1]، وَعَلَيْهِ فمن الواضح أَنَّ الوقف عند ﴿ كَذَٰلِكَ ﴾ كان لعلّة نحويّة أشار إليها عُلَمَاء الإعراب، ممّا يؤديّ إلى وضوح في المعنى، وإتقان في التَّأْوِيل، ثُمّ يأتي الاستئناف في قوله: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾.

ويطرح الزَّمَخْشَرِيّ في كشّافه السؤال الآتي: «هل يختلف المعنى إِذَا قدّم المفعول في هَذَا الكلام، أو أخّر؟ ويجيب قائلاً: «لا بدَّ من ذَلِكَ، فإنّك إِذَا قدّمت اسم الله وأخّرت العُلَمَاء، كان المعنى: أَنَّ الَّذِيْنَ يخشون اللهَ مِنْ بين عباده هم العُلَمَاء دون غيرهم، وَإِذَا عملت على العكس، انقلب المعنى إلى أنّهم لا يخشون إلاّ الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب٣٣/ ٣٩]، وهما معنيان مختلفان»[2]؛ لأَنَّ ﴿إِنَّمَا ﴾ في هَذِهِ الآية تخصيص العُلَمَاء لا الحصر[3]، وهَذَا القصر المستفاد من ﴿إِنَّمَا ﴾ قصرٌ إضافي؛ أي لا يخشاه أهل الشِّرك، فَإِنَّ مِنْ أخصِّ أوصافهم أنّهم أهلُ الجاهلية؛ أي عدم العلم، فالمؤمنون – يومئذ – هم العُلَمَاء، والمشركون جاهلون نفيت عنهم خشية الله[4]، وإلى ذَلِكَ مالَ ابن كَثِيْر، ونقلَ عن الحَسَن البَصْرِيّ[5] قولَهُ: «العالِمُ مَنْ خشيَ الرّحمنَ بالغيبِ، ورغب فيما رغب الله فيه، وزهد فيما سخط الله فيه»[6].

ويتابع الزَّمَخْشَرِيّ قوله: «فَإِنْ قلتَ: ما وجهُ اتّصالِ هَذَا الكلام بما قبله؟ فالجواب: لمّا قال: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ بمعنى: ألم تعلم أَنَّ اللهَ أنزلَ من السماء ماءً، وعدّد آيات الله وأعلام قدرته وآثار صنعته وما خلق من الفطر المختلفة الأجناس، وما يستدلّ به عليه وَعَلَى صفاته، أتبع ذَلِكَ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا ﴾ كَأَنَّهُ قال: إِنَّمَا يخشاه مثلك ومَنْ على صفتك مِمَّنْ عرفه حقّ معرفته»[7]؛ إِذْ إِنَّ ظاهر قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ خطابٌ للرَّسول ﷺ[8].

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٧، ص٤١١.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٦٢٠.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٧، ص٤١٢.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التحرير والتنوير، مج٩، ج٢٢، ص٣٠٤.

(٥) هو أبو سعيد بن يسار، وستأتي ترجمته في الفصل الثَّالِث، انظر ص٣١٣.

(٦) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مؤسّسة الرّيّان، مج٣، ص٧٢٥.

(٧) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٦٢٠.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٧، ص٤١٢.

ولا يرى ابن هِشَام مانعاً مِنْ أَنْ تكون «ما» في ﴿إِنَّمَا﴾، بمعنى الَّذِي - وَإِنْ كان النَّحْوِيُّونَ قد جزموا بِأَنَّهَا كَافَّة - ومحلّها الرَّفْع على الابتداء، والعُلَمَاء خبرها، والعائد مستتر في ﴿يَخْشَى﴾[1]، وفي هَذَا الوجه ضعفٌ من جهتين: الأولى أَنَّ «ما» الموصولة تكون قد أطلقت على جماعة العقلاء وهم ﴿الْعُلَمَاء﴾، والثَّانية لِمَا في الآية من تخصيصٍ بَيِّنِ الدَّلالَة، ظاهرِ المعنى، دلّ عليه أداة القصر ﴿إِنَّمَا﴾ الكَافَّة والمكفوفة، وتقديم المفعول لفظ الجلالة ﴿اللَّهَ﴾ على الفاعل ﴿الْعُلَمَاءُا﴾؛ وهَذَا يوضّح - من غير شك - أَنَّ ما خُصّت به العَرَبِيَّة من ظاهرة الإعراب الَّتِي تكشف عن علاقة أجزاء الجملة بعضها ببعض، قد أسقطت عنها ضوابط كان لا بدّ للغات غير المعربة من التزامها، فتميزت بِذَلِكَ أصول كلّ منهما في التَّركيب بسمات خَاصَّة بها، وقد أشار الدُّكْتُور الحلواني إلى نحو من هَذَا، فقال: «والإعراب بهَذِهِ الوظيفة أغنى اللُّغَة العَرَبِيَّة عَنْ أَنْ تجعلَ تركيبها ذا حدود صارمة مقيّدة لا يمكن تجاوزها والخروج على أعرافها... وَمِنْ هُنَا لم يكن التَّركيب فيها بحاجة إلى فعل الكون أو إلى فعل مساعد، كما لم تكن به حاجة إلى تقديم الفاعل وتأخير المفعول تقديماً واجباً، ولا يشترط أَنْ يكون الاسم قبل الفعل المخبر عنه»[2].

وهكذا أمكن في العَرَبِيَّة تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره، كلّما أملت دقّة التّعبير، ودعا إليه وجه الأداء؛ ليظهرَ دورُ الإعرابِ في الكشفِ عن الفاعل والمفعول على السّواء، كما في الآية السابقة، وكما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة٢/ ١٢٤]؛ فالفاعليّة للفظ الجلالة، والمفعوليّة لإِبْرَاهِيم، وقد دلّ على ذَلِكَ الإعراب، وقرينة المعنى؛ فالمبتلي هو الله، والضمير لإِبْرَاهِيم لتقدّمه لفظاً، وَإِنْ تَأَخَّرَ رتبةً، وَلا نَرَى حاجةً إلى التفصيل في تحليل هَذِهِ الآية الكريمة لشبهها بالآية السابقة.

ولا بدّ من الإشارة إلى أَنّ اللُّغَوِيِّيْنَ العرب جعلوا العدول عن أصل وضع الجملة بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير أو التوسّع في الإعراب، من

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُب الأَعَارِيْب، ص٤٠٥.

(٢) الحلوانيّ، د. محمّد خير، تكامل العناصر الأساسيّة في اللُّغَة العَرَبِيَّة، مجلّة الفيصل، ع٣٧، الرياض-السّعوديّة، ١٩٨٠٢م، ص٥١.

باب «الترخّص عند أمن اللّبس»، مع الإشارة إلى أَنَّ هَذَا الترخّص يخضع لقيود، في مقدّمتها حصول الفائدة أو أمن اللَّبْس عند حصول العدول، وهَذَا ما نراه واضحاً في قول الدُّكْتُور تمّام حَسَّان: «ويتّضح خضوع العدول لأمن اللَّبْس في وجوب أَنْ يكون هناك دليلٌ على المحذوف، وضرورة التّفسير عند الإضمار، وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وَعَلَى التَّقْدِيم والتَّأْخِير، وهلمَّ جرا»[1].

ب- التَّقْدِيْمُ وَالتَّأْخِيْرُ:

ويعدّ التَّقْدِيم والتَّأْخِير من مصادر اللَّبْس الكبرى، فالأصل فيه عدم اللّبس؛ لذَلِكَ كان من وصايا النقّاد للكتّاب أَنْ يتجنّبوا ما يُكْسِبُ الكلامَ تعميةً، فيرتّبوا ألفاظهم ترتيباً صحيحاً، ولا يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن، والنّزول في غير أوطانها؛ إذ ينبغي للمتكلّم أَنْ يعرِفَ أقدارَ المعاني، ويوازنَ بينها وبين أقدارِ المُستمعين، وبين أقدارِ الحالات[2].

أمّا إِذَا خيفَ اللَّبْس وهدّد القصد وأمكن للسّامع أَنْ يحمل الخطاب على غير المراد، فينتقض العهد وينحلّ العقد وتتبدّل القضيّة والحكم، فلا مناص من إيفاء اللُّغَة أقدارها وإحلال الكلمات محالّها[3].

يقول جبر ضومط: «فَإِذَا راعيتَ هَذِهِ الأغراض المحافظة على حسن الرصف والفاصلة، فقدِّمْ ما شئت وأخِّرْ ما شئت، على شرط أَلاَ يَقَعَ التباسٌ في الجملة ولا تقعيد؛ أمّا الالتباس، فلا يسوغ بوجه من الوجوه، ولذَلِكَ لا يصحّ في جملة «لو اشتريت لك بدرهم لحماً تأكلينه» تأخير الجار والمجرور الأوّل، وتقديم الثّاني عليه، ولا في جملة: ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ ﴾ [يس٣٦/ ١٩] أَنْ تؤخّر المجرور أصلاً؛ لأَنَّ التَّأْخِير يؤدّي في الحالين إلى الإلباس»[4].

---

(١) حسّان، د. تمّام، الأصول (دراسة إبيستمولوجيّة لأصول الفكر اللغوي العربيّ)، ص١٤٨.

(٢) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتّبيين، تحـ. عبد السّلام هارون، ج١، ط٥، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص١٣٨.

(٣) صمود، حمادي، التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادِس الهجريّ، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، ١٩٨١، ص٥١٦-٥١٧.

(٤) ضومط، جبر ميخائيل، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، لم تذكر على الكتاب دار النّشر، ولا البلد، ولا التّاريخ، ص٦٥.

فالتَّقْدِيم قد يكون دافعاً للّبس أو جالباً له حسب المباحث، وسأَعرض تأخير الجارّ والمجرور المُمْتَنِع بسبب اللَّبْس من خلال آيتين كريمتين، وقف عندهما عُلَمَاء النَّحْو والبلاغةِ طويلاً:

أَمَّا الأُولى، فقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ ﴾ [غافر ٤٠/ ٢٨]؛ إذ جعلوها مثالاً على أَنَّ تأخير الجار والمجرور يخلّ ببيان المعنى، يقول الزّركشيّ: «فإنّه لو أخّر قوله: ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾، لَمَا فُهِمَ أَنَّهُ منهم»[1]؛ وذَلِكَ لأَنَّ في التَّأْخِير خيفةَ أَنْ يلتبس المعنى بغيره، فالرجل المقصود بالآية الكريمة هو من آل فرعون[2]، وقيل: كان ابن عمّ فرعون، وكان قبطيّاً[3]، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾ متعلّق بصفة محذوفة من رجل، وَذَهَبَ السُّدِّيّ[4]، والماورديّ[5] إلى أَنَّ هَذَا الرجل كان إسرائيليّاً يكتمُ إيمانَه من آل فرعون[6]، ففي الكلام على هَذَا تقديم وتأخير، والتَّقْدِيْر: «وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون»؛ فَمَنْ جعل الرجلَ قبطيّاً، فـ ﴿ مِّنْ ﴾ عنده متعلّقة بمحذوف صفة لرجل، والتَّقْدِيْر: وقال رجل مؤمن منسوب من آل فرعون؛ أي من أهله وأقاربه، ومَنْ جعله إسرائيليّاً، فـ ﴿ مِّنْ ﴾ متعلّقة بـ

---

(١) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٤٩.

(٢) القاسميّ، محمّد جمال الدِّين، تفسير القاسميّ المُسَمَّى محاسن التَّأْوِيل، ضبطه وصحّحه محمّد باسل عيون السود، ج٨، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٢٩.

(٣) الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التَّفسير، ضبطه وصحّحه أحمد عبد السّلام، ج٤، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ص٦١٠.

(٤) هو إسماعيل بن عبد الرّحمن السُّدِّيّ الكبير، القُرَشيّ، أبو محمّد (-١٢٧هـ)، مُفَسِّر، مِنْ آثارِهِ «التَّفسير». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج١، ص٣٦٨.

(٥) هو عليّ بن محمّد بن حبيب، أبو الحسن الماورديّ البَصْرِيّ (-٤٥٠هـ)، أقضى القُضاة، صاحب «الحاوي»، «والإقناع». ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرَّحمن الشّهرزوري، طبقات الفُقَهَاء الشّافعيّة، تهذيب الإمام النَّوويّ، تنقيح الإمام المِزِّيّ، تحـ. محيي الدِّين علي نجيب، ج٢، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص١٠٠٩.

(٦) الماورديّ، عليّ بن محمّد، تفسير الماورديّ (النّكت والعيون)، تحـ. السّيّد بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، ج٥، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، د.ت، ص١٥٢.

﴿ يَكْتُمُ ﴾، في موضع المفعول الثَّاني له[1]. ونقل القُرْطُبِيّ عن القشيريّ: «ومَنْ جعله إسرائيلياً، ففيه بعد؛ لأنَّهُ يقال «كَتَمَهُ أمرَ كذا»، ولا يقال «كَتَمَ مِنْهُ»، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النِّساء٤/ ٤٢]، وأيضاً ما كان فرعون يحتملُ من بني إسرائيل مثل هَذَا القول»[2].

ومن يتدبّر معنى هَذِهِ الآية يدرك تماماً أنَّهُ بالإعراب تتوضّح المعاني، وتنكشف الأغراض، فقد قدّم تعالى ﴿ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾، على: ﴿ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾؛ لئلا يظنَّ ظانٌّ أنَّهُ متعلّق به فيلتبس المعنى، ويختلّ المقصود[3]، والَّذِي أكّد ذَلِكَ أنَّ الفعل ﴿ يَكْتُمُ ﴾ يتعدى إلى مفعوله بنفسه، ولا يحتاج إلى حرف الجر ﴿ مِّنْ ﴾. ففي الآية السّابقة ثلاثة نعوت، قدّم أهمّها، ﴿ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾، وأخّر النَّعْت الجملة ﴿ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ ﴾ منعاً من الالتباس، ومراعاةً لحسن النّظم معاً؛ إذ يمكنُ إجمال صور التَّركيب الممكنة فيما يأتي:

١ـ وقال رجلٌ مؤمنٌ من آلِ فرعونَ يكتمُ إيمانَهُ.

٢ـ وقال رجلٌ مؤمنٌ يكتم إيمانَهُ من آل فرعون.

٣ـ وقال رجل من آل فرعونَ مؤمنٌ يكتم إيمانَهُ.

٤ـ وقال رجل من آل فرعونَ يكتم إيمانَهُ مؤمنٌ.

٥ـ وقال رجلٌ يكتم إيمانَهُ من آل فرعون مؤمنٌ.

٦ـ وقال رجلٌ يكتم إيمانَهُ مؤمنٌ من آل فرعونَ.

فَمِنْ هَذِهِ الجملِ الستّ، الجملةُ الثَّانيةُ والخامسةُ ممنوعتانِ، لوقوعِ الالتباسِ فيهما، والثَّالِثةُ والرَّابعةُ والسَّادِسةُ جائزاتٌ بحسب اللُّغَة، إلاّ أنَّ البلاغة تنكرهنّ لتقدّم غير الأهمّ فيهنّ على الأهمّ[4].

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٥، ص٢٠٠.

(٢) المصدر السَّابق، مج٨، ج١٥، ص٢٠٠.

(٣) السُّبْكيّ، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج٢، مطبعة عيسى البابيّ الحَلَبِيّ وشركاه، القاهرة، د.ت، ص٦٦-٦٧.

(٤) ضومط، جبر، الخواطر الحسان، ص٦٦-٦٧.

وأمّا الآية الثّانية، فقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [المؤمنون٢٣/ ٣٣] بتقديم ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ على الوصف ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ إذ جعلوها مثالاً على أَنَّ تأخير الجار والمجرور يخلّ بالمقصود، يقول الزّركشيّ: «ولو تأخّر، لَتُوُهِّمَ أَنَّهُ من صفةِ الدّنيا؛ لأَنَّهَا هَهُنَا اسم تفضيل من الدّنوّ، وليست اسماً، والدّنوُّ يتعدّى بـ «مِنْ»، وحينئذٍ يشتبه الأمر في القائلين إنّهم أَهُمْ: مِنْ قومه أم لا؟ لاشتمال التَّأْخِير على الإخلال ببيان المعنى المقصود، وهو كون القائلين من قومه... وحين أَمِنَ هَذَا الإخلال بالتَّأْخِير، قال تعالى في موضعٍ آخر من هَذِهِ السورة: ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[المؤمنون٢٣/ ٢٤]، بتأخير المجرور عن صفة المرفوع»[1]، ولَعَلَّ هَذَا، ومثلَه ما دفع الإمام مالك[2] إلى القول: «لا أُوتَى برجلٍ غيرِ عالمٍ بلغاتِ العربِ، يفسّرُ كتابَ الله، إلاَّ جَعَلْتُهُ نكالاً»[3]، وهَذَا يعني أَنَّ معظم أصول الفقه من علم اللُّغَة والنَّحْو والحديث، وَإِنْ كان مستقلاً بنفسه[4]؛ لذَلِكَ مَنْ أراد أَنْ يفسّر كتابَ الله - جلّ وعلا - يجب أَنْ يكونَ راسخاً في العلم على اختلاف ضروبه الشَّرعِيَّة بفروعها، واللُّغَوِيَّة بصنوفها، لقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [آل عمران٣/ ٧]، فنحن إِذَا أردنا أَنْ نتبيّنَ معاني هَذِهِ الآية الكريمة نجدُ أنفسنا مضطرّين إلى الرّجوع إلى عُلَمَاء الإعراب وإلى المُفَسِّرِيْنَ اللُّغَوِيِّيْنَ، ونخصُّ بِذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾، فقد اختلف العُلَمَاء في إعراب «الواو» وما بعدها في قوله

---

(١) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٥٠.

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك ﷺ، بن عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحيّ المدنيّ، أبو عبد الله (-١٧٩هـ)، أحد أَئِمَّة المذاهب الفقهيّة المُتّبعة في العالم الإسلاميّ (المذهب المالكيّ)، مِنْ تصانيفه: «المُوَطَّأ»، و«رسالته إلى الرّشيد». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٩.

(٣) البيهقيّ، أحمد بن الحسين، الجامع لشعب الإيمان، تحـ. د. عبد العليّ عبد الحميد حامد، ج٣، ط١، مكتبة الرّشد، المملكة العَرَبِيَّة السعوديّة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، رقم (٢٠٩٠)، ص٥٤٣.

(٤) السُّبْكيّ، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، ج١، ص٥١-٥٢.

تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، وانقسموا في ذَلِكَ فريقين:

فرأى أصحاب المذهب الأَوَّل أَنَّ «الواو» للعطف حَيْثُ عطفت ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ على اسم الجلالة لأَنَّهَا تفيد الجمع[1]، وفي هَذَا العطف تشريفٌ عظيمٌ لهم[2]، مُسْتَدلِّين على ذَلِكَ بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾ [آل عمران٣/ ١٨]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون ﴿الرَّاسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ داخلينَ في علم التَّأْوِيل[3]، وتكون جملة ﴿يَقُولُونَ﴾، محتملةً وجهين: أحدُهما: أَنَّهَا حال من الرّاسخين[4]؛ أي: «يعلمون تأويله حالَ كونهم قائلين ذَلِكَ»، والآخرُ: أَنْ تكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ؛ أي: «هم يقولون»[5]، وَعَلَى هَذَا فليس في القرآن آيةٌ استأثر اللهُ بعلمها[6]، وإلى هَذَا التَّفسير مالَ: «ابن عبّاس، والقاسم بن محمّد[7]، والشافعيّة، والرّبيع بن سليمان[8]، وابن فُوْرَك[9]»[10]، وهو مذهب مجاهد[11]، وابن عَطِيَّة[12].

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٢.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٦٤.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٩.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٣، ج٣، ص١٣٥.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٩.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٦٥.

(٧) هو أبو محمّد، القاسم بن محمّد بن أبي بكر الصّدّيق ﷺ (-١٠٧هـ)، أحد الفُقَهَاء السّبعة في المدينة، صالحٌ، مِنْ سادات التّابعين، وقال ابن عيينة: «كان القاسم أفضلَ أهلِ زمانِهِ». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص١٨١.

(٨) هو أبو محمّد، بن عبد الجبّار بن كامل المُرَادِيّ بالولاء، المصريّ (-٢٧٠هـ)، صاحب الإمام الشّافعيّ، وراوي كتبِهِ، وأوّل مَنْ أملى الحديث بجامع ابن طولون. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص١٤.

(٩) هو محمّد بن الحسن بن فُوْرَك الأَنْصَارِيّ، الأصبهانيّ، أبو بكر (-٤٠٦هـ)، فقيه، مُفسِّر، أصوليّ، أديب، نحْويّ، عارف بالرّجال، له تصانيف كثيرةٌ، منها: «دقائق الأسرار»، و«أسماء الرِّجال»، و«تفسير القرآن». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٢٢٩-٢٣٠.

(١٠) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٦٤.

(١١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٢. ومجاهد هو ابن جُبير المكّيّ، انظر ترجمته، ص٨٨.

(١٢) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٢٧٦.

فيما رأى أصحاب المذهب الثَّانِي أَنّ الواو للاستئناف، والجملة بعدها ابتداء كلامٍ مقطوع ممّا قبله، وَأَنَّ الكلام تمَّ عند قوله ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1] فوجب عنده الوقف كما ذكر ابن كَثِيْر[2]، ونقل القُرْطُبِيّ عن أبي نهيك الأسديّ[3] قوله: «إنّكم تصلونَ هَذِهِ الآية وَإِنَّهَا مقطوعة»[4]، وَبِذَلِكَ تكون الجملة من قوله ﴿يَقُولُونَ﴾ خبرَ المبتدأ[5]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون المتشابه من الكتاب العزيز قد استأثر اللهُ بعلمهِ، فلا يعلم تأويله أحدٌ غيره، ثُمَّ انثنى اللهُ - عزَّ وجلَّ - على الرّاسخين في العلم بِأَنَّهُمْ يقولون آمنّا به، ولولا صحّةُ الإيمان مِنْهُمْ لم يستحقّوا الثّناء عليه[6]، وهو مذهب أكثر العُلَمَاء؛ إذ ليس في القرآنِ ما ينفي فيه اللهُ - سبحانه - شيئاً عن الخلق ويثبته لنفسه، ثُمَّ يكون له في ذَلِكَ شريك، فهو القائل: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[النمل٢٧/ ٦٥]، والقائل أيضاً: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾[الأعراف٧/ ١٨٧]، وَكَذَلِكَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[القصص٢٨/ ٨٨]، فكان هَذَا كلّه ممّا استأثر اللهُ سبحانه بعلمه لا يشركه فيه غيرُهُ، وَكَذَلِكَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، فلو كانت الواو في قوله ﴿ٱلرَّٰسِخُونَ﴾ للنّسق، لم يكن لقوله ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فائدة[7]، وإلى هَذَا التَّفسير مالَ - كما ذكر القُرْطُبِيّ[8] -: «ابن عمر[9]، وابن مسعود، وعائشة[10]»،

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٢.

(٢) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مج١، ص٤٥٣.

(٣) هو علباء بن أحمر اليشكريّ، له اختيار شاذّ، عرض على شهر بن حوشب، وروى عنه العتكيّ، ولم تُذكَرْ وفاته. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٥١٥.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص١٢.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٢٩.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢ ج٤، ص١٢.

(٧) المصدر السَّابق، مج٢ ج٤، ص١٣.

(٨) المصدر نفسه، مج٢، ج٤، ص١٢.

(٩) هو عبد الله بن عمر بن الخطَّاب ﷺ، القُرَشِيّ العَدَوِيّ (-٧٣هـ)، أحد عُلَمَاء الصَّحابة، روى عن النّبيّ ﷺ فأكثرَ، وروى عنه ابن عبَّاس، وجابر، وغيرهما من الصّحابة؛ وسعيد بن المُسَيّب، ونافع، وغيرهما من التَّابعين. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٣، ص٣٤٠-٣٤٣-٣٤٥.

(١٠) هي عائشة بنت أبي بكر الصدِّيق ﷺ (-٥٧هـ)، قال الزّبير: تزوَّجها النبيُّ ﷺ بعد موتِ خديجة بثلاث سنين، رَوَتْ عن النبيّ ﷺ كثيراً، وروى عنها كثيرٌ من الصّحابة، ومن التّابعين ما لا يُحْصى. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٧، ص١٨٨-١٨٩-١٩٢.

وعروة بن الزّبير[1]، وعمر بن عبد العزيز[2]، والحنفيّة[3]، وهو مذهب الكِسَائِيّ، والأخفش، والفَرَّاء، وأبي عبيد[4]».

ومن الرّأيين السّابقين يتوضّح لنا أَنَّ اختلاف العُلَمَاء في إعراب وجوه الآية الكريمة، قد أدّى إلى اختلافٍ في المعنى، بل أدّى إلى إعطاءِ معنىً مُغايرٍ لها، ممّا يؤدّي إلى التوسّع في دلالات الآية فتتعدّد المذاهب، وتتنوّع الاتّجاهات، ولكلٍّ دليلُهُ الَّذِي يهتدي به، ولَعَلَّ ذَلِكَ كلّه مُتاحٌ ومقبولٌ ومقصودٌ؛ كي يزيلَ الحرجَ والجمود، ويدعوَ إلى المرونةِ واللّيونةِ في الفكر والاستيعاب، ومن ثَمَّ العمل والممارسة، ما لم يؤدِّ ذَلِكَ إلى الخروج على الثّوابت والأركان الَّتِي يُبنى عليها الدِّين، وترتكز عليها العقيدة، ومثال ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عمران٣/ ١٨]، إِذْ إِنَّ عطف ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾، و﴿ أُوْلُواْ الْعِلْمِ ﴾ في هَذِهِ الآية الكريمة بالإقرار، على اسم الله عزّ وجلّ[5]، وهي مرتبة جليلة للعُلَمَاء، لقرنهم في التوحيد بالملائكة المشرفين[6]، وقد ذكر الشِّرْبِينيّ[7] أَنَّهُ – تعالى – قد جاز إفراده بنصب الحال

---

(١) عروة بن الزُّبير القُرَشيّ (-٩٣هـ)، أحد الفُقَهَاء السَّبعة بالمدينة، وهو أخو عبد الله بن الزُّبير. ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج١، ص٣١٦. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص١٧.

(٢) هو ابن مروان بن الحكم القُرَشيّ، أبو حفص (-١٠١هـ)، الخليفة الأمويّ، المُلقَّب بخامس الخلفاء الرَّاشدين، لعدله، وصلاحِهِ، وقوَته في الحقّ، ولي الخلافة سنة (٩٩هـ)، وكان صاحب الفضل في تدوين الحديث النبويّ الشّريف. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٥٠.

(٣) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٦٥.

(٤) هو القاسم بن سلام (-٢٢٤هـ)، أخذ عن الكِسَائِيّ، وأخذ عنه البغويّ، له «غريب الحديث»، و«كتاب الأمثال». اللُّغَوِيّ، أبو الطّيّب، مراتب النَّحْوِيِّيْنَ، ص٩٣. وانظر الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أَئِمَّة اللُّغَة، تحـ. محمّد المصريّ، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص١٨٦.

(٥) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاويّ، مج١، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص١٥٢.

(٦) القّاسميّ، محمّد جمال الدِّين، محاسن التَّأْوِيل، ج٢، ص٢٩٥.

(٧) هو عليّ بن عبد الرّحمن بن محمّد، الخطيب الشِّرْبِينيّ، المصريّ، الشّافعيّ، أبو الحسن، كان حيّاً سنة (١٠٢٨هـ)، ولم تذكر وفاتُهُ، مُفسّر، مِنْ آثارِهِ: «فتح الرّحيم الرّحمن في تفسير آية: إنّ اللهَ يأمرِ بالعدل والإحسان». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٤٥٧.

دون المعطوفين عليه في قوله ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾، لعدم اللّبس[1]، كما جاز في قوله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ ﴾ [الأنبياء٢١/ ٧٢]، إنِ انتصبَ ﴿ نَافِلَةً ﴾ على أَنَّهُ حالٌ من ﴿ يَعْقُوبَ ﴾، وَذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ[2]، وفي نصبِ ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ أربعة أَوْجُه:

الوجه الأوّل: أَنَّهُ منصوب على الحال من اسم الله[3]، أو من الضمير المنفصل الواقع بعد «إلاّ»[4]، والعامل فيه ﴿ شَهِدَ ﴾[5]، ورأى الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّ نوع الحال هنا مؤكّدة لمضمون الجملة السّابقة ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ ﴾ [6]؛ لأَنَّ الشهادة هَذِهِ قيامٌ بالقسطِ، فالشاهد بها قائم بالقسط[7]، وزعم ابن هِشَام في الباب الرَّابع أَنَّ قولَ جماعةٍ إِنَّهَا مؤكّدة وَهْمٌ؛ لأَنَّ معناها غيرُ مستفادٍ ممّا قبلها[8]، وإلى هَذَا الرأي مالَ أَبُو حَيَّان في بحره؛ لأَنَّهَا ليست من باب: ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مريم١٩/ ١٥]، فليس ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ بمعنى «شهد»، وليسَ مؤكّداً لمضمون الجملة السّابقة[9]، وردّ ابن عاشور على ابن هِشَام بِأَنَّهُ علّل رأيه بما هو وَهْمٌ[10]، وردّ السَّمِيْن الحَلَبِيّ على أَبِي حَيَّان بِأَنَّ رأيه غير ظاهر[11]، فواضح أَنَّ القيام بالقسط من خصائص الله- تعالى - الَّتِي شهد بها، فيكون بمثابة التّتمّة لكمال الأفعال بعد كمال الذات[12].

---

(١) الشّربينيّ، الخطيب، السَّرَّاج المنير، علّق عليه أحمد عزّو عناية الدمشقيّ، ج١، ط١، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت - لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٣١٩.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٣٧٢.

(٣) الدّرّة، محمّد عليّ طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٢، ص١٨٣.

(٤) الدرويش، محيي الدِّين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج١، ط٤، دار الإرشاد، حمص-سورية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ص٤٧٤.

(٥) الطَّبَاطبائِيّ، السّيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٣، ط٣، مؤسّسة الأَعْلَميّ، بيروت - لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م، ص١١٥.

(٦) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٣٧٢.

(٧) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٨٧.

(٨) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٠٥.

(٩) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٢، ص٦٤٨.

(١٠) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٢، ج٣، ص١٨٧.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٧٥.

(١٢) الدرويش، محيي الدِّين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج١، ص٤٧٤.

والوجه الثَّاني: أَنَّهُ منصوبٌ على النَّعْت المنفيّ بـ «لا»، كَأَنَّهُ قِيلَ «لاَ إِلَـهَ قَائِمًا بِالقِسْطِ إِلاَّ هُوَ»[1]، ورأى الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّ هَذَا أَوْجُه من سابقه، لأَنَّهُ أقوى في المعنى منه[2]، فيما أنكر هَذَا الوجه أَبُو حَيَّان في البحر؛ لأَنَّهُ فصل بين الصِّفَة والموصوف بأجنبيّ وهو المعطوفان اللّذان هما ﴿ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾، وهما معمولانِ لـ ﴿ شَهِدَ ﴾[3]، وذهبَ إلى أَنَّ الوجه الأَوَّل هو الأقوى، وهَذَا دليلٌ واضحٌ على أَنَّ الاختلاف بين هذين العامِلَيْنِ الكبيرَيْنِ يرتقي بالمعنى عبر توسّع الدَّلالات، وتنوّع الوجوه، ممّا يعمّق دور النَّحْو في إبراز المعنى وتوضيحه، ولو من حَيْثُ القوّةُ أو الضّعفُ.

والوجه الثَّالِث: أَنَّهُ منصوب على المدح[4]، وقد جاء نكرةً كما جاء معرفة[5]، وَعَلَى هَذَا الوجه الإعرابيّ يكون قيامه بالقسطِ قد دخل في حكم شهادةِ الله والملائكة وأولي العلم، كما دخلت الوحدانيّة، وكَأَنَّهُ قيل «شهد اللهُ والملائكةُ وأولو العلم أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّهُ قائمٌ بالقسط»[6]، وهَذَا يؤكّد اختلاف المعاني باختلاف الوجه الإعرابيّ لها.

والوجه الرَّابع: أَنَّهُ منصوب على القطع[7]، وذهبَ الفَرَّاء إلى أَنَّ أصله «القائمُ بالقسط» على النَّعْت، فلمّا قطعت «الألف واللام» ونكّر امتنع إتباعه ونصب[8]، كقوله: ﴿ وَلَهُ ٱلدِّينُ وَاصِبًا ﴾ [النّحل١٦/ ٥٢]، وهو مذهب الكُوفِيِّيْنَ، وَمِنْهُ عندهم قولُ امرئ القيس[9]:

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٧٧.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٣٧٢.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٢، ص٦٤٨.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٧٨.

(٥) المصدر السّابق، ج٣، ص٧٩.

(٦) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٣٧٢.

(٧) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٢، ج٤، ص٢٩.

(٨) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٢٠٠.

(٩) السوامق: المرتفعات، والجبّار: الَّذِي فات الأيدي من التناول، والأثيث: الكثير الملتفّ، والقنوان: الواحد قنو: العذق، وهو من النخل كالعنقود من العنب، والبسر: التمر. امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، الدِّيوان، ص٥٧.

١٨- سَـوَامِقَ جَبَّـارٍ أَثِيْـثٍ فُرُوعُـهُ وَعَـالِيْنَ قِنْوَانَـاً مِـنَ البُـسْرِ أَحْمَـرَا

والأصل: من البُسْرِ الأحمرِ، ويؤيّد هَذَا الذاهبَ قراءةُ عبد الله ﴿ الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ ﴾ برفع ﴿ الْقَائِمُ ﴾ تابعاً للجلالة[1].

وكما ذكرنا إنّ الظَّاهِر أَنَّ رفع ﴿ الْمَلاَئِكَةُ ﴾ وما بعده عطفٌ على الجلالة المعظّمة، وقال بعضهم: «الكلامُ تمَّ عند قوله ﴿ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾، وارتفع ﴿ الْمَلاَئِكَةُ ﴾ بفعلٍ مضمر تقديره «وشهد الملائكة وأولو العلم بِذَلِكَ»»[2]، وكأنّ هَذَا الذّاهبَ يرى أَنَّ شهادة الله مغايرةٌ لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يجيز إعمال المشترك في معنييه، فاحتاج من أجل ذَلِكَ إلى إضمار فعلٍ يوافق هَذَا المنطوق لفظاً، ويخالفه معنى، وهَذَا يجيء نظيره في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ﴾ [الأحزاب٣٣/ ٥٦]، وهَذَا المذهب الإعرابيّ يختلفُ في معناه عن المذهب الإعرابيّ في الوجه الثَّالِث من إعراب ﴿ قَآئِمَۢا ﴾ السّابق، ممّا يؤدّي إلى تعدّد وجوه الدَّلالَة في هَذِهِ الآية الكريمة، النّاتج عن تعدّد وجوه الإعراب، الأمر الَّذِي يوضّح أثر النَّحْو في توجيه المعاني في القرآن الكريم، بما ينسجم مع مقام النّص ويحافظ على قدسيّته ومرونته؛ لأَنَّهُ لا يجوز بحالٍ من الأحوال مثلاً، أَنْ يكون ﴿ الْمَلاَئِكَةُ ﴾ وما بعده معطوفاً على ضمير الرَّفْع المنفصل ﴿ هُوَ ﴾ الواقع بعد إلاّ، لِمَا في ذَلِكَ من إخلالٍ في الأصول الدينيّة، وتشويه للأمور العقائديّة الَّتِي بنيت عليها الجذور الإسلامِيَّة منذ بداية البعثة المحمديّة.

جـ - مُرَاعَاةُ مَقَامِ النَّصِّ، وَالمَعْنَى:

ولَعَلَّ خير مثال على ضرورة التيقّظ وعدم التّسرّع ومراعاة مقام النصّ القرآنيّ والنظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللفظ فحسب، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ[3] وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [المائدة٥/ ٦٩]:

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٢، ص٦٤٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٨١.

(٣) الصّابئون: من صبأ؛ أي خرج من دينٍ على دين، كَمَا تصبأ النّجوم؛ أي تخرج من مطالعها. ابن مَنْظُور، مُحَمّد ابن المُكَرَّم، لسان العرب، (صبأ)، ج٤، ص٢٣٨٥.

يرى الخليل وسِيْبَوَيْهِ أَنَّ ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾ مرتفعٌ على الابتداء وخبره محذوف، والتَّقْدِيْر «والصابئون والنصارى كَذَلِكَ»[1]، يقول سِيْبَوَيْهِ في الكتاب: «وأمّا قوله عزّ وجلّ ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ فعلى التَّقْدِيم والتَّأْخِير، كَأَنَّهُ ابتدأ على قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ بعدما مضى الخبرُ»[2].

وأنشد قول الشاعر بشر بن أبي خازم[3]:

١٩- وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ... بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ[4]

فكَأَنَّهُ قال: بغاةٌ ما بقينا وأنتم[5].

ومَنْ ذهب هَذَا المذهب استشهد أَيْضاً بقول الشاعر[6]:

---

(١) الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، ج٢، ص٧٧.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٣، ص٤١.

(٣) هو عمرو بن عوف الأسديّ، أبو نوفل (-٢٢ق.هـ)، شاعر جاهليّ فحل، من أهل نجد، من بني أسد بن خزيمة، اشتهر بالفخر والحماسة، وله ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٥٤.

(٤) والقصيدة يهجو فيها بشرٌ أوسَبنَ حارِثة، والبغاة: جمع باغٍ، وهو الَّذِي يعدل عن الحقّ ويميل، والشّقاق: الاختلاف والفرقة. وهو في «الكتاب». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٣، ص٤٢.
وفي «الخزانة» أَيْضاً بالرواية نفسها. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج١، ص٢٩٣-٢٩٤-٢٩٧-٢٩٩-٣٠٠-٣١٤-٣١٥.
ورواية الدِّيوان في العجز: «بُغَاةٌ ما حَيِيْنَا في شقاقِ». ابن أبي خازم، بشر، الدِّيوان، تحـ. د. عزّة حسن، ط٢، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص١٦٥.

(٥) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٣، ص٤٢.

(٦) البيت لضابئ بن الحارث البرجميّ، والرّحل: الإقامة، والقيّار: اسم راحلته.
رواه ابن قُتَيْبَة برفع «قيّارٌ». ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، الشّعر والشّعراء، تحـ. أحمد محمّد شاكر، ج١، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص٣٣٩.
ورواه أَيْضاً ابن الأَنْبَارِيّ بالرّفع. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص٧٨.
وهو في «المغني» لابن هِشَام كَذَلِكَ بالرّفع. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦١٨.

٢٠- وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِيْنَةِ رَحلُهُ فَإِنِّـــي وَقَيَّـــارٌ بِهَـــا لَغَرِيْـــبُ

وكَأَنَّهُ قال: فإنّي لغريبٌ وقيّارٌ كَذَلِكَ[١].

ليكون تقدير الآية على هَذَا التَّأْوِيل - كما ذكره القُرْطُبِيّ -: «إِنَّ الَّذِيْنَ آمنوا والَّذِيْنَ هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كَذَلِكَ»[٢]، ويكون بِذَلِكَ العطف من باب عطف الجمل، فالصابئون وخبره المحذوف جملة معطوفة على جملة قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾، ولا محلّ لها، كما لا محلّ للجملة الَّتِي عطفت عليها[٣]، فيصير العطف على الموضع، بعد خبر ﴿ إِنَّ ﴾ في المعنى[٤].

وَيَرَى بعض النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّ ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾ مرفوعٌ بالابتداء، وخبره محذوفٌ كمذهب الخليل وسِيْبَوَيْهِ، إلاَّ أَنَّهُ لا يُنْوى بهَذَا المبتدأ التَّأْخِير، نقله أبو البقاء في «التّبيان»[٥]، وضعّفه في «الإملاء»[٦] لِمَا فيه من لزوم الحذف والفصل[٧]؛ أي لِمَا يلزم من الجمع بينهما.

وَيَرَى الكِسَائِيّ والأَخْفَش أَنَّ ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾ معطوفٌ على المضمر في ﴿ هَادُواْ ﴾[٨]، والزَّجَّاج خطّأَهُ من جهتين: إحداهما أَنَّ المضمر المرفوع يقبح العطف عليه حَتَّى يؤكّد، والأخرى

ورواه سِيْبَوَيْهِ في «الكتاب» تحت عنوان «استطراد في موضوع الاستغناء» بنصب «قيّاراً»، عطفاً على موضع اسم «إنّ». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص١٢٠-١٢١.

وَكَذَلِكَ ورد في اللّسان بالنّصب. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (قير)، ج٥، ص٣٧٩٣.

(١) الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التَّفسير، ج٢، ص٧٨.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١٥٩.

(٣) الدّرويش، محيي الدِّين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج٢، ص٥٢٧.

(٤) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢٣٩.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣٣٨.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، نشر إِبْرَاهِيم عوض، مصر، ١٣٦٩هـ-١٩٦١م، ص٢٢٢.

(٧) أي حذف خبر المبتدأ، والفصل بين الاسم والخبر بأجنبيّ.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٤، ج٦، ص٢٩٥.

أَنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيصير المعنى أَنَّ الصّابئين قد دخلوا في اليهوديّة، وهَذَا محالٌ[1]، وقد ردّ هَذَا الرأي أَيْضاً الفَرَّاء[2] تلميذ الكِسَائِيّ.

واجتهدَ الأَخْفَش اجتهاداً آخَرَ أَيْضاً، وهو أَنَّ «إِنَّ» بمعنى «نَعَمْ» وتبعه بعض النَّحْوِيِّيْنَ؛ فهي حرف جواب ولا محلّ لها حينئذٍ، وَعَلَى هَذَا فما بعدها مرفوعُ المحلّ على الابتداء، وما بعده معطوفٌ عليه بالرفعِ، وخبر الجميع قوله ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ إلى آخره[3]، وكونها بمعنى «نعم» قولٌ مرجوحٌ، والشاهد على ذَلِكَ قول عبيد الله بن قيس الرّقيّات[4]:

٢١- بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي ... يَلْحَيْنَنِي، وَأَلُومُهُنَّهْ[5]

٢٢- ويَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، قُلْتُ: إِنَّهْ[6]

ونقل عنه القُرْطُبِيّ قوله: «قال الأخفش: «إنّهْ» بمعنى «نَعَمْ»، وهَذِهِ «الهاء» أدخلت للسّكت[7]»[8].

---

(١) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٢١٣.

(٢) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٣١٢.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٣٥٥.

(٤) هو ابن شُرَيح بن مالك (-٨٥هـ)، مِنْ بني عامر بن لؤيّ، شاعر قُرَيش في العصر الأمويّ، أكثرُ شعرِهِ الغَزَلُ والنّسيب، له ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٩٦.

(٥) لحاه: لامه وعاتبه وعابه. الرّقيّات، عبيد الله بن قيس: الدِّيوان، تحـ. د. محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت، ص٦٦.

وروى سِيْبَوَيْهِ البيتين في «الكتاب»، باختلافٍ في بعضِ اللّفظ في البيت الأوّل، فروايته:

بَكَرَ العواذلُ في الصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِي، وألومُهُنَّهْ

ورأى أنّ «إنّ» بمنزلةِ «أَجَلْ»، وهو قولٌ عن العرب. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٣١٧.

(٦) وَيَرَى بعضُ النَّحْوِيِّيْنَ أنّ «الهاء» في «إنّه» اسمها، والخبر محذوف؛ أي: «إنّه لكَذَلِكَ». الرقيّات، عبيد الله بن قيس، الدِّيوان، ص٦٦.

(٧) السَّكْت: هو الوقف وانقطاع الصّوت عند آخر الكلام، وللسَّكْتِ «هاءٌ»، تُسَمَّى «هاء السَّكْت»؛ أي: هاء الوقف، وقد سُمِّيت بِذَلِكَ لأَنَّهُ يُسْكَتُ عليها، دون آخِرِ الكلمةِ. اللّبديّ، د. محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ص١٠٦.

(٨) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١٦٠.

ونقل السَّمِيْن الحَلَبِيّ عن هِشَام بن معاوية رأيه بأَنْ تُضْمِرَ خبر ﴿ إِنَّ ﴾، وتبتدئ بـ ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾، والتَّقْدِيْر «إِنَّ الَّذِيْنَ آمنوا والَّذِيْنَ هادوا يُرْحَمُون»[1]، فيحذف الخبر إذ عُرف موضعه، كما حذف من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ﴾ [فصّلت٤١/ ٤١]؛ أي «يُعَاقَبُون».

وَيَرَى مكّيّ أنّه: «رفع ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾؛ لأَنَّ ﴿ إِنَّ ﴾ لم يظهر لها عملٌ في ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، فبقي المعطوف على رفعه الأصليّ قبل دخول ﴿ إِنَّ ﴾ على الجملة»[2]، وهَذَا هو مذهب الفَرَّاء عينُهُ[3]، فهو يجيز الرَّفْع نسقاً على محلّ اسم «إِنّ» إِذَا لم يظهر فيه إعراب؛ لأَنَّهُ قبل دخولها مرفوعٌ بالابتداء، ولمّا دخلت عليه لم تغيّر معناه بل أكّدته[4]، ولذَلِكَ اختصّتْ «إِنَّ وَأَنَّ» بِذَلِكَ دون سائر أخواتها لبقاء معنى الابتداء فيها[5]، بخلاف «ليت ولَعَلَّ وكأنّ» فإنّه خرج إلى التّمنّي والتّرجّي والتّشبيه[6].

وَيَرَى بعضهم أَنَّ ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾ منصوبٌ، وإِنَّمَا جاء على لغةِ بني «بلحارث بن كعب»[7] وغيرهم، الَّذِيْنَ يجعلون المثنّى بالألف في كلّ حال، وكذا الواو علامة رفع المجموع سلامةً، ونقل ذَلِكَ مكّيّ في المشكل[8]، وأبو البقاء في الإملاء[9].

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٣٥٩.

(٢) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢٣٨.

(٣) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٣١١.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٣٥٧.

(٥) وَكَذَلِكَ «لكنّ»؛ لاشتمالها على معنى الاستدراك، فهي لا تغيّر المعنى وإنّما تستدركه.

(٦) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٤، ص١١٤.

(٧) قال الجار بردي: «إنّ بلحارث بن كعب، وخثعماً، وزبيداً، وقبائل من اليمن، يجعلون ألف الاثنين في الرّفع، والنّصب، والخفض على لفظٍ واحد»، وقال ابن جماعة: «نَسَبَها إلى بني الحارث من النَّحْوِيِّيْنَ الكِسَائِيّ، ونسبها أَيْضَاً إلى خثعم وزبيد وهمدان، ونسبها أبو خطّاب لكنانة، وبعضهم لبني العنبر، وعذره، ومراد، وغيرهم». ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، تحـ. د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٢٤٢.

(٨) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢٣٨.

(٩) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٢٢٢.

ورأى القاضي أبو السّعود[1]: «أنّه وسط بين اسم ﴿ إِنَّ ﴾ وخبرها دلالة على أَنَّ «الصّابئين» مع ظهور ضلالهم وزيغهم عن الأديان كلّها حَيْثُ قبلت توبتُهُمْ، إِنْ صَحَّ مِنْهُمُ الإِيمانُ والعملُ الصَّالِحُ، فَغَيْرُهُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ»[2].

وَيَرَى أبو عليّ الفَارِسِيّ أَنَّ علامة النَّصْب في ﴿ الصَّابِؤُونَ ﴾ فتحة النون، والنون حرف الإعراب، فهي كـ «الزّيتون» و«عربون»[3]، وقال أبو البقاء: «فَإِنْ قيل إِنَّمَا جاز أبو عليّ ذَلِكَ مع «الياء» لا مع «الواو»، قيل قد أجازه غيرُهُ، والقياسُ لا يدفعه»[4].

ومِنَ الَّذِيْنَ أطالوا الكلام في هَذِهِ الآيةِ مِنَ المُتأخِّرينَ ابن عاشور، الَّذِي خالفَ فيما جاء بِهِ الكثير مِنْ أقوال السّابقين، يقول: «موقع هَذِهِ الآية دقيق، ومعناها أدقّ، وإعرابها تابعٌ لدقّةِ الأمرين؛ لأَنَّ إعرابها يتعقّد إشكاله بوقوعِ قوله ﴿ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ بحالةِ رفعٍ بالواو، في حين أَنَّهُ معطوفٌ على اسم ﴿ إِنَّ ﴾ في ظاهر الكلام»[5]، فهو يرى أنّ: «خبر ﴿ إِنَّ ﴾ محذوف دلّ عليه ما ذكر بعده من قوله ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾، ويكون قوله ﴿ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ عطفَ جملةٍ على جملةٍ، فيجعل ﴿ ٱلَّذِيْنَ هَادُواْ ﴾ مبتدأ، ولذَلِكَ حقّ رفع ما عُطِفَ عليه، وهو ﴿ ٱلصَّابِؤُونَ ﴾، ويكون قوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ مبتدأً ثانياً، وتكون «مَنْ» موصولة، والرابطُ للجملة بالَّتِي قبلها محذوفاً؛ أي «مَنْ آمن منهم»، وجملة ﴿ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ خبراً عن ﴿ مَنْ ﴾ الموصولة، واقترانها بالفاء؛ لأَنَّ الموصول شبيه بالشّرط، وذَلِكَ كثير في الكلام، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ﴾ [البروج٨٥/ ١٠]، ووجود الفاء فيه يعيّن كونه

---

(١) هو محمّد بن محمّد بن مُصطفى العماديّ، الحنفيّ (-٩٨٢هـ)، فقيه، أصوليّ، مُفسِّر، شاعر، عارف باللُّغات العَرَبِيَّة، والفَارِسِيّة، والتّركيّة، قرأ على والدِهِ كثيراً، له: «إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم»، و«تحفة الطّلاّب في المُناظرة»، وله شعرٌ. كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٦٩٣.

(٢) أبو السّعود، محمّد بن محمّد العماديّ، تفسير أبو السّعود المُسَمّى إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، ج٣، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت – لبنان، د.ت، ص٦٢.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٣٦١.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٢٢٢.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٣، ج٦، ص٢٦٧.

خبراً عن ﴿مَنْ﴾ الموصولة، وليس خبرَ ﴿إِنَّ﴾، على عكس قول ضابئ بن الحارث البرجميّ[1]... فَإِنَّ وجود «لام» الابتداء في قوله «لغريبُ» عيّنَ أَنَّهُ خبر «إِنَّ»»[2].

وبناءً على هَذِهِ الوجوه الإعرابيَّة الَّتِي ذهب إليها ابن عاشور، يكون تقدير الآية الكريمة «إِنَّ الَّذِيْنَ آمنوا لا خوفٌ عليهم»، ثُمّ تأتي جملة جديدة مصدّرة بمبتدأ لتنعطف على الجملة الأولى؛ أي «والَّذِيْنَ هادوا والصابئون والنصارى»، ثُمّ تأتي جملة جديدة مصدّرة بمبتدأ ثانٍ لتكون خبراً للمبتدأ ﴿الَّذِيْنَ هَادُوا﴾؛ أي «مَنْ آمن مِنْهُمْ بالله واليوم الآخر فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون».

ويدافع ابن عاشور عن رأيه، معلِّلاً، ومستشهداً، ومناقشاً، ويؤكّد أَنَّ هَذَا اللّفظ - وَإِنْ لَمْ يكن شائعاً - فإنّه فصيح، وله بلاغتُهُ، وحكمتُهُ الَّتِي ينطوي عليها، بقوله: «والَّذِي سلكناه أوضحُ، وأجرى على أسلوب النّظم، وأليق بمعنى هَذِهِ الآيةِ... إِنَّ هَذَا اللّفظ كَذَلِكَ نزل، وَإِنْ كانَ استعمالاً غيرَ شائعٍ، لَكِنَّهُ مِنَ الفصاحةِ والإيجازِ بمكان؛ وذَلِكَ أَنَّ مِنَ الشّائع في الكلام أَنَّهُ إِذَا أتى بكلامٍ مؤكّد بـ «إِنَّ»، وأتى باسمها وخبرها، وأُريد أَنْ يعطفوا على اسمها معطوفاً هو غريب في ذَلِكَ الحكم، جيء بالمعطوف الغريب مرفوعاً ليدلّوا بِذَلِكَ على أنّهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات، فيقدّر السامع خبراً بحسب سياق الكلام، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التّوبة٩/ ٣]؛ أي «ورسولُهُ كَذَلِكَ»، فَإِنَّ براءَته مِنْهُمْ في حال كونه من ذي نسبهم وصهرهم أمرٌ كالغريب، ليظهر منه أَنَّ آصرة الدِّين أعظمُ من جميع تِلْكَ الأواصر»[3].

ويكفي دليلاً على مكانة علمِ النَّحْو والإعراب، وَعَلَى فضل النَّحْوِيِّيْنَ بين مفسّري كتاب

---

(١) تقدّم برقم ٢٠، ص٢٢٤. وهو ضابئ بن أرطاة التّميميّ البُرجميّ (-٣٠هـ)، شاعر مُخَضْرَم أدركَ الجاهليّة والإسلام، مِنَ الطّبقة التّاسِعة. الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، ص٦٤. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص٢١٢.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٣، ج٦، ص٢٦٩.

(٣) المرجع السَّابق، مج٣، ج٦، ص٢٧٠-٢٧١.

الله تعالى، ما قاله أَبُو حَيَّان في «النهر المادّ»، معلِّقاً على هَذِهِ الآية الكريمة، وما تقتضيه من تأويلات وتعليلات: «ودلائل هَذِهِ المسألة مقرّرة في علم النّحْو»[1]، فهو الحكم فيها، والوصي عليها، وهَذَا يدلّ على أَنَّ معنى هَذِهِ الآية متوقّفٌ على تأويل النَّحْوِيِّيْنَ لها؛ ولَعَلَّ هَذَا ما يسمّى بفقه النَّحْو الَّذِي نحتاج اليوم إلى التعمّق في دراسته، والتبحّر في تحليلاته وتأويلاته.

ومن الآيات الَّتِي لعُلَمَاء النَّحْو الفضلُ في تفسيرها، وتأويلها، وإيضاحِها، قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[النّساء٤/ ١٦٢]، فمجيء ﴿ الْمُقِيمِينَ ﴾ بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفتَ أنظار النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ والقُرّاء، فأكثروا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحّته، وَمِنْ هُنَا اختلفت آراؤهم فيه، وسأقتصر على ذكر ما قلّ ودلّ منها، توخّياً للإيجاز المفهم؛ مجملاً اضطراب أقوال النَّحْوِيِّيْنَ في ستّة أقوال:

أظهرها: أَنَّهُ منصوب على القطع - وهو مذهب سِيْبَوَيْهِ[2]، وعزاه أبو البقاء[3] للبَصْرِيِّيْنَ - ويعني المفيد للمدحِ[4]، كما في قطع النعوت، وَعَلَى هَذَا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى بيان فضل الصّلاة[5]، وقال سِيْبَوَيْهِ في باب «ما ينتصب في التّعظيم والمدح»: «إِنْ شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وَإِنْ شئت قطعته فابتدأته... ولو ابتدأته فرفعته، كان حسناً»[6]، واستشهد على ذَلِكَ بقول الأخطل[7]:

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، النّهر المادّ من البحر المحيط، تقديم وضبط بوران وهِدْيان الضّنّاوي، ج١، ط١، دار الحنان، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٦٠٧.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحـ. عبد السّلام هارون، ج٢، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م، ص٥٨.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٢٠٢.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٥٣.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٦٢٣.

(٦) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٢، ص٥٧.

(٧) هو غيّاث بن غوث بن الصّلت بن طارقة بن عمرو، أبو مالك (-٩٠هـ)، شاعر أمويّ، مِنْ بني تغلب، مِنْ شعراء النّقائض، وهو أحد الثّلاثة المُتّفق على أنّهم أشعرُ أهل عصرهم (جرير، والفرزدق، والأخطل)، له ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص١٢٣.

٢٣- نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِيْنَ إِذَا ... أَبْدَى النَّوَاجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ

٢٤- الخَائِضُ الغَمْرَ، وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ ... خَلِيْفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ المَطَرُ[1]

وعلّق سِيْبَوَيْهِ على الآية، بقوله: «فلو كان كلّه رفعاً كان جيّداً، فأمّا ﴿ٱلْمُؤْتُونَ﴾ فمحمول على الابتداء»[2]، وذكر من قبيل ما نحن بصدده هَذِهِ الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ﴾ [البقرة٢/ ١٧٧].

ثُمّ قال: «ولو رفع ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ على أوّل الكلام كان جيّداً، ولو ابتدأته فرفعته على الابتداء كان جيّداً، كما ابتدأت في قوله: ﴿وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النّساء٤/ ١٦٢]»[3]، ونظيرُ هَذَا من الشّعر قولُ الشّاعر[4]:

٢٥- وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ ... إِلاَّ نُمَيْرَاً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيْهَا

٢٦- الظَّاعِنِيْنَ، وَلَمَّا يُظعنوا أَحَداً ... وَالقَائِلُونَ لِمَنْ دَارٌ نُخَلِّيْهَا

فَرَفْعُ «القائلونَ»، كَرَفْعِ ﴿ٱلْمُؤْتُونَ﴾.

---

(١) البيتان في «الكتاب». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٢، ص٥٦.
والنواجذ: أقصى الأضراس، وباسل: شجاع، وذكر: شديد، والغمر: الماء الكثير، والميمون طائرُهُ: الَّذِي يُتَبَرَّكُ فيه. وهما في ديوانه. الأخطل، غيّاث بن غوث، الدِّيوان، ص١٦٧-١٦٩.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٢، ص٥٨.

(٣) المصدر السَّابق، ج٢، ص٥٨.

(٤) نمير: قبيلة من بني عامر، وغاويها: مغويها؛ أي باعثها على الغيّ، والظّاعنون: المسافرون.
ونسب سِيْبَوَيْهِ البيتين لابن خيَّاط العُكْليّ. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٢، ص٥٩.
والبيتانِ في الخزانة، ونسبهما البغداديّ إلى ابن حمّاط العُكليّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٥، ص٤٢.

وَعَلَى هَذَا الوَجْهِ يَجِبُ أَنْ يكونَ الخبرُ قولَهُ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[1]، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ قوله ﴿أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ﴾؛ لأَنَّ القطع إِنَّمَا يكون على تمام الكلام[2]، وحكى ابن عَطِيَّة عن قوم مَنْعَ نصبِهِ على القطع من أجل حرف العطف، والقطعُ لا يكون في العطفِ، إِنَّمَا ذَلِكَ في النعوتِ، وردّ هَذَا القول بقول الخِرْنِق[3]:

٢٧- لا يَبْعَدَنْ قَوْمِي الَّذِيْنَ هُمُ ... سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ

٢٨- النَّازِلِيْنَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[4]

---

(١) شيخ زادة، محيي الدِّين، حاشية شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصحّحه محمّد عبد القادر شاهين، ج٣، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص٤٤٨.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٣، ص٥٥٨.

(٣) هي الخِرْنِق بنت بدر بن هفَّان بن مالك، من بني ضبيعة، البكريّة العدنانيّة (-٥٠ق.هـ)، شاعرة من الشّهيرات في الجاهليّة، أخت طرفة بن العبد لأمّه، لها ديوان شعر صغير. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٣٠٣.

(٤) يبعدن: يهلكن، وسمّ العداة: قاهر الأعداء، والآفة: العاهة المهلكة، والجُزْر: من الإبل ما عدّ للذبح للضيفان، والمعترك: موضع الاقتتال، ومعاقد الأزر: كناية عن العفّة.

والبيتانِ للخِرْنِق بن هفَّان، والبيت الثَّاني في رواية ديوانها بتحقيق يسري عبد الغنيّ عبد الله، بنصب «النّازلين»، ورفع «الطّيّبونَ». الخِرْنِق، بنت هفّان، الدِّيوان، تحـ. يسري عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩١م، ص٤٣.

وفي ديوانها بتحقيق الدُّكْتُور حسين نصّار، برفع «النّازلونَ» و«الطّيّبونَ». الخِرْنِق، بنت هفّان، الدِّيوان، تحـ. حسين نصّار، دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ص١٠-١٢.

وروى سِيْبَوَيْهِ البيت الثَّاني أيضاً، برفع «النّازلونَ»، و«الطّيّبون»، ورواه أَيْضاً في أمكنة أخرى من «الكتاب»، بنصب «النّازلين»، ورفع « الطّيّبون». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٧١ - ج٢، ص١٤٧.

ورواهما ابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف»، برفع «النّازلون»، ونصب «الطّيّبين». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ص٣٨٤-٣٨٥.

وَكَذَلِكَ فقد ذكر الرَّازِيّ[1] أَنَّ الكِسَائِيّ قد طعن في تقدير الآية «أخصُّ مِنْهُمُ المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة»[2]؛ لأَنَّ قوله ﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ ﴾ منتظر للخبر، والخبر هو قوله: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾، وهو مردود لأنّا بيّنّا أَنَّ الخبر هو قوله ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾.

ومن الجدير ذكره أَنَّ الشَّيْخَ الشَّعْرَاوِيَّ مِنَ المُحْدَثِيْنَ، قَدْ مَالَ إلى تسمية هَذِهِ الظَّاهِرة بـ«كسر الإعراب»؛ «لأنّ الإعراب يقتضي حكماً، وهنا نلتفت لكسر الحكم، والأذن العَرَبِيَّة الَّتِي نزل فيها القرآن وطبعت على الفصاحة، تنتبه لحظة كسر الإعراب»[3]، وإِنَّمَا جاء ذَلِكَ ليلفت السمع، ومِنْ ثَمَّ الإدراك إلى أَهَمِّيَّة هَذِهِ العبادة.

وَعَلَى هَذَا الوجه الإعرابيّ الأَوَّل يكون التَّقْدِيْر العامّ للآية الكريمة: «لَكِنِ الرّاسخونَ في العلم مِنْهُمْ والمؤمنون، يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وما أُنْزِلَ من قبلك»، وذَلِكَ على عدِّ ﴿ ٱلرَّٰسِخُونَ ﴾ مبتدأ وجملة ﴿ يُؤْمِنُونَ ... ﴾ هي الخبر، ثُمّ يأتي القطع على تخصيص المدح والتعظيم؛ أي «وأعني المقيمين الصلاة»[4]، ثُمّ يأتي القطع مرّة أخرى، فيبدأ بمبتدأ محذوف الخبر[5]، والتَّقْدِيْر «المؤتون الزّكاة كَذَلِكَ»، وَبِذَلِكَ تكون جملة (أعني المقيمين الصّلاة) اعتراضيّة بين الجملتين الاسميّتين المتعاطفتين[6]، ثُمّ تأتي الجملة الاسميّة الجديدة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر) وخبرها قوله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[7].

والوجه الثَّانِي: أَنْ يكون معطوفاً على الضّمير في: ﴿ مِنْهُمْ ﴾، ويكون بِذَلِكَ ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ﴾ في موضع خفض[8]؛ أي «لَكِنِ الرّاسخونَ في العلم مِنْهُمْ ومن المقيمين الصلاة»[9]، فبتغيُّرِ

---

(١) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١١، ص٨٤.

(٢) المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ج٦، ط٦، مطبعة مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م، ص١٩.

(٣) الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مج٥، مطابع أخبار اليوم التجاريّة، القاهرة، د.ت، ص٢٨١٢.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١١.

(٥) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٣، ص٣٢١.

(٦) المرجع السّابق، ج٣، ص٣٢١.

(٧) الطَّبَاطبائِيّ، السيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٥، ص١٣٨.

(٨) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج٧، ص٦٨٣.

(٩) البغويّ، الحسين بن مسعود، معالم التَّنْزِيل في التَّفسير والتَّأْوِيل، مج٢، ط١، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص١١٥.

الإعرابِ تغيَّرَ المعنى كما هو واضح من تغيُّرِ الدَّلالات وتنوّع الوجوه واختلاف التَّقْدِيْرات وتضارب التَّأويلات.

والوجه الثَّالِث: أَنْ يكون معطوفاً على «الكاف» في «إليك»[1]، ويكون بِذَلِكَ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ في موضع خفض أَيْضَاً كسابقه على المستوى الإعرابيّ، إلاَّ أَنَّهُ يختلف عنه في المعنى؛ إذ التَّقْدِيْر «يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء»[2].

والوجه الرَّابع: أَنْ يكون معطوفاً على «ما» في «بما أنزل»[3]، ويكون بِذَلِكَ ﴿الْمُقِيمِينَ﴾ في موضع خفض كسابقيه، على المستوى الإعرابي، إلاَّ أَنَّهُ يختلف أَيْضَاً عنهما في الوجه المعنوي؛ إذ التَّقْدِيْر: «يؤمنون بما أنزل إلى محمّد ﷺ، وبالمقيمين الصلاة»[4]، ويعزى هَذَا - كما ذكر مكّيّ - للكسائيّ[5]، وهو عند الطَّبَرِيّ أولى الأقوال بالصّواب على أَنَّ يوجّه معنى المقيمين الصّلاة إلى الملائكة[6].

والوجه الخامس: أَنْ يكونَ معطوفاً على «الكاف» في «قبلك»[7]، وفيه أَيْضَاً تشابه في أَنَّهُ في موضع خفض على المستوى النَّحْويّ، واختلاف على المستوى الدّلالي؛ إذ المعنى «ومن قبل المقيمين الصلاة»[8]، ويعني بهم الأنبياء[9]، وذكرَ الإمام القُرْطُبِيّ[10] من القُدَمَاء، وتبعه السّيّد الطَّبَاطبائِيّ[11] من المُحْدَثِيْنَ، أَنَّ الأَوْجُه الأربعةَ الأخيرةَ السّابقَ ذكرُها لا تجوز عند البَصْرِيِّيْنَ؛

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١١.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٥٤.

(٣) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١١، ص٨٤.

(٤) الطَّبَاطبائِيّ، السّيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٥، ص١٣٨-١٣٩.

(٥) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٦) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج٧، ص٦٨٣.

(٧) الطَّبَاطبائِيّ، السيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٥، ص١٣٩.

(٨) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٥٥.

(١٠) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١١.

(١١) الطَّبَاطبائِيّ، السيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج٥، ص١٣٩.

لأَنَّهُ لا يعطف بالظَّاهِر على المضمر المخفوض من غير إعادة الجارّ.

والوجه السَّادِس: أَنْ يكون معطوفاً على الظَّرْف نفسِهِ[1]، ويكون على حذف مضاف؛ أي «ومن قبل المقيمين»[2]، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه[3].

ورأى جمهور العُلَمَاء أَنَّ مذهب سِيْبَوَيْهِ الَّذِي أخذه عن أستاذِهِ الخليل هو الأحسن والأسلم والأنسب لمقام النّصّ، وسأكتفي بما قاله القُرْطُبِيّ: «وأصحُّ هَذِهِ الوجوهِ قولُ سِيْبَوَيْهِ، وهو قولُ الخليل»[4]، واختار الطَّبَرِيّ وغيره رأيَ الكِسَائِيّ[5]، الَّذِي رأى فيه كثيرٌ مِنَ العُلَمَاء أَنَّهُ يلي رأي سِيْبَوَيْهِ قوَّةً وانسجاماً مع قواعدِ اللُّغَة وأصولِها.

ولَعَلَّ إدراك السّبب في تقديم بعض الكلمات على بعض في بعض الآيات، أو تأخيرها - كما في هَذِهِ الآية، والآيات الَّتِي سبقتها - يعود إلى ضرورة معرفة المناسبات بين الآيات، والرّوابط بين الكلمات والعبارات الَّتِي ترِدُ فيها، يقول الزّركشيّ: «وَاعْلَمْ أَنَّ المناسبة علم شريف، تحرَزُ به العقول، ويُعرف به قدر القائل فيما يقول... ولهَذَا قيل المناسبة أمر معقول، إِذَا عرض على العقول تلقّته بالقبول... ومرجعها - والله أعلم - إلى معنىً ما رابط بينهما عامّ أو خاصّ، عقليّ أو حسّيّ أو خياليّ، وغير ذَلِكَ من أنواع العلاقات أو التّلازم الذهنيّ، كالسّبب والمسبّب، والعلّة والمعلول، والنّظيرين والضّدّين، ونحوه؛ أو التّلازم الخارجيّ، كالمرتّب على ترتيب الوجود الواقع في باب الخبر، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوى بِذَلِكَ الارتباط، ويصير التَّأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء»[6].

---

(١) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٥٥.

(٣) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٢١٢.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص١٢.

(٥) المصدر السّابق، مج٣، ج٦، ص١٢.

(٦) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٤١.

د - الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى:

ومن القضايا المُهِمَّةِ الَّتِي أَحدثت اختلافاً بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ التَّفسير، مسألةُ الحَمْلِ عَلَى التَّوَهُّمِ أَوْ عَلَى المَعْنَى الَّتِي ما زال البحث فيها قاصراً فيما يخصّ استقصاء شواهدها في التَّنْزِيل، يقول الدُّكْتُور الحموز: «فاللاَّحِق يرث السّابق فيها... وَأَنَّ المسائل الَّتِي تطالع القارئ في هَذِهِ المسألة تكاد تكون واحدة، والقول نفسه بالنسبة لشواهدها، وبالعودة إلى بعض المظانّ تبيّن أَنَّ ابن هِشَام الأَنْصَارِيّ[1] يكاد يكون رائداً في تحديد بعض مظاهرها، إِذَا ما قُوْرِنَ حديثُهُ بحديثِ غيرِهِ، وعنه أخذ السُّيُوطِيّ، والزركشيّ»[2]. ومع ذَلِكَ هو ينكر على ابن هِشَام كون الحمل على التوهّم في غير باب العطف، ولم يتّفق معه فيما ذهب إليه، ويعلّل ذَلِكَ بقوله: «لأنّ التوهّم بابٌ واسعٌ يكاد يشيع في مسائل اللُّغَة والنَّحْو، فكثير من الكلمات ما يحذف مِنْهَا حرفٌ توهّماً»[3].

وَمِنَ الَّذِيْنَ أنكروا وقوعَ هَذِهِ المسألة، في غير باب العطف أيضاً، أَبُو حَيَّان، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ تفسيره قولَه تعالى: ﴿ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة١/ ٢]، على قراءة النَّصْب في ﴿ رَبِّ ﴾، بقوله: «وقول مَنْ زعم أَنَّهُ نصبَ ﴿ رَبِّ ﴾ بفعل دلَّ عليه الكلام قبله، كَأَنَّهُ قيل: «نحمدُ اللهَ ربَّ العالمين»، ضعيفٌ؛ لأَنَّهُ مراعاة التّوهّم، وهو من خصائص العطفِ، ولا ينقاس فيه»[4]، فعنده - مع اختصاصه في باب العطف - إِلاَّ أَنَّهُ غير مقيس، لا فيه ولا في غيره.

ولَعَلَّ ما يعزّز شيوع هَذِهِ المسألة ما جاء في الخصائص: «والحمل على المعنى واسعٌ في هَذِهِ اللُّغَة جدّاً، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ ﴾ [البقرة٢/ ٢٥٨]، ثم قال: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [البقرة٢/ ٢٥٩]، قيل فيه إِنَّهُ محمول على المعنى، حَتَّى كَأَنَّهُ قال: «أرأيت كالَّذِي حاجّ إِبْرَاهِيم في ربّه، أو كالَّذِي مرّ على قرية»»[5]، ويقول ابن جنّيّ في موضع

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦١٩-٦٢٧.

(٢) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٦٧.

(٣) المرجع السّابق، ج٢، ص١١٦٨.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج١، ص٣٢.

(٥) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٤٢٣.

آخر: «وباب الحمل على المعنى بحرٌ لا يُنكَشُ[1]، ولا يُفْتَجُ[2]، ولا يُؤْبَى[3]، ولا يُغَرَّضُ[4]، ولا يُغَضْغَضُ[5]»[6].

ولا أريد أَنْ أمضيَ في الحديث عن التوهّم في مسائل اللّغة، أو في مناقشتها، أو في استقصائها في القرآن الكريم؛ لأَنَّ ذَلِكَ ليس بغيتي في هَذَا البحث، وَإِنَّمَا أُريد أَنْ أُبَيِّنَ أَنَّهَا مَحَطُّ اختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، تولّد عنه تنوّع في المعاني، وتعدّد في الدَّلالات الَّتِي تحملها الآية الواحدة.

وسأختار من الأمثلة ما هو محمول على التوهّم أو المعنى في غير العطف، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾ [إبراهيم١٤/ ٣١]، وأطلق عليه الدُّكْتُور الحموز اسم: «توهّم صرف الفعل المضارع الَّذِي بلفظ الخبر عن الأمر»[7].

ففي حذف النّون من قوله ﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، وما عطف عليه آراء ومذاهب وأَوْجُه، اضطربت فيها أقوال النَّحْوِيِّيْنَ:

أحدها: أَنَّ ﴿يُقِيمُواْ ﴾ مجزوم بلام أمر مقدّرة؛ أي «ليقيموا»[8]، فحذفت وبقي عملها، كما يحذف الجارّ ويبقى عمله[9]، وهو رأي الزَّجَّاج، وجماعة[10].

---

(١) جاء في تاج العروس: «وبحرٌ لا يُنكَشُ: لا يُنْزَفُ، ولا يَغِيْضُ». الزَّبِيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ، تاج العروس مِنْ جواهرِ القاموس، تحـ. عبد السّتار أحمد فراج، ج١٧، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، (نكش)، ص٤٢٨.

(٢) لا يفتج: لا ينقص. الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، بإشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، ط٧، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (فتج)، ص٢٠٠.

(٣) أي: لا ينقطعُ، ولا يمتنعُ مِنْ كثرتِهِ. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (أبى)، ج١، ص١٤.

(٤) أي: لا ينقص. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (غرض)، ج٥، ص٣٢٤١.

(٥) أي: لا ينقص أيضاً. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (غضغض)، ج٥، ص٣٢٦٦.

(٦) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٤٣٥.

(٧) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٧٥.

(٨) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٧، ص٢٣٩.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٤.

(١٠) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٣١٩.

ومِنْ ذَلِكَ قول الشاعر[1]:

٢٩- مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

يريد «لتفد»، ولكنَّ سِيْبَوَيْهِ خصّه بالشعر، بقوله: «وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة»[2].

ومنع المُبَرِّد ذَلِكَ حَتَّى في الشعر، وذكر ابن هِشَام: «أَنَّ الَّذِي مَنَعَهُ المُبَرِّدُ فِي الشِّعْرِ، أَجَازَهُ الكِسَائِيّ فِي الكلام، لَكِنْ بِشَرْطِ تَقَدُّمِ ﴿ قُل ﴾، وَجَعَلَ مِنْهُ ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾؛ أي ليقيموها»[3]، وَكَذَلِكَ أجازه الزَّمَخْشَرِيّ في كشّافه، بقوله: «ويجوز أَنْ يكونَ ﴿يُقِيمُواْ ﴾ و﴿ يُنفِقُواْ ﴾ بمعنى «ليقيموا ولينفقوا»، ويكون هَذَا هو المقول، قالوا: وإِنَّمَا جاز حذف اللام؛ لأَنَّ الأمر الَّذِي هو ﴿ قُل ﴾ عوضٌ منه، ولو قيل «يقيموا الصلاة، وينفقوا» ابتداء بحذف «اللام»، لم يجز[4]، وإلى قريب من هَذَا نحا ابن مَالِك، فقد جعل حذف هَذِهِ «اللام» على أضرب: قليل، وكثير، ومتوسّط؛ فالكثيرُ أَنْ يكونَ قبله قولٌ بصيغة الأمر كالآية السّابقة، والقليلُ أَلاَّ يتقدَّمَ قول كقوله «محمّدُ تفدِ» السّابق، والمتوسّطُ أَنْ يتقدَّمَ بغير صيغة الأمر[5]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون تقدير الآية «قل لعبادي الَّذِيْنَ آمنوا ليقيموا الصلاة، ولينفقوا ممّا رزقناهم...»،

---

(١) التّبال: سوء العاقبة. ولم يذكر سِيْبَوَيْهِ صاحب البيت في «الكتاب». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١١٩.

وهو لأبي طالب عمّ النبيّ ﷺ، أو للأعشى في خزانة الأدب -وليس في ديوانِ الأعشى- وذكر البغداديّ أنّ المُبَرِّد لا يعرف قائله، وكانَ يلحّنه، ولا يحتجّ به. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٩، ص١١-١٠٦.

ولَمْ يذكر ابن هِشَام اسمه، وأجاز حذف «اللّام» في الشّعر، مع بقاء عملها، وذكر محقّقو كتابه «مغني اللّبيب» أنّه لحسّان، وليس في ديوانِهِ. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ٤٧٢.

وذكره أَيْضاً ابن الأَنْبَارِيّ، دون أَنْ يقفَ على قائلِهِ. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ٤٣٢.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١١٩.

(٣) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٩٧-٢٩٨.

(٤) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٥٢٢.

(٥) ابن مَالِك، بدر الدِّين، شرح الكافية الشّافية، تحـ. د. عبد المنعم هريدي، ج٣، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص١٥٦٩.

وهو تقدير حسن ظاهر، ينسجم معناه مع ما ذهب إليه المُفَسِّرُونَ في تأويل الآية الكريمة.

والوجه الثَّاني: أَنَّ ﴿ يُقِيمُوا ﴾ مجزوم على جواب: ﴿ قُل ﴾[1]، على أَنْ يكونَ معناه «بَلِّغْ»، أو «أدِّ الشّريعةَ، يقيموا الصّلاةَ» وهو قول ابن عَطِيَّة[2]. وهو عند الأخفش[3] جواب ﴿ قُل ﴾ من غير تضمين؛ أي: «إِنْ تقل لهم يقيموا»، وهو عند المُبَرِّد[4] ليس جواباً لـ ﴿ قُل ﴾ وإِنَّمَا جواب «قلْ» محذوف تقديره «قل لعبادي أقيموا يقيموا»، وهو أظهر الأَوْجُه عند أبي البَرَكَات بن الأَنْبَارِيّ[5]، وابن الشَّجرِيّ[6] الَّذِي ذهب إلى أَنَّ ما يدلّ على مثل هَذَا الحذف أَنَّ فعل القول لا بدّ له من جملة تحكى به، وجاء في البحر المحيط أَنَّ المُبَرِّد تبع سِيْبَوَيْهِ في هَذَا القول، يقول أَبُو حَيَّان: «وقيل التَّقْدِيْر: «إِنْ تقل لهم أقيموا يقيموا»، قاله سِيْبَوَيْهِ، فيما حكاه ابن عَطِيَّة»[7].

وذكر أبو البقاء في «الإملاء» أَنَّ تقديرَ المُبَرِّدِ فَاسِدٌ لِوجهَيْنِ: «أحدهما: أَنَّ جواب الشّرط يخالف الشّرط إمّا في الفعل، وإمّا في الفاعل، وإمّا فيهما؛ أمّا إِذَا كان مثله في الفعل والفاعل، فهو خطأ، كقولك: قُمْ تَقُمْ، والتَّقْدِيْر على ما ذكر في هَذَا الوجه: «إِنْ يقيموا يقيموا»؛ والوجه الثَّانِي: أَنَّ الأمر المقدّر للمواجهة، و«يقيموا» على لفظ الغيبة، وهو خطأ، إِذَا كان الفاعل واحداً»[8]، وَكَذَلِكَ ضعّف تقدير المُبَرِّد كلٌّ من أَبِي حَيَّان[9]، والرّضي[10].

ورأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ الإفساد الأَوَّل قريب، لكنّ الثَّانِي ليس بشيء؛ «لأَنَّهُ يجوزُ أَنْ يقول: «قل لعبدي أطعني يطعْك»، وَإِنْ كان للغيبة، بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال»[11].

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٥٤٥.

(٢) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠٥٧.

(٣) ابن الشَّجرِيّ، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشَّجرِيّة، ج٢، ص١٩٢.

(٤) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٢، ص٨٤.

(٥) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص٥٩.

(٦) ابن الشَّجرِيّ، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشَّجرِيّة، ج٢، ص١٩٢.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٥٤٦.

(٨) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج٢، ص٦٩.

(٩) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٥٤٦.

(١٠) الأَسْتَرَابَاذِي، رضيّ الدِّين، شرح الرّضيّ على الكافية في النَّحْو، ج٢، دار الكتب العلميَّة، بيروت، د.ت، ص٢٤٨.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٦.

وجاء في «التّبيان في إعراب القرآن» أَنَّ هناك من ردّ أيضاً ما ذهب إليه الأَخْفَش من تقدير «إِنْ تقل لهم يقيموا»، وذَلِكَ - كما يقول أبو البقاء -: «لأنّ قول الرَّسُول ﷺ لهم لا يوجب أَنْ يقيموا، وهَذَا عندي لا يبطل قوله؛ لأَنَّهُ لم يرد بالعباد الكفّار بل المؤمنين، وَإِذَا قال الرَّسُول لهم «أقيموا الصّلاة أقاموها»، ويدلّ على ذَلِكَ قوله: ﴿لِعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾»[1].

والوجه الثَّالِث: أَنَّ الأمر معه شرط مقدّر، وهو مذهب الفَرَّاء[2]، تقول «أَطِعِ اللهَ يدخلْك الجنَّةَ»؛ أي «إِنْ أطعته يدخلك الجنّة»[3]، والفرق بين هَذَا وبين ما ذهب إليه ابن عَطِيَّة[4] أَنَّ الأخير ضمّن فيه الأمر نفسه معنى الشّرط، وفي هَذَا قدّر فعل الشرط بعد فعل الأمر من غير تضمين[5].

والوجه الرَّابع: أَنَّ ﴿يُقِيمُواْ﴾ مضارع صُرِفَ عن الأمر إلى الخبر - حملاً على التّوهّم أو المعنى - ومعناه «أقيموا»، قاله الفَارِسِيّ[6]، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ هَذَا مردودٌ؛ «لأَنَّهُ كان ينبغي أَنْ يثبت نونه الدّالّة على إعرابه، وأجيب عن هَذَا بِأَنَّهُ بني لوقوعه موقع المبنيّ، كما بني المنادى في نحو «يا زيدُ» لوقوعه موقع الضّمير»[7]، وقيل إِنَّهُ حذفت نونه تخفيفاً[8]، على حدّ حذفها في قول النبيّ ﷺ: «لا تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[9]، والقول الرّاجح عند الدُّكْتُور الحموز، في مثل هَذَا التَّقْدِيْر أَنَّهُ من باب الحمل على التوهّم أو التخيّل أو المعنى[10] الَّذِي يجوز في غير باب العطف، كما يجوز في باب العطف.

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٨٦-٨٧.

(٢) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٧٧.

(٣) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٥، ج٩، ص٢٤٠.

(٤) وذَلِكَ بِأَنْ جعل قوله: «قُلْ» في هَذِهِ الآية بمعنى «بلّغ وأَدِّ الشّريعة يقيموا»، انظر ص٦٨-٢٣٨.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٦.

(٦) الفَارِسِيّ، أبوعليّ، المسائل الحَلَبِيّات، تحـ. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص١٠٧.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٦.

(٨) المصدر نفسه، ج٧، ص١٠٧.

(٩) السجستانيّ، الحافظ أبو داود، سنن أبو داود، دراسة كمال يوسف الحوت، ج٢، ط١، دار الجنان، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، رقم (٥١٩٣)، ص٧٧١.

(١٠) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٧٧.

والوجه الخامس: أَنْ يكونَ: ﴿يُقِيمُواْ﴾ منصوباً بإضمار «أَنْ»؛ أي «أَنْ يقيموا»، وهو قول بعض النَّحْوِيِّيْنَ من غير البَصْرِيِّيْنَ[1]، وذكر المُبَرِّد: «أَنَّ البَصْرِيِّيْنَ يأبون ذَلِكَ، إلاَّ أَنْ يكونَ مِنْهَا عوض نحو «الفاء والواو»...»[2]، ونظير هَذَا الوجه قول طرفة[3]:

٣٠- أَلاَ أَيُّهَذَا اللاّئِمِيّ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللّذَّاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فَمَنْ رأى النَّصْب في الآية على إضمار «أَنْ»، رآه هنا في نصب «أحضرَ»[4].

وبعدُ، فيمكننا أَنْ نُرَجِّحَ من هَذِهِ الأقوال قول الأخفش؛ لأَنَّهُ يخلو من التَّقْدِيْر، ولَعَلَّ قول الكِسَائِيّ في أَنَّ الفعل مجزوم بلام الطلب المحذوفة أظهر من غيره، في انسجامه مع المعنى من وراء الآية الكريمة.

وبناءً على الأقوال السّابقة مجتمعةً، يكون في معمول «قُلْ» ثلاثة أَوْجُه، أحدها الأمر المقدّر؛ أي «قل لهم أقيموا يقيموا»، والثَّانِي أَنَّهُ ﴿يُقِيمُواْ﴾ نفسه، على ما قاله ابن عَطِيَّة، والثَّالِث أَنَّهُ الجملة من قوله ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، وقاله أَيْضاً ابن عَطِيَّة[5]، وَرَأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ فيه تفكيكاً للنّظم، وَجَعْلَ ﴿يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ إلى آخره مفلتاً ممّا قبله وبعده، أو يكون جواباً فصل به بين القول ومعموله، لَكِنَّهُ لا يترتّب على قول ذَلِكَ إقامة الصلاة، والإنفاق، إلاّ بتأويلٍ بعيدٍ جدّاً[6].

ولَعَلَّ الاختلاف بين العُلَمَاء في توجيهاتهم لأعاريبهم في هَذِهِ الآية وما سبقها، خير دليل على أَنَّ دراسة النَّحْو على أساس المعنى ضرورة ملحّة، تكسب الموضوع جدّةً وطرافةً، وتزيد

---

(١) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٢، ص٨٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٨٥.

(٣) الوغى: أصله صوت الأبطال في الحرب، ثُمَّ جُعِلَ اسماً للحرب، والخلود: البقاء، والإخلاء والتخليد: الإبقاء، ورواية الدِّيوان بنصب «أحضرَ». ابن العبد، طرفة، الدِّيوان، دار صادر، بيروت، د.ت، ص٣٢.
ورواه سِيْبَوَيْهِ برفعه، وجعل «الزّاجريّ» مكان «اللاّئميّ»، فأنشدَ: «ألا أيّهَذَا الزّاجري أُحْضُرُ الوَغى». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٢٤٠.

(٤) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٢، ص٨٥.

(٥) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠٥٧.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٠٧.

المسألة عمقاً ونضوجاً، وتكسب العقل قوّةً ولياقةً، وتضفي على المقام مرونةً ولطافة، بخلاف ما يُظَنُّ أنَّهُ جافّ، وفيه قسوة أو تكلّف أو فظاظة.

ومن أمثلة الحمل على المعنى أو التوهّم أو التخيّل أيضاً، قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَآءَهُمُ ٱلْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ ۙ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [يونس١٠/ ٢٢]، فقوله ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ﴾ كان محطَّ اختلاف بين العُلَماء، وقد نسبوا إلى أبي البقاء قوله: «هو جواب ما اشتمل عليه المعنى من معنى الشّرط، تقديره لمَّا ظنُّوا أنّهم أُحِيطَ بهم دَعَوا الله»[١]، وهو كلام لا فائدة فيه، ولا يتحصّل منه شيءٌ عند أَبِي حَيَّان[٢]، وفارغ عند السَّمِيْن الحَلَبِيّ[٣].

وذهب الطَّبَرِيّ[٤] إلى أَنَّهُ جواب قوله ﴿وَظَنُّوٓا۟﴾، على توهّم أداة الشّرط؛ أي «إذا مسّهم الضّرُّ في البحر أخلصوا له الدعاء»[٥].

وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «هي[٦] بدل من ﴿ظَنُّوٓا۟﴾؛ لأَنَّ دعاءَهم من لوازِمِ ظنِّهم الهلاكَ، فهو ملتبس به»[٧].

وجعله أبو جعفر بن الزّبير[٨] شيخُ أَبِي حَيَّان جوابَ سؤالٍ مقدّرٍ؛ أي «فماذا كان حالهم إذ ذاك»، فقيل «دعوا الله»[٩].

---

(١) لَمْ أَرَ هَذَا النصَّ في «التّبيان»، ولا في «الإملاء» لأبي البقاء العُكْبَرِيّ، ولكنّ المُفَسِّرِيْنَ معظمهم يروونه في كتبهم، وينسبونه إليه.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص١٨٥.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٧٣.

(٤) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١٢، ص١٤٦-١٤٧.

(٥) ابن أبي حاتم، عبد الرّحمن، تفسير القرآن العظيم، تحـ. أسعد محمّد الطيّب، ج٦، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ص١٩٣٩.

(٦) ويقصد جملة ﴿دَعَوُا۟﴾.

(٧) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٣٢٣.

(٨) هو أحمد بن إِبْرَاهِيم بن الزُّبير الثّقفيّ العاصميّ (-٧٠٨هـ) محدّث، مفسّر، مُقرئ، ناقد، أديب، فصيح، مُفسِّر، مُؤرّخ، روى عن أبي الخطّاب، وابن فُرْتُون، أقرأ القرآنَ والنَّحْو والحديثَ بالقةَ، وغرناطةَ وغيرِهما، صنّف تعليقاً على كتاب سِيْبَوَيْهِ. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٩) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص١٨٥.

وأَوَّلَ الآيةَ عبدُ الرحمن حبنّكة من المعاصرين بقوله: «حَتَّى إِذَا كان ما سبق بيانه، وظنّوا ظنّاً راجحاً أنّهم هالكون، دعوا الله مخلصين له الدِّين»[1].

وذهب ابن عاشور[2] من المُحْدَثِيْنَ، إلى أَنَّ جملة ﴿دَعَوُاْ ٱللَّهَ﴾ جواب لـ ﴿إِذَا﴾ الشرطيّة المذكورة في الآية الكريمة، ولا حاجة إلى التَّأْوِيل.

وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أنّه: «يجوز أَنْ يُجرى ﴿دَعَوُاْ﴾ مجرى «قالوا»؛ لأَنَّ الدعاء بمعنى القول؛ إذ هو نوع من أنواعه، وهو مذهب كوفيّ»[3].

ويظهر لي أَنَّ قول الزَّمَخْشَرِيّ أقلّ الأقوال السّابقة تكلّفاً، وأحسنها انسجاماً مع معنى الآية الكريمة.

ومن الشَّوَاهِد القُرْآنِيَّة الَّتِي يختلف معناها باختلاف إعرابها اختلافاً يجعلها تنفتحُ على معانٍ عدَّة، ودلالات جمّة، متعدِّدة الأهداف، ومتنوِّعة المقاصد، قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة٢/ ١٠٢]، فقوله «فيتعلّمون» فيه سبعة أقوال:

أحدها: أَنّ جملة ﴿يَتَعَلَّمُونَ﴾ معطوفة على جملة ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ﴾[4]، والضّمير في ﴿يَتَعَلَّمُونَ﴾ عائدٌ على ﴿أَحَدٍ﴾[5]، وجمع حملاً على المعنى[6]، من نَحْوِ قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ

---

(١) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر (تفسيرٌ تدبُّريٌّ للقرآنِ الكريم بحسبِ ترتيبِ النُّزولِ وِفْقَ منهجِ كتابِ «قواعدِ التَّدبُّرِ الأمثلِ لكتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ»)، مج١٠، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٨٥.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٥، ج١١، ص١٣٨.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص١٧٣.

(٤) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٩٥.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص١٩٨.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٧.

أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾[الحاقة٦٩/ ٤٧]، فَإِنْ قيل المعطوف عليه منفيّ، فيلزم أَنْ يكونَ ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ منفيّاً أَيْضاً لعطفه عليه، وحينئذ ينعكس المعنى، فالجواب ما قالوه، وهو أَنَّ «وما يعلّمان من أحدٍ حَتَّى يقولا»، وَإِنْ كان منفيّاً لفظاً فهو موجب معنىً لأَنَّ المعنى «يعلّمان السّحر بعد قولهما إِنَّمَا نحن فتنة»، وهَذَا الوجه ذكره الزَّجَّاج[1]، وهو الظَّاهِر عند أَبِي حَيَّان[2]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ[3]، والآلوسيّ الَّذِي يقول: «﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا ﴾ عطف على الجملة المنفيّة؛ لأَنَّهَا في قوة المثبتة، كَأَنَّهُ قال: «يعلّمانهم بعد ذَلِكَ القول فيتعلّمون»، وليس عطفاً على المنفيّ من دون هَذَا الاعتبار كما توهّمه أبو عليّ من كلام الزَّجَّاج»[4]، ويظهر لي أَنَّ هَذَا الوجه أحسنُ الوجوه تأويلاً، وأقربها انسجاماً مع المعنى، وأقلّها تكلّفاً.

والوجه الثَّانِي: أَنَّهُ معطوف على ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾، وهو قول الفَرَّاء[5]، وذكر النّسفيُّ[6] المعنى المُتأتّيَ من هَذَا الوجه الإعرابيّ بقوله: «أي يعلّمونهم فيتعلّمون مِنَ السّحر والكفر اللّذين دلّ عليهما قوله كفروا»[7]. وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «أَنَّ الزَّجَّاج قد اعترض هَذَا القول بسبب لفظ الجمع في ﴿ يُعَلِّمُونَ ﴾، مع إيتانه بضمير التّثنية في ﴿ مِنْهُمَا ﴾؛ يعني فكان حقّه أَنْ يُقال «منهم» لأجل ﴿ يُعَلِّمُونَ ﴾، وأجازه أبو عليّ وغيره»[8].

---

(١) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٦٢.

(٢) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٧٩.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٧.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٤٢.

(٥) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص١٦٢.

(٦) هو عبد الله بن أحمد بن محمود، النّسفيّ، الحنفيّ، حافظ الدِّين، أبو البَرَكَات (-٧١٠هـ)، فقيه، أصوليّ، مُفسِّر، مِنْ تصانيفِهِ: «الاعتماد في الكلام»، و«الكافي في الشّرح الوافي»، و«مدارك التَّنْزِيل وحقائق التَّأْوِيل». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج٢، ص٢٢٨.

(٧) النّسفيّ، أبو البَرَكَات بن أحمد، تفسير النّسفيّ (مدارك التَّنْزِيل وحقائق التَّأْوِيل)، تحـ. يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له محيي الدِّين ديب مستو، ج١، ط٢، دار ابن كَثِيْر، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص١١٦.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٨.

والوجه الثَّالِث: أَنَّهُ معطوف على ﴿ كَفَرُوا ﴾ وهو التَّأويل الأَوَّل للآية، من قولي سِيْبَوَيْهِ[1]، فـ ﴿ كَفَرُوا ﴾ فعل في موضع رفع، فلذَلِكَ عُطف عليه فعل مرفوع[2]، يقول سِيْبَوَيْهِ معلّلاً المعنى المتأتّي من توخّي هَذَا الوجه الإعرابيّ: «وقال عزّ وجلّ ﴿ فَلَا تَكْفُرْ ﴾ فارتفعت؛ لأَنَّهُ لم يُخبر عن الملكينِ أنّهما قالا ﴿ لَا تَكْفُرْ ﴾ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، وَلَكِنَّهُ على كفروا فيتعلّمون»[3].

وشرحَ هَذَا القولَ أَبو حَيَّان بقوله: «يريد سِيْبَوَيْهِ أَنَّ ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ ليس بجواب لقوله ﴿ فَلَا تَكْفُرْ ﴾، فينصب كما نصب ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ﴾ [طه٢٠/ ٦١]؛ لأَنَّ كُفْرَ مَنْ نُهِيَ أَنْ يكفرَ في الآية ليس سبباً لتعلّم مَنْ يتعلّم، و﴿ كَفَرُوا ﴾ في موضعِ فعلٍ مرفوعٍ، فَعُطِفَ عليه مرفوعٌ، ولا وجه لاعتراض من اعترض في العطف على ﴿ كَفَرُوا ﴾»[4].

والوجه الرَّابع: أَنَّهُ خبر مبتدأ محذوف، وهو التَّأويل الثَّانِي من قولي سِيْبَوَيْهِ[5]، والتَّقْدِيْر «فَهُمْ يتعلّمون»[6]، فعطفَ جملة اسميّة على فعليّة[7]، وقال سِيْبَوَيْهِ: «ومثله ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة٢/ ١١٧]، كَأَنَّهُ قال «إِنَّمَا أمرنا ذاكَ فيكونُ»»[8].

والوجه الخامس: أَنَّهُ معطوف على معنىً ما، دلّ عليه أوّل الكلام[9]، وهو مضمر، والتَّقْدِيْر «فيأتون فيتعلّمون»[10]، ذكره الفَرَّاء[11]، والزَّجَّاج[12]، والنّسفيّ[13]، وَعَلَى هَذَا الوجه

---

(١) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٣، ص٣٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٨.

(٣) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٣، ص٣٩.

(٤) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٧٨.

(٥) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٣، ص٣٩.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج٢، ص٣٨.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٩.

(٨) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٣، ص٣٩.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٩.

(١٠) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٦٤.

(١١) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٦٤.

(١٢) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٦٢.

(١٣) النّسفيّ، أبو البَرَكَات بن أحمد، تفسير النّسفيّ (مدارك التَّنْزِيل وحقائق التَّأْوِيل)، ج١، ص١١٦.

الإعرابيّ يكون من باب الحمل على التوهّم أو المعنى أو التخيّل[1]، ورأى أَبُو حَيَّان أَنَّ العطف بهَذَا التَّأوِيل يكون على مثبت[2].

والوجه السَّادِس: أَنَّهُ معطوف على ﴿يُعَلِّمَانِ﴾، وهو الأجود عند الزَّجَّاج الَّذِي يقول: «فاستغنى عن ذكر ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ على ما في الكلام من الدّليل عليه»[3]، وذكر هَذَا الوجه أَيْضاً الطَّبَرْسِيّ في «مجمع البيان»، بقوله: «فإنّه عطفٌ على ما يوجبه معنى الكلام عند قوله ﴿يُعَلِّمَانِ﴾»[4].

وَكَذَلِكَ ذكره الآلوسيّ في «روح المعاني» بقوله: «وعطَفه بعضُهم على ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ محذوفاً»[5]، ورأى أَبُو حَيَّان أَنَّ العطفَ بهَذَا التَّأوِيل يكونُ على مثبت أيضاً[6]، واعترض أبو عليّ قول الزَّجَّاج؛ لأَنَّ ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ مذكورٌ في النّص[7]، وذكر أَبُو حَيَّان أَنَّ كلامَ أبي عليّ فيه مغالطة؛ «لأنّ الزَّجَّاج لم يردْ أَنَّ ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ معطوفٌ على ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ الدّاخل عليها ﴿مَا﴾ النّافية... وإِنَّمَا يريد أَنَّ ﴿يُعَلِّمَانِ﴾ مضمرة مثبتة لا منفيّة»[8].

والوجه السَّابع: أَنَّهُ مستأنف، قاله أبو البقاء[9]، وهو الوجه الأحسن عند مكّيّ القيسيّ[10]، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ «أَنَّ هَذَا يحتمل أَنْ يريد أَنَّهُ خبر مبتدأ مضمر كقول سِيْبَوَيْهِ، وأَنْ يكون مستقلاً بنفسه غير محمول على قبله وهو ظاهر كلامه[11].

---

(١) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٩٥.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٧٨.

(٣) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص١٦٢.

(٤) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ص١٧٢.

(٥) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٤٢.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٧٩.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٩.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٧٩.

(٩) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٥٥.

(١٠) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج١، ص٦٥.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٣٩-٤٠.

وأرى من المفيد ذكره إتماماً للفائدة في هَذِهِ الآية، أَنَّ الضمير في ﴿مِنْهُمَا﴾ فيه ثلاثة أقوال؛ أظهرها: عوده إلى الملكين «هاروت وماروت»[1]، والثَّانِي: أَنَّهُ يعود على السّحر[2] وَعَلَى الْمُنْزَلِ على الملكين[3]، والثَّالِث: أَنَّهُ يعود على الفتنة وَعَلَى الكفر المفهوم من قوله «فلا تكفر»[4]، وهو قول أبي مسلم[5].

هـ - حَذْفُ حَرْفٍ مِنَ الحُرُوْفِ:

ومن الأسباب الَّتِي ساعدت على نشوب بعض الاختلافات بين النَّحْوِيِّيْنَ - فِي أَثْنَاءِ تفسيرهم لآي الذكر الحكيم - حذفُ بعض الحروف من الجملة، وهو أمر يشيع في التَّنْزِيل في مواضعَ كثيرةٍ، كحذف الجارّ، أو الحروف النّاصبة- وقد أشرنا إلى حذف «أَنْ» في بعض التَّأْوِيلات فيما سبق[6] -أو حذف اللّامات (الموطئة للقسم، أو لام جواب القسم، أو الواقعة في جواب «لو»، أو لام الأمر- ومرّ بنا مثالٌ عليها - أو اللام الفارقة)، أو حذف الحروف الرّابطة (واو الحال، أو فاء الجزاء)، أو حذف حروف العطف، أو حروف النّفي، أو حذف همزة الاستفهام، أو «قد»، أو «أل»، أو حروف النّداء، أو «النّون»، أو التّنوين، أو أداة الاستثناء، أو الحروف المصدريّة.

وسأكتفي بالإشارة إلى أَنَّ حذفَ حرفٍ ما ممّا سبق يؤدِّي إلى اختلافٍ في التَّأْوِيل، ينتج عنه اختلافٌ في الإعراب، فاختلافٌ في المعنى المقصود من وراء كلِّ وجه على حدة، وسأعرض فيما يأتي بعضاً منها:

---

(١) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص١٧٦.

(٢) المصدر السابق، مج١، ج١، ص١٧٦.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٤٠.

(٤) المصدر السابق، ج١، ص٤٠.

(٥) هو محمّد بن بحر الأصفهانيّ الكاتب، أبو مسلم (-٣٢٢هـ)، كانَ نحْويّاً، كاتباً، بليغاً، عالماً بالتَّفسير، له «جامع التَّأْوِيل لمحكم التَّنْزِيل» و«النَّاسخ والمنسوخ» وكتاب في النّحْو. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥٤.

(٦) انظر ص٦٨-٢٣٦.

١- حَذْفُ «اللّامِ» المُوَطِّئَةِ لِلْقَسَمِ، أَوْ «الفَاءِ» الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ:

ومثال ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام٦/ ١٢١]:

فقد انقسم العُلَمَاء قسمين بسبب حذف الفاء الرابطة لجواب الشّرط من الجملة الاسميّة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾، على احتسابِ الجواب للشّرط، أو بسبب حذف اللام الموطئة للقسم قبل «إِنْ»، على احتساب الجواب لقسم مقدّر، قال أبو البقاء[١]: «حذف الفاء من جواب الشّرط، وهو حسن، إِذَا كان الشّرط بلفظ الماضي، وهو هَهُنَا كَذَلِكَ، وهو قوله ﴿إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾»، وإلى هَذَا ذهب ابن عاشور، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «وجملة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ جواب الشّرط، ولم يقترن بالفاء؛ لأَنَّ الشّرط إِذَا كان مضافاً يحسن في جوابه التّجريد عن الفاء»[٢]، وذكر أَبُو حَيَّان في «النهر المادّ»[٣]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ في «الدّرّ المصون»[٤] أَنَّ الحوفيّ ذهب أَيْضَاً هَذَا المذهب، وهَذَا ما رآه البيضاويّ[٥]، بقوله: «وإِنَّمَا حسن حذف الفاء فيه؛ لأَنَّ الشّرط بلفظ الماضي»[٦].

ورأى أَبُو حَيَّان أَنَّ هَذَا الحذف: «من الضّرائر، فلا يكون في القرآن، وإِنَّمَا الجواب محذوفٌ»[٧]، واعترض الآلوسيّ: «بأنّ هَذَا لم يوجد في كتب العَرَبِيَّة، بل اتّفق الكلُّ على وجوب الفاء في الجملة الاسميّة، ولم يجوّزوا تركها إِلاَّ في ضرورة الشّعر»[٨].

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٢٦٠.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٤، ج٨، ص٤٢.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، النّهر المادّ من البحر المحيط، ج١، ص٧٤١.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٥، ص١٣٣.

(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمّد، أبو الخير (-٦٨٥)، عارفٌ بالفقه، والتّفسير، والعَرَبِيَّة، والمنطق، له: «مختصر الكشاف»، و«أنوار التّنْزِيل». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٤٧.

(٦) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاوي، مج١، ص٣١٩.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، النّهر المادّ من البحر المحيط، ج١، ص٧٤١.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٥، ج٨، ص٢٦.

وذكر ابن هِشَام: «أَنَّ قول بعضهم إِنَّ الجملة الاسميّة جواب الشّرط على إظهار الفاء، كقوله[1]:

٣١- مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا ... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

مردودٌ؛ لأَنَّ ذَلِكَ خاصٌّ بالشّعرِ»[2]، ولابن عاشور قول مغاير لقول ابن هِشَام نقله عن الأقدمين، فقد ذهب في «التّحرير والتّنوير»[3] إلى أَنَّ كثيراً من محقّقي النَّحْوِيِّيْنَ يجيز حذف فاء الجواب في غير الضّرورة، فقد أجازه المُبَرِّد وابن مَالِك في شرحه على مشكل الجامع الصحيح، وجعل منه قوله ﷺ: «إِنَّكَ إِنْ تَدَعْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً»[4] - على رواية «إِنْ» بكسر الهمزة، دون رواية فتح الهمزة - وهَذَا يتلاقى مع ما ذكره الآلوسيّ في «روح المعاني» بقوله: «وفيه[5] أَنَّ المُبَرِّد أجاز لك في الاختيار، كما ذكره المُرَادِيّ في شرح التّسهيل»[6].

وقد ذهب السَّمِيْن الحَلَبِيّ في رفضه قول أبي البقاء مذهباً آخرَ بقوله: «وليس فعل الشّرط ماضياً كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف٧/ ٢٣]، فَهَهُنَا لا يمكنه أَنْ يقولَ إِنَّ الفاء محذوفة؛ لأَنَّ فعل الشّرط مضارع»[7]، وأراه أجود وجوه الاعتراض لِمَا فيه من حُجَّة بيّنة، وبرهان واضح.

---

(١) البيت في «الكتاب» لحسّان بن ثابت، وليس في ديوانِهِ. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٩٣.

ونسبه ابن هِشَام إلى ولدَهِ عبد الرّحمن بن حسّان. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٠.

ونُسِبَ إلى كعب بن مالك، وهو في ديوانِهِ. ابن مَالِك، كعب، الدِّيوان، تحقيق وشرح مجيد طراد، ط١، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧م، ص١٠٨.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٣١١.

(٣) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٤، ج٨، ص٤٢-٤٣.

(٤) البخاريّ، محمّد بن المغيرة، صحيح البخاريّ، اعتنى به أبو عبد الله عبد السّلام بن محمّد بن عمر علوش، ط١، مكتبة الرّشد، الرياض-المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، رقم (٢٧٤٢)، ص٣٦٩-٣٧٠.

(٥) أي: وفي جواز ترك الفاء في غير ضرورة.

(٦) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٥، ج٨، ص٢٦.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٥، ص١٣٣.

وَيَرَى من اعترض على كون الجملة جوابَ «إِنْ»، أَنَّهَا جواب قسم مقدّر، حذفت منه اللام الموطئة الدّالّة عليه، كما حذفت في غير موضع من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة٥/ ٧٣]، قال ابن هِشَام: «فهَذَا لا يكون إلاَّ جواباً للقسم»[١]، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [الأعراف٧/ ٢٣]؛ أي: «وَلَئِنْ لَمْ تغفرْ لنا وترحمْنا لَنكونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ»[٢]، وكقوله جلّ وعلا: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج٢٢/ ٦٠]، فقد ذهب أبو البقاء[٣] وابن الأَنْبَارِيّ[٤] إلى أَنَّ ﴿مَنْ﴾ اسم موصول بمعنى الَّذِي في موضع رفع على الابتداء، خبره قوله ﴿لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾، وذكر ابن الأَنْبَارِيّ أَنَّهَا لا تصحّ أَنْ تكون شرطيّة؛ لأَنَّهُ لا «لام» فيها، كما في قوله تعالى: ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف٧/ ١٨]، ولكنّ الشّهاب[٥] أجاز ذَلِكَ من غير أَنْ يذكر «اللّام»[٦].

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ جملة ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ تكون جواباً لقسم محذوف تقديره «والله إِنْ أطعتموهم إِنَّكُمْ لَمشركون»[٧]، فالقسم بِذَلِكَ مقدّر قبل الشّرط، ويدلّ على ذَلِكَ حذف اللام الموطئة قبل «إِنْ» الشرطيّة[٨]، وقد حذف جواب الشّرط لسدّ جواب القسم مسدّه[٩].

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٣١١.

(٢) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٦١.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٠.

(٤) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، البيان في غريب القرآن، ج٢، ص١٨٧.

(٥) هو أحمد بن محمّد بن عمر، شهاب الدِّين الخفاجيّ المصريّ (-١٠٦٩هـ)، قاضي القضاة، وصاحب التّصانيف في الأدب واللُّغَة، ومنها: «ريحانة الألبا»، و«شفاء العليل فيما في كلام العرب مِنَ الدّخيل»، و«عناية القاضي وكفاية الرّاضي». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٢٣٨.

(٦) الخفاجيّ، شهاب الدِّين، حاشية الشّهاب المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ، ج٦، المكتبة الإسلامِيَّة، ديار بكر-تركيّا، د.ت، ص٣٠٩.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٤، ص٢٧٦.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٥، ص١٣٣.

(٩) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٥، ج٨، ص٢٦.

٢- حَذْفُ الجَارِّ:

ومن أمثلة الحذف الَّذِي يُحْدِثُ اختلافاً بين العُلَمَاء والمُفَسِّرِيْنَ، وقد كثر الحديث عنه في مظانّ النَّحْو حذف الجارّ، إِذْ يكادُ النَّحْوِيُّونَ يجمعونَ على أَنَّ حذفه مطّرد مع «أَنْ، وَأَنَّ»[١]، وما جاء من غير ذَلِكَ محمولٌ عند ابن هِشَام على التّوسّع[٢]، وذكر «أَنَّ النَّحْوِيِّيْنَ أهملوا حذفه مع «كي»، في مثل قولنا «جِئْتُ كي تكرمَني»»[٣]، وذكر الزّركشيّ أَنَّ حذف الجارّ في التَّنْزِيل كثير بقوله: «كثر في القرآن حذف الجارّ، ثُمّ إيصال الفعل إلى المجرور به، كقوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ ؛ أي: «مِنْ قومِهِ»»[٤]، وضربَ غيرَ مثالٍ على ذَلِكَ من التَّنْزِيل الحكيم.

وقيّد بعضُهم حذفَهُ بأمن اللَّبْس، ولذَلِكَ منع حذفه في مثل قولنا «رغبت في أَنْ تفعل، وعن أَنْ تفعل»؛ لأَنَّ المعنى يلبس بعد حذفه[٥]، ولا حُجَّةَ لِمَا ذهبوا إليه؛ لأَنَّ قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النّساء٤/ ١٢٧] يردّه، فهو محمولٌ - عند الزّركشيّ- على «أَنَّ النِّساء يشتملن على وضعين، وصف الرغبة فيهنّ وعنهنّ، فحذف للتّعميم»[٦]، وذهب السَّمِيْن الحَلَبِيّ إلى «أَنَّ المعنيين صالحان، فصار كلٌّ من الحرفين مراداً على سبيل البدل»[٧].

وخلاصة الأمر أَنَّ الواضحَ أَنَّ حذف الجارّ يكثرُ في التَّنْزِيل مع «أَنْ» و«أَنَّ»، وسنقف على مثالٍ لكلٍّ منهما، في التَّنْزِيل، نتبيّنُ ما سبَّبَهُ هَذَا الحذفُ مِنْ تعدّدٍ في التَّحلِيل النَّحْويّ:

• حَذْفُ الجَارِّ مَعَ «أَنْ»:

فَمِثَالُ حَذْفِهِ مَعَ «أَنْ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [هود١١/ ١-٢]:

---

(١) الأزهريّ، خالد، شرح التّصريح على التّوضيح وبهامشه حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ، ج٢، ط١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م، ص٢٢.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٣٨.

(٣) المصدر السّابق، ص٦٨١-٦٨٢.

(٤) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص١٣٨.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٠٦.

(٦) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٧٤.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص١٠٦.

ففي قوله ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ تأويلات عديدة، مردّها إلى عُلَمَاء النَّحْو فقولهم الفصل فيها، وكلّ وجه مِنْهَا يختلف معناه باختلاف إعرابه؛ إذ حسب النَّحْو جلالة أَنَّهُ ما دُوِّنَ إِلاَّ للإفصاح عن المعنى.

وأحد أَوْجُه الآية: أَنْ تكون «أَنْ» تفسيريّة[1] لأَنَّ في قوله ﴿فُصِّلَتْ﴾ معنى القول[2]، وكَأَنَّهُ قِيلَ «وقال لا تعبدوا إِلاَّ اللهَ»[3]، أو «أَمَرَكُمْ ألاّ تعبدوا إِلاَّ اللهَ»[4]، أو «أوحي إليك في هَذَا الكتاب أَلاَّ تعبدوا إِلاَّ اللهَ»[5]، وهَذَا الوجه أظهر الأقوال عند العُلَمَاء معظمهم؛ لأَنَّهُ لا تكلّف فيه، ولا يحوج إلى إضمار، وَبِذَلِكَ تكون «لا» في ﴿لاّ تَعْبُدُوٓاْ﴾ للنّهي[6]، وذكر الآلوسيّ أَنَّ بعضَهم أنكر هَذَا الوجه؛ لأَنَّ «هَذَا كلام منقطع عمّا قبله، غير متّصل به اتّصالاً لفظيّاً، بل هو ابتداء كلام»[7]، بينما لا يرى الطَّبَاطبائِيّ من المُحْدَثِيْنَ وجهاً لـ «أَنْ» هنا غير كونها تفسيريّة، وهو يرفض قطع الجملة عمّا قبلها، يقول: «فالآية من كلام الله تفسّر معنى إحكام آيات الكتاب، ثُمّ تفصيلها بحكاية ما يتلقّاه النَّاس من دعوة الرَّسُول إيّاهم بتلاوة كتاب الله عليهم»[8].

والوجه الثَّانِي: أَنْ تكونَ مخفّفة مِنَ الثّقيلة[9]، و﴿لاّ تَعْبُدُوٓاْ﴾ جملة نهي في محلّ رفع خبر لها، واسمها على ما تقرّر ضمير الأمر والشأن محذوف[10]، ورأى أَبُو حَيَّان أَنَّ العامل عَلَى هَذَا الوجه

---

(١) الطَّبَاطبائِيّ، السيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج١٠، ص١٣٩.

(٢) الزّحيليّ، د. وهبة، التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، ج١٢، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص١١.

(٣) الدّرويش، محيي الدِّين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج٤، ص٣١٠.

(٤) القّاسميّ، محمّد جمال الدِّين، محاسن التَّأويل، ج٦، ص٧٣.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٥، ج١١، ص٣١٥.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٧، ج١١، ص٣٠٣.

(٨) الطَّبَاطبائِيّ، السيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج١٠، ص١٤٠.

(٩) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٦، ص٢٢٧.

(١٠) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

الإعرابيّ هو الفعل ﴿ فُصِّلَتْ ﴾[1]، وعند الدُّكْتُور الحموز من المعاصرين هو تكلّف لا محوج إليه[2].

والوجه الثَّالِث: أَنَّهَا مصدريّة ناصبة[3]، واختلف في ﴿ لا ﴾ حينئذٍ على قولين؛ الأول: ﴿ لا ﴾ للنّفي[4]، والفعل بعدها منصوب بـ «أَنْ» نفسها[5]، والمعنى بِذَلِكَ على أَنَّ الفعل خبر منفيّ[6]، والآخر: ﴿ لا ﴾ للنّهي، ووصلت بها «أَنْ» هَهُنَا[7]، والتَّقْدِيْر بِذَلِكَ: «لأَنْ لا تعبدوا، أو بأَنْ لا تعبدوا»، فيكون مفعولاً من أجله[8]، وَعَلَى هَذَا الوجه الثَّالِث على اختلاف تقديراته، فَإِنَّ «أَنْ» إمّا في محلّ جرّ، وإمّا في محلّ نصب، وإمّا في محلّ رفع، وفيما يأتي توضيح ذَلِكَ:

فالنصب والجرّ على أَنَّ الأصل «لأنْ لا تعبدوا» وهو - كما قال القُرْطُبِيّ[9] - مذهب الكِسَائِيّ، والفَرَّاء، أو «بأنْ لا تعبدوا» وهو مذهب الزَّجَّاج[10] فلمّا حذف الخافض جرى الخلاف المشهور[11]، والعامل إمّا «فصّلت» وهو المشهور[12]، وإمّا ﴿ أُحْكِمَتْ ﴾ عند الكُوفِيِّيْنَ[13]، فتكون المسألة من الإعمال؛ لأَنَّ المعنى «أحكمت لئلاّ تعبدوا، أو بألاّ تعبدوا، أو فُصِّلت لِئَلاَّ تعبدوا، أو بِأَلاَّ تعبدوا»، ويبدو أَنَّ الطَّبَرِيّ يميل إلى تأويل «فصّلت بِأَلاَّ تعبدوا إِلاَّ اللهَ وَحْدَهُ لاَ شَرِيْكَ لَهُ»[14].

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(٢) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٠٥.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، النّهر المادّ من البحر المحيط، ج٢، ص٥٤.

(٥) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٦، ص٢٢٧.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(٩) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٥، ج٩، ص٤.

(١٠) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٦، ص٢٢٧.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(١٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(١٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(١٤) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١٢، ص٣١٢.

وقيل ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾، في موضع نصب على إضمار فعل، نقله ابن عَطِيَّة[1]، وقدّره السَّمِيْن الحَلَبِيّ بـ: «ضمّن آي الكتاب ألاّ تعبدوا»[2]، و﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ هو المفعول الثَّانِي لـ «ضّمن»، والأَوَّل قام مقام الفاعل، وقيل ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ في موضع نصب على البدل من موضع الآيات، وذكر ابن عَطِيَّة: «أَنَّ هَذَا مُعْتَرَضٌ ضعيفٌ؛ لأَنَّهُ لا موضعَ للآيات، وإِنْ نظر موضوع الجملة فهو رفع»[3].

والرَّفْع على أَوْجُه: أحدها: أَنَّ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ مبتدأ، وخبرها محذوف[4]، والتَّقْدِيْر «من النّظر أَلاَّ تعبدوا إِلاَّ الله»[5]، أو «في الكتاب أَلاَّ تعبدوا إِلاَّ الله»[6]، وَالثَّانِي: أَنَّ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ خبر مبتدأ محذوف والتَّقْدِيْر «تفصيله ألاّ تعبدوا إلاّ الله»[7]، أو «هو ألاّ تعبدوا إلاّ الله»[8]، والثَّالِث: أَنَّ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ في موضع رفع على البدل من لفظ الآيات[9].

ويقول أَبُو حَيَّان: «وأمّا مَنْ أَعْرَبَهُ أَنَّهُ بدلٌ من لفظ آيات، أو من موضعها، أو التَّقْدِيْر: «مِنَ النّظر أَلاّ تعبدوا إلاّ الله، أو في الكتاب ألاّ تعبدوا، أو هي ألاّ تعبدوا، أو ضمّن ألاّ تعبدوا، أو تفصيله ألاّ تعبدوا»، فهو بمعزل عن علم الإعراب»[10]، ولم يعلّل أَبُو حَيَّان سبب ذَلِكَ.

والوجه الرَّابع: أَنْ يكونَ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ منصوباً على الإغراء[11]؛ أي «الزموا ترك عبادة

---

(١) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٩٣٠.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(٣) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٩٣٠.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٢٨٠.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(٦) الدّرّة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج٦، ص٢٢٨.

(٧) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٩٣٠.

(٨) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، البيان في غريب القرآن، ج٢، ص٥.

(٩) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص٩٣٠.

(١٠) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٢٦١.

(١١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٧، ج١١، ص٣٠٣.

غيره»، وذكر هَذَا الوجه أَيْضاً الزَّمَخْشَرِيّ في الكشّاف[1]، وفهم الشّهاب[2] من كلامه أَيْضاً أَنْ يكونَ ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ﴾ منصوباً على المصدر؛ أي «اتركوا تركَ عبادةِ غيرِ الله»، ولقد ردّ النَّحْوِيُّونَ أَنْ يكونَ المصدرُ غيرُ الصّريح مفعولاً مطلقاً[3]، وذكر السِّيُوطِيّ[4] أَنَّ الأَخْفَش أجاز هَـذِهِ المسألة، ولَعَلَّ ما في الكشاف[5] يوحي بالأمرين السّابقين.

• حَذْفُ الجَارِّ مَعَ «أَنَّ»:

وَمِثَالُ حَذْفِ الجَارِّ مَعَ «أَنَّ» قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ البقرة٢/ ٢٥]؛ أي: «لأنّ لهم»[6]، أو «بأنّ لهم»[7]؛ لتعدّي البشارة بالباء، فحذف - كما ذكر الآلوسيّ - لاطّراد حذف الجارّ مع «أنّ، وأنْ» بغيرِ عوضٍ لطولها بالصلة[8]، وفي المحلّ بعد الحذف قولان:

أحدهما: في محلِّ جرٍّ بالباء المحذوفة، وهو قول الخليل والكِسَائِيّ[9]؛ لأَنَّهُ موضعٌ تزاد فيه، فَكَأَنَّهَا ملفوظٌ بها، ولا يجوز ذَلِكَ مع غير أنّ، ولو قلت «بشّره بِأَنَّهُ مخلّدٌ في الجنّة» جاز حذف الباء لطول الكلام، ولو قلت «بشّرهُ الخلودَ» لم يجز، وهَـذَا أصلٌ يتكرّر في القرآن كثيراً[10]. واستدلّ الأَخْفَش لها بقول الفرزدق[11]:

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٣٥٩.

(٢) الخفاجيّ، شهاب الدِّين، حاشية الشّهاب المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ، ج٥، ص٦٨.

(٣) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٠٦.

(٤) السِّيُوطِيّ، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العَرَبِيَّة، ج١، ص١٨٧.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٣٥٩.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص١٦٦.

(٧) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤٠.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٢٢.

(٩) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٠٦.

(١٠) عليوي، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص١٨٢.

(١١) الفرزدق، ابن غالب التّميميّ، الدِّيوان، شرح محمّد إسماعيل الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ، مصر، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م، ص٩٣.

٣٢- وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً إِلَيَّ وَلا دَيْـــنٍ بِهَـــا أَنَّـــا طَالِبُـــهْ

فَعَطْفَ «دَيْنٍ» بالجرِّ على محلِّ «أَنْ تكونَ»، يبيّنُ كونها مجرورة، وقيل: ويحتمل أَنْ يكونَ من باب العطفِ على التوهّم، فلا دليل فيه، ذكره السَّمِيْن الحَلَبِيّ[١].

والآخر: في محلّ نصب بنزع الخافض، كما هو المعروف في أمثاله[٢]، لأَنَّ حرف الجرّ عندما حُذِفَ وصل الفعل بنفسه[٣]، وهو قول الفَرَّاء[٤] وسِيْبَوَيْهِ[٥]؛ لأَنَّ الأصلَ «وبشّرِ الَّذِيْنَ آمنوا بأنّ لهم»، فحُذِفَ حرف الجرّ مع «أَنَّ»، وهو حذفٌ مطّردٌ، لأَنَّهُ أَمِنَ اللَّبْس، ولمّا حُذِفَ الجارّ هنا وُصِلَ الفعل بنفسه[٦]، كقول جرير[٧]:

٣٣- تَمُـــرُّوْنَ الـــدِّيَارَ، وَلَمْ تَعُوجُـــوا كَـلامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذاً حَـــرَامُ

أيْ: تَمُرُّوْنَ بالدّيار، ولا يجوز الجرّ، فقد ذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «أَنَّ الفَرَّاء وسِيْبَوَيْهِ يقولان: وجدناهم إِذَا حذفوا حرف الجرّ نصبوا»[٨].

ولعلّنا تلمّسنا الاختلافَ في توجيه هَذِهِ الآيةِ الكريمةِ بين أبناء المدرسة الواحدة، أو بين الشَّيْخ وتلميذه، ممّا يوحي بعدم تعصّب العُلَمَاء لمذهبٍ أو لرأيٍ أو لشيخٍ إِذَا كان فيه ما يخالف

والبيت في «الكتاب» ذكره سِيْبَوَيْهِ بلفظِ «سلمى» بدلاً من «ليلى». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٤٦.

وذكره ابن هِشَام بلفظ «ليلى». الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧١٣.

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢١٢.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٢٢.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٤٠.

(٤) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص١٤٨.

(٥) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٠٦.

(٦) عليوي، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص١٨٢.

(٧) جرير، ابن عَطِيَّة الكلبيّ، الدّيوان، ص٥١٢.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٢١٢.

اعتقاده الَّذِي قادَهُ إلى الوجه الَّذِي ارتضاه، والَّذِي استوحاه من معنى الآية أو الشاهد الَّذِي يقوم بتحليله ودراسته.

٣- حَذْفُ «لَامِ» جَوَابِ القَسَمِ:

وَمِنْ حَذْفِ الحروفِ الَّذِي يُحدِثُ اختلافاً بين النَّحْوِيِّيْنَ، حذف لام جواب القسم، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٖ وَشِقَاقٖ ۝٢ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ ﴾ [ص٣٨/ ١-٢-٣]:

فالواو في ﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ﴾ للقسم، ولقد اختلف النَّحْوِيُّونَ والمُفَسِّرُونَ والبلاغِيُّونَ في جوابه، فمنهم من ذهب إلى أَنَّهُ مذكورٌ، وَمِنْهُمْ من ذهب إلى أَنَّهُ محذوفٌ، وفي كونه مذكوراً اختلافاتٌ كثيرةٌ في تحديده، وفي كونه محذوفاً كَذَلِكَ، وكلُّ تقديرٍ أو مذهبٍ أو تأويلٍ له في توجيه الآية الكريمة يؤدّي معنىً مستقلاً بنفسه، مغايراً للآخر، ممّا يجعل تفسير هَذِهِ الآية الكريمة ينفتح على معانٍ عدّةٍ يوجّهها الاختلاف في الإعراب والتَّأويل.

ففي كون جواب القسم مذكوراً اختلافٌ بينهم، فهو عند الزَّجَّاج[١] والكُوفِيِّيْنَ غير الفَرَّاء[٢] قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ ﴾ [ص٣٨/ ٦٤]، ويردّه طول الفصل، يقول الفَرَّاء: «لا نجده مستقيماً لتأخيره جدّاً عن قوله ﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ﴾»[٣]، وهو عند ابن الأَنْبَارِيّ قبيح؛ لأَنَّ الكلام أشدّ طولاً فيما بين القسم وجوابه[٤]، ورأى ثَعْلَب[٥] والفَرَّاء[٦] أنّه: ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَبۡلِهِم مِّن قَرۡنٖ ﴾ [ص٣٨/ ٣]، والأصل: «لكم أهلكنا»[٧]، فحذفت اللام لمّا طال الكلام، كما حذفت من قوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [الشّمس٩١/ ٩]، بعد قوله: ﴿ وَٱلشَّمۡسِ ﴾ [الشّمس٩١/ ١]، وهو عند الطَّبَرْسِيّ

---

(١) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٤، ص٣١٩.
(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص٣٤٤.
(٣) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٣٩٧.
(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٥، ص٩٥.
(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص٣٤٥.
(٦) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٣٩٧.
(٧) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٣٥٣.

غلط «لأنّ اللام لا تدخل على المفعول، و﴿ كَمْ ﴾ مفعول»[1]، وذكر القُرْطُبِيّ[2] أَنَّ ابن الأَنْبَارِيّ رأى أَنَّهُ مِنْ هَذَا الوجه لا يتمّ الوقف على قوله: ﴿ فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [ص٣٨/ ٢]، وذهب الأخفش[3] إلى أَنَّ جواب القسم: ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾ [ص٣٨/ ١٤]، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [الشُّعراء٢٦/ ٩٧]، وقوله: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ... إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطّارق٨٦/ ١-٤]، وهو عند ابن الأَنْبَارِيّ قبيح؛ لأَنَّ الكلام قد طال فيما بينهما وكثرت الآيات والقصص[4]، وقيل الجواب قوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ ﴾ [ص٣٨/ ٥٤]، وهو مردودٌ أَيْضاً لطول الفصل[5]، وهَذِهِ التَّأْوِيلات السّابقة جميعها عند أَبِي حَيَّان أقوالٌ يجبُ نبذُها[6]، وأجاز الفَرَّاء[7] وثَعْلَب[8] أيضاً أَنْ يكون الجواب قوله تعالى: ﴿ صَ ﴾ [ص٣٨/ ١]؛ لأَنَّ المعنى: «أقسم بالقرآن لقد صدق محمّد»، وهَذَا بناءً منهما على جواز تقديم جواب القسم، وَأَنَّ هَذَا الحرفَ مقتطعٌ من جملةٍ هو دالٌّ عليها، وكلاهما ضعيف[9]، ويردّه - كما ذكر ابن هِشَام - أَنَّ الجواب لا يتقدّم، فَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ دليل الجواب فقريب[10].

ونقل السّمرقنديّ[11] - فيما رواه الآلوسيّ[12] - عن بعضهم أَنَّهُ: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾ [ص٣٨/ ٢]، فَإِنَّ ﴿ بَلْ ﴾ لنفي ما قبلها وإثبات ما بعدها، فمعناه: «ليس الَّذِيْنَ كفروا إلاَّ

---

(١) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٨، ص٤٦٤.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٥، ص٩٥.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٨.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٥، ص٩٥.

(٥) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٧٦٤.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٧، ص٥٠٩.

(٧) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٩، ص٣٤٥.

(٩) المصدر السّابق، ج٩، ص٣٤٥.

(١٠) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧١٣.

(١١) هو نصر بن محمّد بن أحمد بن إِبْرَاهِيم السَّمَرْقَنْدِيّ (-٣٧٣هـ)، فقيهٌ، إمامٌ، أخذ الفقة عن أبي جعفر الهِنداويّ، ومن تصانيفه: «تفسير القرآن»، و«النّوازل»، و«خزانة الفقه». القرشيّ، عبد القادر، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، تحـ. د. عبد الفتّاح محمّد الحلو، ج٣، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٥٤٤-٥٤٥.

(١٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٨.

في عِزَّةٍ وشقاق»[1]، وذكر الشّهاب[2] أَنَّ ذَلِكَ لا يصحّ إلاَّ على كون ﴿بَلْ﴾ زائدة في الجواب، أو ربط بها الجواب لتجريدها لمعنى الإثبات، وقيل الجواب هو جملة «هَـٰذِهِ ص» على معنى السورة الَّتِي أعجزت العرب، فكَأَنَّهُ قيل: «هَذِهِ السورةُ الَّتِي أعجزت العرب والقرآنِ ذي الذِّكرِ» وهَذَا كما تقول: «هَذَا حاتمٌ والله» تريد هَذَا هو المشهور بالسخاءِ والله، وهو مبنيٌّ على جواز التقدّم أيضاً[3].

وفي كون جواب القسمِ محذوفاً اختلافٌ بينهم أَيْضَاً في تقديره، يؤدّي - من غير أدنى شكٍّ - إلى اختلافٍ في معاني الآية، فتقديره عند الحوفيّ: «لقد جاءكم الحقّ»[4]، وعند الزَّمَخْشَرِيّ: «إنّه لمعجزٌ»[5]، وإلى قريبٍ من ذَلِكَ قدّره الرَّازِيّ: «إنّه لكلامٌ معجز»[6]، وعند ابن عَطِيَّة: «ما الأمر كما يزعمون»[7]، وعند أَبِي حَيَّان: «إنّك لمن المرسلين»[8] لأَنَّهُ نظير قوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس٣٦/ ١-٢]، وذكر الآلوسيّ[9] أَنَّ ما يقوّي هَذَا التَّقْدِيْر ذكر النّذارة هنا في قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص٣٨/ ٤]، وهناك في قوله سبحانه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾ [يس٣٦/ ٣]، فالرسالة تتضمّن النذارة والبشارة، وذكر القُرْطُبِيّ أَنَّ تقدير الجواب عند قتادة: «لتبعثنّ ونحوه»[10]، وقدّره بعض المحقّقين - كما ذكر الآلوسيّ -: «ما كفر من كفر لخللٍ وجدَهُ»[11]، ودلّ عليه قوله: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾.

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٩.

(٢) الخفاجيّ، شهاب الدِّين، حاشية الشّهاب المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ، ج٧، ص٣٩٥.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٩.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٣٥٣.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص٧٢.

(٦) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١٣، ج٢٦، ص١٥٢.

(٧) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٥٩٠.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٧، ص٥١٠.

(٩) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٨.

(١٠) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٥، ص٩٦.

(١١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٣، ص٢٣٩.

ورأى ابن عاشور أَنَّ أحسن ما قيل فيه أحدُ وجهَيْنِ: أوّلهما: أَنْ يكون محذوفاً دلّ عليه حرف ﴿ صٓ ﴾ فَإِنَّ المقصود منه التحدّي بإعجاز القرآن وعجزهم عن معارضتهم بِأَنَّهُ كلام بلغتهم، ومؤلّفٌ من حروفها، فكيف عجزوا عن معارضته، فالتَّقْدِيْر: «والقرآنِ ذي الذّكرِ، إِنَّهُ لَمِنْ عند الله لهَذَا عجزتم عن الإتيان بمثله»[1]، وثانيهما: أَنَّ الجواب المحذوف دلّ عليه الإضراب الَّذِي في قوله: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ﴾، بعد أَنْ وصف القرآن بـ ﴿ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾؛ لأَنَّ ذَلِكَ الوصفَ يشعرُ بِأَنَّهُ ذكر ومُوقِظٌ للعقول، فَكَأَنَّهُ قيل: «إنّه لذكرٌ، ولكنّ الَّذِيْنَ كفروا في عزّةٍ وشقاقٍ يجحدون أَنَّهُ ذكرٌ، ويقولون: سحرٌ مُفْتَرَى، ويعلمون أَنَّهُ حقّ»[2]، كقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ ﴾ [الأنعام٦/ ٣٣]، ليكون جواب القسم محذوفاً يدلُّ عليه السِّياق، وليس حرف ﴿ صٓ ﴾ هو المقسم عليه مقدّماً على القسم؛ أي ليس دليل الجواب من اللّفظ بل من المعنى والسِّياق، والغرض من حذف جواب القسم هنا الإعراض عنه إلى ما هو أجدر بالذكر وهو صفة الَّذِيْنَ كفروا وكذّبوا بالقرآن عناداً أو شقاقاً منهم[3]، ورأى بعضُ المُحْدَثِيْنَ - وَمِنْهُمْ عبد الرّحمن حبنّكة - أَنَّ تقدير الجواب المحذوف: «إِنَّ محمّداً الَّذِي يبلّغُ هَذَا القرآنَ ذا الذكرِ عن ربّه، صادقٌ في نبوّته، وصادقٌ في رسالته؛ لأَنَّ هَذَا القرآن لا يمكن أَنْ يأتيَ بمثله بشرٌ، فليس محمّدٌ ساحراً ولا كذّاباً»[4].

وَإِذَا تأمّلنا هَذِهِ الاختلافات على تعدّدها وكثرتها وتنوّعها، أدركنا أَنَّ هَذِهِ الآية الكريمة إِنَّمَا جَاءَت بمثابةِ شاهدٍ فكريٍّ عقليٍّ برهانيٍّ لمن تدبّرها وتفكّر فيها واستبصر وجوه إعجازها، ممّا دعا إلى تنوّع وجوهها الدَّلالِيَّة بتنوّع أعاريبها وتأويلاتها وتقديراتها، ولعلّها جميعها تصبُّ في إزالة تِلْكَ المواقف القديمة الَّتِي ما زال يصرّ عليها المعاندون ويكابر فيها المشركون، فجاء القسم بالقرآنِ ذي الذكر ليوجّه أنظار المتفكّرين إلى أَنَّهُ آية معجزة من آيات الله الكبرى، وكونُهُ معجزةً

(١) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٩، ج٢٣، ص٢٠٤.

(٢) المصدر السّابق، مج٩، ج٢٣، ص٢٠٤.

(٣) المصدر نفسه، مج٩، ج٢٣، ص٢٠٤.

(٤) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج٣، ص٤٨٤.

دليلٌ على أَنَّ محمّداً صادقٌ في نبوّته ورسالته؛ وَمِنْ هُنَا فقد تضمّن هَذَا القسم توجيهاً إقناعيّاً، ودليلاً هادياً لِمَنْ تفكّر وتدبّر، إلى الإيمان بالرَّسُول، وبما جاء به عن ربّه.

٤- حَذْفُ الحَرْفِ المَصْدَرِيِّ «مَا»:

وَمِنَ الشَّوَاهِد القُرْآنِيَّة على حذف الحرف المصدريّ «ما» أحد تأويلات الآية في قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات٤٩/ ١٢]، ففي قوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ أَوْجُه من الإعرابات، وجملةٌ من التَّأويلات والتَّعليلات الَّتِي تساعدُ على فهم الآية وإدراك معانيها المتعدّدة بتعدّد إعراباتها الَّتِي أدّى إليها الحذف الوارد في النصّ الَّذِي جعلها تنفتح على عدّة دلالات:

وَمِنْهَا أَنْ يكونَ في الكلام معطوف عليه محذوف، تقديره: «عَرَضَ عليكم ذَلِكَ فكرهتموه»[١]، والمعنى: «يعرض عليكم فتكرهونه»[٢].

وَمِنْهَا أَنْ يكونَ جواب شرط مقدّر على أَنَّ في الكلام «قَدْ» مضمرة ليصحّ دخول الفاء على الفعل الماضي الواقع جواباً للشرط[٣]، أي: «إِنْ صحّ ذَلِكَ، أو عرض عليكم هَذَا، فقد كرهتموه، ولا يمكنكم إنكار كراهته»[٤]؛ لأَنَّ الفاء في ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ -كما ذكر الزَّمَخْشَرِيّ- هي فاء الفصيحة[٥]، وتفيد الإلزام بما بعدها؛ أي تدلّ على أَنْ لا مناصَ للمواجهة بها من التزام مدلول جواب شرطها المحذوف[٦]، وقدّر الآية الزَّمَخْشَرِيّ كما يأتي: «فتحقّقت - بوجوب الإقرار عليكم وبأنّكم لا تقدرون على دفعه وإنكاره لإباء البشريّة عليكم أَنْ تجحدوا- كراهتُكم له وتقذُّركم منه، فليتحقّق أَيْضاً أَنْ تكرهوا ما هو نظيره من الغيبة والطّعن في أعراض المسلمين»[٧].

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١١.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٤١٣.

(٣) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٨٣٧.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٤، ج٢٦، ص٢٣٨.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص٣٧٦.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١٠، ج٢٦، ص٢٥٥.

(٧) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص٣٧٦-٣٧٧.

وَمِنْهَا أَنْ يكون جواب شرط مقدّر على أَنَّ في الكلام مبتدأ محذوفاً ليصحّ دخول الفاء عليه؛ أي: «إِنْ صحّ ذَلِكَ عندكم، فأنتم تكرهونَهُ»[1].

ومن وجوه التَّأْوِيلات أيضاً أَنْ يكون في الكلام حذف حرف النّفي «لا» والمبتدأ؛ لأَنَّهُمْ أجابوا بعد الاستفهام بقولهم: «لا»، فقيل لهم: «فهَذَا كرهتموه»[2].

وقد أورد لنا الطَّبَرْسِيّ تقدير كلٍّ من مجاهد والحسن للآية الكريمة، بقوله: «أي فكما كرهتم ذَلِكَ فاجتنبوا ذكره بالسّوء غائباً، عن مجاهد؛ وقيل فكما كرهتم لحمه ميتاً فاكرهوا غيبته حيّاً، عن الحسن»[3]، وَعَلَى هَذَيْنِ التَّقْدِيْرَيْنِ يكون في الكلام حذف «ما» المصدريَّة، وإبقاء صلتها[4].

ومن التَّأْوِيلات أَنَّ الفعل ﴿كَرِهْتُمُوهُ﴾ خبرٌ بمعنى الأمر، كقولهم: «اتّقى اللهَ امرؤٌ فعل خيراً يُثَبْ عليه»[5]؛ أي: «فاكرهوه»[6]؛ ولذَلِكَ عُطِفَ عليه الأمر في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾، والظَّاهِر أَنَّهُ أيسر الأَوْجُه كَافَّة، وأقلّها تكلّفاً.

وَلا بُدَّ مِنَ الإِشارة إلى أَنَّ الاستفهام في قوله: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ تقريريّ، لتحقّق أَنَّ كلّ أحدٍ يقرّ بِأَنَّهُ لا يحبُّ ذَلِكَ، ولذَلِكَ أجيب الاستفهام بقوله: ﴿فَكَرِهْتُمُوهُ﴾، وَإِنَّمَا لَمْ يَرِدِ الاستفهام على نفي محبّة ذَلِكَ بِأَنْ يقال: «أَلاَ يحبّ أحدُكم» كما هو غالب الاستفهام التقريريّ، إشارة إلى تحقّق الإقرار المقرّر عليه بحَيْثُ يترك للمقرّر مجالاً لعدم الإقرار، ومع ذَلِكَ لا يسعه إِلاَّ الإقرار[7].

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١١.

(٢) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٨٣٧.

(٣) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٥، ج٩، ص١٣٧.

(٤) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج١، ص٨٣٧.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١١.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٨، ج١٦، ص٢٢٢.

(٧) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١٠، ج٢٦، ص٢٥٥.

وقيل الاستفهام للإنكار، كَأَنَّهُ قال: «لا يحبّ أحدكم أَنْ يأكل لحم أخيه ميتاً، فكرهتموه إذاً» ولا يحتاج إلى إضمار[1].

وَلا بُدَّ مِنَ الإشارة أَيْضَاً إلى أَنَّ الضمير المنصوب لـ «لأكل»، وقيل لـ «لحم»، وقيل لـ «لميّت» وليس بذاك، وَجُوِّزَ كونُهُ للاغتياب المفهوم ممّا قبل[2].

وهَذِهِ التَّأويلات على اختلافاتها، يتفاوت فيها معنى الآية، ويتنوّع تعبير الدَّلالَة فيها، فمنها ما أدّى إلى إظهار المعنى قويّاً أو ضعيفاً، وَمِنْهَا ما أدّى إلى معنى مغاير، وكان لعُلَمَاء النَّحْو الفضل الأكبر في استكناهها؛ إذ باختلاف أعاريبهم انجلتِ المعاني، وانكشفتِ الغايات، وزال الغموض.

و- مَا لاَ تَظْهَرُ عَلَيْهِ العَلاَمَةُ الإِعْرَابِيَّةُ:

ومن مظاهر الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ ما لا تظهر على آخره الحركات الإعرابيَّة، ويقعُ ذَلِكَ في أربعة أماكن - كما ذكرنا سابقاً - هي: الجمل المؤوّلة بالمفرد الَّتِي لها موضعٌ من الإعراب، وشبه الجملة، والمصادر المؤوّلة، والإعراب التَّقْدِيْرِيّ، وسأكتفي بمثالٍ واحدٍ اجتمع فيه الإعراب التَّقْدِيْرِيّ مع شبه الجملة، تجنّباً للتكرار، وَلأَنَّ هَذِهِ المسائل متشابهة فيما بينها، فشبه الجملة جارّاً ومجروراً أو ظرفاً قد يتعلّق بمذكور، وقد يتعلّق بمحذوف، ولمّا كانت العلامة الإعرابيَّة غير ظاهرة عليه وقع الخلاف في تعليقه، وأمثلة ذَلِكَ في القرآن الكريم كثيرةٌ جدّاً، مِنْهَا قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [يوسف١٢/ ٨٠]، ولَعَلَّ الَّذِي جعل آراء النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ تتعدّد في هَذِهِ الآية الكريمة عدم ظهور الحركة الإعرابيَّة على شبه الجملة ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ من جهة، وعدم ظهورها على ﴿ ما ﴾ من جهةٍ أخرى؛ إِذْ إِنَّ كلَّ وجهٍ إعرابيٍّ مرتبطٌ معناه بمعنى ﴿ ما ﴾ وإعرابها، ومن ثَمَّ تعليق ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ على أساس إعرابها، ففي مذاهب النَّحْوِيِّيْنَ بناءً على ذَلِكَ وجوهٌ ستّة:

---

(١) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١٤، ج٢٨، ص١١٦.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٤، ج٢٦، ص٢٣٨.

أحدها: أَنَّ «ما» مزيدة[1]، فيتعلّق الظَّرْف بالفعلِ بعدها، والتَّقْدِيْر: «ومن قبلِ هَذَا ما فرّطتم»[2]؛ أي: «قصّرتم في حقِّ يوسف وشأنه، وكنتم قد عاهدتم أباكم أَنْ تردّوه إليه سالماً، فنقضتم العهد»[3]، وَعَلَى هَذَا الوجه يرى القُرْطُبِيّ أَنَّ الظَّرْفين ﴿مِن قَبْلُ﴾، و﴿فِي يُوسُفَ﴾ متعلّقان بالفعل ﴿فَرَّطتُمْ﴾[4]، وَكَذَلِكَ تكون الجملة حاليّة[5]، وذكر هَذَا الوجه أَيْضاً ابن هِشَام[6]، وهو الوجه الأحسن عند أَبِي حَيَّان[7]، والأسلم عند الآلوسيّ[8]، والأظهر عند السَّمِيْن الحَلَبِيّ[9].

والثَّانِي: أَنْ تكون «ما» مصدريّة في محلّ رفع بالابتداء، والخبر الظَّرْف المتقدّم ﴿مِن قَبْلُ﴾[10]، قاله الزَّمَخْشَرِيّ، والمعنى عنده: «ووقعَ منْ قبلِ تفريطكم في يوسف»[11]، وهَذَا التَّقْدِيْر لا يجوز عند أَبِي حَيَّان، ويعلِّل ذَلِكَ بقوله: «لأنّ فيه تقديم معمول المصدر المنحلّ لحرفٍ مصدريٍّ والفعل عليه، وهو لا يجوز»[12]، وردَّ السَّمِيْن الحَلَبِيّ على أَبِي حَيَّان - وهو أحد شيوخِهِ - مُدَافِعاً عمَّا ذهبَ إليه الزَّمَخْشَرِيّ إذْ ليس في تقديره شيءٌ من ذَلِكَ، وعلَّل ذَلِكَ بقوله: «لأَنَّهُ لمّا صرّحَ بالمقدّر أخّر الجارّين والمجرورَيْنِ عن لفظِ المصدر المقدّر كما ترى... فأين تقديم المعمول على المصدر؟ ولو ردّ عليه... بِأَنَّهُ يلزم منْ ذَلِكَ تقديمُ معمول الصّلة على الموصول،

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٦٤.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٤٦٦.

(٣) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٣، ج٥، ص٢٥٥.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٥، ج٩، ص١٥٨.

(٥) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٥١.

(٦) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٤١٨.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٤٣٣.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٥١.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٥٣٩.

(١٠) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٦٤.

(١١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٤٦٦.

(١٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٤٣٢.

لكانَ ردّاً واضحاً، فَإِنَّ ﴿ مِن قَبْلُ ﴾ متعلّقٌ بـ ﴿ فَرَّطتُمْ ﴾، وقد تقدّم على «ما» المصدريّة، وفيه خلافٌ مشهور»[1].

وَكَذَلِكَ ذهبَ ابن عَطِيَّة إلى ما ذهبَ إليه الزَّمَخْشَرِيّ، والمعنى عنده: «مِنْ قبلُ تفريطكم في يوسف واقعٌ أو مستقرٌّ»[2] وبهَذَا المقدّر يتعلّق قوله ﴿ مِن قَبْلُ ﴾، وهَذَا الوجه ضعيفٌ عند أبي البقاء؛ لأَنَّ ﴿ قَبْلُ ﴾: «إذا وقعت خبراً أو صلةً لا تقطع عن الإضافة لئلاّ تبقى ناقصة»[3] وهو مذهب سِيْبَوَيْهِ[4]، والمُبَرِّد[5]، وَكَذَلِكَ مذهب أَبِي حَيَّان الَّذِي يقول: «وهَذَا -ويقصد تقدير ابن عَطِيَّة- وقول الزَّمَخْشَرِيّ راجعان إلى معنىً واحد وهو أَنَّ ﴿ مَا فَرَّطتُمْ ﴾ يُقدّر بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، و﴿ مِن قَبْلُ ﴾ في موضع الخبر، وذهِلا عن قاعدةٍ عَرَبِيَّة - وحُقَّ لهما أَنْ يذهلا - وهي أَنَّ هَذِهِ الظروف الَّتِي هي غاياتٌ إِذَا بُنيت لا تقعُ أخباراً للمبتدأ جرَّت أو لم تجرّ، تقول: «يومُ السبتِ مباركٌ، والسّفرُ بعدَهُ»، ولا تقول: «والسّفرُ بعدُ»، و«عمرٌو وزيدٌ خلفَهُ»، ولا يجوز: «عمرٌو وزيد خلفُ» وَعَلَى ما ذكراه يكونُ «تفريطكم» مبتدأً، و﴿ وَمِن قَبْلُ ﴾ خبراً، وذَلِكَ لا يجوز، وهو مقرّرٌ في علم العَرَبِيَّة»[6]، فيما ذكر الشّهاب أَنَّهَا مسألةٌ مختلفٌ فيها، وَأَنَّ الإمام المرزوقيّ[7] أجازها في «شرح الحماسة» نقلاً عن الرُّمَّانِيّ وغيره[8]، وهَذَا مذهب الفَرَّاء[9] أيضاً.

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٥٤١-٥٤٢.

(٢) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠١٢.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٦٤.

(٤) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج٢، ص٤٤.

(٥) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٣، ص١٧٤.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٤٣٢.

(٧) هو أحمد بن محمّد بن الحسن المرزوقيّ، أبو عليّ الأصبهانيّ (-٤٢١هـ)، لغويّ، نحْويّ، مِنْ تصانيفه: «شرح الفصيح لثَعْلَب في اللّغة»، و«شرح النّحو»، و«شرح أشعار هذيل». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٢٥٨.

(٨) الخفاجيّ، شهاب الدّين، حاشية الشّهاب المُسَمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ، ج٥، ص١٩٩.

(٩) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٥٣.

ولَعَلَّ هَذَا الوجه خيرُ دليلٍ نهتدي به إلى أَنَّ بالإعراب تنكشف المعاني، فَإِذَا اختلّ المعنى لسببٍ ما امتنع الإعراب الموصل إليه، والعكس.

والثَّالِث: أَنْ تكون «ما» مصدريّة في محلّ رفع بالابتداء، والخبر قوله تعالى: ﴿فِي يُوسُفَ﴾؛ أي: «وتفريطُكم كائنٌ أو مستقرٌّ في يوسف[1]»، وإلى هَذَا ذهب الفَارِسِيّ، وفيه نظر؛ لأَنَّ السِّياق والمعنى يجريانِ إلى تعلّق ﴿فِي يُوسُفَ﴾ بـ ﴿فَرَّطتُمْ﴾، فالقولُ بما قاله الفَارِسِيّ يؤدّي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[2].

والرَّابع: أَنْ تكون «ما» مصدريّة، في محلّ نصب على أَنَّهَا معطوفة على مفعول: «ألم تعلموا» وهو «أَنَّ أباكم قد أخذ»، وكَأَنَّهُ قيل: «ألم تعلموا أخذ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطَكم من قبلُ في يوسف»[3]، وإلى هَذَا نحا ابن عَطِيَّة[4]، وهَذَا الوجه ليس بجيّدٍ عند أَبِي حَيَّان؛ «لأنّ فيه الفصلَ بالجارِّ والمجرور بين حرف العطف الَّذِي هو على حرفٍ واحد، وبين المعطوف، فصار نظير: «ضربْتُ زيداً وبسيفٍ عمراً»»[5]، وهو أَيْضَاً ضعيفٌ عند أبي البقاء؛ «لأنّ فيه فصلاً بين حرف العطف والمعطوف»[6].

والخامس: أَنْ تكون «ما» مصدريّة، في محلّ نصب عطفاً على اسم «أَنَّ» ويحتاج حينئذٍ إلى خبر؛ لأَنَّ الخبر الأَوَّل لا يصحّ أَنْ يكونَ خبراً له، فهو ﴿فِي يُوسُفَ﴾، أو ﴿وَمِن قَبْلُ﴾ على معنى: «ألم تعلموا أَنَّ تفريطكم السّابق وقع في شأن يوسف عليه السّلام، أو أَنَّ تفريطكم الكائن أو كائناً في شأن يوسف عليه السلام وقع من قبلُ»[7]، واعترض بِأَنَّ مقتضى المقام إِنَّمَا هو الإخبار بوقوع ذَلِكَ التفريط لا يكون تفريطهم السابق واقعاً في شأن يوسف عليه السلام كما هو مفاد

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٥٤٠.

(٢) المصدر السّابق، ج٦، ص٥٤١.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٤٦٦.

(٤) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠١٢.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٤٣٢.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٦٤.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٥١.

الأوّل، ولا يكون تفريطهم الكائن في شأنه واقعاً من قبلُ كما هو مفاد الثّاني[1]، وفيه أَيْضَاً ما ذكره أبو البقاء[2]، وتبعه أَبُو حَيَّان[3] من أَنَّ الغايات لا تقع خبراً، ولا صلةً، ولا صفةً، ولا حالاً، وما ردّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف، وقد عُرِفَ ما فيه.

والسَّادِس: أَنْ تكون «ما» موصولة اسميّة، ومحلّها الرَّفْع والنَّصْب على ما تقدّم في المصدريّة[4]، ويكون المعنى على هَذَا الوجه عند الزَّمَخْشَرِيّ: «ومن قبل هَذَا ما فرّطتموه؛ أي قدّمتموه في حقّ يوسف من الجناية العظيمة، ومحلّه الرَّفْع أو النَّصْب على الوجهين»[5]، وقد تقدّم تفصيلُ ذَلِكَ كلّه.

ز- تَأْوِيْلُ اللَّفْظَةِ بِاللَّفْظَةِ لِمُوَافَقَةِ المَعْنَى:

وَمِنَ الظَّواهِر الَّتِي تدعو إلى التَّنَوُّع في المعاني الناتج عن الاختلاف في الإعراب بين النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ مسألة تأويل اللفظة باللفظة لموافقة المعنى، وهي مسألةٌ تدور في فلكينِ: تأويل الفعل بالفعل، وتأويل الاسم بالاسم:

ويؤوّل الفعل بآخر عند النَّحْوِيِّيْنَ إِذَا كان معطوفاً على آخرَ مغايرٍ له في الزَّمَان، أو إِذَا كان بعد «لو» فعل مضارعٌ أُوِّلَ بالماضي، أو إِذَا كان بعد «ربّ» فعل مضارع أوِّلَ بالماضي، أو إِذَا كان فعل الشرط أو جوابه ماضياً أوِّلَ بالمستقبل[6].

ويؤوّل الاسم بآخر أَيْضَاً كتأويل المشتقّ بالمشتقِّ على أوزان وصيغ محدّدة، وكتأويل الجامد بالمشتقّ[7].

---

(١) المصدر السَّابق، مج٨، ج١٣، ص٥١.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٦٤-٦٥.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٤٣٢.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٦، ص٥٤٢.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٤٦٦.

(٦) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١٤٣٧.

(٧) المرجع السّابق، ج٢، ص١٤٤٥.

وسأتحدّث من هَذِهِ المسائل عن تأويل المضارع بالماضي في العطف، وما ينتج عنه من اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ في توجيه النُّصُوص، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج٢٢/ ٦٣]، إِنَّمَا رُفِعَ الفعل المضارع ﴿تُصْبِحُ﴾ هنا - وَإِنْ كان قبله لفظ الاستفهام - لأمرين:

أحدهما: أَنَّهُ استفهام بمعنى الخبر؛ أي «قد رأيْتَ» فلا يكون له جواب، ذهب إليه الطَّبَرْسِيّ[1] - وإلى نحوٍ من ذَلِكَ نحا أبو البقاء[2] - واستشهد على ذَلِكَ بقول جرير[3]:

٣٤- أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَدِيْمَ فَيَنْطِقُ ... وَهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[4]

ومعناه: قد سألته فنطقَ، قال القُرْطُبِيّ: «﴿فَتُصْبِحُ﴾: ليس بجوابٍ فيكون منصوباً، وإِنَّمَا هو خبر عند الخليل وسِيْبَوَيْهِ، قال الخليل: المعنى انتبه! أنزل اللهُ من السماء ماءً، فكان كذا وكذا»[5]، واستشهد بالبيت السابق نفسه.

والثَّانِي: أَنَّ ما بعد الفاء ينتصب إِذَا كان المسْتَفْهَمُ عنه سبباً له، ورؤيتُهُ لإنزال الماء لا يوجب اخضرار الأرض وإِنَّمَا يجبُ عن الماء، والتَّقْدِيْر عند أبي البقاء: «فهي؛ أي القصّة، وتصبح: الخبر»[6]، ورأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنْ لا حاجة إلى تقدير مبتدأ، بل هَذِهِ جملة مستأنفة، وَلاَ سِيَّمَا أَنَّهُ قدّر المبتدأ ضميرَ القصّة، ثمّ حذفه وهو لا يجوز؛ لأَنَّهُ لا يؤتى بضمير القصّة إِلاَّ للتّأكيد والتّعظيم، والحذف ينافيه[7].

---

(١) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٧، ص٩٣.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٠.

(٣) جرير، ابن عَطِيَّة الكلبيّ، الدِّيوان، ص١٤٤.

وهو في «الكتاب»، بلفظِ «القواءَ» بدلاً من «القديمَ». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٥٦.

(٤) السَّمْلَقُ: القاعُ المُسْتوي، والأجردُ لا شجر فيه. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (سملق)، ج٣، ص٢١٠١.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١٢، ص٦١.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٠.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٩٨.

ويجوز أَنْ يكون ﴿فَتُصْبِحُ﴾ معطوفاً على قوله ﴿أَنزَلَ﴾ على أَنَّهُ بمعنى الماضي؛ أي «فأصبحت» وهو عند أبي البقاء[1] لا موضع له إذاً، وعلّل ذَلِكَ ابن هِشَام «بأنّ الفاء نزّلتِ الجملتين منزلةَ الجملة الواحدة، ولهَذَا اكتفى بضميرٍ واحد، وحينئذٍ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشّرط والجزاء الواقعتين خبراً والمحلّ لذَلِكَ المجموع، وأمّا كلٌّ منهما فجزء الخبر، فلا محلّ له، فافهمه فإنّه بديع»[2]، وأضاف ابن هِشَام أَنَّ الفاء في ذَلِكَ قد أخلصت لمعنى السببيّة، وأخرجت عن العطف، كما أَنَّ الفاء كَذَلِكَ في جواب الشرط، «ويكونُ ذكرُ أبي البقاء للعطفِ تجوّزاً أو سهواً»[3]، فيما رأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ هَذَا الكلام: «كلامٌ متهافتٌ؛ لأَنَّ عَطْفَهُ على ﴿أَنزَلَ﴾ يقتضي أَنْ يكون له محلٌّ من الإعراب، وهو الرَّفْع خبراً لـ «أَنَّ»، لَكِنَّهُ لا يجوز لعدم الرابط»[4]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون المضارع أوّل بالماضي – كما ذكرنا – في العطف.

وذكر الزَّمَخْشَرِيّ سبب امتناع النَّصْب هنا بقوله: «لو نُصِبَ لأعطى عكس الغرض؛ لأَنَّ معناه إثباتُ الاخضرارِ فينقلبُ بالنَّصْب إلى نفي الاخضرار، مثاله أَنْ تقول لصاحبك: «ألم ترَ أَنِّي أنعمت عليك فتشكر»؛ إِنْ نصبته فأنت نافٍ لشكره، شاكٍ تفريطَهُ فيه، وَإِنْ رفعته فأنت مثبت للشّكر، وهَذَا وأمثاله ممّا يجب أَنْ يرغبَ له مَنِ اتّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله»[5]، وعلّل ذَلِكَ أَيْضاً ابن عَطِيَّة بقوله: «وقوله ﴿فَتُصْبِحُ﴾ بمنزلة قوله: «فتُضحي، أو فَتَصيرُ» عبارة عن استعجالها أثرَ نزولِ الماءِ، واستمرارها كَذَلِكَ عادة؛ وَوَقَعَ قوله ﴿فَتُصْبِحُ﴾ من حَيْثُ الآيةُ خبراً، والفاءُ عاطفةٌ وليست بجواب؛ لأَنَّ كونَها جواباً لقوله ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ فاسدُ المعنى»[6]، وقال أَبُو حَيَّان: «ولم يبيّن هو – يعني ابن عَطِيَّة – ولا الزَّمَخْشَرِيّ كيفَ يكونُ النَّصْب نافياً للاخضرار،

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٠.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْني اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٥٥٥.

(٣) المصدر السّابق، ص٥٥٥.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٩٧.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص١٧٠.

(٦) ابن عَطِيَّة، عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٣٢٠.

ولا كونَ المعنى فاسداً؟»[1]، قال سِيبَوَيْهِ: «وسألته - يقصد الخليل - عن ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فقال: هَذَا واجبٌ وتنبيهٌ، كأنّك قلت: أتسمعُ أنزل[2] اللهُ من السماء ماءً فكان كذا وكذا»[3]، ونقل السَّمِيْن الحَلَبِيّ عن ابن خَرُوف قوله: «وقوله: «هَذَا واجبٌ» وقوله: «فكان كذا وكذا» يريدُ أنّهما ماضيانِ، وفسّر الكلام بـ: أسمع ليريَكَ أَنَّهُ لا يتّصل بالاستفهام لضعفِ حكمِ الاستفهام فيه»[4]، وعن الفَرَّاء: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ خبرٌ[5]، كما تقول في الكلام: «اعلم أَنَّ اللهَ يفعلُ كذا فيكون كذا»، يقول: «إِنَّمَا امتنع النَّصْب جواباً للاستفهام هنا؛ لأَنَّ النفي إِذَا دخل عليه الاستفهام - وَإِنْ كَانَ يقتضي تقريراً في بعض الكلام - هو مُعامَلٌ معاملة النفي المحض في الجواب»[6]. وعلّل الآلوسيّ ذَلِكَ بقوله: «أَلاَ تَرَى قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف٧/ ١٧٢] وَكَذَلِكَ في الجواب بالفاء إِذَا أجبت النّفي، كان على معنيين في كلٍّ منهما ينتفي الجواب، فَإِذَا قلت: «ما تأتينا فتحدّثَنا» بالنصب، فالمعنى: ما تأتينا محدِّثاً، وإِنَّمَا تأتينا ولا تحدِّث، ويجوز أَنْ يكون المعنى: «أنّك لا تأتي فكيف تحدّثُ؟» فالحديثُ منتفٍ في الحالتين، والتقرير بأداة الاستفهام كالنفي المحض في الجواب يثبتُ ما دَخَلَتْهُ الهمزةُ، وينتفي الجواب، فيلزم من هَذَا الَّذِي قرّرناه إثباتُ الرؤية وانتفاء الاخضرار، وهو خلاف المقصود، وأيضاً فَإِنَّ جواب الاستفهام ينعقدُ منه مع الاستفهام السّابق شرطٌ وجزاءٌ»[7]، كقول الشاعر[8]:

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٦٨.

(٢) وفي الكتاب: «أتسمع أنّ الله أنزل من السماء ماءً فكان كذا وكذا».

(٣) سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٥٩.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٩٩.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١٢، ص٦١.

(٦) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٢٢٩.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٠، ج١٧، ص٢٨٤. وانظر الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٢٢٩. وأَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٦٨. والحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٩٩.

(٨) وروى سِيبَوَيْهِ البيت بنصب «تخبرَكَ»، ولم يذكر قائله. سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٥٢.

٣٥- أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرْكَ الرُّسُومُ عَلى فِرْتَاجَ وَالطَّلَلُ القَدِيمُ

والتَّقْدِيْر: إِنْ تسألْ تخبرْك الرسومُ، وهنا لا يتقدّر: «إِنْ تَرَ إنزال المطر تصبح الأرضُ مخضرّةً»؛ لأَنَّ اخضرارها ليس مترتّباً على علمك أو رؤيتك، إِنَّمَا هُوَ مُتَرَتِّبٌ على الإنزال، وإِنَّمَا عبّر بالمضارع؛ لأَنَّ فيه تصويراً للهيئة الَّتِي الأرضُ عليها والحالة الَّتِي لابستِ الأرض، والماضي يفيد انقطاع الشيء[1]، ورأى ابن عاشور أَنَّ الفعل الواقع بعد الاستفهام قد اقترن بـ «لم» الَّذِي يخلّصه إلى المضيّ وَكَذَلِكَ «أنزل» جاء بصيغة الماضي، ولم يراع فيهما معنى تجدّد ذَلِكَ؛ لأَنَّ موقع إنكار عدم العلم بِذَلِكَ هو كونه أمراً متقرّراً ماضياً لا يدّعي جهله[2].

وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ قوله ﴿فَتُصْبِحُ﴾ استدلّ به بعضهم على أَنَّ «الفاء» لا تقتضي التّعقيب؛ لأَنَّ اخضرارَها متراخٍ عن إنزال الماء، هَذَا بالمشاهدة، وقد أجاب عن ذَلِكَ بما نقله عكرمة[3]: «مِنْ أَنَّ أرضَ مكّةَ وتهامةَ على ما ذُكِرَ، وَأَنَّهَا تمطرُ الليلةَ، فتصبحُ الأرضُ غدوةً خضرةً»[4].

ويجوز أَنْ تكون ﴿تُصْبِحُ﴾ الناقصة، وَأَنْ تكُونَ التامّة على احتساب ﴿مُخْضَرَّةً﴾ حالاً[5]، وفيه بعدٌ عن المعنى؛ إذ يصير التَّقْدِيْر: «فتدخل الأرضُ في وقت الصّباح على هَذِهِ الحال» ويجوز فيها أَيْضَاً أَنْ تكون على بابها من الدَّلالَة على اقتران مضمون الجملة بهَذَا الزَّمَن الخاصّ، وإِنَّمَا خَصَّ هَذَا الوقت؛ لأَنَّ الخضرة والبساتين أبهج ما تُرى فيه، ويجوز أَنْ تكون بمعنى «تصير»[6].

وفي اللّسان على رواية: «أَلَمْ تَسَلِي فَتُخْبِرَكِ الرُّسومُ»، أَيْضَاً بنصب «تخبرَكِ». ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (فرتج)، ج٥، ص٣٣٦٨.

(١) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٤٦٨.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٧، ص٣١٨.

(٣) عكرمة المكيّ، مولى ابن عبّاس (-١٠٧هـ)، مُفَسِّرٌ، عرض عليه أبو عمرو بن العلاء. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٥١٥.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٣٠١.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج٢، ص١٤٦.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٣٠٢.

وبالجملة إِنَّ الَّذِي عليه المحقّقون أَنَّ مَنْ جوّز النَّصْب هنا لم يصبْ، وَأَنَّ المعنى المراد عليه ينقلبُ.

ح- زِيَادَةُ بَعْضِ الحُرُوفِ:

ومن دوافع الاختلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ في توجيهاتهم لبعض النُّصُوص زيادة بعض الحروف، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة٢/ ٨٨]، فرأى ابن هِشَام أَنَّ ﴿مَا﴾ محتملةٌ لثلاثة أَوْجُه[١]:

أحدها: الزّيادة، وَعَلَى هَذَا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى إمّا لمجرّد تقوية الكلام، مثلها في: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران٣/ ١٥٩]، فتكون حرفاً باتّفاق و﴿قَلِيلاً﴾ في معنى النّفي؛ وإمّا لإفادة التقليل، مثلها في «أكلت أكلاً ما» وَعَلَى هَذَا فيكون تقليلاً بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه.

ويزعم قومٌ أَنَّ ﴿مَا﴾ هَذِهِ اسم، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة٢/ ٢٦]، على احتساب ﴿مَا﴾ اسماً نكرة صفةً لـ ﴿مَثَلًا﴾ أو بدلاً منه، أو اسماً موصولاً؛ أي: «الَّذِي هو بعوضة»[٢]، فيما اختار الزَّمَخْشَرِيّ[٣] أَنْ تكون ﴿مَا﴾ استفهاميّة مبتدأ، و﴿بَعُوضَةً﴾ خبرها، والمعنى: أيُّ شيءٍ البعوضةُ فما فوقها في الحقارة[٤].

وَعَلَى كون ﴿مَا﴾ زائدة يحتمل ﴿قَلِيلاً﴾ عدّةَ أَوْجُه إعرابيَّة، لكلٍّ مِنْهَا معنى يخالفُ غيرَهُ، فيكون: نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ؛ أي: «فإيماناً قليلاً يؤمنون»، أو نعتاً لزمانٍ محذوف؛ أي: «فزماناً قليلاً يؤمنون»[٥]، وهو كقوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ﴾ [آل عمران٣/ ٧٢]، أو حالاً من ضمير المصدر المحذوف؛ أي: «فيؤمنونه»؛ أي: الإيمانَ في حال قلّته، وهو مذهب

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٤١٦-٤١٧.

(٢) المصدر السَّابق، ص٤١٣.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص١٤٣.

(٤) وعند البَصْرِيِّيْنَ جميعهم، تكون ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ حرفاً زائداً للتوكيد.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٥٠٢.

سِيبَوَيْهِ[1]، أو يكون على إسقاط الخافض، والأصل: «فبقليلٍ يؤمنون»، فلمّا حذف حرف الجرّ انتصب، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّهُ يُعْزى لأبي عُبَيْدَة[2]، أو يكون ﴿قَلِيلاً﴾ حالاً من فاعل ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: فجمعاً قليلاً يؤمنون، أي المؤمن فيهم قليلٌ[3].

والوجه الثَّانِي من وجوه ﴿مَا﴾ في قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ أَنْ تكون نافية؛ أي: «فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً»[4]، ومثله قوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الأعراف٧/ ١٠]، وقوله: ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف٧/ ٣]، فرأى أبو البقاء أَنَّ هَذَا أقوى في المعنى، وإِنَّمَا يضعف شيئاً من جهة تقدّم معمول ما في حيِّز «ما» عليها[5]، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ ابن الأَنْبَارِيّ قد ذهب إلى هَذَا أيضاً، إِلاَّ أَنَّ تقديمَ ما في في حيِّز ما عليها لَمْ يُجِزْهُ البَصْرِيُّونَ، وأجازه الكُوفِيُّونَ[6].

والوجه الثَّالِث: أَنْ تكون مصدريّة، وهي وصلتها فاعلٌ بـ«قليلاً»، و«قليلاً» حال معمول لمحذوف دلّ عليه المعنى؛ أي «لعنهم اللهُ، فأخّروا قليلاً إيمانهم»، أجازه ابن الحاجب، ورجّح معناه على غيره[7]، ولم يجز ذَلِكَ أبو البقاء بقوله: «ولا يجوز أَنْ تكون «ما» مصدريّة؛ لأَنَّ قليلاً لا يبقى له ناصب»[8]، وهَذَا بخلاف قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذّاريات٥١/ ١٧]، فَإِنَّ ﴿مَا﴾ هنا يجوز أَنْ تكونَ مصدريّة؛ لأَنَّ ﴿قَلِيلًا﴾ منصوبٌ بكان[9]، وذهب الزَّمَخْشَرِيّ إِلى أَنَّ القلّة هنا يجوز أَنْ تكون بمعنى العَدَم[10]، وردَّ أَبُو حَيَّان بقوله: «وما ذهبوا إِليه من أَنَّ

---

(١) سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (المكتبة الأميريّة)، ج١، ص١١٦.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٥٠٢.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٥٠٢

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٧٧.

(٥) المصدر السَّابق، ج١، ص٧٧.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٥٠٢-٥٠٣.

(٧) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٤١٧.

(٨) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٠.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٥٠٣.

(١٠) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص١٩٠.

﴿ قَلِيلًا ﴾ يُراد به النفي صحيحٌ، لكنْ في غيرِ هَذَا التَّركيب... لأَنَّ ﴿ قَلِيلًا ﴾ انتصب بالفعل المثبت، فصار نظيرَ: «قُمْتُ قليلاً»؛ أي «قياماً قليلاً»، ولا يذهبُ ذاهبٌ إلى أنّك إِذَا أتيْتَ بفعلٍ مثبتٍ وَجَعَلْتَ ﴿ قَلِيلًا ﴾ منصوباً نعتاً لمصدرِ ذَلِكَ الفعل، يكون المعنى في المثبت الواقع على صفةٍ أو هيئةٍ انتفاء ذَلِكَ المثبت رأساً وعدم وقوعه بالكلّيّة»[1]، وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «ما قاله أبو القاسم الزَّمَخْشَرِيّ - رحمه الله - من أَنَّ معنى التّقليل هنا النفي قد قال به الواحديّ[2] قبله فإنّه قال: «أي: لا قليلاً ولا كثيراً، كما تقول: قلّما يفعلُ كذا، أي: ما يفعله أصلاً»»[3]، فيما رأى الشَّعْرَاوِيّ من المُفَسِّرِيْنَ المُحْدَثِيْنَ: «عندما تقول: «قليلاً ما يحدث كذا» فإنّك تقصد به هنا صيانة الاحتمال؛ لأَنَّهُ من المُمْكِنِ أَنْ يتوبَ واحدٌ مِنْهُمْ إلى رشده ويؤمن، فيبقي اللهُ البابَ مفتوحاً لهَؤُلاَءِ... لذَلِكَ يقول الله جلّ جلاله: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ أي: الأغلبيّة تظلُّ على كفرها، والقلّة هي الَّتِي تعود إلى الإيمان»[4].

ط- الخُرُوجُ عَنِ الأَصْلِ:

ومن مظاهر الاختلاف أَيْضَاً الخروج عن الأصل، ومن ذَلِكَ خروج «إذا» عن الظَّرْفيّة والاستقبال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴾ [النّجم٥٣/ ١]، فرأى ابن عاشور أَنْ تكون ﴿ إِذَا هَوَىٰ ﴾ بدل اشتمالٍ من ﴿ ٱلنَّجْمِ ﴾؛ لأَنَّ المراد من ﴿ ٱلنَّجْمِ ﴾ أحواله الدّالّة على قدرة خالقه ومصرفه، ومن أعظم أحواله حال هويه، ويكون ﴿ إِذَا ﴾ اسمَ زمانٍ مجرّداً عن معنى الظَّرْفيّة في محلّ جرّ بحرف القسم، وَبِذَلِكَ نتفادى من إشكال طلب متعلّق ﴿ إِذَا ﴾[5]. فلو كانت ﴿ إِذَا ﴾ هنا للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعلِ القسم؛ لأَنَّهُ إنشاء لا إخبار عن قسمٍ يأتي؛ لأَنَّ قسم الله - سبحانه - قديم، ولا لكونٍ محذوفٍ هو حال من ﴿ وَٱلنَّجْمِ ﴾؛ لأَنَّ الحال والاستقبال متنافيانِ،

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٣٧.

(٢) هو عليّ بن أحمد الواحديّ، أبو حسين (-٤٦٨هـ)، إمام، مصنّف، مفسّر، نحْويّ، وله «الوسيط» في التّفسير، و«الوجيز». القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، ج٢، ص٢٢٤.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٥٠٣.

(٤) الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مج١، ص٤٥٤.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التحرير والتنوير، مج١١، ج٢٧، ص٩٠.

وَإِذَا بطل هَذَان الوجهان تعيّنَ أَنَّهُ ظرفٌ لأحدهما على أَنَّ المراد به الحال[1]، وأورد ابن عاشور خلافاً حول التّعليق أَيْضاً بقوله: «وهو إشكالٌ أورده العلاّمة الجَتَريّ[2] على الزَّمَخْشَرِيّ، قال: فاوضت جار الله في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾، ما العامل في ﴿إِذَا﴾ فقال: العامل فيه ما تعلّق به الواو، فقلتُ: كيف يعمل فعل الحال في المستقبل، فرجع وقال: العامل فيه مصدر محذوف تقديره: «وهوي النّجمُ إِذَا هوى»، فعرضته على زين المشائخ[3]، فلم يستحسن قوله الثَّانِي، وليس تردّد الزَّمَخْشَرِيّ في الجواب، إلاَّ لأَنَّهُ يلتزم أَنْ يكونَ ﴿إِذَا﴾ ظرفاً للمستقبل - ما هو مُقْتَضَى كلامِهِ في المُفصّل - مع أنَّ خروجها عن ذَلِكَ كما تواطأت عليه أقوال المحقّقين»[4]، وقال ابن هِشَام: «الصحيح أَنَّهُ لا يصحّ التعليق بـ «أقسم» الإنشائيّ؛ لأَنَّ القديم لا زمان له، لا حال ولا غيره، بل هو سابق على الزَّمَان، وأنّه لا يمتنع التّعليق بـ «كائناً» مع بقاء ﴿إِذَا﴾ على الاستقبال، بدليل صحّة مجيء الحال المقدّرة باتّفاق، كـ: «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» أي مقدّراً الصّيدَ به غداً، كذا يقدّرونَ، وأوضح منه أَنْ يُقَالَ: «مريداً به الصّيدَ غداً»، كما فسّر ﴿إِذَا قُمْتُمْ﴾ في ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة٥/ ٦] بـ «أردتم»»[5]. وَعَلَى رأي ابن هِشَام

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٣٠.

(٢) هكذا أورد لقبَهُ ابن عاشور في تفسيره، ولدى رجوعي إلى العديد من كتب التّراجم تبيّن أنَّ لقبَهُ: «الجَنْزِيّ»، وهو عمر ابن عثمان بن الحسين بن شعيب، أبو حفص (-٥٥٠هـ)، إمامٌ في النَّحْو، والأدب، والشّعر، قرأ الأدب على أبي المظفّر الأبيوَرْدِيّ، وسمع مِنْ عبد الرّحمن الدّونيّ سنن النّسائيّ. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢١٢. وانظر كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص٥٦٥.

(٣) وَكَذَلِكَ أورد لقبَهُ ابن عاشور في تفسيره، وتبيّن أنَّ لقبَهُ «زين المشايخ»، وهو محمّد بن أبي القاسم بن بايجُوك البقّاليّ الآدميّ الخوارزميّ (-٥٦٢)، نَحْوِيّ، إمامٌ في الأدب، وحجّة في لسان العرب، أخذ اللُّغَة والإعراب عن الزَّمَخْشَرِيّ، وجلس بعدَهُ مكانَهُ، ومِنْ تصانيفِهِ: «تقويم اللّسان في النّحو»، و«الإعجاب في الإعراب»، و«البداية في المعاني والبان». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٢٠٣. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٣٣٥.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التحرير والتنوير، مج١١، ج٢٧، ص٩٠.

(٥) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٣٠.

تكون إِذَا للحال، وَكَذَلِكَ الحال في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [اللّيل٩٢/ ١]، وقوله: ﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [اللّيل٩٢/ ٢]، وقوله: ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ ﴾ [المدّثّر٧٤/ ٣٤]، وقوله: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ﴾ [التّكوير٨١/ ١٧]، وقوله: ﴿ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ [التّكوير٨١/ ١٨].

وهَذَا الاختلاف بينَ النَّحْوِيِّيْنَ في توجيه معنى هَذِهِ الآيات الكريمة هنا - على تنوّعِ أعاريبهم، واختلاف مذاهبهم، وتعدّد آرائهم وتخريجاتهم - قد أدّى إلى تنوّع المعاني، وتغايرها أحياناً، إِذَا ما عوملت ﴿ إِذَا ﴾ على وضعها وحالها.

ي- مُرَاعَاةُ مَا يَقْتَضِيْهِ ظَاهِرُ الصِّنَاعَةِ، دُوْنَ مُرَاعَاةِ المَعْنَى:

وَمِنَ القضايا الَّتِي أحدثت اختلافاً بين النَّحْوِيِّيْنَ - فِي أَثْنَاءِ تفسيرهم لبعض آي القرآن الكريم - مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصّناعة دون مراعاة المعنى، وقد ذكر ابن هِشَام أمثلة كثيرة على ذَلِكَ في الباب الخامس من المغني، وقد أشرْتُ إلى ذَلِكَ في الفصل الأَوَّل من البحث[1]، وفيما يأتي تفصيل الكلام فيه، مع عرضٍ لآراء النَّحْوِيِّيْنَ وتأويلاتهم وتوجيهاتهم في ذَلِكَ كلِّه:

ولَعَلَّ أهمّ ما يلفت الانتباه إلى كلامه، قوله: «وأوّلُ واجبٍ على المعرب أَنْ يفهمَ معنى ما يعربه، مفرداً أو مركّباً، ولهَذَا لا يجوز إعراب فواتح السّور على القول بِأَنَّهَا من المتشابه الَّذِي استأثر الله تعالى بعلمه»[2]، وَمِمَّا ذكره ابن هِشَام في هَذَا المقام، قوله: «وقال الشّلوبين: حكي لي أَنَّ نَحْوِيّاً من كبار طلبةِ الجزوليّ، سُئِلَ عن إعراب ﴿ كَلَٰلَةً ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ ﴾ [النّساء٤/ ١٢]، فقال أخبروني ما الكلالةُ، فقالوا له: الورثة إِذَا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل، فقال: فهي إِذَاً تمييز، وتوجيه قوله أَنْ يكون الأصل: وَإِنْ كان رجلٌ يرثه كلالةٌ، ثمّ حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفعَ الضمير واستتر، ثمّ جِيْءَ بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هَذَا النَّحْوِيّ في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فَإِنَّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الَّذِي حذف لأجله، وتراجع عمّا بنيت الجملة عليه من طيٍّ ذكر الفاعل

---

(١) انظر ص١١٩ - ١٢٠.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨٤.

فيها، ولهَذَا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُربَ أخوك رجلاً»»[1]، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ[2]، أَنَّ هَذِهِ الآية إشكاليّة واضطربت أقوال النَّاس فيها؛ وذَلِكَ بسبب اختلافهم حول معنى كلمة ﴿كَلَٰلَةً﴾ واشتقاقها؛ وَمِنْ ثَمَّ إعرابها المتوقّفُ على ذَلِكَ كلّه، وفي ذَلِكَ أكبر دليلٍ على أَهَمِّيَّة الإعراب في تتبّع المعاني الإشكاليّة المبهمة لدى كثير من الدّارسين أو الباحثين، المعلّمين أو المتعلّمين، ولخّص لنا ذَلِكَ ابن هِشَام بقوله: «والصّواب في الآية أَنَّ ﴿كَلَٰلَةً﴾ بتقديرِ مضاف؛ أي «ذا كلالةٍ»، وهو إمّا حال من ضمير ﴿يُورَثُ﴾ فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامّة فيورث صفة، وإمّا خبر فيورث صفة؛ وَمَنْ فسّر الكلالة بالميّت الَّذِي لم يترك ولداً ولا والداً، فهي أَيْضاً حالٌ أو خبر، ولكنْ لا يحتاج إلى تقدير مضاف؛ وَمَنْ فسّرها بالقرابة، فهي مفعولٌ لأجله»[3].

ثمّ أورد ابن هِشَام أمثلةً متى بُنِيَ فيها ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هَذِهِ الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهَذَا السبب، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى﴾ [مريم١٩/ ٤]، فَإِنَّ المتبادر تعلّق ﴿مِن﴾ بـ ﴿خِفْتُ﴾، وهو فاسد المعنى، والصّواب تعلّقه بالموالي لِمَا فيه من معنى الولاية؛ أي: «خِفْتُ ولايتَهُمْ مِنْ بعدي وسوءَ خلافتِهم» أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم؛ أي: «كائنين من ورائي»، أو «فِعْلَ الموالي من ورائي»[4].

وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا﴾ [البقرة٢/ ٢٨٢]، فَإِنَّ المتبادر تعلّق ﴿إِلَىٰٓ﴾ بـ ﴿تَكْتُبُوهُ﴾، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدّين، وإِنَّمَا هو حالٌ؛ أي مستقرّاً في الذّمّة إلى أجله[5].

---

(١) المصدر السَّابق، ص٦٨٥.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٦٠٦.

(٣) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨٦.

(٤) المصدر السَّابق، ص٦٨٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٦٨٧.

وَكَذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء٢١/ ٢٢]، قال المُبَرِّد: إِنَّ اسمَ الله تعالى بدلٌ من آلهة؛ لأَنَّ ما بعد ﴿ لَوْ ﴾ غير موجَب في المعنى، والبدل في غير الواجب أحسن من الوصف[١]، ويردّه أَنَّ البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم، أمّا الأَوَّل فلأنّ الاستثناء إخراج، و«مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ» مفيدٌ لإخراج زيد، وأمّا الثَّانِي فَلأَنَّهُ كلّما صدق «مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ» صدق «قام زيدٌ»، واسم الله – تعالى – هنا ليس بمستثنى، ولا موجب له الحكم، أمّا الأَوَّل فلأنّ الجمع المنكّر لا عموم له فيستثنى منه؛ ولأنّ المعنى حينئذٍ: «لو كان فيهما آلهة مستثنى مِنْهُمُ اللهُ لَفَسَدَتَا»، وذَلِكَ يقتضي أَنَّهُ «لو كان فيهما آلهةٌ، فيهم اللهُ، لم تفسدا»، وَإِنَّمَا المراد أَنَّ الفساد يترتّب على تقدير التَّعَدُّد مطلقاً، وأمّا أَنَّهُ ليس بموجب له الحكم فَلأَنَّهُ لَوْ قِيْلَ: «لَوْ كَانَ فيهما اللهُ لفسدتا»، لم يستقم[٢]، وهَذَا مذهب سِيْبَوَيْهِ[٣]، وما اختاره أبو البقاء[٤]، والزَّمَخْشَرِيّ[٥]؛ فَإِنْ قيل: لا نسلّم أَنَّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامّين؛ لأَنَّهُمَا واقعان في سياق ﴿ لَوْ ﴾ وهي للامتناع، والامتناع انتفاء، فلو صحّ ذَلِكَ لصحَّ أَنْ يُقَالَ: لو كان فيهما من أحدٍ، ولو جاءني ديّارٌ، ولو جاءني فأكرمَه بالنَّصْب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع[٦].

وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ ﴿ إِلَّا ﴾ هنا صفةٌ للنّكرة قبلها بمعنى «غير»، والإعراب فيها متعذّر، فَجُعِلَ على ما بعدها، وللوصف بها شروطٌ، منها: تنكير الموصوف، أو قربه من النكرة بِأَنْ يكون معرّفاً بأل الجنسيّة، وَمِنْهَا أَنْ يكونَ جمعاً صريحاً كالآية، أو ما في قوّة الجمع[٧]، كقول لبيد[٨]:

---

(١) المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، ج٤، ص٤٠٨.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٩٦-٦٩٧.

(٣) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (المكتبة الأميريّة)، ج١، ص٣٧٠.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج٢، ص١٣١.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص١١١.

(٦) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٩٦-٦٩٧.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص١٤٢.

(٨) هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامريّ (-٤١هـ)، أحد الشُّعراء الفُرْسان الأشراف في الجاهليّة، مِنْ

٣٦- لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليَوْمَ غَيَّرَهُ وَقْعُ الحَوادِثِ إلاّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ[١]

فـ «إلاَّ الصّارم» صفة لغيري؛ لأَنَّهُ في معنى الجمع، وَمِنْهَا ألاّ يُحْذَفَ موصوفُها عكس «غير»[٢].

ومنع أبو البقاء[٣] النَّصْب على الاستثناء لوجهين: أحدهما: أَنَّهُ فاسدٌ في المعنى، وذَلِكَ أَنّك إِذَا قلت: «لو جاءَنِي القومُ إلاَّ زيداً لقتلْتُهم»، كان معناه: أَنَّ القتلَ امتنع لكونِ زيدٍ مع القوم، فلو نُصِبَتْ في الآية لكان المعنى: «إِنَّ فسادَ السموات والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة» وفي ذَلِكَ إثبات إلهٍ مع الله، وَإِذَا رفعت على الوصف لا يلزمُ مثلُ ذَلِكَ، لأَنَّ المعنى: لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا؛ والوجه الثَّانِي: أَنَّ آلهة هنا نكرة، والجمع إِذَا كان نكرة لم يُسْتَثْنَ منه عند جماعةٍ من المحقّقين؛ إذ لا عموم له بحَيْثُ يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء.

ك- مُرَاعَاةُ المَعْنَى الصَّحِيْحِ، دُوْنَ النَّظَرِ فِي الصِّنَاعَةِ:

وهي مِنَ القضايا أَيْضاً الَّتِي تحدّث عنها ابن هِشَام في الباب الخامس من «المغني»، ومن الأمثلة الَّتِي ذكرها في ذَلِكَ قول بعضهم في «سقياً لك» إِنَّ «اللام» متعلّقة بـ«سقياً»، ولو كان كذا لقيل «سقياً إيّاك»، فَإِنَّ «سقى» يتعدّى بنفسه، فإن قيل «اللام» للتّقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة٢/ ٩١]، فلام التقوية لا تلزم، وَمِنْ هُنَا امتنعَ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾ [محمّد٤٧/ ٨]، كونُ «الَّذِيْنَ» نصباً على الاشتغال[٤]؛ لأَنَّ ﴿لَهُمْ﴾ ليس متعلّقاً بالمصدر[٥].

أهل عالية نجد، مِنْ أصحاب المُعلَّقات، ومِنْ شعراء الطبقة الثَّالِثة، له ديوان صغير. الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، ص٤٣. وانظر الزِّرِكليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٢٤٠.

(١) ابن ربيعة، لبيد، الديوان، تحـ. إحسان عبَّاس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٢م، ص٦٢.
وذكره سِيْبَوَيْهِ في الكتاب. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (المكتبة الأميريّة)، ج١، ص٣٧٠.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٢٧٩.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج٢، ص١٣١.

(٤) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧٠٤.

(٥) بل هو من جملة ثانية، كأنّ السّامع سأل: «لمن التعْسُ؟» فأجيب: «لهم»، وَكَذَلِكَ «سقياً لك».

ل- التَّخْرِيجُ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ فِي العَرَبِيَّةِ:

وهي أَيْضاً من الجهات الَّتِي ذكرها ابن هِشَام، وذَلِكَ إِنَّمَا يقع عن جهلٍ أو غفلةٍ، ومن الأمثلة على ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة٢/ ٢٤٦]، فقيل: إِنَّ الأصل: «وما لنا وألاّ نقاتل»؛ أي: «ما لنا وتركَ القتال»، كما تقول: «ما لك وزيداً»، ولم يثبت في العَرَبِيَّة حذف واو المفعول معه[1]، فوقع الخلاف لذَلِكَ.

م- التَّخْرِيْجُ عَلَى الأُمُورِ البَعِيْدَةِ وَالأَوْجُهِ الضَّعِيْفَةِ، وَتَرْكُ القَرِيْبِ وَالقَوِيِّ:

وذكر هَذِهِ الجهة كَذَلِكَ ابن هِشَام، وذهب إِلى أَنَّهُ: «إِنْ كان لم يظهر له إلاّ ذاك فله العذرُ؛ وَإِنْ ذكر الجميع، فإِنْ قَصَدَ بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسنٌ، إلاّ في ألفاظ التَّنْزِيل، فلا يجوز أَنْ يخرجَ إِلاَّ على ما يغلبُ على الظّنِّ إرادته، فإِنْ لم يغلب شيء فليذكر الأَوْجُه المحتملة من غير تعسُّفٍ، وَإِنْ أراد مجرّد الإغراب على النَّاس وتكثير الأَوْجُه، فَصَعْبٌ شديد»[2]، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة٢/ ١٥٨]، قال بعضهم: إِنَّ الوقف على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وَإِنَّ ما بعده إغراءٌ ليفيد صريحاً مطلوبيّةَ التّطوّفِ بالصّفا والمروة، ويردّه أَنَّ إغراء الغائب ضعيف، ثمّ الإيجاب لا يتوقّف على كون ﴿عَلَيْهِ﴾ إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذَلِكَ مطلقاً[3].

وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ﴾ [الزّخرف٤٣/ ١٣]، قال بعضهم: إِنَّ «اللام» للأمر، والفعل مجزوم، والصّواب أَنَّهَا لام العلّة والفعل منصوب، لضعف أمر المخاطب باللام[4].

ن- تَرْكُ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنَ الأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ:

ومن الجهات أَيْضاً الَّتِي ذكرها ابن هِشَام أَنْ يتركَ بعض ما يحتمله اللفظ من الأَوْجُه الظَّاهِرة، من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة٢/ ١٢٧ - آل عمران٣/ ٣٥]؛ إذ

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧٠٨.

(٢) المصدر السّابق، ص٧١٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٧١٣-٧١٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٧١٦.

يجوز في الضمير المنفصل ﴿أَنتَ﴾ ثلاثة أَوْجُه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها - ويختصّ بلغة تميم- والتَّوْكِيد[1].

ومن مثل قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف١٢/ ١٨]؛ إذ يجوز في نحو ذَلِكَ ابتدائيّة كلٍّ منهما، وخبريّة الآخر؛ أي: «شأني صبرٌ جميلٌ»، أو «صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره»[2].

س- تَشَابُهُ المَنْصُوبَاتِ:

ومن مظاهر الخلاف أَيْضاً بين النَّحْوِيِّيْنَ تشابه المنصوبات في سياقاتٍ معيّنةٍ، أفرد لها ابن هِشَام أيضاً باباً خاصّاً سمّاه «باب المنصوبات المتشابهة»[3]، فمنها ما يحتمل المصدريّة والمفعوليّة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النّساء٤/ ٧٧]، وقوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ [النّساء٤/ ١٢٤]؛ أي ظلماً ما، أو خيراً ما؛ أي لا ينقصونه[4].

وأمّا قوله: ﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾ [التّوبة٩/ ٣٩]، فمصدر؛ لاستيفاء «ضرَّ» مفعوله[5].

وَمِنْهَا ما يحتمل المصدريّة والظَّرْفيّة والحاليّة، كقوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق٥٠/ ٣١]، أي: «إزلافاً غيرَ بعيدٍ، أو زمناً غيرَ بعيدٍ، أو أزلفته الجنّةُ في حالة كونه غيرَ بعيدٍ»، إلاَّ أَنَّ هَذِهِ الحال مؤكّدة، وقد يجعل حالاً من الجنّة، فالأصل «غير بعيدة» وهي أَيْضاً حال مؤكّدة[6]، ويكون التّذكير على هَذَا مثله في ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشُّورى٤٢/ ١٧].

ع- اِحْتِمَالُ الوَصْلِ وَالوَقْفِ:

وَرُبَّمَا أسهمت طريقة النُّطْق في مقامٍ ما يحتمل الوصل أو الوقف في تنوّع المعاني النّاتجة عن تعدّد الآراء النَّحْوِيَّة إثرهما، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ

---

(١) المصدر نفسه، ص٧٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٧٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٧٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٧٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٢٩.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٢٩.

﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقـــرة٢/ ٢٨٥]؛ حَيْثُ إِنَّ المعنى في هَـذِهِ الآيـة متوقّفٌ على كَيْفِيَّة الأداء؛ لـذَلِكَ جاز في قولـه: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وجهانِ:

أحدهما: أَنَّهُ مرفوعٌ بالفاعليّة عطفاً على ﴿ٱلرَّسُولُ﴾، فيكـون الوقف هنا[1]، وذكـر أَبُـو حَيَّان أَنَّ ما يصوّبه هو: «قراءة أمير المؤمنين عليٍّ كرّم الله وجهه، وعبد الله: ﴿وَآمَنَ الْـمُؤْمِنُونَ﴾، فأظهر الفعل الَّذِي أضمره غيره مِنَ القُرَّاء»[2]، وَعَلَيْـهِ فَـإِنَّ قولـه: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ﴾ جملـة مـن مبتـدأ وخبر يدلّ - كما ذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ - على أنّ: «جميع من تقدّم ذكرُه آمَنَ بما ذكر»[3].

والثَّـانِي: أَنْ يكـون ﴿الْـمُؤْمِنُونَ﴾ مبتـدأً، و﴿كُلٌّ﴾ مبتـدأً ثانيـاً، و﴿ءَامَنَ﴾ خـبراً عـن ﴿كُلٌّ﴾ وهَذَا المبتدأ وخبره خبرُ الأوّل، وَعَلَى هَذَا فلا بدّ من رابطٍ بين هَذِهِ الجملة وبين ما أخبر بها عنه، وهو محذوفٌ تقديره: «كلٌّ منهم»[4]، قال الزَّمَخْشَرِيّ: «والمؤمنون إِنْ عُطِفَ على الرَّسُـول كان الضّمير - الَّذِي التنوين نائبٌ عنْهُ في كلّ - راجعاً إلى الرَّسُول والمؤمنين؛ أي «كلّهم آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله من المذكورين»، ووقف عليـه؛ وَإِنْ كـان مبتدأ كـان الـضّمير للمـؤمنين، ووحّد ضمير كلّ من آمـن عـلى معنـى: «كـلّ واحـد مِـنْهُمْ آمـن»، وكـان يجـوز أَنْ يجمـع، كقولـه: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل٢٧/ ٨٧]»[5].

وَمِنْ هُنَا ارتبط كلٌّ مـن الوقـف والإعـراب بـالآخر ارتباطـاً وثيقـاً؛ إِذْ إِنَّ الوقـف يـؤثّر في المعنى، وهَذَا بدوره يؤثّر في الإعراب، ومن ثَمّ كان لازماً لمن يدرس الوقف في القـرآن أَنْ يكـون ملمّاً بأَوْجُه الإعراب المختلفة، وما يستوجبه كلُّ وجهٍ من وقفٍ في القراءة عند موضعٍ معيّنٍ، بـل إِنَّ مـن المشتغلين بعلـوم القـرآن مَـنِ اتّخـذ الإعـراب والفـصائل النَّحْوِيَّـة مقياسـاً لبيـان مواضـع

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٦٩١.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٢، ص٥٨٤.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٦٩١.

(٤) المصدر السّابق، ج٢، ص٦٩١.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٣٥٨.

الوقف، ولبيان أنواعه[1]، وقد أشرْنا إلى ذَلِكَ في الفصل الأَوَّل من البحث[2].

ومن أمثلة تأثير الوقف وعدمه في الإعراب قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾[3]؛ إذ يجبُ الوقفُ على ﴿ قَالَ ﴾ وقفةً لطيفةً؛ لئلاّ يتوهّم كون الاسم الكريم فاعلاً للفعل ﴿ قَالَ ﴾، وإنَّما الفاعل يعقوب عليه السّلام[4].

وَكَذَلِكَ يجب الوقف على قوله: ﴿ وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡ ﴾، ثُمَّ يبتدئ ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يونس١٠/ ٦٥]؛ لئلاّ يتوهّم أَنَّ الآية الأخيرة هي مقول قولهم في محلّ نصب، بل هي مستأنفة على سبيل التَّعليل[5].

وَكَذَلِكَ يجب الوقف على ﴿ عِوَجَا ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَا ﴾ [الكهف١٨/ ١]، ثمّ يبتدئ، فيقول: ﴿ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأۡسٗا ﴾ [الكهف١٨/ ٢]؛ لئلاّ يتخيّل كون ﴿ قَيِّمًا ﴾ صفة لـ ﴿ عِوَجَا ﴾ في حالة عدم الوقف[6]، قال ابن هِشَام[7]: «فقلتُ له: يا هَذَا كيف يكون العوجُ قيّماً؟ وترحّمت على مَنْ وقف من القرّاء على ألف التنوين في ﴿ عِوَجَا ﴾ وقفةً لطيفةً دفعاً لهَذَا التوهّم»[8].

وأمثلة ذَلِكَ كثيرة جدّاً في التَّنْزِيل الحكيم، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ الوقفَ مرتبطٌ بالإعراب كلَّ الارتباطِ، بل هو مقياسٌ من مقاييس الوقف، وفي معرفةِ أنواعه.

وَبَعْدُ، فَإِنَّنِي في هَذَا الفصل حاولْتُ أَنْ أستقرئَ بعضاً من الآيات الَّتِي يشملها ما يُسمّى

---

(١) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢٠٩.

(٢) انظر ص٨٩.

(٣) ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَوۡهُ مَوۡثِقَهُمۡ قَالَ ٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ ﴾، [يوسف١٢/ ٦٦].

(٤) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢١٠.

(٥) الشوا، د. أيمن عبد الرّزّاق، من أسرار الجمل الاستئنافيّة (دراسة لغويّة قُرْآنِيَّة)، ط١، دار الغوثاني للدراسات القُرْآنِيَّة، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ص٣٦٥.

(٦) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢١٠.

(٧) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٩٢.

(٨) والتوهّم المقصود هنا هو مَنْ توهّم أنّ إعرابَ «عِوَجَاً» صفةٌ لـ «قَيِّمًا».

بعوارض الصّناعة النَّحْوِيّة؛ أي: ما يُلحظ من الزّيادة، والحذف، والتَّقْدِيْر، والتَّأوِيل، والعوض، والتوهّم، والتّوسّع، والوقف، والوصل، وغيرها من الأمور النّاتجة عن سياق النّصّ، أو طبيعة الأداء، أو نظام التَّركيب، الَّتِي أدَّتْ إلى تفاعل المعاني، واختلاف الدَّلالات اختلافاً جزئيّاً بقوّة المعنى أو ضعفه، أو اختلافاً كلّيّاً بإعطاء معنى مغاير، ودلَّتْ مجتمعةً على أَنَّ هَذَا الاختلافَ إِنَّمَا هو اختلافُ تنوُّعٍ وتعدُّدٍ، لا تناقُضَ فيه ولا تباينَ ولا تضادَّ.

وَلا بُدَّ من الإشارة إلى أَنَّ هَذِهِ العوارض مِنْهَا ما هو مقبولٌ ناتج عن أصول الصنعة النَّحْوِيَّة، وهو ما اعتمدناه في هَذَا البحث بشيء من التّنويع والشّموليّة؛ كي نحيط بالظَّواهِر الَّتِي تؤدّي إلى تِلْكَ الاختلافات بين النَّحْوِيِّيْنَ، وإلى التَّعَدُّد في تحليلاتهم النَّحْوِيَّة معظمها؛ لأَنَّ استقراءَ أبوابِ النَّحْو جميعِها وإسقاطَها على الآيات كلّها عملٌ يطول، وَرُبَّمَا يؤدّي إلى شيءٍ من التَّشابهِ والتّكرارِ؛ وَمِنْهَا ما هو غير مقبول ناتجٌ عن المغالاة، وتجاوز الحدّ، والتّعقيد، دون أيّ غرض يُجنى، أو حاجة تُغنى، وهو ما أهملناه في هَذَا البحث؛ لأَنَّهُ لا يفيد اللُّغَة في شيءٍ، وهو من آفات الإعراب بلا جدال.

كما أهملْتُ في هَذَا البحث كلّ خلافٍ دعت إليه الزّيادات المفتعلة؛ والتَّقْدِيْرات المقصودة، والتَّأوِيلات المنشودة، الَّتِي كانت نتيجةً للخلاف بين المذاهب الدّينيّة، أو للخلاف لأهواءٍ أو عداءاتٍ شخصيّة، أو للخلاف للرّزق وطلب العيش، أو للخلاف لعدم الالتفات إلى اختلاف اللَّهجات، أو للخلاف المتعصّب بين المدارس النَّحْوِيَّة، لما فيها من دوافع داخليّة وأفكار مسبقة أدّت إلى نشوب الخلاف، وكنت قد ذكرت في غير موضع من هَذَا البحث أَنَّنِي سأقفُ عند الاختلافات بين النَّحْوِيِّيْنَ مهملاً كلّ خلافٍ دعا إليه سببٌ من الأسباب المذكورة، الَّتِي لا طائل مِنْهَا في تفسير آيات الله، والوصول إلى المعنى الَّذِي يتعدّد بتعدّد الإعراب الَّذِي يوجّهه النَّحْوِيُّونَ في ضوء اختلافاتهم المستندة إلى أصولٍ نحويّةٍ سليمة.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

«أَهَمِّيَّةُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَوْظِيْفِ العَنَاصِرِ النَّحْوِيَّةِ لأَدَاءِ مَعَانِيْهَا»

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

مَفْهُـومُ القِـرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَرَأْيُ العُلَمَـاءِ فِـي عَـدَدِهَـا

المَبْحَثُ الثَّانِي

دَوْرُ القِرَاءَاتِ فِي تَنَـوُّعِ المَعَانِـي، وَتَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

مَفْهُومُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَرَأْيُ العُلَمَاءِ فِي عَدَدِهَا:

أ- القِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ، نَشْأَتُهَا، وَالمَرَاحِلُ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا:

القِرَاءَات جمع قراءة، وهي في اللُّغَة مصدرٌ سماعيٌّ لـ «قرأ»، وهي بمعنى الضّمّ والجمع، يُقال: «قرأت الشّيء: أي جمعتُهُ وضممْتُ بعضَهُ إلى بعض»[1].

وفي الاصطلاح اعتنى ببيان معناها كثيرٌ من العُلَمَاء القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ؛ فهي عند الإمام ابن الجَزَرِيّ: «علمٌ بكَيْفِيَّة أداء كلمات القرآن واختلافها، معزوٌّ لناقله»[2]، وهي عند الإمام البنّاء الشّافعيّ[3]: «علمٌ يُعْلَمُ منه اتّفاقُ النّاقلين لكتاب الله – تعالى – واختلافهم في الحذف والإثبات والتّحريك والتّسكين والفصل والوصل، وغير ذَلِكَ من هيئة النُّطْق والإبدال وغيره، من حَيْثُ السَّمَاع»[4]، وهي عند الشَّيْخ الزّرقانيّ[5]: «مذهبٌ يذهبُ إليه إمامٌ من أَئِمَّة القرّاء، مخالفاً به غيرَهُ في النُّطْق بالقرآن الكريم، مع اتّفاقات الرّوايات والطّرق عنه، سواءٌ أكانت هَذِهِ المخالفة في نطق

---

(١) ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (قرأ)، ج٥، ص٣٥٦٣.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، تحـ. د. عبد الحيّ الفَرَمَاويّ، ط١، مكتبة جمهوريّة مصر، القاهرة، ١٣٩٧هـ، ص٦١.

(٣) هو أحمد بن محمّد بن أحمد البنّاء الدّمياطيّ الشّافعيّ، صنّف تصانيف مفيدة، وجاور بالمدينة المنوّرة حَتَّى توفّي فيها سنة ١١١٦هـ. البغداديّ، إسماعيل باشا، هديّة العارفين (أسماء المُؤَلِّفينَ وآثار المُصَنِّفين)، ج١، دار العلوم الحديثة، بيروت، د.ت، ص١٦٧-١٦٨.

(٤) البنّاء، أحمد بن محمّد، إتحاف فضلاء البشر في القِرَاءَات الأربع عشر، تصحيح وتعليق الشَّيْخ عليّ محمّد الضّبّاع، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، د.ت، ص٥.

(٥) هو الشَّيْخ محمّد عبد العظيم الزّرقانيّ، من عُلَمَاء الأزهر في مصر، تخرّج من كلّيّة أصول الدّين، وعمل بها مدرّساً لعلوم القرآن والحديث، وتوفي في القاهرة سنة ١٣٦٧هـ. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢١٠.

الحروف أم في نطق هيئاتها»[1]. وعند الدُّكْتُور محمّد سالم محيسن[2]: «هي علمٌ يعرفُ به كَيْفِيَّة النُّطْق بالكلمات القُرْآنِيَّة، وطريق أدائها اتّفاقاً واختلافاً، مع عزو كلِّ وجه لناقله»[3].

وعلم القِرَاءَات هو أحدُ أهمّ العلوم الَّتِي اشتغل بها العُلَمَاء خدمةً للقرآن الكريم، فقد حظيت القِرَاءَات القُرْآنِيَّة باهتمام المسلمين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله محمّد ﷺ، وصحابته الكرام والتّابعين ﷺ إلى يومنا هَذَا، فلقد تجرّد عددٌ كبيرٌ من عُلَمَاء المسلمين لخدمةِ هَذَا الكتاب، وأفنوا أعمارهم بتتبّع كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ حول هَذَا العلم، وسطّروا كلّ ما جادت به عقولهم وأفكارهم في مؤلّفات، أصبحت مفخرة المسلمين ومظانّ الدّارسين من بعدهم في الدَّرس والتَّأليف.

والمتأمّل في الدَّرس اللغويّ العربيّ، يجد أَنَّ الدَّرس العربيّ قد تأثّر تأثّراً واضحاً بهَذِهِ المؤلّفات وغيرها؛ إذ لا يكاد يخلو كتابٌ في أصوات العَرَبِيَّة ونحوها وصرفها من جملةٍ كبيرةٍ من القِرَاءَات، وما يتَّصل بها من مسائل مثّلت القواعد والضَّوابِط الَّتِي أصّلت ورفدت مفردات هَذِهِ العلوم الَّتِي سطّرها عُلَمَاء الأمّة.

والحديث عن القِرَاءَات القُرْآنِيَّة يرتبط بالمراحل الأولى الَّتِي تلقّى فيها النبيّ ﷺ آيات التَّنْزِيل، ومن ثَمّ تبليغها للصّحابة ﷺ، وجهودهم في نشر معاني هَذِهِ الآيات والمراد منها، مع العناية بالحفاظ على نقلها للنّاس كَافَّة، كما تلقّوها مِنْ فَمِ الرَّسُول عليه السّلام، هَذَا المشهد يصوّره لنا أبو عبد الرّحمن السُّلَمِيّ[4] بقولِهِ: «إنّا أخذنا القرآن عن قومٍ أخبرونا أنّهم كانوا إِذَا

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت- لبنان، ١٤١٢-١٩٩١م، ص٤٠٥.

(٢) هو محمّد بن محمّد بن محمّد بن سالم بن محيسن الشافعيّ، الأستاذ بقسم القرآن وعلومه، في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامِيَّة بأبها في السعوديّة، تخصّص في القِرَاءَات وعلوم القرآن، وعضو لجنة مراجعة المصاحف بالأزهر الشريف. محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة، د.ت، ص١.

(٣) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٥.

(٤) هو عبد الله بن حبيب الكُوفِيّ التابعيّ (-١٩٤هـ)، روى عنه يحيى بن وثاب وعطاء. ابن سعد، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد الزّهريّ، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، د.ت، ج٦، ص١٧٢.

تعلّموا عشر آياتٍ لم يتجاوزوهنّ إلى العشر الآخر حَتَّى يعلموا ما فيهنّ، فكنّا نتعلّم القرآن، والعمل به»[1].

وَمِنْ هُنَا لا بُدَّ من الحديث بشكلٍ موجزٍ عن مراحل نقل القرآن وجمعه، قبل الحديث عن القِرَاءَات والمراحل الَّتِي مرّت بها؛ لأَنَّ علم القِرَاءَات القُرْآنِيَّة ثمرةٌ من تِلْكَ الجذور المباركة.

لقد مرّت مراحل التوثيق لهَذَا النّصّ العظيم في مراحل متعدّدة، وفي عهود مختلفة، بدأت في عهد الرَّسُول ﷺ، وانتهت في عهد الخليفة عثمان[2] رضي الله عنه الَّذِي على يده تمّت كتابة المصحف على المنهج أو النّمط الَّذِي عليه الآن[3].

فلم يكن كتبة الوحي الَّذِين كان النّبيّ ﷺ يملي عليهم من قبيلةٍ واحدةٍ، بل كانوا من قبائل عدّة، فيهم القرشيّ وغيره[4]، وكان النَّاس على اختلاف قبائلهم ولهجاتهم في سعةٍ من أمرهم في قراءة القرآن، فكلٌّ يقرؤه بلحن قومه، حَتَّى إِذَا آنسَ أحدُهم اختلافاً في قراءةٍ سمعها من إنسانٍ عمّا أقرأه الرَّسُول، هرع إليه شاكياً، فسمع الرَّسُول من كلٍّ قراءته، فأقرّه عليها قائلاً: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ»[5]، وَمِنْ هُنَا كثرت الوجوه المُتواتِرة عن رسول الله ﷺ في القراءة، وتفرّق الصّحابة في الأمصار، كلٌّ يُقرِئُ أهلَ مصرِهِ بما سمع على لهجته، وتعارف النَّاس على هَذِهِ الوجوه واللَّهجات، ولم ينكر أحدٌ على أخيه قراءته[6]؛ فقد كان لسانُ كلِّ صاحب لغةٍ لا يقدرُ على ردّه إلى لغةٍ أخرى إلاّ بعد تكلّفٍ شديد، ولو أَنَّ كلَّ فريقٍ من هَؤُلاَءِ أمرَ أَنْ يزولَ عن لغتِهِ لاشتدّ ذَلِكَ

---

(١) الذهبيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، تحـ. بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، ج١، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٥٤.

(٢) تُوُفِّيَ (٣٥هـ). ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٣، ص٥٩٣.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص٩.

(٤) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٨.

(٥) «هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ». النّوويّ، يحيى بن شرف، شرح صحيح مُسلم، ج٦، رقم (٨١٨)، ص٤٢٢.

(٦) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٩.

عليه، وعظمت المحنة فيه، فأراد الله برحمته ولطفه أَنْ يجعلَ متّسعاً في اللُّغَات ومتصرّفاً في الحركات، فأمر رسولَهُ أَنْ يُقْرئَ كلَّ قومٍ بلغتهم وما جرت عليه عاداتُهم، فقومٌ جرت عاداتُهم بالهمز، وقومٌ بالتخفيف[1]، وقومٌ بالفتح[2]، وقومٌ بالإمالة[3]، وغير ذَلِكَ[4].

حَتَّى إِذَا امتدَّ الزَّمَان قليلاً، وكثر الآخذون عن الصّحابة، وقع بين أتباعهم شيءٌ من خلافٍ أو تنافسٍ أو إنكارٍ، فخشي الأجلاّء من الصّحابة مغبّته مع الزَّمَن، فحملوا إلى الخليفة الثَّالِث عثمان بن عفّان ﷺ على معالجة الأمر ففعل، وكان من رأيه كتابةُ مصاحف يجتمع عليها قُرّاء الصّحابة وكتبة الوحي[5]، وهَؤُلاَءِ وأولئك كثيرون متوافرون، حَتَّى إِذَا وقع خلافٌ كتبوه على لغةِ قريش، وَكَذَلِكَ كان[6].

ثمَّ بعث عثمان ﷺ المصاحف إلى الآفاق، وأرسل مع كلِّ مصحفٍ مَنْ يوافق قراءتَه في الأكثر الأغلب، وهَذِه القراءةُ قد تخالفُ الذّائع الشّائعَ في القطر الآخر عن طريق المبعوث الآخر بالمصحف الآخر[7]، ثمّ أمر بكلّ ما سوى هَذِهِ المصاحف من القرآن أَنْ يحرق[8]، ثمّ أجمعت الأمّة على ما تضمّنته هَذِهِ المصاحف، وتركِ ما خالفها من زيادةٍ ونقصٍ، وإبدال كلمةٍ بأخرى في معناها ممّا كان مأذوناً فيه توسعةً عليهم، وجرّدت هَذِهِ المصاحف من النّقط والشّكل ليحتملها ما صحّ

---

(١) التّخفيف: يكونُ بواحدٍ مِنْ ثلاثةِ أمورٍ، هي: جَعْلُ الهَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ، أو إبدالها، أو حذفها؛ ولكلٍّ مِنْهَا أحكامٌ خَاصَّة، يضيق المقام بالتفصيلِ فيها هنا. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١١، ج١١، ص٥١.

(٢) الفتح: هو فتح القارئ فاه، بلفظِ الحرفِ، ويُقالُ له: التّفخيم. السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٥٦.

(٣) الإمالة: أَنْ ينحوَ بالفتحة نحو الكَسْرةِ، وبالألف نحو الياء كثيراً، وهو المحض، ويُقالُ له: الإضجاع، والبطح، والكسر قليلاً، ويُقال له أيضاً: التّقليل، والتّلطيف، وبين بين. السِّيُوطِيّ، جلال الدِّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٥٦.

(٤) ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، ص٣٩.

(٥) وهم زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزّبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرّحمن بن الحارث بن هِشَام. أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٩.

(٦) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٩.

(٧) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٠٦.

(٨) ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ص٣٧.

نقلُهُ وثبتت تلاوته عن النبيّ ﷺ، فغدت بِذَلِكَ مرجعَ النَّاس، إليها يصيرون في قراءتهم وخلافهم، وَبِذَلِكَ قضيَ على احتمالات الفرقة في الأجيال القادمة، فكان من ذَلِكَ بعد التَّيسِير الأوّل تقريب بين اللَّهجات، وبقي الرّسم العثمانيّ ضابطاً لما اتُّفِقَ عليه منها، كما كان خطوةً واسعةً نحو التّوحيد، ثمّ تكفّلت الأعصار المتعاقبة بالبقيّة[1].

ثمّ قرأ كلُّ مصرٍ بما في مصحفهم، وتلقّوا ما فيه من الصّحابة الَّذِيْنَ تلقّوه عن النّبيّ ﷺ، ثمّ تجرّد للأخذ عن هَؤُلاَءِ قومٌ أسهروا ليلهم في ضبطها، وأتعبوا نهارهم في نقلها، حَتَّى صاروا في ذَلِكَ أَئِمَّة للاقتداء، وأنجماً للاهتداء، وأجمع أهل بلدانهم على قبول قِرَاءَاتهم، ولم يختلفْ عليهم اثنان في صحّة روايتهم ودرايتهم، ولتصدّيهم للقراءة الَّتِي نُسِبَتْ إليهم، وكان المعوّل فيهم عليها[2].

وبهَذَا العمل المنظّم والدَّقِيق اختزلت القِرَاءَات الَّتِي اتّسعت وتنوّعت في زمن عثمان، وسقطت القراءة بكثيرٍ من القِرَاءَات؛ لأَنَّهَا خالفت خطّ المصحف الَّذِي صار إليه الإجماع من قبل الصّحابة، ومضى المسلمون يتلقّون القرآن بقِرَاءَاته من عُلَمَاء التّابعين وتابعي التّابعين جيلاً بعد جيل، متحرّين الدّقّة في الرّواية، معتمدين في ذَلِكَ على المشافهة والسَّمَاع لا على الدّراية والاجتهاد والاكتفاء بالمصاحف، يقول ابن مجاهد: «والقراءة الَّتِي عليها النَّاس بالمدينة ومكّة والكوفة والبصرة والشَّام هي القراءة الَّتِي تلقّوها عن أوّليهم تلقّياً، وقام بها في كلّ مصرٍ من هَذِهِ الأمصار رجلٌ ممّن أخذ عن التّابعين، أجمعت الخَاصَّة والعَامَّة على قراءته، وسلكوا فيها طريقَهُ، وتمسّكوا بمذهبه على ما رُوِيَ عن عمر بن الخطّاب، وزيد بن ثابت[3]، وعروة بن الزّبير ﷺ، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشّعبيّ[4]»[5].

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٠-١١.

(٢) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٠٧.

(٣) هو زَيْد بن ثابت (-٤٥هـ)، كاتب رسول الله ﷺ، أنصاريّ، أحد الَّذِيْنَ جمعوا القرآن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد ابن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٩٦.

(٤) هو عامر بن شراحيل الكُوفِيّ (-١٠٥هـ)، عَرَضَ على السلميّ، وعلقمة بن قيس، وروى عنه ابن أبي ليلى. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٥٠.

(٥) ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السّبعة في القِرَاءَات، تحـ. د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٤٩.

وهكذا سارت مرحلة القراءة في مطلع القرن الأوّل الهجريّ على ما قدّمنا، فالنّاس لا يقرؤون المصاحف إلاّ بما أقرأهم به الصّحابة والتّابعون، والمقرئون الثّقات الّذِيْنَ يرجعون إليهم في الأمصار كثيرون مشهورون، وانحصرت وجوه القِرَاءَات بما تواتر موافقاً للمصحف العثمانيّ، ونسيت قِرَاءَات لا شكّ في صحّتها وتواترها؛ لأنّهَا لا تطابق الرّسم العثمانيّ[1].

ثُمَّ إنَّ القرّاء بعد هَؤُلاَءِ كثروا وتفرّقوا في البلاد وانتشروا، وخلفهم أممٌ بعد أممٍ، وعرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان مِنْهُمُ المتقن للتلاوة المشهورة بالرّواية والدّراية، وَمِنْهُمُ المحصّل لِوَصْفٍ واحدٍ، وَمِنْهُمُ المحصّل لغير واحد، فكثر بَيْنَهُمْ لذَلِكَ الاختلافُ، وَقَلَّ مِنْهُمُ الائتلافُ.

فقام عند ذَلِكَ جهابذة الأمّة، وصناديد الأَئِمَّة، فبالغوا في الاجتهاد بقدر الحاصل، وميّزوا بين الصّحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقِرَاءَات، وعَزَوا الأَوْجُه والرّوايات، وبيّنوا الصّحيح والشّاذّ، والكثير والفاذّ بأصولٍ أصّلوها، وأركانٍ فصّلوها[2].

ثمّ يشير ابن الجَزَرِيّ إلى هَذِهِ الأصول والأركان، ويعوّل عليها كما عوّلوا، بقوله: «كلّ قراءة وافقت العَرَبِيَّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانيّة ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصّحيحة الّتِي لا يجوز ردُّها، ولا يحلُّ إنكارها، بل هي من الأحرف السّبعة الّتِي نزل بها القرآن، ووجب على النّاس قبولُها، سواء كانت عن الأَئِمَّة السّبعة أو عن غيرهم من الأَئِمَّة المقبولين، ومتى اختلّ ركنٌ من هَذِهِ الأركان الثّلاثَة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة سواء كانت عن السّبعة أو عمّن هو أكبر منهم؛ هَذَا هو الصّحيح عند أَئِمَّة التّحقِيق من السّلف والخلف»[3].

وأراد بقوله: «ولو بوجه» وجهاً من وجوه النَّحْو، سواءٌ أكان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً اختلافاً لا يضرّ مثله إذَا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأَئِمَّة بالإسناد

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١١.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٩.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٩.

الصّحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والرّكن الأقوم، وهَذَا هو المختار عند المحقّقين في ركن موافقة العَرَبِيَّة[1].

وأراد بقوله: «ووافقت أحد المصاحف» ما كان ثابتاً في بعضها دون بعض، كقراءة ابن عامر[2]: ﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَٰبِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران٢/ ١٨٤] بزيادة الباء في الاسمين، فَإِنَّ ذَلِكَ ثابتٌ في المصحف الشَّاميّ، وكقراءة ابن كَثِيْر ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَٰرُ﴾ [التّوبة٩/ ١٠٠] في سورة براءة بزيادة «من»، فَإِنَّ ذَلِكَ ثابتٌ في المصحف المكّيّ، فلو لم يكن ذَلِكَ كَذَلِكَ في شيء من المصاحف العثمانيّة، لكانت القراءة بِذَلِكَ شاذّة لمخالفتها الرّسم المجمع عليه[3].

وأراد بقوله: «ولو احتمالاً» ما يوافقُ الرّسمَ ولو تقديراً؛ إذ موافقة الرّسم قد تكون تحقيقاً وهو الموافقة الصّريحة، وقد تكون تقديراً وهو الموافقة احتمالاً، ومن ذَلِكَ كتابة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ بإسقاط الألف ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فقراءة الحذف تحتمله تخفيفاً كما كتب، وقراءة الألف محتملة تقديراً كما كتب، فتكون الألف حذفت اختصاراً[4].

وأراد بقوله: «وصحّ سندها» أَنْ يرويَ تِلْكَ القراءةَ العدلُ الضَّابِط عن مثله كذا حَتَّى تنتهي وتكون مع ذَلِكَ مشهورة عند أَئِمَّة هَذَا الشّأن الضَّابِطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو ممّا شذّ بها بعضهم[5].

وقد اشترط كثير من العُلَمَاء التَّواتُر في هَذَا الرّكن، ولم يكتفِ بصحّة السّند، وهو: «أَنْ يرويَ القراءةَ جماعةٌ يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، وهكذا إلى رسول الله ﷺ من دون انقطاع في السّند»[6]، فعندهم أَنَّ القرآن لا يثبت إلاّ بالتَّواتُر، وَأَنَّ ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهَذَا

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص١٠.

(٢) هو عبد الله بن عامر الدّمشقيّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٣٠٧.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص١١.

(٤) المصدر السَّابق، ج١، ص١١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٣.

(٦) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٤.

عند ابن الجَزَرِيّ ممّا لا يخفى ما فيه، فَإِنَّ التَّواتُر إِذَا ثبت لا يحتاج فيه إلى الرّكنين الآخرين من موافقة الرّسم وغيره؛ إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواتراً عن النّبيّ ﷺ، وجب قبوله، وقُطِعَ بكونه قرآناً، سواءٌ أوافق الرّسم أم خالفه، ويعقّب ابن الجَزَرِيّ قائلاً: «وَإِذَا اشترطنا التَّواتُر في كلّ حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثَّابت عن هَؤُلاَءِ الأَئِمَّة السّبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل ذَلِكَ أجنح لهَذَا القول، ثمّ ظهر فسادُه، وموافقة الأَئِمَّة السّلف والخلف»[1].

وأشهر مَنْ عُرِفَ عنه ذَلِكَ ممّن سبق ابن الجَزَرِيّ من العُلَمَاء مكّيّ بن أبي طالب في المئة الخامسة للهجرة، فقد قال: «القراءة الصّحيحة ما صحّ سندها إلى رسول الله ﷺ، وساغ وجهُها في العَرَبِيَّة، ووافقت خطّ المصحف»[2]، ثمّ شاع هَذَا القول بعدَه حَتَّى تبعه على ذَلِكَ بعض المتأخّرين، وكان مِنْهُمْ ابن الجَزَرِيّ في «نشره» و«طيبه» وهما كتابان صارا عمدةً في فنّ القراءة يدرسُهما كلُّ من أراد تحصيله[3].

وقد أنكر العُلَمَاء عدم اشتراط التَّواتُر، والاكتفاء بصحّة السّند آنف الذّكر؛ فقد ردّ الإمام السّفاقسيّ ذَلِكَ بقوله: «وهَذَا قولٌ مُحْدَثٌ لا يُعَوَّلُ عليه»[4]، وأكّد على «أَنَّ مَذْهَبَ الأُصُولِيِّيْنَ، وفُقَهَاءِ المَذَاهِبِ، والمُحَدِّثِيْنَ، والقُرَّاء أَنَّ التَّواتُر شرطٌ في صحّة القراءة، ولا تثبت بالسّند الصّحيح غير المُتَواتِر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانيّة»[5]، ثمّ استدرك السّفاقسيّ على ما قد يرد في الخاطر إزاء التَّواتُر بقوله: «ولا يقدح في ثبوت التَّواتُر اختلاف القرّاء؛ فقد تتوارد القراءة عند قومٍ دون قومٍ، فكلٌّ من القرّاء إِنَّمَا لم يقرأ بقراءة غيره؛ لأَنَّهَا لم تبلغه على وجه التَّواتُر، ولذا لم يعب أحدٌ مِنْهُمْ على غيره قراءته لثبوت شرط صحّتها عندَهُ، وَإِنْ كان هو لم يقرأ بها لفقد الشّرط عنده»[6].

---

(١) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص١٣.

(٢) السّفاقسيّ، علي النوريّ، غيث النّفع في القِرَاءَات السّبع، ط٣، مصطفى البابيّ الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٧٣هـ، ص٦-٧.

(٣) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٢-١٣.

(٤) السّفاقسيّ، علي النوريّ، غيث النّفع في القِرَاءَات السّبع، ص٦.

(٥) المصدر السّابق، ص٧.

(٦) المصدر نفسه، ص٧.

وَيَظْهَرُ لَنَا - مِمَّا تَقَدَّمَ - أَنَّ الشَّرْطَ الأَسَاسَ هُوَ الثَّالِثُ، أَمَّا الأَوَّلُ والثَّانِي فالغالبُ أَنَّهُمَا أضيفا لِيتكوَّنَ مِنَ الثَّلاثَة ما ينطبق تمام المطابقة على القِرَاءَات العشر المعروفة، وليخرج بِذَلِكَ قِرَاءَات متواترة تركها النَّاس منذ حملهم عثمان ﷺ على مصحفه، لمخالفتها رسمه[1].

أمّا القراءة الشَّاذَّة، فهم في تعريفها فريقان: «الأوّل: جعلها فيما توافر فيه شرطان، وتخلّف شرط موافقة رسم المصحف الإمام، وفي هَذَا التّعريف بعض التّساهل قياساً إلى تعريف الفريق الثَّانِي؛ والآخر: جعلها فيما فَقَدَ التَّواتُر من الشّرط الثَّالِث، فمهما تجتمع الشُّرُوط الثَّلاثَة في قراءةٍ بسندٍ صحيحٍ غيرِ متواترٍ، فهي عندهم شاذّةٌ، وأجمعوا على تحريم القراءة بها في الصّلاة، كما تحرم في غير الصّلاة أيضاً، إِذَا اعتُقد قرآنيّتها، أو أُوْهِمَ ذَلِكَ»[2].

أمّا من حَيْثُ الاحتجاجُ بها على اللُّغَة والقواعد العَرَبِيَّة، فرأى الأستاذ سعيد الأفغاني أَنَّ ذَلِكَ سليمٌ سائغٌ، إِذَا صحّت نسبتُها إلى صحابيٍّ أو عربيٍّ سليقيٍّ من التّابعين[3].

ب- طَبَقَاتُ الحُفَّاظِ المُقْرِئِيْنَ الأَوَائِلِ:

لقد اشتهر في كلّ طبقة من طبقات الأمّة جماعةٌ بحفظ القرآن وإقرائه[4]:

فالمشتهرون من الصّحابة بإقراء القرآن الكريم: عثمان، وعليّ، وأُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدّرداء[5]، وأبو موسى الأشعريّ، وسائر أولئك الَّذِيْنَ أرسلهم عثمان بالمصاحف إلى الآفاق الإسلامِيَّة.

والمشتهرون من التّابعين: معاذ بن الحارث المشهور بمعاذ القارئ[6]، وابن المسيّب[7]،

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٢.

(٢) المصدر السّابق، ص١٤.

(٣) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ص٣٠.

(٤) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩.

(٥) هو عُوَيْمِر بن زَيْد (-٣٢هـ)، أحد الَّذِيْنَ جمعوا القرآن، حفظاً على عهد النبيّ ﷺ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد ابن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٦٠٦.

(٦) هو معاذ بن الحارث المدنيّ (-٦٣هـ)، روى عنه نافع، وابن سيرين. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٠١.

(٧) هو سعيد بن المُسَيّب (-٩٤هـ)، إمام التَّابعين، قرأ على ابن عبّاس وأبي هُرَيْرَةَ، وقرأ عليه الزهريّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣١٨.

وعروة بن الزّبير، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان بن يسار[1]، وعطاء[2]، وابن شهاب الزّهريّ[3]، ومسلم بن جندب[4]، وزيد بن أسلم[5]، وعبد الرّحمن بن هرمز، في المدينة.

ومجاهد، وعبيد بن عمير[6]، وطاوس[7]، وعكرمة، وابن أبي مُلَيْكة، في مكّة.

وأبو العالية[8]، وأبو رجاء[9]، ونصر بن عاصم، وابن سيرين[10]، وقتادة[11]، ويحيى بن يعْمَرْ[12]، في البصرة.

---

(١) هو أبو أيّوب الهلاليّ المدنيّ (-١٠٧هـ)، تابعيّ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٠٨.

(٢) هو عطاء بن أبي رباح (-١١٥هـ)، وردت عنه الرّواية في حروف القرآن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٥١٤.

(٣) هو محمّد بن مسلم بن شهاب المدنيّ (-١٢٤هـ)، تابعيّ، قرأ على أنس بن مالك، وعرض عليه نافع. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٦٢.

(٤) هو مسلم بن جندب الهذليّ المدنيّ (-١٣٠هـ)، تابعيّ، عرض على عبد الله بن عبّاس، وعرض عليه نافع. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٩٧.

(٥) هو زيد بن أسلم المدنيّ (-١٣٦هـ)، مولى عمر، أخذ عن شيبةَ بنِ نصّاح. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٩٦.

(٦) هو أبو عاصم الليثيّ المكيّ (-٧٤هـ)، وردتْ عنه الرّواية في حروف القرآن، وروى عن ثلّة من الصّحابة، وروى عنه مجاهد وعطاء. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٩٦.

(٧) هو طاوس بن كيسان المكيّ (-١٠٦هـ)، تابعيٌّ، وردتْ عنه الرّواية في حروف القرآن، أخذ عن ابن عبّاس. ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، البداية والنهاية، ج٩، ص٣٥.

(٨) هو رفيع بن مهران الرياحيّ (-٩٠هـ)، تابعيٌّ، قرأ عليه الأعمش، وأبو عمرو. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد ابن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٨٤.

(٩) هو عمران بن تميم العطارديّ (-١٠٥هـ)، تابعيٌّ، عَرَضَ على ابن عبّاس، وروى عنه أبو الأشهب العطارديّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٦٠٤.

(١٠) هو محمّد بن سيرين (-١١٠هـ)، مولى أنس بن مالك، روى عن ثلّة من الصّحابة، وروى عنه الشعبيّ وقتادة. ابن سعد، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد الزّهريّ، الطبقات الكبرى، ج٧، ص١٩٣.

(١١) هو قتادة بن دعَامَّة السّدوسيّ (-١١٨هـ)، له اختيار في القراءة، روى عن أنس بن مالك، وروى عنه شعبة. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٥.

(١٢) يحيى بن يعمر (-١٢٩هـ)، تابعيٌّ جليل، عَرَضَ على عبد الله بن عمر، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٧، ص٣٦٨.

وعلقمة[1]، وعُبَيْدَة[2]، والرّبيع بن خثيم[3]، وسعيد بن جُبَيْر[4]، والنخعيّ[5]، والشّعبيّ، في الكوفة.

والمغيرة المخزوميّ «صاحب مصحف عثمان»[6]، وخُلَيْد[7]، في الشّام.

ثمّ تفرّغ قومٌ للقِرَاءَات يضبطونَها ويُعْنَوْنَ بها، فكان في المدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع[8]، ثمّ شيبةُ بن نِصَاح[9]، ثمّ نافع بن أبي نعيم[10].

وكان في مكّة: عبد الله بن كثير، وحميد بن قيس الأعرج[11]، ومحمّد بن مُحَيْصن.

---

(١) هو علقمة بن قيس (-٦٢هـ)، تابعيٌّ، فقيهٌ، عرض على عبد الله بن مسعود، وسمع من ثلّة من الصّحابة. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٥١٦.

(٢) هو عُبَيْدَة بنُ عمرو الكُوفِيّ التابعيّ (-٧٢هـ)، أخذ عن عبد الله بن مسعود، وأخذ عنه النخعيّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٩٨.

(٣) هو الرّبيع بن خثيم الكُوفِيّ التابعيّ (-٩٠هـ)، أخذ عن ابن مسعود، وعرض عليه أبو زرعة. ابن الجَزَرِيّ، محمّد ابن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٨٣.

(٤) هو سعيد بن جُبَيْر (-٩٥هـ)، تابعيٌّ، عرض على ابن عبّاس، وأخذ عنه أبو عمرو. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد ابن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٠٥.

(٥) هو إِبْرَاهِيم النخعيّ بن يزيد الكُوفِيّ التابعيّ (-٩٦هـ). ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٩.

(٦) هو المغيرة بن أبي شهاب، أبو عبد الله بن عمرو (-٩١هـ)، أخذ عن عثمان ﷺ، وكان يُقْرئ في دمشق. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٠٦.

(٧) هو خُلَيْد بن سعيد صاحب أبي الدّرداء، ولم تُذكر وفاته. الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٠٨.

(٨) هو الحارث المدنيّ الحذّاء، وستأتي ترجمته، انظر ص٣١٠.

(٩) هو شيبةُ بن نصاح، مولى أمّ سلمة (-١٣٠هـ)، عَرَضَ على عبد الله بن مسعود، وعرض عليه نافع، وأبو عمرو. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٢٩.

(١٠) هو عبد الرّحمن المدنيّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٣٠٥.

(١١) هو حميد بن قيس المكيّ (-١٣٠هـ)، أخذ عن مجاهد، وروى عنه سفيان بن عيينة وأبو عمرو. ابن سعد، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد الزّهريّ، الطبقات الكبرى، ج٥، ص٤٨٦.

وكان في الكوفة: يحيى بن وثاب[1]، وعاصم بن أبي النّجود[2]، وسليمان الأعمش[3]، ثمّ حمزة، ثمّ الكِسَائِيّ.

وكان في البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجَحْدَريّ[4]، وعيسى بن عمر[5]، وأبو عمرو بن العلاء، ثُمَّ يعقوب الحضرميّ[6].

وكان في الشَّام: عبد الله بن عامر، ويحيى الذّماريّ[7]، ثمّ أبو حيوة الحضرميّ[8].

وَقَدْ لَمَعَ في سماءِ هَؤُلاَءِ القُرَّاءِ نجومٌ عدّةٌ، مهروا في القراءة والضّبط، حَتَّى صاروا في هَذَا البابِ أَئِمَّة يُرْحَلُ إليهم، ويُؤْخَذُ عَنْهُمْ.

جـ- أَثَرُ شَرْطِ التَّوَاتُرِ فِي تَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ، وَتَرَاتُبِ القُرَّاءِ:

لقد تناقل التَّابعون قِرَاءَات الصَّحابة بالتَّواتُر، وذهبت قِرَاءَات كثيرةٌ صحيحةٌ؛ بسبب أخذ النَّاس باتّباع المصاحف العثمانيّة[9]، فَمِنَ القِرَاءَات الصَّحيحةِ الَّتِي فُضّل عليها غيرُها ما كان

---

(١) هو يحيى بن وثاب الكُوفِيّ التابعيّ (-١٠٣هـ)، روى عن ابن عمر وابن عبّاس، وعَرَضَ عليه الأعمش وطلحة ابن مصرف. ابن سعد، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد الزّهريّ، الطبقات الكبرى، ج٦، ص٢٩٩.

(٢) هو أبو بكر بن بهدلة الحنّاط، وستأتي ترجمته، انظر ص٣٠٨.

(٣) هو سليمان بن مهران الكُوفِيّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٣١٣.

(٤) هو عاصم بن العجاج (-١٢٨هـ)، أخذ عن سليمان بن قُتَيْبَة، وأخذ عنه عيسى بن عمر. ابن سعد، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد الزّهريّ، الطبقات الكبرى، ج٧، ص٢٣٥.

(٥) هو عيسى بن عُمَر الثّقفيّ، أبو عُمَر (-١٤٩هـ)، إمامٌ في النَّحْو والعَرَبِيَّة والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، وروى عن الحَسَن البَصْرِيّ، والعجاج بن رؤبة، وأخذ عنه الخليل، والأصمعيّ، ومن تصانيفه: «الإكمال»، و«الجامع». السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢٢٨-٢٢٩.

(٦) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٢٩٨.

(٧) هو يحيى بن الحارث الذّماريّ (-١٤٥هـ)، تابعيٌّ، شيخ القراءة في دمشق بعد ابن عامر. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٦٧.

(٨) هو شُرَيْح بن يزيد، أبو حيوة الحضرميّ (-٢٠٣هـ)، مقرئ الشَّام، وصاحب قراءة شاذّة، ثقة، روى عن الكِسَائِيّ، وروى عنه ابنه حيوة. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٥٩.

(٩) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٥.

مسموحاً به اتّساعاً ورخصةً في المصاحف السّابقة على المصاحف العثمانيّة الَّتِي أحرقها عثمان، للأسباب الَّتِي ذكرناها والَّتِي أجمع عليها رأي الصّحابة، ومن هَذِهِ المصاحف ما جُمِعَ في عهد أبي بكر الصدّيق ﷺ الَّذِي أمر زيداً ففعل[1]؛ ومصحف عليّ بن أبي طالب -كرّم الله وجهه- الَّذِي ترجعُ إليه قِرَاءَات أربعةِ قُرّاء من القُرّاء السبعة، وهم: أبو عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النّجود، وحمزة الزَّيَّات، والكِسَائِيّ[2]؛ ومصحف أُبيّ بن كعب[3]؛ ومصحف ابن مسعود[4].

فَمِنْ أَجْلِ تعدّدِ هَذِهِ المصاحفِ، وانتشار القُرّاء في الأمصار، تعدّدت القِرَاءَات، وثار الجدل، واحتدم النّزاع، واتّسعت الفروق بين القِرَاءَات، وأطلّت الفتنة برأسها على كتاب هَذِهِ الأمّة[5]، فهيّأ الله الخليفة عثمان بن عفّان ليقضي فيما قضى به، وتجتمع الأمّة على المصاحف العثمانيّة الَّتِي أدّت - من غير أدنى شكٍّ - إلى ضياع قِرَاءَات صحيحةٍ لا يمكنُ حصرُها، كان مسموحاً بها رحمةً بالنَّاس، وتخفيفاً عليهم، قبل المصاحف العثمانيّة من قراءة كلّ قبيلة بلهجتها، يقول ابن الجَزَرِيّ: «فكان مِنْ تيسيرِ الله تعالى أَنْ أَمَرَ نَبِيَّهُ بِأَنْ يقرئَ كلّ أمّة بلغتهم، وما جرت عليه عاداتهم؛ فالهذليّ يقرأ ﴿عَتَّى حِيْن﴾ يريد ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسديّ يقرأ ﴿تِعْلِمُوْن﴾، والتّميميّ يهمز، والقرشيّ لا يهمز، والآخر يقرأ ﴿قِيْلَ لَهُم﴾، و﴿غِيْضَ المَاء﴾ بإشمام[6] الضّمّ مع الكسر، والآخر يقرأ ﴿عَلَيْهِمُوْ﴾، و﴿مِنْهُمُوْ﴾ بالصّلة[7]، وهَذَا يقرأ

---

(١) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص٦١.

(٢) المرجع السّابق، ص٦٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٦٩.

(٤) المرجع نفسه، ص٧٣.

(٥) المرجع نفسه، ص٧٩.

(٦) الإشمام: حذف حركة المُتحرِّك في الوقف، فتضمُّ الشَّفتينِ بلا صوتٍ، إشارة إلى الحركة، ويكون الإشمامُ في غير الوقفِ أَيْضاً -كما في هَاتَيْنِ القِرَاءَتَيْنِ، حَيْثُ تُقرأَانِ: «قُيِلَ»، و«غُيِضَ»- وذهب عُلَمَاء اللُّغَة إلى أَنَّ إشمام الكسر الضّمّ: إنَّما هو إشارةٌ إلى الأصل، وبيانٌ لِمَا كان عليه الفعل. الخطيب، د. عبد اللّطيف، معجم القِرَاءَات، مج١١، ج١١، ص٤٣.

(٧) الصِّلة: وصل «هاء» الضّمير الغائب المُذَكَّر، بواو - إن كانت مضمومة - وبياء - إن كانت مكسورة- وذَلِكَ إِذَا وقعتْ بين حرفين مُتَحَرِّكينِ. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ط٢، دار الإرشاد، حمص- سورية، ٢٠٠٢م، ص٧٤.

﴿ قُلْ أُوْحِيَ ﴾ بالنّقل، والآخر يقرأ ﴿ مُوْسَى، وعِيْسَى ﴾ بالإمالة، وهَذَا يقرأ ﴿ خَبِيْرَاً، وَبَصِيْرَاً ﴾ بالتّرقيق[1]، والآخر يقرأ ﴿ الصَّلَاة، والطَّلَاق ﴾ بالتّفخيم[2]، إلى غير ذَلِكَ، قال ابن قُتَيْبَة: ولو أراد كلّ فريق من هَؤُلَاءِ أَنْ يزول عن لغته، وما جرى عليه طفلاً وناشياً وكهلاً، لاشتدّ ذَلِكَ عليه وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلاّ بعد رياضةٍ للنفسِ طويلةٍ، وتذليلٍ للّسان، وقطعٍ للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أَنْ يجعلَ لهم متّسعاً في اللُّغَات ومتصرّفاً في الحركات، كتيسيره عليهم في الدِّين»[3].

وبعد ذَلِكَ أخذ عن أعلام التّابعين خلقٌ كثيرٌ لا يُحْصَوْنَ، فذهبت بِذَلِكَ أَيْضَاً قِرَاءَات صحيحةٌ لسببٍ يسيرٍ، هو عدم بلوغها بالتّواتُر إلى التّابعيّ مع صحّتها في نفسها، وهكذا دواليك[4]، حَتَّى ساغ لابن الجَزَرِيّ - وهو يؤرّخ لحركة التّدوِين في هَذَا الفنّ - أَنْ يقول: «القِرَاءَات المشهورة اليوم[5] عن السّبعة والعشرة والثّلاثة عشر - قياساً إلى ما كان مشهوراً في الأعصر الأُوَل - قُلٌّ مِنْ كُثُرٍ، ونزرٌ من بحرٍ؛ فَإِنَّ من له اطّلاعٌ على ذَلِكَ يعرفُ علمَهُ العلمَ اليقينَ؛ وذَلِكَ أَنَّ القُرّاء الَّذِيْنَ أخذوا عن أولئك الأَئِمَّة المتقدّمين من السّبعة وغيرهم، كانوا أمماً لا تُحْصى، وطوائفَ لا تُسْتقصى، والَّذِيْنَ أخذوا عنهم أكثر»[6].

وَبَعْدَ تِلْكَ المَرْحَلَة انتقلت القِرَاءَات من طور الرّواية المُجرّدة إلى طور التّدوِين والتّأليف في القِرَاءَات، وأوّل مَنْ ينسب إليه مؤلّفٌ في القِرَاءَات هو «يَحْيَى بن يعمر»، ثمّ توالت المؤلّفات في تدوين القِرَاءَات، وكان ممّن ألّف في هَذَا المجال «أبَان بن تغلب»[7]، و«مقاتل بن سليمان»[8]،

---

(١) التّرقيق: هو تنحيفُ الحرفِ. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٣٩.

(٢) وهو مصطلح «الفتح» نفسه، وتقدَّم تعريفه، انظر حاشية (٢)، ص٢٩٠.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٢-٢٣.

(٤) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٥.

(٥) ويعني في الثّلث الأَوَّل من المئة التّاسِعة للهجرة.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٣٣.

(٧) هو أبَان بن تغلب الربعيّ (-١٤١هـ)، قرأ على عاصم والأعمش، وأخذ عنه محمّد بن صالح. ابن الجَزَرِيّ، محمّد ابن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤.

(٨) هو مقاتل بن سليمان (-١٥٠هـ)، أحدُ المُفَسِّرِيْنَ، له: «متشابه القرآن». ابن خلّكان، أبو العبّاس أحمد، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، ج٢، ص١١٢.

و«زائدة بن قدامة الثّقفيّ»[1]، وغيرهم ممّن ألّفوا الكتب في علم القِرَاءَات[2]، وَمِنْهُمُ ابن جُبير المكّيّ، فقد أورد ابن عاشور نقلاً عن السّيُوطِيّ: «أَنَّ ابن جُبير المكّيّ - وهو قبل ابن مجاهد - صنّف كتاباً في القِرَاءَات، فاقتصر على خمسةِ أَئِمَّة، وإِنَّمَا اقتصر على ذَلِكَ؛ لأَنَّ المصاحف الَّتِي أرسلها عثمان إلى الأمصار كانت إلى خمسة أمصار»[3].

وذكر ابن الجَزَرِيّ أَنَّ أشهر كتابٍ معتبرٍ في هَذَا المجال كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، معلّلاً السّبب في ذَلِكَ بقوله: «فلمّا كانت المئة الثَّالِثة، واتّسع الخرق، وقلّ الضّبط، وكان علم الكتاب والسّنّة أوفر ما كان في ذَلِكَ العصر، تصدّى بعض الأَئِمَّة لضبط ما رواه من القِرَاءَات، فكان أوّلَ إمامٍ معتبرٍ جمع القِرَاءَات في كتاب «أبو عبيد القاسم بن سلام»، وجعلهم - فيما أحسبُ - خمسةً وعشرين قارئاً مع هَؤُلاَءِ السّبعة»[4].

ثمّ يمضي الشَّيْخ يعدّد المؤلّفين الَّذِيْنَ تتابعوا في الإقراء والتَّأليف، ويذكر المؤلّفات المشهورة لهم، ولا نرى حاجةً إلى ذكرها في بحثنا هَذَا.

وهكذا تتابعت المؤلّفات في هَذَا العلم حَتَّى عصر ابن مجاهد الَّذِي كان أبعدَهم أثراً، وأوسعَهم شهرةً، بعد أبي عبيد بمئةِ عامٍ[5]، يقول ابن عاشور - نقلاً عن ابن العربيّ -[6] معلّلاً السّبب في ذَلِكَ بقوله: «أَوَّلُ مَنْ جمع القِرَاءَات في سبعٍ ابن مجاهد، غير أَنَّهُ عدّ قراءة يعقوب

---

(١) هو زائدة بن قدامة، أبو الصلت الثقفيّ (-١٦١هـ)، عَرَضَ على الأعمش، وعَرَضَ عليه الكِسَائِيّ، ثقةٌ، تُوُفِّيَ بالرُّومِ غازياً. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٨٨.

(٢) الفضليّ، د. عبد الهادي، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة تأريخ وتعريف، ط٣، دار القلم، بيروت، هـ١٤٠٥-١٩٨٥م، ص٢٧-٣٢.

(٣) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥٩.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٣٣-٣٤.

(٥) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٦.

(٦) هو أبو بكر، محمّد بن عبد الله القاضي المالكيّ، المعروف بابن العربيّ المعافريّ، الأندلسيّ، الإشبيليّ (- ٥٤٣هـ)، وهو ختام عُلَمَاء الأندلس، وآخر أئمّتها وحفّاظها، له: «أحكام القرآن»، و«المحصول»، و«العواصم من القواصم». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٣٠.

سابعاً، ثمّ عوّضها بقراءة الكِسَائِيّ، قال السّيُوطِيّ: وذَلِكَ على رأس الثّلاثمئة»[1].

فقد كان لابن مجاهد الأثر الكبير في توجيه الاهتمام والتّأليف في القِرَاءَات القُرْآنِيَّة، فألّف في قِرَاءَاتهم، واختار لكلٍّ مِنْهُمُ اثنين ممّن روى عنه – على ما سيأتي تفصيله - واشتهر اختياره هَذَا حَتَّى صارت القِرَاءَات السّبع الَّتِي اختارها علماً في فنّ القراءة، وعناوين لكتبٍ عدّة، ومنظوماتٍ شتّى مشهورة، هي إلى الآن المراجع الَّتِي تستظهر وتشرح وتدرّس في حلقات الإقراء[2]، وعدّ له ابن النّديم الكتب الآتية: «القِرَاءَات الكبير»، و«القِرَاءَات الصّغير»، و«الياءات»، والهاءات»، و«قراءة نافع»، و«قراءة عاصم»، و«قراءة حمزة»، و«قراءة ابن عامر»، و«قراءة ابن كَثِيْر»، و«قراءة أبي عمرو»، و«قراءة الكِسَائِيّ»، و«قراءة النّبيّ ﷺ»[3]، وعُرِف هَؤُلاَءِ الَّذِيْنَ ألّف فيهم كتبه بالقرّاء السّبعة، وهم: نافع، وعاصم، وحمزة، وعبد الله بن عامر، وابن كَثِيْر، وأبو عمرو بن العلاء، وعليّ الكِسَائِيّ.

وَإِنَّمَا اكتفيْتُ بنقل أقوال العُلَمَاء عن كلٍّ من ابن جُبير المكّيّ، وأبي عُبيد القاسم بن سلام، وابن مجاهد، دون غيرهم من العُلَمَاء الَّذِيْنَ سبقوهم أو لحقوا بهم؛ لأَنَّهُمْ أَشَارُوا في تصنيفاتِهم إِلى أَعدادِ القُرَّاءِ؛ فَالأَوَّلُ مِنْهُمْ عَدَّ خمسةً، وَالثَّانِي عَدَّ اثنَيْنِ وَثلاثِيْنَ، وَالثَّالِثُ أَوَّلُ مَنْ انفردَ بِالسَّبْعَةِ.

ثمّ اشتهرت قراءة هَؤُلاَءِ السّبعة بعد ذَلِكَ؛ فكان النَّاس في البصرة على قراءة أبي عَمرو ويعقوب، وفي الكوفة على قراءة حمزة وعاصم، وفي الشَّام على قراءة ابن عامر، وفي مكّة على قراءة ابن كَثِيْر، وفي المدينة على قراءة نافع[4]، غير أَنَّ مجاهد أثبت اسم الكِسَائِيّ، وحذف يعقوب[5].

وَلا بُدَّ مِنَ التَّنوِيه إِلى أَنَّ هَؤُلاَءِ السّبعة الَّذِيْنَ اختارهم ابن مجاهد ليسوا أفضل الأَئِمَّة،

---

(١) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥٩.

(٢) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٦.

(٣) المصدر السّابق، ص١٧.

(٤) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٠٩.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥٩.

وقد انتقده في ذَلِكَ غيرُ واحدٍ، وَأَنَّ كثيراً من الأَئِمَّة هم من سويّتهم أو يفوقونهم فضلاً، مثل يعقوب الحضرميّ، وأبي جعفر يزيد بن القعقاع، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وغيرهم[1]، يقول ابن الجَزَرِيّ نقلاً عن الحافظ أبي عَمرو الدّاني، صاحب التَّيسِير في طبقاته: «وائتمّ بيعقوب في اختياره عَامَّة البَصْرِيِّيْنَ بعد أبي عَمرو، فهم أو أكثرهم على مذهبه، وقد سمعت طاهر بن غلبون[2] يقول: إمام الجامع بالبصرة لا يقرأُ إلاّ بقراءة يعقوب»[3]، ويقول نقلاً عن الإمام أبي محمّد مكّيّ: «وقد ذكر النَّاس من الأَئِمَّة في كتبهم أكثرَ من سبعين ممّن هو أعلى رتبةً وأجلّ قدراً من هَؤُلاَءِ السّبعة»[4]؛ لذَلِكَ نقد العُلَمَاء ابن مجاهد لاختياره العدد سبعة، لا أقلّ ولا أكثر؛ فدخل إلى العوامّ وأشباههم وهمٌ بِأَنَّ هَذِهِ القِرَاءَات هَؤُلاَءِ السّبعة هي المقصودة بالحديث الشّريف: «أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ»[5] - كما سنبيّن لاحقاً - وانبرى النّقّاد لإزالة هَذَا الوهم من النّفوس، وصار بعض القُرّاء يزيد في تأليفه على السّبعة وينقص، يقول ابن الجَزَرِيّ نقلاً عن الإمام أبي الفضل الرَّازِيّ[6]: «إِنَّ النَّاس إِنَّمَا ثَمَّنُوا القِرَاءَاتِ وَعَشَّرُوهَا، وَزَادُوا على عدد السّبعة الَّذِيْنَ اقتصر عليهم ابن مجاهد؛ لأجل هَذِهِ الشّبهة... وإنّي لم أقتفِ أثرَهم تثميناً في التّصنيف أو تعشيراً أو تفريداً، إلاّ لإزالة ما ذكرته من الشّبهة»[7].

ومن الإنصاف أَنْ ننقلَ ما قاله الشَّيْخ الزَّرْقانيّ: «وجاء اقتصاره - يعني ابن مجاهد - على هَؤُلاَءِ السّبعة مصادفةً واتّفاقاً، من غير قصدٍ ولا عمدٍ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ أخذ على نفسه ألاّ يروي إلاّ

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٧-١٨.

(٢) هو عبد المنعم بن عبيد الله، أبو الطيِّب الحَلَبِيّ (-٣٨٩هـ)، نزيل مصر، له: «التذكرة»، و«الإرشاد». ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٧٣-٧٩.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٤٣.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص٣٧.

(٥) ابن منصور، سعيد، سنن سعيد بن منصور، ج١، ط١، دار العصيميّ، الرّياض، ١٤١٤هـ، رقم (٣٣)، ص١٥٩.

(٦) هو عبد الرّحمن بن أحمد بن الحسن، أبو الفضل العجليّ (-٤٥٤هـ)، نحْويّ، مُقرئ، ثقة، كثير التّصانيف، حسن السّيرة، صاحب فنون من العلم، السُّيُوطِيّ، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٧١.

(٧) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٤٣.

عمّن اشتهر بالضّبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، واتّفاق الآراء على الأخذ عنه والتّلقّي منه، فلم يتمّ له ما أرادَه إلاّ عن هَؤُلاَءِ السّبعة وحدَهم... فليس اقتصار ابن مجاهد على هَؤُلاَءِ السّبعة بحاصرٍ للقرّاء فيهم، ولا بملزمٍ أحداً أَنْ يقف عند حدود قِرَاءَاتهم، بل كلّ قراءةٍ توافرت فيها الأركان الثّلاثَة للضّابط المشهور - وقد ذكرناه سابقاً - وجب قبولها»[1].

وَمِنْ هُنَا كانتِ القِرَاءَاتُ العَشْرُ بزيادة: «يعقوب، وأبي جعفر، وخلف» على قِرَاءَات أولئك السّبعة، وكانتِ القِرَاءَات الأربعَ عَشْرَةَ بزيادةِ أربعٍ على قِرَاءَات هَؤُلاَءِ العَشَرَةِ، وَهُمْ[2]: الحَسَن البَصْرِيّ، وابن مُحَيصن، ويحيى اليزيديّ[3]، والشّنبوذيّ[4].

د - الفَرْقُ بَيْنَ القِرَاءَاتِ، وَالرِّوَايَاتِ، وَالطُّرُقِ، وَالخِلاَفِ الوَاجِبِ وَالجَائِزِ:

جرى اصطلاح المؤلّفين في فنّ القِرَاءَات على إطلاق كلمة «قراءة» على ما ينسب إلى إمامٍ من أَئِمَّة القرّاء، ممّا اجتمعت عليه الرّوايات والطّرق[5]؛ وكلّ ما نُسِبَ للرّاوي عن الإمام فهو «رواية»[6]؛ وكلّ ما نُسِبَ للآخذ عن الرّاوي - وَإِنْ سفل - فهو «طريق»[7]، مثل إثبات البسملة بين السُّورتين؛ فهو قراءة ابن كَثِيْر، ورواية قالون[8] عن نافع، وطريق الأصبهانيّ عن ورش[9]، وطريق صاحب الهادي عن أبي عمرو، وهكذا...[10].

وهَذَا هو الخلاف الواجب؛ فهو عين القِرَاءَات والرّوايات والطرق، والقارئ ملزمٌ

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤١٠.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص٤١٠.

(٣) هو يحيى بن المبارك، وستأتي ترجمته، انظر ص٢٥٥.

(٤) هو محمّد بن أحمد البغداديّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٢٥٦.

(٥) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٠.

(٦) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٢.

(٧) البنّاء، أحمد بن محمّد، إتحاف فضلاء البشر في القِرَاءَات الأربع عشر، ص٨٨.

(٨) هو عيسى بن مينا المدنيّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٣٠٥.

(٩) هو عثمان بن سعيد المصريّ، وستأتي ترجمته، انظر ص٣٠٦.

(١٠) أبو حفص، ابن محمّد المصريّ، المكرّر فيما تواتر من القِرَاءَات السّبع وتحرّر، تحـ. أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ الحفيان، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٨.

بالإتيان بجميعها عند تلقّي القراءة، فلو أخلّ بشيءٍ منها عدّ ذَلِكَ نقصاً في روايته[1].

وأمّا الخلاف الجائز، فهو خلافُ الأَوْجُه الَّتِي على سبيل التّخيير، كأَوْجُه الوقف على عارض السّكون، فالقارئ مخيّر في الإتيان بأيّ وجهٍ منها، فلو أتى بوجهٍ واحدٍ مِنْهَا أجزأه، ولا يعدّ ذَلِكَ نقصاً في روايته[2]. وهَذِهِ الأَوْجُه الاختياريّة لا يُقال لها قِرَاءَات، ولا روايات، ولا طرق، بل يُقال لها أَوْجُه دراية فقط[3].

هـ- القُرَّاءُ السَّبْعَةُ، وَرُوَاةُ القُرَّاءِ، وَطُرُقُ الرُّوَاةِ:

إنّ لكلِّ إمامٍ صاحبِ قراءةٍ رواةً كثيرين روَوا عنه، ولكلِّ راوٍ طرقاً متعدّدةً، وسأذكر فيما يأتي تراجمَ موجزةً لأعلام القراءة، بادئاً بالقرّاء السّبعة، فبقيّة العشرة، فبقيّة الأربعة عشر، ذاكراً لكلِّ إمامٍ مِنْهُمْ راوِيَيْنِ من رواته، معرّفاً بهم جميعاً بما لا يكون فيه إطالة، ومشيراً إلى طريقي كلِّ راوٍ من الرّواة، مكتفياً بذكر اسمه فقط طلباً للاختصار:

١- نَافِع المَدَنِيّ (٧٠-١٦٩هـ): هو أبو رويم عبد الرّحمن بن أبي نعيم اللّيثيّ[4]، أصله من أصبهان[5]، وكان إمام دار الهجرة[6]، وهو من الطّبقة الثّالِثة بعد الصّحابة[7]، وراوياه هما:

- قَالُون (١٢٠-٢٢٠هـ): هو عيسى بن مينا المدنيّ، معلّم العَرَبِيَّة، ويكنّى أبا موسى، وقالون لقبٌ له لجودة قراءته؛ لأَنَّ قالون بلسان الرُّوم معناه «جيّد»[8]، وهو من طريقي أبي نشيط

(١) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٢.

(٢) أبو حفص، ابن محمّد المصريّ، المكرّر فيما تواتر من القِرَاءَات السّبع وتحرّر، ص٨.

(٣) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٢.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٣٠.

(٥) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، تحـ. جمال الدّين محمّد شرف، دار الصّحابة، القاهرة، د.ت، ص١١.

(٦) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٦.

(٧) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص١١.

(٨) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٦١٥.

(-٢٥٨هـ)[١]، والحلوانيّ (-٢٥٠هـ)[٢].

- وَرْش (١١٠-١٩٧هـ): هو عثمان بن سعيد بن عَديّ بن غزوان بن داود بن سابق المصريّ[٣]، مولى آل الزّبير بن العوّام، يكنّى أبا سعيد، وورش لقبٌ له لشدّة بياضه[٤]، وهو من طريقي الأزرق[٥] (-٢٦٤هـ)، والأصبهانيّ (-٢٩٦هـ)[٦].

٢- ابن كَثِيْر المَكِّيّ (٤٥-١٢٠هـ): هو عبد الله، أبو معبد العطّار الدّاري الفَارِسِيّ الأصل، إمام أهل مكّة في القراءة، كان فصيحاً بليغاً مفوّهاً، عليه السّكينة والوقار[٧]، وراوياه هما:

- البَزِّيّ (١٧٠-٢٥٠هـ): هو أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي برّة، فارسيّ، ويكنّى أبا الحسن، وكان مؤذّن الحرم، وهو مولى لبني مخزوم[٨]، وهو من طريقي أبي ربيعة (-٢٩٤)[٩]، وابن الحبّاب (-٣٠١هـ)[١٠].

- قُنْبُل (١٩٥-٢٩١هـ): هو محمّد بن عبد الرّحمن المخزوميّ بالولاء، أبو عمر المكّيّ، الملقّب بقنبل، شيخ القرّاء بالحجاز[١١]، وهو من طريقي ابن مجاهد البغداديّ (-٣٢٤هـ)[١٢]،

---

(١) محمّد بن هارون. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٧٢.

(٢) الفضل بن عمر، أبو المعافي. ابن السّلاّر، أمين الدّين أبو محمّد، طبقات القرّاء السّبعة وذكر مناقبهم وقِرَاءَاتهم، تحـ. أحمد محمّد عزّوز، ط١، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص١٨٧.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٥٠٢.

(٤) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص١١.

(٥) يوسف بن عمرو. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٤٠٢.

(٦) محمّد بن عبد الحكيم. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص١٦٩.

(٧) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٤٣.

(٨) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص١٩.

(٩) محمّد بن إسحاق. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٩٩.

(١٠) الفضل، أبو خليفة الجُمَحيّ. ابن السّلاّر، أمين الدّين أبو محمّد، طبقات القرّاء السّبعة وذكر مناقبهم وقِرَاءَاتهم، ص٦٨.

(١١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٣.

(١٢) أحمد بن موسى. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص١٣٩.

وابن شنبوذ (-٣٢٨هـ)[١].

٣- أَبُو عَمْرو بن العَلاَء (٦٨-١٥٤هـ): هو أبو عمرو بن العلاء، زبَّان بن عمّار بن العُرْيان، التّميميّ المازنيّ البصريّ[٢]، كان أَعْلَمَ النَّاس بالغريب والعَرَبِيَّة والقرآن والشّعر، وبأيّام العرب، وتتبّع حروف القرآن تتبّعاً استحقّ به الإمامة[٣]، وراوياه هما:

- حَفْص الدُّورِيّ (-٢٤٦هـ): هو ابن عمر بن عبد العزيز، أبو عمر الأزديّ البغداديّ النَّحْوِيّ الضّرير، إمام القراءة، وشيخ النَّاس في زمانه، ثقة ثبت ضابط، أوّل من جمع القِرَاءَات، وقرأ بالسّبع وبالشّواذ[٤]، وهو من طريقي أبي الزّعراء الدّقّاق (-٢٨٣هـ)[٥]، وابن فرح البغداديّ (-٣٠٣هـ)[٦].

- السُّوسِيّ (-٢٦١هـ): هو صالح بن زياد، أبو شعيب السّوسيّ الرّقي، مقرئ ضابط محرّر ثقة[٧]، وهو من طريقي ابن جرير (-٣١٦هـ)[٨]، وابن جمهور (-٣٠٠هـ)[٩].

٤- ابن عَامِر الدِّمَشْقِيّ (٨-١١٨هـ): هو عبد الله بن عامر اليحصبيّ، قاضي دمشق في أيّام الوليد بن عبد الملك[١٠]، وإمام مسجد دمشق، ورئيس أهل المسجد، وهو من التّابعين[١١]، وراوياه هما:

---

(١) محمّد بن أحمد. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٥٢.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٨٨.

(٣) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص٢٣-٢٤.

(٤) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٥.

(٥) عبد الرّحمن بن عبدوس. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٧٣.

(٦) أحمد، أبو جعفر. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٩٥.

(٧) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٥.

(٨) محمّد بن جرير الطَّبَرِيّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص١٠٦.

(٩) موسى بن جمهور، أبو عيسى. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣١٨.

(١٠) هو الوليد بن عبد الملك بن مروان، أبو العبّاس (-٩٦هـ)، مِنْ ملوك الدّولة الأمويّة في الشَّام، رمَّمَ المسجدَ الأقصى في القدس، وبنى مسجدَ دمشقَ الكبير المعروف بالجامع الأمويّ. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٨، ص١٢١.

(١١) عبد الله بن عامر بن يزيد. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٢٣.

- ابن ذَكْوَان (١٧٣-٢٤٢هـ): وهو أبو عمرو، عبد الله بن أحمد الفهريّ، الدّمشقيّ، الإمام، الأستاذ، المشهور، الرّاوي، الثّقة؛ شيخ الإقراء وإمام جامع دمشق، ألّف كتاب «أقسام القرآن وجوابها»، وكتاب «ما يجب على قارئ القرآن عند حركة لسانه»[١]، وهو من طريقي الأَخْفَش الكبير (-٢٩٢هـ)[٢]، وأبي أحمد الصُّوريّ (-٣٠٧هـ)[٣].

- هِشَام بن عَمَّار (١٥٣-٢٤٥هـ): وهو هِشَام بن عمّار بن نُصَيْر السُّلَميّ الدّمشقيّ، القاضي الخطيب، ويكنّى أبا الوليد[٤]، وهو من طريقي الحلوانيّ، والدّاجونيّ (-٣٢٤هـ)[٥].

٥- عَاصِم بن أَبِي النَّجُود الكُوفِيّ (-١٢٧هـ): هو أبو بكر بن بهدلة الحنّاط[٦]، مولى بني أسد، شيخ الإقراء بالكوفة، جمع بين الفصاحة والإتقان والتّحرير والتجويد، أحسن النَّاس صوتاً بالقرآن[٧]، وراوياه هما:

- شُعْبَة (٩٥-١٩٣هـ): هو أبو بكر بن عيّاش بن سالم، الحنّاط، الكُوفِيّ، الأسديّ الكاهليّ، مولى لهم[٨]، وهو من طريقي يحيى بن آدم (-٢٠٣هـ)[٩]، ويحيى العليميّ (-٢٤٣هـ)[١٠].

- حَفْص بن سُلَيْمَان (٩٠-١٨٠هـ): هو أبو عمر، الأسديّ، الكُوفِيّ، أَعْلَمُ أصحاب عاصم بقراءته، ثقة في الإقراء، ثبت، ضابط؛ بروايته يقرأ أهل المشرق، أقرأ في بغداد، وفي مكّة،

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٧.

(٢) هارون بن موسى. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٤٦.

(٣) محمّد بن موسى. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٦٨.

(٤) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص٢٩.

(٥) محمّد بن أحمد بن عمر. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٧٧.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٤٦.

(٧) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٧.

(٨) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص٣٤.

(٩) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٦٣-٣٦٤.

(١٠) يحيى بن محمّد. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٧٨.

وفي الكوفة؛ وهو الَّذِي أخذَ على النَّاس قراءةَ عاصمٍ تلاوةً[1]، وهو من طريقي عبيد بن الصّباح (-٢٣٥هـ)[2]، وعمرو بن الصّباح (-٢٢١هـ)[3].

٦- حَمْزَة بن حَبِيْب الزَّيَّات (٨٠-١٥٦هـ): هو أبو عمارة بن حبيب الكُوفِيّ الزَّيَّات الفَرَضيّ التّميميّ، مولى لهم[4]، حبر القرآن، إمام النَّاس بعد عاصم والأعمش، زاهد، قيّم بالعَرَبِيَّة والفرائض، وراوياه هما:

- خَلَف بن هِشَام (١٥٠-٢٢٩هـ): هو أبو محمّد، الأسديّ، البزّاز، الصِّلحيّ، إمامٌ في القراءة، ثبتٌ عند أهل الحديث، حدّث عنه أحمد بن حنبل[5]، والأَئِمَّة[6]، وهو من طريقي إدريس (-٢٩٢هـ)[7]، وابن صالح (-٣٤٠هـ)[8].

- خَلاَّد (-٢٢٠هـ): هو أبو عيسى بن خالد الشّيبانيّ بالولاء، الصّيرفيّ الكُوفِيّ، إمام في القراءة، ثقة، عارف، محقّق، أستاذ[9]، وهو من طريقي أبي محمّد القاسم (-٢٥٠هـ)[10]، ومحمّد بن الهيثم (-٢٤٩هـ)[11].

٧- الكِسَائِيّ (١١٩-١٨٩هـ): هو أبو الحسن، عليّ بن حمزة، الكُوفِيّ، النَّحْوِيّ، فارسيّ

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٥٩.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٤٩٥.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٦٠١.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٢٦١.

(٥) هو أحمد بن محمّد، أبو عبد الله (-٢٤١هـ)، صاحب مذهب في الفقه الإسلاميّ (المذهب الحنبليّ)، له «المسند»، و«العلل والرّجال»، و«النّاسخ والمنسوخ». الزِّرِكليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص٢٠٣.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٢٧٢.

(٧) إدريس الحدّاد. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص١٥٤.

(٨) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص١٦.

(٩) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٦٠.

(١٠) القاسم بن يزيد. محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج٢، ص٢٥.

(١١) أبو عبد الله الكُوفِيّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٧٤.

الأصل، مولى لبني الأسد، وكان صادق اللَّهجة، متّسع العلم بالقرآن والعَرَبِيَّة واللُّغَة، وهو مادّة نحويّي الكوفة وعمدتهم[1]، ألّف كتباً كثيرة في اللُّغَة والنَّحْو والقراءة، منها: «معاني القرآن والقِرَاءَات»، و«مقطوع القرآن وموصوله»، و«الهاءات»[2]، وراوياه هما:

- أبو الحَارِث (- ٢٤٠هـ): هو اللّيث بن خالد، البغداديّ، ثقةٌ، معروفٌ، حاذِقٌ، ضابطٌ[3]، وهو من طريقي محمّد بن يحيى البغداديّ (-٢٨٠هـ)[4]، وسلمة بن عاصم البغداديّ (-٢٧٠هـ)[5].

- حَفْص الدُّورِيّ (-٢٤٦هـ): تقدّمت ترجمته[6].

و- بَقِيَّةُ العَشَرَةِ مِنَ القُرَّاءِ:

٨- أَبُو جَعْفَر يَزِيْد بن القَعْقَاع (-١٣٠هـ)[7]: المخزوميّ المدنيّ القارئ، إمام تابعيّ، راوياه هما:

- عِيْسَى بن وردَان (-١٦٠هـ)[8]: أبو الحارث المدنيّ الحذّاء، إمام مقرئ حاذق، وراوٍ محقّق ضابط.

- ابن جمّاز (-١٧٠هـ)[9]: سليمان بن مسلم بن جمّاز، أبو الرّبيع الزّهريّ بالولاء، مقرئ جليل ضابط.

---

(١) أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، ص٤٣-٤٤.

(٢) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٦١.

(٣) المصدر السّابق، ص٦٢.

(٤) يُلَقَّب بالكِسَائِيّ الصّغير. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٢٧٩.

(٥) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣١١.

(٦) انظر ص٣٠٧.

(٧) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٨٢.

(٨) المصدر السّابق، ج١، ص٦١٦.

(٩) المصدر نفسه، ج١، ص٣١٥.

٩- يَعْقُوب الحَضْرَمِيّ (١١٧-٢٠٥هـ)[١]: ابن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، مولى الحضرميّين، إمام أهل البصرة، ثقة عالم، إليه انتهت رياسة القراءة بعد أبي عمرو، أَعْلَم النَّاس بمذاهب النَّحْوِيِّيْنَ في القِرَاءَات، وراوياه هما:

- رُوَيس (-٢٣٨هـ)[٢]: محمّد بن المتوكّل أبو عبد الله البَصْرِيّ، مقرئ حاذق ضابط مشهور جليل.

- روح بن عبد المؤمن (-٢٣٤هـ)[٣]: أبو محسن البَصْرِيّ النَّحْوِيّ الهذليّ بالولاء، مقرئ ثقة ضابط.

١٠- خَلَف بن هِشَام البَزَّاز: راوية حمزة، تقدّمت ترجمته[٤]، وراوياه هما:

- إِسْحَاق الوَرَّاق (-٢٨٦هـ)[٥]: أبو يعقوب المرزويّ، ثقة قيّم بالقرّاء.

- إِدْرِيس الحَدَّاد (١٨٩-٢٩٢هـ)[٦]: أبو الحسن بن عبد الكريم البغداديّ، إمام ضابط متقن ثقة.

ومن المفيد ذكره في هَذَا المقام أَنَّ الإمام ابن عاشور قد حدّد لنا في مُقَدِّمَة تفسيره القِرَاءَات المتّبعة في الأقطار الإسلامِيَّة، موزّعة كما يأتي: «والقِرَاءَات الَّتِي يُقْرَأُ بها اليوم في بلاد الإسلام من هَذِهِ القِرَاءَات العشر هي قراءة نافع برواية قالون في بعض القطر التّونسيّ، وبعض القطر المصريّ، وفي ليبيا؛ وبرواية ورش في بعض القطر التّونسيّ، وبعض القطر المصريّ، وفي جميع القطر الجزائريّ، وجميع المغرب الأقصى وما يتبعه من البلاد، والسّودان؛ وقراءة عاصم برواية حفص عنه في جميع الشّرق من العراق، والشّام، وغالب البلاد المَصْرِيَّة، والهند، وباكستان،

---

(١) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٢٣٤.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٨٥.

(٤) انظر ص٣٠٩.

(٥) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص١٥٥.

(٦) المصدر السّابق، ج١، ص١٥٤.

وتركيّا، والأفغان؛ وبلغني أَنَّ قراءة أبي عمرو البَصْرِيّ يقرأ بها في السّودان المجاور، ومصر»[1].

وقد علّل ابن عاشور اقتصاره في تفسيره على القِرَاءَات العَشْرِ هَذِهِ، بقوله: «لأَنَّهَا متواترة، وَإِنْ كانت القِرَاءَات السّبع قد امتازت على بقيّة القِرَاءَات بالشّهرة بين المسلمين في أقطار الإسلام»[2].

وذكر ابن الجَزَرِيّ أَنَّ إجماعَ أهلِ هَذَا العلمِ قد انعقدَ على أنّ: «القِرَاءَات المقبولة هي هَذِهِ القِرَاءَات العشر وما علاها شاذٌّ، والقرّاء يقرئون النَّاس بهَذَا من عصر ابن مجاهد إلى يومنا هَذَا، والعُلَمَاء يقرّونهم عليه»[3].

ز- بَقِيَّةُ الأَرْبَعَةَ عَشَرَ مِنَ القُرَّاءِ:

١١- ابن مُحَيْصِن (-١٢٣هـ)[4]: محمّد بن عبد الرّحمن السّهميّ بالولاء، المكّيّ، مقرئ أهل مكّة مع ابن كَثِيْر، ثقة، أَعْلَم قرّاء مكّة بالعَرَبِيَّة وأقواهم، ولولا ما في قراءته من مخالفة المصحف العثمانيّ، لأُلْحِقَ بالقِرَاءَات المشهورةِ، وراوياه هما:

- البزّيّ: راوية ابن كَثِيْر، تقدّمت ترجمته[5].

- ابن شنبوذ (-٣٢٨هـ)[6]: محمّد بن أحمد بن أيّوب، أبو الحسن البغداديّ، شيخ الإقراء بالعراق، أستاذ كبير، رحّالة في طلب العلم، مع الثّقة والخير والصّلاح والعلم وقوّة الحفظ.

١٢- اليَزِيْدِيّ (١٢٨-٢٠٢هـ)[7]: يحيى بن المبارك، الإمام أبو محمّد العدويّ بالولاء، البَصْرِيّ، نحويّ مقرئ ثقة علاّمة كبير في النَّحْو والعَرَبِيَّة والقراءة، وراوياه هما:

---

(١) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٦٣.

(٢) المصدر السّابق، مج١، ج١، ص٦٣.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، ص١٩٤-١٩٥.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص١٦٧.

(٥) انظر ص٣٠٦.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٥٢-٥٣.

(٧) المصدر السّابق، ج٢، ص٣٧٥.

- سليمان (-٢٣٥هـ)[١]: أبو أيّوب بن الحكم الخيّاط البغداديّ، مقرئ جليل ثقة صدوق، حافظ لما يكتب عنه.

- أحمد بن فرح (-٣٠٣هـ)[٢]: أبو جعفر الضّرير البغداديّ المفسّر، ثقة كبير، قرأ على الدّوريّ تلميذ اليزيديّ بجميع ما عنده من قِرَاءَات.

١٣- الحَسَن البَصْرِيّ (٢١-١١٠هـ)[٣]: أبو سعيد بن يسار، إمام زمانه علماً وعملاً، روى عنه أبو عمرو بن العلاء، وعاصم الجحدريّ، وراوياه هما:

- شجاع بن أبي نصر البلخِيّ (١٢٠-١٩٠هـ)[٤]: أبو نعيم البغداديّ، ثقة كبير، روى القراءةَ عنه أبو عمر الدّوريّ.

- حفص الدّوريّ: تقدّمت ترجمته[٥].

١٤- الأَعْمَش (٦٠-١٤٨هـ)[٦]: سليمان بن مهران، أبو محمّد الكُوفِيّ، مولى بني أسد، الإمام الجليل، مقرئ الأَئِمَّة، صاحب نوادر، وراوياه هما:

- الحسن بن سعيد المطوعيّ (-٣٧١هـ)[٧]: أبو العبّاس العباداني البَصْرِيّ العمريّ، إمام عارف ثقة في القراءة.

- أبو الفرج الشّنبوذيّ (٣٠٠-٣٨٨هـ)[٨]: محمّد بن أحمد بن إِبْرَاهِيم الشّطويّ البغداديّ، أستاذ من أَئِمَّة القراءة، مشهور نبيل حافظ حاذق.

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٣١٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٩٥.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٢٣٥.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٣٢٤.

(٥) انظر ص٣٠٧.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣١٥.

(٧) المصدر السّابق، ج١، ص٢١٣.

(٨) المصدر نفسه، ج٢، ص٥٠.

وقد ذكر الشَّيْخ الزَّرْقانيّ الخلاف بين أهل العلم في حكمِ هذة القِرَاءَات الأربع الزائدة على العشْرِ، والمُكمِّلة الأربعَ عشْرةَ، مُجْمِلاً أحكامَ القِرَاءَات كَافَّة بقوله: «فقيلَ بتواتر بعضِها، وقيلَ بصحَّتِها، وقيلَ بشذوذها إطلاقاً في الكلِّ، وقيلَ إنَّ المسألة ليست مسألةَ أشخاصٍ ولا أعدادٍ، بل هي قواعدُ ومبادئُ، فأيّما قراءةٍ تحقّقَتْ فيها الأركانُ الثَّلاثَة لذَلِكَ الضَّابط المشهور فهي مقبولة، وإلاّ فهي مردودة، لا فرقَ بين قِرَاءَات القُرَّاء السَّبعة، والقُرَّاء العشَرة، والقُرَّاء الأربعةَ عشرَ، وغيرهم؛ فالميزان واحدٌ في الكلّ، والحقُّ أحقُّ أَنْ يُتَّبَعَ»[1].

ح- أَقْسَامُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ:

كثر حديث العُلَمَاء عن أقسام القِرَاءَات وأنواعها؛ بسبب اختلافهم أصلاً في أركانها الصّحيحة، قال السِّيُوطِيّ - نقلاً عن القاضي جلال الدِّين البُلْقينيّ -[2]: «القِرَاءَات تنقسم إلى متواتر وآحاد وشاذّ؛ فالمُتَواتِر قِرَاءَات السّبعة المشهورة، والآحاد قِرَاءَات الثَّلاثَة الَّتِي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصّحابة، والشَّاذّ قِرَاءَات التّابعين كالأعمش، ويحيى بن وثّاب، وابن جُبير، ونحوهم»[3]، ورأى السِّيُوطِيّ أَنَّ هَذَا الكلام فيه نظرٌ، وَأَنَّ أحسنَ مَنْ تكلّمَ في هَذَا النّوعِ إمامُ القُرَّاء ابن الجَزَرِيّ، وعبَّرَ عن ذَلِكَ صراحةً بقولِهِ: «أتقن الإمام ابن الجَزَرِيّ هَذَا الفصل جدّاً، وقد تحرّر لي منه أَنَّ القِرَاءَات أنواع»[4]، ثمّ راحَ السِّيُوطِيّ يعدّدُ هَذِهِ الأنواعَ، وهي:

الأَوَّلُ: المُتَوَاتِرُ: وهو ما نقله جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه، ومثاله: ما اتّفقت الطّرق في نقله عن السّبعة، وهَذَا الغالب في حروف القرآن[5].

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص٤٥٩.

(٢) هو عبد الرّحمن بن عمر بن رسلان، القاهريّ الشّافعيّ الكنانيّ، جلال الدِّين أبو الفضل (-٨٢٤هـ)، مفسِّر، مُحَدِّث، نحْويّ، فقيه، أصوليّ، واعظ، أديب، مشارك في بعض العلوم، وُلِّيَ القضاءَ كثيراً، له: «تفسير القرآن»، و«نكت على الحاوي الصّغير للقزوينيّ»، وغيرهما. كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص١٠٣.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٠.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص٢١٥.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٢١٥.

وَالثَّانِي: المَشْهُورُ: وهو ما صحَّ سندُهُ، ولم يبلغ حدّ التَّواتُر، ووافق العَرَبِيَّة والرّسم، واشتهر عند القرّاء، فلم يعدّوه من الغلط، ولا من الشّذوذ، ويُقرأ به، ومثاله: ما اختلفت الطّرق في نقله عن السّبعة، فرواه بعض الرّواة عنهم دون بعض، ومن أشهر ما صُدّق في ذَلِكَ التَّيسِير للدّانيّ، وقصيدة الشَّاطِبِيّ، وأوعية النّشر في القِرَاءَات العشر، وتقريب النّشر[1].

وَالثَّالِثُ: الآحَادُ: وَهُوَ مَا صَحَّ سَنَدُهُ، وخالفَ الرَّسمَ أَوِ العَرَبِيَّةَ، أَوْ لَمْ يشتهرِ الاشتهارَ المذكورَ، ولا يُقرأُ به، ولا يجبُ اعتقادُهُ[2]، وقد عقد التِّرْمِذِيّ[3] في جامعه، والحَاكِم النَّيْسَابُورِيّ[4] فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» لذَلِكَ باباً أخرجا فيه شيئاً كثيراً صحيح الإسناد[5]، ومن ذَلِكَ ما أخرجه الحاكم من طريق عاصم الجُحْدَرِيّ عن أبي بَكْرَةَ[6]:«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرّحمن٥٥/ ٧٦]»[7].

وَالرَّابِعُ: الشَّاذُّ: وهو ما لم يصحَّ سندُهُ، وفيه كتبٌ مؤلّفة، من ذَلِكَ قراءة ﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة١/ ٤] بصيغة الماضي ونصب «يوم»، و﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ [الفاتحة١/ ٥] ببنائه

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢١٥.

(٢) الفضليّ، د. عبد الهادي، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة تأريخ وتعريف، ص٥٥.

(٣) هو محمّد بن عيسى بن سورة بن موسى السّلميّ التِّرْمِذِيّ، أبو عيسى (-٢٧٩هـ)، مِنْ أَئِمَّة عُلَمَاء الحديث وحفّاظه، تتلمذ للبخاريّ، له: «الجامع الكبير باسم صحيح التِّرْمِذِيّ»، و«التّاريخ»، و«العلل في الحديث». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٣٢٢.

(٤) هو محمّد بن عبد الله بن محمّد الضَّبيّ النَّيْسَابُورِيّ الحاكم، أبو عبد الله (-٤٠٥هـ)، ويُعرفُ أَيْضاً بابن البَيِّع، مِنَ أكابر حُفَّاظ الحديث، والمُصنِّفين فيه، وأعلمهم بصحيحه، وتمييزه عن سقيمه، له: «المُسْتَدْرَك على الصّحيحين»، و«تاريخ نيسابور»، و«فضائل الشافعيّ»، وغيرها. العسقلانيّ، ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، حيدر آباد، الهند، ١٣٢٩هـ، ص٢٣٢.

(٥) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٥.

(٦) هو نفيع بن الحارث الثقفيّ (-٥١هـ)، صحابيٌّ جليلٌ، نقل عن رسولِ الله ﷺ، نزلَ البصرةَ، ومات فيها. العسقلانيّ، ابن حجر، تقريب التّهذيب، تحـ. الشَّيْخ محمّد عوَّامة، ط١، دار البشائر الإسلامِيَّة، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٥٦٥.

(٧) النَّيْسَابُورِيّ، محمّد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصّحيحين، ج٢، رقم (٢٩٨٦)، ص٢٧٣.

للمفعول[1]، ويقرّر الدُّكْتُور عبد العال مكرم أَنَّ القراءة الشَّاذَّة هي الَّتِي فقدت شرطاً من الشُّرُوط الَّتِي نصّ عليها ابن الجَزَرِيّ فِي أَثْنَاءِ حديثه عن أركان القراءة الصّحيحة، وليست القراءة الشَّاذَّة هي الَّتِي لا تخضع للقِرَاءَات السّبع - كما رأى بعض العُلَمَاء - الَّتِي اختارها ابن مجاهد[2]. فهَذِهِ القراءة الشَّاذَّة تتميَّز عن القراءة المشهورة من حَيْثُ السّند، مع العلم أَنَّ الشَّاذَّة قد تكون في مستوى المشهورة من حَيْثُ الفصاحة، وقد تكون أفصح منها، قال السِّيُوطِيّ: «وقال بعضهم: توجيه القِرَاءَات الشَّاذَّة أقوى في الصّناعة من توجيه المشهورة»[3]، ومن الممكن القول إِنَّ القِرَاءَات الشَّاذَّةَ هي أغنى مأثورات التُّرَاث بالمادّة اللُّغَوِيَّة، الَّتِي تصلح أساساً للدّراسة الحديثة، والَّتِي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هَذِهِ اللُّغَة الخالدة[4].

وَالخَامِسُ: المَوْضُوعُ[5]: وهو ما نُسِبَ إلى قائله من غير أصلٍ كقراءة الخزاعيّ[6].

وَالسَّادِسُ: الشَّبِيْهُ بِالْمُدْرَجِ: يشبه المُدْرَج من الحديث: وهو ما زيد في القِرَاءَات على وجه التَّفسير[7]، كقراءة سعد بن أبي وقّاص[8]: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمٍّ﴾[9] [النِّساء٤/ ١٢]، وَعَلَّلَ

---

(١) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٦.

(٢) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص٥٨.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٢٩.

(٤) شاهين، د. عبد الصّبور، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة في ضوء علم اللُّغَة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ص٧-٨.

(٥) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٦.

(٦) هو إسحاق بن أحمد، إمامٌ في قراءة المكّيّين، ثقة، ضابط، حُجّة، قرأ على البزّيّ، وروى عن ابن جبير وقنبل، وروى عنه ابن شنبوذ، ولم تذكر وفاته. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص١٥٦.

(٧) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٦.

(٨) هو مالك بن أهيب (-٥١هـ)، صَحَابِيٌّ، أحدُ العشَرةِ المُبَشَّرينَ بالجَنَّةِ، وردتْ عنه الرّواية في حروف القرآن. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٠٤.

(٩) أخرجها سعيد بن منصور، بزيادة «مِنْ أُمٍّ». أبو شامة، عبد الرّحمن المقدسيّ، إبراز المعاني من حرز الأماني في القِرَاءَات السّبع (للإمام الشَّاطِبِيّ)، تحـ. محمود بن عبد الخالق محمّد جادو، الجامعة الإسلامِيَّة، المدينة المُنوّرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص٢٣.

ذَلِكَ ابن الجَزَرِيّ بقوله: «وَرُبَّمَا كانوا يدخلون التَّفسير في الكلام إيضاحاً وبياناً؛ لأَنَّهُمْ مُحَقِّقون، لما تلقّوه عن رسول الله ﷺ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وَرُبَّمَا كان بعضهم يكتبه معه»[1].

ط- شُرُوطُ جَمْعِ القِرَاءَاتِ:

يشترط على مَنْ يريد أَنْ يجمعَ بالقِرَاءَات شروطٌ أربعة، هي: «رعاية الوقف، والابتداء، وحسن الأداء، وعدم التَّركيب»[2]؛ أمّا رعاية التّرتيب والتزام تقديم قارئ بعينه، فلا يُشترط.

وأورد الدُّكْتُور محيسن مجموعةً من أقوال العُلَمَاء فيما يخصّ هَذَا الجانب بقوله: «قال الإمام أبو الحسن السَّخَاوِيّ: خلط هَذِهِ القِرَاءَات بعضها ببعض خطأ ولا يجوز، وقال الإمام الجعبريّ[3]: التَّركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إِنْ تعلّقت إحداهما بالأخرى وإلاّ كره، وقال الإمام ابن الجَزَرِيّ: الصّوابُ عندنا التّفصيلُ؛ فإن كانت إحدى القراءتين مترتّبة، فالمنع من ذَلِكَ منع تحريم، كمن يقرأ ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾ [البقرة٢/ ٣٧]برفعهما، أو بنصبهما، وشبهه ممّا لا تجيزه العَرَبِيَّة، ولا يصحّ في اللّغة... أمّا ما لم يكن كَذَلِكَ، فَإِنَّا نفرّق فيه بين مقام الرّواية وغيرها، فإنْ قرأ بِذَلِكَ على سبيل الرّواية لم يجز من حَيْثُ إِنَّهُ كذب الرّواية... وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى سبيلِ الرِّوايةِ، بل سبيل القراءة والتّلاوة، فَإِنَّه جائز صحيح مقبول، وَإِنْ كنّا نعيبه على أَئِمَّة القِرَاءَات من حَيْثُ وجه تساوي العُلَمَاء بالعوامّ، لا من وجه أَنَّ ذَلِكَ مكروهٌ أو حرام؛ إذ كلٌّ من عند الله نزلَ به الرّوحُ الأمينُ على قلب سيّد المرسلين سيّدنا محمّد ﷺ»[4].

ي- مَفْهُومُ الاِخْتِيَارِ:

إنّ معنى إضافةِ كلِّ حرفٍ من حروفِ الاختلافِ إلى مَنْ أُضيفَ إليه مِنَ الصّحابةِ

---

(١) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٣٢.

(٢) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٣.

(٣) هو إِبْرَاهِيم بن عمر، أبو العبّاس الخليليّ (-٧٣٣هـ)، له تصانيف في القِرَاءَات، والحديث، والأصول، والعَرَبِيَّة، والتّاريخ، مِنْهَا «شرح الشَّاطِبِيّة»، و«الرّائيّة»، سمع من ابن البخاريّ، وأجاز له يوسف بن خليل. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٤٠٤.

(٤) محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، ج١، ص٢٣.

وغيرِهم، إِنَّما هو - كما قال ابن الجَزَرِيّ -: «مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ كان أضبطَ له، وأكثرَ قراءةً وإقراءً به، وملازمةً له وميلاً إليه ليس غير؛ وَكَذَلِكَ إضافة الحروف والقِرَاءَات إلى أَئِمَّة القرّاء ورواتهم، المراد بها أَنَّ ذَلِكَ القارئ اختار القراءة بِذَلِكَ الوجه من اللُّغَة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حَتَّى عُرِفَ به، وقُصِد فيه، وأُخِذَ عنه؛ فلذَلِكَ أُضِيْفَ إليه دون غيره من القرّاء، وهَذِهِ الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[1].

وتشيع هَذِهِ الكلمة «الاختيار» في تصانيف المُقْرِئين، فقد نقل ابن الجَزَرِيّ عن البغويّ[2] - صاحب التَّفسير وشرح السّنّة - قوله في أَئِمَّة القرّاء: «واتّفقت كلمة الأمّة على اختيارهم»[3]، وَكَذَلِكَ يقول ابن الجَزَرِيّ معقّباً على ذَلِكَ: «وقد ذكرْتُ في هَذَا الكتاب قِرَاءَات مَنِ اشتهرَ مِنْهُمْ بالقراءة واختياراتهم على ما قرأْتُهُ...»[4]، وينقل عن شعبة قولَه: «انظر ما يقرأ أبو عمرو ممّا يختارُ لنفسه، فَإِنَّه سيصير للنّاس إسناداً»[5].

ويقول القُرْطُبِيّ موضّحاً ذَلِكَ بشكلٍ جليٍّ، نقلاً عن كثيرٍ من العُلَمَاء: «هَذِهِ القِرَاءَات السّبع الَّتِي تنسب لهَؤُلاَءِ القرّاء السّبعة ليست هي الأحرف السّبعة الَّتِي اتّسعت الصّحابة في القراءة بها، وإِنَّمَا هي راجعة إلى حرفٍ واحدٍ من تِلْكَ السّبعة، وهو الَّذِي جَمَعَ عليه عثمان المصحف... وهَذِهِ القِرَاءَات المشهورة هي اختيارات أولئك الأَئِمَّة القُرّاء؛ وذَلِكَ أَنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُمُ اختار - فيما روى وعلم وجهه من القِرَاءَات - ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقةً ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرِفَ به ونسب إليه، فقيل: «حرف نافع»، و«حرف ابن كَثِيْر»، ولم يمنع واحدٌ مِنْهُمُ اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغَهُ وجوّزه، وكلّ واحد من هَؤُلاَءِ السّبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكلٌّ صحيح»[6].

---

(١) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٥٢.

(٢) هو الحسين بن مسعود، أبو محمّد البغويّ، المعروف بابن الفَرَّاء تارَّة، وبالفَرَّاء أخرى (-٥١٦هـ)، فقيهٌ، مُحَدِّثٌ، مفسِّر، مصنِّف «التّهذيب». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج١، ص١٠١.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٣٨.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص٣٨.

(٥) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، ج١، ص٢٩٢.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٣٥.

وَعَلَيْهِ فالاختيار عند القُرّاء الأوائل، كالسّبعة أو العشرة أو مَنْ سبقهم أو عاصرهم، كان ينبع من المصادر والوجوه، والاختيار عند العُلَمَاء وأهل الأداء ممّن تأخّر عن أولئك السّلف الصّالح – كما ذكر الدُّكْتُور عبد الهادي الفضليّ – كان اختياراً نسب إليه، كاختيارات الدّاني وابن الجَزَرِيّ من المتقدّمين، واختيارات الضّباع[1] والحصريّ[2] من المُحْدَثِيْنَ[3].

ويقول الإمام أبو زرعة[4]: «إِنَّ هَذَا الاختيار لا يحصل إلاّ بعد أَنْ يتقن القارئ المختصُّ رواياتٍ عدّةً من القِرَاءَات الصّحيحة المُتَواتِرة عن أئمّتها، فيختار لنفسه من بينها واحدة يثبت عليها، وتؤخذ عنه»[5].

ك- الكَلاَمُ عَلَى الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ، وَمَعْنَاهَا المُخْتَارُ:

إِنَّ قراءة القرآن وتلاوته أمرٌ شرّعه تبارك وتعالى للأمّة، بعد أَنْ تكفَّل لها بحفظه بقوله: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر١٥/ ٩]، وخفّف عليها بإباحته لها قراءته على سبعة أحرفٍ، «كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ»[6]، كما أخبر النّبيّ ﷺ، واشتُهرت أحاديث الأحرف السّبعة حَتَّى تواترت[7]، وَمِنْهَا قوله ﷺ «إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ»[8].

---

(١) لعلّه عليّ بن محمّد بن حسن بن إِبْرَاهِيم (–١٣٨٠هـ)، شيخ المقارئ المَصْرِيَّة، له «فتح الكريم المنّان في آداب حملة القرآن». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٢٠.

(٢) لَمْ أهتدِ إليه.

(٣) الفضليّ، د. عبد الهادي، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة تأريخ وتعريف، ص١٢٠.

(٤) هو عبد الرّحمن بن محمّد بن زنجلة، أبو زرعة، إمامٌ، مُقْرِئٌ، أخذ عن ابن فَارِس، من المؤلِّفين المجودين في هَذَا الفنّ، له: «كتاب التَّفسير»، و«حجّة القِرَاءَات»، و«شرف القُرَّاء في الوقف والابتداء»، لَمْ تُذْكَرْ وَفَاتُهُ. أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٢٨-٢٩.

(٥) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٧٣.

(٦) ابن حنبل، أحمد الشّيبانيّ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج٥، مؤسّسة قرطبة، مصر، د.ت، رقم (٢١١٧٠)، ص١٢٢.

(٧) نصَّ على تواتُرِها – كما ذكرَ ابن الجَزَرِيّ – الإمام أبو عبيد الله بن سلام، وتتبّعَ ابن الجَزَرِيّ طرق هَذَا الحديث المذكور، فرواه عن تسعةَ عشَرَ صحابيّاً. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢١.

(٨) تقدَّمَ ذكره، انظر ص٢٨٩ – ٣٠٣.

ولقد اجتهدت العُلَمَاء في تفسير هَذَا الحديث وبيان معناه اجتهاداً عظيماً، حَتَّى إنَّ ابن الجَزَرِيّ قال: «ولا زلتُ أستشكلُ هَذَا الحديث، وأُفكّرُ فيه، وأُمعنُ النّظر من نيّفٍ وثلاثين سنةً»[1]، وقد كثُرت الأقوال حول معنى هَذِهِ الأحرف السّبعة وتشعّبت، حَتَّى قال الشَّيْخ الزّرقانيّ: «هَذَا مبحثٌ طريفٌ وشائقٌ، غير أَنَّهُ مخيفٌ وشائكٌ... وأمّا مخافة هَذَا المبحث وشوكه، فَلأَنَّهُ كثر فيه القيل والقال... حَتَّى استعصى فهمه على بعض العُلَمَاء... وحَتَّى اضطرّ جماعةٌ من كبار المحقّقين أَنْ يفردوه بالتَّأليف قديماً وحديثاً»[2].

وبعد أَنْ تفحّصتُ ما تيسّر لي من كتب القِرَاءَات، وكتب التَّفسير، والكتب اللُّغَوِيَّة والصَّوْتِيَّة العَرَبِيَّة، أدركتُ تمام الإدراك ما كان قد قصده الشَّيْخ الزّرقانيّ بهَذَا القول؛ لكثرة الأقاويل والتّوجيهات والاختلافات حول معاني الأحرف السّبعة المقصودة في الحديث الشّريف، وفي ذَلِكَ يقول الإمام السِّيُوطِيّ نقلاً عن ابن حِبان[3]: «فهَذِهِ خمسةٌ وثلاثون قولاً لأهل العلم وَاللُّغَة في معنى إنزال القرآن على سبعة أحرف، وهي أقاويل يشبه بعضها بعضاً، وكلّها محتملة، ويُحتمل غيرُها»[4].

ولأنّ جميع هَذِهِ الأقاويل متشابهة، وَمِنْهَا ما هو مُكَرَّرٌ، آثرتُ أَنْ أنقل ما اختاره الشَّيْخ الزّرقانيّ[5] بعد أَنْ عَرَضَ الأَقوالَ الَّتِي ذكرها ابن الجَزَرِيّ وغيره في كتبهم، وهو التَّفسير المنقول عن الإمام أبي الفضل الرَّازِيّ، ونقله أَيْضَاً ابن الجَزَرِيّ[6]؛ فمعنى هَذِهِ الأحرف السّبعة على ما ذهب إليه أبو الفضل الرَّازِيّ نجمله فيما يأتي:

---

(١) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٦.

(٢) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٣٠-١٣١.

(٣) هو محمّد بن حِبان، أبو حاتم، التّميميّ، البُسْتيّ (-٣٥٤هـ)، إمامٌ، حافِظٌ، كان من أوعية العلم لغةً، وحديثاً، وفقهاً، ووعظاً، ومن عقلاء الرّجال، مصنِّف «الصحيح». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج١، ص٢٠١.

(٤) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٤٥.

(٥) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٤٨-١٤٩-١٥٠.

(٦) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٧.

الأوّل: اختلاف الأسماء من الإفراد والتّثنية والجمع، والتّذكير والتّأنيث، والمبالغة، وغيرها: ومن أمثلة ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴾ [المؤمنون٢٣/ ٨]، قُرِئَ هكذا ﴿ لِأَمَانَاتِهِمْ ﴾ جمعاً، وقُرِئَ ﴿ لِأَمَانَتِهِمْ ﴾ بالإفراد[١].

والثَّاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ: ومن أمثلتِهِ قولُهُ تعالى: ﴿ فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [سبأ٣٤/ ١٩]، قُرِئَ هكذا بنصب لفظ ﴿ رَبَّنَا ﴾ على أَنَّهُ منادى، وبلفظ ﴿ بَاعِدْ ﴾ على أَنَّهُ فعل أمر، وقُرِئَ ﴿ رَبُّنَا بَعِّدْ ﴾، برفع ﴿ رَبُّنَا ﴾ على أَنَّهُ مبتدأ، وبلفظ ﴿ بَعَّدَ ﴾ فعلاً ماضياً مُضعّف العين، جملته خبر[٢].

والثَّالِث: اختلاف وجوه الإعراب: ومن أمثلتِهِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ﴾ [البقرة٢/ ٢٨٢]، قُرِئَ بفتحِ الرّاءِ وضمِّها؛ فالفتح ﴿ وَلَا يُضَارَّ ﴾: على أَنَّ «لا» ناهية، فالفعل مجزوم بعدها، والفتحة الملحوظة في الرّاء هي فتحة إدغام المثلين[٣]؛ والضمّ ﴿ وَلَا يُضَارُّ ﴾: على أَنَّ «لا» نافية، فالفعل مرفوعٌ بعدها[٤]. ومثل هَذَا المثال قوله تعالى: ﴿ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج٨٥/ ١٥]، قُرِئَ برفع لفظ «المَجِيدُ»، وجرِّهِ؛ فالرَّفْعُ على أَنَّهُ نَعْتٌ لكلمةِ «ذُو»، والجرّ على أَنَّهُ نعتٌ لكلمة «الْعَرْشِ»، ولا فرق في هَذَا الوجه بين أَنْ يكونَ اختلاف وجوه الإعراب في اسم أو فعل[٥].

ولا يخفى أَنَّ هَذَا الاختلاف في القراءة هو الَّذِي أدّى إلى تغيّرٍ في الإعراب، وبالتّالي نتج عنه تغيّرٌ في المعنى واضحٌ، وهَذَا بالضّبط موضوع بحثنا في القسم الثَّانِي من هَذَا الفصل.

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٤٨.

(٢) المرجع السَّابق، ج١، ص١٤٩.

(٣) المثلانِ: كلّ حرفين اتّفقا مخرجاً وصفةً؛ فَإِذَا التقى حرفانِ متماثلانِ، أوّلهما ساكن، والثَّانِي متحرِّك، أُدْغِمَ الأَوَّل في الثَّانِي، ليصبحا حرفاً واحداً مُشَدَّداً. الحصريّ، د. روضة جمال، المنهل المفيد في أصول القِرَاءَات والتّجويد، راجعَهُ كريِّم سعيد راجح ـ محيي الدِّين حسن الكرديّ ـ مصطفى سعيد الخنّ، ط١، دار الكلم الطَّيِّب، دمشق- بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١١٦.

(٤) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٤٩.

(٥) المرجع السَّابق، ج١، ١٤٩.

والرَّابِع: الاختلاف بالنّقص والزّيادة: ومن أمثلة الحذف قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ [اللّيل٩٢/ ٣]، قرئ بهَذَا اللّفظ، وقرئ أَيْضاً «والذَّكَرِ وَالْأُنثَى» بحذف كلمتي «مَا خَلَقَ»[1]، ومن أمثلة الزّيادة قوله تعالى: ﴿ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾ [التّوبة٩/ ١٠٠]، قرئت هكذا، وقرئت بزيادة «مِنْ» قبل «تَحْتَهَا»[2].

والخامس: الاختلاف بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ق٥٠/ ١٩]، وقُرئ: ﴿ وَجَاءَت سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ ﴾، وهي قراءةٌ شاذّةٌ[3]. ويمكن التّمثيل له بالْمُتواتِر بقوله تعالى: ﴿ وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ ﴾ [آل عمران٣/ ١٩٥]، فحمزة والكِسَائِيّ وخلف يقرؤون[4]: ﴿ وَقُتِلُواْ وَقَاتَلُواْ ﴾.

والسَّادِس: الاختلاف بالإبدال: ويمكنُ التّمثيل له بقوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ [البقرة٢/ ٢٥٩]، بالزّايّ، وقُرئ ﴿ نُنشِرُهَا ﴾ بالرّاء، وَكَذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ ﴾ [الواقعة٥٦/ ٢٩]، بالحاء، وقُرئ ﴿ وَطَلْعٍ ﴾ بالعين، ولا فرق في هَذَا الوجه أَيْضاً بين الاسم والفعل[5].

والسَّابع: اختلاف اللُّغَات - يريد اللَّهجات - كالفتح والإمالة، والتّرقيق والتّفخيم، والإظهار[6] والإدغام[7]، ونحو ذَلِكَ[8]: ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾

---

(١) المرجع نفسه، ج١، ١٤٩.

(٢) أبو معشر، عبد الكريم بن عبد الصّمد، التّلخيص في القِرَاءَات الثّمان، تحـ محمّد حسن عقيل موسى، ط١، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن، جدّة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص١٨.

(٣) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القِرَاءَات والإيضاح منها، ج٢، ص٤٠٨.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج٢، ص٢٤٦.

(٥) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٤٩.

(٦) الإظهار: إخراج كلّ حرف مِنْ مخرجِهِ مِنْ غيرِ غنّة. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٦٤.

(٧) الإدغام: النُّطْق بالحَرْفَيْنِ، حَرْفاً كالثَّانِي مُشَدَّداً. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٦٥.

(٨) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٧.

[طه٢٠/ ٩]، تقرأ بالفتح والإمالة في ﴿ أتى ﴾، ولفظ ﴿ موسى ﴾، فلا فرق في هَذَا الوجه أَيْضاً بين الاسم والفعل، والحرفُ مثلهما نحو: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ [القيامة٧٥/ ٤]، قُرئ بالفتح، والإمالة في لفظ ﴿ بلى ﴾[1].

ولَعَلَّ اختيار الشَّيْخ الزرقانيّ لفظ «وجه» تفسيراً لكلمة «حرف» بقوله: «وأنسب المعاني بالمقام هنا في إطلاقات لفظ الحرف أَنَّهُ وجه»[2] هو اختيار موفّقٌ لدلالته على المعنى المراد.

ويقول محقّق كتاب «التّلخيص في القِرَاءَات الثّمان، لأبي معشر الطَّبَرِيّ[3]» الأستاذ محمّد حسن عقيل موسى: «واختيار الزّرقانيّ لتفسير الرَّازِيّ - يعني أبا الفضل - وجيه وذَلِكَ لوضوح المعنى ودقّة الحصر؛ حَيْثُ إِنَّهُ احتوى خلاف القِرَاءَات، فلم يترك شيئاً، والله أعلم»[4].

وقد علّل الشَّيْخ الزّرقانيّ نفسه سبب اختياره هَذَا التّفسير بأربعةِ أمورٍ[5]:

أحدها: أَنَّهُ هو الَّذِي تؤيّده الأدلّة الواردة في الأحاديث المُتواتِرة الَّتِي ذكر فيها النّبيّ ﷺ الأحرف السّبعة.

والثَّانِي: أَنَّهُ هو الرّاجح في الموازين الَّتِي أقامها شواهدَ بارزةً من تِلْكَ الأحاديث الواردة.

والثَّالِث: أَنَّ هَذَا المذهب يعتمد على الاستقراء التّامّ لاختلاف القِرَاءَات، وما ترجع إليه من الوجوه السّبعة، بخلاف غيره فَإِنَّ استقراءه ناقص، أو في حكم النّاقص.

والرَّابع: أَنَّ هَذَا الرّأي لا يلزمه أيّ محذورٍ من المحذورات.

وَلَقَدْ جاءَ قريباً من تفسير الرَّازِيّ للأحرف السّبعة كلٌّ من تفسير ابن قُتَيْبَة - نقله الشَّيْخ

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص١٤٦.

(٣) هو عبد الكريم بن عبد الصّمد بن محمّد، الطَّبَرِيّ، القطّان، المُكَنَّى أبا مَعْشَر (-٤٧٨هـ)، فقيهٌ، فَاضِل، إمامٌ في القِرَاءَات، صنَّفَ فيها كتباً كثيرةً حسنة، وفي غيرها. الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج٢، ص٦٣.

(٤) أبو معشر، عبد الكريم بن عبد الصّمد، التّلخيص في القِرَاءَات الثّمان، ص١٨.

(٥) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٥٠.

الزّرقانيّ[1] - وابن الجَزَرِيّ - نقله في نشره[2] - والقاضي ابن الطّيّب[3] - نقله القُرْطُبِيّ -[4] لها، وتفسير الدُّكْتُور صبحي الصّالح لها مِنَ المُحْدَثِيْنَ[5].

ورأيْتُ من المُسْتَحْسَنِ أَنْ أسوقَ بقيّةَ الآراءِ الأخرى، مكتفياً بتعدادها والتّنويه إليها، تاركاً التّفصيل فيها؛ لأَنَّ ذَلِكَ يحتاج إلى دراسةٍ طويلة لا يسمح المقام بمثلها، فعددها - كما مرّ - خمسةٌ وثلاثونَ قولاً، نجملُها فيما يأتي:

القَوْلُ الأَوَّلُ: إِنَّ المرادَ سبعةُ أَوْجُه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة، نحو: «أقبلْ، وتعالَ وهَلُمَّ»[6].

---

(١) فالمراد بالأحرف السّبعة عنده: الأَوْجُه الَّتِي يقع بها التّغاير، وهي ما تتغيّر حركته ولا يزول معناه ولا صورته، وما يتغيّر بالفعل، وما يتغيّر باللّفظ، وما يتغيّر بإبدال حرفٍ قريب المخرج، وما يتغيّر بالتَّقْدِيم والتَّأْخِير، وما يتغيّر بالزّيادة والنّقصان، وما يتغيّر بإبدال كلمة أخرى. الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ١٥١-١٥٢.

(٢) إنّ اختلاف الأحرف السّبعة عنده في سبعة أَوْجُه لا يخرج عنها؛ وذَلِكَ إمّا في الحركات بلا تغيّرٍ في المعنى والصّورة، أو بتغيّرٍ في المعنى، وإمّا في الحروف بتغيّر المعنى لا الصّورة، أو عكس ذَلِكَ، أو بتغييرهما معاً، وإمّا في التَّقْدِيم والتَّأْخِير، وإمّا في الزّيادة والنّقصان؛ وأمّا اختلاف اللَّهجات، فهَذَا ليس من الاختلاف عنده. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٢٦-٢٧.

(٣) هو الطَّيِّب بن محمّد بن الطَّيِّب هارون بن الطَّيِّب الكنانيّ، أبو القاسم النَّحْوِيّ (-٦١٨هـ)، مِنْ بيتِ علمٍ مشهور، كانَ مُتَقَدِّماً في طلبه، مُتَفَنِّناً، مجتهداً، وأجازَ له السُّهَيْلِيّ، وابن مَضَاء، وأخذ عنه النَّحْو أبو عبد الله بن أبي الفضل المُرسيّ. السُّيُوطِيّ، جلال الدِّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج٢، ص٢٠.

(٤) يقول القُرْطُبِيّ نقلاً عن القاضي ابن الطّيّب: «تدرّبْتُ وجوهَ الاختلافِ في القراءة، فوجدتها سبعاً: مِنْهَا ما تتغيّر حركته ولا يزول معناه ولا صورته، وَمِنْهَا ما لا تتغيّر صورته ويتغيّر معناه بالإعراب، وَمِنْهَا ما تبقى صورته ويتغيّر معناه باختلاف الحروف، وَمِنْهَا ما تتغيّر صورته ويبقى معناه، وَمِنْهَا ما تتغيّر صورته ومعناه، وَمِنْهَا التَّقْدِيم والتَّأْخِير، وَمِنْهَا الزّيادة والنّقصان.» القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٣٤.

(٥) فهو أَيْضاً قد اختار هَذَا الرّأيَ، مع التّعديل البسيط فيه، كنقدِهِ الاختلاف في الحروف، والاختلاف في تصريف الأفعال، وجعلها وجهاً خاصّاً، مع أنّه يندرج تحت وجه الاختلاف في الإعراب». الصّالح، د. صبحي، مباحث في علوم القرآن، مطبعة الجامعة السّوريّة، دمشق، د.ت، ص١٤٥-١٤٦.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٣٢.

وَالقَوْلُ الثَّانِي: إِنَّهَا سبع لغات في القرآن على لغات العرب كلِّها، يمنِها ونزارِها[1].

وَالقَوْلُ الثَّالِثُ: إِنَّ هَذِهِ اللُّغَات إِنَّمَا تكون في مُضَر، فجائزٌ أَنْ يكون مِنْهَا لقريش، وَمِنْهَا لكنانة، وَمِنْهَا لأسد، وَمِنْهَا لهُذَيل، وَمِنْهَا لتَيْم، وَمِنْهَا لضبة، وَمِنْهَا لقيس[2].

وَالقَوْلُ الرَّابعُ: إِنَّ هَذَا الحديث من المشكل الَّذِي لا يُدْرى لاشتراك الحرف[3]، فلا سبيل إلى معرفة معناه المقصود، وشبهته أَنَّ لفظ «أحرف» فيه جمع حرف؛ والحرف مشترَكٌ لفظيٌّ بين معانٍ كثيرةٍ، والمشترك اللفظيّ لا يُدْرَى أَيُّ معانيه المقصود؟[4].

وَالقَوْلُ الخامسُ: إِنَّ المراد التّكثير لا حَقِيْقَة العدد، وقد جروا على تكثير الآحاد بالسّبعة، والعشرات بالسّبعين، والمئات بسبعمئة[5].

وَالقَوْلُ السَّادِسُ: إِنَّ المراد بها سبع قِرَاءَات[6]، وأَرَى أَنَّهُ من الواجب دفع هَذَا الوهم، فقد ذكر السِّيُوطِيّ نقلاً عن أبي شامة[7] قوله: «ظنّ قومٌ أَنَّ القِرَاءَات السّبع الموجودة الآن هي الَّتِي أُريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإِنَّمَا يظنّ ذَلِكَ بعض أهل الجهل»[8]، ونقلاً عن مكّيّ قوله: «مَنْ ظَنَّ أَنَّ قراءة هَؤُلاَءِ القُرّاء، كنافعٍ وعاصمٍ، هي الأحرف السّبعة الَّتِي في الحديث، فقد غلط غلطاً عظيماً... ويلزم مِنْ هَذَا أَنَّ ما خرج عن قراءة هَؤُلاَءِ السّبعة ممّا ثبت عن الأَئِمَّة وغيرهم، ووافق خطّ المصحف، ألاّ يكون قرآناً، وهَذَا غلطٌ عظيم»[9]، ونقلاً عن

---

(١) المصدر السّابق، مج١، ج١، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه، مج١، ج١، ص٣٤.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٨.

(٤) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٦٥.

(٥) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٣٨.

(٦) المصدر نفسه، مج١، ج١، ص٣٨.

(٧) هو عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسيّ (-٦٦٥هـ)، قرأ على السَّخَاوِيّ، له: «شرح الشَّاطِبِيّة والرّوضتين». ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج١، ص٣٦٦.

(٨) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٢٣.

(٩) المصدر السّابق، ج١، ص٢٢٤.

القرّاب[1] قوله: «التّمسّك بقراءة سبعةٍ من القرّاء دون غيرهم ليس فيه أثرٌ ولا سنّةٌ؛ وإنّما هو من جمع بعض المتأخّرين، فانتشر وأُوْهم أنَّهُ لا تجوز الزّيادة على ذَلِكَ، وذَلِكَ لم يقل به أحد»[2]، وعلّل الشَّيْخ الزّرقانيُّ بطلانَ ذَلِكَ تعليلاً منطقيّاً بقوله: «ويدفعُ بِأَنَّهُ إِذَا كان المراد بهَذَا أَنَّ كلّ كلمةٍ من كلمات القرآن تقرأ سبع قِرَاءَات، فذَلِكَ ممنوع؛ لأَنَّهُ لا يوجد في القرآن كلمةٌ تُقرأ على سبعة أَوْجُه إلاّ القليل، وَإِذَا كان المراد أَنَّ غاية ما ينتهي إليه عدد القِرَاءَات في الكلمة الواحدة سبعة أحرف، فهَذَا غير مسلّم به أيضاً؛ لأَنَّ في كلمات القرآن ما يقرأ بطرقٍ أكثر كَمَا وَرَدَ أَنَّ كلمةَ: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة٥/ ٦٠] تُقْرَأُ باثنَيْنِ وعشرين وجهاً»[3]. إضافةً إلى أَنَّ القِرَاءَات الصّحيحة المقروء بها اليوم عشْرٌ، وهَذِهِ العشر جزءٌ من السّبعة[4].

وَالقَوْلُ السَّابِعُ: إِنَّ المراد بها كَيْفِيَّة النُّطْق بالتّلاوة مِنْ إِدغامٍ وإِظهارٍ، وتفخيمٍ وترقيقٍ، وإِشباع ومدّ[5] وقصر، وتشديد وتخفيف وتليين وتحقيق[6].

وَالقَوْلُ الثَّامِنُ إِلى الخَامِسِ وَالثَّلاَثِيْنَ: إِنَّ المراد بها سبعة أصناف في القرآن، وأصحاب هَذِهِ الأقوال يختلفون في تعيين هَذِهِ الأصناف، وفي أسلوب التّعبير عنها إلى آراء تكمل بها العدّةُ خمسةً وثلاثين قولاً:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا أمرٌ، ونهيٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومحكمٌ، ومتشابهٌ، وأمثالٌ.

---

(١) هو إسماعيل بن إِبْرَاهِيم القرّاب؛ إمامٌ أستاذٌ، صاحب كتاب الشّافي. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٤٦.

(٢) السّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٢٥.

(٣) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٦٦.

(٤) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القِرَاءَات، تحـ. د. عبد الفتّاح شلبيّ، ط٣، مكتبة الفيصليّة، مكّة المُكَرَّمة، ١٤٠٥هـ، ص٣٤.

(٥) المدّ: إطالة الصّوت بحرفٍ مِنْ حروفِهِ الثّلاثَة. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٧١.

(٦) التَّحقِيق: هو البطء، والتّرسّل في التّلاوة، مع مراعاة جميع أحكام التّجويد، مِنْ غيرِ إفراط. الحصريّ، د. روضة جمال، المنهل المفيد في أصول القِرَاءَات والتّجويد، ص٢٩.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا وعدٌ، ووعيدٌ، وحلالٌ، وحرامٌ، ومواعظُ، وأمثالٌ، واحتجاجٌ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا محكمٌ، ومتشابهٌ، وناسخٌ، ومنسوخٌ، وخصوصٌ، وعمومٌ، وقصص.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لفظٌ عامٌّ أريد به العامّ، ولفظٌ خاصٌّ أريد به الخاصّ، ولفظٌ عامٌّ أريد به الخاصّ، ولفظٌ خاصٌّ أريد به العامّ، ولفظٌ يُستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظٌ لا يعلمُ فقهَهُ إلاّ العُلَمَاء، ولفظٌ لا يعلمُ معناه إلاّ الرّاسخون في العلم.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا إظهار الرّبوبيّة، وإثبات الوحدانيّة، وتعظيم الألوهيّة، والتّعبّد لله، ومجانبة الإشراك، والتّرغيب في الثّواب، والتّرهيب من العقاب.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا المطلق، والمقيّد، والعامّ، والخاصّ، والنّصّ، والمؤوّل، والنّاسخ، والمنسوخ، والاستثناء، وأقسامه.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا الحذف، والصّلة، والتّقْدِيم، والتّأْخِير، والاستعاذة، والتّكرار، والكناية، والحَقِيْقَة، والمجاز، والمجمل، والمفسّر، والظّاهِر، والغريب[1].

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ سوى ذَلِكَ كلِّهِ، غير أَنَّهَا من هَذَا الطّراز، أو من طراز ما سبق في الأقوال الأخرى، حَتَّى أكمل بها بعضهم عدّةَ الخمسة والثّلاثين قولاً.

إِنَّ هَذِهِ الآراء على تعدّدِ مذاهبها وتنوّع اتّجاهاتها أَدَّتْ إِلى الاختلاف في مسألةٍ جوهريّةٍ، تضاربت فيها أقوال العُلَمَاء، وهي:

هل الأحرف السّبعة الَّتِي نزل بها القرآن الكريم لها وجودٌ في المصاحف العثمانيّة ؟

لقد ذهب جماعةٌ من الفُقَهَاء والمُتكَلِّمِيْنَ والقُرّاء إلى أَنَّ جميع هَذِهِ الأحرف لها وجودٌ في المصاحف العثمانيّة، واحتجّوا لمذهبهم.

وقد ذهب جماهير العُلَمَاء من السّلف والخلف وأَئِمَّة المسلمين إلى أَنَّ المصاحف العثمانيّة

---

(١) لقد استقيت هَذِهِ الأقوال من الثّامِن إلى الخامس والثّلاثين من الشّيْخ الزّرقانيّ في كتابه: «مناهل العرفان». الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٧٥-١٧٦.

مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السّبعة فقط، جامعةً للعرضة الأخيرة الَّتِي عرضها النبيّ ﷺ على جبريل متضمّنة لها.

وقد ذهب ابن جرير الطَّبَرِيّ، ومَنْ نحا نحوه، إلى أَنَّ المصاحف العثمانيّة لَمْ تشتملْ على حرفٍ واحدٍ من الأحرف السّبعة، واحتجّوا لمذهبهم[1].

وَرَأَيْتُ أَلاَّ أَقِفَ على شيءٍ من حجج هَذِهِ المذاهب الثَّلاثَة؛ لأَنَّ القول باشتمال المصاحف العثمانيّة على الأحرف السّبعة كلِّها أو بعضِها، يتوقّف على أمرَيْن ذكرهما الزّرقانيّ: «أحدهما تحديد المراد من الأحرف السّبعة؛ وثانيهما الرّجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتِلْكَ المصاحف في الواقع»[2].

وَلَمَّا كان تحديدُ مفهومٍ مُجْمَعٍ عليه لمعنى هَذِهِ الأحرف السّبعة أمراً مُخْتَلَفاً فِيْهِ، صَعْبَ التَحَقُّقِ، كانَ الخلافُ في كونها جميعها في المصاحف العثمانيّة أمراً مُخْتَلَفاً فِيْهِ، يصعبُ على العُلَمَاء أَنْ يجمعوا على إجابةٍ عن هَذَا السّؤال الإشكاليّ، وأمّا على المعنى الَّذِي اعتمدناه في هَذَا البحث من تفسير أبي الفضل الرَّازِيّ لهَذِهِ الأحرف السّبعة الواردة في الحديث الشّريف، فَإِنَّ ذَلِكَ يوحي بِأَنَّ هَذِهِ الأحرف كلّها واردة في المصاحف العثمانيّة.

وأمّا بالنّسبة للرّجوع إلى ما هو مكتوبٌ وماثلٌ بتِلْكَ المصاحف في الواقع، فيخبرنا الزّرقانيّ أنّنا نخرج بهَذِهِ الحَقِيْقَة الَّتِي لا تقبل النّقص، ونصل فيها إلى فَصْلِ الخطابِ في هَذَا الأمر، وهي: «أَنَّ المصاحف العثمانيّة قد اشتملت على ما يوافق رسمه من هَذِهِ الأحرفِ كلاً أو بعضاً، بحَيْثُ لم تخلُ المصاحفُ في مجموعها عن حرفٍ مِنْهَا رأساً»[3].

ل- مَفْهُومُ الاِخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ عِنْدَ العُلَمَاءِ:

إنّ هَذَا الموضوع إلى جانب أَهَمِّيَّته دقيقٌ وحسّاسٌ، ويحتاج إلى شيء من التفصيل

(١) المصدر السّابق، ج١، ١٦١.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ١٦٢.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ١٦٢.

والتّوضيح والبيان؛ لأَنَّهُ أمرٌ يتعلّق بجانب اعتقاديّ في أساس من أسس الشّريعة، وركنٍ من أركانها، ودستورها الأَوَّل القرآن الكريم، ومن أجل هَذَا كلّه كان بيانُ وجهةِ نظر العُلَمَاء حول هَذِهِ القضيّة له أَهَمِّيَّته في الدّراسات القُرْآنِيَّة والعَرَبِيَّة، لذا سأعرض بشيءٍ من الإجمال أقوال العُلَمَاء في هَذِهِ المسألة، ممّا يضع القارئ المهتمّ بالدَّرس القرآنيّ، أو اللُّغَوِيّ، أو النَّحْوِيّ، أو الصّوتيّ، في تصوّرٍ واضحٍ لهَذَا الموضوعِ.

فقد ذهب جمهور العُلَمَاء إلى أَنَّ الاختلاف في القِرَاءَات هو اختلاف تنوّعٍ وتغاير، لا اختلاف تضادّ وتنافر؛ وَأَنَّ الاختلاف في الألفاظ المسموعة، وليس في المعاني المفهومة[1]، وهَذَا ما صرَّح به الدّاني في كتابه «الأحرف السّبعة» بقوله: «وجملة ما نعتقده من هَذَا الباب وغيره - من إنزال القرآن، وكتابته، وجمعه، وقراءته، ووجوهه - ونذهب إليه، ونختاره، أَنَّ القرآنَ منزلٌ على سبعة أحرفٍ كلُّها شافٍ كافٍ، وحقٌّ وصوابٌ... وليس فيها تضادّ، ولا تنافٍ للمعنى، ولا إحالة، ولا فساد»[2].

وأفاد منه ابن الجَزَرِيّ، ولكن بشيءٍ من التّفصيل والبيان والاستقراء الأوسع، يقول: «وأمّا فائدة اختلاف القِرَاءَات وتنوّعها، فَإِنَّ في ذَلِكَ فوائد غير ما قدّمنا من سبب التّهوين والتّسهيل والتّخفيف على الأمّة؛ وَمِنْهَا ما في ذَلِكَ من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز؛ إذ كلّ قراءة بمنزلة الآية... وَمِنْهَا ما في ذَلِكَ من عظيم البرهان، وواضح الدَّلالَة؛ إذ هو - مع كثرة هَذَا الاختلاف وتنوّعه - لم يتطرّق إليه تضادّ، ولا تناقض، ولا تخالف، بل كلّه يصدّق بعضه بعضاً، ويشهد بعضه لبعض على نمطٍ واحد، وأسلوب واحد... وَمِنْهَا سهولة حفظه، وتيسير نقله على هَذِهِ الأمّة... وَمِنْهَا إعظام أجور هَذِهِ الأمّة من حَيْثُ إنّهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبّع معاني ذَلِكَ، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كلّ لفظٍ، واستخراج كمين أسراره وخفيّ إشاراته... وَمِنْهَا بيان فضل هَذِهِ الأمّة وشرفها

---

(١) المهدويّ، أبو العبّاس أحمد بن عمّار، بيان السّبب الموجب لاختلاف القِرَاءَات وكثرة الطّرق والرّوايات، تحـ. د.حاتم الضّامن، وزارة التّعليم العالي، بغداد، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص٢٤٠.

(٢) الدّاني، أبو عمرو، الأحرف السّبعة، تحـ. عبد المهيمن طحّان، ط١، مكتبة المنارة، مكّة المكرّمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٦٠.

على سائر الأمم... وَمِنْهَا ظهور سرّ الله – تعالى – في تولّيه حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتّمييز»[1].

وَمَنْ يتتبّع أقوال العُلَمَاء في هَذَا الموضوع يخلص إلى أَنَّهُ لا نزاع بين المسلمين في أَنَّ الأحرف السّبعة الَّتِي أُنْزِلَ القرآنُ عليها لا تتضمّنُ تناقضَ المعنى وتضادَّهُ؛ وَأَنَّ كلَّ قراءةٍ بمنزلةِ آيةٍ، لها حكمها ومعناها الَّذِي يختلفُ عن معنى القراءة الأخرى اختلافَ تنوّعٍ وتغايرٍ؛ وَأَنَّ ذَلِكَ كلّه قد قُصِدَ إليه، وكان هدفاً وغايةً من هَذَا الاختلاف.

وقد ذكر الزّركشيّ في البرهان[2]، والسّيُوطِيّ في الإتقان، جملةً من الأقوال الَّتِي تدلُّ على ذَلِكَ، وهي في معظمها تتشابه مع أقوال ابن الجَزَرِيّ، ما عدا هَذَا القولَ الَّذِي نقله السّيُوطِيّ بقوله: «وَمِنْهَا أَنَّ بَعْضَ القِرَاءَاتِ يُبَيِّنُ مَا لَعَلَّهُ يُجْهَلُ في القراءة الأخرى، فقراءة: ﴿فَامضوْا إِلَى ذِكْرِ اللهِ﴾[3] تُبَيِّنُ أَنَّ المراد بقراءةِ ﴿فَاسْعَوْا﴾ الذّهاب، لا المشي السّريع»[4]، ويذهب الإمام ابن حَجَر العسقلانيّ[5] إلى أَنَّ هَذَا التَّنَوُّع في القِرَاءَات فيه حكمة، فقد فسّر ذَلِكَ بقوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزّمل٧٣/ ٢٠]، فقوله تعالى ﴿مِنْهُ﴾ ؛ أي من «المنزل»، ويقول: «وفيه إشارة إلى الحكمة في التَّعَدُّد المذكور، وأنّه للتّيسير على القارئ، وهَذَا يقوّي قول مَنْ قال: المراد بالأحرف تأدية المعنى باللّفظ المرادف، ولو كان من لغة واحدة؛ لأَنَّ لغة هِشَام بلسان قريش، وَكَذَلِكَ عمر، ومع ذَلِكَ فقد اختلفت قراءتهما نبّه على ذَلِكَ ابن عبد البَرّ[6]»[7].

---

(١) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص٥٢-٥٣-٥٤.

(٢) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج١، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٣) وهي قراءة ابن مسعود. [الجمعة٦٢/ ٩].

(٤) السّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٢٧.

(٥) هو أحمد بن عليّ بن محمّد الكنانيّ، أبو الفضل (-٨٥٢هـ)، مِنْ أَئِمَّة العلم والتّاريخ، ولع بالأدب والشّعر، له مصنّفات كثيرة، منها: «لسان الميزان»، و«الدّرر الكامنة»، و«تقريب التّهذيب»، و«الإصابة»، و«تهذيب التّهذيب»، و«نزهة الألباب»، و«فتح الباري»، وغيرها. الزّركليّ، خير الدّين، الأعلام، ج١، ص١٧٨.

(٦) هو يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البَرّ النّمريّ الأندلسيّ المالكيّ، أبو عمر (-٤٦٣هـ)، مُحَدِّث، حافظ، مُؤرِّخ، عارف بالرِّجال والأنساب، مُقرئ، فقيه، نحويّ، روى عن خلف بن القاسم، وسعيد بن نصر، وعبد الله بن أسد، وغيرهم، ومِنْ كتبه: «الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٤، ص١٧٠-١٧١.

(٧) العسقلانيّ، أحمد بن حجر، فتح الباري، تحـ. محبّ الدّين الخطيب، ج٩، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص٢٦.

ومن فوائد تعدّد القِرَاءَات الَّتِي ذكرها الشَّيْخ الزّرقانيّ: «جمع الأمّة الإسلامِيَّة على لسانٍ واحدٍ يوحّد بينها، وهو لسان قُرَيْش الَّذِي نزل به القرآن الكريم، والَّذِي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العَرَبِيَّة الَّتِي كانت تختلف إلى مكّة في موسم الحجّ وأسواق العرب المشهورة، فكان القرشيّون يصطفون ما راق لهم من ألفاظ، ثمّ يصقلونه، ويهذّبونه، ويدخلونه في دائرةِ لغتِهم المرنةِ الَّتِي أذعن جميع العرب لها بالزّعَامَّة، وعقدوا لها راية الإمامة، وَعَلَى هَذِهِ السّياسة الرّشيدة نزل القرآن على سبعة أحرفٍ يصطفي ما شاء من لغات القبائل العَرَبِيَّة، على نمط سياسة القرشيّين بل أوفق؛ وَمِنْ هُنَا صحّ أَنْ يُقالَ: إِنَّهُ نزل بلغة قريش»[1].

ومنها: «بيان حكم من الأحكام، أو الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين»[2].

ومنها: «الدَّلالَة على حكمين شرعيّين ولكن في حالين مختلفَيْنِ، أو بيان لفظ مبهم على البعض، أو تجلية عقيدة ضلّ فيها بعض النَّاس»[3]، حَتَّى إِنَّ القِرَاءَاتِ الشَّاذَّةَ مِنْ فوائدِها عِنْدَ العُلَمَاءِ - كما يقول السّيُوطِيّ نقلاً عن أبي عبيد في فضائل القرآن - أَنَّ: «المقصد مِنْهَا تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها، كقراءة عائشة وحفصة[4]: ﴿ والْوُسْطَى صَلاةُ العَصْرِ ﴾ [البقرة٢/ ٢٣٨]، وقراءة ابن مسعود: ﴿ فَاقْطَعُوْا أَيْمَانَهُمَا ﴾ [المائدة٥/ ٣٨]، وقراءة جابر[5]: ﴿ فَإِنَّ اللهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لهنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النّور٢٤/ ٣٣]؛ فَهذِهِ الحروف وما شاكلها قد صارت مفسّرةً للقرآن، وقد كان يُرْوى مثلُ هَذَا عن التّابعين في التّفسير، فيستحسن، فكيف إِذَا رُوِيَ عن كبار الصّحابة، ثمّ صار في نفس القراءة؟ فهو أكثر من التّفسير وأقوى؛ فأدنى ما يستنبطُ من هَذِهِ

---

(١) الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج١، ص١٣٩-١٤٠.

(٢) المصدر السّابق، ج١، ص١٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص١٤٢.

(٤) هي حفصة بنت عمر بن الخطّاب ﷺ (-٤١هـ)، تزوّجها النبيّ ﷺ، بعد عائشة، روت عن النبيّ ﷺ، وروى عنها أخوها عبد الله، وغيره. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٧، ص٦٥-٦٦-٦٧.

(٥) هو جابر بن عبد الله بن عمرو، الأَنْصَارِيّ السّلميّ (-٧٤هـ)، كانَ مِنَ المُكْثِرين في الحديث، الحافظين للسّنن، روى عنه محمّد بن عليّ بن الحسين، وعطاء، ومجاهد، وغيرهم. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج١، ص٣٠٧-٣٠٨.

الحروف معرفة صحّة التّأويل»[1].

فَإِذَا كانتِ القِرَاءَاتُ الشَّاذَّةُ لا تقتضي تضادّاً ولا تناقضاً عند العُلَمَاء، وهَذَا رأيهم فيها، فكيف بالقِرَاءَات الصّحيحة الَّتِي تلقّتها الأمّة بالرّضا والقبول، والَّتِي بتعدّد وجوهها وحروفها تتعدّد المعجزات؛ لتدلَّ على أَنَّ القرآن الكريم كلامُ الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنّه سلسلة واحدة متّصلة الحلقات، محكمة السّور والآيات، متآخذة المبادئ والغايات، مهما تعدّدت طرق قراءته، ومهما تنوّعت فنون أدائه؟.

(١) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢٢٧-٢٢٨.

المَبْحَثُ الثَّانِي:

دَوْرُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَنَوُّعِ المَعَانِي، وَتَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ:

لقد كان القرآن في قِرَاءَاته خيرَ حافظٍ للّغات واللّهجات بفضلِ عنايةِ القرّاء وتدقيقهم في الضّبط، وتخريجهم في التّلقّي، حَتَّى إنّهم ليراعون اليسير من الخلاف ويلقّنونه ويدوّنونه[1].

وَإِنَّ الصّلة بين القِرَاءَات والإعراب صلة متينة منذ نشأته، يقول الدُّكْتُور مكرم: «شغلت القِرَاءَات أذهان النُّحَاة منذ نشأة النّحو؛ ذَلِكَ لأَنَّ النُّحَاة الأُوَل الَّذِيْنَ نشأ النَّحْو على أيديهم كانوا قُرّاءً، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثّقفيّ، ويونس، والخليل؛ ولَعَلَّ اهتمامهم بِهَذِهِ القِرَاءَات وجّههم إلى الدِّراسة النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة، ليلائموا بين القِرَاءَات والعَرَبِيَّة، بين ما سمعوا ورووا من القِرَاءَات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب»[2].

وَيَرَى كثيرٌ من العُلَمَاء أَنَّ للقِرَاءَات حالتين؛ إحداهما لا تعلّقَ لها بالتّفسير، والأخرى لها تعلّقٌ به من جهاتٍ متفاوتة، وعبّر عن ذَلِكَ الإمام ابن عاشور بقوله: «أمّا الحالة الأولى، فهي اختلافُ القرّاء في وجوه النُّطْق بالحروف أو الحركات كمقادير المدّ والإمالات والتّخفيف والتّسهيل[3] والتّحقِيق والجهر[4] والهمس[5] والغُنَّة[6]... وهَذَا غرضٌ مهمٌّ جدّاً لَكِنَّهُ لا علاقة له

---

(١) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢٢٠.

(٢) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١٠٧.

(٣) التّسهيل: أَنْ نجعلَ الهمزةَ بين حركتِها والحرف. الحصريّ، د. روضة جمال، المنهل المفيد في أصول القِرَاءَات والتّجويد، ص٣٩.

(٤) الجهر: انحباسُ جَرْيِ النَّفسِ عند النُّطْق بالحرفِ، لقوّةِ الاعتمادِ على المخرج. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٢٧.

(٥) الهمس: انحباس جَرِي النَّفَسِ عند النُّطْق بالحرف عند سكونِهِ، لضعفِ الاعتماد على المخرج. الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ص٢٧.

(٦) الغنّة: صوتٌ يخرج مِنَ الأنْفِ، لا عملَ للّسانِ بِهِ. الحصريّ، د. روضة جمال، المنهل المفيد في أصول القِرَاءَات والتّجويد، ص٩٨.

بالتَّفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي»[1]، وهَذَا ممّا لن يكون لبحثنا في هَذَا الفصل شأنٌ به للسّبب الَّذِي ذكره ابن عاشور، وعن الحالة الأخرى يقول: «وفيها أَيْضاً - ويعني القِرَاءَات- سعةٌ من بيانِ وجوه الإعراب في العَرَبِيَّة؛ فهي لذَلِكَ مادّةٌ كبرى لعلوم اللُّغَة العَرَبِيَّة»[2]، وهَذَا ما سأسعى إلى إبرازه في هَذَا الفصل؛ لأَنَّ هَذِهِ الوجوه الإعرابيَّة لها أثرها في اختلاف معاني الآي على اختلاف القِرَاءَات؛ لذَلِكَ رأيتُ أَنَّه مِنَ الواجبِ - قَبْلَ الشُّرُوعِ في ذَلِكَ - أَنْ أُلْقِيَ الضَّوءَ على مذاهبِ النَّحْوِيِّيْنَ وآرائِهم فيما يخصُّ موضوعَ الاحتجاجِ بِهَذِهِ القِرَاءَاتِ.

أ- تَفَاوُتُ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ فِي الاِحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ:

لَقَدْ كَانَ للقِرَاءَات القُرْآنِيَّة السّبعيّة والعشريّة والشَّاذَّة أثرٌ قويٌّ في الإكثار من التَّأويلات والتّوجيهات الإعرابيَّة؛ إمّا لإبعادها عن الضّعف والشّذوذ، وإمّا لإخضاعها للأصول النَّحْوِيَّة خوفاً عليها من الانهيار.

والقرآن الكريم وقِرَاءَاته المصدر الأَوَّل للدّراسات النَّحْوِيَّة، والمصدر الصّحيح المسموع، «وَلَكِنَّهُ يتميّز عن السَّمَاع بِأَنَّهُ سماعٌ لا مطعن فيه من ناحية روايته وثبوته»[3].

واختلف القُرّاء والنَّحْوِيُّونَ في قبول بعض القِرَاءَات، لصعوبة توجيهها أو تخريجها أو إخضاعها لقواعد النَّحْو العربيّ وخصوصاً القِرَاءَات المشكلة الَّتِي في ظاهرها تدلُّ على أَنَّهَا متعارضة مع الأصول لمخالفتها القياس، فوقعوا جميعاً في صراعٍ بين الأخذِ بالسَّمَاع أو الأخذ بالقياس.

فالقرّاء من جهتهم: إِذَا كانت القراءة ممّا شاع وذاع وتلقّاه الأَئِمَّة بالإسناد الصّحيح، فهي عندهم - كما يقول ابن الجَزَرِيّ -: «الأصل الأعظم والرّكن الأقوم، فكم من قراءةٍ أنكرها بعضُ أهلِ النَّحْو، أو كثيرٌ منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأَئِمَّة المُقْتَدَى بهم من السّلف على

---

(١) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥١.

(٢) المصدر السّابق، مج١، ج١، ص٥١.

(٣) الطّويل، د. السيّد رزق، الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، ص١٥٧.

قبولها... كضمّ ﴿ لِلْمَلَائِكَةُ اسْجُدُوا ﴾[1]، ونصب ﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾[2]، وخفض: ﴿ وَالأَرْحَامِ ﴾[3]، وغيرِ ذَلِكَ»[4]؛ فلم يعتدّ أَئِمَّة القراءة بإنكار المنكرين من أهل النَّحْو واللُّغَة، يقول ابن الجَزَرِيّ نقلاً عن الحافظ أبي عمرو الدّاني: «وأَئِمَّة القُرّاء لا تعملُ في شيءٍ من حروف القرآن على الأفشى في اللُّغَة والأقيس في العَرَبِيَّة، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النّقل والرّواية إِذَا ثبت عنهم لم يردّها قياس العَرَبِيَّة ولا فشوّ اللّغة؛ لأَنَّ القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها»[5]؛ وذَلِكَ لثقتهم بما بذلوه من جهدٍ لتمييز السّند الصّحيح عن غيره، وتقسيمهم القِرَاءَات إلى متواترة وآحاد وشاذّه وفق أصول محدّدة دقيقة.

وفي المقابل لا تجوز عندهم قراءة ما وافق العَرَبِيَّة والرّسم ولم يُنْقَلْ؛ فالقراءةُ ليست اجتهاداً، وإِنَّمَا هي صحّة نقل، يقول في ذَلِكَ ابن الجَزَرِيّ: «وبقي قسمٌ مردودٌ أيضاً، وهو ما وافق العَرَبِيَّة والرّسم، ولم ينقل البتّة؛ فهَذَا ردُّهُ أحقُّ، ومنعُهُ أشدُّ، ومرتكبُهُ مرتكبٌ لعظيمٍ من الكبائر»[6].

وَأَمَّا النَّحْوِيُّونَ فعندهم أَنَّ القرآن الكريم أعلى نصٍّ عربيٍّ فصيح، وَأَنَّهُ في رأس الشَّوَاهِد النَّحْوِيّة؛ غير أنّهم قد يلحّنون ويضعّفون ويردّون طائفة من القِرَاءَات، ولو كانت من السّبع المُتَواتِرة[7]، يقول الدُّكْتُور مكرم: «ولمّا استقرّت قواعد النَّحْو مسجّلة في «الكتاب»، وظهرت

---

(١) [البقرة٢/ ٣٤ والأعراف٧/ ١١ والإسراء١٧/ ٦١ والكهف١٨/ ٥٠ وطه٢٠/ ١١٦]. وهي قراءة أبي جعفر، الشّنبوذيّ، وقُتَيْبَة عن الكِسَائِيّ، والأعمش، وغيرهم. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١، ج١، ص٧٩.

(٢) [البقرة٢/ ١١٧]. وهي قراءة ابن عامر. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١، ج١، ص١٨٢.

(٣) ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾. [النّساء٤/ ١]. وهي قراءة حمزة، وقتادة، والأعمش، وإِبْرَاهِيم النّخعيّ، وغيرهم. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٦.

(٤) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص١٠.

(٥) المصدر السّابق، ج١، ص١٠-١١.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص١٧.

(٧) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص١٦٩.

المدرسة البَصْرِيَّة ثمّ الكُوفِيَّة، اتّجه النُّحَاةُ إلى القِرَاءَات، آخذين مِنْهَا ما يؤيّد وجهة نظرهم من جهة، ورافضين ما لم يقبله القياس أو يتّفق مع الأصول من جهةٍ أخرى، وكانت دائرة الخلاف تتّسع وتضيق تبعاً لبعد هَذِهِ القِرَاءَات عن الأصول والمقاييس، أو قربها منها»[1].

وَلَمْ تكنِ الخلافاتُ النَّحْوِيَّة في مجال القِرَاءَات وقفاً على البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، بل تجاوزت ذَلِكَ إلى المذاهب الفرديّة والآراء الشّخصيّة لمشاهير النَّحْوِيِّيْنَ؛ حَيْثُ كثر بينهم الجدل حول هَذِهِ القِرَاءَات، واحتدم النّزاع، ولَعَلَّ أوّل من سُمِعَ عنه ذَلِكَ - كما يروي ابن الجَزَرِيّ - محمّد بن الحسن البغداديّ النَّحْوِيّ الَّذِي زعم «أَنَّ كلّ مَنْ صحّ عندَهُ وجهٌ في العَرَبِيَّة بحرفٍ من القرآن يوافق المصحف، فقراءته جائزة في الصّلاة وغيرها»[2] وذَلِكَ سواءٌ أكانت متواترة أم غير متواترة، فردّوا ذَلِكَ عليه، وعقدوا له مجلساً ببغداد حضره الفُقَهَاء والقُرّاء، وأجمعوا على منعِهِ، وهو عندهم ابتدع بدعةً ضلّ بها عن قصد السّبيل.

وكنْتُ قد ذكرْتُ في الفصل الأَوَّل مِنَ البحث - فِي أَثْنَاءِ الحديث عن القياس والسَّمَاع - أَنَّنِي سأتوسّع هَهُنَا بالحديث عن موقفِ كلٍّ مِنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ منهما، وأثر تباين الموقفين في الاحتجاج بالقِرَاءَات القُرْآنِيَّة، والاستشهاد بها للقاعدة النَّحْوِيَّة، مِنْ أجلِ تخريجها وضبطها على الوجه الأكمل والأصوب.

فالبَصْرِيُّونَ - كما مرَّ بنا - يعتمدون على القياس؛ فقد وضعوا مقاييس للّغةِ، وتمسّكوا بأصولها وقواعدها، وعدّوا كلّ ما خرج عليها شاذّاً - ولو كان قراءةً قُرْآنِيَّة متواترة - فهم يُخْضِعُون القِرَاءَات القُرْآنِيَّة جميعَها على اختلاف ما تنتهي إليه لتِلْكَ القواعد، فما اتّفقَ مِنْهَا معها أخذوه، وما اختلف تأوّلوه، أو ردّوه، أو عدّوه شاذّاً أو مرويّاً يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه[3]. فلا يعتدّ مذهب أهل البصرة بالشّاهد الواحد لوضع القاعدة النَّحْوِيَّة، بل لا بدّ من الكثرة الفيّاضة من هَذَا المسموع الَّتِي تخوّل لهم القطع بنظائره، كما أَنَّهُ لا يُقاس عندهم كلُّ مسموع إلاّ إِذَا كان من

---

(١) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١٠٨.

(٢) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج١، ص١٧.

(٣) الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النّحاة، ص١٠٠.

قبائل اشتهرت بفصاحتها ولم تختلّ لغتها بالاختلاط بالأعاجم[1].

أمّا الكُوفِيُّونَ فيعتمدون على السَّمَاع، ويجعلون الشّاهد الواحد أصلاً يُقاس عليه، إضافةً إلى أنّهم يأخذون ممّن لا يوثَقُ بفصاحتهم من الأعراب عند البَصْرِيِّيْنَ، فلو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالفٍ للأصول، جعلَوهُ أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البَصْرِيِّيْنَ[2]، والقِرَاءَات هي مصدرٌ من أهمّ مصادر النَّحْو الكُوفِيّ، واعتمدوا عليها كثيراً في أصولهم، ويرجع ذَلِكَ -فيما يبدو- إلى مكانة الكِسَائِيّ؛ لأَنَّهُ كان أحد القرّاء السّبعة المشهورين، وإلى هبوط الكثير من القرّاء في الكوفة، ممّن جمعوا الفصاحةَ وقوّةَ السّند، ممّا دفعهم إلى قبول كلّ القِرَاءَات وإلى الاحتجاج بها؛ فهم الَّذِيْنَ قبلوا جميع لغات العرب، فكيف يردّون قراءةً قُرْآنِيَّة رويت بسندها عن رسول الله ﷺ؟ «وكانت في نظرهم مصدراً لتقعيد القواعد، وبناء الأساليب، وتصحيح الكلام بغضّ النّظر عن موافقتها للمقياس المأخوذ أو عدم موافقتها؛ لأَنَّهَا في ذاتها يجب أَنْ تُشْتَقَّ مِنْهَا المقاييسُ، وَتُسْتَمَدَّ الأصولُ»[3].

ومع ذَلِكَ نجد بعضاً من رجالات الكوفة ونحويّيها الكبار ينحو نحو البصرة في تَشَدُّدِهِ بالقياسِ فيما يخصُّ بعض القِرَاءَات القُرْآنِيَّة، وَمِنْهُمُ الفَرَّاء؛ فالقِرَاءَات الَّتِي تحدّث عنها كلُّها إِنَّمَا تجيزها الصّنعة النَّحْوِيَّة أو اللُّغَوِيَّة، فعندما يأتي بأَوْجُه جائزةٍ في العَرَبِيَّة ولم تبلغ التَّواتُر، يعلّق عليها بقوله: «ويجوز من حَيْثُ العَرَبِيَّة، لا من حَيْثُ القراءةُ»[4]، وقد يقبّح قراءةً لخروجها عن العَرَبِيَّة الفصيحة، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النّساء٤/ ١]، فهو يعلّق على قوله: ﴿وَالأَرْحَامِ﴾ مخفوضاً، بقوله: «هو كقولهم: «بالله والرّحمِ»، وفيه قبحٌ؛ لأَنَّ العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض، وقد كنّى عنه»[5]، وَكَذَلِكَ كان يرفضُ القراءة إِذَا خالفت العَرَبِيَّة،

---

(١) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٧٢-٧٣.

(٢) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ص٨٤.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١١٠.

(٤) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٣١٢.

(٥) المصدر السَّابق، ج١، ص٢٥٢-٢٥٣.

يقول: «فمن قرأ: ﴿ اهْتَزَّتْ وَرَبَأَتْ ﴾ [الحج٢٢/ ٥]، مهموزةً، فعنده غلطٌ قد تغلطُهُ العرب... وهو مِمَّا يُرْفَضُ مِنَ القِراءةِ»[١]، وَأَمَّا القِراءةُ الشَّاذَّة فمقياس الفَرَّاء في قبولها أَنْ تَتَّفِقَ والتَّفسيرَ، وَأَنْ يكونَ لها وجهٌ في العَرَبِيَّة، فَإِنْ خرجت عن هذين الشّرطين لا يقبلها[٢].

فالفَرَّاء شأنه في ردّ بعض القِرَاءَات شأنُ البَصْرِيِّيْنَ، ومرجع ذَلِكَ عندهم جميعاً العَرَبِيَّة الصّحيحةُ الَّتِي خالفت أقيستَها وقواعدَها وأصولَها القراءةُ، سواء أكانت متواترة أم شاذّة.

فأبو عمرو بن العلاء البَصْرِيّ قرأ: ﴿ إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ ﴾[٣]، و﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون٦٣/ ١٠]؛ ففي الأولى أتى بالياء في ﴿ هَذَيْنِ ﴾ بدلاً مِنَ الألف؛ لأَنَّهَا وقعتْ في موقع النصبِ، وفي الثَّانِيَة عطف بالنَّصْب الفعل ﴿ أَكُونَ ﴾ على الفعل المنصوب ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾، ولم يقرأ بالجزم ﴿ وَأَكُنْ ﴾، وقد انتقده يوهان فِك في كتابه «العَرَبِيَّة» بقوله: «وَلَمْ يتورّع حَتَّى عن تصحيح متن القرآن»[٤].

ومن القِرَاءَات الَّتِي ردّها البَصْرِيُّونَ لخروجها عن مقاييسهم وأصولهم قراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام٦/ ١٣٧]، وحجّتهم أَنَّ المضافَ ﴿ قَتْلُ ﴾، والمضاف إليه ﴿ شُرَكَآئِهِمْ ﴾، هما كالشّيء الواحد، ويجب ألاّ يفصل بينهما بفاصل، وهو المفعول به ﴿ أَوْلَادَهُمْ ﴾، وردّ هَذِهِ القراءة أَيْضاً الفَرَّاء[٥].

وَكَذَلِكَ ردّ البَصْرِيُّونَ قراءة: ﴿ وَاتَّقُواْ اللهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾، بكسر الميم؛ لأَنَّهُ يقبح أَنْ ينسق على اسمٍ مضمرٍ في حال الجرِّ، إلاّ بإظهار الجارّ[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٢١٦.

(٢) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٧٧.

(٣) [طه٢٠/ ٦٣]. فنافع، وابن عامر، وحمزة، والكِسَائِيّ عندهم ﴿ أَنَّ ﴾ مشدّدة النّون، وابن كَثِيْر قرأ ﴿ أَنْ ﴾ مخفّفة، وقرأ أبو عمرو وحده ﴿ هَذَيْنِ ﴾. ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السّبعة في القِرَاءَات، ص٤١٩.

(٤) فك، يوهان، العَرَبِيَّة (دراسات في اللُّغَة واللَّهجات والأساليب)، تر. د. رمضان عبد التّوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠، ص٥٧.

(٥) ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ص١٨٢.

(٦) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١٣١.

وهَذِهِ القِرَاءَات الَّتِي ردّوها جميعاً قد رويت من القرّاء السّبعة؛ فهي متواترة عن الرَّسُول ﷺ، والأمثلة على مثل هَذِهِ القِرَاءَات المُتواترة وغيرها - المردود عليها من قبل البَصْرِيِّيْنَ ومن سار على ديدنهم - كثيرةٌ، ولا أرى الاستمرار في سردها ضرورةً هنا؛ وإنَّما ذكرتها فقط لأبيّن موقف مذهب أهل البصرة.

وهَذَا الَّذِي نحاه البَصْرِيُّونَ في الاحتجاج بالقِرَاءَات القُرْآنِيَّة قد لقيَ هجوماً عنيفاً من قبل كثير من النَّحْوِيِّيْنَ الكُوفِيِّيْنَ وغيرهم، قديماً وحديثاً.

فقد قال أَبُو حَيَّان في بحره: «ولسنا متعبّدين بأقوال نحاة البصرة»[1]؛ ذَلِكَ لأَنَّ اللُّغَة ثبتت بالنّقل والسَّمَاع، لا بالمقاييس المبنيّة على الافتراضِ والاستقراء، وجاء في الاقتراح للسّيوطيّ: «أمّا القرآن، فكلُّ ما ورد أَنَّهُ قُرِئ به جاز الاحتجاجُ به في العَرَبِيَّة، سواءٌ أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق النَّاس على الاحتجاج بالقِرَاءَات الشَّاذَّة في العَرَبِيَّة، إِذَا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفَتْهُ يُحْتَجُّ بها في مثل ذَلِكَ الحرف بعينه، وَإِنْ لَمْ يجزِ القياس عليه، كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته للقياس الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو: استحوذ، وأبى»[2].

وابن الجزريّ يردّ على مَنْ خطَّأَ قراءةَ ابنِ عامرٍ السّابقةَ: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾، بقوله: «وجمهور نحاة البصرة على أَنَّ هَذَا لا يجوز إلاّ في ضرورة الشّعر... بل الصّواب جواز مثل هَذَا الفصل - وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشّائع الذّائع اختياراً - ولا يختصّ بضرورة الشّعر، ويكفي في ذَلِكَ دليلاً هَذِهِ القراءة الصّحيحة المشهورة الَّتِي بلغت التَّواتُر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التّابعين... وهو مع ذَلِكَ عربيٌّ صريحٌ من صميم العرب، فكلامه حجّة، وقوله دليل؛ لأَنَّهُ كان قبل أَنْ يُوجَدَ اللَّحْن، ويتكلَّمَ به، فكيف وقد قرأ بما تلقّى وتلقّن وروى وسمع ورأى»[3]، وينقل الأفغاني قول ابن حزم: «من النُّحَاةِ - ويعني البَصْرِيِّيْنَ - مَنْ ينتزع من المقدار الَّذِي يقفُ عليه

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص٢٧١.

(٢) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ص١٤.

(٣) ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، النّشر في القِرَاءَات العشر، ج٢، ص٢٦٣.

من كلام العرب حكماً لفظيّاً ويتّخذه مذهباً، ثمّ تعرض له آية على خلاف ذَلِكَ الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها... ولا عجب أعجبُ مِمَّنْ إِنْ وجدَ لامرئِ القيسِ، أو لزهيرٍ[1]، أو لجريرٍ، أو للحطيئة[2]، أو للطّرمّاح[3]، أو لأعرابيّ أسديّ، أو تميميّ، أو من سائر أبناء العرب لفظاً من شعرٍ أو نثرٍ جعله في اللُّغَة، وقطع به، ولم يعترض فيه؛ ثمّ وجد لله – تعالى – خالقِ اللُّغَات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجّةً، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرّفه عن موضعه»[4].

ومن المُتأخّرين الَّذِيْنَ أجازوا الفصل بين المتضايفين بمعمول المضاف في سعة الكلام، بناءً على «قراءة ابن عامر»، ابن مَالِك؛ إذ رأى فيها دليلاً ساطعاً على جواز المسألة بقوله: «الفصلُ بمعمول المضاف – إذا لم يكن مرفوعاً – جديرٌ بِأَنْ يكونَ جائزاً في الاختيار، ولا يختصُّ بالاضطرار»[5].

وَيَرَى الأستاذ سعيد الأفغاني من المُحْدَثِيْنَ أَنَّ المنهج المستقيم الَّذِي ينبغي للنّحويّين أَنْ يسلكوه في تعاطيهم للاحتجاج بالقراءة القُرْآنِيَّة، يتمثّل في أَنْ ينظروا في قواعدهم ومقاييسهم، فما وافقَ مِنْهَا القِرَاءَات المُتواترة والصّحيحة والشّاذّة أبقوه، وما خالفها فعليهم أَنْ يبادروا إلى تصحيحه وضبطه على هدي هَذِهِ القِرَاءَات، ويتطلّبوا له وجهاً إِذَا كانت القراءةُ شاذّةً،

---

(١) هو زهير بن أبي سُلْمَى، ربيعة بن رياح المزنيّ (–١٣ق. هـ)، مِنْ مُضَر، ومن الطبقة الأولى، حكيم الشُّعراء في الجاهليّة، مِنْ أصحاب المعلّقات، وقصائده تُسَمَّى الحوليّات، وله ديوان شعر. الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، ص٢٥. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص٥٢.

(٢) هو جرول بن أوس بن مالك العبسيّ، أبو مُلكية (–٤٥هـ)، شاعر مُخضرَم أدرك الجاهليّة والإسلام، كانَ هجّاءً عنيفاً، ولم يكن يسلم مِنْ لسانِهِ أحدٌ، وهجا أمّه، وأباه، ونفسَه، له ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١١٨.

(٣) هو الطّرمّاح بن حكيم بن الحكم (–١٢٥هـ)، شاعر إسلاميّ فحل، مِنْ طيء، ولِدَ في الشّام، وعلَّم في الكوفة، كانَ هجّاءً، مُعاصِراً لِلكميت، صديقاً له، وله ديوان شعر صغير. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص٢٢٥.

(٤) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ص٢٩.

(٥) ابن مَالِك، بدر الدِّين، شرح التّسهيل، تحـ. د. عبد الرحمن السيّد – د. محمّد بدوي مختون، دار هجَر، القاهرة، ج٣، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٢٧٦-٢٧٧.

ويستأنسوا في ذَلِكَ بما ورد من كلام العرب، لاَ أَنْ يجعلوا من قواعدهم وأقيستهم فيصلاً في النّظر إلى القراءة القُرْآنِيَّة؛ لأَنَّ في ذَلِكَ - كما يرى - تحويلاً للحَقِيْقَة عن وجهها، وصرفاً للعقل عمّا يقتضيه التّفكير السّليم، يقول: «والمنهج السّليم في ذَلِكَ أَنْ يُمعن النُّحَاة في القِرَاءَات الصّحيحة السّندِ، فما خالف مِنْهَا قواعدهم صحّحوا به تِلْكَ القواعد، ورجّعوا النّظر فيها؛ فذَلِكَ أعْوَدُ على النَّحْو بالخير، أمّا تحكيم قواعدِهِم الموضوعة في القِرَاءَات الصّحيحة الَّتِي نقلها الفصحاء العُلَمَاء، فقلبٌ للأوضاع وعكسٌ للمنطق؛ إذ كانت الرّوايات الصّحيحة مصدر القواعد لا العكس»[1].

وَيَرَى الأستاذ الأفغانيّ في مُقَدِّمَة كتاب «حجّة القِرَاءَات» أيضاً: «أَنَّ تأليف المؤلّفين القُدامى يحتجّون للقِرَاءَات المُتواتِرة للنّحو وشواهده، عكسٌ للواضح الصّحيح، وَأَنَّ السّلامة في المنهج والسّداد في المنطق العلميّ التّاريخيّ يقضيان بِأَنْ يُحتجَّ للنَّحْوِ ومذاهبه وقواعده وشواهده بهَذِهِ القِرَاءَات المُتواتِرة؛ لِما توافر لها من الضّبط والوثوق والدّقّة والتّحرّي... شيءٌ لم يتوافر بعضه لأوثق شواهد النّحو»[2].

وَلَمْ يختلفْ موقف الأستاذ الأفغانيّ من الاحتجاج بالقِرَاءَات الشّاذَّة عن موقفه من الاحتجاج بالقِرَاءَات المُتواتِرة الصّحيحة، فقد اعتدّ بها على أَنَّهَا أصلٌ يُحْتَجُّ به، وتُبنى عليه قواعدُ العَرَبِيَّة، يقول: «وقد ظهر لك إِذَاً أَنَّ القراءة الشّاذَّة لا يَقدَحُ في الاحتجاج بها عَرَبِيَّة قادحٌ»[3].

وبناءً على هَذَا الرّأي الَّذِي صرّح به الشَّيْخ، اعترَض على النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اطّرحوا الاحتجاج بالقراءة الشّاذَّة، كقولهم: إِنَّ الماضي والمصدر من الفعل «يَدَع» مماتانِ، استغنى العرب عنهما بالفعل «ترك» ومصدره، هَذَا مع أنّهم ذهبوا إلى أَنَّ «وَدَعَ» مطّردٌ في القياس، لَكِنَّهُ شاذٌّ في الاستعمال، كما ورد على لسان ابن جنّي[4]، ولم يلتفتوا إلى قراءة: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾

---

(١) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ص٣٢-٣٣.

(٢) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص١٨-١٩.

(٣) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ص٣٠.

(٤) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج١، ص٩٩.

[الضّحى٩٣/ ٣]، بتخفيف الدّال في ﴿ وَدَعَكَ ﴾[١]، وعدّوها شاذّةً في الاستعمال[٢].

وتعقّبهم الأستاذ الأفغانيّ في توقّفهم عن هَذِهِ القراءة، ودحض أقوالهم؛ لأَنَّهُمْ - كما يرى - ناكبون عن أصولهم الَّتِي نسجوا قواعدهم وِفْقَهَا، وعوّل في نقضه لهم على قضيّةٍ تُعَدُّ ركناً أصيلاً في الاحتجاج بالقِرَاءَات؛ وهي أَنَّ أهل اللُّغَة والنَّحْو لم يصل إليهم من كلام العرب إلاّ قليله، ولو جاءهم كثيرُهُ لظفروا بعلمٍ جمٍّ وافر، يقول: «من المتّفق عليه عند اللُّغَوِيِّيْنَ والنُّحَاة أَنَّهُ لم يصِلْ إلينا من كلام العرب إلاّ القليل، ولو جاءنا وافراً لجاء علمٌ كثير»[٣]، وسبقه إلى هَذَا القول أبو عمرو بن العلاء في مقالته المشهورة: «ما انتهى إليكم ممّا قالته العربُ إلاّ أقلُّهُ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثير»[٤].

وقد تعجّب الدُّكْتُور السَّامرَّائِيّ من فعل البَصْرِيِّيْنَ بقوله: «وهَذَا أمرٌ غريبٌ حقّاً، فالمفروضُ أَنْ تسيرَ القواعدُ وراء النُّصُوص الفصيحة لا أمامها، وخصوصاً بالنّسبة للقرآن الكريم والقِرَاءَات المعتمدة الموثّقة»[٥].

وقد أنكرَ ذَلِكَ أيضاً الدُّكْتُور محمّد عليّ سلطاني بقوله: «أمّا الَّذِي لا يمكنُ قبولُهُ، فهو أَنْ يعمدَ أحدٌ من العُلَمَاء، لا إلى تضعيف قراءةٍ نادرة، بل إلى تخطئةِ وجوهٍ في قراءةٍ سبعيّةٍ... وهو أمرٌ يأباهُ اللُّغَوِيُّونَ والنُّحَاةُ على وجه العموم... سواءٌ أكانَ متواتراً، أم آحاداً، أم شاذّاً»[٦].

وذهب الدُّكْتُور مكرم إلى أنّ: «منهج الكُوفِيِّيْنَ في الواقع أسلم وأصحّ في ميدان القِرَاءَات من منهج البَصْرِيِّيْنَ؛ لأَنَّ اتّخاذ القِرَاءَات مصدراً للاستشهاد يثري اللُّغَة، ويزيد من رصيدها،

---

(١) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القِرَاءَات والإيضاح منها، ج٢، ص٣٦٤.

(٢) الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ص٥٦.

(٣) المرجع السّابق، ص٣٤.

(٤) الجمحيّ، ابن سلام، طبقات الشّعراء الجاهليّين والإسلاميّين، ص١٧.

(٥) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ص٤٣.

(٦) سلطاني، د. محمّد عليّ، أبحاث في اللُّغَة (حجّة القِرَاءَات في منهج النّحاة)، ط١، دار العصماء، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص٤٣-٤٤.

ويجعلها غنيّة بأساليبها على الدّوام، فلا تمدُّ يدَها إلى تعريبٍ أو دخيل»[1].

ونقل الأستاذ نذير محمّد مكتبيّ عن المستشرق الإسباني ألبيلير إنكولوبيديا قوله: «إنَّ لغةَ القرآنِ هي أفصحُ لغاتِ العربِ، وأساليبُهُ وبلاغتُهُ تسحرُ الألبابَ بحسنِها، وسيبقى غيرَ مُعَارَضٍ إلى الأبد، ومواعظُهُ ظاهرةٌ، وكلُّ مَنْ يتَّبعُها يحيا حياةً طيِّبة»[2].

ولعلّي أرى في رأي الزَّمَخْشَرِيّ ما يوفّقُ بين المذهَبَيْنِ، ويقفُ الموقفَ الوسطَ بقوله: «أعلى شيءٍ في اللُّغَة ما تعاون على ثبوته القياسُ الصّحيحُ، والرّواية الفصيحة... ولا مزيد على ما يتعاونُ على ثبوته القياس والرّواية»[3]؛ فقد اشترط للقياس أَنْ يكون صحيحاً، وللرّواية أَنْ تكون فصيحةً، بما يوحي بِأَنَّ هناك قياساً خاطئاً، وروايةً غير فصيحة، ولّما كان إجماع الأمّة على أَنَّ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةَ متواترة كان من البَدَهِيّ ألاّ نستغرب هَذَا الهجوم من جمهور العُلَمَاء من النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ والقرّاء على البَصْرِيِّيْنَ، من محاولتهم أَنْ يخضعوا القرآن الكريم وقِرَاءَاته إلى أصولهم وأقيستهم «فما وافق مِنْهَا أصولهم - ولو بالتَّأْوِيل قبلوه - وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشّذوذ»[4].

ونخلص من هَذَا كلّه إلى أَنَّ جمهور النَّحْوِيِّيْنَ على اختلاف مذاهبهم، قد أجمعوا على جواز الاحتجاج بمتواتر القرآن الكريم، وَعَلَى ما عدّوه شاذّاً، وفي ذَلِكَ يقول البغداديّ[5] في خزانته: «فكلامُهُ - عزّ اسمُهُ - أفصحُ كلامٍ، وأبلغُهُ، ويجوز الاستشهاد بمتواترِهِ وشاذِّهِ»[6]، وقد أجمع

---

(١) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١١٠.

(٢) مكتبيّ، نذير محمّد، الفُصحى في مواجهة التّحديات، ص٢١١.

(٣) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، ضبط علي محمّد البجاوي - محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، ج١، ط١، القاهرة، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م، ص٣٢٤.

(٤) المخزوميّ، د. مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللُّغَة والنَّحْو، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م، ص٣٣٧

(٥) هو عبد القادر بن عمر البغداديّ، ثُمَّ المصريّ (-١٠٩٣هـ)، أديبٌ، لغويٌ، عارفٌ بالآداب التّركيّة والفَارِسِيّة، ومن مؤلّفاتِهِ: «خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب»، و«شرح شواهد مغني اللّبيب». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٢، ص١٩٢.

(٦) البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج١، ص٩.

النَّاس على أَنَّ اللُّغَة إِذَا وردتْ في القرآن الكريم، فهي أفصحُ ممّا في غيره، ولا خلافَ في ذَلِكَ[1].

ب - دَوْرُ القِرَاءَاتِ فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، وَأَثَرُهُمَا فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي القُرْآنِيَّةِ:

كُنْتُ قَدْ أشرتُ في بداية هَذَا المبحث الثَّانِي من الفصل الثَّالِث، إلى أَنَّنِي سأسعى إلى إبراز ما ينتجه ذَلِكَ التَّنَوُّع في القِرَاءَات على اختلافاتها وتقسيماتها، من اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ توخّيهم لوجوه الإعراب، وما ينتج عنه من اختلافاتٍ في المعاني، وتفريعاتٍ في الدَّلالات، ذاكراً ما احتجّ به أهل صناعةِ النَّحْو لهم في معاني اختلافهم، تاركاً ذكرَ ما اجتمعوا وائتلفوا عليه، معتمداً في ذَلِكَ كلِّهِ على مختلف أنواع القِرَاءَات، متواترها، ومشهورها، وآحادها، وشاذّها، قاصداً بِذَلِكَ التّنويع في التّمثيل، مع التّعمّق في التَّحليل، محتذياً أقوال العُلَمَاء والأَئِمَّة في ذَلِكَ كلّه، مهملاً الجوانب الاختلافيّة الَّتِي لا تتعلّق بالنّاحية الإعرابيَّة، سواءٌ أكانت تتعلّقُ باختلافٍ في بنية الكلمة، أم تتعلّق باختلافٍ في وجوه النُّطْق بالحروف؛ لأَنَّ ما يعنينا في هَذَا البحث هو توجيه الإعراب في الآيات القُرْآنِيَّة الَّتِي قُرِئت بغير وجهٍ إعرابيٍّ، ثمّ تقنين المعنى على حسب هَذَا التّوجيه، ممّا يعطي صورةً صادقةً للملكات العقليّة عند العرب في الاستنباط والاستنتاج.

ومن ذَلِكَ اختلاف القرّاء في قراءة ﴿ٱلْحَمْدُ﴾، في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة١/ ٢]:

فقرأ السّبعة: ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ بالرّفع[2]، يقول القُرْطُبِيّ: «وأجمع القُرّاء السّبعة، وجمهور النَّاس على رفع الدّال من ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾»[3]، ورفعه على الابتداء، والخبر الجارّ والمجرور بعدَهُ فيتعلّقُ بمحذوف الخبر في الحَقِيْقَة؛ ثُمَّ إِنَّ هَذَا المحذوف، إِنْ شئت قدّرته اسماً - وهو المختار - وَإِنْ شئت قدّرته فعلاً؛ أي: «الحمدُ مستقرٌّ لله، أو استقرّ لله»[4].

---

(١) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، ج١، ص١٢٩.

(٢) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مج١، ص٣٤.

(٣) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٩٥.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٣٨.

وقرأ سفيان بن عُيَيْنَة[1]، ورؤبة بن العَجَّاج[2]: ﴿الْحَمْدَ لله﴾ بنصب الدّال[3]:

وهي قراءة شاذّة[4]، وفي نصبه وجهان:

أظهرهما: أَنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة، ثمّ حُذِفَ العامل، وناب المصدر منابَهُ، كقولهم في الإخبار: «حَمْدَاً، وَشُكْرَاً لاَ كُفْرَاً»، وَالتَّقْدِيْر: أَحْمَدُ اللهَ حَمْدَاً، فهو مصدرٌ نابَ عن جملةٍ خبريّةٍ، ولا يجوز إظهار الفعل هنا؛ لئلاّ يُجْمَعُ بين البدل والمبدل منه[5]، والآخر: أَنَّهُ منصوبٌ على المفعول به، أي: «اقرؤوا الحَمْدَ، أو اتلوا الحَمْدَ»، والأَوَّل أحسنُ للدّلالة اللّفظيّة[6]. وذكر الطّوسيّ: «أَنَّ نصب الدّالِ لغةٌ في قريش، والحارث بن أسامة بن لؤيّ»[7]، وعلّق الطَّبَرِيّ على نيابة المصدر مناب الفعل بالنَّصْب بقوله: «إِنَّ في ضمنهِ أمرَ عبادِهِ أَنْ يثنوا عليه، فكَأَنَّهُ قال: قولوا الحمدَ لله»[8].

وَرَأَى جَمْهُورُ النَّحْوِيِّيْنَ أَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ أَمْكَنُ فِي المَعْنَى، وَأَبْلَغُ مِنْ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وهَذَا أَجْمَعَ عَلَيْهَا السَّبْعَةُ، وَيُعَلِّلُ ذَلِكَ أَبُو حَيَّان بِقَوْلِهِ: «لأَنَّ الرَّفْعَ - يعني في باب المصادر الَّتِي أصلُها النّيابة عن أفعالها - يدلُّ على ثبوت الحمد واستقراره لله تعالى... ومَنْ نصب فَلا بُدَّ مِنْ عاملٍ تقديره «أحمدُ الله، أو حمدْتُ اللهَ» فيتخصّص ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ بتخصيص فاعله، وأشعر بالتجدّد

---

(١) هو سفيان بن عُيَيْنَة بن ميمون الهلاليّ، الكُوفِيّ المكّيّ، أبو محمّد (-١٩٦هـ)، مُحدِّث، فقيه، لقيَ الكبار، وحملَ عنهم علماً جمّاً، وجمع وصنّف، وله: «تفسير القرآن الكريم». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٧٧١-٧٧٢.

(٢) هو رؤبة بن العجّاج، بن عبد الله البَصْرِيّ، التّميميّ، أبو محمّد (-١٤٥هـ)، شاعر راجز، له ديوان رجز، ليس فيه شعر سوى الأراجيز. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٧٢٦.

(٣) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مج١، ص٣٤.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٣٩.

(٥) المصدر السّابق، ج١، ص٣٩-٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٤٠.

(٧) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١، ج١، ص٥.

(٨) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١، ص١٣٩.

والحدوث»[1]؛ ولذَلِكَ قال العُلَمَاء: «إنَّ جواب خليل الرّحمن، إبْرَاهِيم - عليه السّلام - في قوله تعالى حكايةً عنه: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾[2] أحسن من قول الملائكة: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النّساء٤/ ٨٦]؛ ووجه تفضيل ﴿سَلَٰمٌ﴾ أَنَّ المحذوف اسم؛ أي: «سلامِي سلامٌ»، وهَذَا يفيد الثّبوت، أمّا ﴿سَلَٰمًا﴾ فالمحذوف فعل؛ أي «نُسَلِّمُ سلاماً»، وهَذَا يفيد التّجدّد والانقطاع»[3]، وهَذَا ما أشار إليه الدُّكْتُور فَاضِل السَّامرَّائِيّ بقولِهِ: «رَفَعَ السَّلامَ الثَّانِي، للدَّلالةِ على أَنَّ إبْرَاهِيم - عليه السَّلامُ - حيَّاهم بتحيَّةٍ أحسن مِنْ تَحِيَّتِهِمْ؛ لأَنَّ الرَّفْعَ دالٌّ على ثباتِ السَّلامِ لَهُمْ، دونَ تَجَدُّدِهِ وحدوثِهِ»[4].

ويقول القُرْطُبِيّ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بالرَّفْع مبتدأ وخبر، وسبيلُ الخبر أَنْ يفيد، فما الفائدة من هَذَا؟ فالجواب أَنَّ سِيبَوَيْهِ قال: إذَا قال الرّجل: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بالرّفع، ففيه أَنَّ المعنى مثل ما في قولك: «حمدت الله حمداً»؛ إلاَّ أَنَّ الَّذِي يرفع ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ يخبر أَنَّ الحمدَ منه ومن جميع الخلق لله، والَّذِي ينصب ﴿الْحَمْدُ﴾ يخبر أَنَّ الحمد منه وحدَه لله»[5].

وقال العُكْبَرِيّ: «والرَّفْع أجود؛ لأَنَّ فيه عموماً في المعنى»[6]، ومَنْ ذهب إلى أَنَّ وجه الرَّفْع أبلغ وأفصح، تكون «أل» عنده في كلمة ﴿الْحَمْدُ﴾ استغراقيّة تعُمُّ كلَّ أجناسِ الحَمْدِ، وأنواعِه، وأصنافِه، وأفرادِه[7]، وتكون «اللام» في ﴿لله﴾ بمعنى الملك والتَّحقِيق[8].

وقد اختار الزَّمَخْشَرِيّ النّصب، ورجّحه على وجه الرّفع، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «وأصله

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٣١.

(٢) ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾. [هود١١/ ٦٩].

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٤٠.

(٤) السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، معاني الأبنية في العَرَبِيَّة، ط١، دار عمّار، عمّان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص١٥.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٩٥. وانظر سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٢، ص١٤٥.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص١١.

(٧) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج١، ص٢٨٨.

(٨) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢٢.

النَّصْب الَّذِي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله، على أَنَّهُ من المصادر الَّتِي ينصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار... ينزلونها منزلة أفعالها ويسدّون بها مسدّها؛ ولذَلِكَ لا يستعملونها معها، والعدول بها عن النَّصْب إلى الرَّفْع على الابتداء للدّلالة على ثبات المعنى، والمعنى: نحمدُ اللهَ حمداً؛ ولذَلِكَ قيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة١/ ٥]؛ لأَنَّهُ بيانٌ لحمدهم له، كَأَنَّهُ قيل: كيف تحمدون؟ فقيل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ فإنْ قلتَ: ما معنى التّعريف فيه؟ قلت: هو نحو التّعريف في «أرسلها العراك»، وهو تعريف الجنس... والاستغراق الَّذِي يتوهّمه كثيرٌ من النَّاس وَهْمٌ منهم»[1]، وردّ عليه ابن عاشور بقوله: «ومن شأن بلغاء العرب أنّهم لا يعدلون عن الأصل إلاّ وَهُمْ يرمون إلى غرضٍ عدلوا لأجله، والعدول عن النَّصْب هنا إلى الرَّفْع ليتأتّى لهم: الدَّلالَة على الدّوام والثّبات بمصير الجملة اسميّة، والدَّلالَة على العموم المستفاد في المقام من «أل» الجنسيّة، والدَّلالَة على الاهتمام المستفاد من التَّقْدِيم؛ وليس واحدٌ من هَذِهِ الثَّلاثَة بممكن الاستفادة لو بقي المصدر منصوباً»[2]، وقد ردّ الآلوسيّ على الجزء الآخر من كلام الزَّمَخْشَرِيّ، بقوله: «اختياره الجنس ومنعه الاستغراق لرعاية مذهبه»[3].

وبقي أَنْ نشيرَ - إتماماً للفائدة - إلى أَنَّ ﴿لله﴾ على قراءة النَّصْب على المصدريّة، يتعلّق بمحذوفٍ، لا بالمصدر؛ لأَنَّ «اللام» فيه للبيان، تقديره: «أعني لله»، كقولهم: «سقياً له، ورَعْيَاً لك»، تقديره: «أعني له، ولك»[4] ويدلُّ على أَنَّ «اللام» تتعلّق في هَذَا النّوع بمحذوفٍ لا بالمصدر نفسه، أنّهم لم يُعْمِلُوا المصدر المتّعدّي في المجرور باللام فينصبوه، فيقولوا: «سقياً زيداً، ولا رعْياً عمراً»، فدلّ على أَنَّهُ ليس معمولاً للمصدر؛ ولذَلِكَ غَلِطَ مَنْ جَعَلَ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ﴾ [محمد٤٧/ ٨]مِنْ باب الاشتغال؛ لأَنَّ ﴿لَهُمْ﴾ لم يتعلّق بتعساً - كما مرّ - وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّهُ يحتمل أَنْ يُقال: إِنَّ «اللام» في «سقياً لك» ونحوه، مقويّة لتعدية العامل لكونه فرعاً فيكون عاملاً فيما بعده[5].

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٥٢-٥٣.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص١٥٧.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني،مج١، ج١، ص١٢٢.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٤٠-٤١.

(٥) المصدر السَّابق، ج١، ص٤١.

فهَذِهِ التّوجيهات النَّحْوِيَّة على اختلافِ مذاهب أصحابها من النَّحْوِيِّيْنَ أو المُفَسِّرِيْنَ، الَّتِي أدّت إلى هَذَا التَّنَوُّع الواضح في المعاني والتَّعَدُّد في تفريعات الآية وانفتاحها على غير معنىً، إنَّمَا هي وليدة ورود هَذِهِ الآية الكريمة على قراءتين[1]، فانكبّ النَّحْوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ والمُفَسِّرُونَ على تخريجها على أفضل وجهٍ يقودهم إليه تفكيرهم واستقراؤهم ومذهبُهُم، فوقع الاختلافُ ونتج عنه تنوّعٌ في المعاني ممّا يثري الموقف ويغني المقام، ويقود إلى حَقِيْقَة المعنى المراد الكامن وراء هَذَا التَّعَدُّد في قراءة هَذِهِ الآية الكريمة، بما يوحي من غير شكٍّ بأَهَمِّيَّة القِرَاءَات القُرْآنِيَّة في توظيف العناصر النَّحْوِيَّة لأداء معانيها؛ إذْ إنَّ كلّ اختلافٍ في قراءةٍ ما، لآيةٍ ما، ينتجُ عنه اختلافٌ في الإعراب، يؤدّي إلى اختلافٍ في المعنى.

ومن أمثلة ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الكهف١٨/ ٨٨]، فقد وردت قِرَاءَات كثيرةٌ في كلمة ﴿ جَزَآءً ﴾، ولكلٍّ مِنْهَا تخريجٌ إعرابيٌّ، ومعنىً مترتّبٌ عليه:

قرأ حمزة، والكِسَائِيّ، وحفص عن عاصم، وغيرهم[2]: ﴿ فَلَهُۥ جَزَآءَ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ بنصب

---

(١) وقد وردت قِرَاءَات أخرى لهَذِهِ الآيةِ الكريمةِ، ولكنّني آثرتُ ألاّ أذكرَها في مثلِ هَذِهِ الدِّراسة؛ لعدمِ ارتباطِها بالمعنى، وقد أشرت إلى ذَلِكَ غيرَ مرَّةٍ في هَذَا البحثِ، كما أنّني نوَّهْتُ إلى أنّني لَنْ أقفَ على مثلها في الآيات الَّتِي سأتناولها بالدِّراسة والتَّحليل كَافَّة، إلى نهاية هَذَا الفصل؛ وَمِنْ هَذِهِ القِرَاءَات مثلاً، قراءةُ إِبْرَاهِيم عن أبي عبلة: ﴿ الْحَمْدُ لُلَّهِ ﴾، بضمِّ اللّام من لفظ الجلالة، إتباعاً لضمّة الدَّال قبلها؛ وقراءةُ الحسن، وزيد بن عليّ، ورؤبة، وأبي نهيك: ﴿ الْحَمْدِ لِلَّهِ ﴾، بكسرِ الدَّال، إتباعاً لكسرةِ اللّامِ بعدها. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج١، ج١، ص٤.

وغيرُها من القِرَاءَات الَّتِي قُرِئَتْ بها الآية، ولا تؤدِّي إلى تنوّعٍ في المعاني، وهي في عمومها لهجاتٌ عن العرب؛ فهَذِهِ ليست مِنْ مقاصدِ هَذِهِ الدِّراسة، وأهدافِها، وهي مِنَ الحالة الأولى الَّتِي ذكرها ابن عاشور في مُقَدِّمَة تفسيره – وأشرت إليها سابقاً – بقوله: «أمّا الحالة الأولى، فهي اختلافُ القُرَّاء في وجوه النُّطْق بالحروف أو الحركات، كمقادير المدّ والإمالات والتّخفيف والتّسهيل والتَّحقِيق والجهر والهمس والغُنّة... وهَذَا غرضٌ مهمٌّ جدّاً لَكِنَّهُ لا علاقة له بالتَّفسير لعدم تأثيره في اختلاف معاني الآي». ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥١.

(٢) ومنهم: أبو بحرية، والأعمش، وطلحة، وابن مناذر، ويعقوب، وخلف، وحمّاد، وأبو عُبيد، وابن سعدان، وابن عيسى الأصبهانيّ، وابن جُبير الأنطاكيّ، ومحمّد بن جرير. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٢.

﴿جَزَاءً﴾، وتنوينه، وهي اختيار أبي عُبَيْدَة[1]، وَعَلَى هَذِهِ القراءة اختلفَ النَّحْوِيُّونَ في النّاصب على أربعة أقوال:

الأوّل: النَّصْب على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة، فتُنْصبُ بمضمرٍ[2]، ويعترض على هَذَا الوجه بِأَنَّ المصدر المؤكّد لمضمون جملةٍ لا يتقدّم عليها[3]، فكذا لا يتوسّط[4]، وفيه نظرٌ يحتملُ الجواز والمنع، وهو إلى الجواز أقرب.

والثَّانِي: النَّصْب على المصدر المؤكّد لمضمون الجملة أيضاً، فتنصب بمؤكِّدٍ لعاملٍ من لفظه مقدّرٍ؛ أي: «يجزي جزاءً»[5].

وَعَلَى هذين الوجهَيْنِ تكون الجملة معترضةً بين المبتدأ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، وخبره ﴿لَهُ﴾ المقدّم عليه، ويكون المعنى المنكشف من هذين الإعرابين: «فله جزاءً المثوبةُ الحسنى»[6]، أو «الفعلةُ الحسنى الَّتِي هي الشّهادةُ»[7]، أو «الجنّةُ»[8]، أو «القولُ اليسر»[9].

والثَّالِث: أَنَّهُ مصدر في موضع الحال، نقله القُرْطُبِيّ عن الزَّجَّاج[10]، والمعنى: «فله الحسنى مجزيّاً بها جزاءً»[11]، وَعَلَى هَذَا الوجه يكون المعنى كسابقَيْهِ، وتكون الحال مُقَدِّمَة على صاحبها باحتساب تعريف الجنس كالتّنكير[12].

---

(١) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٢.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٥٤٢.

(٣) فلا يُقالُ مثلاً: «جزاءً له الحسنى».

(٤) كما في الآية الكريمة: ﴿فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾.

(٥) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٢٠٠.

(٦) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٥٠.

(٧) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٦٩٥.

(٨) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٢٠٠.

(٩) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٧.

(١٠) القُرْطُبِيّ، أَبو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص٣٦.

(١١) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٢.

(١٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٧.

والرَّابع: نصبه على التّمييز، قاله الفَرَّاء[1]، وعلّله ابن عاشور لنسبه استحقاقه الحسنى[2]، وضعَّفَهُ كثيرٌ من العُلَمَاء، قال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وهو بعيد»[3]، وعلّل ابن خَالَوَيْهِ ذَلِكَ بقوله: «وفيه ضعفٌ؛ لأَنَّ التمييز يقبح تقديمه، وَلاَ سِيَّمَا إِذَا لم يأتِ معه فعلٌ متصرّفٌ، وقد أجازه بعض النَّحْوِيِّيْنَ على ضعفه»[4].

وقرأ ابن كَثِيْر، ونافع، وأبو عمرو، وغيرهم[5]: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾، وهي اختيار ابن قُتَيْبَة، وتعقّب أبا عُبَيْدَة على اختياره النّصب، قال: «هو كقولك: «له جزاءُ الخير»» وضعّفَ النَّصْب لتقديمه التَّفسير، وهو ﴿جَزَآءً﴾ على المفسّر، وهو ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾[6]، وَعَلَى هَذَا يكون تخريج القراءة على رفع ﴿جَزَاءُ﴾ على الابتداء، مضافاً إلى ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، و﴿لَهُ﴾ الخبر مقدّماً[7]، وتأنيث الحسنى باحتساب الخصلة أو الفعلة[8]، والتَّقْدِيْر: «فله جزاءُ الخصلةِ الحسنى»[9]، يقول ابن خَالَوَيْهِ: «فالحجّة لمن رفع وأضاف، أَنَّهُ رفع الجزاء بالابتداء، وأضافه إلى الحسنى، فتمّ بالإضافة اسماً، وقوله ﴿لَهُ﴾ الخبر، يريد به «فجزاء الحسنى له»، ودليله قوله: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [يونس١٠/ ٦٤]، والحسنى هَهُنَا بمعنى: «الإحسان، والحسنات»»[10].

وذهبوا في الرَّفْع هنا مذهباً آخرَ، ذكره مكّيّ، فقال: «ويجوز أَنْ تكونَ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بدلاً من ﴿جَزَاءُ﴾ على أَنَّ ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ «الجنّة»، ويكون التّنوين حُذِفَ لالتقاء السّاكنين، وهما «التّنوين»

---

(١) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص١٥٩.

(٢) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٧.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٥٤٣.

(٤) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٣٠.

(٥) ومنهم: أبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر، وابن محيصن، واليزيديّ، والحسن. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٣.

(٦) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٣.

(٧) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٣، ج٦، ص٤٩١.

(٨) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٧.

(٩) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٥٩.

(١٠) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٣٠.

و«اللام» من ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾، فيكون المعنى: «فله الجنّةُ»[1].

وقرأ ابن أبي إسحاق، عن الأعشى[2]، عن أبي بكر[3]، عن عاصم: ﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾، بالرَّفْع والتّنوين[4] على الابتداء، و﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبة بإضمار «يعني»[5]، أو خبر مبتدأ محذوف[6]، وَعَلَى هَذِهِ القراءة لم تحذف التّنوين، «وهو – كما قال القُرْطُبِيّ – أجود»[7]، وقال الفَرَّاء: «ولو جعلت ﴿ٱلْحُسْنَىٰ﴾ رفعاً وقد رفعت الجزاء، ونوّنت فيه، كان وجهاً، ولم يقرأ به أحد»[8].

وقرأ ابن عبّاس، ومسروق[9]: ﴿فَلَهُ جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾[10]، وفيها تخريجان:

أحدهما أَنَّ المبتدأ محذوف، وهو العامل في ﴿جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾، والتَّقْدِيْر: «فله الجزاءُ جزاءَ الحسنى»[11]، والآخر: نقله القُرْطُبِيّ عن أبي حاتم[12]، وهو حذف التّنوين لالتقاء

---

(١) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٣.

(٢) هو يعقوب بن محمّد بن خليفة، أبو يوسف، الأعشى التّميميّ الكُوفِيّ (-نحو ٢٠٠هـ)، أخذ القراءةَ عرضاً عن أبي بكر شعبة، وهو أجلّ أصحابه، كانَ صاحبَ قرآنٍ، وفرائض. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، ج٢، ص٣٩٠.

(٣) هو شُعبة، وقد تقدّمت ترجمتُهُ، انظر ص٢٥٢.

(٤) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٣.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٥٤٣.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٥٩.

(٧) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص٣٦.

(٨) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٤.

(٩) هو مسروق بن الأجدع بن مالك، أبو عائشة الهمدانيّ الكُوفِيّ (-٦٣هـ)، فقيه، مقرئ، أخذ عن عبد الله بن مسعود، وأخذَ عنه الكثير مِنَ التّابعين. العسقلانيّ، ابن حجر، تقريب التّهذيب، ص١١٥.

(١٠) الخطيب، د. عبد اللّطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٢٩٤.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص٥٤٣.

(١٢) هو سهل بن محمّد بن عثمان بن يزيد، السّجستانيّ، البَصْرِيّ، أبو حاتم (-٢٥٥هـ)، نحْويّ، لغويّ، عروضيّ، روى عن أبي زيد الأَنْصَارِيّ، وأبي عُبَيْدَة معمر بن المثنى، والأصمعيّ، وأخذ عنه المُبَرِّد، وابن دُرَيْد، ومن تصانيفِهِ: «اختلاف المصاحف»، و«إعراب القرآن»، و«ما يلحن فيه العَامَّة»، و«القِرَاءَات». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٨٠٣.

السّاكنين[1]، وهَذَا الوجه الَّذِي اختاره العُكْبَرِيّ بقوله: «وهو مثل المنوّن، إلاّ أَنَّهُ حذف التّنوين لالتقاء السّاكنين»[2]، وقال النَّحَّاس: «والقراءة الرَّابِعة عند أبي حاتم على حذف التّنوين، وهي كالثَّانِية، وهَذَا عند غيره خطأ؛ لأَنَّهُ ليس موضع حذف تنوين لالتقاء السّاكنين، فيكون تقديره: فله الثّوابُ جزاءَ الحسنى»[3]، وَعَلَى هَذَا الوجه تكون ﴿ جَزَآءً ﴾ مفعولاً لأجله، ذكره الدُّكْتُور أحمد سليمان ياقوت[4].

وقرأ ابن أبي إسحاق: ﴿ فَلَهُ جَزَاءً حُسْنَى ﴾، وهي قراءةٌ انفردَ بذكرها النَّحَّاس في إعرابه[5]، وكذا جاء الضّبط فيها: ﴿ جَزَآءً ﴾ بالنّصب، و﴿ حُسْنَى ﴾ من دون «أل».

فكلّ مَنْ يمعنُ نظرَهُ في هَذِهِ الآية لا يعتريه أدنى شكّ في أَنَّ كلّ قراءةٍ زادت معنىً جديداً لم تبيّنْهُ القراءة الأخرى، كما أسهمت مجتمعةً بتعدّد الآراء النَّحْوِيَّة في ذَلِكَ كلِّهِ؛ إذ تعدّد القِرَاءَات يقوم مقام تعدّد الآيات، وفي ذَلِكَ يقول ابن عاشور: «على أَنَّهُ لا مانع من أَنْ يكون مجيء ألفاظ القرآن على ما يحتمل تِلْكَ الوجوه مراداً لله تعالى؛ ليقرأ القرّاءُ بوجوه، فتكثر - من جرّاء ذَلِكَ - المعاني، فيكون وجود الوجهين فأكثر في مختلف القِرَاءَات مجزئاً عن آيتين فأكثر، وهَذَا نظير التَّضْمِين في استعمال العرب، ونظير التّورية والتّوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التَّرَاكِيب في علم المعاني، وهو من زيادةِ مُلاءَمَةِ بلاغةِ القرآنِ؛ ولذَلِكَ كان اختلاف القرّاء في اللفظ الواحد من القرآن قد يكون معه اختلاف المعنى»[6].

ومن أمثلة ذَلِكَ أَيْضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنعام٦/ ٢٧]:

قرأ ابن عامر، وحمزة، وحفص عن عاصم، ويعقوب، والأعمش، والكِسَائِيّ، ومجاهد،

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص٣٦.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص١٥٩.

(٣) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص٣٦.

(٤) ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، ص٢٢٣.

(٥) النَّحَّاس، أحمد بن محمّد، إعراب القرآن، ج٢، ص٢٩٢.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٥٥.

وابن أبي إسحاق، وأبو حيوة، وغيرهم[1]: ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ بنصب الباء والنّون[2]، وذَلِكَ بإضمار «أَنْ» بعد الواو الَّتِي بمعنى «مع»[3]، على تقدير ذكر المصدر المتوهّم من الفعل الأوّل، كَأَنَّهُ في التّمثيل: «ياليتنا يكونُ لنا ردٌّ، وانتفاءُ التّكذيبِ، والكونُ من المؤمنين»[4]، وقال القُرْطُبِيّ: «فحملا على مصدر ﴿نُرَدُّ﴾؛ لانقلاب المعنى إلى الرّفع»[5]، وَعَلَى هَذِهِ القراءة، وهَذَا التَّأْوِيل النَّحْوِيّ لها، يكون المعنى: «هَذِهِ الأشياء الثَّلاثَة: الرّدُّ، وعدمُ التّكذيب، والكونُ من المؤمنين، متمنّاةٌ بقيد الاجتماع، لاَ أَنَّ كلّ واحدٍ مُتَمَنًّى وحده؛ لأَنَّ هَذِهِ الواو شرط إضمار «أَنْ» بعدها أَنْ تصلح «مع» في مكانها[6].

وهناك مَنْ رفض هَذَا الوجه، وردّ عليهم الرَّازِيّ معلّلاً سبب رفضهم، ومحتجّاً لبطلان مذهبهم، وذاهباً إلى صحّة هَذَا الوجه بقوله: «فإنْ قالوا: هَذَا باطلٌ؛ لأَنَّهُ تعالى حكم عليهم بكونهم كاذبين بقوله في آخر الآية: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾[7]، والمتمنّي لا يوصف بكونه كاذباً، قلنا: لا نسلّمُ أَنَّ المتمنّي لا يوصف بكونه كاذباً؛ لأَنَّ مَنْ أَظْهَرَ التّمنّي، فقد أخبر ضمناً كونه مريداً لذَلِكَ الشّيء، فلم يبعد فيه، ومثاله أَنْ يقول الرّجلُ: «ليت الله يرزقُني مالاً، فأحسنَ إليك»، فهَذَا تمنٍّ في حكم الوعد، فلو رُزِقَ مالاً، ولم يُحْسِن إلى صاحبه، لقيل: إِنَّهُ كذب في وعده»[8]، وَكَذَلِكَ فالتّمنّي من أساليب الإنشاء الطّلبيّ في علم المعاني، وليست من أساليب الخبر، والإنشاء الطّلبيّ

---

(١) ومنهم: عبّاس الأَنْصَارِيّ عن عمر المعلم عن عمرو بن عبيد، وأحمد بن يوسف التّغلبيّ، وابن ذكوان، وسليمان بن أرقم، وحميد، وعيسى الثّقفيّ، وسلاّم، وعبد الله بن يزيد، وطلحة اليامّي، وطلحة الرَّازِيّ، وعيسى الهمدانيّ، وشيبان النَّحْوِيّ، وعليّ بن صالح، وعمرو بن ميمون بن مهران، وأبو الدّرداء، وأمّ الدّرداء، ويحيى بن الحارث. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١٠.

(٢) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١٠.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٨٧.

(٤) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٢، ج٣، ص٢٨٨.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص٢٦٣.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٨٨.

(٧) ﴿بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ﴾. [الأنعام٦/ ٢٨].

(٨) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١٢، ص١٥٨.

عند عُلَمَاء البلاغة هو قسيم الخبر، «وَإِذَا كان الخبر هو كلّ كلامٍ يحتمل الصّدق والكذب، فَإِنَّ الإنشاء على عكسه، هو ما لا يحتمل الصّدق والكذب من الكلام»[1].

وذهب الزَّمَخْشَرِيّ إلى أَنَّ هَذِهِ الواوَ، المنصوبُ بعدها هو على جواب التّمنّي، بقوله: «وقُرِئ: ﴿وَلاَ نُكَذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ بالنَّصْب بإضمار «أَنْ»، على جواب التّمنّي، ومعناه: «إِنْ رُدِدْنَا لم نُكَذِّبْ، ونَكُنْ مِنَ المؤمنين»»[2]، وسبقه إلى هَذِهِ العبارة الزَّجَّاج[3]، وهَذَا ما ذكره أبو البقاء، وأعطى المعنى على هَذَا الوجه بقوله: «فلا يكون داخلاً في التّمنّي»[4]، وذكر ابن خَالَوَيْهِ أَنَّ حجّتهم في ذَلِكَ «أَنَّ الواو في الجواب كالفاء»[5]، وبهَذَا الوجه قال ابن عاشور أيضاً، بقوله: «بنصبِ الفعلينِ، على أَنَّهُمَا منصوبانِ في جواب التّمنّي»[6].

واستشهد أصحاب هَذَا الوجه الإعرابيّ بقول الشّاعر[7]:

٣٧- لا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيْمُ

---

(١) عتيق، د. عبد العزيز، علم المعاني، ص٧٤.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص١٦.

(٣) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٢٦٣.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣٦٤.

(٥) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص١٣٧.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٣، ج٧، ص١٨٥.

(٧) نسبه سِيْبَوَيْهِ للأخطل في «الكتاب»، وذكر محقّق الكتاب الدُّكْتُور محمّد كاظم البكّاء أنّه نُسِبَ أَيْضَاً إلى المتوكّل اللّيثيّ، وَكَذَلِكَ إلى سابق البربريّ، وإلى الطّرمّاح. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٦١.

والمشهور عند البغداديّ أنّه لأبي الأسود الدُّؤَلِيّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٣، ص٦١٧.

وذكر محقّقو «مغني اللّبيب» أنّه نُسِبَ أَيْضَاً إلى حسّان، وليس في ديوانِهِ. الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٧٩.

والبيت في ملحق ديوان أبي الأسود. الدُّؤَلِيّ، أبو الأسود، الدِّيوان، تحـ. محمّد آل ياسين، مكتبة النّهضة، بغداد، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م، ص١٣٠.

وقال أبو زرعة: «وكما تقول: «ليتك تصيرُ إلينا ونكرمَكَ»، والمعنى: «ليت مصيرَك يقعُ وإكرامَنا»، ويكون المعنى: «ليت ردَّكَ وقعَ ولا نكذّبَ»؛ أي: إنْ رُدِدْنا لم نكذّبْ»[1].

وردّ هَذَا الوجه أَبُو حَيَّان في بحره بقوله: « فَإِنَّ نَصْبَ الفعلِ بعد الواو ليس على جهة الجواب؛ لأَنَّ الواو لا تقع في جواب الشّرط، فلا ينعقد ممّا قبلها، ولا ممّا بعدها شرطٌ وجواب، وإِنَّمَا هي واو الجمع، يعطف ما بعدها على المصدر المتوهّم قبلها، وهي واو العطف، يتعيّن مع النَّصْب أحد محاملها الثَّلاثَة، وهي المعيّة ويميّزها من الفاء تقدير شرط قبلها أو حال مكانها، وشبهة مَنْ قال: إِنَّهَا جوابٌ لأَنَّهَا تنصب في المواضع الَّتِي تنصب فيها الفاء، فتوهّم أَنَّهَا جواب»[2]، ويقول سِيْبَوَيْهِ في باب «الواو» مستشهداً ببيت أبي الأسود السابق: «اِعْلَمْ أَنَّ «الواو» وَإِنْ جرت هَذَا المجرى، فَإِنَّ معناها ومعنى «الفاء» مختلفان... فلو دخلت «الفاء» هَهُنَا لأفسدت المعنى، وإِنَّمَا أراد: لا يجتمعنّ النّهْيُ والإتيانُ، فصار «تأتيَ» على إضمار «أَنْ»»[3]، وقال أَبُو حَيَّان: «وَيُوَضِّحُ لَكَ أَنَّهَا ليست بجوابٍ انفرادُ الفاء دونها بِأَنَّهَا إِذَا حُذِفَتْ انجزم الفعلُ بعدها بما قبلها لما فيه من معنى الشّرط»[4].

وقرأ نافع، وابن كَثِيْر، وأبو عمرو، والكِسَائِيّ، وأبو بكر عن عاصم، وأبو جعفر[5]، وخلف، ومجاهد، والحَسَن البَصْرِيّ، والأعمش، وغيرهم[6]: ﴿وَلاَ نُكَذِّبُ... وَنَكُونُ﴾ برفعهما[7]، وهَذِهِ القراءة فيها ثلاثة أَوْجُه تختلف معانيها باختلاف أعاريبها:

أحدها: أَنَّ الرَّفْع فيهما على العطف على الفعل قبلهما وهو ﴿نُرَدُّ﴾، والمعنى أَنَّ الثَّلاثَة

---

(١) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٢٤٥.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٤.

(٣) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٦١.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٥.

(٥) هو يزيد بن القعقاع، وقد تقدّمت ترجمتُهُ، ص٣١٠.

(٦) ومنهم: الأعرج، والزّهريّ، وأهل الحرمين، والسّلميّ، وعبد الملك بن عمير، والمفضّل، ونعيم بن ميسرة، وأيّوب بن المتوكّل، وإسحاق الأزرق. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١١.

(٧) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١١.

داخلة في التّمنّي؛ أي: «تمنّوا الردّ، وألاّ يكذّبوا، وَأَنْ يكونوا من المؤمنين»[1].

والثَّانِي: أَنَّ الواو واو الحال، والمضارع خبر مبتدأ مضمر، والجملة الاسميّة في محلّ نصب على الحال من مرفوع ﴿نُرَدُّ﴾، والمعنى على هَذَا الإعراب: «يا ليتنا نُرَدُّ غيرَ مكذّبين، وكائنين من المؤمنين»، فيكون تمنّي الردّ مقيّداً بهاتَيْنِ الحالتين، والفعلان أَيْضَاً داخلَيْنِ في التّمنّي[2].

والثَّالِث: أَنْ يقطع ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾، وما بعده عن الأوّل[3]، ويكون الرَّفْع على أَنَّ الجملة استئنافيّة، لا تعلُّق لها بما قبلها[4]، يقول أَبُو حَيَّان: «فأخبروا عن أنفسهم بهَذَا، فيكون مندرجاً تحت القول؛ أي: قالوا: يا ليتنا نُرَدُّ، وقالوا: نحن لا نكذّبُ بآيات ربِّنا، ونكونُ من المؤمنين، فأخبروا أنّهم يصدر عنهم ذَلِكَ على كلِّ حال، فيصحّ على هَذَا تكذيبهم في هَذَا الإخبار»[5]، وهَذَا مذهب سِيْبَوَيْهِ؛ إذ يقول: «فالرَّفْع على قولك: دعني ولا أعودُ؛ أي: إِنِّي ممّن لايعودُ، فَإِنَّما يسأل التّرك، وقد أوجب على نفسه ألاّ عودة له البتّة تُرِك أو لم يُتْرَكْ، ولم يُرِدْ أَنْ يسأل أَنْ يجتمع له التّركُ، وألاّ يعود»[6]، وَكَذَلِكَ معنى الآية: «أخبروا أنّهم لا يكذّبون بآيات ربّهم، وأنّهم يكونون من المؤمنين على كلّ حال، ردّوا أو لم يردّوا»[7]، وعند الزَّجَّاج والأَخْفَش أَنَّ الرَّفْع أَوْجُه الكلام، وأكثر القُرّاء عليه، وبه يقرأَانِ[8].

وقرأ ابن عامر في رواية هِشَام بن عمّار عن أصحابه عنه، وأبو بكر: ﴿وَلَا نُكَذِّبُ... وَنَكُونَ﴾ برفع الأوّل، ونصب الثَّانِي[9]، وهَذِهِ القراءة ظاهرةٌ على ما تقدّم؛ لأَنَّ الأَوَّل يرتفع على

---

(١) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١٢، ص١٥٨.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٨٥.

(٣) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١٢، ص١٥٨.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٨٦.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٦.

(٦) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص١٦٤.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٨٦.

(٨) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١١.

(٩) المرجع السّابق، مج٢، ج٢، ص٤١٠.

حدِّ ما تقدّم من التّأويلات والأَوْجُه، وَكَذَلِكَ نصب الثّانِي يتخرّج على ما تقدّم منها؛ فيكون قد أدخل عدم التّكذيب في التّمنّي واستأنفه، إلاّ أَنَّ المنصوب يحتمل أَنْ يكونَ من تمام قوله: ﴿نُرَدُّ﴾؛ أي: تمنّوا الردّ مع كونهم من المؤمنين، «وهَذَا ظاهرٌ إِذَا جعلنا: ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾ معطوفاً على ﴿نُرَدُّ﴾ أو حالاً منه»[1].

وأمّا إِذَا جعلنا ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾ مستأنفاً، فيجوز ذَلِكَ أيضاً، ولكن على سبيل الاعتراض، ويحتمل أَنْ يكون من تمام ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾؛ أي: «لا يكونُ منّا تكذيبٌ مع كوننا من المؤمنين»، ويكون قوله: ﴿وَلَا نُكَذِّبُ﴾ حينئذٍ على حاله؛ أي يحتمل العطف على ﴿نُرَدُّ﴾، أو الحال، أو الاستئناف، ويعلّق على ذَلِكَ السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «ولا يخفى - حينئذٍ - دخولُ كونهم مع المؤمنين في التّمنّي، وخروجُهُ منه»[2].

وقرأ الشّنبوذيّ: ﴿وَلَانُكَذِّبَ... وَنَكُونَ﴾ بنصب الفعل الأوّل، ورفع الثّانِي[3]، وتخريجها أَيْضَاً على ما تقدّم، إلاّ أَنَّهُ تضعف فيه الحال - كما قال أَبُو حَيَّان[4] - لأَنَّهُ مضارعٌ مثبتٌ، فلا يكونُ حالاً بالواو، إلاّ على تأويل مبتدأ محذوف، كقولِ الشّاعر[5]:

٣٨- فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهُنُهُمْ مَالِكَا

أي: وأنا أرهنُهم، وقولِهم: «قمتُ وأصكُّ عينَهُ»، وهو تأويلٌ بعيدٌ عند السَّمِيْن الحَلَبِيّ، والظَّاهِر أنّهم تمنّوا الرّدّ من الآخرة إلى الدّنيا[6].

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٥٩٠.

(٢) المصدر السّابق، ج٤، ص٥٩٠.

(٣) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٢، ج٢، ص٤١٢.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٦.

(٥) والبيت لعبد الله بن همّام السّلوليّ، وهو في اللّسان، والأظافر: جمع أظفور، والمراد به هنا السّلاح. ابن مَنْظُور، مُحَمّد ابن المُكَرَّم، لسان العرب، (رهن)، ج٣، ص١٧٥٧.
وذكرهُ ابن عَصْفُور في «المقرب». ابن عَصْفُور، عليّ بن مؤمن، المقرب، تحـ أحمد عبد السّتار الجواريّ - عبد الله الجبوريّ، ج١، مطبعة العاني، بغداد، د.ت، ص١٥٥.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٤، ص١٣٦.

ورُوِيَ عن أبيّ، وابن مسعود، وابن إسحاق[1]: ﴿فَلاَ نُكَذِّبَ... فَنَكُونَ﴾ بالفاء والنَّصْب فيهما[2]. وعن أُبَيّ، أيضاً: ﴿فَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا أَبَدَاً وَنَكُونَ﴾ بزيادة ﴿أَبَدَاً﴾ على النّصّ المُتواتِر.

ومن الشَّوَاهِد الكثيرة الَّتِي تدلّ على تعدّد المعاني وتنوّعها، بتعدّد القِرَاءَات، وتنوّع أعاريبها، قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم١٤/ ٤٦]:

قرأ الجمهور: ﴿لِتَزُولَ﴾ بكسر «اللام» الأولى، ونصب الأخيرة[3]؛ وفيها ثلاثةُ أَوْجُه:

أحدُها: أَنَّ ﴿إِنْ﴾ نافية، و«اللام» في ﴿لِتَزُولَ﴾ لام الجحود[4]؛ لأَنَّهَا بعد كونٍ منفيٍّ، وفي ﴿كَانَ﴾ – حينئذٍ – قولان: الأوّل: تامّة[5]، والمعنى: «تحقير مكرهم على أَنَّهُ ما كان لِتزول منه الشّرائع والنّبوّات وأقدار الله، الَّتِي هي كالجبال في ثبوتها وقوّتها»، ويؤيّد هَذَا التَّأْوِيل ما رُوِيَ عن ابن مسعودٍ أَنَّهُ قرأ: ﴿وَمَا كَانَ﴾ بها النّافية[6]، والثَّانِي: ناقصة[7]، وفي خبرها مذهبان: الأوّل: أَنَّهُ محذوفٌ، وَأَنَّ «اللام» مقويّة لتعدية ذَلِكَ الخبر المقدّر لضعفه، وهو رأي البَصْرِيِّيْنَ[8]، والتَّقْدِيْر: «ما كان مكرُهم مريداً لأَنَّ تزولَ»، و«أَنْ تزولَ» هو مفعول «مريداً»، والتَّقْدِيْر: «ما كان مكرُهم مريداً إزالة الجبال»؛ والثَّانِي: أَنَّ «اللام» زائدة لتأكيد النّفي، وَأَنَّ الفعل بعدها هو خبر ﴿كَانَ﴾، وهَذِهِ «اللام» هي العاملةُ للنّصب في الفعل بنفسها لا بإضمار «أَنْ»، والتَّقْدِيْر:

---

(١) هو يعقوب الحضرميّ، وقد تقدّمت ترجمتُهُ، ص٢٩٨.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص٢٦٣.

(٣) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٤، ج٤، ص٥١٤.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٦، ج١٣، ص٢٥٠.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٩٠.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٥، ص٥٦٢.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٢٦.

(٨) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ص٥٢٦-٥٢٧.

«ما كان مكرهم يزول منه الجبالُ»، وهو مذهب الكُوفِيِّيْنَ[1]، وضعّف أبو البقاء مذهب الكُوفِيِّيْنَ؛ لأَنَّهُ إِنْ كانَ النَّصْب باللام نفسِها فليست زائدة، وَإِنْ كان النَّصْب بإضمار «أَنْ» فَسَدَ من جهة المعنى[2].

وردّ ابن هِشَام عدَّ «اللام» للجحود بقوله: «وزعم كثيرٌ من النَّاس أَنَّهَا لام الجحود، وفيه نظر لأَنَّ النّافي على هَذَا غير «ما، ولم»، ولاختلافِ فاعِلَي «كان، وتزول»»[3].

والوجه الثَّانِي: أَنْ تكونَ ﴿إِنْ﴾ مخفّفة من الثّقيلة، قاله أبو البقاء، والمعنى: «أنّهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبال في الثّبوت، ومثل هَذَا المكر باطل»[4]، وقال الزَّمَخْشَرِيّ: «وَإِنْ عَظُمَ مكرُهم وتبالغَ في الشّدّة، فضرب زوال الجبال منه مثلاً لتفاقمه وشدّته؛ أي: «وَإِنْ كَانَ مكرُهم مُسَوَّى لإزالةِ الجبالِ، مُعَدّاً لذَلِكَ»»[5].

وقال ابن عَطِيَّة: «وتحتملُ عندي هَذِهِ القراءة أَنْ تكون بمعنى: «تعظيم مكرهم»؛ أي: «وَإِنْ كان شديداً، إِنَّمَا يفعل لتذهب به عظامُ الأمور»»[6]، ومفهوم الأقوال الثَّلاثَة أَنَّ ﴿إِنْ﴾ مخفّفة من الثّقيلة لأَنَّهَا كلّها إثبات.

والوجه الثَّالِث: أَنَّهَا شرطيّة، والمراد أَنَّهُ -سبحانه- مجازيهم على مكرهم ومبطله، إِنْ لم يكن في هَذِهِ الشّدّة، وَإِنْ كان فيها[7]، وجواب الشّرط محذوف؛ أَيْ: «وَإِنْ كان مكرُهُم معدّاً لإزالة أشباه الرّواسي - وهي المعجزات والآيات - فاللهُ مجازيهم بمكرٍ هو أعظمُ منه»[8]، وإلى هَذَا مال ابن هِشَام بقوله: «والَّذِي يظهر لي أَنَّهَا لام «كي»، وَأَنَّ ﴿إِنْ﴾ شرطيّة؛ أي: «وعند الله

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٣، ص٥٠٧.

(٢) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص١٥٩.

(٣) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٧٩.

(٤) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج٢، ص٩٠.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٥٢٩.

(٦) ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ص١٠٦١.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٣٦٢.

(٨) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٢٦.

جزاء مكرهم، وهو مكرٌ أعظم منه، وَإِنْ كَانَ مكرُهم لِشِدَّتِهِ مُعَدًّا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها الجبال»، كما تقول: أنا أشجع من فلانٍ، وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا للنّوازل»[1]، وعند مكّيّ كسر «اللام» الأولى، ونصب الثّانية هو الاختيار؛ لأنّهُ أَبْيَنُ في المعنى، ولأنّ الجماعة عليه، وعند الزَّجّاج حسنة جيّدة، ورجّحها الطَّبَرِيّ[2].

وقرأ ابن عبّاس، ومجاهد، وابن وثّاب، وابن محيصن، والكِسَائِيّ: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح «اللام» الأولى، ورفع الأخيرة[3]؛ ومن أجل هَذِهِ القراءة رجّح العُلَمَاء الوجهين الأخيرين في القراءة الأولى وهما كون ﴿إِنْ﴾ مخفّفة من الثّقيلة، أو شرطيّة، على الأوّل - وهو كونها نافية - ويعلّل ذَلِكَ السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «لأنّ في الأوّل معارضة لقراءة الكِسَائِيّ، وذَلِكَ أَنَّ قراءتَه تؤذِنُ بالإثبات، وقراءةَ غيره تؤذن بالنّفي»[4].

وقد أجاب بعضهم عن ذَلِكَ بِأَنَّ الحالَ في قراءة الكِسَائِيّ مشارٌ بها إلى أمورٍ عظامٍ غيرِ الإسلام ومعجزاته، كمكرِهِمْ صلاحيّةَ إزالتِها؛ وفي قراءة الجماعة مشارٌ بها إلى ما جاء النّبيُّ ﷺ من الدّين الحقِّ، فلا تعارض؛ إذ لم يتواردا على معنى واحدٍ نفياً وإثباتاً[5].

وَعَلَى هَذِهِ القراءة: ﴿لَتَزُولُ﴾ يكون لـ ﴿إِنْ﴾ وجهان: أحدها: أَنَّ ﴿إِنْ﴾ مخفّفة مِنْ «إِنَّ» المؤكّدة، وقد أكمل إعماله، واللام فارقة بينها وبين النّافية، فيكون معنى الكلام: إثباتاً لزوال الجبال من مكرهم؛ أي: «هو مكرٌ عظيمٌ تزول منه الجبال، لو كان لها أَنْ تزول»[6]، وهو مذهب البَصْرِيِّيْنَ[7]، وهَذَا من المبالغة في حصول أمرٍ شنيعٍ أو شديدٍ في نوعه، على نحو قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾ [مريم ١٩ / ٩٠]، يقول

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٢٧٩.

(٢) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٤، ج٤، ص٥١٥.

(٣) المرجع السّابق، مج٤، ج٤، ص٥١٦.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٧، ص١٢٦-١٢٧.

(٥) المصدر السّابق، ج٧، ص١٢٧.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٦، ج١٣، ص٢٥٠-٢٥١.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٣٦٣.

القُرْطُبِيّ: «ومعنى هَذِهِ القراءة استعظام مكرهم؛ أي: «ولقد عظم مكرُهم، حَتَّى كادتِ الجبالُ تزولُ منه»[1].

ويقول ابن خَالَوَيْهِ: «فالحجّة لِمَنْ فَتَحَ «اللاّمَ» وَرَفَعَ الفعلَ أَنَّهُ جعلها لام التّأكيد، فلم تؤثّر في الفعل، ولم تُزِلْهُ عن أصل إعرابه؛ وهَذِهِ القراءة توجب زوال الجبال لشدّة مكرِهِم وعِظَمِهِ»[2]، وذكر أبو زرعة أَنَّ حجّة الكِسَائِيّ في هَذِهِ القراءة: «هي قراءة عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، وابن مسعود: ﴿ وَإِن كَادَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ بالدّال، وهَذَا دليلٌ على تعظيم مكرهم»[3].

والوجه الثَّانِي: أَنَّ ﴿ إِنْ ﴾ نافية، و«اللام» بمعنى «إِلاَّ»، وهو مذهب الكُوفِيِّيْنَ، والقصدُ إلى تعظيم مكرهم، فالجملة حال من قوله تعالى: ﴿ وَعِندَ ٱللَّهِ مَكْرُهُمْ ﴾؛ أي: عنده تعالى جزاء مكرهم، أو المكر بهم، والحال أَنَّ مكرهم بحَيْثُ تزول منه الجبال؛ أي في غاية الشّدّة[4].

وقرأ سعيد بن جُبَيْر: ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾ بفتح «اللام» الأولى، ونصب الثَّانية، وذَلِكَ على لغة من فتح لام «كي»[5]، وقال ابن جنّيّ: «كان سعيد بن جُبَيْر يقرأ: ﴿ لَتَزُولَ ﴾ فيفتح اللام الجارّة، ويردّها إلى أصلها؛ وذَلِكَ أَنَّ أصل اللام الجارّة الفتح»[6]، وتخريج هَذِهِ الآية كقراءة ﴿ لِتَزُولَ ﴾.

وقرأ أُبَيُّ بنُ كعب: ﴿ وَلَوْلاَ كَلِمَةُ الله لَزَالَ مِنْ مَكْرِهِم الْجِبَالُ ﴾[7]، وذهب أَبُو حَيَّان إلى أَنَّ هَذِهِ القراءة «يجب أَنْ تحمل على التَّفسير لمخالفتها لسواد المصحف المجمع عليه»[8].

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٥، ج٩، ص٢٤٩.

(٢) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٠٣.

(٣) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٣٧٩.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٨، ج١٣، ص٣٦٣.

(٥) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٤، ج٤، ص٥١٦.

(٦) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، ج١، ص٣٢٨.

(٧) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٤، ج٤، ص٥١٧.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٥، ص٥٦١.

وذكر الدُّكْتُور سالم مكرم أَنَّ «هناك قِرَاءَات مشكلةً، ظاهرها يدلُّ على أَنَّهَا متعارضة مع الأصول، مخالفة للمقاييس، ووقف النُّحَاةُ أمامها ليوضّحوا غامِضَها، ويزيلوا إشكالها، واجتهد كلٌّ منهم، ليدلي بدلوه بين الدّلاء في مضمار هَذِهِ القِرَاءَات»[1]، وبسببها تعدّدت مسائلُ النَّحْو، وفاضَتْ كتبُهُ حَتَّى امتلأت بالآراء والتوجيهات الَّتِي تعدّدت معها المعاني وتنوّعت الدَّلالات، ولا أستطيعُ في هَذَا المقام أَنْ أستقرئ هَذِهِ القِرَاءَات جميعها؛ لأَنَّ ذَلِكَ يطول، وإِنَّمَا سأكتفي بشاهدين؛ لأشيرَ إلى دور القِرَاءَات في تعدّد الأَوْجُه الإعرابيَّة من جهة، ودور النَّحْو في تقعيد القواعد الَّتِي تتوافق مع هَذِهِ القِرَاءَات، وما ينبثق عنهما كليهما من معانٍ متعدّدة، ودلالات متنوّعة.

ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه٢٠/ ٦٢-٦٣]:

قرأ أبو حيوة، والزّهريّ، وابن محيصن، وحفص عن عاصم، وابن كَثِيْر، والخليل بن أحمد، والأخفش[2]: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[3]، قال أَبُو حَيَّان: «وتخريج هَذِهِ القراءة واضحٌ؛ وهو أَنَّ ﴿إِنْ﴾ هي المخفّفة من الثّقيلة، و﴿هَذَانِ﴾ مبتدأ، و﴿سَاحِرَانِ﴾ الخبر، و«اللام» للفرق بين ﴿إِنْ﴾ النّافية، و﴿إِنْ﴾ المخفّفة من الثّقيلة على رأي البَصْرِيِّيْنَ»[4]، ووجه ذَلِكَ - كما قال ابن عاشور - أَنْ يكون اسم «إِنْ» ضمير الشّأن محذوفاً على المشهور[5]؛ وحجّة من خفّف النّون -كما ذكر ابن خَالَوَيْهِ - «أنّه لم يغيّر اللّفظ، ولا لحن في موافقة الخطّ»[6]، ويعني أَنَّهُ على هَذَا الوجه تكون ألف ﴿هَذَانِ﴾، محذوفة؛ وهي بِذَلِكَ وافقت رسم المصحف العثماني[7]، وذهب السَّمِيْن

---

(١) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١١٦.

(٢) ومنهم: أبو بحرية، وحميد، وابن سعدان، وإسماعيل بن قسطنطين، والمفضّل، وأبان. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٤٨.

(٣) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٤٨.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣١٧.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٥٣.

(٦) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٤٣.

(٧) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٤٥٤.

الحَلَبِيّ إلى أَنَّ هَذِهِ القراءة: «أوضح القِرَاءَات معنىً، ولفظاً، وخطّاً»[1].

ومذهب الكُوفِيِّيْنَ[2] أَنَّ ﴿إِنْ﴾ نافية، و«اللّام» بمعنى «إِلاَّ»[3]، ويكون معنى الآية على هَذَا التّوجيه - كما ذكره القُرْطُبِيّ -: «ما هَـذَانِ إلاّ ساحرانِ»[4]، وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وهو خلافٌ مشهورٌ» إِلاَّ أَنَّهُ يوافق قراءة أُبَيّ بن كعب: ﴿ما هَذَانِ إِلاّ سَاحِرَانِ﴾ كما ذكر الرَّازِيّ[5].

وقرأ ابن كَثِيْر، وحفص: ﴿إِنْ هَذَانِّ لَسَاحِرَانِ﴾، بتخفيف النّون من ﴿إِنْ﴾، وتشديد النّون وإثبات الألف في ﴿هَذَانِّ﴾[6]، وتوجيه الآية على هَذِهِ القراءة كالقراءة السّابقة.

وقرأت عائشة، وعثمان، والنّخعيّ، وعاصم الجحدريّ، والأعمش، وسعيد بن جُبَيْر، وابن عُبَيد، واليزيديّ، وأبو عمرو بن العلاء[7]: ﴿إِنَّ هَـذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾[8]، والإعراب هنا واضح والمعنى كَذَلِكَ؛ فهي قراءةٌ موافقةٌ للإعراب، مخالفةٌ لخطِّ المصحف؛ أمّا الإعراب في ﴿هَذَيْنِ﴾ اسمُ «إِنَّ»، و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبرها، ودخلت اللام عليه توكيداً؛ وأمّا من حَيْثُ المعنى، فَإِنَّهُمْ أَثبتوا لهما السّحرَ «بطريقٍ تأكيديٍّ من طرفيه»[9]. وقال أبو إسحاق: «لا أجيز قراءةَ أبي عمرو؛ لأَنَّهَا خلافُ المصحف»[10]، ورأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أنّه: «لا ينبغي أَنْ يُرَدَّ به على أبي

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٣.

(٢) ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ص٥٢٦.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٣٢٣.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٤٤.

(٥) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١١، ج٢٢، ص٦٥.

(٦) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٥٠.

(٧) ومنهم: ابن جرير، وعيسى بن عمر الثّقفيّ، والمطوعيّ، وابن الزّبير. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٥٠-٤٥١.

(٨) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٥٠-٤٥١.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٤.

(١٠) الزَّجّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص٣٦٤.

عمرو، وَكَمْ جاء في الرّسم أشياءُ خارجةٌ عن القياس»[1].

وقرأ أبو جعفر، وشيبة، والأعمش، وخلف، وأبو عبيد، ونافع، وحمزة، والكِسَائِيّ، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب، والشّنبوذيّ[2]: ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، بتشديد ﴿إِنّ﴾، و﴿هَـٰذَانِ﴾ بالألف، وتخفيف النّون[3]، وفي هَذِهِ القراءة عدّة أَوْجُه:

أحدها: أَنَّ ﴿إِنّ﴾ بمعنى «نعم»[4]، وهَـٰذَا رأي المُبَرِّد[5]، و﴿هَـٰذَانِ﴾ مبتدأ، و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبرُهُ، على أَنَّهُ كثر ورود «إِنَّ» بمعنى «نَعَمْ»، واستدلّوا على هَـٰذَا الوجه بقول الشّاعر[6]:

٣٩- وَيَقُلْنَ: شَيْبٌ قَدْ عَلا ... كَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهْ

وقال ابن هِشَام: «وَردَّ بأَنَّا لا نُسَلِّمُ أَنَّ «الهاء» للسّكت، بل هي ضميرٌ منصوب بها، والخبر محذوف؛ أي: «إِنَّهُ كَذَلِكَ»، والجيّد الاستدلال بقول ابن الزّبير[7]، لِمَنْ قال له: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك»: «إِنَّ وراكبَها»؛ أي: «نعم، ولعن راكبها»؛ إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعاً»[8]، وَكَذَلِكَ ردّ السَّمِيْن الحَلَبِيّ على الاستشهاد بقول ابن الزّبير بقوله: «وأمّا ابن الزّبير، فذَلِكَ مِنْ حَذْفِ المعطوف عليه، وإبقاء المعطوف، وحذف خبر ﴿إِنّ﴾ للدّلالة عليه، تقديره:

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٤.

(٢) ومنهم: طلحة، وحميد، وأيّوب، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصبهانيّ، وابن جرير الأنطاكيّ، وابن عامر. الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٤٩.

(٣) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٤٩.

(٤) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٧، ص١٥.

(٥) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص٣٦٣.

(٦) تقدَّمَ برقم ٢٢، ص٢٢٥.

(٧) هو عبد الله بن الزّبير (- ٧٣هـ)، بويع بالخلافة بعد يزيد بن معاوية، وجعل المدينة مركز حكمه، ونشبت بينه وبين بني أميّة معارك انتهت بمقتله. الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٥٧.

(٨) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٥٧.

«إِنَّهَا وصاحبَها ملعونان»، وفيه تكلُّفٌ لا يخفى»[1]؛ والآخر ذكره الطَّبَرْسِيّ بقوله: «وهَذَا لا يصحُّ؛ لأَنَّ ﴿إِنّ﴾ إِذَا كانت بمعنى «نَعَمْ» ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، و«اللّام» لا يدخل على خبر مبتدأ جاء على أصله، وأمّا ما أُنْشِدَ مِنْ ذَلِكَ في قوله[2]:

٤٠- خَالِي لأَنْتَ! وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العَلاءَ، ويَكْرُمِ الأَخْوَالا

وقوله[3]:

٤١- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ... تَرْضَى مِنَ اللّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

فمحمول على الشّذوذ والضّرورة، وأيضاً فَإِنَّ أبا عليّ قال ما قيل: ﴿إِنّ﴾ في الآية لا يقتضي أَنْ يكونَ جوابه «نعم»؛ لأَنَّكَ إِنْ جعلته جواباً لقول موسى عليه السّلام: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾ [طه ٢٠/ ٦١] قالوا: «نعم هَذَان لساحران» كان محالاً؛ وَإِنْ جعلته على تقدير: ﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ [طه ٢٠/ ٦٢] قالوا: «نعم هَذَان لساحران» كان محالاً أيضاً»[4].

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٦.

(٢) ذكره ابن منظور في «اللّسان»، بضمِّ «الياء»، وكسر «الرّاء» في «يُكْرِم»، كما ذكرَهُ الطَّبَرْسِيّ، ولمْ يذكرْ قائله. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (شهرب)، ج٤، ص٢٣٥٢.
وذكره ابن عَقِيل في «شرح الألفيّة» بفتح «الياء»، وضمِّ «الرّاء» في «يَكْرُم»، وقال محقّق الكتاب: «البيتُ مِنَ الشَّوَاهِد الَّتِي لَمْ يُعْرَفْ قائلُها». ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج١، ص٢٢١.

(٣) الحُلَيْس: تصغير حِلْس: وهو كِساء رقيق يوضع تحت البردعة؛ وهي كنية تُطلَق في الأصل على الأتان –وهي أنثى الحمار– أطلقها الشاعر على هَذِهِ المرأة تشبيهاً لها بالأتان، شهربة: كبيرة، نُسِبَ البيت إلى رؤبة، وهو في ملحقاتِ ديوانِه، ابن العجاج، رؤبة، الديوان، نشر وليم بن الورد، برلين، ١٩٠٢م، ص١٧٠.
وذكره ابن منظور، ولم يذكر قائله. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (شهرب)، ج٤، ص٢٣٥٢.
وذكر محقّق شرح ابن عَقِيل « للألفيّة»، أنّ البيت نسبه جماعةٌ –وَمِنْهُمْ الصّاغانيّ– إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، ورأى أنّ الأَوَّل أحسن؛ لأَنَّهُ أكثر، ورواه الجوهريّ. ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج١، ص٣٣٦ (في الحاشية).

(٤) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٤، ج٧، ص١٥-١٦.

والوجه الثَّانِي من أَوْجُه تخريج هَذِهِ القراءة: أَنَّ اسم ﴿إِنّ﴾ ضميرُ القصّة، وهو «ها» في ﴿هَذَانِ﴾ على احتساب «ها» ضميراً متّصلاً وليس حرفاً للتّنبيه، والجملة الاسميّة من اسم الإشارة ﴿ذَانِ﴾ المبتدأ، وخبره ﴿سَاحِرَانِ﴾ هي خبر ﴿إِنّ﴾[1]، وضُعِّفَ بوجهين: الأوّل: من جهة الخطّ؛ وهو أَنَّهُ لو كان كَذَلِكَ، لكان ينبغي أَنْ تكتب «وَإِنَّهَا» فيصلوا الضّمير بالحرف قبلَهُ، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج٢٢/ ٤٦]، فكتبهم إيّاها مفصولةً من ﴿إِنّ﴾، متّصلةً باسم الإشارة، يمنع كونها ضميراً[2]، والثَّانِي: قد أشرتُ إليه؛ وهو امتناع دخول اللام على الخبر غير المنسوخ، وتخريجه على ما سبق، ويكون معنى الآية على هَذِهِ القراءة: «إِنَّ القصّة ذانِ لساحران».

والوجه الثَّالِث: وذهب إليه قُدَمَاء النَّحْوِيِّيْنَ، وهو أَنَّ اسم ﴿إِنّ﴾ ضمير الشّأن المحذوف، والجملة الاسميّة من المبتدأ ﴿هَذَانِ﴾، والخبر ﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبرُها[3]، والتَّقْدِيْر: «إِنَّهُ؛ أَيْ: إِنَّ الأَمْرَ أَوِ الشَّأْنَ» وقد ضُعِّفَ هَذَا الوجه أَيْضاً بوجهين: الأَوَّل حذف اسم ﴿إِنّ﴾، يقول السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وهو غير جائز، إلاَّ في شعرٍ، بشرط ألاَّ تباشر ﴿إِنّ﴾ فعلاً»[4]، وعلّل ذَلِكَ الآلوسيّ بقوله: «وضُعِّفَ بِأَنَّ ضمير الشّأن موضوعٌ لتقوية الكلام، وما كان كَذَلِكَ لا يناسبه الحذف، والمسموع من حذفه كما في قوله[5]:

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٣٢٥.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٦.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٣٢٥.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٧.

(٥) البيت للأعشى، وهو في ديوانِهِ، ورواية الدِّيوانِ: «مَنْ يلمني على بني ابنةِ حسّا نَ...»، وَعَلَى هَذِهِ الرِّواية لا شاهدَ في البيت. الأعشى، ميمون بن قيس، الدِّيوان، تحـ د. محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب، مصر، د.ت، ص٣٣٥.

والبيت في «الكتاب» كما ذكرَهُ الآلوسيّ. سِيبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٢٠٣.

وذكره البغداديّ في خزانته. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٢، ص٤٦٣.

٤٢- إِنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ[١] أَلُمُّهُ، وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ

ضرورةٌ، أو شاذٌّ، إلاّ في باب «أَنَّ» المفتوحة، إِذَا خُفّفت»[٢]؛ والثَّانِي: هو دخول «اللام» في الخبر، وقد ذكرنا ما فيه من جرحٍ وتعديلٍ؛ وقد خرّج هَذَا الوجه الزَّجَّاج تخريجاً استحسنه شيخه المُبَرِّد بقوله: «إِنَّ «اللام» داخلةٌ على مبتدأٍ محذوفٍ، تقديره: «لَهُمَا ساحرانِ»»[٣]؛ وذَلِكَ على تقدير كون الخبر جملة حُذِفَ مبتدؤها وهو مدخول «اللام» في التَّقْدِيْر، ووجود «اللام» ينبّئ بِأَنَّ الجملة الَّتِي وقعت خبراً عن اسم الإشارة جملة قسميّة[٤].

والوجه الرَّابِع: أَنَّ ﴿هَـذَانِ﴾ اسمُها، و﴿لَسَاحِرَانِ﴾ خبرُها، وفيه تعليلان: الأوّل: ذكره ابن خَالَوَيْهِ بقوله: «إنّه احتجّ بخبر الضّحّاك[٥]، عن ابن عبّاس: «أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَ هَـذَا القُرْآنَ بِلُغَةِ كُلِّ حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ»، وهَذِهِ اللّفظة بلغة «بلحارث بن كعب»[٦] خَاصَّة؛ لأَنَّهُمْ يجعلون التّثنية بالألف في كلِّ وجه، لا يقبلونها لنصبٍ، ولا خفضٍ»[٧]، وقال أبو زيد[٨] في

---

(١) حسّان: هو قيس بن معدي كرب، مِنْ قحطان، ملك جاهليّ يمانيّ، وبنته يتّصل نسب ممدوح الأعشى في هَذَا البيت. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٥، ص٢٠٨.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٩، ج١٦، ص٣٢٥.

(٣) الزَّجّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص٣٦٣.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٥٣.

(٥) هو الضّحّاك بن سفيان بن عوف بن كعب، يُكَنّى أبا سعيد؛ صحب النّبيَّ ﷺ، وولاّه على مَنْ أَسْلَمَ مِنْ قَوْمِهِ، وروى عنه سعيد بن المسيّب، والحَسَن البَصْرِيّ. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج٣، ص٤٧-٤٨.

(٦) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٤٢. وقد وردت هَـذِهِ اللُّغَة في الفصل الثَّانِي من هَذَا البحث، وفصَّلْتُ الحديثَ فيها، انظر الحاشية (٧)، ص٢٢٦.

(٧) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٤٢.

(٨) هو سعيد بن أوْس بن ثابت الأَنْصَارِيّ (-٢١٥هـ)، أحد أَئِمَّة الأدب وَاللُّغَة الثّقات، من أهل البصرة، قال ابن الأَنْبَارِيّ: «كانَ سِيْبَوَيْهِ إِذَا قالَ: سمعت الثّقة، عني أبا زيد»، له: «النّوادر»، و«الهمز»، و«لغات القرآن». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص٩٢.

النّوادر: «سمعتُ من العرب من يقلِبُ كلَّ ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً»[1]، وَعَلَى هَـذَا فَـإِنَّهُمْ يُقَـدِّرُونَ إعرابه بالحركات، وأنشدوا قول الشّاعر[2]:

٤٣- إِنَّ أَبَـاهَـا، وَأَبَـا أَبَـاهَـا قَـدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا

فلمّا ثبتت هَذِهِ اللّفظة في السّواد بالألف، وافقت هَذِهِ اللُّغَة، فقرؤوا بها، ولم يغيّروا ما ثبت في المصحف[3]، وَكَذَلِكَ أنشدوا قول الشّاعر[4]:

٤٤- فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغَاً لِنَابَاهُ الشُّجاعُ، لَصَمَّمَا

فعلامةُ الرَّفْع والنَّصْب والجرِّ حركةٌ مقدّرةٌ على الألف، كما تُقَدَّرُ في المقصور[5]. والتَّعلِيل الثَّانِي ذكره الفَرَّاء بقوله: «وجدتُ الألف من «هَذَا» دعَامَّة، وليست بلام «فَعَلَ»، فلمّا ثُنِّيَتْ زدتُ عليها نوناً، ثمّ تركْتُ الألف ثابتةً على حالها على كلِّ حال - ما قالت العرب «الَّـذِي»، ثـمّ زادوا نوناً تدلُّ على الجِمَاع، فقالوا «الَّـذِيْنَ» في رفعهم ونصبهم وخفضهم - كما تركوا ﴿هَـذَانِ﴾ في رفعه ونصبه وخفضه»[6].

وقرأ عبد الله بن مسعود: ﴿أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾ بفتح ﴿أَنْ﴾ وإسقاط «اللام»، على أَنَّهَا

---

(١) الخوريّ، سعيد، نوادر أبي زيد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٧م، ص٥٨.

(٢) البيت ذكره ابن عَقِيل في شرحه «للألفيّة»، وذكر محقّقه أنّ هَذَا البيت يُنسب لرؤبة بن العجاج، في مدح عديّ ابن حاتم الطّائيّ. ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج١، ص٥٣.

وذكر ابن هِشَام أنّه لرؤبة، أو لأبي النّجم، أو لرجلٍ مِنْ بني الحارث بن كعب القحطانيّة. الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٥٨.

وهو في الخزانة. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٣، ص٣٣٧.

(٣) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص٢٤٢-٢٤٣.

(٤) البيت للمتلمّس، وهو في ديوانِهِ على رواية الأثرم وأبي عُبَيْدَة عن الأصمعيّ. المُتَلَمِّس، جرير بن عبد العزّى الضّبعيّ، الدِّيوان، تحـ. حسن كامل الصّيرفيّ، معهد المخطوطات العَرَبِيَّة، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ص٢.

(٥) ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج١، ص٥٣.

(٦) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص١٨٣-١٨٤.

وما في حيِّزها بدلٌ من ﴿ النَّجْوَى ﴾[1] قاله الزَّمَخْشَرِيّ[2]، ولم ينكره أَبُو حَيَّان[3]، واعترض عليه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «وفيه نظرٌ؛ لأَنَّ الاعتراض بالجملة القوليّة بين البدل والمبدل منه لا يصحُّ، وأيضاً فَإِنَّ الجملة القوليّة مفسّرةٌ لـ ﴿ النَّجْوَى ﴾ في قراءة العَامَّة، وكذا قاله الزَّمَخْشَرِيّ[4] أوّلاً، فكيف يصحُّ أَنْ يُجعل ﴿ أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ ﴾ بدلاً من ﴿ النَّجْوَى ﴾؟»[5].

وقرأ ابن مسعود أيضاً: ﴿ إِنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ ﴾ بغير لام[6]، وذكر العُكْبَرِيّ أَنَّهُ قُرِئ: ﴿ إِنّ ذَينِ لَساحِرَانِ ﴾[7]، وقرأ أُبَيّ بن كعب، وعبد الله بن مسعود: ﴿ إِنْ ذانِ إلاّ سَاحِرَانِ ﴾[8]، وَكَذَلِكَ: ﴿ إِنْ هَذَانِ إلاّ سَاحِرَانِ ﴾[9]، وروي عن ابن قُتَيْبَة أَنَّهُ قُرئ: ﴿ أَنْ هَذَانِ إلاّ سَاحِرَانِ ﴾[10]، وقرأ أَيْضاً ابن مسعود: ﴿ إِنّ ذانِ لَساحِرَانِ ﴾[11]، وقرأ أُبَيّ بن كعب: ﴿ ما هَذَانِ إلاّ سَاحِرَانِ ﴾[12]، وذكر أَبُو حَيَّان أَنَّهُ قرأت فرقةٌ: ﴿ مَا هَذَا إِلاّ سَاحِرَانِ ﴾[13]، والقراءة في مصحف عبد الله بن مسعود: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ ﴾ بإسقاط ﴿ قَالُوا ﴾،

---

(١) ﴿ فَتَنَٰزَعُوٓاْ أَمۡرَهُم بَيۡنَهُمۡ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَىٰ ﴾. [طه٢٠/ ٦٢].

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٧٤.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣١٧.

(٤) وقول الزَّمَخْشَرِيّ الَّذِي أشار إليه السَّمِيْن الحَلَبِيّ هو: «والظَّاهِر أنّهم تشاوروا في السرّ، وتجاذبوا أهداب القول، ثمّ قالوا: ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾، فكانت نجواهم في تلفيق هَذَا الكلام وتزويره، خوفاً من غلبتهما، وتثبيطاً للنّاس عن اتّباعهما»؛ وهو إشارة إلى أنّ جملة ﴿ قَالُوا ﴾ بدلٌ من ﴿ النَّجْوَى ﴾ الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٣، ص٧٤.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٨، ص٦٨.

(٦) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٦، ج١١، ص١٤٤.

(٧) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إعراب القِرَاءَات الشّواذ، تحـ. محمّد السّيّد أحمد عزّوز، ج٢، ط١، مكتبة عالم الكتب، ١٩٩٦م، ص٧٧.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣١٧.

(٩) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٥٣.

(١٠) المرجع السّابق، مج٥، ج٥، ص٤٥٣.

(١١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إعراب القِرَاءَات الشّواذ، ج٢، ص٧٧.

(١٢) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١١، ج٢٢، ص٦٥.

(١٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٦، ص٣١٧.

وبجعل ﴿أَنْ هَذَانِ﴾ تبييناً للنجوى[1]، وهَذِهِ القراءة - كما ذكر الفَرَّاء - تسقط اعتراض السَّمِيْن الحَلَبِيّ على ما قاله الزَّمَخْشَرِيّ، وأقرّه أَبُو حَيَّان؛ لأَنَّ المصدر المؤوّل من «أَنْ» وما بعدها - حينئذٍ - بدلاً من ﴿النَّجْوَى﴾، ولا وجود لجملة ﴿قَالُوا﴾، لتكون هي البدل على ما جاء في هَذِهِ القراءة.

ورجّح الدُّكْتُور مكرم تخريج الآية على أَنَّهَا لغة، معترضاً على كثرة هَذِهِ التَّعلِيلات والتَّقْدِيْرات الَّتِي ذهب إليها النَّحْوِيُّونَ، بقوله: «ونقول: إِنَّهَا لغة، وَاللُّغَة ظاهرة اجتماعيّة لا تخضع لهَذِهِ المقاييس النَّحْوِيَّة، ولم تكن لغة قبيلة واحدة بل لغات قبائل متعدّدة... ومن عجبٍ أَنْ تكون لغةً لهَذِهِ القبائل المتعدّدة[2]، ثمّ يأتي النُّحَاةُ بعد ذَلِكَ يتأوّلون، ويخرّجون، وَنَسَوا أَنَّهَا يَجِبُ أَنْ تُؤْخَذَ هَكَذَا، كَمَا رُوِيَتْ، وَكَمَا قُرِئَ بِهَا»[3].

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ البَصْرِيُّونَ - فِي أَثْنَاءِ تقعيدِهِمْ لهَذِهِ الآية الكريمة على اختلاف قِرَاءَاتها، من خروجها على القياس - وما اعتقده الكُوفِيُّونَ في ذَلِكَ كلّه من سماعٍ وتواترٍ وغيرهما، فَإِنِّي قد ذكرته في مكانه، ولا أرى حاجةً إلى إعادته في هَذَا المقام، وما يهمّني هنا هو تنوّع تِلْكَ الأَوْجُه فِي أَثْنَاءِ التَّحلِيل النَّحْوِيّ لهَذِهِ الآية القُرْآنِيَّة الكريمة، وما نتج عنها من تنويعات وتفريعات للمعنى، وهَذَا ما عبّر عنه الإمام ابن عاشور خير تعبير بقوله: «ونزول القرآن بهَذِهِ الوجوه الفصيحة في الاستعمال ضربٌ من ضروب إعجازه لتجري تراكيبه على أفانين مختلفة المعاني، متّحدة المقصود»[4]، وهَذَا ما يؤكّد ما ذكرناه سابقاً من أَنَّ الاختلاف في القِرَاءَات، من مقاصده تكثير المعاني واتّساعها، إذ كلّ قراءة هي بمثابة آية لها مقصد وهدف وغرض تتضمّنه، وَبِذَلِكَ تتعدّد الأغراض، وتتنوّع المقاصد، وتتفاوت الأهداف باختلاف القِرَاءَات؛ لتوحي بِأَنَّ الاختلاف في القِرَاءَات القُرْآنِيَّة هو اختلاف تنوّعٍ، وتعدّدٍ، وتفرّعٍ، وتغايرٍ؛ وليس اختلافَ تناقضٍ، وتعارضٍ،

---

(١) الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، مج٥، ج٥، ص٤٥٢.

(٢) وقد ذكرتُها غيرَ مرّةٍ في هَذَا البحث، انظر، ص٢٢٦-٣٦٧.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ص١٢١.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٧، ج١٦، ص٢٥٤.

وتضادٍّ، وتباينٍ.

وأوضح ما يُستدلّ به على ذَلِكَ، مِنْ تعدّد الغايات والأغراض والمقاصد والأهداف الَّتِي تُنشد من تعدّد القِرَاءَات، تِلْكَ الَّتِي تؤدّي إلى اختلافٍ في الأحكام الشَّرعِيَّة والفقهيّة بين المذاهب الإسلامِيَّة، من أجل التّوسّع في الدّين ورفع الحرج، واليسر في ممارسات الأحكام والإكثار من الرّخص، وآيات ذَلِكَ في القرآن كثيرة، ولَعَلَّ من أشهرها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة٥/ ٦]:

قرأ نافع، والكِسَائِيّ، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وابن مسعود، ويعقوب، والأعشى، وأبو بكر، وابن عبّاس، والشّافعيّ[1]: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنّصب[2]، وخرّج النَّحْوِيُّونَ هَذِهِ القراءة على وجهين:

أحدُهُمَا: أَنَّهُ معطوفٌ على «الوجوه والأيدي»؛ والمعنى على هَذَا الوجه: «فاغسلوا وجوهكم، وأيديكم، وأرجلكم»، وهَذَا جائز في العَرَبِيَّة بلا خلاف[3]، وهو مذهب الفَرَّاء مخالفاً فيه الكُوفِيِّيْنَ؛ إذ يقول: «وقوله: وأرجلكم مردودٌ على الوجوه»[4]، وَعَلَيْهِ فالحكم الفقهيّ هنا غُسْلُ الأرجُلِ كالأَوْجُه والأيدي، وقد أفسدَ بعضهم هَذَا التَّخْرِيج بِأَنَّ فيه الفصل بين المتعاطفين بجملةٍ ليست باعتراضٍ، بل هي منشأة حكماً[5]، وقال الآلوسيّ: «وهو غير جائز عند النُّحَاةِ، على

---

(١) هو محمّد بن إدريس بن العبَّاس، أبو عبد الله (-٢٠٤هـ)، صاحب مذهب في الفقه الإسلاميّ (المذهب الشَّافعيّ)، كانَ حُجَّةً في اللُّغَة، وأُعْجوبةً في العلمِ بأنسابِ العربِ وأيّامِها وأحوالِها، ذا شعرٍ غريبٍ، نُسِبَتْ إليه لغةٌ سُمِّيَتْ باسمه، كما يُقالُ: «لغة تميم، وربيعة»، له كتاب «الأمّ». الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، ج١، ص١٨-١٩.

(٢) القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القِرَاءَات السّبع وعللها وحججها، تح. محيي الدّين رمضان، ج١، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٩٥م، ص٤٠٦.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣١٨.

(٤) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج١، ص٣٠٢.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

أَنَّ الكلام -حينئذٍ- من قبيل: «ضربت زيداً، وأكرمْتُ خالداً، وبكراً» بجعل بكرٍ عطفاً على زيد، أو إرادة أَنَّهُ مضروب لا مكرم، وهو مستهجن جدّاً، تنفر منه الطّبائع ولا تقبله الأسماع، فكيف يجنح له، أو يحمل كلام الله - تعالى - عليه»[1]، وقال أَبُو حَيَّان نقلاً عن ابن عَصْفُور: «وأقبح ما يكون ذَلِكَ بالجمل»[2]، فدلّ قوله هَذَا على أَنَّهُ ينزّه كتاب الله عن هَذَا التَّخْرِيج، وقال أبو البقاء: «هو معطوفٌ على الوجوه... وذَلِكَ جائزٌ في العَرَبِيَّة بلا خلاف»[3]، وذكر ابن عاشور أنّ: «فائدة الاعتراض الإشارة إلى ترتيب أعضاء الوضوء، لأَنَّ الأصل في التّرتيب الذّكريّ أَنْ يدلَّ على التّرتيب الوجوديّ، فالأَرْجُلُ يجبُ أَنْ تكونَ مغسولةً»[4].

والوجه الثَّانِي: جواز كون النَّصْب على محلّ المجرور، وهو قوله: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾، وَعَلَيْهِ فالحكم هنا المسح[5]، ورأى أبو البقاء أنّ: «الأَوَّل أقوى؛ لأَنَّ العطف على اللّفظ أقوى من العطف على الموضع»[6]، وَرَدَّ عليه الرَّازِيّ بقوله: «إِذَا ثبتَ هَذَا، فنقولُ: ظَهَرَ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكونَ عاملُ النَّصْب في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ هُوَ قَوْلَهُ: ﴿وَامْسَحُواْ﴾، ويجوزُ أَنْ يكونَ هُوَ قَوْلَهُ: ﴿فاغْسِلُواْ﴾، لكنِ العاملانِ إِذَا اجتمعا على معمولٍ واحدٍ، كان إعمال الأقرب أَوْلَى، فَوَجَبَ أَنْ يكونَ النَّصْب في قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، هو قوله: ﴿وَامْسَحُواْ﴾ فثبت أَنَّ قراءة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بنصب «اللام» توجب المسح أيضاً»[7]، وقال أَبُو حَيَّان: «وأمّا من يرى المسح، فيجعله معطوفاً على موضِعِ ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾، ويجعل قراءة النَّصْب كقراءة الجرِّ دالّةً على المسح»[8].

وقرأ ابن كَثِيْر، وأبو عمرو، وأبو بكرٍ عن عاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف، وعكرمة،

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٤، ج٦، ص١١٢.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠-٦١١.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، ج١، ص٢٠٨.

(٤) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٣، ج٦، ص١٣٠.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٠.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣١٨.

(٧) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٦، ج١١، ص١٢٧-١٢٨.

(٨) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١١.

ويحيى بن وثّاب، والشّعبيّ، والباقر[1]، وقتادة، وعلقمة، والضّحّاك، والأعمش: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ بالخفضِ[2]، وفيها خمسة تخريجات:

أحدها: أَنَّهُ منصوبٌ في المعنى عطفاً على الأيدي المغسولة، وإِنَّمَا خُفِضَ على الجوار، ذكرَهُ ابن كَثِيْر بقولِهِ: «وإِنَّمَا جَاءَت هَذِهِ بالخفضِ على المجاورة، وتناسبِ الكلامِ»[3]، وضعّفَهُ أَبو حَيَّان، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «ومَنْ أوجبَ الغسل تأوّل أَنَّ الجرّ هو خفضٌ على الجوار، وهو تأويلٌ ضعيفٌ جدّاً، ولم يرد إلاّ في النَّعْت، حَيْثُ لا يلبس على خلافٍ فيه، قد قرّر في علم العَرَبِيَّة»[4]، ومن ذهب هَذَا المذهب احتجّ بالمثل القائل: «هَذَا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ»، فيحمل في اللفظ على الأقرب، وهو في المعنى للأوّل[5]، أي: «خربٍ»، صفة لـ «جُحْرُ»، وحقّها الرّفع، وَلَكِنَّهَا جُرّت لمجاورة «ضبٍّ»، وقال سعيد الأفغانيّ معلّقاً على هَذَا المثل في حاشية «حجّة القِرَاءَات» لأبي زرعة: «جملة[6] أولع بها قُدَمَاء النُّحَاةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، ولا حجّة فيها من وجهين: الأَوَّل أَنَّ قائلها - إِنْ وُجِدَ - مجهولٌ، والثَّانِي أَنَّ الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسّكون؛ إذ العربيّ لا يقف على متحرّك، فَمِنْ أين علموا أَنَّ قائلها جرّ كلمة «خربٍ»؟ هَذَا والجرّ على الجوار ضعيفٌ جدّاً، لم يرد بطريقٍ موثوقٍ، إلاّ في الضّرورة الشّعريّة بندرة، والضّرورات لا يحتجّ بها»[7]، وقال الطَّبَرْسِيّ: «فَإِنَّ المحقّقينَ منَ النَّحْوِيِّيْنَ نَفَوا أَنْ يكونَ الإعرابُ بالمجاورة جائزاً في كلام العرب، وقالوا في «جحرُ ضبٍّ خربٍ»: إنّهم أرادوا «خربٍ جحرُهُ»، فَحُذِفَ المضافُ الَّذِي هو «جحر»، وأقيمَ المضافُ إليه - وهو الضمير

---

(١) هو محمّد بن عليّ زين العابدين بن حسين، الطّالبيّ الهاشميّ القُرَشيّ، أبو جعفر الباقر ﷺ (-١١٤هـ)، خامس الأَئِمَّة الاثني عشَرَ، كانَ ناسكاً، عابداً، له في العلمِ وتفسير القرآن آراءٌ وأقوالٌ. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٧٠-٢٧١.

(٢) الرّعينيّ، أحمد بن يوسف، تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتّثليث في حروف القرآن، تحـ. علي حسين البوّاب، ج٣٠، ط١، دار المنارة، جدّة، ١٩٧٨م، ص١٥٨-١٥٩.

(٣) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مج٢، ص٣٨.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١١.

(٥) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٢٢٣.

(٦) ويعني المثل القائل: «هَذَا جحرُ ضبٍّ خربٍ».

(٧) أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، ص٢٢٣.

المجرور - مقامَه، وَإِذَا ارتفع الضمير استكنَ في «خرب»»[1]، وَكَذَلِكَ احتجّوا بقول الشاعر[2]:

٤٥- كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا قُطْنَاً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

بجرِّ «محلوجٍ» حملاً على الأقرب، وهو صفةٌ لـ «قطناً» المنصوب، وَكَذَلِكَ قراءة الأعمش: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴾ [الذّاريات٥١/٥٨]، بجرِّ ﴿ ٱلْمَتِينِ ﴾، مجاورةً لـ ﴿ ٱلْقُوَّةِ ﴾ وهو صفةٌ لـ ﴿ ٱلرَّزَّاقُ ﴾[3].

وهَذِهِ المسألة عند النَّحْوِيِّيْنَ لها شرطٌ، وهو أَنْ يؤمن اللَّبْس - كما تقدّم في الأمثلة - بخلاف: «قام غلامُ زيدٍ العاقلُ» فَإِذَا جعلتَ «العاقل» نعتاً امتنع جرّه على الجوار لأجل اللّبس[4]، والخفض على الجوار إِنَّمَا ورد في النَّعْت لا في العطف، وقد ورد في التَّوْكِيد قليلاً في ضرورة الشّعر، كقول الشّاعر[5]:

٤٦- يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ

---

(١) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٢، ج٣، ص١٦٦.

(٢) البيت لذي الرّمّة، وهو في ديوانِهِ. ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة العدويّ، الدِّيوان، شرح أحمد بن حاتم الباهليّ، تحـ. د. عبد القدّوس ناجي أبو صالح، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ص٩٩٥.
وذكره الفَرَّاء في تفسيره. الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٧٤.
وذكرهُ ابن الأَنْبَارِيّ أَيْضَاً في «الإنصاف»، ولم يذكر قائله. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج٢، ص٤٩٥.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١١.

(٤) المصدر السّابق، ج٤، ص٢١٠.

(٥) البيت نسبه البغداديّ في خزانتِهِ إلى أبي الغريب الأعرابيّ. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٢، ص٣٢٥.
وذكره السَّمِيْن الحَلَبِيّ في تفسيره. الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٢.
وذكره ابن هِشَام في «المغني»، وفي «الشّذور». الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح شذور الذّهب، تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، د.ت، ص٣٣١. ومُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٩٥.

قال ابن هِشَام في «شرح شذور الذّهب»: «فـ«كلّهم» توكيد لذوي لا للزّوجات، وإلاّ لقال كلّهنّ، وذوي منصوب على المفعوليّة، وكان حقُّ «كلّهم» النّصب، وَلَكِنَّهُ خفض لمجاورة المخفوض»[1]، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وَإِنْ لَمْ يرِدْ إِلاَّ فِي النَّعْتِ، أو ما شذَّ من غيره، فلا ينبغي أَنْ يخرّج عليه كتاب الله تعالى»[2]، وقال ابن خَالَوَيْهِ: «ولا وجه لِمَنِ ادّعى أَنَّ الأرجل مخفوضةٌ بالجوار؛ لأَنَّ ذَلِكَ مستعملٌ في نظمِ الشّعرِ للاضطرارِ وفي الأمثالِ، والقرآنُ لا يحمل على الضّرورةِ وألفاظِ الأمثالِ»[3]، وقال ابن هِشَام: «وخالفهم في ذَلِكَ المحقّقون، ورأوا أَنَّ الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأَنَّ حرف العطف حاجزٌ بين الاسمين، ومبطلٌ للمجاورة»[4].

والتَّخْرِيج الثَّانِي: أَنَّهُ معطوفٌ على ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ لفظاً ومعنىً[5]، يقول أَبُو حَيَّان: «والظَّاهِر من هَذِهِ القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرّأس، وروي وجوه مسح الرّجلين عن ابن عبّاسٍ، وأنس[6]، وعكرمة، والشّعبيّ، وأبي جعفر الباقر»[7].

والتَّخْرِيج الثَّالِث: أَنَّهُ معطوفٌ أَيْضاً على ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾، ولكنّ المعنى: «التّخيير بين المسح والغسل»[8]، يقول أَبُو حَيَّان نقلاً عن داود[9]: «يجب الجمع بين المسح

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح شذور الذّهب، ص٣٣١.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٢.

(٣) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، ص١٢٩.

(٤) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح شذور الذّهب، ص٣٣٢.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٢.

(٦) هو أنس بن مالك الأَنْصَارِيّ الخزرجيّ (-٩١هـ)، روى عن النبيّ ﷺ، كان خادمه، وروى عنه ابن سيرين، وقتادة، والحَسَن البَصْرِيّ، والزّهريّ. ابن الأَثِيْر، عزّ الدِّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصَّحابة، مج١، ص١٥١-١٥٢.

(٧) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

(٨) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٢، ج٣، ص١٦٥.

(٩) هو داود بن عليّ بن خلف الأصبهانيّ، أبو سليمان، المُلَقَّب بالظَّاهِرِيّ (-٢٧٠هـ)، تُنْسَبُ إليه الطّائفة الظَّاهِرِيّة، قال عنه ثَعْلَب: «كانَ عقلُ داود أكبرَ من علمه». الزِّرِكليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص٣٣٣.

والغسل»[1]، وقال الطَّبَرْسِيّ: «وقال الحَسَن البَصْرِيّ بالتّخيير بين المسح والغسل، وإليه ذهب الطَّبَرِيّ، والجبائيّ[2] إلاّ أنّهما قالا يجب مسح جميع القدمين... قال ناصر الحقّ[3] من جملة أَئِمَّة الزّيديّة، يجب الجمع بين المسح والغسل»[4]، ويقول القُرْطُبِيّ: «قُلْتُ: وهو الصّحيح؛ فَإِنَّ لفظ المسح مشتركٌ، يطلقُ بمعنى المسح، ويطلق بمعنى الغسل»[5].

والتَّخْرِيج الرَّابع: أَنَّ ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾ جُرّتْ مُنْبَهَةً على عدمِ الإسراف باستعمال الماء؛ لأَنَّهَا مظنّةٌ لصبِّ الماء كثيراً[6]، يقول الزَّمَخْشَرِيّ - وهو من الَّذِيْنَ قطعوا بوجوب النّصب -: «فإن قُلتَ: فما تصنعُ بقراءةِ الجرِّ، ودخولها في حكم المسح؟ قُلْتُ: الأرجل من بين الأعضاء الثَّلاثَة المغسولة، تُغْسَلُ بصبِّ الماء عليها، فكانت مظنّةً للإسراف المذموم المنهيّ عنه، فعُطِفَتْ على الثَّالِث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبّه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ فجيء بالغاية[7]، إماطةً لظنِّ ظانٍّ يحسبها ممسوحة؛ لأَنَّ المسح لم تُضرب له غايةٌ في الشّريعة»[8]، وضعّفه أَبُو حَيَّان بقوله: «وهو كما ترى في غاية التّلفيف، وتعمية في الأحكام»[9].

والتَّخْرِيج الخامس: أَنَّ ﴿أَرْجُلِكُمْ﴾ مجرورةٌ بحرف جرٍّ مقدّرٍ، دلّ عليه المعنى، قال السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «يتعلّق هَذَا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضاً، يليق بالمحلّ»[10]، وقال أَبُو حَيَّان: «وَمَنْ

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

(٢) هو أبو عليّ، محمّد بن عبد الوهاب (-٣٠٣هـ)، مِنْ أَئِمَّة المُعتزلة، له تفسيرٌ مُطَوَّل. ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، البداية والنّهاية، ج١١، ص١٢٥.

(٣) هو محمّد بن إسحق، بن أحمد بن الحسن النّاصر (-١١٦٧هـ)، من أَئِمَّة الزّيديّة في اليمن، له «ديوان سلوة المشتاق في نظم المولى محمّد بن إسحاق». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ١٢١.

(٤) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٢، ج٣، ص١٦٤.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص٦٢.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٥.

(٧) ويقصد بالغاية حرف الجرّ «إلى» الَّذِي يدلُّ على انتهاء الغاية.

(٨) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٦٤٥.

(٩) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

(١٠) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٥.

أوجب الغسل تأوّل على أَنَّ الأرجل مجرورة بفعلٍ محذوفٍ يتعدّى بالباء؛ أي «وافعلوا بأرجلِكم الغسلَ»، وحذف الفعل وحرف الجرّ»[1]، وقال أبو البقاء: «وحذفُ الجارّ، وإبقاء الجرّ جائزٌ، قال الشّاعر[2]:

٤٧- مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً وَلا نَاعِبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غرابُها

وقال الآخر[3]:

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

(٢) ورد هَذَا البيت في كتاب سِيْبَوَيْهِ ثلاث مرّات، نسبه إلى الأحْوص الرِّياحيّ فيهنّ مرّتين، وإلى الفرزدق مرّة.
سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٣٢-٣٩٨ـ ج٤، ص١٤٦.
والبيت في ديوان الفرزدق. الفرزدق، ابن غالب التّميميّ، الدِّيوان، ص٢٣.
وروى البيت ابن جنيّ، في «الخصائص»، ولم يقف على قائله. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٣٥٤.
وَكَذَلِكَ فعل ابن هِشَام في «المغني». الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٢٢.
ورواه ابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف»، ونسبه إلى الأحْوص الرِّياحيّ. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١٥٧.
والمحقّقونَ معظمهم نسبوه إلى الأَحْوص الرِّياحيّ.

(٣) البيت نسبه سِيْبَوَيْهِ إلى زهير، واستشهدَ به في «الكتاب» غيرَ مرَّة، ورواه بجرِّ «سابق»، و«نصبه». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٣١ ـ ج٣، ص٤١ ـ ج٤، ص١٤٧-٢٤١.
وهو في ديوان زهير، ورواية الدِّيوان بشرح ثَعْلَب: «ولا سابقي شيءٍ... «. ابن أبي سُلْمَى، زهير، الدِّيوان، شرح ثَعْلَب، دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م، ص٢٨٧.
ورواية الدِّيوان بصنع الأَعْلَم الشَّنْتَمْرِيّ: «ولا سابقاً شيئاً... «، ولا شاهد فيه. ابن أبي سُلْمَى، زهير، الدِّيوان، صنعَهُ الأَعْلَم الشَّنْتَمْرِيّ، تحـ. د. فخر الدِّين قباوة، ط١، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، ص١٦٥.
وذكر ابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف» أنّ البيتَ منسوبٌ إلى زهير، وإلى صِرْمَة الأَنْصَارِيّ. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ، ج١، ص١٥٥.
ونسبه البغداديّ في «الخزانة» لابن رواحة. البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، ج٣، ص٦٦٥-٦٦٦.
والبيت في «الخصائص»، و«المغني» غير منسوب إلى أحد. ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٣٥٣. وانظر الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٣١-٣٨٠-

٤٨- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِقٍ شَيْئَاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

فَجُرَّ بتقديرِ «الباء»، وليس بموضعِ ضرورةٍ»[1]، وقال أَبو حَيَّان: «وهَذَا تأويلٌ في غاية الضَّعْفِ»[2]، وأنكرَ السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَيْضاً هَذَا التَّخْرِيج، وأوَّلهُ بطريقة العطف على التَّوهُّم، بقوله: «قوله: «وإبقاء الجرِّ» ليس على إطلاقه، وإنَّما يَطّرد منه مواضعُ نصّ عليها أهل اللّسان، ليس هَذَا منها، وأمّا البيتانِ فالجرُّ فيهما عند النُّحَاةِ يُسمّى «العطف على التّوهّم»[3]، يعني كَأَنَّهُ توهَّمَ وجودَ الباءِ زائدةً في خبر «ليس»؛ لأَنَّهَا يكثُرُ زيادتُها، ونظّروا ذَلِكَ بقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون٦٣/ ١٠]، بجزم ﴿أَكُنْ﴾ عطفاً على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، على توهّم سقوط الفاء من ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾، نصّ عليه سِيْبَوَيْهِ[4] وغيرُهُ، فظهر فسادُ هَذَا التَّخْرِيج»[5]، وإلى هَذَا التَّأْوِيل ذهب الدُّكْتُور محمّد خير الحلوانيّ، وعلَّقَ على البيتِ الثَّانِي بقوله: «فقدْ عَطَفَ «سابق» على «مُدْرِك»، وَلَكِنَّهُ جَرَّهُ، ولمْ ينصبْهُ كما يقتضي العطف... لأَنَّهُ توهَّمَ أَنَّهُ أدخلَ الباء الجارَّة على خبر «ليس»، كما هي العادة المُتَّبعة في كلامِ العربِ»[6].

وقرأ الوليد بن مسلم[7] عن نافع، وأبو عمرو عن الحسن، وسليمان الأعمش: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾، بالرّفع[8]، وهَذِهِ القراءة لا تصلح في الاستدلال للفريقين - كما قال الآلوسيّ -

---

٦٠٠-٦١٩-٦٢٢-٧١٥-٨٨٩.

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣١٩.

(٢) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٦١٠.

(٣) وقد أشرتُ إليه بشيءٍ من التّفصيل في الفصل الثَّانِي من هَذَا البحث.

(٤) يقول سِيْبَوَيْهِ: «فإنّما جرّوا هَذَا؛ لأَنَّ الأَوَّل قد يدخلُهُ «الباء»، فجاؤوا بالثَّانِي، وَكَأَنَّهُمْ قد أثبتوا في الأَوَّل «الباء». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج٤، ص٢٤٢.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٤، ص٢١٦.

(٦) الحلوانيّ، د. محمّد خير، الواضح في النَّحْو، ط٦، دار المأمون، دمشق-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٣٤١.

(٧) هو الوليد بن مسلم، أبو العبّاس، الدّمشقيّ (-١٩٥هـ)، مُقْرِئ، روى عن يحيى الذِّماريّ. ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرّاء، ج٢، ص٣٦٠.

(٨) ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن «من كتاب البديع»، المطبعة الرّحمانيّة، مصر، ١٩٣٤م، ص٣١.

إذ لكلٍّ أَنْ يُقَدِّرَ ما شاء[1]، وعبّر عن ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيّ خير تعبير بقوله: «﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالرَّفْع بمعنى: وأرجلُكم مغسولةٌ أو ممسوحةٌ»[2]، وقال الآلوسيّ: «لكنْ ذكر الطّيبيّ[3] أَنَّهُ لا شكّ أَنَّ تغيير الجملة من الفعليّة إلى الاسميّة، وحذف خبرها يدلّ على إرادة ثبوتها وظهورها، وَأَنَّ مضمونها مسلّمُ الحكمِ، ثابتٌ لا يلتبس، وإِنَّمَا يكون كَذَلِكَ إِذَا جعلت القرينة ما علم من منطوق القراءتين، ومفهومهما، وشوهد، وتعورف من فعل الرَّسُول ﷺ، وأصحابه ﷺ، وسمع منهم، واشتهر فيما بينهم»[4].

وهَذَا يوحي بما نقله القُرْطُبِيّ عن النَّحَّاس - وهَذَا ما أميل إليه بعدَ إنعاميَ النّظرَ في تدبّر هَذِهِ الآية وتحليلها ودراستها، على اختلاف قِرَاءَاتها، وتتبّعي لأقوال العُلَمَاء فيها - وهو: «وَمِنْ أحسنِ ما قيل فيه، أَنَّ المسح والغسل واجبان جميعاً، فالمسح واجبٌ على قراءة من قرأ بالخفض، والغسلُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالنّصب، والقراءتانِ بمنزلةِ آيتين»[5]، وهَذَا يشعر بتعدّد الأغراض الَّتِي قصد إليها الشّارع، وبفسحةٍ من الرّخص في الممارسات العمليّة للأحكام الدّينيّة الَّتِي تنبثق من تعدّد هَذِهِ القِرَاءَات القُرْآنِيَّة، وما تصحبه من تأويلاتٍ وتعليلاتٍ وتخريجاتٍ نحويّةٍ، يتفرّعُ عنها تنويعاتٌ دلاليَّة، وتفريعاتٌ معنويّةٌ تغني اللُّغَة، وتثري العقول، وتمتع الأسماع، وتريح النّفوس، وتوجّه الأحكام، وتتمّم الدّين، وتكمّل الأفهام.

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ موضوع القِرَاءَات القُرْآنِيَّة من الموضوعات المهمّة في الدَّرس اللغويّ العربيّ؛ لأَنَّ دراسة هَذَا الموضوع تكشف الكثير من القضايا اللُّغَوِيَّة المهمّة (الصَّوْتِيَّة، والصَّرْفِيَّة، والنَّحْوِيَّة، والدَّلاليَّة)، ويلقي الضّوء على العديد من الخصائص اللّهجيّة الَّتِي اتّسمت بها القبائل

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٤، ج٦، ص١١٦.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٦٤٦.

(٣) هو الحُسَين بن محمّد بن عبد الله الطّيبيّ، شرف الدِّين (-٧٤٣هـ)، عالم، مُشارك في أنواع مِنَ العلوم، ومن تصانيفه: «التّبيان في المعاني والبيان»، و«أسماء الرِّجال»، و«شرح على تفسير الكشّاف». كحالة، عمر رضا، معجم المُؤَلِّفين، ج١، ص٦٣٩.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٣، ج٦، ص١١٦.

(٥) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٣، ج٦، ص٦٢.

العَرَبِيَّة، وبهَذَا تُعدّ مادّة القِرَاءَات القُرْآنِيَّة وما يتعلّق بها من قضايا وخصائص، رافداً مهمّاً من روافد الدَّرس اللغويّ العربيّ، لا يمكنُ تجاهلُهُ أو التّقصيرُ فيه، وَلاَ سِيَّمَا دارس العَرَبِيَّة.

وَلا بُدَّ من الإشارة أخيراً إلى أَنَّ هَذَا الموضوع لم يغفلْ عنه عُلَمَاء النَّحْو، والمُفَسِّرُونَ، وعُلَمَاء الفقه؛ فكتبهم جميعاً احتوت على جوانب كثيرة من دراسة هَذَا الموضوع، إلاَّ أَنَّهَا لَمْ تتناوله بالطّريقة الَّتِي عرضناها في هَذَا الفصل كدراسةٍ استقصائيّةٍ، وإِنَّمَا كانت تذكر حجج الميل إلى قراءة دون أخرى، أو تبيّن علّة كلّ قراءةٍ، موردةً بعض الأقوال هنا أو هناك، أو مرجّحةً قراءةً على أخرى، متجاهلةً في عمومها الفوائدَ واللّطائفَ الَّتِي ينتجها الاختلاف في القِرَاءَات القُرْآنِيَّة؛ لذا أرى من المفيد استقراء ما يتعلّق بهَذَا الموضوع كلِّهِ، ثمّ إفراده بتصنيفٍ يبيّن المعاني ويبرز الفوائد، ويشير إلى اللّطائف، ويوضّح المقاصد الَّتِي تضمّنتها القِرَاءَات، مبرزاً جانب الإعجاز في النّصّ القرآنيّ بكونه غيرَ قابلٍ للتّناقض والتّباين والاضطراب على اختلاف قِرَاءَاته وتنوّعها، ومظهراً دور الإعراب وأَهَمِّيَّته في ذَلِكَ كلّه؛ لأَنَّهُ - كما ذكرت في غير موضعٍ من البحث - به تُعرف المقاصد، وتتحدّد الغايات، ويوقف على أغراض المُتَكَلِّمِيْنَ؛ فبتعدّد القِرَاءَات، تتعدّد الإعرابات، وتتعدّد المعاني، وتتعدّد الدَّلالات والمقاصد والأهداف والاحتمالات.

الفَصْلُ الرَّابعُ:

«التَّضْمِينُ النَّحْوِيُّ، وَأَثَرُهُ فِي تَوْصِيْلِ المَعْنَى وَتَفْعِيْلِ اللُّغَةِ فِي المُجْتَمَعِ»

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

تَعْرِيْفُ التَّضْمِيْنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ

المَبْحَثُ الثانِي

دَوْرُ التَّضْمِيْنِ فِي إِبْرَازِ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَجَازِيِّ، وَالجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ

المَبْحَثُ الثالِث

أَهَمِّيَّةُ التَّضْمِيْنِ فِي رَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ مُتَجَدِّدَةٍ لِلِاحْتِرَازِ عَنِ الخَطَأِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلَامِ لِتَمَامِ المُرَادِ مِنْهُ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ:

تَعْرِيْفُ التَّضْمِيْنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ:

إِنَّ البَحْثَ العِلْمِيَّ في أَدواتِ العَرَبِيَّةِ يستوقفُ مسألةً دقيقةً، تحتاج إلى تأمّلٍ وبصيرةٍ، وفقهٍ نافذٍ؛ وهي مسألة: التَّضْمِين في الأفعال والحروف من خلال سياقها الدّلاليّ، ويتأكّد البحث في المسألة أكثر، إِذَا علمنا اتّصالها بتفسير آي الذّكر الحكيم.

فَمِنَ المَعْرُوفِ في أَساليبِ العَرَبِيَّة أَنَّ كُلَّ فعلٍ من أفعالها يختصُّ بتعدٍّ معيّنٍ إلى حرفِ جرٍّ، فلا يتجاوزُهُ، ويطّردُ استعمال هَذَا الحرف مع ذَلِكَ الفعل في أساليب الفصحاء والبلغاء، وقد يقبل الفعل على ندْرَةِ التّعدّيَ إلى حَرفَيْ جرٍّ؛ وَمِنْ هُنَا حرصتِ المعاجمُ العَرَبِيَّة -منذ نشأتْ حركةُ التَّأليف المعجميّ- على رصد هَذَا التّعدّي والنّصّ عليه في مفردات الموادّ الَّتِي تستوعبها؛ فَإِذَا أشكل على مستخدمٍ للفعلِ تعيين هَذَا الحرف مع الفعل المعنيّ، عادَ إلى المعجم، أو إلى ضربٍ من ضروب السَّمَاع الفصيح، من قرآنٍ كريمٍ، وحديثٍ شريفٍ، وشعرٍ أوقولٍ منثورٍ يعودان إلى عصور الاستشهاد اللغويّ السّالفة.

بيد أَنَّ هناكَ ملحوظةً تستحقُّ النّظر، وتستوقف القارئ في كتاب الله عزّ وجلّ - وهو ما يهمّنا هنا - وغيره مِنَ الكلامِ الفصيحِ شعراً أو نثراً؛ إِذْ نجدُ أَنَّ الأفعال الَّتِي تَرِدُ في كثيرٍ من الآيات تخالفُ في تعدّيها إلى حرف الجرِّ ما نصّتْ عليه معاجمُ اللُّغَة، مع أَنَّ هَذَا الكتاب العزيز يمثّل أعلى مراتب الفصاحةِ والبيان.

ومِنْ ذَلِكَ مثلاً، قوله تعالى: ﴿وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة٢/ ٢٣٥]، فالأصل: «على سِرٍّ»[1]، وَمِنْهُ أَيْضاً قولُه تعالى على قراءةِ بعضِهم[2]: ﴿مِنْ فِضَّةٍ قُدِّرُوهَا﴾ [الإنسان٧٦/ ١٦]، إِذِ

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٩٠.

(٢) وهي - كما ذكرَ أَبُو حَيَّان - قراءةُ: «عليّ، وابن عبَّاس، والسّلميّ، والشّعبيّ، وابن أبزي، وقتادة، وزيد بن عليّ، والجحدريّ، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وأبي حيوة، وعبّاس عن أبّان، والأصمعيّ عن أبي عمرو، وابن عبد الخالق عن يعقوب». أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج٨، ص٥٥٥.

الأصل في الفعل «قُدِّرَ» المبنيّ للمفعول، أَنْ يتعدّى بحرفِ الجرِّ «على»، فيكون التَّقْدِيْر: «قُدِّرُوا عَلَيْهَا».

وَمِنْهُ أَيْضاً قول الشَّاعر[1]:

٤٩- أَحِنُّ كَمَا حنَّتْ وَأَبْكِي صَبَابَةً وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأُسَى لَقَضَانِي

والأصل في المعاجم اللُّغَوِيَّة أَنْ يقول: «لقضى عليّ»[2]، والأمثلةُ على ذَلِكَ كثيرةٌ جدّاً، فيلحّ على القارئِ إشكالٌ، يتشوّفُ إلى حلِّهِ، ومعرفةِ حقيقتِهِ، والغايةِ من ورودِه، وشيوعِهِ على غير الأصل الموضوع له في أصل اللّغة.

وَمِنْ هُنَا انكبّ أهلُ العلم بالعَرَبِيَّة يتناولون هَذِهِ المسألة بالدِّراسة والتَّحلِيل، فاختلفت فيها مذاهبُهُم، وتفرّع على ذَلِكَ اختلافُهُم في وظيفةِ الكَلِمِ وتعدّدِ دلالاتِها.

فمنهم من اعتقد أَنَّ حرفَ الجرِّ في هَذِهِ الظَّاهِرة تضمّن معنى حرفِ جرٍّ آخرَ، فالفعل إذاً باقٍ على معناه المعهود، ولم تنتقل دلالته المعنويّة إلى معنى فعلٍ آخر، واختلاف المعنى محصورٌ في الحرف؛ إذ اكتسب معنى حرف آخر يستحقّ هَذِهِ التّعدية.

وَمِنْهُمْ من ذهب إلى أَنَّ الفعلَ قد تضمّن معنى فعلٍ آخرَ، وحرف الجرِّ مَسوقٌ لإتمام معنى هَذَا الفعل.

وسأتناول في هَذَا المبحثِ من الفصل الرَّابع آراءَ كلٍّ من المذهبَيْنِ، مبرزاً في ذَلِكَ أقوالَ العُلَمَاء وَحُجَجَهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ أنتقلُ في المبحث الثَّانِي إلى الجانب العمليّ التّطبيقيّ على بعض آي الذّكر الحكيم، مظهراً في ذَلِكَ كلِّهِ دور التَّضْمِين في إبراز المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، والجمع

---

(١) البيت - كما ذكر المُبَرِّد في «الكامل» - لأعرابيٍّ مِنْ بني كلاب. المُبَرِّد، أبو العبّاس، الكامل في اللُّغَة والأدب والنَّحْو والتّصريف، تحـ. د. زكي مبارك، ط١، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م، ص٣١.
وذكر ابن هِشَام في «المغني» أنّه لعروة بن حزام، والأُسى: جمع أُسوة، ولا يصحّ بفتح الهمزة؛ لأَنَّ الأَسى: معناه الحزن، وأنشد الشطر الأَوَّل باختلافٍ في بعضِ اللّفظِ، فقالَ: «تحنُّ فتُبدي ما بها مِنْ صبابةٍ». الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٩٠.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٩٠.

بينهما، فأبرز في المبحث الثَّالِث أَهَمِّيَّة التَّضْمِين النَّحْوِيّ في رفد اللُّغَة العَرَبِيَّة بدلالاتٍ متنوّعة متجدّدة، للاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه.

وقبل ذَلِكَ لا بدّ من التّعريف بمصطلح التَّضْمِين لغةً واصطلاحاً عند العُلَمَاء القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ.

أ- مَفْهُوْمُ التَّضْمِيْنِ قَدِيْمَاً، وَحَدِيْثَاً:

لَمْ يَقْتَصِرْ مُصْطَلَحُ التَّضْمِيْنِ فِي علومِ العَرَبِيَّةِ عَلَى علمِ النَّحْوِ، بل نراه في علم العروض يندرجُ تحت باب «عيوب القافية»[1]، ونجده في كتب البلاغة تحت باب: «الاقتباس، والتَّضْمِين، والعَقْد، والحَلّ، والتّلْمِيْح»[2]، أمّا في الكتب النَّحْوِيَّة، فهو في الغالب متناثرٌ في أبوابٍ ثلاثة[3]:

الأَوَّل منها: «باب المعرب والمبني»: ويدور الحديث فيه عن علل بناء بعض الأسماء، فيذكر النَّحْوِيُّونَ أَنَّ مِنْ تِلْكَ العلل «التَّضْمِين»، أو ما أسمَوه أَيْضَاً «الشّبه المعنويّ».

والثَّانِي: «باب حروف الجرّ»، والثَّالِث «باب المتعدّي واللاّزم»: ويتناولُ هَذَانِ البابانِ الأخيرانِ «التَّضْمِين» بالمفهوم الَّذِي نبحثه هنا، وهو ما يعرف بتضمين الحرف معنى حرف آخر، أو الفعل معنى فعلٍ آخر، على ما سنرى.

أمّا التَّضْمِين الشّعريّ[4]، والتَّضْمِين العروضيّ[5]، والتَّضْمِين البلاغيّ[6]، وتضمين بعض

---

(١) فاخوري، محمود، سفينة الشّعراء، ط٢، مكتبة الثّقافة، حلب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ص١٥٤.

(٢) الكِك، د. فيكتور ـ علي، د. أسعد، صناعة الكتابة، ط٥، دار السّؤال، دمشق، د.ت، ص٥٥٥-٥٥٦.

(٣) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ (رسالة ماجستير)، إشراف د. سامي عوض، مكتبة جامعة تشرين، اللاذقيّة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص٩.

(٤) وَهُوَ أَنْ يُضَمِّنَ الشَّاعرُ شِعْرَهُ شيئاً مِنْ شِعْرِ غيرِهِ، مع التّنبيهِ إليه؛ ليتميَّزَ عن الأخذِ والسّرقة. القزوينيّ، جلال الدِّين الخطيب، مختصر المعاني، دار السّعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ، ص٢٠٩.

(٥) وَهُوَ تعلُّق قافية البيت بالبيت الَّذِي يليه. الرّاضي، عبد الحميد، شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، ص٣٧٤.

(٦) وَهُوَ أَنْ يُضَمِّنَ المتكلّمُ كلامَهُ كلمةً من آيةٍ، أو بيتٍ، أو مثلٍ، أو غيرِها، وسمّاه بعض البلاغِيِّيْنَ بالاقتباس. الكِك، د. فيكتور ـ علي، د. أسعد، صناعة الكتابة، ٥٥٥-٥٥٦.

الأسماء المفردة أو المركّبة معاني بعض الحروف[1]، فهَذَا كلُّهُ ليس وجهتي في هَذَا البحث، وإنَّما سأكتفي بدراسة التَّضْمِين النّحويّ؛ لئلاّ أخرج عن غاية البحث الَّتِي أسعى إلى إبرازها؛ وهي أثر التَّضْمِين النَّحْوِيّ في اتّساع المعاني في القرآن الكريم.

أَوَّلاً: التَّضْمِيْنُ فِي اللُّغَةِ:

التَّضْمِين لغةً: الإيداع والاشتمال؛ جاء في «اللّسان»: «وضَمّنَ الشّيءَ الشّيءَ: أَوْدَعَهُ إيّاه، كما تُودِعُ الوِعاءَ المتاعَ والميّتَ القبرَ، وقد تضمّنه هو، قال ابن الرِّقاع[2] يصفُ ناقةً حاملاً[3]:

٥٠- أَوْكَتْ عَلَيْهِ مَضِيْقاً مِنْ عَوَاهِنِهَا كَمَا تَضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلا

وكلُّ شيءٍ جَعَلْتَهُ في وعاءٍ، فقدْ ضمّنتَهُ إيّاه»[4]؛ ومعنى قوله «تضمّنَ كشحُ الحُرّةِ الحَبَلا»: أَنَّهُ اشتملَ عليه[5].

وجاء في «أساس البلاغة»: «ضَمِنَ الوعاءُ الشّيء، وتضمّنَهُ، وضمّنْتُهُ إيّاه»[6]؛ أي: «ضَمِنَ» تأتي بمعنى «ضمّنَ»، و«تضمّنَ».

وجاء في «تاج العروس»: «كلُّ شَيْءٍ أُحْرِزَ فيه شَيْءٌ، فقد ضُمِّنَهُ»[7].

وجاء في «القاموس المُحيط»: «ضِمْنُ الكتابِ بالكسرِ: طَيُّهُ، وضَمَّنَهُ: اشتملَ عليه»[8].

وجاء في «القطر المحيط»: «تضمّن الكتابُ الكلامَ: اشتملَ عليه»[9].

---

(١) وقد سبقت الإشارة إلى بعضٍ منها، في هَذَا البحث، انظر حاشية (١)، ص١٢٨.

(٢) هو عَدِيّ بن زيد بن مالك بن عَدِيّ بن الرِّقاع (-٩٥هـ)، مِنْ عاملة، شاعر كبير مِنْ أهل دمشق، كانَ مُعاصِراً لجرير، مُهاجياً له، وله ديوان شعر. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص٢٢١.

(٣) نسبه ابن منظور إلى ابن الرِّقاع، يصفُ فيه ناقةً حاملة، وَعَلَيْهِ: أي على الجنين.

(٤) ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (ضمن)، ج٤، ص٢٦١٠.

(٥) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٠.

(٦) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحـ. عبد الرّحيم محمود، عرّف به الأستاذ أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ص٢٧٢، مادّة (ضمن).

(٧) الزُّبَيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ، تاج العروس، ج٣٥، (ضمن)، ص٣٣٤.

(٨) الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، (ضمن)، ص١٢١٢.

(٩) البستانيّ، بطرس، قطر المحيط (قاموس مختصر للغة العَرَبِيَّة)، مكتبة لبنان، بيروت، د.ت، مادّة (ضمِنَ).

ثانياً: التَّضْمِيْنُ في الإصْطِلاَحِ:

١- في إصْطِلاَحِ القُدَمَاءِ:

التَّضْمِيْنُ في مصطلح النَّحْوِيِّيْنَ القُدَمَاء يُطْلَقُ على إشرابِ فعلٍ أو ما في معناه معنى فعلٍ آخر أو ما في معناه ليعاملَ معاملتَهُ، ويجريَ مجراهُ، ويُعطى حكمه في التّعدية واللّزوم[١]؛ وهو إيقاعُ لفظٍ موقعَ غيرِهِ لتضمّنِهِ معناه[٢].

ولعُلَمَاء النَّحْو وَاللُّغَة فيه أقوال معرّفة به، ومؤيّدة له أو منكرة إيّاه، وخصوصاً فيما يتعلّق بوقوعه في القرآن الكريم، وفيما يأتي نوردُ بعضاً منها:

لَعَلَّ أوّل من أشار إلى مفهوم التَّضْمِين إشارةً عابرةً، دون أَنْ يذكر اسم المصطلح، هو سِيْبَوَيْهِ في «الكتاب»، وذَلِكَ بقوله: «ومن كلامهم أَنْ يجعلوا الشّيءَ في موضعٍ على غير حاله في سائر الكلام»[٣]. ونرى في «الكتاب» غيرَ مثالٍ على ذَلِكَ، كمجيء الفعل «تقول» بمعنى «تظنّ»، يقول سِيْبَوَيْهِ: «وَاعْلَمْ أَنَّ «قُلْتُ» إِنَّمَا وقعَتْ في كلام العرب على أَنْ يُحْكى بها، وَإِنَّمَا يُحْكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: «قلتُ: زيدٌ منطلقٌ»؛ لأَنَّهُ يحسنُ أَنْ تقولَ: «زيدٌ منطلقٌ»، ولا تدخل «قُلْتُ»، وما لم يكن هكذا أُسْقِطَ القولُ عنه... وَكَذَلِكَ جميع ما تصرّفَ من فعلِهِ، إلاّ «تقول» في الاستفهام، شبّهوه بـ «تظنّ»... كَمَا أَنَّ «مَا» كـ «لَيْسَ» في لغةِ أهلِ الحجاز، ما دامت في معناها»[٤]، وأعطى أمثلةً على ذَلِكَ، كقول الكميت بن زيد الأسديّ[٥]:

---

(١) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٣٢.

(٢) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ط١، مكتبة دار الزَّمَان، المدينة المنوّرة- المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص٨٩.

(٣) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج١، ص٢٨.

(٤) المصدر السّابق، ج١، ص١٨٣.

(٥) أراد ببني لؤيّ: جمهور قريش وعامّتها، وهَذَا البيت من قصيدةٍ يفخر فيها على اليمنيّ، ويذكر فضل مضر عليهم. ونسبه سِيْبَوَيْهِ إلى الكميت. المصدر نفسه، ج١، ص١٨٤.
والبيت ذكره ابن عَقِيل في شرحه للألفيّة. ابن عَقِيل، بهاء الدِّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك، ج١، ص٤٠٨.

٥١- أَجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينا

فـ: «جُهّالاً» المفعول الثّاني لـ «تقول» الّتي جَاءَت بمعنى «تظنّ»، و«بني» المفعول الأوّل، وَبِذَلِكَ يكون «تقول» «قد نصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما «تظنّ»»[١].

ومن ذَلِكَ أَيْضاً تعدية الفعل «دعا» إلى مفعولين مع أَنَّهَا تتعدّى إلى مفعولٍ واحد في الأصل، يقول سِيْبَوَيْهِ: «هَذَا بابُ الفاعل الَّذِي يتعدّاه فعلُهُ إلى مفعولين... ومن ذَلِكَ: «اخترْتُ الرّجال عبدَ الله»، ومثل ذَلِكَ قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف٧/ ١٥٥]... و«دعوته زيداً»، الَّتِي تجري مجرى «سمّيته»»[٢]، ومن ذَلِكَ مجيء «علم» بمعنى «عرف» فيتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ بدلَ المفعولين، يقول سِيْبَوَيْهِ: «وقد يكون «علمْتُ» بمعنى «عرفْتُ»، لا تريد إلاّ علم الأوّل، فمن ذَلِكَ قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة٢/ ٦٥]، وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال٨/ ٦٠]، فهي هنا بمنزلة «عرفْتُ»»[٣]، ومن ذَلِكَ أَيْضاً مجيء «كانَ» النّاقصة الَّتِي لا تستغني عن الخبر بمعنى «خُلِقَ» أو «وَقَعَ» التّامّتين اللتين تقتصرانِ على الفاعل، يقول: «وقد يكون لـ «كانَ» موضعٌ آخرُ يُقتصر على الفاعل فيه، فتقول: «قد كان عبد الله»؛ أي: «قد خُلِقَ عبدُ الله»، و«قد كان الأمرُ»؛ أي: «وقَعَ الأمرُ»»[٤]، ومن ذَلِكَ أَيْضاً إنزال «جاء» التّامّة منزلة «صار» النّاقصة، يقول: «قولُ العربِ: «ما جَاءَت حاجَتَكَ»، كَأَنَّهُ قال: «ما صارتْ حَاجَتَكَ»»[٥].

فسِيْبَوَيْهِ لم يصرّح بمصطلح «التَّضْمِين» في «الكتاب»، وَلَكِنَّهُ قد أورد بعض الجمل والعبارات الَّتِي تتّفق وتعريف التَّضْمِين الَّذِي تواضعَ عليه العُلَمَاء قديماً وحديثاً، من مثل قوله: «هَذَا بابُ استعمال الفعلِ في اللفظِ لا في المعنى لاتّساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار»[٦]،

---

(١) الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، ج٣، ص٢٧.

(٢) سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٦١.

(٣) المصدر السّابق، ج١، ص٦٦.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٧٨.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص٨٤.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٢٨٢.

ويفهم من هَذَا القول معنى «التَّضْمِين»، دون التّلفّظ به.

وما وجدناه عند سِيْبَوَيْهِ، نجدُ شبيهاً منه عند الفَرَّاء، الَّذِي اعتمد على «التَّضْمِين» دون التّصريح باسمه في توجيه عددٍ من النُّصُوص القُرْآنِيَّة، إلاَّ أَنَّهُ أطلق عليه اسم «معنى الفعل»، وذهب إلى أَنَّ الدّاعي إليه هو المخالفة في التّعدية بالحرف[1]، ومن الأمثلة الَّتِي خرّجها الفَرَّاء على معنى الفعل تعدية الفعل «بوّأ» باللام، والأصل أَنْ يتعدَّى بنفسه في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾ [الحج٢٢/ ٢٦]، يقول الفَرَّاء: «ولم يقل: «بوّأنا إبْرَاهِيم»، ولو كان بمنزلة قوله: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾ [يونس١٠/ ٩٣]، فإن شئت أنزلت «بوّأنا» بمنزلة «جعلنا»، وَكَذَلِكَ سُمِعَتْ في التّفسير، وَإِنْ شئت كان بمنزلة قوله: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النّمل٢٧/ ٧٢]، معناه: «ردفكم»، وكلٌّ صوابٌ»[2].

وقد ذكر أَبُو حَيَّان أَنَّ مصطلح «التَّضْمِين» قد ورد على ألسنة بعض النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ القُدَمَاء، ومنهم: أبو عُبَيْدَة، والأصمعيّ[3]، واليزيديّ، في توجيههم بعض الشَّوَاهِد القُرْآنِيَّة والشّعريّة[4]، ومن ذَلِكَ توجيه قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر٥٩/ ٩]، فقد ذهبوا إلى أَنَّ ﴿وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ من عطفِ المفردات، وتضمين العامل معنىً ينتظم به المعطوف والمعطوف عليه، فيقدّر: «آثروا الدّارَ والإيمانَ»[5].

ولَعَلَّ صورة «التَّضْمِين» عند الأَخْفَش الأوسط أكثر وضوحاً مِنْهَا عند سِيْبَوَيْهِ والفَرَّاء؛ إذ ينقلُ عن بعضِ المُفَسِّرِيْنَ انصرافهم إليه في تفسير قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ

---

(١) الصغير، محمود، الأدوات في كتب التَّفسير حَتَّى منتصف القرن الثَّامِن الهجريّ (رسالة دكتوراه)، مكتبة جامعة حلب، حلب، ١٤١١هـ-١٩٩٠م، ص٤٨٦-٤٨٧.

(٢) الفَرَّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، ج٢، ص٢٢٣.

(٣) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عليّ بن أصمع الباهليّ، أبو سعيد الأصمعيّ (-٢١٦هـ)، راوية العرب، وأحد أَئِمَّة العلم باللُّغَة والشّعر والبلدان، قال أبو الطيّب اللّغويّ: كانَ أتقنَ القوم للّغة، وأعلمَهم بالشعر، ومن تصانيفِهِ: «الأضداد»، و«المترادف»، و«الخيل»، و«الأصمعيّات». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٤، ص١٦٢.

(٤) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٨١.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ. مصطفى أحمد النّماس، ج٢، مصر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص٦٣٥.

إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة٢/ ١٨٧]، إلاَّ أَنَّهُ آثر عليه مذهب النّيابة في الحرف[١]، يقول الأخفش: «إِنَّمَا دخلت «إلى»؛ لأَنَّ معنى «الرّفث، والإفضاء» واحد، فكَأَنَّهُ قال: «الإفضاء إلى نسائكم»، وإِنَّمَا يُقال: «رفث بامرأته»، ولا يُقال: «إلى امرأته»»[٢]، فهو بهَذَا القول يشترط في التَّضْمِين أَنْ يكونَ الفعلانِ مُتَّحِدَيْنِ في المعنى، وإلاّ فَإِنَّهُ يفسّره بمذهب النّيابة في الحرف[٣].

ولَعَلَّ أوّل مَنْ أفرد باباً للتّضمين هو ابن جنّي وأسماه: «باب تضمين الفعل معنى فعل آخر»، وعرّفه مستشهداً بالآية نفسها الَّتِي استشهد بها الأخفش، وعلّق عليها بقوله: «اِعْلَمْ أَنَّ الفعل، إِذَا كان بمعنى فعلٍ آخرَ، وكان أحدُهما يتعدّى بحرفٍ، والآخر بآخر، فَإِنَّ العربَ قد تتّسع، فتوقع أحد الحرفَيْنِ موقعَ صاحبِهِ، إيذاناً بِأَنَّ هَذَا الفعلَ في معنى ذَلِكَ الآخر؛ فلذَلِكَ جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذَلِكَ كقول الله - عزّ اسمُهُ -: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾، وأنت لا تقول: «رفثتُ إلى المرأة»، وإِنَّمَا تقول: «رفثتُ بها أو معها»؛ لَكِنَّهُ لمّا كان «الرّفثُ» هنا في معنى «الإفضاء»، وكنْتَ تعدّي «أفضيت» بـ «إلى»، كقولك: «أفضيتَ إلى المرأة»، جئتَ بـ «إلى» مع الرّفث، إيذاناً وإشعاراً أَنَّهُ بمعناه»[٤]، ثمّ راح يضربُ من الأمثلة الكثيرة على ذَلِكَ، ثمّ ذكر أَنَّ في اللُّغَة من هَذَا الفنِّ شيئاً كثيراً، من الصّعب الإلمام به، بقوله: «ووجدتُ في اللُّغَة من هَذَا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يكادُ يُحاطُ به؛ ولعلّه لو جُمِعَ أكثرُه، لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرَفْتَ طريقَه؛ فَإِذَا مرّ بك شيءٌ منه فتقبّلْهُ، وأْنَسْ به فَإِنَّهُ فصلٌ من العَرَبِيَّة، لطيفٌ حسنٌ يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها، وفيه أَيْضَاً موضعٌ يشهد على مَنْ أنكر أَنْ يكون في اللُّغَة لفظان بمعنىً واحد، حَتَّى تكلّف لذَلِكَ أَنْ يوجد فرقاً بين «قعدَ وجلس»، وبين «ذراع وساعد»»[٥].

ويقول الزَّمَخْشَرِيّ - فِي أَثْنَاءِ تفسيره لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف ١٨ / ٢٨]،

---

(١) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٨٣.

(٢) الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ج١، ص١٣٣.

(٣) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٨٣.

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج٢، ص٣٠٨-٣٠٩.

(٥) المصدر السّابق، ج٢، ص٣١٠.

موضّحاً كَيْفِيَّة تعدية الفعل: «عدا» بحرف الجرّ «عن»، وشأنُهُ أَنْ يتعدّى بنفسه-: «يُقالُ: «عداه» إِذَا جاوزه، وَمِنْهُ قولهم: «عدا طورَهُ»، و«جاءني القومُ عدا زيداً»، وإِنَّما عُدّي بـ «عن»؛ لتضمين «عدا» معنى «نبا وعلا»، في قولك: «نَبَتْ عنهُ عينُهُ، وعلت عنه عينُهُ» إِذَا اقتحمته، ولم تعلق به، فإن قلت: أيّ غرضٍ في هَذَا التَّضْمِين؟ وهلاّ قيل: «ولا تعدهم عيناك»، أو «لا تعل عيناك عنهم»؟ قُلْتُ: الغرض فيه إعطاء مجموعِ معنيين؛ وذَلِكَ أقوى من إعطاء معنىً فذّ؛ أَلاَ تَرَى كَيْفَ رجع المعنى إلى قولك: «ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟»، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النّساء٤/ ٢]؛ أي: «ولا تضمّوها إليها آكلين لها»»[1].

ويقول ابن يعيش: «والتَّحقِيق في ذَلِكَ أَنَّ الفعل، إِذَا كان في معنى فعلٍ آخر، وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرفٍ، والآخر يصل بآخر، فَإِنَّ العربَ قد تتّسع، فتوقع أحد الحرفَيْنِ موقع صاحبه»[2].

وهو قول ابن جنّي عينُهُ، وأعطى مثالاً عليه الآيةَ نفسَها الَّتِي استشهد بها ابن جنّي، وعلّق عليها التّعليق ذاتَهُ.

وينقل الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل قول السَّيِّد عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الجُرْجَانِيّ في ذَلِكَ، بقوله: «قال السّيّد: من شأنهم أنّهم يضمّنون الفعل معنى فعلٍ آخر، فيُجرونه مجراه، فيقولون: «هيّجني شوقاً» فعُدّي إلى مفعولَيْنِ بنفسه، وَإِنْ كان هو يتعدّى إلى الثَّانِي بـ «إلى»، يقال: «هيّجه إلى كذا»، لتضمّنه معنى «ذكّر»، فإن قلت: إِذَا كان اللّفظ مستعملاً في المعنيين معاً، كان جمعاً بين الحَقِيْقَة والمجاز، وَإِنْ كان مستعملاً في أحدهما، فلم يقصد به الآخر، فلا تضمين، قُلْتُ: هو مستعملٌ في معناه الحقيقيّ فقط، والمعنى الآخر مراد بلفظٍ محذوفٍ، يدلُّ عليه ذكر ما هو من متعلّقاته، فتارة يجعل المذكور أصلاً في الكلام، والمحذوف حالاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة٢/ ١٨٥]، كَأَنَّهُ قيل: «ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم»، وتارة يجعلُ المحذوف أصلاً، والمذكور مفعولاً، كما مرّ من المثال...»[3]، ويعلّق الزَّمَخْشَرِيّ على الآية بقوله:

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٢، ص٦٧٠-٦٧١.

(٢) ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، شرح المفصّل، ج٨، ص١٥.

(٣) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص٩١-٩٢.

«وإِنَّمَا عدّى فعل التّكبير بحرف الاستعلاء، لكونه مضمّناً معنى الحمد، كَأَنَّهُ قيل: «ولتكبّروا الله حامدين على ما هداكم»»[1]، فعنده أَنَّ الفعل المذكور هو الأصل، وَأَنَّ المحذوف هو الحال الَّذِي استوجب التّعدّي بـ «على».

وردّ عليه أَبُو حَيَّان بِأَنَّ هَذَا التَّأْوِيل: «هو تفسير معنىً لا تفسير إعراب؛ إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن: ﴿عَلَى﴾ متعلّقاً بـ ﴿تُكَبِّرُواْ﴾ المضمّنة معنى «الحمد»، إِنَّمَا كانت تكون متعلّقة بـ «حامدين» الَّتِي قدّرها، والتَّقْدِيْر الإعرابيّ هو أَنْ تقولَ: كَأَنَّهُ قيل: «ولتحمدوا الله بالتّكبير على ما هداكم» كما قدّر النَّاس في قولهم: «قَتَلَ اللهُ زياداً عنّي»؛ أي: «صرفَ الله زياداً عنّي بالقتل»»[2].

فأَبُو حَيَّان لم ينكِر التَّضْمِين في الآية، كظاهرةٍ نحويّةٍ تقعُ في القرآن الكريم - وَإِنْ كان لا يقول بقياسيّته، كما سيمرّ - وإِنَّمَا ينكر على الزَّمَخْشَرِيّ تأويله الَّذِي ذهب إليه.

وهَذَا بالضّبط ما أسعى إلى إبرازه، فِي أَثْنَاءِ حديثي عن التَّضْمِين، وتناولي لهَذِهِ الظَّاهِرة، وهو دور التَّضْمِين وأثره في تعدّد الآراء النَّحْوِيَّة، في ضوء التَّحلِيل النَّحْوِيّ للعديد من آي الذّكر المبارك، وما ينتج عنه من اختلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ، يؤدّي إلى اختلافٍ في التَّأْوِيل والإعراب، وما ينتج عنهما من اختلافٍ في المعنى وتعدّدٍ في المقصد، وتنوّعٍ في الحكم، وتفرّعٍ في الغاية، ممّا يؤكّد أَنَّ معرفة التَّضْمِين لا بدّ لها من الاحتكام إلى أصل المعنى؛ لأَنَّ التَّضْمِين يولّد معنىً جديداً، فهو يأخذ معنى من الفعل المذكور، ومعنى من الفعل المقدّر، فيتولّد معنى جديد يجمع بين المعنيين، وابن هِشَام جعل القاعدة الثَّالِثة من الباب الثَّامِن في مغني اللّبيب تحت عنوان: «قد يشربون لفظاً معنى لفظٍ، فيعطونه حكمه، ويسمّى ذَلِكَ تضميناً»[3]، وذكر أنّ: «فائدته: أَنْ تُؤَدِّيَ كلمةٌ مُؤَدَّى كَلِمَتَيْنِ»[4]، ثمّ راح يمثّل لذَلِكَ من القرآن الكريم[5]، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢٥٤.

(٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٢، ص٧٤.

(٣) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٩٧.

(٤) المصدر السّابق، ص٨٩٧.

(٥) المصدر نفسه، ص٨٩٨.

﴿ ٱلنِّكَاحَ ﴾ [البقرة٢/ ٢٣٥]؛ أي: «لا تنووا»، ولذَلِكَ عُدِّيَ بنفسِهِ لا بـ «على»، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الصّافات٣٧/ ٨]؛ أَيْ: «لا يُصْغُونَ»، فَعُدِّيَ «يسمع» بـ «إِلى»، وَإِنَّمَا أَصْلُهُ أَنْ يتعدّى بنفسه، مثل: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾ [ق٥٠/ ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ ﴾ [البقرة٢/ ٢٢٠]؛ أي: «يميّز»، ولهَذَا عُدّيَ بـ «من» لا بنفسه، ثمّ ختم هَـذِهِ القاعدة بنقله عن ابن جنّي قوله: «أَحْسِبُ لو جُمِعَ ما جاء منه، لجاء منه كتابٌ يكونُ مئينَ أوراقاً»[1].

ويعرّف الزّركشيّ التَّضْمِين بقولِهِ: «هو إعطاء الشّيء معنى الشّيء، وتارةً يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف... وأمّا الأفعال فَأَنْ تُضَمِّنَ فعلاً معنى فعلٍ آخر، ويكونَ فيه معنى الفعلين جميعاً؛ وذَلِكَ بِأَنْ يكونَ الفعلُ يتعدّى بحرفٍ، فيأتي متعدّياً بحرفٍ آخر ليس من عادته التّعدّي به، فيحتاج إمّا إلى تأويله، وإمّا إلى تأويل الفعل ليصحّ تعدّيه به، واختلفوا أيّهما أولى؛ فذهب أهل اللُّغَة وجماعة من النَّحْوِيِّيْنَ إلى أَنَّ التّوسّع في الحرف، وأنّه واقعٌ موقع غيرِهِ من الحروف أولى، وذهب المحقّقون إلى أَنَّ التوسّع في الفعل وتعديته بما لا يتعدّى لتضمّنه معنى ما يتعدّى بِذَلِكَ الحرف أولى؛ لأَنَّ التّوسّع في الأفعال أكثر، مثاله قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان٧٦/ ٦]، ضمّن ﴿ يَشْرَبُ ﴾ معنى «يُرْوى»؛ لأَنَّهُ لا يتعدّى «بالباء»، فلذَلِكَ دخلت «الباء»، وإلاّ فـ ﴿ يَشْرَبُ ﴾ يتعدّى بنفسه وأريد باللفظ «الشّرب» و«الرّيّ» معاً، فجمعَ بين الحَقِيْقَة والمجاز في لفظٍ واحدٍ، وقيل: التجوّز في الحرف، وهو «الباء»، فَإِنَّهَا بمعنى «من» وقيل: لا مجازَ أصلاً، بل العين هَهُنَا إشارة إلى المكان الَّذِي ينبع منه الماء، لا إلى الماء بنفسه، نحو: «نزلت بعينٍ، فصار مكاناً يُشْرَبُ به»»[2].

فعلى هَذَا الَّذِي نقله عن الأقدمين، يرى أَنَّ الفعل هو الَّذِي يضمّن معنى فعل آخر، أو الحرف هو الَّذِي يضمّن معنى حرفٍ آخر، ولا حاجَةَ إلى تقدير حالٍ محذوفة كما رأى الزَّمَخْشَرِيّ.

والسِّيُوطِيّ ينقل عن الشَّيْخ سعد الدِّين التفتازانيّ[3] في حاشية الكشّاف قوله: «فإنْ قيل:

---

(١) المصدر نفسه، ص٨٩٩.

(٢) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢١١.

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانيّ، سعد الدِّين (-٧٩١هـ)، عالم، مُشارِك في النَّحْو، والتّصريف، والمعاني، والبيان، والفقه، والمنطق، وغير ذَلِكَ، ومِنْ تصانيفه: «شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان»، و«حاشية على الكشّاف»، و«المُطوّل في البلاغة». كحالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص٨٤٩.

الفعل المذكور: إنْ كان مُسْتَعْمَلاً في معناه الحقيقيّ، فلا دلالةَ على معناه على الفعلِ الآخر؛ وَإِنْ كان في معنى الفعل الآخر، فلا دلالةَ على معناه الحقيقيّ؛ وَإِنْ كان فيهما جميعاً، لزم الجمعُ بين الحَقِيْقَة والمجاز، قُلْنا: هو في معناه الحقيقيّ مع حذفِ حالٍ مأخوذٍ من الفعل الآخر، بمعونةِ القرينةِ اللفظيّةِ؛ فالمعنى «يقلّب كفّيه على كذا، نادماً على كذا»، ولا بدّ من اعتبار الحال، وإلاّ لكان مجازاً محضاً لا تضميناً، وكذا قوله: ﴿ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ [البقرة٢/ ٣]، تقديره: «معترفين بالغيب»[١]، فهو بِذَلِكَ يتّفق مع الزَّمَخْشَرِيّ فيما ذهب إليه.

وعرّف السِّيُوطِيّ نفسُهُ التَّضْمِين بقوله: «إيقاعُ لفظٍ موقعَ غيره، لتضمّنه معناه»[٢]، وذكر السِّيُوطِيّ أَيْضَاً في «الأشباه والنّظائر في النّحو» أنَّ: «الإضمار أسهل من التَّضْمِين؛ لأَنَّ التَّضْمِين زيادةٌ بتغيير الوضع، والإضمارَ زيادةٌ بغير تغيير، قاله بدر الدّين بن مالك في «تكملة شرح التّسهيل»، واستدلّ به على أَنَّ الجزم في نحو: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء١٧/ ٥٣]، بإضمار «أنْ»، لا بتضمين لفظِ الطّلب معنى الشّرط»[٣].

وقيل: التَّضْمِين من باب الكناية، وقيل: هو من باب المجاز؛ وذَلِكَ للتّقارب الشَّديد بين تعريفات كلٍّ من الكناية والمجاز والتَّضْمِين، عند عُلَمَاء البلاغة والنّحو.

فقد جعل الإمام الجُرْجَانِيّ: «الكناية والمجاز» يندرجان تحت فصل: «في اللّفظ يطلق والمراد به غير ظاهره»، فالمراد بالكناية هَهُنَا كما يقول: «أَنْ يريد المتكلّمُ إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللّفظِ الموضوعِ له في اللُّغَة، ولكنْ يجيء إلى معنىً هو تاليه وردفه في الوجود فيومئ إليه، ويجعله دليلاً عليه، مثال ذَلِكَ قولهم: «هو طويل النّجاد»، يريدون: «طويل القامة»... فقد أرادوا في هَذَا كلّه معنىً، ثمّ لم يذكروه بلفظِهِ الخاصّ به، وَلَكِنَّهُمْ توصّلوا إليه بذكرِ معنى آخر من شأنه أَنْ يَرْدُفَهُ في الوجود»[٤].

---

(١) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج١، ص١٢٣.

(٢) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحـ. علي محمّد البيجاويّ، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د.ت، ص٣٩٨.

(٣) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج١، ص٨٣.

(٤) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص٥٢.

وقد ميّز الخطيب القَزْوينيّ[1] بين نوعين للمجاز: «المفرد، والمركّب»؛ والمراد بالمفرد: «الكلمة المستعملة في غير ما وُضِعَتْ له في اصطلاحٍ به التّخاطُبُ، على وجهٍ يَصِحُّ، مع قرينةِ عدمِ إرادتِهِ»[2]، وَعَلَيْهِ قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [المزّمل٧٣/ ٢]؛ أي: «صَلِّ»، ونحوه: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ﴾ [التّوبة٩/ ١٠٨]؛ أي: «لا تُصلِّ»[3].

فيما ذهب جماعةٌ إلى أَنَّ اللّفظَ في الأصلِ لم يوضع للحَقِيْقَة والمجاز معاً، وَعَلَيْهِ فالجمع بينهما مجازٌ خاصٌّ يسمّونه بالتَّضْمِين، تفرقةً بينه وبين المجاز المطلق[4].

وجاء في «حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ على شرح التّصريح على التّوضيح» ثمانية أقوال في التَّضْمِين[5]:

أحدها: أَنَّهُ مجازٌ مرسلٌ؛ لأَنَّ اللّفظ استُعْمِلَ في غير معناه، لعلاقةٍ وقرينة.

والثَّانِي: أَنَّ فيه جمعاً بين الحَقِيْقَة والمجاز، لدلالةِ المذكور على معناه بنفسه، وَعَلَى معنى المحذوف بالقرينة.

والثَّالِث: أَنَّ الفعلَ المذكورَ مستعملٌ في حقيقته، لم يُشْرب معنى غيره، ولكن مع حذف حالٍ مأخوذةٍ من الفعل الآخر المناسب، بمعونةِ القرينة اللفظيّة.

والرَّابع: أَنَّ اللّفظ مستعملٌ في معناه الأصليّ، فيكون هو المقصود أصالةً، ولكن قصد بتبعيّته معنى آخر، فلا يكون من الكناية ولا الإضمار.

---

(١) هو محمّد بن عبد الرّحمن بن عمر بن أحمد، العجليّ القَزْوينيّ الشّافعيّ، ويُعرَف بخطيبِ دمشق، جلال الدِّين أبو المعالي (-٧٣٩هـ)، فقيه، أصوليّ، مُحدِّث، أديب، عالم بالعَرَبِيَّة والمعاني والبيان، شاعر، مشارك في علوم أخرى، مِنَ القضاة والخطباء، له: «تلخيص مفتاح العلوم للسّكاكيّ»، و«الإيضاح في المعاني والبيان». كحّالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج٣، ص١٢٣.

(٢) القزوينيّ، جلال الدّين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، د.ت، ص٣٩٦-٣٩٧.

(٣) المصدر السّابق، ص٢٧٩.

(٤) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص٩٦.

(٥) الأزهريّ، خالد، شرح التّصريح على التّوضيح وبهامشه حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ، ج٢، ص٦.

والخامس: أَنَّ المعنيين مُرادانِ على طريقة الكناية، فيراد المعنى الأصليّ توصّلاً إلى المقصود، ولا حاجة إلى التَّقْدِيْر إلاّ لتصوير المعنى.

والسَّادِس: أَنَّ المعنيين مُرادانِ على طريق عموم المجاز.

والسَّابع: أَنَّ دلالته غير حقيقيّة، ولا تجوز في اللّفظ، وإِنَّمَا التّجوّز في إفضائه إلى المعمول، وفي النّسبة غير التّامّة.

والثَّامِن: أَنَّهُ لا بدّ في التَّضْمِين من إرادة معنيين في لفظٍ واحدٍ، على وجهٍ يكون كلٌّ منهما بعضَ المراد؛ وَبِذَلِكَ يفارق الكناية، فَإِنَّ أحد المعنيين تمام المراد، والآخر وسيلة إليه.

وهو بِذَلِكَ قد أحاط بآراء أهل النَّحْو وَاللُّغَة والبلاغة جميعها، فيما ذهبوا إليه من تعريفات لمصطلح «التَّضْمِين».

٢- فِي اِصْطِلاَحِ المُحْدَثِيْنَ:

وأمّا نظرة المُحْدَثِيْنَ إلى التَّضْمِين، فلم تخرج في عمومها عن نظرة القُدَمَاء، إلاّ أنّهم حاولوا أَنْ يتوسّعوا في التّعريف بمصطلح «التَّضْمِين» في محاولةٍ مِنْهُمْ للإحاطة بصوره كَافَّة، وفيما يأتي ننقلُ بعضاً منها:

يقول الدُّكْتُور مصطفى جواد: «التَّضْمِينُ هُوَ أَنْ يُشْرَبَ فعلٌ من الأفعالِ معنى فعلٍ آخر لقرابةٍ بينهما، وقد يكونانِ كلاهما متعدّيَيْنِ بأنفسهما، أو يكون أحدهما متعدّياً بنفسه، والآخر بحرف الجرّ، أو يحلّ حرفُ أحدِهما مَحَلَّ الآخر»[1].

وهو عند الدُّكْتُور إِبْرَاهِيم السَّامرَّائِيّ: «إشراب الفعل والاسم المشتقّ منه معنى فعلٍ آخر أو مشتقّ آخر من هَذَا الفعل لِيُعْطَى حُكْمَهُ في التّعدّي بنفسه، أو بحرفٍ دون حرف، أو لِيُعْطَى حُكْمَهُ في اللّزوم بعد التّعدّي؛ أي أَنَّ الكلمة تعطي مجموع معنيين»[2].

والتَّضْمِين عند صلاح الدّين الزعبلاويّ: «إشرابُ لفظٍ معنى لفظٍ آخرَ، وإعطاؤُهُ حكمَهُ؛

---

(١) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٩٧.

(٢) السَّامرَّائِيّ، د. إِبْرَاهِيم، النَّحْو العربيّ (نقد وبناء)، دار الصّادق، بيروت، ١٩٦٨م، ص١٥٥.

فَإِذَا كان اللّفظُ فعلاً تصرّفَ في اللزوم والتّعدّي تصرُّفَ الفعل الَّذِي أُشْرِبَ معناه، فقد يكون الفعل لازماً، فيتعدّى بالتَّضْمِين، أو يكون متعدّياً فَيَلْزَم، أو يستمرّ لازماً، فَيُعْدَلْ به عن حرفه إلى حرفٍ آخر»[1]، وواضحٌ مدى دقّةِ هَذَا التّعريف وشموله؛ إذ لم يتبنَّ تعريف ابن هِشَام – وهو أشهر تعريفات القُدَمَاء وأشملها - فحسب، بل فصَّلَ القول في صور التَّضْمِين الَّذِي يجري في الفعل، فأحصاها[2].

وهَذَانِ تعريفانِ ينقلهما الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل، اقتطعهما من بحثين قُدّما وأُلقيا على أعضاء مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القاهرة:

الأَوَّل للأستاذ حسين والي بقوله: «والتَّضْمِين مبحثٌ ذو شأنٍ في العَرَبِيَّة، وللعُلَمَاء في تخريجه طرقٌ مختلفةٌ، فقال بعضهم: إِنَّهُ حَقِيْقَة، وقال بعضهم: إِنَّهُ مجاز، وقال آخَرون: إِنَّهُ كناية، وقال بعضهم: إِنَّهُ جمعٌ بين الحَقِيْقَة والمجاز على طريقة الأصوليّين؛ لأَنَّ العلاقة عندهم لا يشترط فيها أَنْ تمنعَ من إرادةِ المعنى الحقيقيّ، وقد وجدوا مخرجاً من هَذَا، فقالوا: التَّضْمِين حَقِيْقَة ملوّحة لغيرها»[3].

والثَّانِي للأستاذ محمّد الخضر حسين بقوله: «للتّضمين غرضٌ هو الإيجاز، وللتّضمين قرينة هي تعدية الفعل بالحرف وهو يتعدّى بنفسه، أو تعدّيه بنفسه وهو يتعدّى بالحرف؛ وللتّضمين شرطٌ، هو وجود مناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده في الكلام المنظوم والمنثور، تدلّ على أَنَّهُ أصبح من الطّرق المفتوحة في وجهِ كلِّ ناطقٍ بالعَرَبِيَّة، متى حافظ على شرطه؛ فالكلام الَّذِي يشمل على فعلٍ عُدّيَ بحرفٍ، وهو يتعدّى بنفسه؛ أو عُدّيَ بحرفٍ، وهو يتعدّى بغيره، يأتي على وجهين:

الوجه الأوّل: ألاّ يكون هناك فعلٌ يناسب الفعل المنطوق به، حَتَّى تخرُجَ الجملةُ على

---

(١) الزعبلاويّ، صلاح الدّين، مسالك القول في النّقد اللُّغَوِيّ، ط١، الشركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق - سورية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص١٩١.

(٢) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص٩٨.

(٣) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص١٠٠.

طريقةِ التَّضْمِين، ومثل هَذَا نَصِفُهُ بالخطأ والخروج عن العَرَبِيَّة، ولو صدرت عن العارف بفنون الكلام.

والوجه الثَّانِي: أَنْ يكون هناك فعلٌ يصحُّ أَنْ يقصد المتكلّم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ، وبه يستقيم اللّفظ، وهَذَا إِنْ صدر ممّن شأنه العلم بوضع الألفاظ العَرَبِيَّة ومعرفة طرق استعمالها، حُمِلَ على وجه التَّضْمِين الصّحيح، كما قال سعد الدّين التفتازانيّ: «فشمّرتُ عن ساقِ الجدّ إلى اقتناءِ ذخائر العلوم»؛ و«التّشمير» لا يتعدّى بـ «إلى»، فيحمل على أَنَّهُ قد ضمّن «شمّر» معنى «الميل» الَّذِي هو سببُ التّشمير عن ساقِ الجدِّ؛ وَمِنْ هُنَا نعلمُ أَنَّ مَنْ يُخَطِّئ العَامَّة في أفعال متعدّيةٍ بنفسها، وهم يعدّونها بالحرف مصيبٌ في تخطئته، وليس معنى هَذَا أَنَّ التَّضْمِينَ سائغٌ للعارف بطرقِ البيان دون غيره، إِنَّمَا أريد أَنَّ العارف بوجود استعمال الألفاظ لا نبادر إلى تخطئته متى وجدنا لكلامِهِ مخرجاً من التَّضْمِين الصّحيح»[1].

وَيَرَى الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل أَنَّ التَّضْمِين: «إلحاق مادّة بأخرى لتضمّنها معناها باتّحاد أو تناسبٍ، وظاهرٌ من هَذَا أَنَّ الكلمةَ تستعمل في حقيقتها وفي مجازها»[2]، واستدلّ على ذَلِكَ بشواهد كثيرة في التَّنْزِيل، مِنْهَا قوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴾ [البقرة٢/ ٢٢٦]، فقال: «أي: «يمتنعون بالحلف عنهم»، وليس حَقِيْقَة الإيلاء إلاّ الحلف، فاستعماله في الامتناع عن الوطء هو طريق المجاز، من باب إطلاق السّبب على المسبّب، وَبِذَلِكَ جمع بين الحَقِيْقَة والمجاز على رأي عُلَمَاء الأصول: إِنَّ قرينة المجاز لا يشترطُ أَنْ تكون مانعةً، بخلاف رأي البيانيّين أَنَّهَا مانعةٌ... فالتَّضْمِين من خلال النّظريّات الدَّلالِيَّة المعاصرة يحسنُ أَنْ نتناوله بشيءٍ من المرونة في تفسير اللّفظ، فَاللُّغَة حياةٌ، وألاّ نأخذ المعنى المعجميّ المصبوب في قوالب جامدة؛ فمعنى اللّفظ يتعاون عليه السِّياق والمقام، ولهَذَا السّبب فرّق عُلَمَاء الأصولِ عند استنباطِ الأحكام بين نوعين من دلالة اللّفظ: الدَّلالَة الوضعيّة، كما تواضعَ عليها عُلَمَاء اللّغة؛ والدَّلالَة الإطلاقيّة أو الأصوليّة؛ فَاللُّغَة لا تنفرد بالدَّلالَة دون تدخّل قصد المتكلّم ومقام البيان»[3].

---

(١) المرجع السَّابق، مج١، ص١٠٠-١٠١.

(٢) المرجع نفسه، مج١، ص١٠١.

(٣) المرجع نفسه، مج١، ص١٠٠-١٠١.

فالملحوظ أَنَّ المُحْدَثِيْنَ قد أجمعوا على مصطلح «التَّضْمِين»، إلاَّ أَنَّ تعريفاتهم له جَاءَت أطول من تعريفات الأقدمين، ولَعَلَّ ذَلِكَ يعود إلى سعيهم إلى الإحاطة بصوره كَافَّة، وأشكاله عَامَّة.

وبعد أَنْ ذكرْتُ طائفةً من أقوال المُحْدَثِيْنَ في «التَّضْمِين»، أنقل هنا تعريف مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في مصر، لعلّه أشملُ التّعريفات السّابقة، وهو: «أَنْ يؤدّيَ فعلٌ أو ما في معناه في التّعبير، مؤدّى فعلٍ آخر أو ما في معناه، فَيُعْطَى حُكْمَهُ في التّعدية واللّزوم»[1].

ونحن إِذَا تأمّلنا الكلام العربيّ رأينا كثيراً منه وارداً على المعنى لوضوحه، فلو رُدَّ على قياس اللّفظ مع وضوحِ المعنى لكان عيّاً، وبهَذِهِ القاعدة تزول إشكاليّاتٌ كثيرة، دون حاجةٍ إلى تكلّفِ التَّقْدِيْرات الَّتِي - كما ذكر ابن القيّم - «إِنَّمَا عَدَلَ عنها المتكلّمُ، لِمَا في ذكرها من التكلّف، فقدّر المتكلّفون لنطقه ما فرّ منه، وألزموه بما رغبَ عنه، وهَذَا كثيرٌ في تقديرات النُّحَاةِ الَّتِي لا تخطر ببال المتكلّم أصلاً، ولا تقع في تراكيب الفصحاء، ولو سمعوها لاستهجنوها»[2]؛ لذَلِكَ كان التَّضْمِين: «مِنْ جلالةِ هَذِهِ اللُّغَة العظيمةِ الشأنِ، وجزالَتِها»[3].

وهو مظهرٌ من مظاهر اتّساعِ اللُّغَة العَرَبِيَّة، ولونٌ من ألوان شمولها، والتّوسّع شائعٌ في كلام العربِ، وَإِذَا كان التّرادف، والاشتقاق، والتّقارض، والتّضادّ، والاشتراك، والمشاكلة، وغيرها تمثّل أنواع الإحاطة والتّنَوُّع في الأسلوب العربيّ، فَإِنَّ التَّضْمِيْنَ يُعَدُّ واحداً منها، ويمثّل نوعاً من أنواع الطّرافة والملحة في التّعبير، فيكون - كما قال الدُّكْتُور الشوّا-: «في قوّةِ ذكرِ الفعلين مع غاية الاختصار»[4]، وهو «مجلى من مجالي الفكر، تظهر فيه قدرة الألفاظِ على اختزانِ المعاني؛ فاللّفظ قد يشمل على معانٍ كثيرة، والتَّضْمِين يومئ إلى واحدٍ منها، أو أكثر بلمحة تدلُّ عليه، وفي التّلويح غنىً عن التّصريح، وقد يَنْشدُ المتكلّم معنىً من المعاني، فلا يأتي باللّفظ الدّالّ عليه، بل

---

(١) حسن، عبّاس، النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ج٢، ط١، آوند دانش، مصر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص٥٠٠.

(٢) الجوزيّة، ابن قيّم، بدائع الفوائد، ج٣، ص٧٢.

(٣) الشوّا، أيمن عبد الرزّاق، الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النَّحْوِيَّة، تقديم د. مَازِن المُبَارَك، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ص٢١١.

(٤) المرجع السّابق، ص٢١١.

بلفظٍ هو تبيعه أو رديفه، فَإِذَا دلّ على التّابعِ أبانَ عن المتبوع»[1].

وبناءً على ما أوردناه من تعريفاتٍ - قديمة أو حديثة - للتّضمين يتبيّنُ لنا أَنَّهُ مفتاحٌ من مفاتيح هَذِهِ اللُّغَة الشّريفةِ، وسرٌّ من أسرارها، يفترُّ عن بديعةٍ، ويفضي إلى لطيفةٍ، وهو من طريف ما استودعته هَذِهِ اللُّغَة نجواها؛ لأَنَّهُ أذهب في الإيجازِ، الَّذِي يؤدّي - كما ذكر الدُّكْتُور محمّد دراز - إلى: «اجتنابِ الحَشْو والفضول، وانتقاءِ الألفاظِ المانعة الَّتِي هي بطبيعتها اللُّغَوِيَّة، أتمُّ تحديداً للغرض، وأعظمُ اتّساعاً لمعانيه المناسبة»[2]، وهَذَا - كما ذكر الدُّكْتُور محمّد فَاضِل -: «أجمعُ لخصائصِ الصّنعةِ، وفيه من الإيماء والتّلويح ما ليس في المكاشفة والتّصريح، وهَذَا أحلى وأعذب»[3].

ب- التَّضْمِيْنُ بَيْنَ القِيَاسِ وَالسَّمَاعِ:

إنّ هَذِهِ المسألة موضعُ خلافٍ بينَ النَّحْوِيِّيْنَ قديمِهم وحديثهم؛ فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ التَّضْمِين قياسيٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذهبَ إلى أَنَّهُ سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه، وَمِنْهُمْ مَنْ وصفه بالكثرة دون أَنْ يَتَعَرَّضَ إلى كونه قياسيّاً أو سماعيّاً.

أَوَّلاً: اِخْتِلاَفُ الأَقْدَمِيْنَ فِي قِيَاسِيَّةِ التَّضْمِيْنِ:

استنتج أَبُو حَيَّان من تخريجات القُدَمَاء لبعضِ آي القرآن على التَّضْمِين بكثرة، أَنَّهُ قياسيٌّ، بقوله: «واختُلِفَ أَيْضَاً في هَذَا التَّضْمِين، والأكثر على أَنَّهُ ينقاسُ»[4].

وَكَذَلِكَ رأى محمّد الأمير أَنَّ تعريفَ ابنِ جنّيّ للتّضمين يوحي بِأَنَّهُ قياسيٌّ؛ لأَنَّهُ صرّح بِأَنَّهُ كثيرٌ في كلامهم، فاستنتج من ذَلِكَ أَنَّهُ قياسيّ، يقول: «قال ابن جنّيّ: لو جُمِعَتْ تضمينات العرب ملأتْ مجلّداتٍ، فظاهرُهُ القول إِنَّهُ قياسيّ»[5].

---

(١) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص١٠٢.

(٢) دَراز، د. محمّد عبد الله، النّبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن)، ص١٣٦.

(٣) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص٢٠.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج٢، ص٦٣٥.

(٥) الأمير، محمّد، حاشية الأمير على مغني اللبيب، ج٢، ط٢، المطبعة الأزهريّة، مصر، ١٣٤٧هـ-١٩٢٨م، ص١١٧.

فما استنتجه أَبُو حَيَّان، وَمِنْ بَعْدِهِ محمّد الأمير، لا يقضي بِأَنَّ القُدَمَاء قد ذهبوا إلى أَنَّ التَّضْمِين قياسيٌّ، وإِنَّمَا هو رأيٌ لكلٍّ منهما استنبطاه من الأقدمين.

وَكَذَلِكَ نقل السُّيُوطِيّ عن ابن هِشَام في «تذكرته» قوله: «زَعَمَ قومٌ مِنَ المُتَأَخّرين - منهم خطّاب الماردينيّ[1] - أَنَّهُ يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحدٍ معنى «صيّر»، ويكون من بابِ «ظنّ» فأجاز: «حفرْتُ وسطَ الدّارِ بئراً»؛ أي: «صيّرْتُ»، قال: وليس «بئراً» تمييزاً؛ إذ لا يصلح لـ «مِنْ»، وكذا أجاز: «بنيْتُ الدّارَ مَسْجِداً»، و«قطّعتُ الثّوبَ قَمِيصاً»، و«قَطَّعْتُ الجلدَ نعلاً»، و«صبغْتُ الثَّوبَ أبيضَ»، وجعل من ذَلِكَ قول أبي الطيّب[2]:

٥٢- فَمَضَتْ وَقَدْ صَبَغَ الحَيَاءُ بَيَاضَهَا لَوْنِي، كَمَا صَبَغَ اللّجَيْنُ العَسْجَدَا[3]

لأنّ المعنى «صيّر الحياءُ بياضَها لوني»؛ أي: «مثل لوني»، قال: والحقّ أَنَّ التَّضْمِين لا ينقاسُ... وكذا ذكر أَبُو حَيَّان»[4].

---

(١) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القُرْطُبِيّ، أبو بكر (-٤٥٠هـ)، كانَ مِنْ جِلَّةِ النّحاة ومحقّقيهم، والمُتقدّمين في المعرفة بعلوم اللّسان على الإطلاق، روى عن ابن الفخّار، وأحمد بن الوليد، وهلال بن عُرَيْب، وروى عنه ابناه عبد الله وعمر، وابن غُلَيْم، صاحب كتاب «التّرشيح»، وينقل عنه أَبُو حَيَّان، وابن هِشَام كثيراً. السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنّحاة، ج١، ص٥٣٤.

(٢) هو أحمد بن الحسين، أبو الطَّيِّب المُتَنَبِيّ، الكُوفِيّ، الكنديّ (-٣٥٤هـ)، أحد مفاخر الأدب العربيّ، كثير النّصح، وإيراد الأمثال السّائرة، والحكم البالغة، والمعاني المُبتكرة، مَدَحَ سيفَ الدَولة في حلب، وكافوراً الإخشيديّ في مصر، ثُمَّ هَجَاهُ، ومَدَحَ ابنَ العميد في أرجان، وعضد الدّولة ابن بُوَيْه الدّيلميّ في شيراز، له ديوان شعر مشروح شروحاً وافيةً. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج١، ص١١٥.

(٣) البيت للمتنبّي مِنْ قصيدةٍ يمدحُ فيها شُجاعَ بنَ محمّدٍ الطّائيّ المنبجيّ، وهكذا أوردهُ السّيُوطِيّ في «الأشباه والنّظائر» برفع «اللّجينُ»، ونصب «العَسْجَدَا».

ورواية الدِّيوان بوضع البرقوقيّ بنصبِ «اللّجينَ»، ورفع «العَسْجَدُ». المُتَنَبِيّ، أبو الطَّيِّب، الدِّيوان، وضعَهُ وشرحَهُ عبد الرّحمن البرقوقيّ، ج٢، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص٥٢.

وَكَذَلِكَ رواية الدِّيوان بشرح اليازجيّ، بنصب « اللّجينَ»، ورفع «العَسْجَدُ». المُتَنَبِيّ، أبو الطَّيِّب، الدِّيوان، شرح ناصيف اليازجيّ، دار القلم، بيروت - لبنان، د.ت، ص٤١.

(٤) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج١، ص١٢٣-١٢٤.

فظاهر قول السُّيُوطِيّ أَنَّ أَبَا حَيَّان عنده أَنَّ التَّضْمِين لا ينقاسُ، وَبِذَلِكَ خالف في رأيه هَذَا رأي الأقدمين الَّذِيْنَ استنتج من اعتمادهم الكبير عليه أَنَّهُ قياسيٌّ.

وهَذَا ما رآه ابن هِشَام، وهو القائل في مغني اللّبيب: «مذهب البَصْرِيِّيْنَ أَنَّ أحرفَ الجرِّ لا ينوب بعضُها عن بعضٍ بقياس، كما أَنَّ أحرف الجزم وأحرف النَّصْب كَذَلِكَ، وما أوهم فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللّفظ، كما قيل في: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه٢٠/ ٧١]: إِنَّ ﴿فِي﴾ ليست بمعنى «على»، ولكنْ شبّه المصلوب لتمكّنه من الجذعِ بالحالّ في الشيء؛ وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بِذَلِكَ الحرف، كما ضمّن بعضهم «شربْنَ» في قوله[1]:

٥٣- شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيْجُ

معنى «رويْنَ»؛ و﴿أَحْسَنَ﴾ في: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف١٢/ ١٠٠] معنى «لطفَ»؛ وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى؛ وهَذَا الأخير هو مجمل الباب كلّه عند أكثر الكُوفِيِّيْنَ وبعض المتأخرين، ولا يجعلونَ ذَلِكَ شاذّاً، ومذهبهم أقلّ تعسّفاً»[2].

فالكُوفِيُّونَ ليس بهم حاجةٌ إلى اللّجوء إلى التَّضْمِين؛ لأَنَّ نيابة بعض حروف الجرّ عن بعضٍ عندهم قياسٌ، وَكَذَلِكَ تعدّي ما كان لازماً بنفسه عندهم من القياس؛ لذَلِكَ كان التَّضْمِين عندهم من باب الشّذوذ، وَإِنْ كثر وقوعه في الكلام، أمّا البَصْرِيُّونَ فيرون ذَلِكَ من التَّضْمِين أو الاستعارة، وما لم يكن تخريجه على أحد الوجهين كان شاذّاً، ومع ذَلِكَ لم ينقل أحدٌ إجماع البَصْرِيِّيْنَ على قياسيّة التَّضْمِين[3].

---

(١) وقوله: «متى لُجَجٍ»؛ أي: «مِنْ لُجَجٍ»؛ وهي لغة هذيل، والنّئيج: المرّ السّريع. والبيت لأبي ذؤيب الهذليّ، يصفُ سحباً. وروايته في ديوان الهذليّين: «تَرَوَّتْ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حَبَشِيَّاتٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ».
السّكريّ، الحسن بن الحسين، ديوان الهذليّين، ج١، ص٥١.
وهو في «أدب الكاتب». ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، أدب الكاتب، تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م، ص٤٠٨.
وفي «المخصّص». ابن سيده، عليّ بن إسماعيل، المخصّص، ج١٤، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، مصر، ١٣١٦هـ، ص٦٧.

(٢) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٥٠-١٥١.

(٣) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٤٢.

وَكَذَلِكَ أورد ابن هِشَام إنكار بعض العُلَمَاء تخريج بعض الشَّوَاهِد على التَّضْمِين لأَنَّهُ لا ينقاس، ومن ذَلِكَ اختلافهم في نحو «عَرَفْتُ زيداً مَنْ هُوَ»، إذ يقول: «فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بِأَنَّ الجمل الإنشائيّة لا تكون حالاً، وقيلَ: مفعولٌ ثانٍ على تضمين «عَرَفَ» معنى «عَلِمَ»، ورُدَّ بِأَنَّ التَّضْمِين لا ينقاسُ، وهَذَا التَّركيب مقيس»[1].

وابن هِشَام الَّذِي يرى أَنَّ التَّضْمِينَ كثيرٌ في كلامهم، وأيّدَ ما ذهب إليه ابن جنّيّ، نراه ينكر على التَّضْمِين قياسيّته، شأنه في ذَلِكَ شأنُ أَبِي حَيَّان.

وَكَذَلِكَ ذهب ياسين في حاشيته على «التّصريح» إِلى أَنَّ التَّضْمِينَ سماعيّ، مع أَنَّهُ قد لمّح إِلَى قياسيّته[2].

وذكر صاحب الكلّيّات أَنَّ التَّضْمِينَ: «سماعيٌّ لا قياسيٌّ، وإِنَّمَا يُذهبُ إليه عند الضّرورة، أمّا إِذَا أمكن إجراء اللّفظ على مدلوله، فَإِنَّهُ يكونُ أولى»[3].

وأوردَ السِّيُوطِيّ قاعدةً مفادها أنّ: «المتضمّن معنى شيءٍ لا يلزم أَنْ يجريَ مجراه في كلِّ شيءٍ، ومن ثَمّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط، نحو: «الَّذِي يأتيني فله درهم»، و«كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ»، وامتنع في الاختيار جزمه عند البَصْرِيِّيْنَ، ولم يُجيزوا: «الَّذِي يأتيني أحسنْ إليه»، أو «كلُّ مَنْ يأتيني أحسنْ إليه» بالجزم، إلاّ في الضّرورة، وأجاز الكُوفِيُّونَ جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشّرط، ووافقهم ابن مَالِك، قال أَبُو حَيَّان: لم يُسْمَعْ من كلامِ العربِ الجزم في ذَلِكَ، إلاّ في الشّعر»[4].

وَيَرَى صلاح الدّين الزعبلاويّ أَنَّ الأَئِمَّة لم تُجمع على قياس التَّضْمِين، بقوله: «فمن الأَئِمَّة من أقرّ قياس التَّضْمِين، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ»[5]، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ من النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ من عدّ

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٥٤٥.

(٢) الأزهريّ، خالد، شرح التّصريح على التّوضيح وبهامشه حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ، ج٢، ص٤.

(٣) الكفويّ، أبو البقاء أيّوب، الكلّيّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة)، إعداد د. عدنان درويش - محمّد المصريّ، ج٢، ط٢، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٢٥.

(٤) السِّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، ج١، ص١٢٦.

(٥) الزعبلاويّ، صلاح الدّين، مسالك القول في النّقد اللُّغَوِيّ، ص١٩٤-١٩٥.

التَّضْمِين من المجاز، والمجاز قياس، فهو دليلٌ على أَنَّ التَّضْمِين من القياس عند بعض البَصْرِيِّيْنَ[1].

ويمكننا بعد أَنْ أوردنا تِلْكَ الكثرة من الأقوال المتشعّبة والمختلفةِ حولَ قياسيّة التَّضْمِين، أَنْ نصنِّفَها على النَّحْوِ الآتي[2]:

١- مِنْهُمْ مَنْ نقل قياسيّته عن الأكثرين، كأَبِي حَيَّان، والسِّيُوطِيّ، والأزهريّ[3].

٢- وَمِنْهُمْ مَنْ نقل عن بعضهم أَنَّهُ سماعيٌّ، كالسِّيُوطِيّ وغيره.

٣- وَمِنْهُمْ مَنْ قال: إِنَّهُ سماعيٌّ، كابن هِشَام وأَبِي حَيَّان والكفويّ[4].

٤- وَمِنْهُمْ مَنْ لَمّحَ إلى قياسيّتِهِ، كياسين وغيره.

٥- وَمِنْهُمْ مَنْ وصَفَهُ بِأَنَّهُ كثير، كابن جنّيّ وابن هِشَام.

٦- وَمِنْهُمْ مَنِ استنتج قياسيّتَهُ مِنْ وصفهم إيّاه بالكثرة، كأَبِي حَيَّان والأمير.

٧- وَمِنْهُمْ مَنْ وفَّقَ بين القياس والسَّمَاع.

وَإِذَا أمعنّا النّظر في الأقوال السّابقة وجدنا أَنَّ معظمها يصُبُّ في مجرى القياسيّة؛ فالآراء والأقوال المُدْرَجَة تحت الأرقام (١، و٤، و٥، و٦) تَؤُوْل إلى قياسيّة التَّضْمِين، وهي تشكّل النّسبة الغالبة من الأقوال السّابقة[5].

ثَانِياً: آرَاءُ المُحْدَثِيْنَ فِي قِيَاسِيَّةِ التَّضْمِيْنِ:

رأى الأستاذ صلاح الدّين الزّعبلاويّ أنّ: «ملاكَ الأمرِ ألاّ يُفْزَعَ إلى التَّضْمِين، إِذَا أمكن

---

(١) المرجع السّابق، ص١٩٨.

(٢) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٥١.

(٣) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ، المصريّ (٨٣٨-٩٠٥)، نحْويّ، لغويّ، له «المُقَدِّمَة الأزهريّة في علم العَرَبِيَّة»، و«الألغاز النَّحْوِيّة». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٦٦٨.

(٤) هو أيّوب بن موسى الحُسَينيّ، الكُوفِيّ، الحنفيّ، أبو البقاء (-١٠٩٤هـ)، تُوُفِّيَ وهو قادٍ في القدس، ومِنْ آثارِهِ: «الكلّيّات»، و«معجم في المصطلحات والفروق الكفويّة». كحَالة، عمر رضا، معجم المؤلّفين، ج١، ص٤١٨.

(٥) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٥١.

حملُ الكلامِ على أصله»[1]، ولم يصرّح بكون التَّضْمِين قياسيّاً أو سماعيّاً، إلاّ أَنَّ في كلامه ما يدعو إلى الابتعادِ عنه ما أمكن، وهو في ذَلِكَ يتلاقى مع كثيرٍ من الأقدمين، ولَعَلَّ ما دفعهم إلى هَذَا حماية اللُّغَة - أفعالها وحروفها - من العبث والاضطراب في الاستخدام ممّا يؤدّي إلى الفوضى وضياع القياس الَّذِي وُضِعَ لها في المعاجم، والمأخوذ عن الكلام الفصيح، من قرآنٍ وشعرٍ وقولٍ فصيحٍ ممّا يُحْتَجّ به عند العرب.

فيما ذهب محمّد الخضر حسين إلى أَنَّ التَّضْمِين أصبح من الطّرق المفتوحة في وجه كلِّ ناطقٍ بالعَرَبِيَّة[2]، معتمداً في ذَلِكَ على كثرة استعماله في الشّعر والنّثر[3].

وهَذَانِ رأيانِ - أحدهما يجيز التَّضْمِين مطلقاً لدى النَّاس خاصّتهم وعامّتهم، والآخر يرى أَنَّهُ قياسيٌّ في القرآن الكريم كما في غيره - أنقلهما من كتاب الأستاذ عَبَّاس حَسَن «النَّحْو الوافي»، اقتطعهما أَيْضَاً من بحثين قُدّما وأُلقيا على أعضاء مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القاهرة:

الأَوَّل للدكتور فارس نمر الَّذِي رأى ألاّ يقتصر التَّضْمِين على العارفين بأسرار اللُّغَة وخفاياها، وإِنَّمَا يجوز استعماله قياساً من قبل النَّاس كَافَّة، سواءٌ في الكتابة أو في النُّطْق، تسهيلاً عليهم بقوله: «أَنَا لا أُنازع في قياسيّة التَّضْمِين أو سماعيّته، وَإِنَّمَا أريدُ أَنْ نسهّلَ اللُّغَة على النَّاس عَامَّة، فنتخيّر اللُّغَة السّهلةَ الصّريحةَ، ونضعُ أساساً، ونحكمُ حكماً يلائمُ هَذَا العصرَ، ونسهّل على علمائنا وكتّابنا الكتابة والتَّأليف،؛ ليكونَ المجمعُ ثقةً ومرجعاً للنّاس»[4].

وللدكتور نمر سببٌ فيما ذهبَ إليه، يقول: «فعندما كنتُ أدرس الحروفَ واستعمالها، عرفْتُ أَنَّ «متى» تكون بمعنى «مِنْ»، كما في قول الشّاعر[5]:

---

(١) الزعبلاويّ، صلاح الدّين، مسالك القول في النّقد اللُّغَوِيّ، ص٢١٥.

(٢) حسين، محمّد الخضر، دراسات في العَرَبِيَّة وتاريخها، ط٢، مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م، ص٢٠٥.

(٣) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٥٣.

(٤) حسن، عبّاس، النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ج٢، ص٥٠٠.

(٥) تقدّم برقم ٥٣، ص٤٠٢.

٥٤- ..... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيْجُ

فأردْتُ أَنْ أبيّنَ لأستاذي أَنِّي حفظْتُ هَذَا الشّاهِدَ، وأريد القياسَ عليه في كتابي، فكتبْتُ له هَذِهِ العبارة: «إِنَّ صديقي ينتظرني فخرجتُ متى منزلي إلى السّوق»، فأنكَرَ عليّ قولي، فقلتُ: إِنَّهُ على حدِّ قولِ القائلِ: «أخرجها متى كُمِّهِ»؛ أي «مِنْ كُمِّهِ»، فحار أستاذي، ولم يدرِ أيمنعُني من استعمال الحرف أم يوافِقُني عليه»[1].

والثّانِي للأب أنستانس الكرمليّ الّذِي لخّص شروط العمل بالتّضْمِين من قرار المجمع القاهريّ بقوله: «وقد اختصرْتُ قرارَ المجمع، ووضعْتُهُ في الصِّيغةِ التّاليةِ: «يعمل بالتّضْمِين بنوعٍ عامٍّ؛ لوروده في كثيرٍ مِنَ الآيات القُرْآنِيَّة، وفي الشّعرِ القديمِ والمُخَضْرَمِ والإسلاميِّ، بشرطِ ألاّ يقع في التّضْمِين لبسٌ في التّعبير، ولا إخلال بالمعنى»[2].

وفي ذَلِكَ ردٌّ واضحٌ من المجمع على مَنْ أنكرَ وقوعَ التّضْمِين في القرآن الكريم؛ فقد ذكر الزّركشيّ أَنَّ ابن الأَثِيْر ذكرَ في كتاب «المعاني المبتدعة»: «أَنَّ التّضْمِيْنَ واقعٌ في القرآن، خلافاً لِمَا أجمعَ عليه أهلُ البيان»[3].

وَكَذَلِكَ يرد الأستاذ عَبّاس حَسَن على مَنْ ذهب إلى قصر التّضْمِين بالشّعر بقولِهِ: «وقد رأى بعضُ الزّملاء أَنْ يقتصرَ التّضْمِين على الشّعر، وفي هَذَا قصرٌ للحَقِيْقَة، أو للمجاز، أو للكناية - وهي الأصول الّتِي يخرج عليها التّضْمِين - على فنٍّ من الكلام دون آخر، وهَذِهِ الأمور الثّلاثَة تقع في الشّعر والنّثر، بلا قيد ولا شرط»[4].

وأقرّ مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة في القاهرة قياسيّة التّضْمِين هادفاً بِذَلِكَ إلى رفع الخلافِ والشّقاق بينَ الأدباء والنّقّاد، ولكن: «بشروطٍ ثلاثة:

---

(١) حسن، عبّاس، النّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ج٢، ص٥٠٠.

(٢) المرجع السّابق، ج٢، ص٥٠٠.

(٣) الزّركشيّ، بدر الدِّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج٣، ص٢١٥.

(٤) حسن، عبّاس، النّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ج٢، ص٤٩٥-٤٩٦.

الأوّل: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

والثّاني: وجود قرينة تدلُّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللّبس.

والثّالِث: ملاءمة التَّضْمِين للذّوق العربيّ.

ثُمَّ أوصى ألاّ يُلجأ إلى التَّضْمِين إلاّ لغرضٍ بلاغيٍّ، فوافق حضرات الأعضاء على هَذَا النّص»[1].

وَكَذَلِكَ أقرّ المجمع العلميّ العربيّ في دمشق قياسيّة التَّضْمِين، واضعاً له ضوابط تُتّبع، وقوانين تُنْتَظَم، وَمِنْهَا التمرّس في البلاغة والكتابة عملاً لا نظراً، وفعلاً لا وَهْمَاً، وقد جاء ذَلِكَ على لسان عبد القادر المغربيّ في مقالٍ له بعنوان: «كلمة في التَّضْمِين»[2].

وللأستاذ عَبَّاس حَسَن رأيٌ في الشُّرُوط الَّتِي ذكرها المجمعانِ، يقول: «الَّذِي ألاحظه أَنَّ شروط التَّضْمِين المذكورة هي الشُّرُوط المعروفة في المجاز»[3]، ورأيٌ فيمَنْ عدّه سماعيّاً، وأنكر قياسيّته، يقول: «إِنَّ الَّذِيْنَ يقصرونَه على السَّمَاع لم يستطيعوا إثبات أَنَّهُ ليس بحَقِيْقَة، وليس بمجاز، ولا بشيء مركّب منهما، وَإِنَّمَا هو نوعٌ جديدٌ اسمه التَّضْمِين، لم يستطيعوا ذَلِكَ»[4].

ورأيٌ خاصٌّ لعلّه انفرد به، يقول: «وبالرّغم من تِلْكَ المعارك الجدليّة، لا أرى في التَّضْمِين يخرج عن إحدى حالتين، وفي غيرهما الفساد اللُّغَوِيّ والاضطراب الهدّام:

الأولى: أَنَّ الألفاظ الَّتِي وُصِفَتْ بالتَّضْمِين، إِنْ كانت قديمة في استعمالها منذ عصور الاستشهاد والاحتجاج اللُّغَوِيّ، فَإِنَّ استعمالها دليلٌ على أصالة معناها الحقيقيّ، ما دمنا لم نعرف – يقيناً – لها معنىً سابقاً تركته إلى المعنى الجديد.

والثّانية: أَنَّ العصور المتأخّرة عن عصور الاستشهاد والاحتجاج غيرُ محتاجةٍ إلى التَّضْمِين؛

---

(١) المرجع السّابق، ج٢، ص٥٠٤.

(٢) المغربيّ، عبد القادر، كلمة في التَّضْمِين، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، مج٢٦، ج٣، دمشق، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م، ص٤٧٦-٤٧٧.

(٣) حسن، عبّاس، النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرّفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ج٢، ص٥٠٤.

(٤) المرجع السّابق، ج٢، ص٥٠٥.

لاستغنائها عنه بالمجاز والكناية وغيرهما من أنواع البيان المختلفة الَّتِي تتّسع لكثيرٍ من المعاني الدَّقِيقة البليغة»[1].

ثُمَّ نراه في مكان آخر يرجّح كون التَّضْمِين قياسيّاً - بعدَ عرضِهِ سلسلةً من أقوال العُلَمَاء القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ - بقوله: «ورأيناه قُوَّةً في القولِ بِأَنَّهُ قياسيٌّ»[2]، وَلَكِنَّهُ يَشْتَرِطُ أَنْ يُقْتَصَرَ في استعمالِهِ على العارفين بخصائص العَرَبِيَّة وخفاياها، يقول: «فإنْ ذهبنا إلى أَنَّهُ قياسيٌّ، قُلْنا: إِنَّمَا يستعملُهُ العارفُ بدقائقِ العَرَبِيَّة وأسرارِها»[3]، ثُمَّ نراه يُعلِّلُ سببَ ذهابِهِ إلى قياسيّة التَّضْمِين بقوله: «فَإِذَا قرَّرْنا: التَّضْمِين قياسيٌّ، فقد جرينا على قولٍ له قوّةٌ، وَإِذَا قُلْنا: إِنَّهُ سماعيٌّ، فقد يعترض علينا مَنْ يقول: إِنَّ مِنْ عُلَمَاء اللُّغَة مَنْ يرى أَنَّهُ قياسيٌّ، فلماذا تضيِّقونَ على النَّاس، وما جئتم إلاّ لتسهّلوا اللُّغَة عليهم؟ فنحنُ نثبتُ القولَيْنِ بالقياس وبالسَّمَاع، ولكنّا نرجّح قياسيّته... ولا يصحّ أَنْ نحظره عليهم - يعني على العارفين بالعَرَبِيَّة - لأَنَّهُ داخلٌ في الحَقِيْقَة، أو في المجاز، أو في الكناية، وهو يرجع إلى أصولٍ ثابتة فيها»[4].

وخلاصة الكلام في الاختلافِ الكبير، والجدل الواسع، وتخبّط العُلَمَاء الواضح، في عدِّ التَّضْمِين قياسيّاً أو سماعيّاً، عند القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ - كما تبيّنَ لي بعد إنعامي النّظر في أقوالٍ ذكرتها هنا، وأقوالٍ لم أذكرْها طلباً للاختصار وعدم الإطالة بلا فائدة - أَنَّ التَّضْمِين من المسائل الدَّقِيقة الَّتِي تحتاجُ إلى تأمّلٍ ووعيٍ نافِذَيْنِ؛ وَإِذَا كان الأمرُ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ لا يهتدي إليه إلاّ من جَمَعَ بين البلاغةِ النّادرة، والفصاحةِ النّاصعة، والبصيرةِ النّافذة، في إدراك المعاني الَّتِي تستبطنُها اللُّغَة، من أجل الوصول إلى الغاية وإدراك الهدف من الكلام؛ ولذَلِكَ كلّه كان من الصّعوبة بمكانٍ أَنْ يرتبط التَّضْمِين بقاعدة، أو يخضع لمعيار، وَرُبَّمَا يكونُ أقربَ إلى الاجتهادِ منه إلى الإجماعِ.

وهَذِهِ الاختلافات - بين أهل النَّحْو وَاللُّغَة والبلاغة مجتمعةً، في تحديد مصطلحِ للتّضمين

---

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص٥٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ج٢، ص٤٩٥.

(٣) المرجع نفسه، ج٢، ص٤٩٥.

(٤) المرجع نفسه، ج٢، ص٤٩٥.

عامٌ وواضحٍ، وفي عدِّهِ قياساً أو سماعاً - كان بَدَهِيّاً أَنْ ينتجَ عنها اضطرابٌ في الآراء، واختلافٌ في الأحكام، وتعدّدٌ في التَّحلِيل النَّحْوِيّ في تخريج الكثير من الشَّوَاهِد الَّتِي وقع فيها شيءٌ منه؛ كالاختلافِ في التّعليق، أو في التَّأوِيل، أو في التَّقْدِيْر، أو في الحذف، أو في غيرها، ممّا يؤدّي إلى اختلافٍ في الإعراب، يَؤُوْلُ لاختلافٍ في التَّفسير والتَّحلِيل، وهَذَا بالضبط ما دَفَعَنِي إلى عقد فصلٍ رابعٍ للبحث، يدرس ظاهرة التَّضْمِين النَّحْوِيّ، وما تنطوي عليه من إشكالٍ واختلافٍ بين العُلَمَاء قديمهم وحديثهم، ومدى تأثيرها في توجيه بعضِ آي الذّكر الحكيم، الَّتِي سأقف على شيءٍ مِنْهَا في المبحث الثَّانِي من هَذَا الفصل.

جـ- إِشْكَالِيَّةُ القَوْلِ بِالتَّضْمِيْنِ بِالحُرُوْفِ، أَوْ بِالأَفْعَالِ بَيْنَ العُلَمَاءِ:

ذهبَ مصنّفو كتب الأدوات العَرَبِيَّة معظمُهم إلى أَنَّ حرف الجرّ في هَذِهِ الظَّاهِرة تضمّن معنى حرفِ جرٍّ آخر، فالفعل إذاً باقٍ على معناه المعهود، ولم تنتقلْ دلالته المعنويّة إلى معنى فعلٍ آخر، واختلاف المعنى محصور في الحرف؛ إذِ اكتسب معنى حرفٍ آخر يستحقّ هَذِهِ التّعدية.

ومن هَذِهِ الكتب «رصف المباني» للمالقيّ، و«الجنى الدّاني» للمراديّ، و«مغني اللّبيب» لابن هِشَام، و«مصابيح المعاني في حروف المعاني» للموزعيّ[1]، ونحا هَذَا المنحى أهلُ الكوفةِ[2]، وآخرون ممّن سُمُّوا بظاهريّةِ النُّحَاةِ.

وممّن ذهب هَذَا المذهب في التَّفسير الإمام ابن قُتَيْبَة في كتابه: «تأويل مشكل القرآن»[3]، وقد عقد باباً بعنوان: «دخول بعض حروف الصِّفَات مكانَ بعضٍ».

وأطلق ابن هِشَام على هَذَا الباب مصطلح «المرادفة»، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى

---

(١) هو محمّد بن عليّ الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدِّين، ويُعْرَف بالموزعي (-نحو ٨٢٠هـ)، مُفَسِّرٌ، عالمٌ بالأصول، له «تيسير البيان لأحكام القرآن»، «مصابيح المعاني في حروف المعاني». الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٦، ص٢٨٧.

(٢) المُرَادِيّ، الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص٤٦.

(٣) ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، ص٥٦٧.

﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشُّورى٤٢/ ٢٥]، فـ ﴿عَنْ﴾ في الآية، مرادفة «من»[١]؛ أو مصطلح «الموافقة»، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزَّلزلة٩٩/ ٥]، وقوله: ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرَّعد١٣/ ٢]، وقوله: ﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ﴾ [الأنعام٦/ ٢٨]، فـ «اللام» في قوله: ﴿لَهَا﴾، و﴿لِأَجَلٍ﴾، و﴿لِمَا﴾، موافقة «إلى»[٢]، فكثيراً ما نجد هذين المصطلحين: «المرادفة، والموافقة» يتكرّران في كتابه «مغني اللّبيب» فِي أَثْنَاءِ حديثه عن حروف الجرّ ومعانيها.

أمّا المذهب الثَّانِي، فهو الَّذِي يطلق على هَذِهِ الظَّاهِرة مصطلح «التَّضْمِين»، وَيَرَى أَنَّ الفعل قد تضمّن معنى فعلٍ آخر، وحرف الجرّ مسوقٌ لإتمام معنى هَذَا الفعل، وانتصر كثيرون لهَذِهِ النّظريّة، وقد أشرنا إلى كثير من أقوالهم في هَذَا المبحث، ولا نرى حاجة إلى ذكرها هنا، إلاَّ أَنَّ من أكثر هَذِهِ الأقوال وضوحاً وانتصاراً لهَذَا المذهب قول القاضي ابن العربيّ الإشبيليّ: «وَكَذَلِكَ عادة العرب أَنْ تحمل معاني الأفعال على الأفعال لما بينها من الارتباطِ والاتّصالِ، وَجَهَلَتِ النَّحْوِيَّة هَذَا، فقال كثيرٌ منهم: إِنَّ حروف الجرّ يبدل بعضها من بعض، ويحمل بعضها معاني البعض، فخفي عليهم وضع فعلٍ مكان فعل، وهو أوسع وأقيس، ولجؤوا بجهلهم إلى الحروف الَّتِي يضيق فيها نطاق الكلام والاحتمال»[٣].

وأرى مِنَ الضّرورةِ أَنْ أَذكُرَ أَنَّ نسبةَ القولِ بتضمينِ الأفعالِ معانيَ مناسبةً للحروفِ إلى البَصْرِيِّيْنَ كَافَّة، ونسبةَ القولِ بتناوبِ الحروفِ إلى الكُوفِيِّيْنَ كَافَّة - كما رأى كثيرٌ مِنَ الدَّارسينَ قديماً وحديثاً - رُبَّمَا لم يكن دقيقاً بالقَدْرِ الكافي؛ فقدْ وُجِدَتْ إشاراتٌ للفرَّاء يقولُ فيها بتضمينِ الأفعالِ، كَمَا وُجِدَتْ للمُبَرِّد إشاراتٌ للقولِ بتناوبِ الحروفِ، شريطةَ أَنْ يأتيَ حرفانِ في معنىً واحد؛ ولَعَلَّ التَّعبيرَ الأكثرَ دِقَّةً أَنْ يُقالَ إِنَّ القولَ بالتَّضْمِين هو رأيُ أكثرِ البَصْرِيِّيْنَ، والقولَ بنيابةِ الحروفِ هو قولُ أكثرِ الكُوفِيِّيْنَ، وهَذَا ما ذهبَ إليه ابن السَّيِّد البَطَلْيُوْسيّ - فِي أَثْنَاءِ تَعَرُّضِهِ

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٩٨.

(٢) المصدر السَّابق، ص٢٨٠.

(٣) ابن العربيّ، محمّد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحـ. محمّد علي البجاوي، ج١، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ص١٧٧.

لموضوعِ نيابةِ الحروفِ بعضِها عن بعضٍ - بقولِهِ: «أجازهُ قومٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، أكثرُهُمْ كُوفِيُّونَ؛ ومَنَعَ منهُ قومٌ، أكثرُهُمْ بَصْرِيُّونَ[1].

وَمِنَ المُحْدَثِيْنَ الَّذِيْنَ أنكرُوا بشدّةٍ ما ذهبَ إليه أصحاب المذهب الأوّل، الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل في كتابه: «التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم»، فهو معنيٌّ ببيان صحّة المذهب الثَّانِي، مشغولٌ في هَذَا الكتاب بهَذَا البيان، شديد الجنوح له، يرفُضُ رفضاً باتّاً الميل لتضمين الحروف تحت أيّة دعوى أو حجّةٍ أو برهان.

ورأى أنَّهُ عن طريق التَّضْمِين تنحلُّ كثيرٌ من العقد بقوله: «ترى الحرف مع فعلٍ أو مشتقٍّ لم يألفْهُ، فيوحشُكَ الحرف، ويبقى الفعل قلقاً، فَإِذَا حملته على التَّضْمِين تمكّن الفعل، وآنسك الحرف»[2].

وهو في سبيل إبطال التَّضْمِين في الحروف يلجأ إلى الوقوف على بعض الشَّوَاهِد من القرآن الكريم، يقومُ بدراستِها وتحليلها، ليثبت صحّة ما ذهب إليه، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ﴾ [النِّساء٤/ ٥]، يقول الدُّكْتُور فَاضِل: «قال القائلون بالتّناوب والتّعاور: «في» معناها «مِنْ»، ولو سألت: لِمَ عدلَ سبحانه من حرفٍ إلى حرفٍ؟ وليس بين الحرفين فرقٌ في الإيقاع الموسيقيّ، فكلاهما حركة وسكون، والجواب الشافي يَرِدُ على لسان الزَّمَخْشَرِيّ، وأخذه عنه أَبُو حَيَّان في البحر[3]، والآلوسيّ في روح المعاني[4]، قال: «واجعلوها مكاناً لرزقهم، بِأَنْ تتجروا فيها، وتتربّحوا، حَتَّى تكون نفقتُهم من الأرباحِ، لا من صلب المال، فلا يأكلُها الإنفاق»[5]؛ وهَذَا ما يقتضيه جعل «الأموال» نفسها ظرفاً للرّزق والكسوة، ولو قيل مِنْهَا كما قال بعض المُفَسِّرِيْنَ لكان الإنفاقُ من المالِ نفسه، ولَعَلَّ سائل يسألُ: لِمَ عَدَلَ تعالى عن «اتجروا»، إلى ﴿ارْزُقُوا﴾؟

---

(١) البَطَلْيُوْسيّ، ابن السَّيِّد، الاقتضاب في شرحِ أدبِ الكتاب، تصحيح عبد الله أفندي البستانيّ، المطبعة الأدبيَّة، بيروت، ١٩٠١م، ص٢٦٢.

(٢) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص١٠.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٣، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٣، ج٤، ص٣١٨.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٥٠٣.

أجيب: لو قال: «اتجروا» لصرنا ملزمين بتشغيل أموالهم بالتّجارةِ على وجه الخصوص، وَإِنْ لَمْ نَجِدِ التَّاجرَ الصَّدوقَ وَالصَّفقةَ الرَّابحةَ»[1].

ثُمَّ نراه يقارن بين المَذْهَبَيْنِ بقوله: «ولو قلنا ما قاله أصحاب الرّأي الفطير بتناوب الحروف وتعاورها، لنفدَ مالُ اليتيم في سنواتٍ معدوداتٍ، ثمّ مدّ يده ليتسوّل قبل أَنْ يشتدّ عودُهُ، ولو قيل: ما العلاقةُ بين المُضَمِّنِ وَالمُضَمَّنِ، لقلْتُ: التّجارة سببٌ مِنْ أسباب الرّزق، ووسيلةٌ من أحسنِ وسائله، فالعلاقةُ بينهما سببيّة، وبهَذِهِ الرّؤية الواسعة لمكانةِ الحرفِ، والنّظرةِ الشموليّة للنّصّ نتفادى مطبّات القائلين بالتّناوبِ والتّقارض»[2].

ومن ذَلِكَ أَيْضاً قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان٧٦/ ٦]؛ فقال أصحابُ المذهب الأَوَّل إِنَّ ﴿بِهَا﴾ جاء بمعنى «منها»؛ أي: «الباء» مرادف «من»، ويعقّب على ذَلِكَ الدُّكْتُور فَاضِل بقوله: «فلماذا عَدَلَ ربُّنا العليمُ في أُسْلُوبِهِ المُعْجِزِ، وَبَيَانِهِ المُبِينِ مِنْ حرفٍ إلى حرفٍ؟ سكتَ عن الجواب القائلون بتناوب الحروف – والمُفَسِّرِيْنَ جلُّهُمْ على هَذَا – وذهب القائلون بالتَّضْمِين إلى أَنَّ «شرب» معنى «روي»، وليس في هَذَا مَقْنَعٌ؛ لأَنَّ «الرّيّ» يكونُ من ظمَأ، وأهل الجنّة لا يَظْمَؤُونَ، ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾ [طه٢٠/ ١١٩]»[3]، فقد أنكر على المذهب الأَوَّل تناوب الحروف، ناسفاً بِذَلِكَ مذهبهم نسفاً مطلقاً، في حين لم ينكر على أصحاب المذهب الثَّانِي القول بالتَّضْمِين، وإِنَّما خطّأهم تضمينهم «شرب» معنى «روي»، وهو عنده تضمّن معنى «استمتع»، يقول معلّلاً ذَلِكَ: «الشرب في الجنّةِ إِذَاً من أجل الاستمتاع والتّلذّذِ؛ ولذَلِكَ جيء بالباء إيذاناً بهَذَا المعنى وتجليةً له، وتشوّفاً إليه؛ والسّؤال الَّذِي يفرضُ نفسه: لماذا عدل ربُّنا عن لفظ الاستمتاعِ إلى لفظِ الشّربِ؟ لو قال سبحانه: «عيناً يستمتعُ بها عبادُ الله»، لانصرفَ الذّهنُ إلى إمتاع البصرِ في انفجارِ الماء من هَذِهِ العين وتدفّقها وفورانها، أو إمتاع السّمع بصوتِ تدفّقِ الماء وخريره، أو إمتاع الجسد بالسّباحة والابتراد، أو إمتاع النّفس بهَذَا

(١) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص١١٨.

(٢) المرجع السّابق، مج١، ص١١٩.

(٣) المرجع نفسه، مج١، ص١١٧.

المشهد الكلّيّ، ولكنّ الغرضَ هو الاستمتاعُ بالشّربِ على وجه الخصوص لأنّهُ مذوق، والذّائقة أخصّ الحواسّ وأشدّها؛ ولذَلِكَ كانتِ العنايةُ بها منه سبحانه، أمّا بقيّة الصّور والألوان فمراده على وجه العموم عن طريق التَّضْمِين»[1].

ثُمَّ يشير إلى الفرق بينَ المذهبين من جمال اللّفظ، وسحر المعنى، مبرزاً دور التَّضْمِين، وأَهَمِّيَّته في ذَلِكَ كلّه، بقوله: «وهكذا يختزنُ الفعل مع حرفِهِ من المعاني والصّور في سياقِ التَّضْمِين، ما يُسْفِرُ وَيَضَحُ مع الاستقراء له، وإلطاف النّظر فيه ممّا نفتقده في التّناوبِ والتّعاور؛ وهَذَا من أسرار هَذِهِ اللُّغَة الشّريفة، العظيمة الشّأنِ، فالفعلُ يحملُ معنىً في نفسه، ومعنى مع الحرف الَّذِي عُدِّيَ به، ويومئ به إليه، ومعنىً في تركيبه في جملته يوحي بالمنطوقِ ما ليسَ منطوقاً، فَإِذَا الفعلُ مولودٌ جديدٌ بشخصيّةٍ جديدةٍ، قد لا تحمل ملامح أُرومتها»[2].

وقد جعل الدُّكْتُور الحموز في كتابه: «التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم» التَّضْمِين من باب الحمل على المعنى[3]، وحاول محاولةً جادّة منه أَنْ يحصر المواضع الَّتِي تشيع فيها هَذِهِ المسألة في التَّنْزِيل - وهي كثيرة جدّاً - في الفلكين اللّذين يدور فيهما التَّضْمِين: الحروف، والأفعال وما يعمل عملها.

وسأعرضُ ما جاء به الدُّكْتُور الحموز من شواهدَ، عرضاً وصفيّاً تاركاً الأحكام المعياريّة الَّتِي تبيّن التَّفاوت بين أَوْجُه التَّأْوِيل النّاتجة عن الاختلاف بمسألة التَّضْمِين بين العُلَمَاء، وما ينتج عنها من اختلافٍ في المعنى، لأعرضَها عرضاً تحليليّاً في المبحث الثَّانِي من هَذَا الفصل، بما يتوافق وهدف البحث، والغاية الَّتِي يسعى إلى إبرازها.

فَمِنْ تضمين الحروفِ معانيَ أخرى: «إلى»[4]: وتأتي بمعنى «مع»، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النّساء٤/ ٣]، وتأتي بمعنى «في»، وَمِنْهُ قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النّساء٤/ ٨٧].

---

(١) المرجع نفسه، مج١، ص١١٨.

(٢) المرجع نفسه، مج١، ص١١٨.

(٣) الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ج٢، ص١١٦٩.

(٤) المرجع السّابق، ج٢، ص١٢٥٧.

و«اللام»[1]: وتأتي بمعنى «في»، ومن ذَلِكَ قوله: ﴿ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴾ [الفجر٨٩/ ٢٤]، وتأتي بمعنى «الباء»، كقوله: ﴿ وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ [الزمر٣٩/ ١٢].

و«الباء»[2]: وتأتي بمعنى «في»، ومن ذَلِكَ قوله: ﴿ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمۡ رَبُّهُمۡ ﴾ [الطُّور٥٢/ ١٨]، وتأتي بمعنى «عن»، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾ [الفرقان٢٥/ ٥٩]، وتأتي بمعنى «إلى»، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ ﴾ [يوسف١٢/ ١٠٠]، وتأتي بمعنى «اللام»، كقوله: ﴿ نَّحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَا يَسۡتَمِعُونَ بِهِۦٓ ﴾ [الإسراء١٧/ ٤٧].

و«في»[3]: وتأتي بمعنى «الباء»، ومن ذَلِكَ قوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِ ﴾ [الشُّورى٤٢/ ١١].

و«من»[4]: وتأتي بمعنى «في»، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة٦٢/ ٩]، وتأتي بمعنى «الباء»، كقوله: ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعۡيُنَهُمۡ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمۡعِ ﴾ [المائدة٥/ ٨٣].

و«على»[5]: وتأتي بمعنى «في»، وَمِنْهُ قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ﴾ [الذّاريات٥١/ ١٣].

وهَذَا الَّذِي جمعه الدُّكْتُور الحموز غيضٌ من فيضٍ من كتاب الله تعالى، وقد صرّح بِذَلِكَ بنفسه عندما قال: «وتضمين الحرف معنى آخر واسعٌ في التَّنْزِيل، وسأُحاول أَنْ أذكر بعض الشَّوَاهِد لهَذِهِ المسألة خوفاً من الإطالة»[6].

إلاَّ أَنَّ هَذِهِ الشَّوَاهِد جميعها ذهبَ إليها أصحاب المذهب الأوّل، في حين أنكرها أصحاب

---

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٥٧.
(٢) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٥٨-١٢٥٩.
(٣) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٥٩.
(٤) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٦٠.
(٥) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٦٠.
(٦) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٥٧.

المذهب الثَّانِي وضمّنوا أفعالها أفعالاً أخرى، استدلّوا عليها من قرينة السِّياق والحرف نفسه.

وأمّا تضمينُ الأفعالِ وما يعملُ عملَها معانيَ أفعالٍ أخرى أو ما يعملُ عملَها، فقد ذكر أهمّ المواضع الَّتِي جَاءَت في التَّنْزِيل بقوله: «تشيعُ هَذِهِ المسألةُ في التَّنْزِيل في مواضعَ كثيرةٍ جدّاً، ولَعَلَّ أهمّها ما يأتي:

١- تَضْمِيْنُ مَا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ صريحٍ، معنى ما يتعدّى بواسطة.

٢- تَضْمِيْنُ مَا يَتَعَدَّى بواسطة، معنى ما يتعدّى إلى مفعولٍ صريحٍ.

٣- تَضْمِيْنُ مَا يَتَعَدَّى بواسطة، معنى ما يتعدّى بواسطةٍ ليصحّ التّعلّق.

٤- تَضْمِيْنُ الفعل معنى فعل العطاء، ليصلَ إلى مفعولين صريحين.

٥- تَضْمِيْنُ الفعل معنى الفعل النَّاسخ، ليصل إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.

٦- تَضْمِيْنُ الفعل معنى ما يتعلّق، ليصحّ التّعليق.

٧- تَضْمِيْنُ فعل القول معنى ما يصل إلى مفعولٍ صريحٍ.

٨- تَضْمِيْنُ الفعل معنى القول، لتصحيح كسر همزة «إنّ».

٩- التَّضْمِيْنُ فيما يعمل عمل الفعل»[1].

وأعطى لكلِّ موضعٍ شاهداً أو أكثر، لا أرى حاجةً إلى ذكره هنا، وإنَّمَا أكتفي بالإشارة إلى تِلْكَ المواضع؛ لأَنَّ ذَلِكَ ليس هدفاً رئيساً في هَذَا البحث؛ فما يخصُّ بحثنا من ذَلِكَ كلِّه في هَذَا المقام هو أَنَّ المعنى عند أصحاب المذهب الأَوَّل قد اختلفَ - فِي أَثْنَاءِ تدبّر معاني الآيات - عن المعنى عند أصحاب المذهب الثَّانِي والعكس؛ وهَذَا دليلٌ بيّنٌ، وبرهانٌ ساطعٌ، على أَنَّ اختلاف التَّأْوِيل النَّحْوِيّ بين النَّحْوِيِّيْنَ فِي أَثْنَاءِ التَّحلِيل، يؤدّي إلى اختلافٍ في المعنى الَّذِي ينطوي عليه النّصّ، وهَذَا ما سأبحثه في المبحث الثَّانِي، ساعياً إلى إبراز دور التَّضْمِين النَّحْوِيّ، وأثره في تنوّع المعاني سواءٌ أكان الخلافُ على وقوع التَّضْمِين أو عدمه أصلاً، أم على وقوعه بالحروف أو

---

(١) المرجع نفسه، ج٢، ص١٢٤٦-١٢٤٧.

بالأفعال أو ما يعمل عملها؛ إِذْ إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَؤُول لحَقِيْقَة واحدةٍ جعلْتُ عنوان هَذَا البحث دليلاً عليها، وهي بيان: «أثر الاختلاف في الأَوْجُه الإعرابيَّة في تفسير الآيات القُرْآنِيَّة».

وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ وِجْهَتِي في تحليل بعضٍ من آيِ الذّكرِ الحكيمِ، ستختلفُ عن وِجْهَتَيْ كلٍّ من الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل الَّذِي حاول في تحليله أَنْ يثبتَ صحّة المذهب الثَّانِي بالدّليل والبرهان مُحْتَكِمًا في ذَلِكَ كلِّهِ إلى المعنى، والدُّكْتُور عبد الفتّاح أحمد الحموز الَّذِي عرض هَذِهِ المسألة عرضاً أقرب إلى الإحصاء والحصر منه إلى التَّحلِيل والتّدبّر؛ لذَلِكَ سأحاول فيما يأتي - في المبحث الثَّانِي - أَنْ أُبْرِزَ أَثَرَ الاختلاف بينَ النَّحْوِيِّيْنَ في الرّكون إلى التَّضْمِين، أو اللُّجوء إلى التَّأْوِيل إنكاراً لَهُ في التَّفسير، في توجيه المعاني في القرآن الكريم، آملاً أَنْ تأخذ هَذِهِ الطّريقة حظّاً لدى الدَّارسين، ويكون هَذَا البحث بمثابةِ خطوةٍ أُولى لتصنيفِ كتبٍ تسير على المنهج نفسه، تَدَبُّرًا للقرآنِ، وخدمةً للإنسانِ، وإِرضاءً للرَّحمنِ.

المَبْحَثُ الثَّانِي:

دَوْرُ التَّضْمِيْنِ فِي إِبْرَازِ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَجَازِيِّ، وَالجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

نخلص مِمَّا سَبَقَ إِلى أَنَّ الفعل إِذَا ضُمِّنَ معنى فعلٍ آخر، لم يلزم إعطاءه حكمه في الوجوه جميعها، بل من جلالة هَذِهِ اللُّغَة العظيمةِ الشّأن وجزالتها، أَنْ يذكر المتكلّمُ فعلاً ما، ويضمّنه معنى فعلٍ آخر، ويجري على المضمّن أحكامه لفظاً وأحكام الفعل الآخر معنىً، فيكون في قوّةِ ذكر الفعلينِ مع غايةِ الاختصار، وَمَنْ تدبّر هَذَا وَجَدَهُ كثيراً في كلام الله تعالى.

وسأعمد في هَذَا المبحث إلى بسطِ أقوالِ النَّحْوِيِّيْنَ وآرائهم فِي أَثْنَاءِ تفسيرهم وتأويلهم لبعضِ آي القرآن الكريم الَّتِي وقع فيها التَّضْمِين، على اختلاف ميولهم، ومذاهبهم، وانتماءاتهم، ومدارسهم، وما يصحبُهُ هَذَا الاختلاف من تعدّد في التَّحلِيل النَّحْوِيّ، وتعدّد في الإعراب والتّعليق، وما يتمخّض عن ذَلِكَ كلِّه من تفريعاتٍ في المعنى، وتنويعاتٍ في الدَّلالَة، معتمداً في ذَلِكَ على التّفاسير القديمة، ومستأنساً ما أمكن بآراءِ بعضِ المُحْدَثِيْنَ وتعليقاتهم، وما ينتج عنها من تفاوتٍ في المعاني، بقصدِ التّنويع، وإغناء البحث، وتعميق فكرة كون الإعراب مفتاحَ المعنى وأساسَ الدَّلالَة، وتأكيد أَنَّ الاختلافَ في ذَلِكَ كلّه إِنَّمَا هو اختلافُ تعدّدٍ وتنوّعٍ، وليس اختلافَ تنافرٍ وتضادّ.

وبعد إمعاني النظرَ في كثيرٍ من الآياتِ الَّتِي احتملت أَنْ تُخَرَّجَ بعضُ أفعالِها على التَّضْمِين، تبيَّن لي أَنَّ من أكثرِها دقّةً، وأبلغِها أَهَمِّيَّة في قسم العقيدة الإسلامِيَّة، وتحديداً في مسألة القضاء والقدر، قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة٢/ ١٠٥]، فالفعل ﴿يَخْتَصُّ﴾ فيه وجهانِ:

أحدهما: أَنَّهُ ضُمِّن معنى الفعل «يخصّ»[(١)]، أو «يفرد»[(٢)]، أو «يفضّل»[(٣)] فيكون على هَذَا

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٥٥.

(٢) أَبو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٩١.

(٣) الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص١٧٨.

التَّضْمِين متعدّياً، وهَذَا ما ذهبَ إليه كثيرٌ من أهل النَّحْو والعلم وَاللُّغَة قديماً وحديثاً، وَبِذَلِكَ يكون في: ﴿ يَخْتَصُّ ﴾ ضمير يعودُ على الله، وتكون ﴿ مَن ﴾ مفعولاً به، على تقدير: «يختصّ اللهُ الَّذِي يشاؤه برحمته»[1]، وَعَلَيْهِ فالمعنى هنا أَنَّ الله هو الَّذِي يختصُّ بالرحمة والخير بعضَ النَّاس دون بعضٍ، وذكر الآلوسيّ أَنَّ ذَلِكَ «يلائم الألوهيّة، كما أَنَّ إنزال الخير على العموم يناسب الربوبيّة»[2]، وَعَلَى هَذَا الرّأي تكون الرّحمة هنا عَامَّة بأنواعها جميعها[3]، ونقل القُرْطُبِيّ قول الإمام عليّ - كرّم الله وجهه -: «﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ ﴾؛ أي بنبوّته، خصَّ بها محمّداً ﷺ»[4]، وَكَذَلِكَ نقل الطَّبَرْسِيّ أَنَّ معنى «الرحمة» هنا هو: «النبوّة» «عن أمير المؤمنين - يعني الإمام عليّاً كرَّمَ الله وجهه - وعن أبي جعفر الباقر عليه السّلام... وبه قال الحسن وأبو عليّ والرُّمَّانِيّ وغيرهم من المُفَسِّرِيْنَ»[5]، وهَذَا ما ذهب إليه الزَّمَخْشَرِيّ[6]، وقال الآلوسيّ: «والمراد من الرحمة ذَلِكَ الخير إلاَّ أَنَّهُ عبّر عنه بها اعتناءً به وتعظيماً لشأنه»[7]، وفسّرها الرَّازِيّ بالإحسانِ[8].

وإلى هَذَا التَّضْمِين وَجَعْلِ ﴿ يَخْتَصُّ ﴾ متعدّياً ذهب الزَّمَخْشَرِيّ، والطَّبَرْسِيّ، والقُرْطُبِيّ، والرَّازِيّ، وأبو البقاء[9] من القُدَمَاء؛ وابن خليفة عليويّ[10]، والشَّعْرَاوِيّ[11]، والصّابونيّ[12]، وعبد الرحمن حبنّكة[13] من المُحْدَثِيْنَ؛ فهَؤُلاَءِ جميعهم لم يذكروا في كتبهم سوى هَذَا الرّأي، ولم يذهبوا سوى هَذَا المذهب.

---

(١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٥٥.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٥٢.

(٣) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٩١.

(٤) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص٤٢.

(٥) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفَضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص١٧٩.

(٦) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢٠١.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٥٢.

(٨) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٢، ج٣، ص٢٠٤.

(٩) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٨٧.

(١٠) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص٤٢٢.

(١١) الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مج١، ص٥٠٤.

(١٢) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج١، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، د.ت، ص٨٦.

(١٣) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج١٥، ص٤١٢.

والوجه الثَّانِي للفعل ﴿ يَخْتَصُّ ﴾: أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى الفعل: «ينفرد»[1]، فيكون على هَذَا التَّضْمِين لازماً، وَبِذَلِكَ لم يكن فيه ضميرٌ، ويكون فاعله: ﴿ مَن ﴾[2]، نقل هَذَا الرّأي عددٌ من المُفَسِّرِيْنَ القُدَمَاء، وَمِنْهُمُ الآلوسيّ، وأَبُو حَيَّان، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ، دون أَنْ يُرجِّحوا رأياً على رأيٍ، وإِنَّما اكتفوا بعرض كلٍّ من المذهبَيْنِ، إِلاَّ أَنَّ السَّمِيْن الحَلَبِيّ قد أشار إلى اختلافِ المعنى على هَذَا الرّأي، وقدّره بقوله: «أي: «والله يختصُّ برحمتِهِ الشّخصُ الَّذِي يشاؤُه»، ويكون «افتعل» بمعنى فعل الفاعل بنفسه، نحو: «اضطرب»، والاختصاص ضدّ الاشتراك»[3].

والفرق في المعنى بَيْنَ تضمين الفعل ﴿ يَخْتَصُّ ﴾ معنى الفعل «يفرد»، أو معنى الفعل «ينفرد»، بيّنٌ واضحٌ، فعلى الأوّل: الله هو الَّذِي يوزّع الخير على مَنْ يشاؤهُ برحمته وفضله، وَعَلَى الثَّانِي: الإنسانُ هو الَّذِي يختارُ لنفسه أَنْ تنزل عليه هَذِهِ الرّحمة وهَذَا الخير بأفعاله الحميدة، وقربه من ربِّهِ وتبتّلِهِ إليه، وإلى هَذَا المعنى أُمِيْلُ لقربه من المنطق، وانسجامه مع طبيعة التّفكير البشريّ، على خلافِ مَنْ أنكره من العُلَمَاء قديمهم وحديثهم، ولعلّي ألتمس من قول السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وبهَذَا يتبيّنُ فسادُ قول مَنْ زعمَ أَنَّهُ هنا متعدٍّ ليس إلاّ»[4] أَنَّهُ يميل إلى هَذَا الرّأي.

ويجوز أَنْ تكون ﴿ مَن ﴾ موصولة، أو موصوفة، وَعَلَى التَّقْدِيْرين كليهما فلا بدّ من تقدير عائدٍ؛ لأَنَّهُ محذوف[5]، وقدّره أبو البقاء بقوله: «أي: «مَنْ يشاءُ اختصاصَهُ»، فَحُذِفَ المضاف فبقي مَنْ يشاؤه، ثمّ حُذف الضّمير»[6]، وَكَذَلِكَ يجوز أَنْ يُضمّنَ ﴿ يَشَآءُ ﴾ معنى «يختار»[7]، فحينئذٍ لا حاجة إلى حَذْفِ مضافٍ[8]، بل تقدّره ضميراً فقط؛ أي يشاؤه[9].

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٤٩١.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٥٢.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٥٥.

(٤) المصدر السّابق، ج٢، ص٥٥.

(٥) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٥٥٢.

(٦) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٨٧.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٥٥.

(٨) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٨٧.

(٩) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٨٧.

وفي ذَلِكَ كلِّهِ خير دليل على أَنَّ التَّضْمِين له أثره الواضح في اختلاف المعاني وتوجيهها وتعدّدها فِي أَثْنَاءِ التَّحلِيل النَّحْوِيّ والتَّفسير اللّغويّ لبعض آيات القرآن الكريم، ممّا يساعد على إغناء المادّة المدروسة، واستكناه ما يمكنُ أَنْ يحمله اللّفظ من معانٍ ما زال الكثير مِنْهَا بحاجةٍ إلى إخراجِهِ وتدبّرِهِ، لِمَا فيه خير الأمّة وصلاح المجتمع.

ومن الشَّوَاهِد على ذَلِكَ أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة٢/ ١٣٠]، ففي قولِهِ: ﴿ نَفْسَهُۥ ﴾ ثمانيةُ أَوْجُه:

أحدهما: أَنَّهُ مفعول به، على احتساب معنى الفعل ﴿ سَفِهَ ﴾ كمعنى الفعل «سفّه»، وهو قول ثَعْلَب والمُبَرِّد، يقول القُرْطُبِيّ: «حكى ثَعْلَب والمُبَرِّد أَنَّ ﴿ سَفِهَ ﴾ بكسر الفاء، يتعدَّى كـ «سفَّه» بفتح الفاء وشدّها»[1] ونُقِلَ هَذَا الوجه عن الأَخْفَش الأكبر[2]، يقول الطَّبَرْسِيّ: «قال الأَخْفَش معناه: سفّه نفسه»[3]، وحُكِيَ أَيْضاً عنه أَنَّهُ عدَّها لغةً[4]، وَكَذَلِكَ عدّها يونس لغةً[5]، وهَذَا الوجه أحسن الوجوه عند السَّمِيْن الحَلَبِيّ[6].

والوجه الثَّانِي: أَنَّهُ مفعول به أيضاً، ولكن على تضمين الفعل ﴿ سَفِهَ ﴾ معنى الفعل «امتهنَ» أو «استخفّ»، وهو اختيار الزَّمَخْشَرِيّ بقوله: «﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ امتهنها واستخفّ بها، وأصل السّفه: الخفّة»[7]، وراح يعدّ بعض الوجوه المحتملة، ويعرض آراء العُلَمَاء فيها، ثمّ قال معلّلاً سبب اختياره لهَذَا الوجه الَّذِي ذكره أوّلاً: «والوجه هو الأوّل، وكفى شاهداً له بما جاء في الحديث: «الكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغْمَصَ النَّاس»[8]؛ وذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا رَغِبَ عمّا لا يرغبُ عنه عاقلٌ

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج٢، ص٩٠.

(٢) هو أبو الخطّاب، انظر ترجمته، ص١١٥.

(٣) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢١١.

(٤) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢٠.

(٥) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢١١.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢٠.

(٧) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢١٥.

(٨) البزّار، أحمد بن عمرو، البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار، تحـ. د. محفوظ الرّحمن زين الله، ج٦، ط١، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٩هـ، رقم (٢٤٣٣)، ص٤٠٨.

قطُّ، فقد بالغَ في إذالةِ نفسه[1] وتعجيزها، حَيْثُ خالف بها كلّ «نفسٍ عاقلةٍ»»[2].

واختار هَذَا الوجه من المُحْدَثِيْنَ الصابونيّ[3]، وإلى قريبٍ من هَذَا ذهب الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل، فهو عنده بمعنى «امتهن، واحتقر»، وعلّل سبب اختياره هَذَا التَّضْمِين بقوله: «وبهَذَا التّوجيه في تضمين ﴿سَفِهَ﴾ معنى «امتهن، واحتقر» يكون أدنى إلى مفهوم اللُّغَة، وأحكم في الدَّلالَة على المراد، للتّناسق مع الحالةِ النّفسيّة الَّتِي يصوّرها، والنّموذج البشريّ الَّذِي يعرض له؛ فالسّفه: خفّة الحلم، أمّا المهانة: فضعف الرّأي، ومن عادة العرب أَنْ يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكامِ صاحبه عِمارةً لبينهما، وتتميماً للشبه الجامع لهما؛ فجمع التَّضْمِين السفاهة مع المهانة، وخفّة الحلم مع الظّلم، فخزي في نفسه من معرّته، وأيّ ظلمٍ لها أشدّ من الرّغبة عن ملّة إِبْرَاهِيم عليه السّلام»[4].

والوجه الثَّالِث: أَنَّهُ مفعولٌ به كَذَلِكَ، ولكن على تضمين الفعل ﴿سَفِهَ﴾ معنى الفعل «جَهَّلَ»، وهو تقدير الزَّجَّاج[5]، وابن جنّي[6]، وذكر المعنى الَّذِي يَؤُول له هَذَا التَّقْدِيْر الآلوسيّ بقوله: «أي: جَهّلَ نفسَهُ لِخِفَّةِ عقلِهِ، وعدمِ تفكيرِهِ»[7]، وهو اختيار القُرْطُبِيّ أيضاً، على احتساب أَنَّهُ جَهَّلَ نَفْسَهُ، وما فيها من الدَّلالات والآيات الدّالّة على أَنَّ لها صانعاً حكيماً ليس كمثله شيء، فيفكّر في نفسه، فيستدلّ على ذَلِكَ[8].

وذهبَ هَذَا المذهبَ من المُحْدَثِيْنَ ابن خليفة عليويّ بقوله: «أي جَهَّلَ نفسَهُ... والعربُ تضعُ ﴿سَفِهَ﴾ موضع «جَهَّلَ»؛ لأَنَّ مَنْ عبد حجراً، أو قمراً، أو شمساً، أو صنماً، فقد جَهَّلَ

---

(١) أي: إهانتها.

(٢) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢١٦.

(٣) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج١، ص٩٦.

(٤) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج٢، ص٤١٣.

(٥) الزَّجَّاج، أبو إسحاق إِبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٢١١.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٥٦٤.

(٧) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٦١٠.

(٨) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج٢، ص٩٠.

نَفْسَهُ؛ لأَنَّهُ لم يعلمْ خالِقَها»[1]، وإلى قريبٍ من هَذَا ذهب الشَّيْخ الشَّعْرَاوِيّ، وهو عنده: «دليلٌ على ضعفِ الرّأي، وعدم التّفرقة بين النّافع والضّارّ»[2].

وذكر الرَّازِيّ أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى فعل «أضلّ» ونقل عن الحسن تضمينه معنى الفعل «خسر» أيضاً[3]، ونقلِ الآلوسيّ عن أبي عُبَيْدَة أَنَّهُ ضُمّن معنى الفعل «أهلك»[4]، وذكر الطَّبَرْسِيّ أَنَّهُ على معنى «أوبقَ»[5]، وابن كَثِيْر أَنَّهُ بمعنى «ظلمَ»[6]، وعند ابن هِشَام ضُمِّنَ معنى «خاف»[7]، وعند ابن عاشور معنى «أهمل»[8].

والوجه الرَّابِع: أَنَّهُ منصوبٌ بنزع الخافض، يقول القُرْطُبِيّ: «وحكى الكِسَائِيّ عن الأَخْفَش أَنَّ المعنى «جَهِلَ في نفسِهِ»، فحذفت «في»، فانتصب»[9]، وهو بِذَلِكَ لا ينافي كون الفعل لازماً على أصله، وهو قولٌ لبعض البَصْرِيِّيْنَ أيضاً[10]، وَبِذَلِكَ لا حاجةَ إلى التَّضْمِين؛ لأَنَّ الفعل ﴿سَفِهَ﴾ قد عُدِّي بحرف الجرّ «من»، وهو الأصل فيه.

والوجه الخامس: أَنَّهُ توكيد لمؤكّد محذوفٍ، تقديره: «سفِهَ قولَه نفسَه»، فحذف المؤكَّد، قياساً على النَّعْت والمنعوت[11]، وهو منقولٌ عن مكّيّ بن أبي طالب القيسيّ[12].

---

(١) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص٤٧٥.

(٢) الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مج١، ص٥٩١.

(٣) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج٢، ج٤، ص٦٤.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٦١٠.

(٥) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢١١.

(٦) ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مج١، ص٢٤٤.

(٧) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٦٨٠.

(٨) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص٧٢٥.

(٩) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج٢، ص٩٠.

(١٠) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص٦١٠.

(١١) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢١.

(١٢) لم أجد هَذَا الرّأي في كتابيه «المشكل»، و«الكشف»، وهو محكيٌّ عنه.

والوجه السَّادِس: أَنَّهُ منصوبٌ على التّمييز، كما في قول النّابغة الذبيانيّ[1]:

٥٥- وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهْرِ، لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[2]

وكما في قول الحارث المُرِّيّ[3]:

٥٦- فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعُرِ الرِّقَابَا[4]

قال الزَّمَخْشَرِيّ: «وقيل: انتصابُ النَّفْسِ على التّمييز، نحو: «غبن رأيَهُ وألم رأسَه»، ويجوز أَنْ يكون في شذوذ تعريف المميّز»[5] واستشهد بالبيتين السّابقين، على احتسابِ «الظّهرَ» و«الرّقابَ» تمييزَيْنِ، وهو قول بعضِ الكُوفِيِّنَ[6]، وذكر القُرْطُبِيّ أَنَّهُ رأي الفَرَّاء[7]، وَكَذَلِكَ ذكره

---

(١) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذّبيانيّ، الغطفانيّ المُضريّ، أبو أمامة (-١٨ق.هـ)، شاعر جاهليّ، مِنَ الطّبقة الأولى، ومن شعراء المُعلّقات، يعرض عليه الشّعراء في سوق عُكاظ، من أمثال: الأعشى، وحسّان، والخنساء، مَدَحَ النّعمان بن المنذر، وله ديوان شعر. الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، ص٢٥. وانظر الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص٥٥.

(٢) الذّناب: الطّرف، والأحبّ: المقطوع. ونسب البيت سِيْبَوَيْهِ إلى النّابغة الذّبيانيّ. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٦٥.

وهو في ديوانه. النّابغة، أبو أمامة الذبيانيّ، الدّيوان، تحـ. د. شكري فيصل، بيروت، ١٩٦٨م، ص٢٣٢.

وذكره ابن الأَنْبَارِيّ في «الإنصاف»، دون أن يذكر قائله. ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّنَ البَصْرِيِّنَ والكُوفِيِّنَ، ج١، ص١٠٩.

(٣) هو الحارث بن ظالم بن غيظ المُرِّيّ، أبو ليلى (-٢٢ق.هـ)، شاعر جاهليّ آلت إليه سيادة غطفان. الزّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٢، ص١١٥.

(٤) نسب البيتَ سِيْبَوَيْهِ إلى الحارث بن ظالم المرّيّ، وذكره مرّتين في «الكتاب»، إحداهما باختلافٍ في بعض اللّفظ، ونقله عن أبي الخطّاب، فقال: «ولا بفزارةَ الشُّعرى رِقابا». سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٢٦٩-٢٧٠.

وذكره ابن الأَنْبَارِيّ باسم «بَكْرٍ»، بدلاً من «سَعْدٍ». ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّنَ البَصْرِيِّنَ والكُوفِيِّنَ، ج١، ص١٠٩.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢١٥-٢١٦.

(٦) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢١.

(٧) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج٢، ص٩٠.

أبو البقاء، إلاَّ أَنَّهُ قد ردّه بقوله: «وهو ضعيفٌ لكونِهِ معرفة»[1]، كَذَلِكَ ردّه السَّمِيْن الحَلَبِيّ بقوله: «وليس كَذَلِكَ، بل هما مشبّهان بالمفعول به؛ لأَنَّهُمَا معمولا صفةٍ مشبَّهةٍ وهي الشُّعُر جمع أشعُر، وأجبّ وهو اسم»[2].

وذكر الطَّبَرْسِيّ أَنَّ الزَّجَّاج قد أنكر ذَلِكَ أيضاً: «قال: إِنَّ معنى التّمييز لا يحتمل التّعريف؛ لأَنَّ التّمييز إِنَّمَا هو واحدٌ يدلّ على جنسٍ أو خلّةٍ تخلص من خلال، فَإِذَا عرّفته صار مقصوداً قصده، وهَذَا لم يقله أحدٌ ممّن تقدّم من النَّحْوِيِّيْنَ»[3].

والوجه السَّابع: أَنَّهُ توكيد، لـ ﴿مَن﴾، على عدِّها في محلّ نصب على الاستثناء، وذكر ابن هِشَام أَنَّ هَذَا الوجه قاله الكرمانيّ، ورأى ابن هِشَام أَنَّ ذَلِكَ ضعيفٌ؛ «لأَنَّهُ حمل «النّفس» على التَّوْكِيد في موضعٍ لم يحسن فيه»[4]، ورأى السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّهُ «تخريجٌ غريب»[5].

والوجه الثَّامِن: أَنَّهُ مشبّهٌ بالمفعول به، وهو قولُ بعضِ الكُوفِيِّيْنَ[6].

وأَبُو حَيَّان بعد أَنْ ذكر هَذِهِ الوجوه أنكرها جميعها، واختار أوّلها، وعلّل ذَلِكَ بقوله: «أمّا التّمييز فلا يجيزه البَصْرِيُّونَ؛ لأَنَّهُ معرفة، وشرط التّمييز عندهم أَنْ يكون نكرة[7]؛ وأمّا كونه مشبّهاً بالمفعول فذَلِكَ عند الجمهور مخصوصٌ بِالصِّفَة، ولا يجوز في الفعل، تقول: «زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ»، ولا يجوز «حَسُنَ الوجهَ» ولا «يحسنُ الوجهَ»؛ وأمّا إسقاط حرف الجرّ، وأصله «من سَفِهَ في نفسه»، فلا ينقاسُ؛ وأمّا كونه توكيداً وحذف مؤكّده ففيه خلاف، وقد صحّح بعضهم أَنَّ ذَلِكَ لا يجوز؛ وأمّا التَّضْمِين فلا ينقاس؛ وأمّا نصبه على أَن يكون مفعولاً به ويكون الفعل

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٩٩.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢٢.

(٣) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢١٢.

(٤) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٧١٦.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢٢.

(٦) المصدر السّابق، ج٢، ص١٢٢.

(٧) وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أنّ ما ورد منه معرفةً نادرٌ أو متأوّلٌ. الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص١٢٢.

يتعدّى بنفسه، فهو الَّذِي نختارُهُ»[1]، على حين وَجَدْنَا مَنْ يأخذ بالوجه الثَّانِي والثَّالِث على عدِّ التَّضْمِين من القياس، وكنّا قد أشرنا في المبحث الأَوَّل من هَذَا الفصل إلى أَنَّ أَبَا حَيَّان قد أنكر القول بقياس التَّضْمِين مع أَنَّهُ قد نقل عن الأقدمين أَنَّهُ يُقاس عليه[2]، وذكرنا في الفصل الثَّانِي من البحث أَنَّهُ قد خرّجَ بعضَ الشَّوَاهِد القُرْآنِيَّة على التَّضْمِين على إنكاره له[3].

وأيّاً كان، فما يعنينا هنا هو أَنَّ هَذِهِ المعاني المتعدّدة للآية الكريمة إِنَّمَا كان للتّضمين أثرٌ كبيرٌ في تنوّعها وتعدّدها، ودورٌ فعّالٌ في توجيهها، قال به كبار النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ قديماً وحديثاً، وقد تبيّن لنا ذَلِكَ جليّاً، فِي أَثْنَاءِ دراستنا لهَذِهِ الآية في ضوء تعدّد الأَوْجُه النَّحْوِيَّة في تخريجها.

ومن الملحوظ أَيْضاً أَنَّ العُلَمَاء لم يحصروا تضمين الفعل ﴿سَفِهَ﴾ في معنى واحدٍ لفعلٍ واحدٍ، وإِنَّمَا توسّعوا في ذَلِكَ؛ لئلاّ يضيّقوا واسعاً، ولَعَلَّ سبب ذَلِكَ أَنَّ حماقةَ السّفيه وجهلَهُ وهشاشةَ تفكيرِهِ، قد جعلت من التَّضْمِين يعزّ مطلبه ويبعد شأوُهُ.

ومن ذَلِكَ أَيْضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ﴾[البقرة٢/ ٢٢٧]، ففي نصب ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾ وجهانِ:

أحدهما: أَنَّهُ منصوبٌ بنزعِ الخافض، والتَّقْدِيْر: «وَإِنْ عزموا على الطّلاق»؛ لأَنَّ «عزم» يتعدّى بـ «على»، كقوله[4]:

٥٧- عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ ... لِشَيءٍ مَا يُسَوَّدُ مَنْ يَسُوْدُ

ذكر هَذَا الوجه عددٌ من الأقدمين، وَمِنْهُمْ أبو البقاء[5]، وأَبُو حَيَّان[6]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ[7]؛

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج١، ص٥٦٤.

(٢) انظر ص٤٠٢.

(٣) انظر حاشية (٥)، ص٧٩.

(٤) البيت – كما ذكر أكثر المحقّقين – لأنس بن مدركة الخثعميّ، ونسبَهُ سِيْبَوَيْهِ إلى رجلٍ مِنْ خثعم. سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب (مؤسّسة الرّسالة)، ج١، ص٣٠٢.
وذكره المُبَرِّد في «المقتضب». المُبَرِّد، أبو العبّاس، المُقتضب، ج٤، ص٤٣٥.

(٥) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص١٤٦.

(٦) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٢، ص٢٩٤.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٤٣٥.

وعددٌ من المُحْدَثِيْنَ، وَمِنْهُمُ ابن خليفة عليوي[1] وغيره، وَعَلَى هَذَا الوجه الإعرابيّ يكون المعنى كما ذكره الزَّمَخْشَرِيّ: «الغالب أَنَّ العازم للطّلاق... لايخلو من مقاولة ودَمْدَمة، وَلا بُدَّ له مِنْ أَنْ يُحدّثَ نفسَهُ ويناجيها بِذَلِكَ»[2].

في حين يختلف هَذَا المعنى اختلافاً كبيراً، إِذَا ما نظرنا إلى الوجه الثَّانِي لنصب ﴿ٱلطَّلَٰقَ﴾، مفعولاً به، على تضمين الفعل ﴿عَزَمُواْ﴾ معنى الفعل «نَوَوا»؛ لأَنَّ مجرّد النيّة ليس فيها غضب، وَبِذَلِكَ يكون القاصد إلى ذَلِكَ معملاً فكره دون أيِّ انفعالٍ أو غضبٍ يستوجبانِ التّسرّع في الحكم، وشتّانَ ما بين المعنيين في هَذَا المقام خَاصَّة، لِمَا فيه من أقوالٍ وآراءٍ متفاوتةٍ بينَ عُلَمَاء الفقه والشّريعة، وذكر هَذَا الوجه أَيْضاً من القُدَمَاء أبو البقاء[3]، وأَبُو حَيَّان[4]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ[5]، ومن المُحْدَثِيْنَ ابن خليفة عليوي[6]، دون أَنْ يميّزوا بين وجهٍ وآخر، أو يضعِّفوا وجهاً ويقوّوا آخر.

وانفرد الآلوسيّ بين القُدَمَاء في تضمين الفعل ﴿عَزَمُواْ﴾، معنى الفعل «صَمَّمُوا»، بقوله: «أي «صَمَّمُوا قَصْدَهُ بِأَنْ لَمْ يفيئوا، واستمرّوا على الإيلاء[7]»»[8]، وذهب هَذَا المذهب من

---

(١) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص٧٨٩.

(٢) الدَّمْدَمَة: الغضب، ودمدم عليه: كلّمه مغضباً. الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٢٩٨.

(٣) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص١٤٦.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٢، ص٢٩٤.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٤٣٥.

(٦) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص٧٨٩.

(٧) لَمْ يفيئوا: «لم يرجعوا فيه»، واستمرّوا على الإيلاء: «صارَ مِنْهُمْ طلاقاً بائناً بمضيّ العدّة»، فالإيلاء في اللغة: «الحلف مُطلقاً»؛ سواءٌ أكانَ على تَرْكِ قربان الزّوجة، أم على شيءٍ آخرَ. الفيّوميّ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ، ج١، مادّة (إلى)، ص٢٨.
وهو في الاصطلاح: «أَنْ يحلفَ ألاّ يَطَأَ امرأتَهُ مُطلقاً، أو مدّةً معلومةً على ما يأتي»، وقد كان ذَلِكَ فرقةً مؤبّدةً في الجاهليّة. العِمرانيّ، يحيى بن سالم، البيان (شرح كتاب المهذّب للشّيرازيّ)، اعتنى به قاسم محمّد النوريّ، ج١٠، ط١، دار المنهاج، جدّة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص٢٧٢.

(٨) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج٢، ج٢، ص١٩٥.

المُحْدَثِيْنَ الدُّكْتُور وهبة الزّحيليّ[1] والصّابونيّ الَّذِي فسّر الآية على هَذَا الرّأي بقوله: «والمراد من الآية أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا حلف ألاّ يقرب زوجته تنتظره الزّوجة مدّة أربعة أشهر، فإنْ عاشرها في المدّة فبها وَنِعْمَتْ؛ ويكون قد حَنَثَ في يمينه، وَعَلَيْهِ الكفّارة، وَإِنْ لَمْ يعاشرْها وَقَعَتِ الفرقةُ والطّلاقُ بمضيّ تِلْكَ المدّة»[2]، وهَذَا يتلاقى مع ما ذهب إليه السَّمِيْن الحَلَبِيّ من تضمين الفعل ﴿عَزَمُوا﴾ معنى الفعل «أقسموا»[3].

ونقل الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل عن القاضي ابن العربي قوله: «وقد يتضمّن العزم معنى الإيقاع؛ لأَنَّهُ يستلزمه غالباً»[4]، وهَذَا يعني أَنَّ الطَّلاقَ تَمَّ وَوَقَعَ، ويبدو أَنَّ الدُّكْتُور فَاضِل قد مال إلى هَذَا الرّأي بقوله: «وهَذَا احتمال متساوٍ، ولأجلِ تساويه توقّفتِ الصّحابة فيه... فلو نُسِيَ الفيء، وانقضتِ المدّة لوقع الطّلاق، إِنَّهُ التَّضْمِين، فاقبله وأنت مطمئنٌّ إليه، فَإِنَّهُ أنفى للشّبهة، وأمنع للشّكّ، وأدخل في اليقين»[5].

فمن الواضح أَنَّ في التَّضْمِين مزايا، لو استوفينا حقّهُ في الدِّراسة، وبنينا عليه أحكاماً، واستنبطنا منه قواعدَ، لكنّا قد ألفينا اللفظ الواحدَ يَلِدُ معاني جمّةً، لكلِّ معنىً مزيّة، يُحيطها سحرٌ من طريقه، ولونٌ من بريقه.

ومن الأمثلة الَّتِي تؤكّد أَنَّ للتّضمين دوراً أساساً في صياغة المعنى وتشكيله في بعض آي القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزّمر٣٩/ ٥٣]، فالفعل «أسرف» لا يتعدّى إلى مفعوله بحرف الجرّ «على»؛ لذَلِكَ رأوا أَنْ يُضَمِّنُوه معنى فعلٍ آخر كي يستقيم المعنى، وينسجم مع اللّفظ الَّذِي يحمله، فذهب معظمهم إلى القول

---

(١) الزحيليّ، د. وهبة، التّفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم ومعه أسباب النّزول وقواعد التّرتيل، ط٢، دار الفكر، دمشق-سورية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ص٣٧.

(٢) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج١، ص١٤٥.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج٢، ص٤٣٥.

(٤) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج٢، ص٤٧٧.

(٥) المرجع السّابق، مج٢، ص٤٧٧.

بالتَّضْمِين، متّفقين على ضرورته في هَذَا المقام، ثُمّ اختلفوا في اختيار الفعل المناسب كي يضمّنوه معناه، وهَذَا الخلاف ما زال إلى يومنا هَذَا بابُهُ مفتوحاً أمام كلِّ مَنْ كان له حقّ الاجتهاد، وتوافرت فيه شروطه؛ لأَنَّهُ - كما ذكرنا - التَّضْمِين أقرب إلى الاجتهاد الفرديّ منه إلى القياس الجماعيّ.

فذهب الزَّمَخْشَرِيّ إلى أَنَّ الفعل ﴿أَسْرَفُوا﴾ قد ضُمِّنَ معنى الفعل «جَنَوا»، لكي يتعدّى بحرف الجرّ ﴿عَلَىٰ﴾، فيتوجّه المعنى على اللّفظ الَّذِي يقتضيه بقوله: «﴿أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ جَنَوا عليها بالإسراف في المعاصي والغلوّ فيها»[1]، وكان الآلوسيّ قد ذكر هَذَا الوجه بقوله: «وضُمِّنَ معنى الجناية ليصحّ تعدّيه بـ ﴿عَلَىٰ﴾، والمضمّن لا يلزم فيه أَنْ يكونَ معناه حقيقيّاً»[2]، وذكر أَيْضَاً وجهاً آخر، وهو أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى الفعل «أفرطوا»، ليكون المعنى على هَذَا الوجه: «أفرطوا في المعاصي جاثين عليها»[3]، وإلى هَذَا الوجه مال البيضاويّ بقوله: «أفرطوا في الجناية عليها بالإسراف في المعاصي»[4]، وَكَذَلِكَ ما ذهب إليه الصَّابونيّ من المُحْدَثِيْنَ، وتقدير المعنى عنده: «أفرطوا في الجنايةِ على أنفسهم بالمعاصي والآثام»[5].

وذهب ابن عاشور في «التّحرير والتّنوير» من المُحْدَثِيْنَ إلى أَنَّهُ قد ضُمِّنَ معنى الفعل «أكثروا» وفصّل ذَلِكَ وعلّله بقوله: «والإسراف: الإكثار... والأكثر أَنْ يُعَدّى إلى متعلّقه بحرف «من»، وتعديته هنا بـ ﴿عَلَىٰ﴾؛ لأَنَّ الإكثار هنا من أعمال تتحمّلها النّفس، وتثقل بها، وذَلِكَ متعارف في التّبعات والعدوان، تقول: «أكثرتُ على فلانٍ»»[6].

وقدّر عبد الرّحمن حبنّكة حالاً محذوفةً - وهو وجهٌ ذكرناه في المبحث الأَوَّل من هَذَا

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص١٣٨.

(٢) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٣، ج٢٤، ص٢١.

(٣) المصدر نفسه، مج١٣، ج٢٤، ص٢١.

(٤) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاوي، مج٢، ص٣٢٨.

(٥) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج٣، ص٨٥.

(٦) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج٩، ج٢٤، ص٤٢.

الفصل[1] - قد عملت في شبه الجملة بعدها، وهَـذِهِ الحال هي: «جَانِيْنَ»، بقوله: «﴿أَسْرَفُوا عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: أسرفوا جانينَ على أنفسهم بِأَنَّهُمْ استحقّوا بجرائمهم عقابَ اللهِ الحَكَمِ العَدْلِ»[2].

وخالف الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ فيما ذهب إليه، من أَنَّ الفعل ﴿أَسْرَفُوا﴾ قد تضمّنَ معنى الفعل «عَدَوْا»، وعلّل ذَلِكَ مُتّكئاً على المعنى، بقوله: «ولَعَلَّ تضمين «عَدَوْا» أدلُّ على المراد من «جَنَوْا»؛ لأَنَّ «جنى على نفسه: أذنب ذنباً يؤاخذ عليه»، أمّا «عدا على نفسه، فظلَمَها وجاوز القَدْرَ في ظلمها»، فالعدوان مع سياقِ القنوط أَوْلى من الجناية؛ فالإسراف على النّفس مطلقٌ، يشمل الإشراك والإفراط في أنواع المعاصي، والعدوان عليها مقيّد، ولَعَلَّ استعمال الإسراف بدلاً من العدوانِ أسوغ مع السِّياق، سياقِ الرّحمة، وفتح باب الأمل، فلا يقنطوا، ولا ييأسوا، ويبقى المسرف على نفسه رجلاً قلبُهُ بين اليأسِ ممّا حصدت يداه في ظلمِ نفسِهِ، وبين الرّجاء فيما عند الغفور الرّحيم، يفتحُ لهم أبواب رحمته على مصراعيها بالتّوبة ويدعوهم إلى الأوبة إليه غير قانطين ولا يائسين... ولا يحتاج الوالج فيه إلى استئذان، ففضل التَّضْمِين أَنَّهُ جمع المعنيين جميعاً، فالزمْهُ لِشرفِهِ، واشدُدْ يدَكَ به»[3].

وَإِنْ كان لي كلمةٌ أقولها، فهي أَنَّني بعد استقرائي لكثيرٍ من كتب التَّفسير القديمة، وجدْتُ العديد من المُفَسِّرِيْنَ والنَّحْوِيِّيْنَ يبتعدون عن تخريج هَذَا الفعل، ولم يفسّروا معناه، أو يعطوا سبباً لتعدّيه بحرف الجرِّ «على»، خلافاً لأصله الموضوع له في المعاجم، ووجدْتُ أَيْضَاً أَنَّ مَنْ خرّجَهُ وناقشَهُ وبحث في أمره وجدَ نفسَهُ مضطرّاً إلى الأخذ بالتَّضْمِين سبباً لذَلِكَ - كما بيّنْتُ - والَّذِي أثار فضولي وأدهشني أَنَّ مَنْ أنكر وقوع التَّضْمِين في الأفعال أو في الحروف جميعاً، على أَنَّهُ لا ينقاس - وَأَخُصُّ مِنْهُمُ ابْنَ هِشَام وأَبَا حَيَّان، كما مرّ بنا - قد تجنّب الحديث عن هَذَا الفعل، ولم يلتفت إليه، ولم يخرّجه على وجهٍ، وكَأَنَّهُ غيرُ مذكورٍ في هَذِهِ الآية، كما وجدْتُ أَنَّ القائلين

---

(١) وهو ما ذهبَ إليه الزَّمَخْشَرِيّ، انظر ص٣٩١-٣٩٢.

(٢) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج١٢، ص٢٥٥.

(٣) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج٢، ص٤٠٩.

بالتَّضْمِين والمتحمّسين له أكثرهم من المُحْدَثِيْنَ الَّذِيْنَ يتفنّنون في تخريجه على الوجه الأكمل والمعنى الأقوم في الشَّوَاهِد الشعريّة والحديث الفصيح عَامَّة، وفي القرآن الكريم خَاصَّة.

ومن الشَّوَاهِد الَّتِي قادني البحث في كتب التَّفسير - قديمها وحديثها - إليها، وما وجدْتُ فيها أَنَّ القول بالتَّضْمِين أقوى الوجوه، وأيسرُها تخريجاً، وأكثرُها انسجاماً مع المعنى، قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر٥٤/ ١٢]، ففي نصب ﴿ عُيُونًا ﴾ أَوْجُه عِدّة:

أحدها: أَنَّهُ تمييزٌ منقولٌ من المفعول به؛ إذ الأصل: «وفَجَّرْنا عيونَ الأرضِ»، يقول الآلوسيّ: «وأصله «فجَّرْنا عيونَ الأرضِ»، فغيّرَ إلى ذَلِكَ التّمييز، للمبالغة بجعل الأرضِ كلِّها متفجِّرةً مع الإبهام والتَّفسير»[1]، وذكر هَذَا الوجه عددٌ غير قليل من النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ على أَنَّهُ هو المشهور، إلاَّ أَنَّ هناك من ضَعَّفَهُ، يقول السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «وَمَنَعَهُ بعضُهم، وتأوَّلَ هَـذِهِ الآيـةَ»، ثُمَّ ذكرَ السّببَ بقوله: «﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أبلغُ مِنْ «فجّرنا عيونَ الأرضِ»»[2]، وألمحَ إلى ذَلِكَ أَيْضاً الآلوسيّ دون أَنْ يذكر السّبب بقوله: «وَمَنَعَ بعضُهم مجيءَ التّمييزِ من المفعول»[3]، وَكَذَلِكَ ذكر الزَّمَخْشَرِيّ المعنى على أَنَّهُ أبلغ، وقدّره بقوله: «وجعلنا الأرضَ كلّها، كَأَنَّهَا عيونٌ تتفجّرُ، وهو أبلغ من قولك: «وَفَجَّرْنا عيونَ الأرضِ»»[4]، ونقل هَذَا المعنى بحرفيّته من القُدَمَاء الرَّازِيّ[5]، والبيضاويّ[6]، ومن المُحْدَثِيْنَ الدُّكْتُور وهبة الزّحيليّ في «التَّفسير المنير»[7]، والصابوني في «صفوة التّفاسير»[8].

وفي المقابل لم يرتضِ ابن عاشور سوى هَـذَا الوجه، ولم يذكر غيره بقوله: «وتعدية

---

(١) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص١٢٥.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١٣٢.

(٣) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص١٢٥.

(٤) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص٤٣٤.

(٥) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١٥، ج٢٩، ص٣٤.

(٦) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاوي، مج٢، ص٤٤٦.

(٧) الزحيليّ، د. وهبة، التَّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، ج٢٧، ص١٥٤.

(٨) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج٣، ص٢٨٥.

﴿ وَفَجَّرْنَا ﴾ إلى اسم الأرضِ تعدية مجازِيَّة؛ إذ جعلت الأرض من كثرةِ عيونها كَأَنَّهَا عينٌ تتفجّر، وفي هَذَا إجمالٌ جيء من أجله بالتّمييز له بقوله «﴿ عُيُونًا ﴾، لبيان هَذِهِ النّسبة، وقد جعل هَذَا ملحقاً بتمييز النّسبة؛ لأَنَّهُ محوّلٌ عن المفعول؛ إذ المعنى: «وفجّرنا عيونَ الأرضِ»»[1].

وَكَذَلِكَ فعل عبد الرّحمن حبنّكة، إلاّ أَنَّهُ كانَ أشدَّ حماسةً للتّمييز من غيره من القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ بقوله: «والتّعميم في إسناد التّفجير إلى كلِّ الأرضِ يوحي في دلالته الأولى بِأَنَّ سطح الأرض كلَّهُ قد تفجّر ماءً، وجاء لفظ ﴿ عُيُونًا ﴾ عقبه تمييزاً، فحدّدَ الصّورة الَّتِي تمّ تفجيرُ الأرض على وفقها، وهي صورةُ عيونٍ مائيّةٍ متفجّرةٍ موزّعةٍ على كلِّ مساحةِ الأرضِ، كعيونِ الغربالِ، والغرض الدّلالَة على كثرة العيون المتفجّرة»[2]، فَقَدْ رَأَى أَنَّ هَذَا المعنى الَّذِي استنتجه من سياق الآية إِنَّمَا لا يستقيم إلاّ إِذَا أعربنا هَذِهِ الكلمة تمييزاً، ثمّ راح يردّ على مَنْ أنكر هَذَا الإعراب بعد أَنْ عرضَ رأيهم بقوله: «مع أَنَّ العبارة[3] تدلُّ على أَنَّ الله - عزّ وجلّ - قد جعل كلَّ موقعٍ في الأرض عيناً تتفجّرُ ماءً متدفّقاً، لا أَنَّهُ جَعَلَ العيون الَّتِي فيها تتفجّر وتتدفّق، وفرقٌ كبيرٌ بين الدّلالتين، وهَذَا الفرق يدركه أصحاب الحسّ الأدبيّ الرّفيع»[4].

وَكَذَلِكَ ذكر الآلوسيّ رأياً غريباً عن جماعةٍ، ثمّ ردّه بقوله: «وجعلَهُ بعضهم محوّلاً عن الفاعل بناءً على أَنَّهُ الأكثر[5]، والأصل «انفجرتْ عيونُ الأرضِ» وتحويله كما يكون عن فاعل الفعل المذكور يكون عن فاعل فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق، وهَذَا منه، وهو تكلّفٌ لا حاجة إليه»[6].

والوجه الثَّانِي: أَنَّ ﴿ عُيُونًا ﴾ منصوبٌ على أَنَّهُ بدلٌ من ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ

---

(١) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١١، ج٢٧، ص١٨٣.

(٢) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج٣، ص٣٦٦.

(٣) ويقصد عبارة: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا}.

(٤) الميدانيّ، عبد الرّحمن حسن حبنّكة، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج٣، ص٣٦٦.

(٥) أي: التّمييز المنقلب من الفاعل أكثر من المنقلب من المفعول، وليس موضع خلافٍ بين النَّحْوِيِّيْنَ كالمنقلب عن المفعول.

(٦) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص١٢٥.

سبب ضعف هَذَا الوجه، ثمّ خرّجه تخريجاً مقبولاً بقوله: «ويُضعِفُ هَذَا خُلُوُّهُ من الضّمير، فَإِنَّهُ بدلُ بعضٍ من كلٍّ، ويُجَابُ عنه بِأَنَّهُ محذوفٌ؛ أي: «عيوناً منها»، كقوله: ﴿ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾[1]؛ فالنّار بدلُ اشتمالٍ، ولا ضميرَ، فهو مقدّرٌ»[2].

والوجه الثَّالِث: أَنَّهُ منصوبٌ بنزع الخافضِ، على تقدير: «بعيون» ثمّ حُذِفَ الجارّ، وانتصب، ولم أجدْ هَذَا الوجه إلاّ عند الطَّبَرْسِيّ[3].

والوجه الرَّابع: ذكره مَنْ أَنْكَرَ إعرابَ ﴿عُيُونًا﴾ تمييزاً، على احتسابها حالاً مقدّرة، أورد هَذَا الوجه الآلوسيّ[4]، وأَبُو حَيَّان[5]، والطَّبَرْسِيّ[6]، دون أَنْ يعلّقوا عليه، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ أَنَّ فيه تجوُّزَيْنِ: «حذفَ مضافٍ؛ أي: ذات عيونٍ، وكونَها حالاً مقدّرةً لا مقارنة»[7].

والوجه الخامس: لَمْ أَجِدْهُ إِلاَّ عند عبد الرّحمن حبنّكة من المُحْدَثِيْنَ، وذكره بقوله: «ولا مانع أَيْضَاً من عدِّ ﴿عُيُونًا﴾ نائباً مناب مفعولٍ مطلقٍ مبيّنٍ لنوعه، والتَّقْدِيْر: «وفجّرْنَا الأرضَ تفجيراً عيوناً»؛ أي: فنوع التّفجير كان ببعث العيونِ المتدفّقة، ونظيره: «خُطْتُ القماشَ سراويلَ»، و«قطّعْتُ اللّحمَ إرْباً إرْباً»[8].

والوجه السَّادِس: أَنَّهُ مفعول به ثانٍ للفعل ﴿فَجَّرْنَا﴾؛ لأَنَّهُ ضُمّن معنى الفعل «صيّرنا»، والمعنى يكون على تقدير: «صيّرناها بالتّفجير عيوناً»، أشار إلى هَذَا الوجه الآلوسيّ[9]،

---

(١) ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾. [البروج٨٥/ ٤-٥].

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١٣٢.

(٣) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٥، ج٩، ص١٨٨.

(٤) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص١٢٥.

(٥) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٨، ص٢٥٢.

(٦) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج٥، ج٩، ص١٨٨.

(٧) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١٣٢.

(٨) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج٣، ص٣٦٧.

(٩) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص١٢٥.

وأبوحيّان[1]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ[2]، وغيرهم من القُدَمَاء، وعبد الرّحمن حبنّكة من المُحْدَثِيْنَ، وذكر المعنى بقوله: «ولا مانع من فهم الجملة وفقَ أسلوب التَّضْمِين، الَّذِي يكون تأويلها معه كما يأتي: «وفجّرنا الأرض على امتداد سطوحها، فجعلناها عيوناً مائيّةً متدفّقة»»[3].

وإنّي قد ذكرْتُ هَذِهِ الوجوه السّتّة مجتمعةً، وفَصّلْتُ القولَ فيها بقصدٍ منّي؛ لأنّي قد رأيتُ أَنَّ أبسط هَذِهِ التَّأويلات وأيسرها وأقربها إلى الذّهن القول بالتَّضْمِين، هَذَا من جهة؛ وَلأَنَّهُ جمع المعنيين، ودلّ على الغرضين مجتمعَيْنِ، ولعلّه الوجه الوحيد من الأَوْجُه السّتّة السّابقة الَّذِي لم يلقَ اعتراضاً، ولا إنكاراً، ولا وحشةً، ولا ردّاً، ولا غرابةً، سوى القول: إِنَّهُ لا ينقاس لدى بعضهم، وبما أَنَّ هناك من أجازه على القياس قديماً وحديثاً، فَإِنِّي أَرَى أَنَّهُ أقوى الوجوه هنا وأحسنها، وبعده التّمييز، وما تبقّى من الوجوه فالضّعف بادٍ عليها، والبعدُ أوضحُ.

ولدى محاولتي استقراء الآيات الَّتِي وقع فيها اختلافٌ، وكان للتّضمين حظٌّ في التَّخْرِيج على أحدِ وجوهها، وقعتُ على آيةٍ وبحثتُ في عددٍ كبيرٍ ممّا تيسّر لي من كتب التَّفسير القديمة والحديثة، وفي عددٍ لا بأس به من كتب النَّحْو ولم أجد مَنْ خرّجها على التَّضْمِين سوى الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل من المعاصرين، وكان له من الحجّة على ما ذهب إليه ما يجعلُ المتأمّلَ يميل إلى رأيه، وترتاح له نفسه، وتغنيه عن كثيرٍ من التَّأويلات الَّتِي يمكن الاستغناء عنها، وهي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [الحديد٥٧/ ١٢]، والَّذِي دفع العُلَمَاء إلى ضرورة التَّأويل الَّذِي أوقع الخلاف بينهم مجيء «الباء» في ﴿أَيْمَانِهِم﴾ مع الفعل ﴿يَسْعَىٰ﴾ خلافاً للأصل.

فالزَّمَخْشَرِيّ اكتفى بإعطاء المعنى، دون تعليل تِلْكَ الظَّاهِرة، بقوله: «وإِنَّمَا قال: ﴿بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾؛ لأَنَّ السّعداء يُؤْتَوْنَ صحائف أعمالهم من هاتين الجِهَتَيْنِ، كما أَنَّ الأشقياء يُؤْتَونَها من شمائلهم، ومن وراء ظهورهم، فجعل النّور في الجهتين شعاراً لهم وآية؛ لأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِيْنَ

---

(١) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٨، ص٢٥٢.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص١٣٢.

(٣) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج٣، ص٣٦٦.

بحسناتهم سعدوا، وبصحائفهم البيض أفلحوا، فَإِذَا ذهب بهم إلى الجنّة ومرّوا على الصّراط يسعون، سعى بسعيهم ذَلِكَ النّور جنيباً لهم ومتقدّماً»[1].

وظاهر قول الزَّمَخْشَرِيّ أَنَّ الفعل ﴿يَسْعَىٰ﴾ جاء على حقيقته في دلالته المعنويّة على السّعي، ومع ذَلِكَ لم يفسّر سبب تعدّيه «بالباء» في المعطوف على معموله، وذهبَ إلى هَذَا التّفسير البيضاويّ[2]، والرَّازِيّ[3]، وَعُدَّ النّورُ على هَذَا المعنى سبباً للنّجاة، ونقله عنه أَبُو حَيَّان[4]، ونقله بحرفيّته أَيْضاً من المُحْدَثِيْنَ الصّابونيّ[5].

وفي «روح المعاني»: «قال الجمهور: إِنَّ النُّور أصله بأيمانهم، والَّذِي بينَ أيديهم هو الضّوء المنبسط من ذَلِكَ»[6].

وأجاز ابن هِشَام في «مغني اللّبيب» مجيء «الباء» بمعنى «عن»، وذكر أَنَّ معناها المجاوزة[7]، وَكَذَلِكَ أجازها الزّركشيّ في «البرهان»، وذكر أَنَّ معناها المصاحبة[8]، وأيضاً السُّيُوطِيّ في «الإتقان»[9]، والمُرَادِيّ في «الجنى الدّاني»[10]، وَكَذَلِكَ ذكره الآلوسيّ عن جماعةٍ، وذكر المعنى المتأتّي على هَذَا التّأويل بقوله: «قيل: الباء بمعنى عن؛ أي: عن أيمانهم؛ والمعنى في جميع جهاتهم، وذكر الأيمان لشرفها»[11]، وهَذَا بالضّبط ما نقلَهُ أَبُو حَيَّان[12]، والسَّمِيْن الحَلَبِيّ[13].

---

(١) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج٤، ص٤٧٣.

(٢) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأويل المعروف بتفسير البيضاوي، مج٢، ص٤٦٨.

(٣) الرَّازِيّ، فخر الدّين، التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١٥، ج٢٩، ص١٩٤.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٨، ص٣١١.

(٥) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، ج٣، ص٣٢٣.

(٦) الآلوسيّ، شهاب الدّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص٢٦٧.

(٧) الأَنْصَارِيّ، جمال الدّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص١٤١.

(٨) الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، ج٤، ص١٦١.

(٩) السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص١٨٣.

(١٠) المُرَادِيّ، الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص٤٢.

(١١) الآلوسيّ، شهاب الدّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١٥، ج٢٧، ص٢٦٧.

(١٢) أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، ج٨، ص٣١١.

(١٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص٢٤١.

وَعَلَى هَذَا التَّخْرِيج يكون الفعل باقياً على معناه، وإِنَّمَا الحرف «الباء» هو الَّذِي ضُمِّنَ معنى حرفٍ آخر وهو «عن»، كي يستقيم اللّفظ مع المعنى، ويطّرد على الأصل.

ونقل القُرْطُبِيّ عن الفَرَّاء أنّ: «"الباء" بمعنى "في"؛ أي "في أيمانهم"»[1]، وذهب السَّمِيْن الحَلَبِيّ إلى معنى قوله: «﴿وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾؛ أي: "وفي جهة أيمانهم"»[2]، وإلى هَذَا ذهب الجَمَلُ[3] في «الفتوحات الإلهيّة»[4].

وَعَلَى هَذَا التَّأْوِيل أَيْضَاً يكون الفعل باقياً على معناه الحقيقيّ، وإِنَّمَا الحرف «الباء» هو الَّذِي ضُمِّنَ معنى حرفٍ آخر وهو «في».

وذهب ابن عاشور إلى أَنَّ «الباء»: «يجوز أَنْ يكون للملابسة، ويكون النّور الملابس لليمين نور كتاب الحسنات، كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق٨٤/ ٧-٨]، فَإِنَّ كتاب الحسنات هدىً، فيكون لفظ «النّور» قد استُعمل في المعنيين الحقيقيّ والمجازيّ، وهو «الهدى، والبركة»»[5]، وَعَلَى هَذَا المذهب أَيْضَاً يكون ﴿يَسْعَىٰ﴾ على معناه الحقيقيّ.

وكما ذكرتُ لَمْ أَرَ - فيما تَوَافَرَ لديّ من مصادر ومراجع، قديمة وحديثة - أحداً قادَهُ تدبيره هَذِهِ الآية الكريمةِ إلى أَنْ يُضمِّنَ الفعل ﴿يَسْعَىٰ﴾ معنى فعلٍ آخر، بالرّغم من حاجة المقام والسِّياق العامّ إلى مثل هَذَا التّوجيه، ما خلا الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل، الَّذِي ضمّنه معنى الفعل «يضيء»، وعلّل ذَلِكَ معتمداً على المعنى، بقوله: «أقول: صورةٌ وضيئةٌ، ومشهدٌ من مشاهد

---

(١) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج٩، ج١٧، ص١٥٨.

(٢) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١٠، ص٢٤١.

(٣) هو سليمان بن عمر بن منصور العُجيليّ، الأزهريّ، المعروف بالجمل (-١٢٠٤هـ)، فَاضِل، مِنْ أهلِ منية عُجيل (إحدى قرى الغربيّة في مصر)، له مؤلّفاتٌ، منها: «الفتوحات الإلهيّة»، و«المواهب المحمّدية بشرح الشّمائل التِّرْمِذِيّة». الزِّركليّ، خير الدِّين، الأعلام، ج٣، ص١٣١.

(٤) العجيليّ، سليمان الجمل، الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجَلالَيْنِ لدقائق الخفيّة، ج٤، دار الفكر، دمشق، د.ت، ص٢٨٨.

(٥) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١١، ج٢٧، ص٣٨٠.

التّكريم، تضمين ﴿ يَسْعَىٰ ﴾ معنى «يضيء» و«يشعّ»، وهو يتعدّى بالباء، ومعناه: «نورهم يضيء بين أيديهم، كما يضيء بأيمانهم»، وقد صارت مشاعلَ لكلِّ سُدْفَةٍ[1] يبدّدها، فليست الباء بمعنى «عن»، ولا «في الجهة»، ولا «للسّبب»، ولا «للإلصاق»، ولا «للاستحقاق»، وإنّما هي على أصلها، فليس ممشى النّور بين أيديهم في هَذَا المشهد الجميل، إلاّ شعاراً لطيفاً هادئاً يفيض إشراقاً من أرواحهم، ويضيء بأيمانهم، ويغلب على طينتهم، لينير لهم الطريق، فمسعاهُ لأجل إضاءته، وإضاءتُهُ نتيجة لمسعاهُ، واختيار «سعى» بدلاً من أضاء فيه إعزازٌ لهم وتكريم؛ فنورهم كالسّعاة والخدم، يمشي بين أيديهم وبأيمانهم يحمل المشاعل، فمشكاتها من حياة القلوبِ وكنوز البصائر: ﴿ بُشْرَىٰكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّٰتٌ ﴾ [الحديد٥٧/ ١٢]، ولولا التَّضْمِين في تعدية الفعل بغير حرفه، لَما انصرف السّعي إلى معنى الإضاءة مضموماً إلى مثيله: ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [الحديد٥٧/ ١٢]، جارياً في مجاري استحسانه كلّ مذهب، وفي مواقع إتقانه وإحكامه كلّ موقع»[2].

ولَعَلَّ ما دفعَ الأقدمين إلى تضمين الحرف معنى حرفٍ آخر في هَـٰذِهِ الآية هو قولهم بهَـٰذَا المذهب وميلهم إليه، وما دفع الدُّكْتُور فَاضِل إلى تضمين الفعل معنى آخر هو قوله بهَـٰذَا المذهب وإنكاره على الأقدمين مذهبهم، وقد صرّح بِذَلِكَ في كتابه في غير موضع.

ومن الأمثلة الَّتِي تتعدّد معانيها بتعدّد وجوه أعاريبها، والتَّضْمِين واحد منها، قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة١/ ٦]، وهي آيةٌ من فاتحة الكتاب، الَّتِي لها أَهَمِّيَّتها جرياً مع بقيّة الآيات والسّور، فهي أمّ الكتاب[3]، وتماشياً مع حياة المسلم وصلاته وعبادته ودعائه وسلوكه، ولذَلِكَ كلّه أَردتُ أَنْ أَختمَ هَذَا المبحث بالوقوف على تخريجات النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ للفعل ﴿ ٱهْدِنَا ﴾؛ لتتمّ به الفائدة، وتكمل الغاية، ويتحقّق الغرض منه.

---

(١) السُّدفة: الظّلمة في لغة بني تميم، ونجد؛ وهي في لغة قيس وغيرهم: الضّوء، فهو من الأضداد. ابن مَنْظُور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، (سدف)، ج٣، ص١٩٧٤.

(٢) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج٢، ص٤١٠.

(٣) الصابونيّ، محمّد علي، تفسير آيات الأحكام من القرآن، ج١، دار القلم العربيّ، حلب، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ص١٣.

فأصل الفعل «هدى» - كما ذكر أبو البقاء وغيره - أَنْ يَتَعَدَّى إلى المفعول الأَوَّل بنفسه[1]، وإلى المفعول الثَّانِي بحرف الجرّ، وهو إمّا «إلى»، وإمّا «اللام»[2]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشُّورى٤٢/ ٥٢]، وكقوله: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء١٧/ ٩]، وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ: «ثمّ يُتّسعُ فيه، فيُحْذَفُ الحرفُ فيتعدّى بنفسه، فأصل ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ﴾: «اِهْدِنا لِلصِّراطِ»، أو «إلى الصِّراط»، ثمّ حُذِفَ»[3].

وقد توسّع أهلُ العلم والنَّحْو والتَّفسير بمعاني هَذَا الفعل كثيراً في هَذَا السِّياق وغيره.

فقد ضمّنه الزَّمَخْشَرِيّ غيرَ معنى بقوله: «هدى: أصله أَنْ يَتَعَدَّى باللام أو بإلى... فعومِلَ معاملة «اختار»[4] في قوله تعالى: ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف٧/ ١٥٥]، ومعنى طلب الهداية: طلب زيادة الهدى بمنح الإلطاف، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [محمّد٤٧/ ١٧]، و ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴾ [العنكبوت٢٩/ ٦٩]، وعن عليّ وأبيّ رضي الله عنهما: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾: «ثبّتنا»»[5]، واختار البيضاويّ من هَذِهِ المعاني معنى الفعل «اختار»[6]، واختار الرَّازِيّ مِنْهَا معنى «طلب الهداية بإلطاف»[7]، واختار الصّابوني من المُحْدَثِيْنَ مِنْهَا معنى «ثبّتنا»[8].

وذكر الآلوسيّ فيما ذكره من معانٍ معنىً قاله قليلٌ من النَّحْوِيِّيْنَ، وهو تضمّن: ﴿ ٱهْدِنَا ﴾ معنى: «أَوْصِلْنا»، إِذَا تعدّى إلى مفعوله الثَّانِي بنفسه، قال: «وقليلٌ قال: إِنْ تعدّت إلى المفعول الثَّانِي بنفسها كانت بمعنى الإيصال، ولا تستند إلاّ إليه - تعالى - كما في الآية»[9].

---

(١) العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، ج١، ص١٤.

(٢) الزُّبَيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ، تاج العروس، ج٤٠، (هدي)، ص٢٨٢-٢٨٣.

(٣) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٦٢.

(٤) ويعني بِذَلِكَ أنّه عومِلَ معاملة المنصوب بنزع الخافض.

(٥) الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الكشّاف، ج١، ص٥٧.

(٦) البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التَّنْزِيل وأسرار التَّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاوي، مج١، ص١٠.

(٧) الرَّازِيّ، فخر الدِّين، التَّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج١، ج١، ص٢٠.

(٨) الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التفاسير، ج١، ص٢٥.

(٩) الآلوسيّ، شهاب الدِّين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، مج١، ج١، ص١٥٢.

وضمّنه الطَّبَرِيّ معنى الفعل «أَلْهِمْنا» بقوله: «﴿ ٱهْدِنَا ﴾: أَلْهِمْنا الطريقَ الهادي»[1].

وضمّنه القُرْطُبِيّ واحداً من معانٍ ثلاثة: «دلّنا، وأرشدنا، وأرنا»[2]، واختار الثَّلاثَة الدُّكْتُور وهبة الزحيلي، وزاد عليها معنى «عرّفنا، ووفّقنا»[3].

وضمّنه أَبُو حَيَّان: «الإرشاد، والدَّلالَة، والتقدّم... أو التّبيين: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [فصّلت٤١/ ١٧]، أو الإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه٢٠/ ٥٠]... أو الدعاء: ﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾ [الرّعد١٣/ ٧]؛ أي «دّاعٍ»»[4]، وقد ذكر أَبُو حَيَّان هَذِهِ المعاني كلّها، وعنده أَنَّ التَّضْمِين لا ينقاسُ.

وذكر السَّمِيْن الحَلَبِيّ عن بعضهم أَنَّهُ ضُمِّنَ معنى «مِلْنا» من «الميل»، وذهب إلى أنّ: «هَذَا غلطٌ؛ فَإِنَّ تِيْكَ مِنْ مادّةٍ أخرى، من هادَ يَهُودُ»[5].

وضمّنه الطَّبَرْسِيّ[6] معنى «الثّواب»، لقوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ ﴾ [يونس١٠/ ٩]، ويؤيّده قوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا ﴾ [الأعراف٧/ ٤٣].

وضمّنه ابن عاشور معنى «عرِّفْنا»، وقال: «قيل: هي لغة أهل الحجاز»[7].

وضمّنه أَيْضاً من المُحْدَثِيْنَ ابن خليفة عليويّ معنى الفعل: «زدنا»، والفعل «ثبّتنا»[8].

وضمّنه الشَّعْرَاوِيّ معنى: «اجعلنا نسلك الطّريقَ الَّذِي لا اعوجاج فيه، والَّذِي يوصلنا في أسرعِ وقتٍ إلى الدّرجة العالية في الآخرة»[9].

---

(١) الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ج١، ص١٦٦.

(٢) القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ الله مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، مج١، ج١، ص١٠٢.

(٣) الزحيليّ، د. وهبة، التَّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، ج١، ص٥٦.

(٤) أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، البحر المحيط، ج١، ص٤١.

(٥) الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، ج١، ص٦٣.

(٦) الطَّبَرْسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مج١، ج١، ص٢٨.

(٧) ابن عاشور، محمّد الطّاهر، التّحرير والتّنوير، مج١، ج١، ص١٨٧.

(٨) عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار، مج١، ص٧١.

(٩) الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مج١، ص٨٧.

وضمّنه الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل معنى الفعل «سَلِّكْنا»؛ لأَنَّهُ تسليكٌ عمليٌّ لا قوليٌّ في صراط المنعِمِ عليهم، وهو ثمرة الهداية، وضمان السّعادة في الدّارين[1].

وضمّنه عبد الرّحمن حبنّكة معنى «أعلمْنا، وأرشدنا، ودُلّنا، ووفّقنا، وأوجدْ لدينا الوازع، والدّافع لنا»[2].

فهَذِهِ الأفعال على اختلافِ معانيها، مِنْهَا ما يتعدّى إلى المفعول الثَّانِي بنفسه، وَمِنْهَا ما يتعدّى إليه توسّعاً كالفعل ﴿ ٱهْدِنَا ﴾، وأنكر بعضهم التعدّي بالتّوسّع، وذهب إلى أَنَّ المنصوب الثَّانِي بنزع الخافض.

ولَعَلَّ ما دفع النَّحْوِيِّيْنَ والمُفَسِّرِيْنَ جميعاً إلى تضمين هَذَا الفعل هَذَا العدد الكبير من المعاني، هو سياقُهُ الَّذِي جعل اللّفظ فيه ينكشفُ من أَوْجُه عدّة، ويقتضي معاني جمّة، ممّا أبرز دور التَّضْمِين الفعّال، وأثره المنتج في الجمع بين هَذِهِ المعاني الَّتِي تنفتحُ عليها دلالةُ الآيةِ من هَذَا الفعل، وَرُبَّمَا مازالَ هناك الكثيرُ من المعاني الَّتِي يحتملها هَذَا الفعل، وينتظر الدّارسين اللاَّحِقين؛ كي يبيّنوها ويوجّهوها في دراستهم للتّضمين النَّحْويّ.

ممّا يقتضي عقد مبحثٍ ثالثٍ أتحدّث فيه عن أَهَمِّيَّة التَّضْمِين في إنتاج الكثير من المعاني وتوليدها ممّا يغني اللُّغَة، ويثري الموقفَ، ويفعّلُ الحوار، ويرفع من مستوى الإدراك والذّهن البشريّ في الاستعداد للتّلقي، الَّذِي يبرز دور المعنى وأَهَمِّيَّته في ذَلِكَ كلّه؛ إذ ليس في الإمكان استيفاء آيات التَّضْمِين في القرآن الكريم جميعها، وليس من قصدي أَنْ أعرض صورَ التَّضْمِين وخصائصه وأغراضه كلَّها، فهَذَا أمرٌ يطول شرحه، ويضيق المقام عنه هنا، وحسبي ما ذكرت من شواهد للإبانة على مكانة التَّضْمِين، ودوره في توجيه المعاني وتنوّعها، ولَعَلَّ في هَذَا القدر ما يشوّق الدّارس ويستحثّه للكشف بنفسه عن شواهد أخرى، والدّور الَّذِي يؤدّيه التَّضْمِين في صناعة الكلام، وأثره فيه.

---

(١) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج٢، ص٦٥١-٦٥٢.

(٢) حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، مج١، ص٣٠١.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

دَوْرُ التَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ فِي رَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلَالَاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، لِلاِحْتِرَازِ عَنْ الخَطَأِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلَامِ لِتَمَامِ المُرَادِ مِنْهُ:

لَعَلَّ مِنْ أَهَمِّ أغراض التَّضْمِين النَّحْوِيّ الإيجاز، ولّما كان ورودُهُ في القرآن الكريم، والكلام الفصيح، والشّعر المحتجّ به كثيراً، دلّ ذَلِكَ على أَنَّهُ أصبح من الطّرق المفتوحة في اللُّغَة المنطوقة وَاللُّغَة المكتوبة، بشرط الحفاظ على شروطه، الَّتِي تقتضي وجود قرينة أو علاقة بين الفعل وما يتعدّى إليه، وإلاّ كان التَّضْمِين باطلاً، ومستهجناً، وبعيداً عن المعنى الَّذِي يفترض أَنَّهُ إِنَّمَا لُجِئَ إليه من أجله؛ لأَنَّ من المسلّم به أَنَّ القائلين بالتَّضْمِين، والذّاهبين إلى قياسيّته، إِنَّمَا شرّعوه، وقبلوه لغرضٍ تعبيريٍّ، وفائدةٍ معنويّة يلتمسونها من ورائه، ويخفّ حسنه ويخبو بريقه وتزول الحاجة إليه بزوالها.

وقد ذكر ابن هِشَام فائدة التَّضْمِين صراحةً بقوله: «وَفَائِدَتُهُ: أَنْ تُؤَدَّى كلمةٌ مُؤَدَّى كَلِمَتَيْنِ»[1]، وَوَاضِحٌ مِنْ هَذَا القول أثر التَّضْمِين في جعل اللُّغَة ذات طاقةٍ كبيرةٍ على توليد المعاني المكثّفة والدّلالات الكثيرة من ألفاظها الَّتِي تستبطنها في داخلها، فتظهرها بطريقة إيحائيّةٍ محتملةٍ العديد من المعاني الَّتِي تخدم اللُّغَة وتغني المفردات، وقد تناول تعريفَ ابن هِشَام بالشّرح والتَّحلِيل الدُّكْتُور مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل بقوله: «فالكلمتان مقصودتان معاً قصداً وتبعاً؛ فَإِذَا استعمل اللّفظ في غير ما هو له، فقد أضاف معنى إلى أصله، وجاز به موضعه إلى مواضع أخرَ من دلالاته، فيكون كلّ منصرفٍ ينصرف إليه متّصلاً بأصله؛ فالوقوف على ظاهره وطرفٍ منه يقطعنا عن مذاقِ طعم الاتّصال، وطعم الجمع بين طعومه ومذاقاته»[2].

---

(١) الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، ص٨٩٧.

(٢) فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، مج١، ص١٠٧.

وَكَذَلِكَ فقد علّق الصَّبَّان على ما ذهب إليه الأَشْمُونِيّ، من أنهم إِنَّمَا يلجؤون إلى التَّضْمِين لتصير الكلمة تؤدّي مؤدّى كلمتين، بقوله: «فيكون اللّفظ مستعملاً في مجموع المعنيين مرتبطاً أحدهما بالآخر»[1].

وللزّعبلاويّ تعليقٌ مفيدٌ جدّاً على ما ذكره النَّحْوِيُّونَ القُدَمَاء، من فائدة التَّضْمِين، يبيّن فيه أَهَمِّيَّته في توجيه المعاني وتعدّدها، بما يخدم غرض المتكلّم، وغاية المخاطب، بقوله: «والَّذِي يعنيه ذَلِكَ عند النُّحَاةِ... أَنَّهُ إِذَا كان مقتضى التَّضْمِين إكساب الفعل الأَوَّل حكم الفعل المقدّر، من حَيْثُ التّعديةُ واللزومُ، فليس مؤدّاه أَنْ يجرّد الفعل الأَوَّل من معناه ليكسب معنى جديداً، وإِنَّمَا القصد أَنْ يجمع هَذَا الفعل بالتَّضْمِين بين دلالتين: دلالته الأولى، ودلالة الفعل الَّذِي أشرب معناه»[2].

وَمِنْ هُنَا يبرز الإيجاز في التَّضْمِين من أَنَّهُ يعطي مجموع معنيين بلفظٍ واحدٍ، وكلّ معنىً له دلالته الخَاصَّة الَّتِي قد تحتمل عدّة معانٍ منسجمة مع بعضها، وَبِذَلِكَ يكون من خصائص التَّضْمِين أَنَّهُ يعطي المعاني المكثّفة باليسير من اللّفظ، وَبِذَلِكَ يكون التَّضْمِين صورةً من صور التّوسّع في الكلام، ويلتقي بِذَلِكَ مع الاستعارة والمجاز والكناية، فهي جميعها من أوصاف البلاغة العَامَّة الَّتِي ترجع إلى المعنى[3]، حَتَّى تخرجَ من الصّدفة الواحدة عدّة من الدّرر - كما ذكر الإمام عبد القاهر الجُرْجَانِيّ - وتجنيَ من الغصنِ الواحدِ أنواعاً من الثّمر[4].

وَرُبَّمَا جاء ذَلِكَ من كون الغرضِ من التَّضْمِين إفراغ اللّفظين إفراغاً، كأنّ أحدهما سُبِكَ في الآخر، فالمعنى لا يأتي مُصَرّحاً بذكره، مكشوفاً على وجهه، بل يكون مدلولاً عليه بغيره عن طريقِ الإيحاءِ، والتّلويحِ، والإيماءِ دون الإفصاح.

---

(١) الصَّبَّان، محمّد بن عليّ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأَشْمُونِيّ على ألفيّة ابن مَالِك (ومعه شرح الشَّوَاهِد للعينيّ)، ج٢، ص٩٥.

(٢) الزعبلاويّ، صلاح الدّين، مسالك القول في النّقد اللُّغَوِيّ، ص١٩٢.

(٣) عتيق، د. عبد العزيز، علم البيان، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ص١٩٦.

(٤) الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، ص٣٣.

وَمِنْ هُنَا كانتِ الصّلةُ بين المُضمِّنِ والمضمَّنِ في التَّضْمِين، صلةَ نسبٍ في المعنى، وقُرْبٍ في الدَّلالَة، فلا نرى تضميناً سائغاً، حَتَّى يكون المعنى هو الَّذِي طلبه واستدعاه، وأوصله واستجلاه، بما يوافقُ قوانين وضع اللُّغَة، وله طريقه في الاستعمال والمداولة، ولو عن طريقِ المجاز.

وَرُبَّمَا كان من فوائد التَّضْمِين - إلى جانبِ ما ذكرناه - أَنَّهُ يُيَسِّرُ الكتابةَ على الأدباءِ، والنّظم على الشُّعراءِ؛ لأَنَّهُ يفسحُ المجالَ أمامهم بإعطائهم مزيداً من الحرّيّة في استعمال الأفعالِ مع حروف الجرِّ، ويضيف أنواعاً من التّعبير جديدةً، ومعانيَ مبتدعةً، ممّا يزيدُ العَرَبِيَّة ثراءً وغنىً ووفرةً لغويّةً[1].

ولذَلِكَ كان التَّضْمِين باباً طريفاً في العَرَبِيَّة، واسعاً يدلُّ على غزارةِ تِلْكَ اللُّغَة، وقوّتِها، ومرونَتِها، وعدم تحجّرِها[2].

وعلمُ اللُّغَة الحديثُ نَظَرَ إِلى هَذِهِ الظَّاهِرةِ نظرةً جدّيّةً، ودرسها وحلّل عناصرها في سياقاتها المختلفة، وعدَّ هَذَا التَّضْمِين ضرباً من ضروب المجاز، يقول الدُّكْتُور محمّد بصل: «فالمجاز هو طريقة لاستخدام اللُّغَة في معنى يختلفُ عن المعنى الَّذِي وضعت له أساساً، وترجع هَذِهِ الطّريقة إلى علم المنطق... باعتمادها على نقلِ المعنى، أو توسيعه، أو تضييقه»[3].

فقد ربط الدُّكْتُور محمّد بصل هَذِهِ الظَّاهِرة بالمنطق، وكنّا قد أشرْنا إلى ضرورةِ الرّكون إلى العقل وإعمال الفكر من أجل إدراكِ المعنى المنشود من اللّفظ الَّذِي جاء فيه التَّضْمِين في غير موضعٍ من البحث.

ونرى الدُّكْتُور عبد السّلام المسدّي أَيْضاً يربط هَذِهِ المسألة بالتّصوّر العقليّ، ويذكر أَنَّ فائدتها ليس الوصول إلى المعنى من وراء اللّفظ فقط، وإِنَّمَا إدراك معنى المعنى، بقوله: «فما

---

(١) بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ، ص١٠٥.

(٢) الوكيل، عبد الحميد محمود، قطوف من أزاهير التّوسّع في النَّحْو العربيّ، ط١، دار أبو المجد، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص٢١٧.

(٣) بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، ص٧٠.

نصطلحُ عليه بالتّحوّل الدّلاليّ هو الخروج بالألفاظ من معناها بالوضع الأَوَّل إلى الدَّلالَة بالوضع الطّارئ، وهو عين الخروج من الحَقِيْقَة إلى المجاز على حدِّ عبارةِ البلاغِيِّيْنَ»[1]، فقد أطلق على هَذِهِ الظَّاهِرة مصطلح «التّحوّل الدّلاليّ» وَلَكِنَّهُ قد صرّح إلى ضرورة التعاقد الضمنيّ بين اللّفظ، وما يوحي به من معنىً معدول جديد، بقوله: «وهَذَا الاحتمال قائمٌ في تصوّر روّاد الفكر اللّغويّ عند العربِ ممّنْ استكشفوا حَقِيْقَة اللُّغَة من زاوية المواصفة، وما تقتضيه من ركائز التّعاقد الضّمنيّ فيها، والمهمّ ضمن هَذِهِ الاستقِرَاءَات هو الإلحاح على شرط توفّر الدّليل عند إنجاز أيّ تحوّلٍ دلاليّ... وهو متصوّر عقليّ محض دلّ عليه روّاد النّظر اللّغويّ بمصطلح «الدّليل»... كما دلّوا عليه بلفظ «القرينة»، ولكنّ الَّذِي يَبرز من كلِّ هَذِهِ الاستطرادات من الوجهة النّظريّة هو أَنَّ المجازَ تحويلٌ لنصّ العقد اللّغويّ يدلّ عليه مساق اللُّغَة ذاتها بحَيْثُ تصبح دالّةً لا بمعانيها، وإِنَّمَا بمعنى معانيها»[2].

فما سمّاه البلاغِيُّونَ كنايةً، أو استعارةً، أو مجازاً، وما سمّاه اللُّغَوِيُّونَ مجازاً، أو تحوّلاً دلاليّاً، أو انزياحاً لغويّاً[3]، وما سمّاه النَّحْوِيُّونَ تضميناً، نرى فيه كثيراً من التّقاربِ في التّعريفات، وتكادُ تكونُ الأمثلةُ الَّتِي تدلُّ عليه واحدة، وَكَذَلِكَ اشترطوا جميعاً لذَلِكَ وجود ما يدلّ على المعنى الجديد الَّذِي يحمله اللّفظ المُضَمَّن ذَلِكَ المعنى، وَمِنْهُمْ من سمّاهُ علامة، وَمِنْهُمْ من سمّاهُ قرينة، وَمِنْهُمْ من سمّاهُ دليلاً وغير ذَلِكَ.

حَتَّى إِنَّ الفائدةَ الَّتِي تُرْجى من إحداها، هي نفسها الَّتِي تنشد من الأخرى، من توسّعٍ، وإعطاءِ معانٍ كثيرةٍ بلفظٍ يسيرٍ، وإشرابِ لفظٍ معنى لفظٍ آخر، وتأديةِ كلمةٍ مؤدّى كلمتين.

وما يعنينا من ذَلِكَ كلّه هو مصطلح التَّضْمِين النَّحْوِيّ، وإِنَّمَا قد أشرت إلى هَذِهِ المصطلحات الأخرى لِئلاّ أُضيِّقَ واسعاً، ولِئلاّ يظنَّ ظانٌّ أَنَّ مصطلح التَّضْمِين خاصٌّ بالنَّحْو،

---

(١) المسديّ، د. عبد السّلام، التّفكير اللساني في الحضارة العَرَبِيَّة، الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا-تونس، ١٩٨١م، ص١٦٣.

(٢) المرجع السّابق، ص١٦٣-١٦٤.

(٣) بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، ص٧٢.

فيَبخسه حقّه ويَحدّ من انتشاره، إلاّ أَنّني لَمْ أَتناولْ بالدِّراسة هنا سوى «التَّضْمِين النّحويّ»، تاركاً التَّضْمِين البلاغيّ، والمجاز، والاستعارة، والكناية، والانزياح، والتّحوّل، كيلا أبتعد عن غاية البحث، الَّتِي تظهر دور النَّحْو في الإفصاح عن المعنى، وتبرز وظيفته الدَّلالِيَّة في السِّياق اللّغويّ للألفاظ.

وأختم حديثي عن أَهَمِّيَّة التَّضْمِين النَّحْوِيّ، وأثره في تنوّع المعاني واتّساعها، بالإشارةِ إلى أَنَّ الألفاظَ بفطرِيَّتِها، مُغْلَقَةٌ على دلالاتِها، عاكفةٌ على معانِيها، فيأتي السِّياق والنّظم فاتحاً الباب أمام استكناه تِلْكَ المعاني، واستنباطها، ثمّ يبرز دور التَّضْمِين في تكثيف هَذِهِ المعاني الَّتِي يستخرجها، جاعلاً اللّفظَ ينفتح على غيرِ معنىً، تتفرّعُ عنه دلالاتٌ متنوّعة تكسب الأسلوب قوّةً وتضفي عليه جمالاً وسحراً، مثبتاً أَنَّ اللُّغَة العَرَبِيَّة لغةُ تطوّرٍ واتّساعٍ، وتقدّمٍ ورقيٍّ، لها مِنَ المرونةِ ما يجعلُها قادرةً على مواكبةِ الحياة وحركةِ التَّطَوُّر الَّتِي يشهدها العلمُ والعالمُ على مراحل الزَّمَن كَافَّة.

وَمِنْ هُنَا كان حريّاً بنا، أمام هَذِهِ اللُّغَة العظيمةِ، أَنْ نجعلَها موضعَ اهتمامنا وعنايتنا، ونسعى إلى البحث في كلِّ ما يفيد في استنطاق ألفاظها وتوجيه معانيها، وهَذَا بالضبطِ ما دفعني إلى إبراز دور الإعراب في فهم المعنى في الفصل الثاني من البحث، ثمّ إظهار دور القِرَاءَات في تنوّع المعاني في الفصل الثالث، ثمّ التأكيد على دور التَّضْمِين في اتّساعها، وَلاَ سِيَّمَا أَنَّ هَذِهِ اللُّغَة هي الكفيلةُ بإيضاح حقائقِ التَّنْزِيل، والإفصاح عن خفايا التَّأْوِيل، وإظهار دلائل الإعجاز، وشرح معالم الإيجاز، ممّا يزيدُ في قدسيّتها وعظمتها ومكانتها الشّريفة بين اللُّغَات الأخرى، وما يدعو إلى زيادة المسؤوليّة ومضاعفة الجهد، في إعادة النّظر في المعنى وارتباطه بأشكال التّعبير؛ لأَنَّ العلاقةَ بين اللّفظ والدَّلالَة، والارتباطَ بين الشّكل والوظيفة، والصّلةَ بين المبنى والمعنى، إِنَّمَا هي اللُّغَة بأنظمتها كَافَّة (النَّحْوِيَّة، والصَّرْفِيَّة، والصَّوْتِيَّة، والدَّلالِيَّة)، وربطها جميعاً بالفكر والمقام والسِّياق؛ لئلاّ تنقلب المعاني مُشوّهةَ الصّورةِ، فلا يتبيّن صحيحُها من مزيّفها، ولا صوابُها من خطئِها، وخصوصاً أَنَّ ضرورة التَّطَوُّر اللّغويّ باتت واقعاً حيّاً يتطوّر بتطوّر المجتمعات ذاتها.

الخَـاتِمَــةُ:

أَهَـمُّ النَّتَـائِجِ الَّتِي تَـوَصَّـلَ إِلَيْـهَا البَـحْـثُ

وَأَخْتِمُ هَذَا البَحْثَ بِحَمْدِ الله - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - الَّذِي أَرْشَدَنِي بِنُوْرِ هِدَايَتِهِ إِلَى إِنْجَازِهِ، وَأَعَانَنِي بِفَضْلِهِ وَعِنَايَتِهِ عَلَى اِجْتِيَازِ دَرْبِهِ الَّذِي حُفَّ بِمَصَاعِبَ جَمَّةٍ؛ لأَنَّ مَوَادَّ النَّحْوِ غَيْرَ المُجَلاَّةِ فِي كُتُبِهِ المُخْتَلِفَةِ - قَدِيْمِهَا وَحَدِيْثِهَا - تَكَادُ تُحِيْطُ بِكَثِيْرٍ مِنْ مَوَادِّهِ، وَمَا دَفَعَنِي إِلَى الإِصْرَارِ عَلَى إِنْجَازِهِ - إِلَى جَانِبِ أَهَمِّيَّتِهِ، وَحَاجَةِ المَكْتَبَةِ العَرَبِيَّةِ وَالإِسْلاَمِيَّةِ إِلَى مِثْلِهِ - أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالقُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَدَوْرِ النَّحْوِ فِي اِسْتِنْطَاقِ نُصُوْصِهِ، بِوَصْفِهِ أَعْلَى مَا فِي العَرَبِيَّةِ مِنْ بَيَانٍ؛ مِمَّا آذَنَ بِالْخُرُوْجِ بِنَتَائِجَ مُهِمَّةٍ وَكَثِيْرَةٍ، قَدْ يَصْعُبُ الإِحَاطَةُ بِهَا جَمِيْعِهَا، وَلَعَلِّي أَتَمَكَّنُ مِنْ عَرْضِ أَهَمِّ مَا اِنْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، بَعْدَ الاِسْتِقْرَاءِ وَالاِسْتِنْبَاطِ، فِيمَا يَأْتِي:

أَوَّلاً: مَا يَخُصُّ مَوْضُوْعَ اِخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّيْنَ، وَأَثَرَهُ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

١ - كَانَ لِلْقُرْآنِ الكَرِيْمِ أَثَرٌ عَظِيْمٌ فِي اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَإِلَيْهِ تَرْجِعُ نَشْأَةُ عُلُوْمِهَا كَافَّةً، مِنْ نَحْوٍ وَصَرْفٍ وَلُغَةٍ وَمُعْجَمٍ وَبَلاَغَةٍ وَغَيْرِهَا، فَكَانَ المَصْدَرَ الأَوَّلَ لِلْعَرَبِيَّةِ، وَكِتَابِهَا الأَكْبَرِ.

٢ - إِنَّ اللَّحْنَ وَحْدَهُ لاَ يُفَسِّرُ نَشْأَةَ النَّحْوِ؛ فَالنَّحْوُ -شَأْنَ العُلُوْمِ الإِسْلاَمِيَّةِ الأُخْرَى- نَشَأَ لِفَهْمِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَالبَوْنُ شَاسِعٌ بَيْنَ مُحَارَبَةِ اللَّحْنِ، وَإِرَادَةِ الفَهْمِ؛ لأَنَّ اللَّحْنَ مَا كَانَ لِيُفْضِيَ بِهَذَا النَّحْوِ إِلَى مَا أَفْضَى إِلَيْهِ فِي هَذِهِ المَرْحَلَةِ البَاكِرَةِ مِنْ حَيَاتِهِ، مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ رَبْطَ النَّحْوِ بِالدَّلاَلَةِ وَالإِعْرَابِ بِالمَعْنَى ضَرُوْرَةٌ لاَ بُدَّ مِنْهَا، وَأَنَّ كُلاًّ مِنْهُمَا يُؤَثِّرُ فِي الآخَرِ.

٣- إِنَّ خُلاَصَةَ القَوْلِ بِالاِخْتِلاَفِ فِي وَاضِعِ النَّحْوِ الأَوَّلِ، أَنَّ أَكْثَرَ الرُّوَاةِ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّهُ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ بِأَمْرٍ مِنَ الإِمَامِ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ.

٤ - ضَرُوْرَةُ التَّأْكِيْدِ عَلَى العَلاَقَةِ الوثيقةِ بَيْنَ عِلْمِ النَّحْوِ وَعِلْمِ التَّفسيرِ؛ وَأَنَّ هُنَاكَ العديدَ مِنْ آيِ الذِّكْرِ الحكيمِ الَّتِي كَانَ لِلنَّحْوِ الفَصْلُ فِي توجيهِهَا، وَالفَضْلُ فِي الوقوفِ عَلَى أَغراضِهَا وَمَعَانِيْهَا.

٥ - إِنَّ الاِخْتِلاَفَ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، وَمَا يَنتجُ عَنْهُ مِنْ تَعَدُّدٍ فِي التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ، كَانَ لَهُ أَسْبَابٌ كَثِيْرَةٌ: مِنْهَا مَا هُوَ مَقْبُوْلٌ وَغَايَتُهُ نَبِيْلَةٌ؛ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُسْتَهْجَنٌ نَاتِجٌ عَنِ اِجْتِهَادَاتٍ خَاطِئَةٍ،

الهَدَفُ مِنْهَا تَحْقِيْقُ رَغَبَاتٍ مُعَيَّنَةٍ خَاصَّةٍ أَوْ عَامَّةٍ، وَمِنْ هُنَا فَرَّقَ العُلَمَاءُ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنَ الاِخْتِلاَفِ: نَوْعٌ مَحْمُودٌ نَتِيْجَةً لِلاِجْتِهَادِ المُنْضَبِطِ المُوْصِلِ إِلَى الحَقَائِقِ بِالحُجَّةِ الدَّامِغَةِ، وَآخَرُ مَذْمُوْمٌ نَتِيْجَةً لِلْهَوَى وَحُبِّ الشُّهْرَةِ وَمُجَرَّدِ المُزَاحَمَةِ بِغَيْرِ مَنْطِقٍ وَلاَ حُجَّةٍ.

٦- وَهَذَا الاِخْتِلاَفُ كَانَ نَتِيْجَةً لأَسْبَابٍ كَثِيْرَةٍ - لَمْ يُحْصِهَا جَمِيْعَهَا أَحَدٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، وَحَاوَلْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَنْ أُحْصِيَهَا مَا اسْتَطَعْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيْلاً - لَعَلَّ بَعْضَهَا يَعُوْدُ إِلَى المَعَايِيْرِ الَّتِي اِعْتَمَدَهَا النَّحْوِيُّونَ فِي أَثْنَاءِ تَقْعِيْدِهِمْ لِلْقَوَاعِدِ، وَبَعْضَهَا يَعُوْدُ إِلَى مَا تَحَوَّلَ عَنْ هَذِهِ القَوَاعِدِ، وَخَرَجَ عَنْهَا.

٧- وَكَذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا الاِخْتِلاَفَ فِي التَّحْلِيْلِ النَّحْوِيِّ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، كَانَ لَهُ أَثَرٌ وَاضِحٌ وَكَبِيْرٌ فِي التَّفْسِيْرِ، نَتَجَ عَنْهُ تَنَوُّعٌ فِي المَعَانِي، وَتَعَدُّدٌ فِي الدَّلاَلاَتِ، مِمَّا يُعَمِّقُ فِكْرَةَ المُزَاوَجَةِ بَيْنَ الإِعْرَابِ وَالمَعْنَى، وَمِنْ هُنَا كَانَ عُنْوَانُ هَذَا البَحْثِ: «أَثَرُ الاِخْتِلاَفِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَفْسِيْرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ» إِنَّمَا مُسْتَوْحَى مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

٨- وَلَعَلَّ مَا وَقَفْنَا عِنْدَهُ مِنْ آيَاتٍ مِنَ الذِّكْرِ الحَكِيْمِ، وَقُمْنَا بِدِرَاسَتِهَا وَتَحْلِيْلِهَا فِي ضَوْءِ هَذَا الاِخْتِلاَفِ بَيْنَ النَّحْوِيِّيْنَ، خَيْرُ مَا يُعَزِّزُ دَوْرَ هَذِهِ الاِخْتِلاَفَاتِ فِي تَنَوُّعِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ؛ إِذْ إِنَّ كُلَّ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ يُفْضِي إِلَى مَعْنًى، قَدْ يُخَالِفُ مَعْنًى آخَرَ قَدْ أَفْضَى إِلَيْهِ وَجْهٌ إِعْرَابِيٌّ آخَرُ، وَهَكَذَا، مِمَّا يَجْعَلُ الآيَةَ تَنْفَتِحُ عَلَى أَغْرَاضٍ عِدَّةٍ، وَمَعَانِيَ جَمَّةٍ، لَعَلَّهَا تَكُوْنُ جَمِيْعُهَا مَقْصُودَةً، إِذَا كَانَتْ نَابِعَةً اِخْتِلاَفَاتُ أَصْحَابِهَا مِنْ نَوْعِ الاِخْتِلاَفِ المَحْمُودِ «المُنْضَبِطِ».

ثَانِيَاً: مَا يَخُصُّ مَوْضُوْعَ تَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ، وَأَثَرُهُ فِي تَوْظِيْفِ العَنَاصِرِ النَّحْوِيَّةِ لأَدَاءِ مَعَانِيْهَا:

١- إِنَّ القِرَاءَةَ القُرْآنِيَّةَ قَدْ تَوَافَرَ لَهَا مِنْ صِحَّةِ السَّنَدِ، وَالضَّبْطِ، وَالتَّحَرِّي، مَا لَمْ يَتَوَافَرْ لِلْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ، وَهَذَا مَا صَرَّحَ بِهِ كَثِيْرٌ مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ، وَهُوَ مَا دَفَعَهُمْ إِلَى الاِختلافِ فِي عَدِّ الإِجماعِ أَصْلاً مِنْ أُصُولِ النَّحْوِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَتَوَافَرْ لَهُ مِنَ الضَّبْطِ عِنْدَ النَّحْوِيِّيْنَ مَا تَوَافَرَ لَهُ عِنْدَ الفُقَهَاءِ.

٢- الرِّجَالُ الَّذِيْنَ رَوَوا القِرَاءَاتِ ثِقَاتٌ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ العِلْمِ قَاطِبَةً، رَاسِخُونَ فِي العِلْمِ بِالعَرَبِيَّةِ، يُحْتَجُّ بِكَلاَمِهِم العَادِي، فَلأَنْ يُحْتَجَّ بِالقِرَاءَاتِ الَّتِي رَوَوْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَقُّ وَأَجْدَرُ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ النَّحْوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ لَمْ يَأْخُذُوا بِالاِحتجاجِ بِالقِرَاءَاتِ - فِي أَثْنَاءِ ضَبْطِهِمْ لِقواعِدِهِمْ - قَدْ حَرَمُوا النَّحْوَ مِنْ مِئَاتِ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تَرْقَى بِقواعِدِهِمْ وَأُصُولِهِمْ إِلَى دَرَجَةٍ أَعْلَى مِنَ الإِحْكَامِ وَالدِّقَّةِ؛ لأَنَّ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةَ المُنْتَهِيَةَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ بِالتَّوَاتُرِ -سَوَاءٌ أَكَانَتْ فِي المَصَاحِفِ العُثْمَانِيَّةِ أَمْ لاَ ؟- هِيَ مَصْدَرٌ لِلْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ، لاَ العَكْسُ.

٣- إِنَّ مَوْضُوعَ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ مِنَ المَوْضُوعَاتِ المُهِمَّةِ فِي الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ بِعُلُوْمِهِ كَافَّةً؛ لأَنَّ دِرَاسَةَ هَذَا المَوْضُوعِ تَكْشِفُ عَنِ الكَثِيْرِ مِنَ القَضَايَا اللُّغَوِيَّةِ عَلَى اِخْتِلاَفِ أَنْظِمَتِهَا (النَّحْوِيَّةِ، وَالصَّرْفِيَّةِ، وَالصَّوْتِيَّةِ، وَالدَّلاَلِيَّةِ)، وَتُلْقِي الضَّوْءَ عَلَى الكَثِيْرِ مِنَ الخَصَائِصِ اللَّهْجِيَّةِ الَّتِي اتَّسَمَتْ بِهَا القَبَائِلُ العَرَبِيَّةُ، وَبِهَذَا تُعَدُّ مَادَّةُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ قَضَايَا، رَافِداً مُهِمّاً مِنْ رَوَافِدِ الدَّرْسِ اللُّغَوِيِّ العَرَبِيِّ، لاَ يُمْكِنُ تَجَاهُلُهُ أَوِ التَّقْصِيْرُ فِيْهِ، وَلاَ سِيَّمَا دَارِسَ العَرَبِيَّةِ.

٤- التَّأْكِيْدُ عَلَى ضَرُوْرَةِ الرَّبْطِ بَيْنَ أَصْلٍ مِنْ أُصُوْلِ النَّحْوِيِّيْنَ، عَظِيْمٍ - وَهُوَ السَّمَاعُ - وَبَيْنَ الاِحتجاجِ بِالقِرَاءَاتِ؛ لأَنَّهَا مِنْ أَرْقَى أَنْوَاعِ السَّمَاعِ، وَمَنْ ذَهَبَ هَذَا المَذْهَبَ يَرَى أَنَّ الكُوفِيِّيْنَ كَانُوا أَكْثَرَ حِكْمَةً وَدِقَّةً فِي الأَخْذِ بِالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي أَثْنَاءِ ضَبْطِهِمْ لِقَوَاعِدِهِمْ، وَأَنَّ البَصْرِيِّيْنَ قَدْ حَدُّوا مِنَ الأَخْذِ بِهَا، حَتَّى وَصَلَ بِهِم الأَمْرُ أَحْيَانَاً إِلَى تَخْطِئَةِ مَا لَمْ يَخْضَعْ لِقَوَاعِدِهِمْ مِنْهَا، عَلَى عَكْسِ الكُوفِيِّيْنَ الَّذِيْنَ لاَ يَرَوْنَ مَانِعَاً مِنْ إِبْطَالِ بَعْضِ القَوَاعِدِ وَتَعْدِيْلِ شَيْءٍ مِنْهَا اِسْتِنَادَاً إِلَى القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، بِعَدِّهَا مَصْدَرَاً لِلْقَاعِدَةِ، لا العَكْسَ.

٥- إِنَّ عُلَمَاءَ النَّحْوِ، وَاللُّغَةِ، وَالفِقْهِ، وَالتَّفْسِيْرِ، قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الاِخْتِلاَفَ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، إِنَّمَا هُوَ اِخْتِلاَفُ تَنَوُّعٍ وَتَغَايُرٍ، لاَ اِخْتِلاَفُ تَضَادٍّ وَتَنَاقُضٍ، وَأَنَّ كُلَّ قِرَاءَةٍ بِمَنْزِلَةِ الآيَةِ، لَهَا أَغْرَاضُهَا، وَمَعَانِيْهَا، وَأَهْدافُهَا، وَغَايَاتُهَا، وَمَقَاصِدُهَا، وَدَلاَلاَتُهَا، الَّتِي تَخْتَلِفُ عَنِ القِرَاءَةِ الأُخْرَى اِخْتِلاَفَ تَعَدُّدٍ وَتَفَرُّعٍ.

٦- الحِكْمَةُ مِنْ تَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ وَالغَايَةُ مِنْ تَنَوُّعِهَا التَّيْسِيْرُ عَلَى الأُمَّةِ، وَالاِبْتِعَادُ عَنِ

التَّكَلُّفِ الشَّدِيْدِ؛ لِاخْتِلاَفِ اللَّهَجَاتِ بَيْنَ العَرَبِ، وَتَنَوُّعِهَا، وَصعوبةِ بعضِهَا عَلَى بَعْضِهِمْ، وَالتَّوَسُّعِ فِي اللُّغَاتِ.

٧- تَعَدَّدَتْ مَذَاهِبُ العُلَمَاءِ بِالمَقْصُوْدِ بِالأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي الحَدِيْثِ الشَّرِيْفِ، وَاختلفَتْ اِخْتِلاَفَاتٍ كَثِيْرَةً، إِلاَّ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ المَقْصُوْدُ بِهَا هُوَ القِرَاءَاتِ السَّبْعَ الَّتِي اِخْتَارَهَا ابْنُ مُجَاهِدٍ.

٨- اِتَّضَحَ - فِي أَثْنَاءِ الوُقُوْفِ عَلَى بَعْضِ الآيَاتِ الَّتِي تَعَدَّدَتْ قِرَاءَاتُهَا، وَدِرَاسَتِهَا وَتَحْلِيْلِهَا - أَنَّ لِهَذِهِ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ أَثَراً كَبِيْراً فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ، نَتَجَ عَنْهُ تَنَوُّعُ المَعَانِي وَاتِّسَاعُهَا، وَأَنَّ الإِكْثَارَ مِنَ المَعَانِي فِي الآيَةِ الوَاحِدَةِ هُوَ مَقْصَدٌ مِنْ مَقَاصِدِ الاِخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

ثَالِثاً: مَا يَخُصُّ مَوْضُوْعَ التَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ، وَأَثَرَهُ فِي إِبْرَازِ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَجَازِيِّ وَالجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ آيِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ:

١- التَّضْمِيْنُ النَّحْوِيُّ يُشَكِّلُ مَلْمَحاً مُهِمّاً مِنْ مَلاَمِحِ العُدُوْلِ فِي المَعْنَى عَنِ الأَصْلِ الَّذِي وُضِعَ لَهُ فِي مَعَاجِمِ اللُّغَةِ، بِقَرِيْنَةٍ تَدُلُّ عَلَى المَعْنَى المُتَأَتِّي، مَعَ الجَمْعِ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ، فَلاَ يُلْغِي أَحَدُهُمَا الآخَرَ، وِبِهَذَا يَلْتَقِي مَعَ المَجَازِ المُرْسَلِ وَالاِسْتِعَارَةِ وَالكِنَايَةِ فِي البَلاَغَةِ، وَمَعَ التَّحَوُّلِ الدَّلاَلِيِّ أَوِ الاِنْزِيَاحِ اللُّغَوِيِّ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ الحَدِيْثِ، وَهُوَ بِذَلِكَ يَجْمَعُ بَيْنَ الإِيْجَازِ فِي اللَّفْظِ وَالتَّوَسُّعِ فِي الدَّلاَلَةِ، وَبَيْنَ الاِقْتِصَادِ فِي المَبْنَى وَالغَنَاءِ فِي المَعْنَى.

٢- اِخْتِلاَفُ النَّحْوِيِّيْنَ فِي تَحْدِيْدِ اللَّفْظِ الَّذِي وَقَعَ فِيْهِ التَّضْمِيْنُ: فَمِنْهُمْ مَنِ اِعْتَقَدَ أَنَّ حَرْفَ الجَرِّ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ تَضَمَّنَ مَعْنَى حَرْفِ جَرٍّ آخَرَ، وَالفِعْلُ بَاقٍ عَلَى مَعْنَاهُ الأَصْلِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الكُوفِيِّيْنَ؛ وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الفِعْلَ قَدْ تَضَمَّنَ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، وَحَرْفُ الجَرِّ مَسُوْقٌ لإِتْمَامِ مَعْنَى هَذَا الفِعْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ البَصْرِيِّيْنَ.

٣- اِخْتِلاَفُ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ فِي قِيَاسِيَّةِ التَّضْمِيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ سَمَاعِيٌّ لاَ يُحْتَكَمُ إِلَيْهِ إِلاَّ شُذُوْذاً، وَأَرَى أَنَّهُ قِيَاسِيٌّ لإِقْرَارِ أَهْلِ العِلْمِ

أَجْمَعِهِمْ عَلَى كَثْرَتِهِ فِي الكَلاَمِ الفَصِيْحِ - نَثْرِهِ وَشِعْرِهِ - وَلاَ سِيَّمَا فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ مِنْ جِهَةٍ، وَلِدورِهِ الكبيرِ فِي رَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلاَلاَتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، مُتَجَدِّدَةٍ، وَأَهَمِّيَّتِهِ فِي الاِحْتِرَازِ عَنِ الخَطَأِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلاَمِ لِتَمَامِ المُرَادِ مِنْهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

٤- إِنَّ دِرَاسَةَ التَّضْمِيْنِ - كَظَاهِرَةٍ نَحْوِيَّةٍ، عَلَى أَسَاسٍ عِلْمِيٍّ وَمَوْضُوْعِيٍّ - تَقْتَضِي تَتَبُّعاً دَقِيْقاً لِتَطَوُّرِ اللُّغَةِ وَاِسْتِعْمَالاَتِ أَلْفَاظِهَا، فِي ضَوْءِ الاِحْتِكَامِ إِلَى المَعْنَى، وَالرُّكُونِ إِلَى الدَّلاَلَةِ.

٥- التَّضْمِيْنُ مِنْ أَنْزَهِ الفُصُوْلِ فِي العَرَبِيَّةِ، بِهِ يُعْرَفُ مَا لِحُرُوْفِ المَعَانِي مِنْ أَسْرَارٍ وَمَزَايَا، وَيُمَكِّنُ مُتَتَبِّعَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ كُلِّ فِعْلٍ، وَمَا يَقْتَضِيْهِ أَصْلُ وَضْعِهِ مِنَ التَّعَدِّي إِلَى مَفْعُوْلِهِ بِحَرْفِ جَرٍّ دُوْنَ غَيْرِهِ، مِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى اِسْتِقَامَةِ اللِّسَانِ وَالاِبْتِعَادِ - مَا أَمْكَنَ - عَنِ الوُقُوْعِ فِي مَطَبَّاتِ تَعْدِيَةِ الأَفْعَالِ بِحُرُوْفٍ لاَ تَقْتَضِيْهَا وَلاَ يَسْتَسِيْغُهَا التَّضْمِيْنُ لِعَدَمِ تَوَافِرِ القَرِيْنَةِ الَّتِي تُجْمَعُ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ.

٦- اِتَّضَحَ - فِي أَثْنَاءِ دِرَاسَتِنَا لِبَعْضِ الآيَاتِ، الَّتِي اِحْتَمَلَتْ أَفْعَالُهَا أَوْ حُرُوْفُهَا وَقُوْعَ التَّضْمِيْنِ فِيْهَا - أَنَّ لِلتَّضْمِيْنِ أَثَراً بَالِغاً فِي تَعَدُّدِ المَعَانِي، وَتَنَوُّعِهَا، وَاتِّسَاعِهَا فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ، وَلَعَلَّهُ يُغْنِي فِي كَثِيْرٍ مِنَ الأَحْيَانِ عَنِ اللُّجُوءِ إِلَى التَّأْوِيْلِ الَّذِي يُعَقِّدُ الوَجْهَ، وَيُشَعِّبُ الاِخْتِلاَفَ، وَيُعَمِّقُهُ، وَرُبَّمَا اقتضى السِّيَاقُ الَّذِي فِيْهِ تَضْمِيْنٌ لأَحَدِ أَلْفَاظِ كَلاَمِهِ مَعْنَىً لاَ يُمْكِنُ الوُصُوْلُ إِلَيْهِ دُوْنَ التَّسْلِيْمِ بِهِ، وَهَذَا مَا حَاوَلْنَا إِثْبَاتَهُ فِي هَذَا البَحْثِ.

رَابِعاً: مَا يَخُصُّ مَوْضُوْعَ الدَّعْوَةِ إِلَى تَسْهِيْلِ مَبَاحِثِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ، وَغَيْرِهَا:

١- أَرَى - بَعْدَ مَا عَرَضْتُهُ فِي المَبْحَثِ الأَوَّلِ مِنَ الفَصْلِ الأَوَّلِ، وَالمَبْحَثِ الأَوَّلِ مِنَ الفَصْلِ الثَّانِي مِنْ هَذَا البَحْثِ - أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ أَنْ نَسْعَى جَمِيْعاً، عَالِمِيْنَ وَمُتَعَلِّمِيْنَ، إِلَى تَنْمِيَةِ الدِّرَاسَاتِ العَرَبِيَّةِ وَالبُحُوْثِ اللُّغَوِيَّةِ عَلَى أَسَاسٍ يَرْبِطُهَا بِالمَعْنَى وَالدَّلاَلَةِ، كَشْفاً عَنْ خَصَائِصِ العَرَبِيَّةِ، وَإِبْرَازاً لِمَزَايَاهَا، وَتَمَاشِياً مَعَ ضَرُوْرَةِ مُوَاكَبَتِهَا حَرَكَةَ تَطَوُّرِ المَعَارِفِ العِلْمِيَّةِ وَتَقَدُّمِهَا.

٢- وَلاَ بُدَّ مِنْ تَيْسِيْرِ تَعَلُّمِهَا بَيْنَ النَّاشِئَةِ، مَعَ ضَرُوْرَةِ تَمْكِيْنِهِمْ مِنْ إِتْقَانِ لُغَتِهِم الفُصْحَى، لِئَلاَّ تَضِيْعَ فِي ظِلِّ هَذَا التَّطَوُّرِ السَّرِيْعِ لِلْحَضَارَةِ، وَالاِنْفِتَاحِ الكَبِيْرِ عَلَى مُخْتَلَفِ الثَّقَافَاتِ غَيْرِ

العَرَبِيَّةِ، إِلَى جَانِبِ تَنَوُّعِ اللَّهَجَاتِ المَحَلِّيَّةِ لِكُلِّ قُطْرٍ مِنَ الأَقْطَارِ العَرَبِيَّةِ وَاخْتِلاَفِهَا عَنِ القُطْرِ الآخَرِ؛ وَذَلِكَ بِاعْتِمَادِ المَنْهَجِيَّاتِ العِلْمِيَّةِ الحَدِيْثَةِ الَّتِي يَدْعُو إِلَيْهَا غَيْرُ بَاحِثٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ.

٣- وَلاَ بُدَّ إِلَى جَانِبِ ذَلِكَ كُلِّهِ مِنَ اتِّخَاذِ الإِعْرَابِ سَبِيْلاً لِلإِبَانَةِ عَنْ مَوَاقِعِ الكَلِمَاتِ، وَالإِفْصَاحِ عَنْ مَعَانِيْهَا، وَالإِشَارَةِ إِلَى دَلاَلاَتِهَا، وَالعَوْدَةِ بِالنَّحْوِ إِلَى مَنَاهِلِهِ الأُوْلَى، حِرْصاً عَلَى اللُّغَةِ الحَيَّةِ، مَعَ تَحْقِيْقِ وَظَائِفِهَا الاِجْتِمَاعِيَّةِ، وَتَطْوِيْرِهَا بِمَا يَنْسَجِمُ مَعَ مُوَاكَبَةِ حَرَكَةِ التَّطَوُّرِ، وَمَا تَقْتَضِيْهَا مِنْ حَاجَاتٍ وَتَطَلُّعَاتٍ، مَعَ المُحَافَظَةِ عَلَى الأُصُولِ اللُّغَوِيَّةِ وَالنَّحْوِيَّةِ، الَّتِي تَضْمَنُ لِلُّغَةِ أَصَالَتَهَا، وَبَقَاءَهَا، وَنُمُوَّهَا، وَعَدَمَ انْدِثَارِهَا.

٤- إِنَّ لُغَتَنَا العَرَبِيَّةَ أَكْرَمُ لُغَاتِ العَالَمِ، وَأَوْسَعُهَا لِسَاناً، بِشَهَادَةِ عُلَمَاءِ العَرَبِ جَمِيْعاً، وَعَدَدٍ كَبِيْرٍ مِنَ المُسْتَشْرِقِيْنَ الغَرْبِيِّيْنَ؛ لِذَلِكَ حُقَّ لَهَا أَنْ تَنَالَ مِنَ العِنَايَةِ النَّصِيْبَ الأَوْفَى، إِلَى جَانِبِ كَوْنِهَا لُغَةً مُقَدَّسَةً، شَرَّفَهَا اللهُ بِأَنْ أَنْزَلَ بِهَا كِتَابَهُ الخَالِدَ، الَّذِي قَالَ فِيْهِ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف١٢/ ٢].

وَخِتَاماً أَقْتَبِسُ مَا قَالَهُ الدُّكْتُور الجَوَارِيّ، مُعَبِّراً عَنْ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ خَيْرَ تَعْبِيْرٍ: «أَمَّا العَرَبِيَّةُ فَإِنَّ لَهَا فِي سُنَّةِ التَّطَوُّرِ التَّارِيْخِيِّ وِجْهَةً أُخْرَى، فَقَدْ حَافَظَتْ عَلَى جَوْهَرِ مُقَوِّمَاتِهَا مُحَافَظَةً عَجِيْبَةً، وَأَقَامَتْ عَلَى خَصَائِصِهَا الأَصْلِيَّةِ إِقَامَةً تَبْعَثُ عَلَى الدَّهْشَةِ وَالحَيْرَةِ؛ فَهِيَ اليَوْمَ تَجْرِي عَلَى الأَصْلِ وَالجَوْهَرِ، عَلَى القَوَاعِدِ وَالسُّنَنِ الَّتِي كَانَتْ تَجْرِي عَلَيْهَا مُنْذُ بِضْعَةَ عَشَرَ قَرْناً مِنَ الزَّمَانِ، وَالصِّلَةُ قَائِمَةٌ بَيْنَ أَهْلِهَا الغَابِرِيْنَ فِي القُرُوْنِ، وَأَهْلِهَا الَّذِيْنَ يَعِيْشُوْنَ فِي القَرْنِ العِشْرِيْنَ؛ إِذَا سَمِعُوا كَلاَماً قِيْلَ فِي تِلْكَ العُهُوْدِ المُمْعِنَةِ فِي القِدَمِ فَهِمُوْهُ وَتَذَوَّقُوْهُ، وَإِذَا أَنْشَؤُوا كَلاَماً لَمْ يَخْرُجُوا فِي الأَصْلِ وَفِي الجَوْهَرِ عَنْ أَسَالِيْبِ أَسْلاَفِهِم الأَقْدَمِيْنَ، وَلَوْ أَنَّ وَاحِداً مِنْ هَؤُلاَءِ بُعِثَ لِيَسْمَعَ أَوْ يَقْرَأَ مَا يُنْشِئُهُ المُعَاصِرُوْنَ، لَمَا أَنْكَرَ مِنْهُ شَيْئاً، وَلَمَا فَاتَهُ مِنْ فَهْمِهِ إِلاَّ مَا تَقْضِي بِهِ سُنَّةُ التَّطَوُّرِ فِي مَعَانِي الأَلْفَاظِ المُفْرَدَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَمَا تُضِيْفُهُ الحَضَارَةُ فِي هَذَا الأَمَدِ الطَّوِيْلِ العَهْدِ مِنْ صَقْلٍ وَتَهْذِيْبٍ وَتَنْسِيْقٍ وَطَلاَوَةٍ عَلَى الأَلْفَاظِ وَالأَسَالِيْبِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يَعُوْدُ الفَضْلُ فِيْهِ إِلَى القُرْآنِ الكَرِيْمِ وَالإِعْرَابِ، وَهُوَ أَبْرَزُ الظَّوَاهِرِ فِي نَحْوِ العَرَبِيَّةِ، وَلاَ يَزَالُ هُوَ هُوَ، لَمْ يَتَحَوَّلْ، وَلَمْ يُزَايِلْ مَكَانَهُ مِنَ اللُّغَةِ، وَهُوَ جَدِيْرٌ

بِأَنْ يَبْقَى حَيْثُ هُوَ، مَا دَامَ حَاضِرُ الأُمَّةِ الَّتِي تَتَكَلَّمُ العَرَبِيَّةَ وَتَصْطَنِعُهَا لِلتَّفَاهُمِ وَالتَّوَاصُلِ الفِكْرِيِّ مَوْصُولاً بِمَا فِيْهَا، وَمَا دَامَتِ العَرَبِيَّةُ هِيَ الَّتِي حَفِظَتْ لِتِلْكَ الأُمَّةِ أَوَاصِرَ العَلاَقَةِ بَيْنَ أَجْزَائِهَا فِي رُقْعَتِهَا الوَسِيْعَةِ المُمْتَدَّةِ فِي أَرْجَاءِ آسْيَا وَإِفْرِيْقِيَا، وَمَا دَامَ هَذَا الكِتَابُ الكَرِيْمُ يَتْلُوْهُ المَلاَيِيْنُ مِنَ المُسْلِمِيْنَ فِي آنَاءِ اللَّيْلِ وَأَطْرَافِ النَّهَارِ»[1].

وَاللهُ أَعْلَمُ، وَالحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِيْنَ

(١) الجواريّ، د. عبد السّتار، نحو التّيسير (دراسة ونقد منهجيّ)، ص٢٤-٢٥.

الفَهَارِسُ العَامَّةُ:

١- فَهْرَسُ الآيَـاتِ القُرْآنِيَّـةِ.

٢- فَهْرَسُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّـةِ.

٣- فَهْرَسُ الأَحَادِيْـثِ النَّبَوِيَّـةِ.

٤- فَهْرَسُ الأَعْـــــــــلاَمِ.

٥- فَهْرَسُ الأَبْيَـاتِ الشِّعْرِيَّـةِ.

٦- فَهْرَسُ المَصَـادِرِ وَالمَرَاجِـعِ.

٧- فَهْـرَسُ المَـوْضُوْعَـــــــاتِ.

١- فَهْـرَسُ الآيَـاتِ القُرْآنِيَّةِ

الرَّقـمُ	الآيـــــةُ	السُّورَةُ، وَرَقمُ الآيَـةِ	الصَّفْحَـةِ
١-	﴿الحَمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ﴾.	الفاتحة، الآية ٢.	٢٣٥ - ٣٤٤
٢-	﴿مَالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾.	الفاتحة، الآية ٤.	٢٩٣
٣-	﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾.	الفاتحة، الآية ٥.	٣٤٧
٤-	﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ﴾.	الفاتحة، الآية ٦.	٤٣٦
٥-	﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا الضَّالِّينَ﴾.	الفاتحة، الآية ٧.	١٦٣
٦-	﴿يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ﴾.	البقرة، الآية ٣.	٣٩٤
٧-	﴿وَإِن كُنتُم فِي رَيبٍ مِمَّا نَزَّلنَا عَلَى عَبدِنَا فَأتُوا...﴾.	البقرة، الآية ٢٣.	١٨١
٨-	﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُم جَنَّاتٍ...﴾.	البقرة، الآية ٢٥.	٧٥ - ٢٥٤
٩-	﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾.	البقرة، الآية ٢٦.	٢٧١
١٠-	﴿وَقُلنَا يَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنَّةَ﴾.	البقرة، الآية ٣٥.	٧٧
١١-	﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾.	البقرة، الآية ٣٧.	١٠٩ - ٣١٧
١٢-	﴿وَلَقَد عَلِمتُمُ الَّذِينَ اعتَدَوا مِنكُم فِي السَّبتِ﴾.	البقرة، الآية ٦٥.	٣٨٨
١٣-	﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤمِنُونَ﴾.	البقرة، الآية ٨٨.	٢٧١
١٤-	﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُم﴾.	البقرة، الآية ٩١.	٢٧٨
١٥-	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلكِ سُلَيمَانَ...﴾.	البقرة، الآية ١٠٢.	٢٤٢
١٦-	﴿وَاللهُ يَختَصُّ بِرَحمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾.	البقرة، الآية ١٠٥.	٤١٧
١٧-	﴿كُن فَيَكُونُ﴾.	البقرة، الآية ١١٧.	٢٤٤
١٨-	﴿وَإِذِ ابتَلَى إِبرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ...﴾.	البقرة، الآية ١٢٤.	٢١٢

١٩-	﴿إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ .	البقرة، الآية ١٢٧.	٢٧٩
٢٠-	﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ .	البقرة، الآية ١٣٠.	٤٢٠
٢١-	﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ .	البقرة، الآية ١٣٥.	٦٧
٢٢-	﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ...﴾ .	البقرة، الآية ١٤٣.	١١٢
٢٣-	﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ...﴾ .	البقرة، الآية ١٥٨.	٢٧٩
٢٤-	﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ﴾ .	البقرة، الآية ١٧١	٨٢
٢٥-	﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ...﴾ .	البقرة، الآية ١٧٧.	٢٣٠
٢٦-	﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ .	البقرة، الآية ١٨٥.	٣٩١
٢٧-	﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ .	البقرة، الآية ١٨٧.	٣٨٩-٣٩٠
٢٨-	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ .	البقرة، الآية ٢٢٠.	٣٩٣
٢٩-	﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾ .	البقرة، الآية ٢٢٦.	٣٩٨
٣٠-	﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾ .	البقرة، الآية ٢٢٧.	٤٢٥
٣١-	﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ .	البقرة، الآية ٢٣٥.	٣٨٣
٣٢-	﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ .	البقرة، الآية ٢٣٥.	٣٩٢-٣٩٣
٣٣-	﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ .	البقرة، الآية ٢٤٦.	٢٧٩
٣٤-	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ .	البقرة، الآية ٢٥٨.	٢٣٥
٣٥-	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾ .	البقرة، الآية ٢٥٩.	٢٣٥
٣٦-	﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ .	البقرة، الآية ٢٥٩.	٣٢٢
٣٧-	﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ .	البقرة، الآية ٢٨٢.	٢٧٦
٣٨-	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ .	البقرة، الآية ٢٨٢.	٣٢١
٣٩-	﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾ .	البقرة، الآية ٢٨٥.	٢٨٠-٢٨١
٤٠-	﴿وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا﴾ .	البقرة، الآية ٢٨٦.	٩١
٤١-	﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ...﴾ .	آل عمران، الآية ٧.	٢١٦

٤٢-	﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ . . . ﴾ .	آل عمران، الآية ٧.	٩٢
٤٣-	﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا . . . ﴾ .	آل عمران، الآية ١٨.	٢١٧-٢١٩
٤٤-	﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ .	آل عمران، الآية ٦٣.	٩٧
٤٥-	﴿ فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ .	آل عمران، الآية ٦٤.	٩٨
٤٦-	﴿ آمِنُوا بِالَّذِي أُنْزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ ﴾ .	آل عمران، الآية ٧٢.	٢٧١
٤٧-	﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ ﴾ .	آل عمران، الآية ١٤٣.	٩٨
٤٨-	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ .	آل عمران، الآية ١٥٩.	٦٤-٢٧١
٤٩-	﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ .	آل عمران، الآية ١٩٥.	٣٢٢
٥٠-	﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ . . . ﴾ .	آل عمران، الآية ١١٠.	١١٣
٥١-	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ .	النساء، الآية ٢.	٣٩١-٤١٣
٥٢-	﴿ وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ ﴾ .	النساء، الآية ٥.	٤١١
٥٣-	﴿ وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾ .	النساء، الآية ١٢.	٢٧٥
٥٤-	﴿ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَ . . . ﴾ .	النّساء، الآية ٣٤.	٩٧
٥٥-	﴿ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ .	النساء، الآية ٤٢.	٢١٥
٥٦-	﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ .	النساء، الآية ٧٧.	٢٨٠
٥٧-	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ .	النّساء، الآية ٧٩.	١٧٢
٥٨-	﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ .	النّساء، الآية ٨٢.	١٦٦
٥٩-	﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا ﴾ .	النّساء، الآية ٨٦.	٣٤٦
٦٠-	﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ .	النساء، الآية ٨٧.	٤١٣
٦١-	﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ .	النساء، الآية ١٢٤.	٢٨٠
٦٢-	﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ .	النساء، الآية ١٢٧.	٢٥٠
٦٣-	﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ .	النّساء، الآية ١٥٥.	٦٤
٦٤-	﴿ لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ . . . ﴾ .	النساء، الآية ١٦٢.	٢٢٩

٦٥-	﴿ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴾ .	النساء، الآية ١٦٢.	٢٣٠
٦٦-	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا . . . ﴾ .	المائدة، الآية ٦.	٣٧١
٦٧-	﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ .	المائدة، الآية ٦.	٢٧٤
٦٨-	﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ .	المائدة، الآية ٦.	٦٥
٦٩-	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَ . . . ﴾ .	المائدة، الآية ٦٩.	٢٢٢
٧٠-	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ .	المائدة، الآية ٧١.	١٠٤
٧١-	﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا . . . ﴾ .	المائدة، الآية ٧٣.	٢٤٩
٧٢-	﴿ وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ .	المائدة، الآية ٨٣.	٤١٤
٧٣-	﴿ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ ﴾ .	الأنعام، الآية ٨.	١٧٣
٧٤-	﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ ﴾ .	الأنعام، الآية ٢٧.	٣٥٢
٧٥-	﴿ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾ .	الأنعام، الآية ٢٨.	٣٥٣-٤١٠
٧٦-	﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ .	الأنعام، الآية ٢٨.	٣٥٣
٧٧-	﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾ .	الأنعام، الآية ٣٣.	٢٥٩
٧٨-	﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ .	الأنعام، الآية ٣٨.	٢٩
٧٩-	﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَ . . . ﴾ .	الأنعام، الآية ٧٥.	١٨٤
٨٠-	﴿ فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ .	الأنعام، الآية ٧٧.	٨٩
٨١-	﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ . . . ﴾ .	الأنعام، الآية ١٢١.	٢٤٧
٨٢-	﴿ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ ﴾ .	الأعراف، الآية ٣.	٢٧٢
٨٣-	﴿ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾ .	الأعراف، الآية ١٠.	٢٧٢
٨٤-	﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ .	الأعراف، الآية ١٦.	٧٩
٨٥-	﴿ لَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .	الأعراف، الآية ١٨.	٢٤٩
٨٦-	﴿ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ .	الأعراف، الآية ٢٣.	٢٤٨-٢٤٩

٨٧-	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾.	الأعراف، الآية ٤٣.	٤٣٨
٨٨-	﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾.	الأعراف، الآية ١٤٥.	٧٧
٨٩-	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾.	الأعراف، الآية ١٥٥.	٣٨٨-٤٣٧
٩٠-	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾.	الأعراف، الآية ١٧٢.	٢٦٩
٩١-	﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾.	الأعراف، الآية ١٨٧.	٢١٨
٩٢-	﴿وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾.	الأنفال، الآية ٦٠.	٣٨٨
٩٣-	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾.	التوبة، الآية ٣.	٣٢-١٥٣-٢٢٨
٩٤-	﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾.	التوبة، الآية ٥.	٧٨-٧٩
٩٥-	﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾.	التوبة، الآية ٣٩.	٢٨٠
٩٦-	﴿تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾.	التوبة، الآية ١٠٠.	٣٢٢
٩٧-	﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾.	التوبة، الآية ١٠٨.	٣٩٥
٩٨-	﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ﴾.	يونس، الآية ٩.	٤٣٨
٩٩-	﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ...﴾.	يونس، الآية ٢٢.	٢٤١
١٠٠-	﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾.	يونس، الآية ٦٤.	٣٥٠
١٠١-	﴿وَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾.	يونس، الآية ٦٥.	٢٨٢
١٠٢-	﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾.	يونس، الآية ٦٥.	٢٨٢
١٠٣-	﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾.	يونس، الآية ٩٣.	٢٨٢
١٠٤-	﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ...﴾.	هود، الآيتان ١-٢.	٢٥٠
١٠٥-	﴿قَالَ سَلَامٌ﴾.	هود، الآية ٦٩.	٣٤٦
١٠٦-	﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ...﴾.	هود، الآية ٨٧.	١٥٥
١٠٧-	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.	يوسف، الآية ٢.	٤٥٢
١٠٨-	﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا﴾.	يوسف، الآية ١٥.	١٨٠
١٠٩-	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا﴾.	يوسف، الآية ١٧.	١٧٢

١١٠-	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾.	يوسف، الآية ١٨.	٢٨٠
١١١-	﴿هَيْتَ لَكَ﴾.	يوسف، الآية ٢٣.	٨٣
١١٢-	﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾.	يوسف، الآية ٦٦.	٩٢-٢٨٢
١١٣-	﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾.	يوسف، الآية ٨٠.	٢٦٢
١١٤-	﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾.	يوسف، الآية ١٠٠.	٤٠٢-٤١٤
١١٥-	﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾.	الرعد، الآية ٢.	٤١٠
١١٦-	﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾.	الرعد، الآية ٧.	٤٣٨
١١٧-	﴿مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾.	إبْرَاهِيم، الآية ٢٢.	١٧٢
١١٨-	﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾.	إبْرَاهِيم، الآية ٣١.	٦٨
١١٩-	﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنفِقُوا...﴾.	إبْرَاهِيم، الآية ٣١.	٢٣٦
١٢٠-	﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ...﴾.	إبْرَاهِيم، الآية ٤٦.	٣٥٨
١٢١-	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.	الحجر، الآية ٩.	٣١٩
١٢٢-	﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا﴾.	النحل، الآية ٥٢.	٢٢١
١٢٣-	﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ﴾.	النّحل، الآية ١٠٣.	٢٧
١٢٤-	﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾.	الإسراء، الآية ٩.	٢٩-٤٣٧
١٢٥-	﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.	الإسراء، الآية ٥٣.	٣٩٤
١٢٦-	﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ﴾.	الإسراء، الآية ٤٧.	٤١٤
١٢٧-	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا﴾.	الكهف، الآية ١.	٢٨٢
١٢٨-	﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا﴾.	الكهف، الآية ٢.	٢٨٢
١٢٩-	﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.	الكهف، الآية ١٢.	٩٨
١٢٩-	﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾.	الكهف، الآية ٢٨.	٣٩٠
١٣١-	﴿وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى﴾.	الكهف، الآية ٨٨.	٣٤٨
١٣٢-	﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي﴾.	مريم، الآية ٤.	٢٧٦

١٣٣-	﴿ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾.	مريم، الآية ١٥.	٢٢٠
١٣٤-	﴿ويَقُولُ الْإِنسَانُ أَئِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾.	مريم، الآية ٦٦.	٦٨
١٣٥-	﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَ...﴾.	مريم، الآية ٩٠.	٣٦٠
١٣٦-	﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى﴾.	طه، الآية ٩.	٣٢٢
١٣٧-	﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا...﴾.	طه، الآية ١٥.	١١٥
١٣٨-	﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾.	طه، الآية ٥٠.	٤٣٨
١٣٩-	﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾.	طه، الآية ٦١.	٣٦٥
١٤٠-	﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾.	طه، الآية ٦١.	٢٤٤
١٤١-	﴿فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾.	طه، الآية ٦٢.	٣٦٥-٣٦٩
١٤٢-	﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.	طه، الآية ٦٣.	١٠٥
١٤٣-	﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾.	طه، الآية ٧١.	٤٠٢
١٤٤-	﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى﴾.	طه، الآية ١١٩.	٤١٢
١٤٥-	﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ﴾.	طه، الآية ١٢٨.	٩٥
١٤٦-	﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾.	طه، الآية ١٣٢.	٧٧
١٤٧-	﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾.	الأنبياء، الآية ٣.	١٠٣
١٤٨-	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.	الأنبياء، الآية ٢٢.	٢٧٧
١٤٩-	﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ﴾.	الأنبياء، الآية ٧٢.	٢٢٠
١٥٠-	﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ﴾.	الحجّ، الآية ٢٦.	٣٨٩
١٥١-	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾.	الحجّ، الآية ٤٦.	٣٦٦
١٥٢-	﴿ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾.	الحجّ، الآية ٦٠.	٢٤٩
١٥٣-	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾.	الحجّ، الآية ٦٣.	١٥١-٢٦٧
١٥٤-	﴿مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾.	الحجّ، الآية ٧٨.	٨٩
١٥٥-	﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾.	المؤمنون، الآية ٨.	٣٢١

١٥٦-	﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ...﴾.	المؤمنون، الآية ٢٤.	٢١٦
١٥٧-	﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا...﴾.	المؤمنون، الآية ٣٣.	٢١٦
١٥٨-	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾.	المؤمنون، الآية ٣٦.	١١٣
١٥٩-	﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ...﴾.	الفرقان، الآية ١٨.	١٦٥
١٦٠-	﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾.	الفرقان، الآية ٥٩.	٤١٤
١٦١-	﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾.	الشّعراء، الآية ٢٢.	٨٨
١٦٢-	﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.	الشعراء، الآية ٩٧.	٢٥٧
١٦٣-	﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾.	النمل، الآية ٦٥.	٢١٨
١٦٤-	﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم...﴾.	النمل، الآية ٧٢.	٣٨٩
١٦٥-	﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾.	النمل، الآية ٨٧.	٢٨١
١٦٦-	﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.	القصص، الآية ٨٨.	٢١٨
١٦٧-	﴿وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾.	العنكبوت، الآية ٣٣.	١٧٢
١٦٨-	﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾	العنكبوت، الآية ٦٩.	٤٣٧
١٦٩-	﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾.	لقمان، الآية ١٣.	٩١
١٧٠-	﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾.	لقمان، الآية ٣٤.	١١٨
١٧١-	﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾.	الأحزاب، الآية ٣٩.	٢١١
١٧٢-	﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾.	الأحزاب، الآية ٥٦.	٢٢٢
١٧٣-	﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ...﴾.	سبأ، الآية ٦.	٢٩
١٧٤-	﴿كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾.	فاطر، الآية ٢٨.	٢٠٥-٢١٠
١٧٥-	﴿يس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾.	يس، الآيتان ١-٢.	٢٥٨
١٧٦-	﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا﴾.	يس، الآية ٣.	٢٥٨
١٧٧-	﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾.	يس، الآية ١٩.	٢١٣
١٧٨-	﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾.	يس، الآية ٣٩.	٦٧

١٧٩-	﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾.	الصافّات، الآية ٨.	٣٩٣
١٨٠-	﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ...﴾.	الصافّات، الآيتان ٧٨-٧٩.	٩٦
١٨١-	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾.	الصّافّات، الآية ١٠٣.	١٨٠
١٨٢-	﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَ...﴾.	ص، الآيتان ١-٣.	٢٥٦
١٨٣-	﴿ص﴾.	ص، الآية ١.	٢٥٧
١٨٤-	﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾.	ص، الآية ٢.	٢٥٧
١٨٥-	﴿فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾.	ص، الآية ٢.	٢٥٧
١٨٦-	﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾.	ص، الآية ٣.	٢٥٦
١٨٧-	﴿وَعَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾.	ص، الآية ٤.	٢٥٨
١٨٨-	﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾.	ص، الآية ١٤.	٢٥٧
١٨٩-	﴿إِنَّ هَذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُ مِن نَّفَادٍ﴾.	ص، الآية ٥٤.	٢٥٧
١٩٠-	﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾.	ص، الآية ٦٤.	٢٥٦
١٩١-	﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾.	الزمر، الآية ١٢.	٤١٤
١٩٢-	﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.	الزّمر، الآية ٢٨.	٢٧
١٩٣-	﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾.	الزّمر، الآية ٣٦.	١٧٢
١٩٤-	﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ...﴾.	الزمر، الآية ٥٣.	٤٢٧
١٩٥-	﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾.	الزّمر، الآية ٦٦.	١٦٧
١٩٦-	﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾.	الزّمر، الآية ٧٣.	١٨٤
١٩٧-	﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾.	غافر، الآية ٢٨.	٢١٤
١٩٨-	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾.	فصّلت، الآية ١٧.	٤٣٨
١٩٩-	﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾.	فصّلت، الآية ٤١.	٢٢٦
٢٠٠-	﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾.	فصّلت، الآية ٤٢.	٢٧
٢٠١-	﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا...﴾.	الشورى الآية ١١.	٤١٤

٢٠٢-	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.	الشّورى، الآية ١١.	١٧١
٢٠٣-	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾.	الشّورى، الآية ١٧.	٢٨٠
٢٠٤-	﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾.	الشورى، الآية ٢٥.	٤٠٩-٤١٠
٢٠٥-	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾.	الشورى، الآية ٥٢.	٤٣٧
٢٠٦-	﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾.	الزّخرف، الآية ١٣.	٢٧٩
٢٠٧-	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ﴾.	محمّد، الآية ٨.	٢٧٨-٣٤٧
٢٠٨-	﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾.	محمّد، الآية ١٧.	٤٣٧
٢٠٩-	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾.	الحجرات، الآية ١٠.	١٧١
٢١٠-	﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ...﴾.	الحجرات، الآية ١٢.	٢٦٠
٢١١-	﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾.	ق، الآية ١٩.	٣٢٢
٢١٢-	﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾.	ق، الآية ٣١.	٢٨٠
٢١٣-	﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾.	ق، الآية ٤٢.	٣٩٣
٢١٤-	﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾.	الذاريات، الآية ١٣.	٤١٤
٢١٥-	﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾.	الذّاريات، الآية ١٧.	٢٧٢
٢١٦-	﴿فَاكِهِينَ بِمَا آتَاهُمْ رَبُّهُمْ﴾.	الطور، الآية ١٨.	٤١٤
٢١٧-	﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى﴾.	النّجم، الآية ١.	٢٧٣
٢١٨-	﴿وَعَجَزْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾.	القمر، الآية ١٢.	٤٣٠
٢١٩-	﴿وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ﴾.	الواقعة، الآية ٢٩.	٣٢٢
٢٢٠-	﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَ...﴾.	الحديد، الآية ٤.	١١٤
٢٢١-	﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ...﴾.	الحديد، الآية ١٢.	٤٣٣
٢٢٢-	﴿بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ﴾.	الحديد، الآية ١٢.	٤٣٦
٢٢٣-	﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.	الحديد، الآية ١٢.	٤٣٦
٢٢٤-	﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾.	المجادلة، الآية ١٩.	٧٣

٢٢٥-	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾.	الحشر، الآية ٩.	٣٨٩
٢٢٦-	﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾.	الجمعة، الآية ٩.	٤١٤
٢٢٧-	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾.	المنافقون، الآية ١٠.	٣٣٨
٢٢٨-	﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾.	الحاقّة، الآية ٣٧.	٣٣
٢٢٩-	﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾.	الحاقّة، الآية ٤٧.	٢٤٣
٢٣٠-	﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾.	المزّمّل، الآية ٢.	٣٩٥
٢٣١-	﴿فَاقْرَؤُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾.	المزّمّل، الآية ٢٠.	٣٣٠
٢٣٢-	﴿وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾.	المُدّثّر، الآية ٣٤.	٢٧٥
٢٣٣-	﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾.	القيامة، الآية ٤.	٣٢٣
٢٣٤-	﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾.	الإنسان، الآية ٦.	٣٩٣-٤١٢
٢٣٥-	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ﴾.	التكوير، الآية ١٧.	٢٧٥
٢٣٦-	﴿وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾.	التكوير، الآية ١٨.	٢٧٥
٢٣٧-	﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾.	الانشقاق، الآيتان ٧-٨.	٤٣٥
٢٣٨-	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾.	البروج، الآيتان ٤-٥.	٤٣٢
٢٣٩-	﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا...﴾.	البروج، الآية ١٠.	٢٢٧
٢٤٠-	﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾.	البروج، الآية ١٥.	٣٢١
٢٤١-	﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ... إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾.	الطارق، الآيتان ١-٤.	٢٥٧
٢٤٢-	﴿الْمَرْعَىٰ﴾.	الأعلى، الآية ٤.	١١٢
٢٤٣-	﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ﴾.	الأعلى، الآية ٥.	١١٢
٢٤٤-	﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾.	الفجر، الآية ٢٤.	٤١٤
٢٤٥-	﴿وَالشَّمْسِ﴾.	الشمس، الآية ١.	٢٥٦
٢٤٦-	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾.	الشمس، الآية ٩.	٢٥٦
٢٤٧-	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾.	الليل، الآية ١.	٢٧٥

٢٤٨-	﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾.	الليل، الآية ٢.	٢٧٥
٢٤٩-	﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾.	الليل، الآية ٣.	٣٢٢
٢٥٠-	﴿نَارًا تَلَظَّى﴾.	الليل، الآية ١٤.	٩٨
٢٥١-	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾.	الزلزلة، الآية ٥.	٤١٠

٢- فَهْرَسُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، حَسْبَ وُرُوْدِهَا فِي البَحْثِ

الرَّقمُ	الآيـــةُ	السُّورَةُ، وَرَقمُ الآيَةِ	الصَّفْحَةُ
١-	﴿الْقَائِمُ بِالْقِسْطِ﴾.	آل عمران، الآية ١٨	٢٢٢
٢-	﴿رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾.	الفاتحة، الآية ٢	٢٣٥
٣-	﴿وَآمَنَ الْمُؤْمِنُونَ﴾.	البقرة، الآية ٢٨٥.	٢٨١
٤-	﴿وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾.	آل عمران، الآية ١٨٤	٢٩٣
٥-	﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾.	التّوبة، الآية ١٠٠.	٢٩٣
٦-	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾.	الفاتحة، الآية ٤	٢٩٣
٧-	﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبَاقِرِيٍّ حِسَانٍ﴾.	الرّحمن، الآية ٧٦.	٣١٥
٨-	﴿مَلَكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾.	الفاتحة، الآية ٤.	٣١٥
٩-	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.	الفاتحة، الآية ٥.	٣١٥
١٠-	﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِن أُمٍّ﴾.	النّساء، الآية ١٢.	٣١٦
١١-	﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِمَاتٌ﴾.	البقرة، الآية ٣٧.	٣١٧
١٢-	﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾.	المؤمنون، الآية ٨.	٣٢١
١٣-	﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾.	سبأ، الآية ١٩.	٣٢١
١٤-	﴿رَبُّنَا بَعِّدْ﴾.	سبأ، الآية ١٩.	٣٢١
١٥-	﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾.	البقرة، الآية ٢٨٢.	٣٢١
١٦-	﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾.	البروج، الآية ١٥.	٣٢١
١٧-	﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾.	ق، الآية ١٩.	٣٢٢
١٨-	﴿وَقُتِلُوا وَقَاتَلُوا﴾.	آل عمران، الآية ١٩٥.	٣٢٢

١٩-	﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾.	البقرة، الآية ٢٥٩.	٣٢٢
٢٠-	﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾.	الواقعة، الآية ٢٩.	٣٢٢
٢١-	﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾.	المائدة، الآية ٦٠.	٣٢٦
٢٢-	﴿فَامْضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾.	الجمعة، الآية ٩.	٣٣٠
٢٣-	﴿وَالْوُسْطَى صَلَاةِ الْعَصْرِ﴾.	البقرة، الآية ٢٣٨.	٣٣١
٢٤-	﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾.	المائدة، الآية ٣٨.	٣٣١
٢٥-	﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.	النّور، الآية ٣٣.	٣٣١
٢٦-	﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾.	البقرة، الآية ٣٤.	٣٣٥
٢٧-	﴿كُن فَيَكُونُ﴾.	البقرة، الآية ١١٧.	٣٣٥
٢٨-	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾.	النّساء، الآية ١.	٣٣٧
٢٩-	﴿اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾.	الحجّ، الآية ٥.	٣٣٨
٣٠-	﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾.	المنافقون، الآية ١٠.	٣٣٨
٣١-	﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾.	الأنعام، الآية ١٣٧.	٣٣٨
٣٢	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.	طه، الآية ٦٣.	٣٣٨
٣٢-	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.	الضّحى، الآية ٣.	٣٤١
٣٣-	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.	الفاتحة، الآية ٢.	٣٤٥
٣٤-	﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾.	الكهف، الآية ٨٨.	٣٤٨-٣٥٢
٣٥-	﴿فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى﴾.		
٣٦-	﴿فَلَهُ جَزَاءَ الْحُسْنَى﴾.		
٣٧-	﴿فَلَهُ جَزَاءً حُسْنَى﴾.		
٣٨-	﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.	الأنعام، الآية ٢٧.	٣٥٢-٣٥٨

٣٩- ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٤٠- ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٤١- ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٤٢- ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ فَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا أَبَدًا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

٣٥٨-٣٦٢

٤٣- ﴿وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾. إبْرَاهِيم، الآية ٤٦.

٤٤- ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾.

٤٥- ﴿وَإِنْ كَادَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾.

٤٦- ﴿وَمَا كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾.

٤٧- ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ اللَّهِ لَزَالَ مِنْ مَكْرِهِمِ الْجِبَالُ﴾.

٣٦٢-٣٧٠

٤٨- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا مَا هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾. طه، الآية ٦٢-٦٣.

٤٩- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

٥٠- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾.

٥١- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾.

٥٢- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا أَنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾.

٥٣- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَانِ سَاحِرَانِ﴾.

٥٤- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ ذَيْنِ لَسَاحِرَانِ﴾.

٥٥- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ ذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾.

٥٦- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا إِنْ هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾.

٥٧- ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى قَالُوا أَنْ هَذَانِ إِلَّا سَاحِرَانِ﴾.

٥٨-	﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى قالُوا إنْ هذانِ لساحِرانِ﴾.		
٥٩-	﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى قالُوا ما هَذا إلاّ ساحِرانِ﴾.		
٦٠-	﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى أنْ هذانِ ساحِرانِ﴾.		
٦١-	﴿فاغسِلُوا وُجُوهَكُمْ وأَيْدِيَكُمْ إلَى المَرافِقِ وامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ وأَرْجُلَكُمْ﴾	المائدة، الآية ٦.	٣٧١-٣٧٩
٦٢-	﴿إنَّ اللّهَ هُوَ الرَّزّاقُ ذُو القُوَّةِ المَتِينِ﴾.	الذّاريات، الآية ٥٨.	٣٧٤
٦٣-	﴿مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوها﴾.	الإنسان، الآية ١٦.	٣٨٣

٣- فَهْرَسُ الأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيْفَةِ

الرَّقمُ	الحَدِيْثُ الشَّرِيْفُ	الصَّفْحَةُ
١-	«اِخْتِلافُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ».	٥٦
٢-	«أَرْشِدُوا أَخَاكُمْ».	٣١
٣-	«أَعْرِبُوا القُرْآنَ، وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ».	١٧
٤-	«أَعْرِبُوا الكَلاَمَ؛ كَيْ تَعْرِبُوا القُرْآنَ».	١٥٦
٥-	«أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ».	٣٠٣
٦-	«إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَى ضَلالَةٍ؛ فَإِذَا رَأَيْتُمْ اخْتِلافاً، فَعَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الأَعْظَمِ».	١٢٥
٧-	«أَنَّ اللهَ تَعَالَى أَنْزَلَ هَذَا القُرْآنَ بِلُغَةِ كُلِّ حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ العَرَبِ».	٣٦٧
٨-	«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾».	٣١٥
٩-	«إِنَّكَ إِنْ تَدَعْ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً».	٢٤٨
١٠-	«الكِبْرُ أَنْ تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغْمَصَ النَّاسَ».	٤٢٠
١١-	«كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ».	٣١٩
١٢-	«لاَ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا».	٢٣٩
١٣-	«لاَ يَجْمَعُ اللهُ هَذِهِ الأُمَّةَ عَلَى ضَلالَةٍ أَبَداً».	٥٦
١٤-	«هَكَذَا أُنْزِلَتْ إِنَّ هَذَا القُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا مَاتَيَسَّرَ مِنْهُ».	٢٨٩-٣٠٣-٣١٩
١٥-	«وَرَجُلٍ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِيْنُهُ».	١١٨

٤- فَهْـرَسُ الأَعْـــلاَمِ

الرَّقمُ	الاِسْـــمُ	الصَّفْحَـةُ
١-	أبَان بن تغلب الرّبعيّ.	٣٠٠
٢-	إبْرَاهِيْم أَنِيْس.	١٩٣
٣-	إبْرَاهِيم السَّامرَّائِيّ.	٧٢
٤-	إبْرَاهِيم مصطفى.	٥١
٥-	أبيّ بن كعب الأَنْصَارِيّ.	١١٧
٦-	ابن الأَثِيْر (ضياء الدّين، نصر الله بن محمّد).	١٨٨
٧-	أحمد أمين.	٣٦
٨-	أحمد برانق.	١٩٣
٩-	أحمد الجنديّ.	١٠٠
١٠-	أحمد حاطوم.	١٥٧
١١-	أحمد بن حنبل	٣٠٩
١٢-	أحمد حسن الزَّيَّات.	١٩٤
١٣-	أحمد درويش.	١٩٤
١٤-	أحمد سليمان ياقوت.	٣٥٢
١٥-	أبو أحمد الصّوريّ (أحد طريقيّ ابن ذكوان).	٣٠٨
١٦-	أحمد بن فارس.	٥٢
١٧-	أحمد بن فرح (أبو جعفر البغداديّ).	٣١٣
١٨-	أحمد محمّد الخرّاط.	١٨٣
١٩-	أحمد محمّد قدّور.	٣٠
٢٠-	أحمد المرصفيّ.	١٩٣
٢١-	الأخطل (غياث بن غوث).	٢٢٩
٢٢-	الأَخْفَش الأكبر (أبو الخطّاب).	١١٥
٢٣-	الأَخْفَش الأوسط (سعيد بن مسعدة).	٦٩
٢٤-	الأَخْفَش الصغير (عليّ بن سليمان).	٤٢
٢٥-	الأَخْفَش الكبير (أحد طريقيّ ابن ذكوان).	٣٠٨
٢٦-	إدريس الحدّاد (أبو الحسن البغداديّ).	٣١١
٢٧-	الإربليّ (عليّ بن محمّد).	١٧٥
٢٨-	الأزرق (أحد طريقيّ ورش).	٣٠٦
٢٩-	الأزهريّ (خالد بن عبد الله).	٤٠٤
٣٠-	الأَسْتَرَابَاذِي (رضيّ الدّين الأَنْصَارِيّ).	٤٦
٣١-	إسحاق الورّاق (أبو يعقوب المرزويّ).	٣١١
٣٢-	أبو الأسود الدُّؤَلِيّ (ظالم بن عمرو).	٣٢
٣٣-	الأَشْمُونِيّ (محمّد بن عيسى).	٤٨
٣٤-	الأصبهانيّ (أحد طريقيّ ورش)	٣٠٦
٣٥-	الأصمعيّ (عبد الملك بن قُرَيب).	٣٨٩

٣٦- الأعشى (يعقوب بن محمّد). ٣٥١
٣٧- الأَعْلَم الشَّنْتَمَرِيّ (يوسف بن سليمان). ٤٥
٣٨- ألبيلير إنكولوبيديا. ٣٤٣
٣٩- الآلوسيّ (شهاب الدّين محمود) ٨٣
٤٠- امرؤ القيس. ١٠٠
٤١- إميل يعقوب. ١٤٦
٤٢- أمين الخوليّ. ٢٨
٤٣- ابن الأَنْبَارِيّ (كمال الدّين أبوالبَرَكَات). ٢٨
٤٤- الأَنْبَارِيّ (محمّد بن القاسم). ٤٢
٤٥- أنس بن مالك. ٣٧٥
٤٦- أنستانس الكرمليّ. ٤٠٦
٤٧- ابن إياز (الحسين بن بدر). ٤٦
٤٨- بدوي طبانة. ١٨٨
٤٩- برتلمي هربلو. ٢٠٥
٥٠- ابن بَرّيّ (عبد الله المقدسيّ). ٤٥
٥١- البزّيّ (أحمد بن محمّد). ٣٠٦
٥٢- بشر بن أبي خازم (عمرو بن عوف). ٢٢٣
٥٣- البغداديّ (عبد القادر بن عمر). ٣٤٣
٥٤- البغويّ (الحسن بن مسعود). ٣١٨
٥٥- أبو بكرة (نفيع بن الحارث). ٣١٥
٥٦- البُلقينيّ (القاضي جلال الدّين). ٣١٤
٥٧- البنّاء الشافعيّ (أحمد بن محمّد). ٢٨٧
٥٨- بيار غيرو. ١٤٦
٥٩- البيضاويّ (عبد الله بن عمر). ٢٤٧
٦٠- التِّرْمِذِيّ (محمّد بن عيسى). ٣١٥
٦١- التّفتازانيّ (سعد الدّين). ٣٩٣
٦٢- تَمّام حَسّان. ٧٢
٦٣- ثَعْلَب (أحمد بن يحيى). ٣٩
٦٤- الثّوريّ (الرّبيع بن خُثَيْم). ٢٩٧
٦٥- جابر بن عبد الله. ٣٣١
٦٦- الجاحظ (عمرو بن بحر). ١١١
٦٧- الجامي (عبد الرّحمن نور الدّين) ٤٦
٦٨- الجبائيّ (محمّد بن عبد الوهاب) ٣٧٥
٦٩- جبر ضومط. ٢١٣
٧٠- الجحدريّ (عاصم بن العجاج). ٢٩٨
٧١- الجُرْجَانِيّ (عبد القاهر). ٥٠
٧٢- جرجس الخوري. ١٩٢
٧٣- جرير. ١٠٠
٧٤- ابن الجَزَرِيّ (محمّد بن محمّد الدّمشقيّ). ٩٠
٧٥- الجزوليّ (عيسى بن عبد العزيز) ٤٦
٧٦- الجعبريّ (إِبْرَاهِيم بن عمر). ٣١٧
٧٧- أبو جعفر بن الزّبير (أحمد بن إِبْرَاهِيم). ٢٤١
٧٨- جعفر الصّادق بن محمّد الباقر. ١١٧
٧٩- أبو جعفر (يزيد بن القعقاع). ٣١٠
٨٠- ابن جمّاز (سليمان بن مسلم). ٣١٠
٨١- ابن جماعة (محمّد عزّ الدين). ٤٨
٨٢- الجمحيّ (محمّد بن سلاّم). ٦١
٨٣- الجمل (سليمان بن عمر). ٤٣٥
٨٤- ابن جمهور (أحد طريقيّ السّوسيّ) ٣٠٧
٨٥- الجنزيّ (عمر بن عثمان). ٢٧٤
٨٦- ابن جنّيّ (أبو الفتح عثمان). ٤٤
٨٧- ابن الحاجب (عثمان بن عمر). ٤٥
٨٨- أبو الحارث (اللّيث بن خالد). ٣١٠
٨٩- الحارث بن ظالم (أبو ليلى المرّيّ) ٤٢٣
٩٠- الحاكم (محمّد بن عبد الله النّيْسَابُورِيّ). ٣١٥
٩١- ابن الحبّاب (أحد طريقيّ البَزّيّ) ٣٠٦

٩٢- ابن حِبان (محمّد البُسْتيّ). ٣٢٠
٩٣- ابن حجر (أحمد العسقلانيّ). ٣٣٠
٩٤- ابن حزم (عليّ بن أحمد الأندلسيّ)١٩٧
٩٥- الحَسَن البَصْرِيّ (أبو سعيد بن يسار). ٣١٣
٩٦- الحسن بن سعيد المطّوّعيّ. ٣١٣
٩٧- الحسن بن سهل السّرخسيّ. ١٦٤
٩٨- حسن الشريف. ٢٠٠
٩٩- حسن عون. ١٤٤
١٠٠- حسين والي. ٣٩٧
١٠١- الحصريّ. ٣١٩
١٠٢- الحطيئة (جرول بن أوس). ٣٤٠
١٠٣- حفص الدّوريّ بن عمر بن عبد العزيز. ٣٠٧
١٠٤- حفص بن سليمان (أبو عمر الأسديّ). ٣٠٨
١٠٥- حفصة (بنت عمر بن الخطّاب) ٣٣١
١٠٦- حفني ناصف. ١٩٣
١٠٧- الحفنيّ (يوسف بن سالم). ٤٩
١٠٨- الحُلْوانيّ (أحد طريقيّ قالون، وهِشَام بن عمّار). ٣٠٦
١٠٩- حمزة الزَّيّات (أبو عمارة بن حبيب). ٣٠٩
١١٠- حميد بن قيس. ٢٩٧
١١١- الحوفيّ (عليّ بن إبْرَاهِيم). ٤٥
١١٢- أَبُو حَيَّان (عليّ بن محمّد التّوحيديّ). ١٥٥
١١٣- أَبُو حَيَّان (محمّد بن يوسف، أثيرالدّين). ٤٧
١١٤- أبو حيوة (شريح بن يزيد). ٢٩٨
١١٥- ابن خَالَوَيْهِ (الحسين بن أحمد). ٤٤
١١٦- الخِرْنِق (بنت بدر بن هفان). ٢٣١
١١٧- ابن خَرُوف (عليّ بن محمّد). ٤٦
١١٨- الخزاعيّ (إسحاق بن أحمد). ٣١٦
١١٩- ابن الخشّاب (عبد الله بن أحمد) ١٢٥
١٢٠- خطّاب الماردينيّ (أبو بكر بن يوسف). ٤٠١
١٢١- الخطيب البغداديّ (أحمد بن عليّ)٨٠
١٢٢- الخطيب التَّبْرِيْزِيّ (يحيى بن عليّ)٤٤
١٢٣- الخطيب الشّربينيّ (عليّ بن عبد الرّحمن). ٢١٩
١٢٤- الخطيب القزوينيّ (جلال الدّين ابن عبد الرّحمن). ٣٩٥
١٢٥- الخطابيّ (أبو سليمان). ١٨٧
١٢٦- خلاّد (أبو عيسى بن خالد). ٣٠٩
١٢٧- ابن خلدون (عبد الرّحمن بن محمّد)١٦٠
١٢٨- خلف الأحمر (خلف بن حيّان). ١٩٦
١٢٩- خلف بن هِشَام (أبو محمّد الأسديّ)٣٠٩
١٣٠- خُلَيْد بن سعيد. ٢٩٧
١٣١- ابن خليفة عليويّ. ٤١٨
١٣٢- الخوارزميّ (القاسم بن الحسين) ١٧٩
١٣٣- ابن الخيّاط (محمّد بن عليّ). ٤٣
١٣٤- الدّاجونيّ (أحد طريقيّ هِشَام بن عمّار). ٣٠٨
١٣٥- داود بن عليّ الظّاهِريّ. ٣٧٥
١٣٦- دراز (محمّد بن عبد الله). ١٨٩
١٣٧- أبو الدّرداء (عُوَيْمِر بن زَيْد). ٢٩٥
١٣٨- ابن درستويه (عبد الله بن جعفر) ٤٢
١٣٩- الدَّمَامِيْنِيّ (محمّد بدر الدّين). ٤٨
١٤٠- الدّنوشريّ (عبد الله بن عبد الرّحمن)٤٩
١٤١- دي بور. ٧٢
١٤٢- دي سوسير. ١٤٦

١٤٣- الدّينوريّ (أحمد بن جعفر). ٤٣
١٤٤- ابن ذكوان (عبد الله بن أحمد). ٣٠٨
١٤٥- الذّهبيّ (محمّد السيّد حسين). ١٨٦
١٤٦- رؤبة بن العجّاج (أبو محمّد البصريّ). ٣٤٥
١٤٧- الرّازِيّ (محمّد بن عمر). ٦٥
١٤٨- الرّافِعِيّ (مصطفى صادق). ٣٣
١٤٩- أبو ربيعة (أحد طريقيّ البَزِّيّ) ٣٠٦
١٥٠- الرّبيع بن سليمان (أبو محمّد المؤذّن). ٢١٧
١٥١- أبو رجاء (عمران بن تميم). ٢٩٦
١٥٢- رزق الطويل. ١٣٣
١٥٣- ابن رشد (محمّد بن أحمد القُرْطُبِيّ). ١٣٩
١٥٤- رِفاعة الطّهطاويّ. ١٩٢
١٥٥- ابن الرّقاع (عديّ بن زيد). ٣٨٦
١٥٦- الرُّمّانِيّ (عليّ بن عيسى). ٤٤
١٥٧- روح بن عبد المؤمن. ٣١١
١٥٨- رويس (محمّد بن المتوكّل). ٣١١
١٥٩- ريمون طحّان. ١٥٦
١٦٠- زائدة بن قدامة (أبو الصلت الثّقفيّ). ٣٠١
١٦١- الزُّبَيْدِيّ (محمّد بن الحسن). ٣١
١٦٢- الزّجّاج (إبْرَاهِيم بن السريّ). ٤١
١٦٣- الزّجّاجيّ (أبو القاسم بن إسحاق) ٤٢
١٦٤- أبو زرعة (عبد الرّحمن بن زنجلة). ٣١٩
١٦٥- الزّرقانيّ (محمّد عبد العظيم). ٢٨٧
١٦٦- الزّركشيّ (بدر الدّين محمّد بن بهادر) ٥٤
١٦٧- أبو الزّعراء الدّقّاق (أحد طريقيّ حفص الدّوريّ). ٣٠٧
١٦٨- الزّمَخْشَرِيّ (محمود بن عمر). ٤٤
١٦٩- زهيربن أبي سلمة. ٣٤٠
١٧٠- زيد بن أسلم. ٢٩٦
١٧١- زيد بن ثابت. ٢٩١
١٧٢- أبو زيد (سعيد بن أوس). ٣٦٧
١٧٣- زين المشايخ (محمّد بن أبي القاسم) ٢٤٧
١٧٤- سامي عوض. ٩٧
١٧٥- ابن السّبكيّ (عبد الوهاب بن عليّ) ٦٠
١٧٦- ستتكيفتش. ٧١
١٧٧- أبو ستيت (الشّحات محمّد عبدالرّحمن). ١٨٧
١٧٨- السّجستانيّ (أبو حاتم سهل بن محمّد) ٣٥١
١٧٩- السَّخَاوِيّ (عليّ بن محمّد). ٤٥
١٨٠- السدّيّ (إسماعيل بن عبد الرّحمن) ٢١٤
١٨١- ابن السَّرّاج (محمّد بن السّريّ). ٤١
١٨٢- سعد بن أبي وقّاص. ٣١٦
١٨٣- أبو السّعود (محمّد بن محمّد العماديّ) ٢٢٧
١٨٤- سعيد الأفغانيّ. ٢٩٥
١٨٥- سعيد بن جُبير. ٢٩٧
١٨٦- سعيد بن المسيّب. ٢٩٥
١٨٧- سعيد النّورسيّ. ١٥٠
١٨٨- السّفاقسيّ (عليّ النّوريّ). ١٤١
١٨٩- سفيان بن عيينة. ٣٤٥
١٩٠- السّكاكيّ (يوسف بن أبي بكر). ١٥٣
١٩١- سلمة بن عاصم البغداديّ (أحد طريقيّ أبي الحارث). ٣١٠
١٩٢- ابن سلمة (المفضّل بن عاصم). ١٩٧
١٩٣- سليمان (أبو أيّوب بن الحكم). ٣١٣
١٩٤- سليمان بن مهران الأعمش. ٣١٣
١٩٥- سليمان بن يسار. ٢٩٦
١٩٦- السّمرقنديّ (نصر بن محمّد). ٢٥٧

١٩٧- السَّمِيْن الحَلَبِيّ (أحمد بن يوسف) ٦٨
١٩٨- السُّهَيْلِيّ (عبدالرّحمن بن عبدالله) ٤٦
١٩٩- السّوسيّ (صالح بن زياد). ٣٠٧
٢٠٠- سِيْبَوَيْهِ (عمرو بن عثمان). ٣٤
٢٠١- ابن السَّيِّد البَطَلْيُوْسيّ (عبد الله بن محمّد). ٤٥
٢٠٢- السِّيْرَافِيّ (الحسن بن عبد الله). ٤٤
٢٠٣- ابن سيرين (محمّد مولى أنس ابن مالك). ٢٩٦
٢٠٤- السُّيُوطِيّ (جلال الدّين). ٤٨
٢٠٥- الشَّاطِبِيّ (إبْرَاهِيم بن موسى). ٤٧
٢٠٦- الشّافعيّ (محمّد بن إدريس). ٣٧١
٢٠٧- أبو شامة (عبد الرّحمن بن إسماعيل). ٣٢٥
٢٠٨- شبل بن عبّاد. ٩٠
٢٠٩- شجاع بن أبي نصر البلخيّ. ٣١٣
٢١٠- ابن الشَّجرِيّ (هبة الله بن عليّ) ٤٤
٢١١- الشّريف الجُرْجَانِيّ (عليّ بن محمّد الحسينيّ). ٧٠
٢١٢- شعبة (أبو بكر بن عيّاش). ٣٠٨
٢١٣- الشّعبيّ (عامر بن شراحيل). ٢٩١
٢١٤- ابن شقير (أحمد بن الحسن). ٤٢
٢١٥- الشّلوبين (عمر بن محمّد). ٤٦
٢١٦- ابن شنبوذ (محمّد بن أحمد). ٣١٢
٢١٧- الشّنبوذيّ (محمّد بن أحمد). ٣١٣
٢١٨- الشّنوانيّ (شهاب الدّين). ٤٩
٢١٩- شهاب الدّين الخفاجيّ. ٢٤٩
٢٢٠- ابن شهاب الزهريّ (محمّد ابن مسلم). ٢٩٦
٢٢١- شوقي ضيف. ٣٤
٢٢٢- شيبة بن نصّاح. ٢٩٧
٢٢٣- ابن صالح (أحد طريقيّ خلف ابن هِشَام). ٣٠٩
٢٢٤- الصَّبَّان (محمّد بن عليّ). ٤٩
٢٢٥- صبحي الصّالح. ٣٢٤
٢٢٦- صلاح الدّين الزّعبلاويّ. ٣٩٦
٢٢٧- ابن الضّائع (عليّ بن محمّد الكَتَاميّ). ٤٧
٢٢٨- ضابئ البرجميّ. ٢٢٨
٢٢٩- الضّبّاع (عليّ بن محمّد). ٣١٩
٢٣٠- الضّحّاك بن سفيان. ٣٦٧
٢٣١- طاهر بن غلبون. ٣٠٣
٢٣٢- طاوس بن كيسان. ٢٩٦
٢٣٣- الطَّبَاطبائِيّ (محمّد حسين بن محمّد). ٢٣٣
٢٣٤- الطَّبَرْسِيّ (الفضل بن الحسن). ٩٥
٢٣٥- الطَّبَرِيّ (محمّد بن جرير). ١٧٧
٢٣٦- ابن الطّراوة (سليمان بن محمّد) ٤٥
٢٣٧- الطِّرِمّاح بن الحكيم. ٣٤٠
٢٣٨- طه حسين. ١٩٣
٢٣٩- ابن الطيّب (الطيّب بن محمّد القاضي) ٣٢٤
٢٤٠- أبو الطَّيِّب اللّغويّ (عبد الواحد بن عليّ). ٣١
٢٤١- أبو الطيّب المُتَنَبِّيّ (أحمد بن الحسين). ٤٠١
٢٤٢- الطّيبيّ (الحسين بن محمّد). ٣٧٨
٢٤٣- عائشة بنت أبي بكر الصدّيق. ٢١٨
٢٤٤- ابن عاشور (محمّد الطاهر). ٨٣
٢٤٥- عاصم بن أبي النجود. ٣٠٨
٢٤٦- أبو العالية (رفيع بن مهران). ٢٩٦
٢٤٧- ابن عامر (عبد الله اليحصبيّ). ٣٠٧

٢٤٨- عَبَّاس حَسَن. ٣٨
٢٤٩- عبّاس محمود العقّاد. ٢٠٣
٢٥٠- ابن عبد البرّ (يوسف بن عبدالله) ٣٣٠
٢٥١- عبد الجبّار بن أحمد القاضي. ١١٢
٢٥٢- عبد الرّحمن حسن حبنّكة. ٢٤٢
٢٥٣- أبو عبد الرّحمن السّلميّ (عبد الله بن حبيب). ٢٨٨
٢٥٤- عبد الرّحمن بن هرمز. ٣٥
٢٥٥- عبد السّتّار الجواريّ. ٢٠٣
٢٥٦- عبد السّلام المسدّيّ. ٤٤٢
٢٥٧- عبد الصّبور شاهين. ١٤٢
٢٥٨- عبد العال سالم مكرم. ٣١٦
٢٥٩- عبد العزيز فهمي. ١٩٤
٢٦٠- عبد الفتّاح الحموز. ٢٣٥
٢٦١- عبد القادر المغربيّ. ٤٠٧
٢٦٢- عبد الكريم بكّار. ١٣٥
٢٦٣- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ. ٣٨
٢٦٤- عبد الله بن الزّبير. ٣٦٤
٢٦٥- عبد الله بن عبّاس. ١١٣
٢٦٦- عبد الله بن عمر. ٢١٨
٢٦٧- عبد الله فكري. ١٩٣
٢٦٨- عبد الله بن مسعود. ١٥٨
٢٦٩- عبد المتعال الصّعيديّ. ٥٢
٢٧٠- عبد الهادي الفضليّ. ٣١٩
٢٧١- عَبْدُه الراجحيّ. ٣٤
٢٧٢- عبد الوارث مبروك. ١٩٦
٢٧٣- عبيد بن الصّباح (أحد طريقيّ حفص بن سليمان). ٣٠٩
٢٧٤- عُبَيْدَة بنُ عمرو الكُوفِيّ. ٢٩٧
٢٧٥- عبيد بن عمير. ٢٩٦
٢٧٦- أبو عبيد (القاسم بن سلام). ٢١٩
٢٧٧- عبيد الله محمّد الأزديّ. ١٣٢
٢٧٨- أبو عُبَيْدَة (معمر بن المُثَنَّى). ٥٤
٢٧٩- عثمان بن عفّان. ٢٨٩
٢٨٠- ابن العربيّ (القاضي المعافريّ). ٣٠١
٢٨١- عروة بن الزّبير القرشيّ. ٢١٩
٢٨٢- ابن عَصْفُور (عليّ بن مؤمن). ٤٧
٢٨٣- عطاء بن أبي رباح. ٢٩٦
٢٨٤- ابن عَطِيَّة (أبو محمّد عبد الحقّ) ١٧
٢٨٥- ابن عَقِيل (عيسى بن عبد العزيز) ٤٨
٢٨٦- العُكْبَرِيّ (أبو البقاء). ٤٤
٢٨٧- عكرمة (مولى ابن عبّاس). ٢٧٠
٢٨٨- العلائيّ (خليل بن كَيْكَلْدي). ١٨٣
٢٨٩- علقمة بن قيس. ٢٩٧
٢٩٠- العلويّ (يحيى بن حمزة). ١٥٦
٢٩١- عليّ الجارم. ١٩٣
٢٩٢- عليّ بن أبي طالب. ٣٢
٢٩٣- عليّ مبارك. ١٩٢
٢٩٤- عماد حاتم. ١٤٦
٢٩٥- العمانيّ (الحسن بن عليّ). ٩٠
٢٩٦- عمر بن بكير. ١٦٤
٢٩٧- أبو عمر الجرميّ (صالح بن إسحاق). ١٤٠
٢٩٨- عمر بن الخطّاب. ٣١
٢٩٩- أبو عمرو الدّاني (عثمان بن سعيد). ٩٠
٣٠٠- عمر بن أبي ربيعة. ٨٨
٣٠١- عمر بن عبد العزيز. ٢١٩
٣٠٢- عمرو بن الصباح (أحد طريقيّ حفص بن سليمان). ٣٠٩
٣٠٣- أبو عمرو بن العلاء (زبّان

ابن عمّار). ٢٨
٣٠٤- عيسى بن عمر الثّقفيّ. ٢٩٨
٣٠٥- عيسى بن وردان. ٣١٠
٣٠٦- الغزاليّ (أبو حامد). ٥٥
٣٠٧- غليوم بوستل. ٢٠٥
٣٠٨- فارس نمر. ٤٠٥
٣٠٩- الفَارِسِيّ (الحسن بن أحمد، أبو عليّ) ٤٤
٣١٠- فاضل صالح السَّامرَّائِيّ. ٤١
٣١١- الفَرَّاء (يحيى بن زياد). ٣٨
٣١٢- الفراهيديّ (الخليل بن أحمد). ٣٨
٣١٣- الفرزدق. ١٠٠
٣١٤- أبو الفضل الرَّازِيّ (عبد الرّحمن ابن أحمد). ٣٠٣
٣١٥- ابن فورك (محمّد بن الحسن). ٢١٧
٣١٦- ابن قاسم العبّاديّ (أحمد شهاب الدّين). ٤٨
٣١٧- قاسم أمين. ١٩٢
٣١٨- القاسم بن محمّد. ٢١٧
٣١٩- قالون (عيسى بن مينا). ٣٠٥
٣٢٠- قتادة بن دعَامَة السّدوسيّ. ٢٩٦
٣٢١- ابن قُتَيْبَة (عبد الله بن مسلم الدّينوريّ). ٤٢
٣٢٢- القرّاب (إسماعيل بن إبْرَاهِيم) ٣٢٦
٣٢٣- القُرْطُبِيّ (أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد). ٣٢
٣٢٤- قُطْرُب (محمّد بن المُسْتَنِيْر). ١٩٩
٣٢٥- قنبُل (محمّد بن عبد الرّحمن). ٣٠٦
٣٢٦- القِنَّوجيّ (محمّد صدّيق حسن خان). ٢٧
٣٢٧- ابن قيس الرّقيّات (عبيد الله شريح). ٢٢٥
٣٢٨- ابن قيّم الجوزيّة (محمّد بن أبي بكر) ١٥٣
٣٢٩- الكَافِيَجِي (محمّد بن سليمان). ٤٦
٣٣٠- ابن كَثِيْر (عبد الله أبو معبد العطّار). ٣٠٦
٣٣١- ابن كَثِيْر (عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل) ٩٢
٣٣٢- الكرمانيّ (محمود بن حمزة). ٧٠
٣٣٣- الكِسَائِيّ (عليّ بن حمزة). ٣٨
٣٣٤- الكفويّ (أبو البقاء أيّوب). ٤٠٤
٣٣٥- الكنديّ (يعقوب بن إسحق). ١٥٠
٣٣٦- ابن كيسان (أبو الحسن محمّد). ٤٢
٣٣٧- لبيد بن ربيعة. ٢٧٧
٣٣٨- اللَّخْمِيّ (محمّد بن أحمد). ٤٥
٣٣٩- مَازِن المُبَارَك. ٦٢
٣٤٠- المازنيّ (بكر بن محمّد). ١٩٦
٣٤١- المالقيّ (أحمد بن عبد النّور). ١٧٤
٣٤٢- مالك بن أنس. ٢١٦
٣٤٣- ابن مَالِك (جمال الدّين محمّد بن عبد الله). ٤٧
٣٤٤- الماورديّ (عليّ بن محمّد). ٢١٤
٣٤٥- ابن المبارك (عبد الله الحنظليّ) ٤٩
٣٤٦- المُبَرِّد (محمّد بن يزيد). ٣٩
٣٤٧- مبرمان (محمّد بن عليّ). ٤٢
٣٤٨- ابن مجاهد البغداديّ (أحد طريقيّ قُنْبُل). ٣٠٦
٣٤٩- مجاهد بن جبير المكّيّ. ١١٦
٣٥٠- محمّد الأمير. ٤٠٠
٣٥١- محمّد الباقر. ٣٧٢
٣٥٢- محمّد بصل. ٨٧
٣٥٣- محمّد حسن عقيل موسى. ٣٢٣
٣٥٤- محمّد الخضر حسين. ٣٩٧
٣٥٥- محمّد خيرالحلوانيّ. ٣٧
٣٥٦- محمّد سالم محيسن. ٢٨٨

٣٥٧- محمّد سمير نجيب اللّبديّ. ١٤٦
٣٥٨- محمّد الطَّنْطَاوِيّ. ٣٦
٣٥٩- محمّد عبد الخالق عضيمة. ١٥٩
٣٦٠- مُحَمَّد عَبْد المُطَّلِب. ٥٠
٣٦١- محمّد عَبْدُه. ١٩٥
٣٦٢- محمّد عليّ سلطانيّ. ٣٤٢
٣٦٣- محمّد عليّ الصّابونيّ. ٤١٨
٣٦٤- محمّد عيد. ١٩٩
٣٦٥- أبو محمّد القاسم (أحد طريقيّ خلاّد). ٣٠٩
٣٦٦- محمّد المبارك. ١٠١
٣٦٧- محمّد متولّي الشَّعْرَاوِيّ. ٢٣٢
٣٦٨- مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل. ٣٩١
٣٦٩- محمّد بن الهيثم (أحد طريقيّ خلاّد) ٣٠٩
٣٧٠- محمّد بن يحيى البغداديّ (أحد طريقيّ أبي الحارث). ٣١٠
٣٧١- محمود فهمي حجازيّ. ١٤٥
٣٧٢- محمود المقداد. ٢٠٥
٣٧٣- ابن محيصن (محمّد بن عبد الرّحمن) ٣١٢
٣٧٤- المُرَادِيّ (الحسن بن قاسم). ٤٧
٣٧٥- المرزوقيّ (أحمد بن محمّد). ٢٦٤
٣٧٦- مسروق بن الأجدع. ٣٥١
٣٧٧- مسلم بن جندب. ٢٩٦
٣٧٨- أبو مسلم (محمّد بن بحر). ٢٤٦
٣٧٩- مصطفى أمين. ١٩٣
٣٨٠- مصطفى جواد. ٣٩٦
٣٨١- مصطفى الغلاييني. ١٠٣
٣٨٢- مصطفى النَّحَّاس. ١٤٤
٣٨٣- ابن مَضَاء (أحمد بن عبدالرّحمن القُرْطُبِيّ). ٤٦
٣٨٤- المُطَرِّزِيّ (ناصر بن أبي المكارم) ٤٤
٣٨٥- معاذ بن الحارث القارئ. ٢٩٥
٣٨٦- معد بن عدنان. ٢٨
٣٨٧- أبو معشر (عبد الكريم بن عبد الصّمد الطَّبَرِيّ). ٣٢٣
٣٨٨- ابن معطي (زين الدّين يحيى). ١٦١
٣٨٩- المغيرة بن أبي شهاب المخزوميّ ٢٩٧
٣٩٠- مقاتل بن سليمان. ٣٠٠
٣٩١- المكّيّ البطاوريّ (أبو حامد محمّد) ١٥٤
٣٩٢- مكّيّ بن أبي طالب (أبو محمّد القيسيّ) ١٨
٣٩٣- ابن أبي مُليكة (عبد الله بن عبيد الله) ٣٢
٣٩٤- منى إلياس. ٧١
٣٩٥- مهدي المخزوميّ. ٢٠٤
٣٩٦- الموزعيّ (محمّد بن عليّ الخطيب) ٤٠٩
٣٩٧- أبو موسى الأشعريّ. ٣٦
٣٩٨- أبو موسى الحامض (سليمان بن محمّد) ٤٢
٣٩٩- النّابغة الذّبيانيّ. ٤٢٣
٤٠٠- ناصر الحقّ (محمّد بن إسحاق). ٣٧٦
٤٠١- ابن النَّاظِم (محمّد، بدر الدّين بن مالك) ٤٧
٤٠٢- نافع (عبد الرّحمن بن أبي نعيم). ٣٠٥
٤٠٣- النَّحَّاس (أحمد بن محمّد، أبو جعفر) ٤٣
٤٠٤- ابن النَّحَّاس (محمّد بن إبْرَاهِيم الحَلَبِيّ) ٤٧
٤٠٥- النّخعيّ (إبْرَاهِيم بن يزيد). ٢٩٧
٤٠٦- ابن النديم (محمّد بن إسحاق). ٩٠
٤٠٧- نذير محمّد مكتبيّ. ٢٠٥
٤٠٨- النّسفيّ (عبد الله بن أحمد). ٢٤٣
٤٠٩- أبو نشيط (أحد طريقيّ قالون). ٣٠٥
٤١٠- نصر بن عاصم. ٣٥
٤١١- نِفطويه (إبْرَاهِيم بن محمّد). ٤٣
٤١٢- أبو نهيك الأسديّ (علباء بن أحمر) ٢١٨
٤١٣- هارون الرّشيد. ٤٠
٤١٤- ابن هرمة (إبْرَاهِيم بن عليّ). ١٠٠

٤١٥- الهرويّ (عليّ بن محمّد). ١٧٣
٤١٦- ابن هِشَام (عبد الله، جمال الدّين الأَنْصَارِيّ). ٤٨
٤١٧- هِشَام بن عمّار. ٣٠٨
٤١٨- هِشَام بن معاوية. ٩٨
٤١٩- الواحديّ (علي بن أحمد). ٢٧٣
٤٢٠- الورّاق (محمّد بن عبد الله). ٢٠٨
٤٢١- ورش (عثمان بن سعيد). ٣٠٦
٤٢٢- ابن ولاّد (أحمد بن محمّد). ٤٣
٤٢٣- ابن ولاّد (محمّد بن الوليد). ٤٣
٤٢٤- ولاّد (الوليد بن محمّد). ٤٣
٤٢٥- الوليد بن عبد الملك. ٣٠٧
٤٢٦- الوليد بن مسلم. ٣٧٨
٤٢٧- وهب بن جرير. ٢٨
٤٢٨- وهبة الزّحيليّ. ٤٢١
٤٢٩- ياسين بن زين الدّين الحمصيّ. ٣٩٥
٤٣٠- يحيى بن آدم (أحد طريقيّ شُعبة) ٣٠٨
٤٣١- يحيى بن الحارث الذّماريّ. ٢٩٨
٤٣٢- يحيى العليميّ (أحد طريقيّ شُعبة) ٣٠٨
٤٣٣- يحيى بن المبارك اليزيديّ. ٣١٢
٤٣٤- يحيى بن وثّاب. ٢٩٨
٤٣٥- يحيى بن يعمر. ٢٩٦
٤٣٦- يعقوب الحضرميّ (عبد الله بن أبي إسحاق). ٢٩٨
٤٣٧- يعقوب عبد النبيّ. ١٩٢
٤٣٨- يعيش بن يعيش. ٤٥
٤٣٩- يونس بن حبيب. ١٠٢

٥ - فَهْـرَسُ الأَشْعَـارِ

الرَّقمُ	الشَّاهِـدُ	رَقمُهُ	الصَّفْحَـةُ
١-	أَمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَـهْ	٤١	٣٦٥
٢-	فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ	٥٦	٤٢٣
٣-	لَدُنٌ بِهَزِّ الكَفِّ، يَعْسِلُ مَتْنُهُ	٢	٧٨
٤-	فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً	٥	١٠٢
٥-	وَمَنْ يكُ أَمْسَى بِالمَدِيْنَةِ رَحْلُهُ	٢٠	٢٢٤
٦-	وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيْبَةً	٣٢	٢٥٥
٧-	مَشَائِيْمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً	٤٧	٣٧٧
٨-	ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْرَاً	٣	٨٧
٩-	خَفَاهُنَّ مِنْ أَنْفَاقِهِنَّ كَأَنَّمَا	١١	١١٦
١٠-	إِنَّ مَنْ لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا	٤٢	٣٦٧
١١-	يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ	٤٦	٣٧٤
١٢-	شَرِبْنَ بِمَاءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ	٥٣-٥٤	٤٠٢-٤٠٦
١٣-	كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا	٤٥	٣٧٤
١٤-	وَأَلاَّ أَلُومَ النَّفْسَ فِيْمَا أَصَابَنِي	١٣	١١٧
١٥-	فَمَضَتْ وَقَدْ صَبَغَ الحَيَاءُ بَيَاضَهَا	٥٢	٤٠١
١٦-	عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحِ	٥٧	٤٢٥
١٧-	وَإِنْ تَكْتُمُوا الدَّاءَ لا نَخْفِهِ	١٠	١١٦
١٨-	أَلا أَيُّهَذَا اللَّائِمِيّ أَحْضُرَ الوَغَى	٣٠	٢٤٠
١٩-	فِي بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى، وَمَا شَعَرْ	١٦	١٦٣
٢٠-	سَوَامِقَ جَبَّارٍ أَتِيْتِ فُرُوعُهُ	١٨	٢٢٢
٢١-	مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ	٧	١١٠
٢٢-	مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولُ اللهِ دِيْنَهُمُ	١٧	١٦٤
٢٣-	نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيْرِ المُؤْمِنِيْنَ إِذَا	٢٣	٢٣٠
٢٤-	الخَائِضُ الغَمْرَ وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ	٢٤	٢٣٠
٢٥-	لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليَوْمَ غَيَّرَهُ	٣٦	٢٧٨

٢٦-	أيّامَ تَصْحَبُنِي هِنْدٌ وَأُخْبِرُهَا	مَا كِدْتُ أَكْتُمُهُ عَنِّي مِنَ الخَبَرِ	١٥	١١٨
٢٧-	لا يَبْعَدَنْ قَوْمِيَ الَّذِيْنَ هُمُ	سَمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ	٢٧	٢٣١
٢٨-	النَّازِلِيْنَ بِكلِّ مُعْتَرَكٍ	وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ	٢٨	٢٣١
٢٩-	سَرِيْعٌ إِلَى الهَيْجَاءِ شَاكٍ سِلاحُهُ	فَمَا إِنْ يَكَادُ قِرْنُهُ يَتَنَفَّسُ	١٢	١١٦
٣٠-	إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ	وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ	١	٧٢
٣١-	أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَدِيْمَ فَيَنْطِقُ	وَهَلْ يُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ	٣٤	٢٦٧
٣٢-	وَإِلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ	بُغَاةٌ مَا بَقِيْنا فِي شِقَاقِ	١٩	٢٢٣
٣٣-	فَلَمَّا خَشِيْتُ أَظَافِيْرَهُمْ	نَجَوْتُ وَأَرْهُنُهُمْ مَالِكَا	٣٨	٣٥٧
٣٤-	مُحَمَّدُ نَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ	إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا	٢٩	٢٣٧
٣٥-	خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ	يَنَلِ العَلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالا	٤٠	٣٦٥
٣٦-	أَوْكَتْ عَلَيْهِ مَضِيْقاً مِنْ عَوَاهِنِهَا	كَمَا تَضَمَّنَ كَشْحُ الحُرَّةِ الحَبَلا	٥٠	٣٨٦
٣٧-	هَمَمْتُ وَلَمْ أَفْعَلْ وَكِدْتُ وَلَيْتَنِي	تَرَكْتُ عَلَى عُثْمَانَ تَبْكِي حَلائِلُهْ	١٤	١١٧
٣٨-	فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا		٦	١٠٧
٣٩-	قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا	الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا	٨	١١٠
٤٠-	فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى	مَسَاغاً لِنَابَاهُ الشُّجاعُ لَصَمَّمَا	٤٤	٣٦٨
٤١-	إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ	كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ	٩	١١٠
٤٢-	تَمُرُّوْنَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا	كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ	٣٣	٢٥٥
٤٣-	أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرْكَ الرُّسُومُ	على فِرْتَاجَ والطَّلَلُ القَدِيْمُ	٣٥	٢٧٠
٤٤-	لا تَتَّهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ	عَارٌ عَلَيْكَ -إِذَا فَعَلْتَ- عَظِيْمُ	٣٧	٣٥٤
٤٥-	وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ	أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ	٥٥	٤٢٣
٤٦-	بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَاذِلِي	يَلْحَيْنَنِي، وَأَلُومُهُنَّهْ	٢١	٢٢٥
٤٧-	وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا	كَ وَقَدْ كَبِرْتَ، قُلْتُ: إِنَّهْ	٢٢-٣٩	٢٢٥-٣٦٤
٤٨-	أَجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ	لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينا	٥١	٣٨٨
٤٩-	لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً	بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ، أَمْ بِثَمَانِ؟	٤	٨٨
٥٠-	مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا	وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ	٣١	٢٤٨
٥١-	أَحِنُّ كَمَا حَنَّتْ وَأَبْكِي صَبَابَةً	وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلا الأَسَى لَقَضَانِي	٤٩	٣٨٤
٥٢-	إِنَّ أَبَاهَا، وَأَبَا أَبَاهَا	قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاهَا	٤٣	٣٦٨
٥٣-	وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ	إِلاَّ نُمَيْرَاً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيْهَا	٢٥	٢٣٠
٥٤-	الظَّاعِنِيْنَ وَلَمَّا يُظعنوا أَحَدَاً	وَالقَائِلُونَ لِمنْ دَارٌ نُخَلِّيْهَا	٢٦	٢٣٠
٥٥-	بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا	٤٨	٣٧٧

٦- فَهْـرَسُ المَصَـادِرِ وَالمَـرَاجِـعِ[1]

١- القُرْآنُ الكَرِيْمُ.

٢- الآلوسـيّ، شـهاب الـدِّين، روح المعـاني فـي تفـسير القـرآن العظـيم والـسّبع المثـاني، قـرأه وَصَحَّحَهُ محمّد حسين العرب، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣- ابن الأَثِيْر، ضياء الدّين نصر الله، المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، تحـ. د. أحمد الحوفيّ . د. بدوي طبانة، ط٢، دار الرّفاعيّ، الرّياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٤- ابن الأَثِيْر، عزّ الدّين، أُسْدُ الغابة في معرفة الصّحابة، تحـ. محمّد إِبْرَاهِيم البنّا . محمّد أحمد عاشور . محمود عبد الوهاب فايد، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت-لبنان، دون تاريخ.

٥- الأخطل، غيّاث بن غوث، الدِّيوان، شرح راجي الأسمر، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٩٩٢م.

٦- الأَخْفَش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحـ. د. فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٧- الإربليّ، عليّ بن محمّد الموصلّيّ، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحـ. د. حامد أحمد نيل، مطبعة السّعادة، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٨- الأزهريّ، خالد، شرح التّصريح على التّوضيح وبهامشه حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ، ط١، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٤م.

٩- الأَسْتَرَابَاذِي، رضيّ الدِّين، شرح الرضي على الكافية في النَّحْو، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت، دون تاريخ.

١٠- إسماعيل، د.عبد الله أحمد خليل، إحياء النَّحْو وتجديده بين إِبْرَاهِيم مصطفى وأمين الخوليّ، جامعة عمر المختار، البيضاء-ليبيا، ١٩٩٢م.

١١- الأسنويّ، جمال الدِّين، طبقات الشّافعيّة، تحـ. كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(١) لا يعتدّ بكلمة "ابن"، و"أبو"، و"أل". وترتيب أسماء الأعلام القُدَمَاء بحسب ما اشتهروا به من ألقاب أو كنى، والمُحْدَثِيْنَ بحسب الكنى.

١٢- الأسنويّ، جمال الدِّين، الكوكب الدّرّيّ في تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النَّحْوِيَّة، تحـ. د. عبد الرّزّاق السّعديّ، ط١، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامِيَّة، مصر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣- الأصفهانيّ، الحسين بن محمّد الرّاغب، المفردات في غريب القرآن، تقديم وائل أحمد عبد الرّحمن، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة-مصر، دون تاريخ.

١٤- الأصفهانيّ، أبو الفرج، الأغاني، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، مصر، ١٩٩٢م.

١٥- الأعشى، ميمون بن قيس، الدِّيوان، تحـ د. محمّد محمّد حسين، مكتبة الآداب، مصر، دون تاريخ.

١٦- الأفغانيّ، سعيد، في أصول النَّحْو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٣م.

١٧- الأفغانيّ، سعيد، من تاريخ النَّحْو، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.

١٨- إلياس، د. منى، القياس في النَّحْو، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٩- امرؤ القيس، ابن حجر الكنديّ، الدِّيوان، طبع السّندوبيّ، الاستقامة، مصر، دون تاريخ.

٢٠- الأمير، محمّد، حاشية الأمير على مغني اللبيب، المطبعة الأزهريّة، مصر، ١٣٤٧هـ-١٩٢٨م.

٢١- أمين، أحمد، ضحى الإسلام، ط١، دار الكتاب العربيّ، بيروت، دون تاريخ.

٢٢- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، أسرار العَرَبِيَّة، تحـ. بركات يوسف هبّود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٣- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الأضداد، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، الكويت، ١٩٦٠م.

٢٤- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، الإغراب في جدل الإعراب مع لمع الأدلّة، تحـ. سعيد الأفغانيّ، مطبعة الجامعة السّوريّة، دمشق، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

٢٥- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ والكُوفِيِّيْنَ (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف)، تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصريّة، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٦- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، إيضاح الوقف والابتداء، تحـ. محيي الدّين عبد الرّحمن، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.

٢٧- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدّين أبو البَرَكَات، البيان في غريب إعراب القرآن، تحـ. د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٨- ابن الأَنْبَارِيّ، كمال الدِّين أبو البَرَكَات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

٢٩- الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، ثلاث رسائل في النَّحْو، تحـ. نصر الدِّين فارس . عبد الجليل زكريّا، ط١، دار المعارف، حمص، ١٩٨٧م.

٣٠- الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح شذور الذّهب، تحـ. محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، دون تاريخ.

٣١- الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تحـ. محمّد خير طعمة حلبيّ، ط١، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٢- الأَنْصَارِيّ، جمال الدِّين بن هِشَام، مُغْنِي اللَّبِيْب عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيْب، تحـ. مَازِن المُبَارَك . محمّد عليّ حمد اللّه، مراجعة سعيد الأفغانيّ، مؤسّسة الصّادق، طهران، ١٣٧٨هـ.

٣٣- أنيس، إِبْرَاهِيم، من أسرار اللُّغَة، ط٢، مكتبة الأنجلو المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٩٥٨م.

٣٤- البخاريّ، محمّد بن المغيرة، صحيح البخاري، اعتنى به أبو عبد الله عبد السّلام بن محمّد بن عمر علوش، ط١، مكتبة الرّشد، الرياض-المملكة العَرَبِيَّة السعوديّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٥- البزّار، أحمد بن عمرو، البحر الزّخّار المعروف بمسند البزّار، تحـ. د. محفوظ الرّحمن زين الله، ط١، مؤسّسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٦- البستانيّ، بطرس، قطر المحيط (قاموس مختصر للغة العَرَبِيَّة)، مكتبة لبنان، بيروت، دون تاريخ.

٣٧- بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، دار المُتَنَبِيّ، دمشق، دون تاريخ.

٣٨- البَطَلْيُوْسيّ، ابن السَّيِّد، الاقتضاب في شرحِ أدبِ الكتاب، تصحيح عبد الله أفندي البستانيّ، المطبعة الأدبيَّة، بيروت، ١٩٠١م.

٣٩- البغداديّ، إسماعيل باشا، هديّة العارفين (أسماء المُؤَلِّفِينَ وآثار المُصَنِّفين)، دار العلوم الحديثة، بيروت، دون تاريخ.

٤٠- البغويّ، الحسين بن مسعود، معالم التَّنْزِيل في التَّفسير والتَّأْوِيل، ط١، دار الفكر، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٤١- بكّار، د. عبد الكريم، الصّفوة من القواعد الإعرابيَّة، ط١، دار العلوم، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

٤٢- البنّاء، أحمد بن محمّد، إتحاف فضلاء البشر في القِرَاءَات الأربع عشر، تصحيح وتعليق الشّيْخ عليّ محمّد الضّبّاع، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، دون تاريخ.
٤٣- البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التّنْزِيل وأسرار التّأْوِيل المعروف بتفسير البيضاويّ، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٤٤- البيهقيّ، أحمد بن الحسين، الجامع لشعب الإيمان، تحـ. د. عبد العليّ عبد الحميد حامد، ط١، مكتبة الرّشد، المملكة العَرَبيَّة السعوديّة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
٤٥- بيّ، د. محمّد خالد، التَّضْمِين النَّحْوِيّ بين القُدَمَاء والمُحْدَثِيْنَ (رسالة ماجستير)، إشراف د. سامي عوض، مكتبة جامعة تشرين، اللاذقيّة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٤٦- التِّرْمِذِيّ، محمّد بن عليّ الحكيم، نوادر الأصول في أحاديث الرَّسُول، تحـ. د. عبد الرّحمن عميرة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.
٤٧- التّوحيديّ، أَبُو حَيَّان، الإمتاع والمؤانسة، ضبطه أحمد أمين - أحمد الزّين، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، دون تاريخ.
٤٨- الثّمانينيّ، عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحـ. د. عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٤٩- الجاحظ، أبو عثمان، البيان والتّبيين، تحـ. عبد السّلام هارون، ط٤، المجمع العلميّ العربيّ الإسلاميّ، بيروت، دون تاريخ.
٥٠- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، أسرار البلاغة، تعليق السَّيِّد محمّد رشيد رضا، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
٥١- الجُرْجَانِيّ، عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح السّيد محمّد رشيد رضا، مكتبة القاهرة، مصر، ١٩٦١م.
٥٢- الجُرْجَانِيّ، عليّ بن محمّد، التّعريفات، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م.
٥٣- جرير، ابن عَطِيَّة الكلبيّ، الدِّيوان، شرح محمّد إسماعيل الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ، مصر، ١٣٥٣هـ.
٥٤- ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، غاية النّهاية في طبقات القُرَّاء، عُنِيَ بنشره ج. برجستراسر، مكتبة المُتَنَبِيّ، القاهرة، د.ت.
٥٥- ابن الجَزَرِيّ، محمّد بن محمّد بن عليّ، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، تحـ. د. عبد الحيّ الفَرَمَاويّ، ط١، مكتبة جمهوريّة مصر، القاهرة، ١٣٩٧هـ.
٥٦- أبو جعفر، أحمد بن عليّ، الإقناع في القِرَاءَات السّبع، تحـ. جمال الدّين محمّد شرف، دار الصّحابة، القاهرة، دون تاريخ.

٥٧- الجُمَحِيّ، محمّد بن سلاّم، طبقات الشّعراء الجاهليين والإسلاميين، مكتبة الثّقافة العَرَبِيَّة، بيروت، دون تاريخ.
٥٨- الجنديّ، د. أحمد علم الدّين، اللّهجات العَرَبِيَّة في التُّرَاث، الدّار العَرَبِيَّة للكتاب، طرابلس- تونس، ١٩٨٣م.
٥٩- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحـ. محمّد علي النّجّار، ط٢، دار الهدى، بيروت-لبنان، دون تاريخ.
٦٠- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تحـ. د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٦١- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، اللّمع في العَرَبِيَّة، تحـ. فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، دون تاريخ.
٦٢- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القِرَاءَات والإيضاح منها، تحـ. د. علي النّجدي ناصف - د. عبد الحليم النّجار - د. عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامِيَّة - لجنة إحياء التُّرَاث الإسلاميّ، القاهرة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
٦٣- ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان، المُنصف (شرح كتاب التّصريف لأبي عثمان المازنيّ)، تحـ. إبْرَاهِيم مصطفى - عبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التُّرَاث القديم - مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
٦٤- الجواريّ، عبد السّتار، نحو التَّيسِير (دراسة ونقد منهجيّ)، المجمع العلميّ العراقيّ، ط٢، بغداد، ١٩٨٤م.
٦٥- الجوزيّة، ابن قيّم، بدائع الفوائد، ضبط أحمد عبد السّلام، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٦٦- الجوينيّ، د. مصطفى الصّاوي، منهج الزَّمَخْشَرِيّ في تفسير القرآن وبيان إعجازه، ط٣، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
٦٧- ابن أبي حاتم، عبد الرّحمن، تفسير القرآن العظيم، تحـ. أسعد محمّد الطيّب، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا - بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
٦٨- حاتم، د. عماد، فقه اللُّغَة وتاريخ الكتابة، ط١، المنشأة العَامَّة، طرابلس-ليبيا، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م.
٦٩- حاطوم، أحمد، اللُّغَة ليست عقلاً من خلال اللّسان العربيّ، ط١، دار الفكر، لبنان، ١٩٨٩م.

٧٠- الحافظ، ياسين، إتحاف الطَّرْف في علم الصَّرْف، راجعه د. محمّد عليّ سلطانيّ، ط١، دار العصماء – دار إقبال، سورية-دمشق، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٧١- حبنّكة، عبد الرّحمن حسن، معارج التّفكّر ودقائق التّدبّر، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧٢- حجازيّ، د. محمود فهمي، علم اللُّغة العَرَبِيَّة (مدخل تاريخيّ مقارن في ضوء التُّرَاث واللُّغات السّاميّة)، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٣م.

٧٣- الحديثي، خديجة، الشّاهد وأصول النَّحْو في كتاب سِيْبَوَيْهِ، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٧٤م.

٧٤- حسّان، د. تمّام، الأصول (دراسة إبيستمولوجيّة لأصول الفكر اللغوي العربيّ)، ط١، دار الثّقافة، المغرب، ١٩٨١م.

٧٥- حسّان، د. تمّام، اللُّغَة العَرَبِيَّة معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المَصْرِيَّة العَامَّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٧٦- حسن، عبّاس، اللُّغَة والنَّحْو بين القديم والحديث، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

٧٧- حسن، عبّاس، النَّحْو الوافي (مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللُّغَوِيَّة المتجدّدة)، ط١، آوند دانش، مصر، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٧٨- حسن، عبد الحميد، القواعد النَّحْوِيَّة، ط٢، مطبعة العلوم، مصر، ١٩٥٣م.

٧٩- ابن الحسين، أبو عبد الله، رحمة الأمّةِ في اختلافِ الأَئِمَّة، ضبطه محمّد عبد الخالق الزّناتي، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٠- حسين، محمّد الخضر، دراسات في العَرَبِيَّة وتاريخها، ط٢، مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م.

٨١- الحصريّ، د. روضة جمال، المنهل المفيد في أصول القِرَاءَات والتّجويد، راجعَهُ كريِّم سعيد راجح . محيي الدِّين حسن الكرديّ . مصطفى سعيد الخنّ، ط١، دار الكلم الطَّيِّب، دمشق-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨٢- الحصنيّ، تقيّ الدّين، كتاب القواعد، تحـ. عبد الرّحمن بن عبد الله الشّعلان، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٨٣- أبو حفص، ابن محمّد المصريّ، المكرّر فيما تواتر من القِرَاءَات السّبع وتحرّر، تحـ. أحمد محمود عبد السّميع الشّافعيّ الحفيان، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨٤- الحَلَبِيّ، أحمد بن يوسف، الدُّرُّ المَصُون في علومِ الكتابِ المَكنُون، تحـ. د. أحمد محمّد الخرّاط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٨٥- الحلوانيّ، د. محمّد خير، أصول النَّحْو العربيّ، الأطلسيّ، الرّباط، ١٩٨٣م.

٨٦- الحلوانيّ، د.محمّد خير، الخلاف النَّحْوِيّ، دار الأصمعيّ، حلب، دون تاريخ.

٨٧- الحلوانيّ، د. محمّد خير، المفصّل في تاريخ النَّحْو العربيّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، دون تاريخ.

٨٨- الحلوانيّ، د. محمّد خير، الواضح في علم الصَّرْف، ط٤، دار المأمون، دمشق-بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٩- الحلوانيّ، د. محمّد خير، الواضح في النَّحْو، ط٦، دار المأمون، دمشق-بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩٠- الحملاويّ، أحمد بن محمّد، شذا العرْف في فنّ الصّرْف، ط١٦، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

٩١- الحموز، د. عبد الفتاح أحمد، التَّأْوِيل النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض- المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٩٢- الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحـ. د. عمر فاروق الطبّاع، ط١، مؤسّسة المعارف، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٩٣- ابن حنبل، أحمد الشّيبانيّ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسّسة قرطبة، مصر، دون تاريخ.

٩٤- أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحـ. مصطفى أحمد النّماس، مصر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٩٥- أَبُو حَيَّان، أثير الدّين، البحر المحيط، تحـ. د. عبد الرّزّاق المهدي، ط١، دار إحياء التُّرَاث العربي، بيروت-لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٩٦- أَبُو حَيَّان، أثير الدِّين، النّهر المادّ من البحر المحيط، تقديم وضبط بوران وهِدْيان الضنّاوي، ط١، دار الحنان، بيروت-لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٧- ابن أبي خازم، بشر، الدِّيوان، تحـ. د. عزّة حسن، ط٢، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٩٨- ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، الحجّة في القِرَاءَات السبع، تحـ. د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٩٩- ابن خَالَوَيْهِ، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن "من كتاب البديع"، المطبعة الرّحمانيّة، مصر، ١٩٣٤م.

١٠٠- الخِرْنِق، بنت هفّان، الدّيوان، تحـ. يسري عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١٩٩١م.
وتحقيق حسين نصّار، دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٠١- ابن الخشّاب، عبد الله بن أحمد، المرتجل، تحـ. علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٠٢- الخطابيّ، حمد بن محمّد البستيّ، رسالة بيان إعجاز القرآن (ضمن كتاب ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، تحـ. د. محمّد خلف الله أحمد - د. محمّد زغلول سلام، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦م.

١٠٣- الخطيب البغداديّ، أحمد بن عليّ، تاريخ بغداد، المكتبة السّلفيّة، المدينة المنوّرة، دون تاريخ.

١٠٤- الخطيب، د. عبد اللطيف، معجم القِرَاءَات، ط١، دار سعد الدّين، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

١٠٥- الخفاجيّ، شهاب الدّين، حاشية الشّهاب المُسَمَّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاويّ، المكتبة الإسلاميَّة، ديار بكر-تركيّا، دون تاريخ.

١٠٦- ابن خلدون، عبد الرّحمن، تاريخ ابن خلدون، اعتنى به أبو صهيب الكرميّ، بيت الأفكار الدّوليّة، الأردن- السّعوديّة، دون تاريخ.

١٠٧- خلف الأحمر، أبو محرز، مُقَدِّمَة في النَّحْو، تحـ. عزّ الدّين التّنوخيّ، وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، مطبوعات مديريّة إحياء التُّرَاث القديم، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦١م.

١٠٨- ابن خِلّكان، أبو العبّاس، وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمَان، تحـ. د. يوسف علي طويل . د. مريم قاسم طويل، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٠٩- خليفة، حاجي، كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

١١٠- الخنّ، د. مصطفى سعيد، أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفُقَهَاء، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١١- الخنّ، د. مصطفى سعيد، الكافي الوافي في أصول الفقه الإسلاميّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١١٢- الخوارزميّ، القاسم بن الحسين، التّخمير (شرح المفصّل)، نسخة مخطوطة، دار الكتب الظّاهريّة، دمشق، ١٧٢٨هـ، لوحة ٢.

١١٣- الخوريّ، سعيد، نوادر أبي زيد، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٧م.
١١٤- الخوليّ، أمين، مناهج تجديد في النَّحْو والبلاغة والتَّفسير والأدب، ط١، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١م.
١١٥- الدُّؤَلِيّ، أبو الأسود، الدِّيوان، تحـ. محمّد آل ياسين، مكتبة النّهضة، بغداد، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
١١٦- الدّاني، أبو عمرو، الأحرف السّبعة، تحـ. عبد المهيمن طحّان، ط١، مكتبة المنارة، مكّة المكرّمة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١١٧- داود، د. محمّد محمّد، القرآن الكريم وتفاعل المعاني (دراسة دلاليّة لتعلّق حرف الجرّ بالفعل وأثره في المعنى في القرآن الكريم)، دار غريب، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١١٨- دِرَاز، د. محمّد بن عبد الله، النّبأ العظيم (نظرات جديدة في القرآن)، دار القلم، الكويت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١١٩- الدّرّة، محمّد عليّ طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، منشورات دار الحكمة، دمشق - بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٢٠- درويش، أحمد، إنقاذ اللُّغَة من أيدي النُّحَاة، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.
١٢١- الدرويش، محيي الدِّين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط٤، دار الإرشاد، حمص-سورية، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١٢٢- الدّعّاس، عزّت عبيد، الواضح في شرح المُقَدِّمَة الجزريّة في علم التّجويد، ط٢، دار الإرشاد، حمص-سوريا، ٢٠٠٢م.
١٢٣- دمشقيّة، د. عفيف، خُطَىً مُتعثّرة على طريق تجديد النَّحْو العربيّ (الأخفش-الكُوفِيُّونَ)، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠م.
١٢٤- دي بور، تاريخ الفلسفة الإسلامِيَّة، ترجمة محمّد أبو ريدة، ط٥، دار النّهضة المَصْرِيَّة، القاهرة، دون تاريخ.
١٢٥- ديرة، المختار أحمد، دراسة في النَّحْو الكُوفِيّ من خلال معاني القرآن للفرّاء، ط١، دار قُتَيْبَة، بيروت، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
١٢٦- الذهبيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، تذكرة الحفّاظ، تحـ. عبد الرّحمن المعلميّ، حيدر آباد، الهند، ١٣٧٧هـ.
١٢٧- الذّهبيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، سير أعلام النّبلاء، تحـ. شعيب الأرنؤوط، ط١١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٢٨- الذهبيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، تحـ. بشّار عوّاد معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عبّاس، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٢٩- الذّهبيّ، د. محمّد السّيد حسين، التّفسير والمُفَسِّرُونَ، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٣٠- ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة العدويّ، الدّيوان، شرح أحمد بن حاتم الباهليّ، تحـ. د. عبد القدّوس ناجي أبو صالح، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

١٣١- الزّاجحيّ، د. عَبْدُه، التّطبيق الصّرفيّ، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٣٢- الزّاجحيّ، د. عَبْدُه، دروس في كتب النَّحْو، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٥م.

١٣٣- الزّاجحيّ، د. عبده، فقه اللُّغَة في الكتب العَرَبِيَّة في المستوى الصّرفيّ والنَّحْوِيّ، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٤م.

١٣٤- الزّاجحيّ، د. عبده، النَّحْو العربيّ والدَّرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٧٩م.

١٣٥- الزّاجحيّ، د. فاطمة راشد، الملخّص في إعراب القرآن للخطيب التَّبْرِيْزِيّ (تحقيق ودراسة من سورة يوسف إلى سورة طه)، مجلس النّشر العلميّ - جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠١م.

١٣٦- الرَّازِيّ، أبو بكر، مختصر اختلاف العُلَمَاء، تحـ. د. عبد الله نذير أحمد، ط٢، دار البشائر الإسلامِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣٧- الرَّازِيّ، فخر الدّين، التّفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت - لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

١٣٨- الرّاضي، عبد الحميد، شرح تحفة الخليل في العروض والقافية، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

١٣٩- الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، إعجاز القرآن، والبلاغة النّبويّة، ط٩، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

١٤٠- الرَّافِعِيّ، مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ط٣، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ١٩٥٤م.

١٤١- ابن أبي ربيعة، عمر، الدّيوان، المكتبة التّجاريّة، مصر، ١٩٥٢م.

١٤٢- ابن ربيعة، لبيد، الديوان، تحـ. إحسان عبَّاس، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٩٦٢م.
١٤٣- ابن رشد، محمّد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحـ. رضوان جامع رضوان، ط١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٤٤- ابن رشد، محمّد بن أحمد، الضّروريّ في صناعة النّحو، تحـ. منصور علي عبد السّميع، ط١، دار الفكر العربيّ، مصر، ٢٠٠٢م.
١٤٥- الرّعينيّ، أحمد بن يوسف، تحفة الأقران فيما قُرِئ بالتّثليث في حروف القرآن، تحـ. علي حسين البوّاب، ط١، دار المنارة، جدّة، ١٩٧٨م.
١٤٦- رفيدة، د. إبْرَاهِيم عبد الله، النَّحْو وكتب التَّفسير، ط٣، الدّار الجماهيريّة للنشر والتّوزيع، ١٩٩٠م.
١٤٧- الرّقيّات، عبيد الله بن قيس: الدّيوان، تحـ. د. محمّد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
١٤٨- الرُّمَّانِيّ، أبو الحسن عليّ، معاني الحروف، تحـ. عبد الفتاح إسماعيل شبليّ، ط٢، دار الشّروق، جدّة، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
١٤٩- الزُّبَيْدِيّ، أبو بكر، طبقات النَّحْوِيِّيْنَ واللُّغَوِيِّيْنَ، تحـ. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، دار المعارف، مصر، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
١٥٠- الزُّبَيْدِيّ، د. سعيد جاسم، قضايا مطروحة للمناقشة في النَّحْو وَاللُّغَة والنّقد، ط١، دار أسامة، الأردن-عمان، ١٩٩٨م.
١٥١- الزُّبَيْدِيّ، محمّد مُرتضى الحسينيّ، تاج العروس مِنْ جواهِرِ القاموس، تحـ. عبد السّتار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
١٥٢- الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبْرَاهِيم، معاني القرآن وإعرابه، تحـ. د. عبد الجليل عبده شلبي، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٥٣- الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، الإيضاح في علل النَّحْو، تحـ. د. مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار النّفائس، بيروت، ١٩٧٣م.
١٥٤- الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، حروف المعاني والصِّفَات، تحـ. د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
١٥٥- الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم، اللّامات، تحـ. د. مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٥٦- الزّحيليّ، د. وهبة، أصول الفقه، ط١، منشورات كلّيّة الدَّعْوَة، طرابلس، ١٤٠٠هـ-١٩٩٠م.

١٥٧- الزّحيليّ، د. وهبة، التّفسير المنير في العقيدة والشّريعة والمنهج، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

١٥٨- الزحيليّ، د. وهبة، التّفسير الوجيز على هامش القرآن العظيم ومعه أسباب النّزول وقواعد التّرتيل، ط٢، دار الفكر، دمشق-سورية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

١٥٩- أبو زرعة، محمّد بن زنجلة، حجّة القِرَاءَات، تحـ. سعيد الأفغانيّ، ط٥، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٦٠- الزّرقانيّ، محمّد بن عبد الباقي، شرح الزّرقانيّ على موطّأ الإمام مالك، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ.

١٦١- الزّرقانيّ، محمّد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت- لبنان، ١٤١٢-١٩٩١م.

١٦٢- الزّركشيّ، بدر الدّين محمّد، البُرهان في علوم القرآن، تحـ. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، ط٢، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٦٣- الزِّرِكْلِيّ، خير الدّين، الأعلام (قاموس تراجِم لأشهر الرّجال والنّساء مِنَ العَرَبِ وَالمُسْتَعْرِبينَ والمُستشرِقين)، ط١٦، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ٢٠٠٥م.

١٦٤- الزعبلاويّ، صلاح الدّين، مسالك القول في النّقد اللُّغَوِيّ، ط١، الشركة المتّحدة للتّوزيع، دمشق-سوريا، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٦٥- الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحـ. عبد الرّحيم محمود، عرّف به الأستاذ أمين الخولي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٦٦- الزَّمَخْشَرِيّ، محمّد بن عمر، الكشّاف عن حقائق التّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأْوِيل، تحـ. عبد الرّزّاق المهدي، ط٢، دار إحياء التُّرَاث العربي - مؤسّسة التّاريخ العربيّ، بيروت-لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

١٦٧- الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، الفائق في غريب الحديث والأثر، ضبط علي محمّد البجاوي. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، ط١، القاهرة، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

١٦٨- الزَّمَخْشَرِيّ، محمود بن عمر، المفصّل في علم العَرَبِيَّة، ط٢، دار الجيل، بيروت، دون تاريخ.

١٦٩- الزّيديّ، د. كاصد، دراسات نقديّة في اللُّغَة والنَّحْو، ط١، دار أسامة، الأردن-عمّان، ٢٠٠٣م.

١٧٠- السَّامرَّائِيّ، د. إبْرَاهِيم، الفعل (زمانه وأبنيته)، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٧١- السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، التّعبير القرآنيّ، ط٣، دار عمّان، الأردن، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
١٧٢- السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، ابن جني النَّحْوِيّ، دار النّذير للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٦٩م.
١٧٣- السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، الدّراسات النَّحْوِيَّة واللُّغَوِيَّة عند الزَّمَخْشَرِيّ، ط١، دار عمّان، الأردن، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٧٤- السَّامرَّائِيّ، د. فَاضِل صالح، معاني الأبنية في العَرَبِيَّة، ط١، دار عمَّار، عمَّان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
١٧٥- السُّبْكيّ، بهاء الدين، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، مطبعة عيسى البابيّ الحَلَبِيّ وشركاه، القاهرة، دون تاريخ.
١٧٦- ستتكيفتش، العَرَبِيَّة الفصحى الحديثة، تر. د. محمّد حسن عبد العزيز، ط١، دار النّهضة، مصر، ١٩٨٥م.
١٧٧- أبو ستيت، د. الشّحّات محمّد عبد الرّحمن، البحث البلاغيّ في ظلال القرآن الكريم، ط١، مطبعة الأمانة، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
١٧٨- السجستانيّ، الحافظ أبو داود، سنن أبو داود، دراسة كمال يوسف الحوت، ط١، دار الجنان، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
١٧٩- ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمّد، الأصول في النَّحْو، تحـ. د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٨٠- ابن سعد، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد الزّهريّ، الطّبقات الكبرى، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
١٨١- أبو السّعود، محمّد بن محمّد العماديّ، تفسير أبو السّعود المُسَمّى إرشاد العقل السّليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت - لبنان، دون تاريخ.
١٨٢- السّفاقسيّ، علي النوريّ، غيث النّفع في القِرَاءَات السّبع، ط٣، مصطفى البابيّ الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٧٣هـ.
١٨٣- السّكاكيّ، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٨٤- السّكريّ، الحسن بن الحسين، ديوان الهذليّين، مطبعة دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٦٤هـ-١٩٤٥م.

١٨٥- ابن السَّلاَّر، أَمِيْن الدِّين أَبُو مُحَمَّد، طبقات القُرَّاء السَّبعة وذكر مناقبهم وقِرَاءَاتهم، تحـ. أحمد محمّد عزّوز، ط١، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

١٨٦- ابن سلام، أبو عبيد القاسم، فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، تحـ. أحمد بن عبد الواحد الخياطيّ، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامِيَّة، المملكة المغربيّة، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٨٧- سلطاني، د. محمّد عليّ، أبحاث في اللُّغَة (حجّة القِرَاءَات في منهج النُّحَاة)، ط١، دارالعصماء، دمشق، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨٨- ابن أبي سُلْمَى، زهير، الدِّيوان، شرح ثَعْلَب، دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.

وصنع الأَعْلَم الشَّنْتَمْرِيّ، تحـ. د. فخر الدِّين قباوة، ط١، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

١٨٩- سِيْبَوَيْهِ، عمرو بن عثمان، الكتاب، المطبعة الكبرى الأميريّة، ببولاق، مصر، ١٣١٨هـ.

وتحقيق عبد السّلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م.

وتحقيق د. محمّد كاظم البكّاء، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٩٠- ابن سيده، عليّ بن إسماعيل، المخصّص، المطبعة الكبرى الأميريّة ببولاق، مصر، ١٣١٦هـ.

١٩١- السِّيْرَافِيّ، أبو سعيد، أخبار النَّحْوِيِّيْنَ البَصْرِيِّيْنَ، تحـ. طه محمّد الزّينيّ. محمّد عبد المنعم خفاجيّ، ط١، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

١٩٢- السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، تحـ. محمّد أبو الفضل إِبْرَاهِيم، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

١٩٣- السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الأشباه والنّظائر في النَّحْو، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت-لبنان، دون تاريخ.

١٩٤- السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الاقتراح في علم أصول النَّحْو، ط٢، حيدر آباد، الهند، ١٣٥٩هـ.

١٩٥- السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، بغية الوعاة في طبقات اللُّغَوِيِّيْنَ والنُّحَاة، تحـ. د. عليّ محمّد عُمَر، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

١٩٦- السُّيُوطِيّ، جلال الدّين، الدّرّ المنثور في التَّفسير بالمأثور، تحـ. د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ - د. عبد السّند حسن يمامة، ط١، مركز هجر للبحوث والدّراسات العَرَبِيَّة والإسلامِيَّة، مصر، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٩٧- السّيُوطِيّ، جلال الدّين، المزهر في علوم اللُّغَة وأنواعها، تحـ. محمّد أحمد جاد المولى . عليّ محمّد البجاويّ . محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، مطبعة البابي الحَلَبِيّ، القاهرة، دون تاريخ.
١٩٨- السّيُوطِيّ، جلال الدّين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحـ. علي محمّد البيجاويّ، دار الفكر العربيّ، القاهرة، دون تاريخ.
١٩٩- السّيُوطِيّ، جلال الدّين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العَرَبِيَّة، تصحيح السّيّد محمّد بدر الدِّين نعساني، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
٢٠٠- أبو شامة، عبد الرّحمن المقدسيّ، إبراز المعاني من حرز الأماني في القِرَاءَات السّبع (للإمام الشَّاطِبِيّ)، تحـ. محمود بن عبد الخالق محمّد جادو، الجامعة الإسلامِيَّة، المدينة المُنوّرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
٢٠١- شاهين، د. عبد الصّبور، أثر القِرَاءَات في الأصوات والنَّحْو العربيّ (أبو عمرو بن العلاء)، ط١، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
٢٠٢- شاهين، د. عبد الصّبور، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة في ضوء علم اللُّغَة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون تاريخ.
٢٠٣- ابن الشَّجرِيّ، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشَّجرِيّة، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.
٢٠٤- الشّربينيّ، الخطيب، السِّرَاج المنير، علّق عليه أحمد عزّو عناية الدمشقيّ، ط١، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت-لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٢٠٥- الشَّعْرَاوِيّ، محمّد متولّي، تفسير الشَّعْرَاوِيّ، مطابع أخبار اليوم التجاريّة، القاهرة، دون تاريخ.
٢٠٦- شلبي، محمّد مصطفى، أصول الفقه الإسلاميّ، ط٣، دار النّهضة العَرَبِيَّة بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٢٠٧- الشَّنْتَمْرِيّ، الأَعْلَم، النّكت في تفسير كتاب سِيْبَوَيْهِ، تحـ. رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب، ١٩٩٩م.
٢٠٨- الشَّوَّا، د. أيمن عبد الرزّاق، الإمام ابن قَيِّم الجوزيّة وَآرَاؤُهُ النَّحْوِيَّة، تقديم د. مَازِن المُبَارَك، ط١، دار البشائر، دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
٢٠٩- الشَّوَّا، د. أيمن عبد الرّزّاق، من أسرار الجمل الاسستئنافيّة (دراسة لغويّة قُرْآنِيَّة)، ط١، دار الغوثاني للدراسات القُرْآنِيَّة، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢١٠- الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، البدر الطّالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢١١- الشَّوْكَانِيّ، محمّد بن عليّ، فتح القدير الجامع بين فنّي الرّواية والدّراية من علم التّفسير، ضبطه وصحّحه أحمد عبد السّلام، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٢١٢- ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمّد الكُوفِيّ، الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، تحـ. كمال يوسف الحوت، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٠٩هـ.

٢١٣- شيخ زادة، محيي الدّين، حاشية شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، ضبطه وصحّحه محمّد عبد القادر شاهين، ط١، دار الكتب العلمِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢١٤- الصابونيّ، محمّد علي، تفسير آيات الأحكام من القرآن، دار القلم العربيّ، حلب، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٢١٥- الصابونيّ، محمّد علي، صفوة التّفاسير، المكتبة الفيصليّة، مكّة المكرّمة، دون تاريخ.

٢١٦- الصّالح، د. صبحي، دراسات في فقه اللُّغَة، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٧٠هـ-١٩٧٠م.

٢١٧- الصّالح، د. صبحي، مباحث في علوم القرآن، مطبعة الجامعة السّوريّة، دمشق، دون تاريخ.

٢١٨- الصَّبَّان، محمّد بن عليّ، حاشية الصَّبَّان على شرح الأَشْمُونِيّ على ألفيّة ابن مَالِك (ومعه شرح الشَّوَاهِد للعينيّ)، دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، القاهرة، دون تاريخ.

٢١٩- الصّعيدي، د. عبد المتعال، النَّحْو الجديد، دار الفكر العربيّ، مصر، ١٩٤٧م.

٢٢٠- الصغير، محمود، الأدوات في كتب التّفسير حَتَّى منتصف القرن الثّامِن الهجريّ (رسالة دكتوراه)، مكتبة جامعة حلب، حلب، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٢١- ابن الصّلاح، عثمان بن عبد الرّحمن الشّهرزوري، طبقات الفُقَهَاء الشّافعيّة، تهذيب الإمام النَّوويّ، تنقيح الإمام المِزِّيّ، تحـ. محيي الدّين علي نجيب، ط١، دار البشائر الإسلامِيَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٢٢٢- صمود، حمادي، التّفكير البلاغيّ عند العرب أسسه وتطوّره إلى القرن السّادِس الهجريّ، منشورات الجامعة التّونسيّة، تونس، ١٩٨١.

٢٢٣- ضومط، جبر ميخائيل، الخواطر الحسان في المعاني والبيان، لم تذكر على الكتاب دار النّشر، ولا البلد، ولا التّاريخ.

٢٢٤- ضيف، د. شوقي، تيسير النَّحْو التّعليميّ قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، مصر، ١٩٨٦م.

٢٢٥- ضيف، د. شوقي، المدارس النَّحْوِيَّة، ط٢، دارالمعارف، مصر، دون تاريخ.
٢٢٦- الطَّبَاطبائِيّ، السّيّد محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ط٣، مؤسّسة الأَعْلَمِيّ، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.
٢٢٧- الطَّبْرِسِيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحـ. الحاجّ السّيد باشم الرَّسُوليّ المحلاّتيّ، دار إحياء التُّرَاث العربيّ، بيروت-لبنان، ١٣٧٩هـ.
٢٢٨- الطَّبَرِيّ، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحـ. د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، ط١، دار عالم الكتب، المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٢٢٩- طحّان، ريمون، الألسنيّة العَرَبِيَّة، ط١، دار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت-لبنان، دون تاريخ.
٢٣٠- الطَّنْطَاوِيّ، محمّد، نشأة النَّحْو وتاريخ أشهر النُّحَاة، راجعه وعلّق عليه سعيد محمّد اللّحام، ط١، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٢٣١- الطّويل، د. السيّد رزق، الخلاف بين النَّحْوِيِّيْنَ، الفيصليّة، مكّة المُكرّمة، ١٩٨٤م.
٢٣٢- ابن عاشور، محمّد الطّاهر، تفسير التحرير والتنوير، دار سُحْنُون، تونس، دون تاريخ.
٢٣٣- ابن عبد البرّ، يوسف بن محمّد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحـ. عادل مرشد عادل، ط١، دار الأعلام، الأردن، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
٢٣٤- عبد التّوّاب، د. رمضان، التَّطَوُّر اللغويّ (مظاهره وعلله وقوانينه)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٢٣٥- ابن العبد، طرفة، الدِّيوان، دار صادر، بيروت، دون تاريخ.
٢٣٦- عبد الله، د. مساعد مسلم آل جعفر، أثر التَّطَوُّر الفكريّ في التَّفسير في العصر العباسيّ، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٢٣٧- عبد المطلب، د. محمّد، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجُرْجَانِيّ، ط١، الشّركة المَصْرِيَّة العالميّة، لونجمان، ١٩٩٥م.
٢٣٨- أبو عُبَيْدَة، معمر بن المثنّى التّيميّ، مجاز القرآن، تحـ. د. محمّد فؤاد سزكين، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
٢٣٩- عتيق، د. عبد العزيز، علم البيان، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٢٤٠- ابن العجاج، رؤبة، الديوان، نشر وليم بن الورد، برلين، ١٩٠٢م.
٢٤١- العجاج، ابن عبد الله، الدِّيوان (رواية الأصمعيّ)، تحـ. د. عبد الحفيظ السّطليّ، دار أطلس، دمشق، ١٩٧٢م.

٢٤٢- العجيليّ، سليمان الجمل، الفتوحات الإلهيّة بتوضيح تفسير الجَلالَيْنِ لدقائق الخفيّة، دار الفكر، دمشق، دون تاريخ.

٢٤٣- عرفة، محمّد أحمد، النَّحْو والنُّحَاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السّعادة، القاهرة، ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م.

٢٤٤- ابن العربيّ، محمّد بن عبد الله، أحكام القرآن، تحـ. محمّد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٤٥- العسقلانيّ، ابن حجر، الإصابة في تمييز الصّحابة، تحـ. صدقي جميل العطّار، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٤٦- العسقلانيّ، ابن حجر، تقريب التّهذيب، تحـ. الشَّيْخ محمّد عوّامة، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٤٧- العسقلانيّ، ابن حجر، تهذيب التّهذيب، تحـ. الشَّيْخ خليل مأمون شيحا . الشَّيْخ عُمر السّلاميّ . الشَّيْخ عليّ بن مسعود، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٤٨- العسقلانيّ، ابن حجر، الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامِنة، تحـ. محمّد سيّد جاد الحقّ، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٢٤٩- العسقلانيّ، أحمد بن حجر، فتح الباري، تحـ. محبّ الدّين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ.

٢٥٠- العسقلانيّ، ابن حجر، لسان الميزان، حيدر آباد، الهند، ١٣٢٩هـ.

٢٥١- ابن عَصْفُور، عليّ بن مؤمن، المقرب، تحـ أحمد عبد السّتار الجواريّ - عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، دون تاريخ.

٢٥٢- ابن عَصْفُور، عليّ بن مؤمن، الممتع في التَّصريف، تحـ. د. فخر الدّين قباوة، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، ١٤٠٧هـ.

٢٥٣- عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، دون تاريخ.

٢٥٤- ابن عَطِيَّة، أبو محمّد عبد الحقّ، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط١، دار ابن حزم، بيروت-لبنان، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢٥٥- العقّاد، عبّاس محمود، اللُّغَة الشّاعرة (مزايا الفنّ والتّعبير في اللُّغَة العَرَبِيَّة)، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، دون تاريخ.

٢٥٦- ابن عَقِيل، بهاء الدّين، شرح ابن عَقِيل على ألفيّة ابن مَالِك (ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عَقِيل، تأليف د. محمّد محيي الدّين عبد الحميد)، مراجعة وتنقيح د. محمّد أسعد النّاديّ، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

٢٥٧- العكّ، خالد عبد الرّحمن، الفرقان والقرآن (قراءة إسلامِيَّة معاصرة ضمن الثَّوابِت العلميَّة والضَّوابِط المنهجِيَّة وهي مقدّمات للتفسير العلميّ للقرآن الكريم)، ط٢، دار الحكمة، دمشق- سورية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٢٥٨- العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إعراب القِرَاءَات الشّواذ، تحـ. محمّد السّيّد أحمد عزّوز، ط١، مكتبة عالم الكتب، ١٩٩٦م.

٢٥٩- العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقِرَاءَات، نشر إِبْرَاهِيم عوض، مصر، ١٣٦٩هـ-١٩٦١م

٢٦٠- العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، تحـ. مكتب البحوث والدّراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٢٦١- العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحـ. د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق-سورية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٦٢- العُكْبَرِيّ، أبو البقاء، مسائل خلافيّة في النَّحْو، تحـ. د. محمّد خير الحلوانيّ، منشورات مكتبة الشّهباء، حلب، دون تاريخ.

٢٦٣- العلائيّ، صلاح الدّين خليل، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحـ. د. حسن موسى الشّاعر، ط١، دار البشير، عمّان، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٢٦٤- العلويّ، يحيى بن حمزة، الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تصحيح سيّد بن عليّ المرصفيّ، مطبعة المقتطف، مصر، ١٣٣٢هـ-١٩١٤م.

٢٦٥- عليويّ، ابن خليفة، تفسير الأنوار (الجامع بين الأخبار والإعراب والأحكام في ضوء المعارف والعلوم الحديثة)، دار الأنوار، دمشق، ١٩٨٧م.

٢٦٦- العِمرانيّ، يحيى بن سالم، البيان (شرح كتاب المهذّب للشّيرازيّ)، اعتنى به قاسم محمّد النوريّ، ط١، دار المنهاج، جدّة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٦٧- عوض، د. سامي، المُفَصَّل في دراسة الجمل وأشباه الجمل، منشورات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٦٨- عوض، د. سامي، المفصّل في علم النَّحْو، منشورات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٦٩- عوض، د. سامي، المَورد في علم الصّرْف، مطبوعات جامعة تشرين، اللّاذقيّة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٢٧٠- عون، د. حسن، تطوّر الدّرس النَّحْوِيّ، معهد البحوث والدّراسات العَرَبِيَّة، القاهرة، ١٩٧٠م.

٢٧١- عيد، د. محمّد، أصول النَّحْو العربيّ في نظر النُّحَاة ورأي ابن مَضَاء، ط٦، دار عالم الكتب، السّعوديّة، ١٩٩٧م.

٢٧٢- الغزاليّ، أبو حامد، المُستصفى من علم الأصول، ط١، المطبعة الأميريّة ببولاق، مصر، ١٣٢٢هـ.

٢٧٣- الغلاييني، مصطفى، جامع الدّروس العَرَبِيَّة، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٢٧٤- فاخوري، محمود، سفينة الشّعراء، ط٢، مكتبة الثّقافة، حلب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٢٧٥- ابن فَارِس، أحمد، الصّاحبي في فقه اللُّغَة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السّلفيّة، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

٢٧٦- الفَارِسِيّ، أبوعليّ، المسائل الحَلَبِيّات، تحـ. د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٧٧- فَاضِل، د. مُحَمَّد نَدِيْم، التَّضْمِين النَّحْوِيّ في القرآن الكريم، ط١، مكتبة دار الزَّمَان، المدينة المنوّرة-المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٧٨- فدا، د. هيفاء عثمان عبّاس، زيادة الحروف بين التّأبيد والمنع وأسرارها البَلاغِيَّة في القرآن الكريم، ط١، مكتبة القاهرة للكتاب، القاهرة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٧٩- الفَرّاء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحـ. أحمد يوسف نجاتي . محمّد عليّ النّجّار، مطبعة دار الكتب المَصْرِيَّة، القاهرة، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م.

٢٨٠- أبو الفرج، د. محمّد أحمد، مُقَدِّمَة لدراسة فقه اللُّغَة، ط١، دار النّهضة العَرَبِيَّة، بيروت، ١٩٦٩م.

٢٨١- الفرزدق، ابن غالب التّميميّ، الدِّيوان، شرح محمّد إسماعيل الصّاويّ، مطبعة الصّاويّ، مصر، ١٣٥٤هـ-١٩٣٦م.

٢٨٢- الفضليّ، د. عبد الهادي، القِرَاءَات القُرْآنِيَّة تأريخ وتعريف، ط٣، دار القلم، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٨٣- فك، يوهان، العَرَبِيَّة (دراسات في اللُّغَة واللَّهجات والأساليب)، تر. د. رمضان عبد التّوّاب، ط١، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠.

٢٨٤- الفنيسان، سعود بن عبد الله، حديث اختلاف أمّتي رحمة (رواية، ودراية)، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢٨٥- الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، البلغة في تاريخ أَئِمَّة اللُّغَة، تحـ. محمّد المصريّ، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٢٨٦- الفيروز آبادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، بإشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، ط٧، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٨٧- فيّود، د. بسيوني عبد الفتّاح، علم المعاني (دراسة بَلاغِيَّة ونقديّة لمسائل المعاني)، ط١، مؤسّسة المختار، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٨٨- الفيّوميّ، أحمد بن محمّد، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرافعيّ، دار القلم، بيروت-لبنان، دون تاريخ.

٢٨٩- القاسميّ، محمّد جمال الدّين، تفسير القاسميّ المُسَمَّى محاسن التَّأويل، ضبطه وصحّحه محمّد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٩٠- قباوة، د. فخر الدّين، مشكلة العامل النَّحْويّ ونظريّة الاقتضاء، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٩١- قباوة، د. فخر الدّين، منهج الخطيب التَّبْرِيْزِيّ في شروحه، المكتبة العَرَبِيَّة، حلب، دون تاريخ.

٢٩٢- ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، أدب الكاتب، تحـ. محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، مصر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

٢٩٣- ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تحـ. السّيّد أحمد صقر، ط٢، دار التُّرَاث، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٩٤- ابن قُتَيْبَة، أبو محمّد عبد الله، الشّعر والشّعراء، تحـ. أحمد محمّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٢٩٥- قدّور، أحمد محمّد، المدخل إلى فقه اللُّغَة العَرَبِيَّة، منشورات جامعة حلب، حلب، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٢٩٦- القرشيّ، عبد القادر، الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة، تحـ. د. عبد الفتّاح محمّد الحلو، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٩٧- القُرْطُبِيّ، أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢٩٨- القُرْطُبِيّ، ابن مَضَاء، الردّ على النُّحَاة، تحـ. د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٩٩- القزوينيّ، جلال الدّين الخطيب، الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع)، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، دون تاريخ.
٣٠٠- القزوينيّ، جلال الدّين الخطيب، مختصر المعاني، دار السّعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ.
٣٠١- القِفْطِيّ، عليّ بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النُّحَاة، تحـ. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، ج٢، ط١، دار الفكر العربيّ - مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، القاهرة-بيروت، ١٩٨٦م.
٣٠٢- القِنَّوْجِيّ، محمّد صدِّيق حسن خان، البُلْغَة في أصولِ اللُّغَة، تحـ. نذير محمّد مَكتبي، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت-لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٠٣- القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القِرَاءَات، تحـ. د. عبد الفتّاح شلبيّ، ط٣، مكتبة الفيصليّة، مكّة المُكَرَّمة، ١٤٠٥هـ.
٣٠٤- القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القِرَاءَات السّبع وعللها وحججها، تحـ. محيي الدّين رمضان، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ١٤٠١هـ-١٩٩٥م.
٣٠٥- القيسيّ، مكّيّ بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحـ. ياسين محمّد السّواس، ط٢، دار المأمون للتراث، دمشق، دون تاريخ.
٣٠٦- كامبل، رُوبرْت، أعلام الأدب العربيّ المعاصر (سِيَرٌ وسِيَرٌ ذاتيّة)، ط١، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، بيروت-لبنان، ١٩٩٦م.
٣٠٧- ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، البداية والنّهاية، تحـ. د. عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، ط٢، دار عالم الكتب، الرّياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٠٨- ابن كَثِيْر، عِمَاد الدِّيْن إِسْمَاعِيْل، تفسير القرآن العظيم، مؤسّسة الرّيّان، لَم يُذكر على الغلاف بلد النّشر، ولا تاريخ الطبعة.
٣٠٩- الكفويّ، أبو البقاء أيّوب، الكلّيّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة)، إعداد د. عدنان درويش - محمّد المصريّ، ط٢، دار الكتاب الإسلاميّ، القاهرة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
٣١٠- الكِك، د. فيكتور . علي، د. أسعد، صناعة الكتابة، ط٥، دار السّؤال، دمشق، دون تاريخ.
٣١١- اللّبديّ، د. محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النَّحْوِيَّة والصَّرْفِيَّة، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
٣١٢- اللُّغَوِيّ، أبو الطّيّب، مراتب النَّحْوِيِّيْنَ، تحـ. محمّد أبو الفضل إبْرَاهِيم، دار النّهضة، مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

٣١٣- ابن ماجة، محمّد بن يزيد القزوينيّ، سنن ابن ماجة، تحـ. محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ.
٣١٤- المالقيّ، أحمد بن عبد النّور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحـ. د. أحمد محمّد الخرّاط، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
٣١٥- ابن مَالِك، بدر الدِّين، شرح التّسهيل، تحـ. د. عبد الرحمن السيّد - د. محمّد بدوي مختون، دار هجَر، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
٣١٦- ابن مَالِك، بدر الدِّين، شرح الكافية الشّافية، تحـ. د. عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
٣١٧- ابن مَالِك، كعب، الدِّيوان، تحقيق وشرح مجيد طراد، ط١، دار صادر، بيروت-لبنان، ١٩٩٧م.
٣١٨- الماورديّ، عليّ بن محمّد، تفسير الماورديّ (النّكت والعيون)، تحـ. السّيّد بن عبد المقصود بن عبد الرّحيم، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، دون تاريخ.
٣١٩- المبارك، د. مازن، النَّحْو العربيّ (العلّة النَّحْوِيّة: نشأتها وتطوّرها)، ط١، المكتبة الحديثة، بيروت-لبنان، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
٣٢٠- المبارك، د. مازن، نحو وعيٍ لغويٍّ، ط٤، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
٣٢١- المبارك، محمّد، فقه اللُّغَة وخصائص العَرَبِيَّة (دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العَرَبِيَّة وعرض لمنهج العَرَبِيَّة الأصيل في التّجديد والتّوليد)، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.
٣٢٢- المُبَرِّد، أبو العبّاس، الكامل في اللُّغَة والأدب والنَّحْو والتّصريف، تحـ. د. زكي مبارك، ط١، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٣٥٥هـ-١٩٣٦م.
٣٢٣- المُبَرِّد، أبو العبّاس، المقتضب، تحـ. د. حسن حمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٢٤- مبروك، عبد الوارث، في إصلاح النَّحْو العربيّ (دراسة نقديّة)، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م.
٣٢٥- المُتَلَمِّس، جرير بن عبد العزّي الضّبعيّ، الدِّيوان، تحـ. حسن كامل الصّيرفيّ، معهد المخطوطات العَرَبِيَّة، القاهرة، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٣٢٦- المُتَنَبِّي، أبو الطَّيِّب، الدِّيوان، شرح عبد الرّحمن البرقوقيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ص٥٢.
٣٢٧- المُتَنَبِّي، أبو الطَّيِّب، الدِّيوان، شرح ناصيف اليازجيّ، دار القلم، بيروت-لبنان، دون تاريخ، ص٤١.

٣٢٨- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السّبعة في القِرَاءَات، تحـ. د. شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٢٩- مَجْمُوعَة مِنَ المُؤَلِّفين الفُقَهَاء، موسوعة الفقه الإسلاميّ (موسوعة جمال عبد النّاصر الفقهيّة)، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٣٠- مَجْمُوعَة مِنَ المُؤَلِّفين الفُقَهَاء، الموسوعة الفقهيّة، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلاميَّة الكويتيّة، ط٤، دار الصّفوة، مصر، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

٣٣١- محيسن، د. محمّد سالم، المهذّب في القِرَاءَات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النّشر، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة، دون تاريخ.

٣٣٢- المخزوميّ، د. مهدي، في النَّحْو العربيّ (قواعد وتطبيق)، مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٩٦٦م.

٣٣٣- المُرَادِيّ، الحسن بن قاسم، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحـ. د. فخر الدّين قباوة - د. مُحَمَّد نَدِيْم فَاضِل، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٣٤- المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ط٦، مطبعة مصطفى البابي الحَلَبِيّ، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

٣٣٥- المرزويّ، أبو عبد الله، اختلاف الفُقَهَاء، تحـ. د. محمّد طاهر حكيم، ط١، مكتبة أضواء السّلف، المملكة العَرَبِيَّة السّعوديّة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٣٣٦- المسديّ، د. عبد السّلام، التّفكير اللساني في الحضارة العَرَبِيَّة، الدار العَرَبِيَّة للكتاب، ليبيا-تونس، ١٩٨١م.

٣٣٧- المُطَرِّزِيّ، ناصر بن أبي المكارم، المِصباح في علمِ النَّحْو، تحـ. ياسين محمود الخطيب، راجعه د. مَازِن المُبَارَك، ط١، دار النّفائس، بيروت-لبنان، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٣٣٨- أبو معشر، عبد الكريم بن عبد الصّمد، التّلخيص في القِرَاءَات الثّمان، تحـ محمّد حسن عقيل موسى، ط١، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن، جدّة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٣٣٩- مكتبيّ، نذير محمّد، الفُصحى في مواجهة التّحديات، ط١، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٣٤٠- مكرم، د. عبد العال سالم، جلال الدّين السّيُوطِيّ وأثره في الدّراسات اللُّغَوِيَّة، ط١، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٣٤١- مكرم، د. عبد العال سالم، الحلقة المفقودة في تاريخ النَّحْو العربيّ، ط٢، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٤٢- مكرم، د. عبد العال سالم، القِرَاءَات القُرْآنيَّة وأثرها في الدّراسات النَّحْوِيَّة، ط٣، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
٣٤٣- ابن منصور، سعيد، سنن سعيد بن منصور، ط١، دار العصيميّ، الرّياض، ١٤١٤هـ.
٣٤٤- ابن منظور، مُحَمّد بن المُكَرَّم، لسان العرب، تحـ. عبد الله علي الكبير . محمّد أحمد حسب الله . هاشم محمّد الشّاذّليّ، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ.
٣٤٥- المهدويّ، أبو العبّاس أحمد بن عمّار، بيان السّبب الموجب لاختلاف القِرَاءَات وكثرة الطّرق والرّوايات، تحـ. د.حاتم الضّامن، وزارة التّعليم العالي، بغداد، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
٣٤٦- النجّار، لطيفة إبْرَاهِيم، دور البنية الصَّرْفِيَّة في وصف الظَّاهِرة النَّحْوِيَّة وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمّان-الأردن، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٤٧- النَّحَّاس، أحمد بن محمّد، إعراب القرآن، تحـ. د. زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
٣٤٨- النَّحَّاس، د. مصطفى، من قضايا اللُّغَة، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٤٩- ابن النّديم، أبو الفرج إسحاق، الفهرست، ضبط د. يوسف عليّ طويل، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣٥٠- النّسفيّ، أبو البَرَكَات بن أحمد، تفسير النّسفيّ (مدارك التَّنْزِيل وحقائق التَّأْوِيل)، تحـ. يوسف علي بديوي، راجعه وقدّم له محيي الدِّين ديب مستو، ط٢، دار ابن كَثِيْر، بيروت، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
٣٥١- النّورسيّ، بديع الزَّمَان سعيد، إشارات الإعجاز في مظانّ الإيجاز، تحـ. إحسان قاسم الصّالحيّ، ط٣، دار الكتب المَصْرِيَّة، مصر، ٢٠٠٢م.
٣٥٢- النَّوويّ، يَحيى بن شَرَف، تهذيب الأسماء واللُّغَات، المطبعة المنيريّة، القاهرة، دون تاريخ.
٣٥٣- النّوويّ، يحيى بن شرف، شرح صحيح مُسلم، إعداد مجموعة أساتذة مُختصّين بإشراف عليّ عبد الحميد بلطهجي، ط١، دار الخير، دمشق-بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
٣٥٤- النَّيْسَابُورِيّ، محمّد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصّحيحين، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
٣٥٥- الهرويّ، أبو الحسن عليّ، الأزهية في علم الحروف، تحـ. عبد المعين الملّوحيّ، مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، دمشق، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٣٥٦- الهنديّ، علاء الدّين، كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه الشَّيْخ بكري حيّاني، صحّحه الشَّيْخ صفوة السّقا، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٣٥٧- الورّاق، أبو الحسن محمّد، العلل في النَّحْو، تحـ. مها مَازِن المُبَارَك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٣٥٨- الوكيل، عبد الحميد محمود، قطوف من أزاهير التّوسّع في النَّحْو العربيّ، ط١، دار أبو المجد، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٣٥٩- ياقوت، د. أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النَّحْو العربيّ وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٣م.

٣٦٠- يعقوب، د. إميل بديع . ميشال، د. عاصي، المعجم المفصّل في اللُّغَة والأدب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ١٩٨٧م.

٣٦١- ابن يعيش، موفّق الدّين يعيش، شرح المفصّل، مكتبة المُتَنَبِّي، القاهرة، دون تاريخ.

الدّوريّات والمجلاّت العَرَبيَّة

٣٦٢- أمين، محمّد شوقي، صيغة الفصحى المخفّفة كما يراها الدُّكْتُور محمّد كامل حسين، مجلّة مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، المجلّد الأربعون، القاهرة، ١٩٧٧م.

٣٦٣- بلحبيب، رشيد، الخلفيّة الاستشراقيّة للدعوة إلى العاميّة، مجلّة الفيصل، العدد مئتان وخمسون، الرّياض-السّعوديّة، ١٩٩٧م.

٣٦٤- الجابريّ، محمّد عابد، التّجديد في النَّحْو بين ابن مَضَاء وابن رشد، مجلّة فكر ونقد، العدد التّاسِع والأربعون والخمسون، المغرب، ٢٠٠٢م.

٣٦٥- حسين، طه، مشكلة الإعراب، مجلّة مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، المجلّد الحادي عشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٣٦٦- الحلوانيّ، د. محمّد خير، تكامل العناصر الأساسيّة في اللُّغَة العَرَبِيَّة، مجلّة الفيصل، العدد السّابع والثّلاثون، الرياض-السّعوديّة، ١٩٨٠م.

٣٦٧- الخزرجيّ، د. عبد الباقي، علم الدّين الأندلسيّ بين شرّاح المفصّل، مجلّة معهد المخطوطات العَرَبِيَّة، المجلّد الثّاني والثّلاثون، الجزء الأوّل، الكويت، ١٩٨٨م.

٣٦٨- الزَّيَّات، أحمد حسن، لغتنا في أزمة، مجلّة مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، المجلّد العاشر، القاهرة، ١٩٥٨م.

٣٦٩- السّيد، عبد الرّحمن، النَّحْو العربيّ بين التَّطوِير والتَّيسِير، مجلّة مجمع اللُّغَة العَرَبِيَّة، المجلّد السّبعون، القاهرة، ١٩٩٢م.
٣٧٠- المغربيّ، عبد القادر، كلمة في التَّضْمِين، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ، المجلّد السَّادِس والعشرون، الجزء الثَّالِث، دمشق، ١٣٧٠هـ-١٩٥١م.
٣٧١- المقداد، د. محمود، تاريخ الدّراسات العَرَبِيَّة في فرنسا، عالم المعرفة، العدد ١٧٦، المجلس الوطنيّ للثّقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢م.

٧ - فَهْـرَسُ المَوْضُـوْعَـاتِ

الإِهْـدَاءُ	٥
شُكْرٌ وَتَقْدِيْرٌ	٦
كَلِمَاتُ أَعْضَاءِ لجْنَةِ المُنَاقَشَةِ	٧-١٣
كَلِمَةُ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ سَامِي عَوَض (المُشْرِفِ العَامِّ عَلَى البَحْثِ)	٧-٩
كَلِمَةُ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّد بَصَل (أَحَدِ عُضْوَي المُنَاقَشَةِ)	١٠-١١
كَلِمَةُ الدُّكْتُورِ إِبْرَاهِيْم البِبّ (أَحَدِ عُضْوَي المُنَاقَشَةِ)	١٢-١٣
المُقَدِّمَةُ	١٥-٢٤
الفَصْلُ الأَوَّلُ: الاِخْتِلاَفُ فِي التَّوجِيهَاتِ النَّحْوِيَّة، وَأَثَرُهُ فِي اتِّسَاعِ المَعَانِي:	٢٥-١٣٦
المَبْحَثُ الأَوَّلُ: النَّحْوُ العَرَبِيُّ، أَسْبَابُ وَضْعِهِ، وَتَطَوُّرُهُ، وَأَهَمِّيَّته فِي جَلاَءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ:	٢٧-٥٥
أ- أَسْبَابُ وَضْعِ النَّحْوِ، وَالاِخْتِلاَفُ فِي وَاضِعِهِ	٢٩-٣٩
ب-نَشْأَةُ النَّحْوِ، وَمَرَاحِلُ نُمُوِّهِ، وَتَطَوُّرِهِ	٣٩-٥٠
جـ- أَهَمِّيَّةُ النَّحْوِ وَالإِعْرَابِ فِي جَلاَءِ المَعْنَى وَتَوْضِيْحِهِ	٥٠-٥٥
المَبْحَثُ الثَّانِي: أَسْبَابُ الاِخْتِلاَفِ النَّحْوِيِّ، وَدَلاَلَتُهُ عَلَى رُقِيِّ العَقْلِ العَرَبِيِّ، وَنُمُوِّ طَاقَتِهِ الذِّهْنِيَّةِ:	٥٦-١٣٦
أَوَّلاً: تَأْصِيْلُ القَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ:	٦٠-٨٦
أ- التَّعْلِيْلُ	٦١-٦٦

ب-العَامِلُ ٦٦-٧٠

جـ- د- القِيَاسُ، وَالسَّمَاعُ ٧٠-٨٠

هـ- الإِجْتِهَادُ ٨٠-٨٦

ثانياً: التَّحَوُّلُ عَنِ الأَصْلِ: ٨٦-١٢٣

أ- الأَسْبَابُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالأَصْوَاتِ، وَفِطْرِيَّةِ اللُّغَةِ المُكْتَسَبَةِ: ٨٧-١٠٦

١- التَّنْغِيْمُ، وَكَيْفِيَّةُ النُّطْقِ أَوِ الأَدَاءِ ٨٧-٨٩

٢- الوَصْلُ، وَالوَقْفُ ٨٩-٩٣

٣- فطريَّةُ اللُّغَةِ المُكتسبةِ: ٩٣-٩٩

- تَعَذُّرُ الإبتداءِ بِالسَّاكِنِ ٩٣-٩٤
- اِمتناعُ تَوَالِي سَاكِنَيْنِ ٩٤
- اِحتمالُ اللَّفْظِ غَيْرَ وَجْهٍ إِعْرَابِيٍّ ٩٤-٩٧
- احتمالُ الفعلِ غيرَ نوعٍ لحذفٍ أصابَهُ ٩٧-٩٩

٤- تَعَدُّدُ اللَّهَجَاتِ ٩٩-١٠٦

ب-الأَسْبابُ غَيْرُ الصَّوْتِيَّةِ لِلتَّحَوُّلِ عَنِ الأَصْلِ ١٠٦-١٢٣

١- اِطِّرَادُ البَابِ ١٠٦-١٠٧

٢- أَمْنُ اللَّبْسِ، وَالتَّرَخُّصُ فِي الإِعْرَابِ ١٠٧-١١١

٣- إِشكاليَّةُ المَعْنَى ١١١-١٢٠

٤- الإِحْتِجَاجُ لِلقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ ١٢٠-١٢١

٥- التَّضْمِيْنُ النَّحْوِيُّ ١٢١-١٢٢

٦- المَذَاهِبُ الدِّيْنِيَّةُ ١٢٢

٧- الأَهْوَاءُ الشَّخْصِيَّةُ ١٢٢

٨- طَلَبُ الرِّزْقِ ١٢٣

٩- الإِفْتِنَانُ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ ١٢٣

ثَالِثاً: الإِجْمَاعُ، وَاسْتِصْحَابُ الحَالِ: ١٢٤-١٣١
أ- الإِجْمَاعُ ١٢٤-١٢٧
ب-اِسْتِصْحَابُ الحَالِ ١٢٧-١٣١

الفَصْلُ الثَّانِي: أَثَرُ تَعَدُّدِ الآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ، فِي خِدْمَةِ المَعْنَى الدِّيْنِيِّ فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ: ١٣٧-٢٨٣

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: دَوْرُ النَّحْوِ، وَمَكَانَتُهُ فِي فَهْمِ التَّرْكِيْبِ القُرْآنِيِّ وَاسْتِنْبَاطِ أَحْكَامِهِ بِوَصْفِهِ أَعْلَى مَا فِي العَرَبِيَّةِ مِنْ بَيَانٍ: ١٣٩-٢٠٧
أ- العَلاَقَةُ بَيْنَ عِلْمِ النَّحْوِ، وَعِلْمِ الصَّرْفِ ١٤٢-١٤٤
ب-مَفْهُوْمُ النَّحْوِ العَرَبِيِّ وَفائدتُهُ وَغايتُهُ، عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ ١٤٤-١٤٩
جـ- النَّحْوُ وَالمَعْنَى ١٤٩-١٥٢
د- العَلاَمَةُ الإِعْرَابِيَّةُ وَالمَعْنَى (عَرْضٌ، وَنَقْضٌ) ١٥٢-١٥٨
هـ- النَّحْوُ وَالقُرْآنُ الكَرِيْمُ ١٥٨-١٦٢
مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اهتمُّوا بِمعاني القُرْآنِ الكريمِ وَأَعاريبِهِ: ١٦٣-١٧٠
١- الفَرَّاء ١٦٣-١٦٥
٢- أَبُو عُبَيْدَة ١٦٥
٣- الأَخْفَش الأَوْسَط ١٦٦
٤- الزَّجَّاج ١٦٦-١٦٧
٥- النَّحَّاس ١٦٧
٦- القَيْسِيّ ١٦٧-١٦٨
٧- الخَطِيْب التَّبْرِيْزِيّ ١٦٨
٨- اِبْن الأَنْبَارِيّ ١٦٩
٩- العُكْبَرِيّ ١٦٩-١٧٠

مِنَ النَّحْوِيِّيْنَ وَاللُّغَوِيِّيْنَ الَّذِيْنَ اهتمُّوا بِحروفِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ: ١٧٠-١٧٦
١- الزَّجَّاجيّ ١٧١-١٧٢
٢- الرُّمَّانِيّ ١٧٢
٣- ابن جِنّيّ ١٧٣
٤- الهَرَوِيّ ١٧٣-١٧٤
٥- المَالِقِيّ ١٧٤
٦- الإربليّ ١٧٥
٧- المُرَادِيّ ١٧٥
٨- اِبْن هِشَام ١٧٥-١٧٦
مِنَ المُفَسِّرِيْنَ الَّذِيْنَ اهتمُّوا بِمَعَانِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ عَلَى أَسَاسٍ نَحْوِيٍّ: ١٧٧-١٨٧
١- الطَّبَرِيّ ١٧٧-١٧٨
٢- الطَّبَرْسِيّ ١٧٨
٣- الزَّمَخْشَرِيّ ١٧٩-١٨٠
٤- اِبْن عَطِيَّة ١٨٠
٥- الرَّازِيّ ١٨١
٦- أَبُو حَيَّان ١٨١-١٨٢
٧- السَّمِيْن الحَلَبِيّ ١٨٢-١٨٣
٨- العَلاَئِيّ ١٨٣-١٨٤
٩- الزّركشيّ ١٨٤-١٨٥
١٠- السِّيُوطِيّ ١٨٥-١٨٧

مِنْ عُلَمَاءِ البَلاَغَةِ وَالإِعْجَازِ الَّذِيْنَ اهتمُّوا بِمَعَانِي القُرْآنِ عَلَى أَسَاسٍ نَحْوِيٍّ: ١٨٧-١٩١
١- ابن قُتَيْبَة ١٨٧
٢- الخَطَّابِيّ ١٨٧-١٨٨
٣- الجُرْجَانِيّ ١٨٨
٤- ابن الأَثِيْر ١٨٨-١٨٩
٥- الرَّافِعِيّ ١٨٩
٦- دِرَاز ١٨٩-١٩١
و- الإِعْرَابُ، وَصَيْحَاتُ تَجْدِيْدِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ ١٩١-٢٠٧

المَبْحَثُ الثَّانِي: دَوْرُ الاِخْتِلاَفَاتِ فِي الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي فِي القُرْآنِ الكَرِيْمِ: ٢٠٨-٢٨٣
أ- القَرِيْنَةُ المَعْنَوِيَّةُ ٢١٠-٢١٣
ب-التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ٢١٣-٢٢٢
جـ- مُرَاعَاةُ مَقَامِ النَّصِّ، وَالمَعْنَى ٢٢٢-٢٣٤
[- الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى ٢٣٥-٢٤٦
هـ- حَذْفُ حَرْفٍ مِنْ الحُرُوفِ: ٢٤٦-٢٦٢
١- حَذْفُ "اللاَمِ" المُوَطِّئَةِ لِلْقَسَمِ، أَوِ "الفَاءِ" الرَّابِطَةِ لِجَوَابِ الشَّرْطِ ٢٤٧-٢٤٩
٢- حَذْفُ الجَارِّ: ٢٥٠-٢٥٦
● حَذْفُ الجَارِّ مَعَ "أَنْ" ٢٥٠-٢٥٤
● حَذْفُ الجَارِّ مَعَ "أَنَّ" ٢٥٤-٢٥٦
٣- حَذْفُ "لاَمِ" جَوَابِ القَسَمِ ٢٥٦-٢٦٠
٤- حَذْفُ الحَرْفِ المَصْدَرِيِّ "مَا" ٢٦٠-٢٦٢

و- مَا لاَ تَظهرُ عَلَيْهِ العَلاَمَةُ الإِعْرَابِيَّةُ ٢٦٢-٢٦٦
ز- تَأْوِيْلُ اللَّفْظَةِ بِاللَّفْظَةِ لِمُوَافَقَةِ المَعْنَى ٢٦٦-٢٧١
ح- زِيَادَةُ بَعْضِ الحُرُوْفِ ٢٧١-٢٧٣
ط- الخُرُوجُ عَنِ الأَصْلِ ٢٧٣-٢٧٥
ي- مُرَاعَاةُ مَا يَقْتَضِيْهِ ظَاهِرُ الصِّنَاعَةِ، دُوْنَ مُرَاعَاةِ المَعْنَى ٢٧٥-٢٧٨
ك- مُرَاعَاةُ المَعْنَى الصَّحِيْحِ، دُوْنَ النَّظَرِ فِي الصِّنَاعَةِ ٢٧٨
ل- التَّخْرِيْجُ عَلَى مَا لَمْ يثبتْ فِي العَرَبِيَّةِ ٢٧٩
م- التَّخْرِيْجُ عَلَى الأُمُورِ البَعِيْدَةِ وَالأَوْجُهِ الضَّعِيْفَةِ ، وَتَرْكِ القَرِيبِ وَالقويِّ ٢٧٩
ن- تَرْكُ مَا يَحتملُهُ اللَّفْظُ مِنَ الأَوْجُهِ الظَّاهِرَةِ ٢٧٩-٢٨٠
س- تَشَابُهُ المَنْصُوبَاتِ ٢٨٠
ع- اِحْتِمَالُ الوَصْلِ وَالوَقْفِ ٢٨٠-٢٨٣

الفَصْلُ الثَّالِثُ: "أَهَمِّيَّةُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَوْظِيْفِ العَنَاصِرِ النَّحْوِيَّةِ لأَدَاءِ مَعَانِيْهَا" ٢٨٥-٣٨٠

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَفْهُوْمُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ، وَرَأْيُ العُلَمَاءِ فِي عَدَدِهَا: ٢٨٧-٣٣٢
أ- القِرَاءَاتُ القُرْآنِيَّةُ نَشْأَتُهَا وَالمَرَاحِلُ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا ٢٨٧-٢٩٥
ب- طَبَقَاتُ الحُفَّاظِ المُقرئِيْنَ الأَوَائِلِ ٢٩٥-٢٩٨
جـ- أَثَرُ شَرْطِ التَّوَاتُرِ فِي تَعَدُّدِ القِرَاءَاتِ وَتَرَاتُبِ القُرَّاءِ ٢٩٨-٣٠٤
د- الفَرْقُ بَيْنَ القِرَاءَاتِ وَالرِّوَايَاتِ وَالطُّرُقِ وَالخِلاَفِ الوَاجِبِ وَالجَائِزِ ٣٠٤-٣٠٥
هـ- القُرَّاءُ السَّبْعَةُ، وَرُوَاةُ القُرَّاءِ، وَطُرُقُ الرُّوَاةِ ٣٠٥-٣١٠
و- بَقِيَّةُ العَشَرَةِ مِنَ القُرَّاءِ ٣١٠-٣١٢

ز- بَقِيَّةُ الأَرْبَعَةَ عَشَرَ مِنَ القُرَّاءِ ٣١٢-٣١٤
ح- أَقْسَامُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ مِنْ حَيْثُ السَّنَدُ ٣١٤-٣١٧
ط- شُرُوطُ جَمْعِ القِرَاءَاتِ ٣١٧
ي- مَفْهُومُ الإِختيارِ ٣١٧-٣١٩
ك- الكَلاَمُ عَلَى الأَحْرُفِ السَّبْعَةِ وَمَعْنَاهَا المُخْتَارُ ٣١٩-٣٢٨
ل- مَفْهُومُ الإِخْتِلاَفِ فِي القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ عِنْدَ العُلَمَاءِ ٣٢٨-٣٣٢

المَبْحَثُ الثَّانِي: دَوْرُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ فِي تَنَوُّعِ المَعَانِي، وَتَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعْرَابِيَّةِ: ٣٣٣-٣٨٠

أ- تَفَاوُتُ المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ فِي الإِحْتِجَاجِ بِالقِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ ٣٣٤-٣٤٤

ب- دَوْرُ القِرَاءَاتِ فِي تَعَدُّدِ الأَوْجُهِ الإِعرابِيَّةِ وَأَثَرُهُمَا فِي تَوْجِيْهِ المَعَانِي القُرْآنِيَّةِ ٣٤٤-٣٨٠

الفَصْلُ الرَّابِعُ: "التَّضْمِيْنُ النَّحْوِيُّ، وَأَثَرُهُ فِي تَوْصِيْلِ المَعْنَى، وَتَفْعِيْلِ اللُّغَةِ فِي المُجْتَمَعِ": ٣٨١-٤٤٤

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: تَعْرِيْفُ التَّضْمِيْنِ عِنْدَ القُدَمَاءِ وَالمُحْدَثِيْنَ، وَبَيَانُ أَنْوَاعِهِ: ٣٨٣-٤١٦

أ- مَفْهُوْمُ التَّضْمِيْنِ قَدِيْمَاً، وَحَدِيْثَاً ٣٨٥-٤٠٠
أَوَّلاً: التَّضْمِيْنُ فِي اللُّغَةِ ٣٨٦
ثَانِيَاً: التَّضْمِيْنُ فِي الإِصطلاحِ ٣٨٧-٤٠٠
١-فِي إِصطلاحِ القُدَمَاءِ ٣٨٧-٣٩٦
٢-فِي إِصطلاحِ المُحْدَثِيْنَ ٣٩٦-٤٠٠
ب-التَّضْمِيْنُ بَيْنَ القِيَاسِ، وَالسَّمَاعِ ٤٠٠-٤٠٩

أَوَّلاً: اِختلافُ الأَقْدَمِيْنَ فِي قِيَاسِيَّةِ التَّضْمِيْنِ ٤٠٠-٤٠٤
ثَانِياً: آرَاءُ المُحْدَثِيْنَ فِي قِيَاسِيَّةِ التَّضْمِيْنِ ٤٠٤-٤٠٩
جـ- إِشْكَالِيَّةُ القَوْلِ بِالتَّضْمِيْنِ بِالحُرُوفِ أَوْ بِالأَفعالِ بَيْنَ العُلَمَاءِ ٤٠٩-٤١٦

المَبْحَثُ الثَّانِي: دَوْرُ التَّضْمِيْنِ فِي إِبْرَازِ المَعْنَى الحَقِيْقِيِّ وَالمَجَازِيِّ، وَالجَمْعِ بَيْنَهُمَا، فِي تَفْسِيْرِ بَعْضِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيْمِ ٤١٧-٤٣٩

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: دَوْرُ التَّضْمِيْنِ النَّحْوِيِّ فِي رَفْدِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ بِدَلاَلاَتٍ مُتَنَوِّعَةٍ، لِلاِحْتِرَازِ عَنِ الخَطَأِ فِي مُطَابَقَةِ الكَلاَمِ لِتَمَامِ المُرَادِ مِنْهُ ٤٤٠-٤٤٤

الخَاتِمَةُ ٤٤٥-٤٥٣

الفَهَارِسُ العَامَّةُ: ٤٥٥-٥٣٣

١- فَهْرَسُ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ ٤٥٧-٤٦٨
٢- فَهْرَسُ القِرَاءَاتِ القُرْآنِيَّةِ ٤٦٩-٤٧٢
٣- فَهْرَسُ الأَحَادِيْثِ النَّبَوِيَّةِ ٤٧٣
٤- فَهْرَسُ الأَعْلاَمِ ٤٧٤-٤٨٢
٥- فَهْرَسُ الأَبْيَاتِ الشِّعْرِيَّةِ ٤٨٣-٤٨٤
٦- فَهْرَسُ المَصَادِرِ وَالمَرَاجِعِ ٤٨٥-٥١١
٧- فَهْرَسُ المَوْضُوعَاتِ ٥١٢-٥١٩